

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري - قسنطينة
كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية

الرقم الترتيبي 54 / TS / 2006

رقم التسجيل 02 / 6 MV / 2006

السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954 - 2004
(بنية الماضي ، وهيكله الحاضر ، وآفاق المستقبل)

أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التهيئة العمرانية

لجنة المناقشة :

أ . د . صلاح الدين شرّاد	رئيساً	جامعة منتوري - قسنطينة
أ . د . محمد لعروق	مقرراً	جامعة منتوري - قسنطينة
أ . د . غانم عبدالغني	ممتحناً	جامعة منتوري - قسنطينة
أ . د . عبدالملك تاشرفت	ممتحناً	جامعة عباس فرحات - سطيف
أ . د . نوازي سويهر	ممتحناً	جامعة هواري أومدين - الجزائر العاصمة

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد الهادي لعروق

إعداد الطالب
عبدالرزاق علي الرجيب

للسنة الجامعية 2005 - 2006

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
(یَرْفَعُ اللّٰهُ الَّذِیْنَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِیْنَ
أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللّٰهُ بِمَا تَعْمَلُونَ
خَبِیْرٌ)

سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ مِنَ الْآيَةِ (11)

الْإِهْدَاءُ

إِلَى رُوحِ وَالِدِي الْعَزِيزِ الَّذِي بَدَأَ مَعِيَ
مِشْوَارَ هَذَا الْعَمَلِ وَلَمْ يُكْمِلْهُ فَكَانَتْ الْمَنُونُ
أَسْبَقَ لَهُ الدُّعَاءُ بِالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ

، ، ،

إِلَى الْأُسْتَاذِ الْعَزِيزِ الْفَاضِلِ / الدُّكْتُورِ
الْهَادِي أَبُو لُقْمَةَ عَلَّمَنَا وَلَمْ يَبْخُلْ بِالنَّصِيحَةِ
وَالْتَّوْجِيهِ وَإِبْدَاءِ الرَّأْيِ السَّيِّدِ جَزَاهُ
اللَّهُ كُلَّ خَيْرٍ عَمَّنْ يَطْلُبُ الْعِلْمَ وَيَسْعَى
إِلَيْهِ ، ، ،

إِلَى زَوْجَتِي وَبَنَاتِي ، ، ،

إِلَى كُلِّ طَالِبٍ عِلْمٍ

شكر وتقدير

يطيب لي أن أتقدم مجزىل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور محمد الهادي لعروق الذي تولى بكل سعة صدر ، وصبر كبيرين الإشراف على هذه الأطروحة ، وأدين له بكل توجيهه وتصحيح لمسار البحث ، كما أشكر إدارة كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية من أساتذة وموظفين بجامعة منتوري - قسنطينة ، وأتوجه بالشكر الجزيل للأخوة بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بليبيا ، وبخاصة في قسم الإحصاء ، وقسم المحفوظات والأرشيف ، أيضاً الشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محسن المظفر لما قدمه من توجيهات ونصائح ، والأستاذ الدكتور العربي الشريف الذي تولى المراجعة اللغوية ، والأستاذ أحمد نجم الذي قام بالإشراف التام على الجزء الإحصائي ، ولكل من قدم نصيحة ، أو عون ، أو توجيه من زملاء والأصدقاء ، كما أدين لأسرتي الصغيرة بالاعتذار عن أي تقصير في حقها والتي كابدت معي مشوار الكتابة والبحث ، وآمل من الله أن يوفقني لما فيه سعادتها ، وأخيراً الشكر ، والتقدير ، والاحترام للأساتذة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	ب
شكر وتقدير.....	ج
فهرس المحتويات.....	د
فهرس الخرائط.....	ي
فهرس الأشكال.....	ك
فهرس الجداول.....	ل
المقدمة.....	1
الإطار النظري.....	5
0 - فصل تمهيدي - الظروف الجغرافية الطبيعية.....	20 - 49
0 - 1 مدخل.....	20
0 - 2 - موقع ليبيا وحدودها.....	22
0 - 3 - البنية الجيولوجية.....	25
0 - 4 - التضاريس.....	29
0 - 5 - المناخ.....	32
0 - 6 - التربة.....	39
0 - 7 - الغطاء النباتي.....	42
0 - 8 - الثروات الطبيعية.....	44
0 - 9 - مصادر المياه.....	46
الباب الأول.....	50 - 147
1 - سكان ليبيا	
الفصل الأول	
1 - 1 - 1 - الأصول الأولى لسكان ليبيا.....	50
1 - 1 - 2 - التعدادات السكانية.....	53
1 - 1 - 2 - 1 - مقدمة.....	53
1 - 1 - 2 - 2 - تعداد سنة 1954.....	59
1 - 1 - 2 - 3 - تعداد سنة 1964.....	62
1 - 1 - 2 - 4 - تعداد سنة 1973.....	63
1 - 1 - 2 - 5 - تعداد سنة 1984.....	65
1 - 1 - 2 - 6 - تعداد سنة 1995.....	65
1 - 1 - 2 - 7 - المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003.....	66
1 - 1 - 2 - 8 - الإحصاءات الحيوية.....	69

الفصل الثاني

1 - 2 - نمو السكان

72	1 - 2 - 1 - مقدمة
74	1 - 2 - 2 - المواليد
76	1 - 2 - 3 - الوفيات
79	1 - 2 - 4 - وفيات الرضع
81	1 - 2 - 5 - الهجرة
82	1 - 2 - 5 - 1 - الهجرة الداخلية
86	1 - 2 - 5 - 2 - الهجرة الخارجية
87	1 - 2 - 6 - الخصوبة
89	1 - 2 - 7 - معدلات النمو السكاني
93	1 - 2 - 8 - الحضر والريف

الفصل الثالث

1 - 3 - التركيب السكاني

97	1 - 3 - 1 - التركيب العمري
107	1 - 3 - 2 - التركيب النوعي
111	1 - 3 - 3 - الحالة الزوجية والتركيب الأسري
111	1 - 3 - 3 - 1 - الحالة الزوجية
118	1 - 3 - 3 - 2 - التركيب الأسري
120	1 - 3 - 4 - التركيب المهني والحرفي
124	1 - 3 - 5 - الحالة التعليمية
130	1 - 3 - 6 - التركيب الإثنولوجي
131	1 - 3 - 6 - 1 - التركيب العرقي
131	1 - 3 - 6 - 2 - التركيب اللغوي
132	1 - 3 - 6 - 3 - التركيب الديني

الفصل الرابع

1 - 4 - توزيع السكان وكثافتهم

133	1 - 4 - 1 - توزيع السكان حسب الكثافة
142	1 - 4 - 2 - التوزيع العددي والنسبي للسكان
146	1 - 4 - 3 - الكثافة الفسيولوجية

و

237 - 148.....الباب الثاني.

2 - التنمية البشرية في ليبيا

148 1 - 1 - 2 - 2 - مقدمة.

الفصل الأول

2 - 1 - 2 - الأمية والتعليم

151 1 - 2 - 1 - 2 - الأمية.

155 2 - 2 - 1 - 2 - التعليم الأساسي المتوسط.

160 3 - 2 - 1 - 2 - المعاهد العليا لإعداد المعلمين.

161 4 - 2 - 1 - 2 - المراكز المهنية العليا.

162 5 - 2 - 1 - 2 - التعليم العالي.

164 6 - 2 - 1 - 2 - مؤشرات حول قطاع التعليم.

170 7 - 2 - 1 - 2 - رياض الأطفال.

171 8 - 2 - 1 - 2 - المصروفات على القطاع.

الفصل الثاني

2 - 2 - الرعاية الصحية

173 1 - 2 - 2 - مقدمة.

173 2 - 2 - 2 - لمحة تاريخية عن الخدمات الصحية.

175 3 - 2 - 2 - أهداف القطاع الصحي.

175 4 - 2 - 2 - معدلات الوفاة وأسبابها.

177 5 - 2 - 2 - مؤشرات الخدمات الصحية.

180 6 - 2 - 2 - الرعاية الصحية.

180 1 - 6 - 2 - 2 - الأمومة والطفولة.

183 2 - 6 - 2 - 2 - مكافحة الأمراض السارية والمستوطنة.

184 3 - 6 - 2 - 2 - الرعاية الصحية للمعاقين.

186 4 - 6 - 2 - 2 - المسنون.

الفصل الثالث

3 - 2 - القوى العاملة والبطالة

189 1 - 3 - 2 - تطور القوى العاملة في ليبيا.

180 2 - 3 - 2 - هيكل القوى العاملة الليبية.

193 3 - 3 - 2 - واقع القوى العاملة في ليبيا.

194 4 - 3 - 2 - تصنيف القوى العاملة حسب الدخل.

196 5 - 3 - 2 - الباحثون عن عمل.

ز

- 198..... الحالة التعليمية للقوى العاملة. 6 - 3 - 2
199..... توزيع القوى العاملة في النشاط الاقتصادي 1995 - 2003. 7 - 3 - 2
201..... تقديرات حجم القوى العاملة الليبية ما بين 2002 - 2004. 8 - 3 - 2

الفصل الرابع

- 4 - 2 - مؤشرات بيئية ونتائجها الصحية
205..... الحصول على مياه آمنة وطرق التخلص من مياه الصرف الصحي. 1 - 4 - 2
211..... معدل وفيات الرضع وأمد الحياة. 2 - 4 - 2
212..... معدل وفيات الرضع ومعدل الوفيات العام. 1 - 2 - 4 - 2
216..... أمد الحياة. 2 - 2 - 4 - 2

الفصل الخامس

- 5 - 2 - تطور اجتماعي ومعيشي
218..... مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية والعمل. 1 - 5 - 2
218..... التشريعات المحلية والدولية حول المرأة. 1 - 1 - 5 - 2
220..... مساهمة المرأة في الحياة المهنية والعمل. 2 - 1 - 5 - 2
224..... مشاركة المرأة في الحياة السياسية. 3 - 1 - 5 - 2
2 - 5 - 2 - مستوى المعيشة
230..... مؤشرات تحسن المستوى المعيشي. 1 - 2 - 5 - 2
232..... تطور نمو دخل الفرد. 2 - 2 - 5 - 2
234..... الاستهلاك وتكاليف المعيشة. 3 - 2 - 5 - 2
236..... صافي المرتب والدخل الشهري وأوجه الإنفاق. 4 - 2 - 5 - 2

الباب الثالث. 238 - 300

3 - بعض مؤشرات التنمية البشرية في الشعبيات

الفصل الأول

- 238..... التقسيمات الإدارية في ليبيا. 1 - 1 - 3
2 - 1 - 3 - توزيع السكن والسكان
241..... توزيع السكان. 1 - 2 - 1 - 3
242..... التباين في المساحة والكثافة العامة. 1 - 1 - 2 - 1 - 3
245..... التباين في الكثافة الفسيولوجية. 2 - 1 - 2 - 1 - 3
247..... الاختلاف بين الحضر والريف. 3 - 1 - 2 - 1 - 3
248..... نسبة السكان في كل شعبية إلى مجموع السكان. 4 - 1 - 2 - 1 - 3
253..... المواليد والوفيات. 5 - 1 - 2 - 1 - 3
258..... الاختلاف والتشابه في عدد ونسبة النوع. 6 - 1 - 2 - 1 - 3
262..... تباين معدلات النمو السكاني في الشعبيات. 7 - 1 - 2 - 1 - 3

ح

- 266.....الاختلاف في حالات الزواج والطلاق. 1 - 2 - 1 - 7 - 3
271.....تنوع المسكن واختلاف مؤشراتته. 1 - 2 - 2 - 2 - 3
280.....الحاجة المستقبلية من المساكن. 1 - 2 - 3 - 3 - 3

الفصل الثاني

- 283.....التباين في الخدمات. 2 - 3 - 2 - 3
283.....الخدمات التعليمية. 1 - 2 - 3 - 3
284.....الملتحقون بالدراسة في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط. 1 - 1 - 2 - 3 - 3
287.....القائمون على التدريس بالشعبيات. 2 - 1 - 2 - 3 - 3
289.....الاختلاف في عدد وسعة المباني المدرسية. 3 - 1 - 2 - 3 - 3
292.....المؤشرات الصحية. 2 - 2 - 3 - 3
292.....الولادة داخل المستشفى. 1 - 2 - 2 - 3 - 3
294.....وفيات الرضع. 2 - 2 - 2 - 3 - 3
297.....مؤشرات الخدمات الصحية. 3 - 2 - 2 - 3 - 3
297.....المرافق الصحية التابعة للدولة. 4 - 2 - 2 - 3 - 3
301.....الأطباء والتمريض والفنيون والإداريون بالشعبيات سنة 2004. 5 - 2 - 2 - 3 - 3
306.....مساهمة القطاع الخاص في الخدمات الصحية. 6 - 2 - 2 - 3 - 3

الفصل الثالث

3 - 3 - 3 - تعليم الإناث وعمل المرأة والقوى العاملة

- 309.....تعليم الإناث. 1 - 3 - 3 - 3
311.....المرأة العاملة في الشعبيات (العاملات في مجال التعليم نموذجاً). 2 - 3 - 3 - 3
314.....توزيع المرأة العاملة على الشعبيات حسب أقسام المهن الرئيسية. 1 - 2 - 3 - 3 - 3
316.....حجم القوى العاملة ومعدل الإعالة في الشعبيات. 3 - 3 - 3 - 3
318.....حجم القوى العاملة. 1 - 3 - 3 - 3 - 3
319.....معدل الإعالة. 2 - 3 - 3 - 3 - 3
320.....الحالة التعليمية للقوة العاملة حسب كل شعبية لسنة 2001. 3 - 3 - 3 - 3 - 3
323.....الباحثون عن عمل في الشعبيات سنة 2001. 4 - 3 - 3 - 3 - 3

الفصل الرابع

4 - 3 - 4 - بعض مؤشرات التنمية البشرية في الشعبيات سنة 2004

- 327.....التحليل الإحصائي لبعض مؤشرات التنمية في الشعبيات سنة 2004. 1 - 4 - 3 - 3
329.....عينة الدراسة. 1 - 1 - 4 - 3 - 3
330.....استخدام البرنامج الإحصائي S.P.S.S. 2 - 1 - 4 - 3 - 3
330.....المؤشرات التنموية. 3 - 1 - 4 - 3 - 3

ط

346	الخاتمة
347	النتائج
352	التوصيات
354	المراجع
361	ملخص
363	Résumé
365	Summary
367	الملاحق

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	الموقع الجغرافي.....	22
2	البنية الجيولوجية.....	27
3	التضاريس وأشكال سطح الأرض.....	30
4	الأقاليم المناخية.....	33
5	متوسط درجة الحرارة في شهر يناير.....	35
6	متوسط درجة الحرارة في شهر يوليو.....	35
7	المتوسط السنوي لسقوط الأمطار.....	36
8	متوسط الضغط الجوي وحركة الرياح في شهري يوليو ويناير.....	37
9	المتوسط السنوي للرطوبة النسبية.....	39
10	الأنواع التفضيلية للترب.....	41
11	النباتات الطبيعية.....	45
12	الموارد المعدنية.....	47
13	توزيع كثافة السكان حسب تعداد سنة 1995.....	137
14	توزيع كثافة نسمة/كلم ² السكان حسب الشعبيات سنة 2004.....	243
15	توزيع كثافة السكان في ليبيا سنة 2004.....	244
16	نسبة السكان الحضر والريف في الشعبيات سنة 2002.....	248
17	التوزيع النسبي للسكان في الشعبيات من مجموع السكان الكلي سنة 2005.....	251
18	النسبة النوعية (عدد الذكور مقابل 100 أنثى) سنة 1995.....	260
19	النسبة النوعية (عدد الذكور مقابل 100 أنثى) سنة 2004.....	261
20	معدل النمو السكاني في الشعبيات ما بين 1984 - 1995.....	264
21	معدل النمو السكاني في الشعبيات ما بين 1995 - 2005.....	265
22	النسبة النوعية لكيفية شغل المسكن حسب المناطق المقسمة إلى شعبيات سنة 2003.....	279
23	أثر التنمية على متغيرات العامل الأول (الجانب السكاني) حسب الشعبيات سنة 2004.....	336
24	أثر التنمية على متغيرات العامل الثاني (التنظيم الإداري والفني بالصحة) حسب الشعبيات سنة 2004.....	338
25	أثر التنمية على متغيرات العامل الثالث (وفيات الرضع ومراكز الصحة الأولية) حسب الشعبيات سنة 2004.....	339
26	أثر التنمية على متغيرات العامل الرابع (الإنشآت التعليمية وعمال النظافة) حسب الشعبيات سنة 2004.....	340
27	أثر التنمية على متغيرات العامل الخامس (الزواج الخام والمواليد الخام) حسب الشعبيات سنة 2004.....	341
28	أثر التنمية على متغيرات العامل السادس (حالات الولادة خارج المستشفى) حسب الشعبيات سنة 2004.....	343

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1 -	التمثيل البياني لمعدل وفيات الرضع في ليبيا وبعض الدول العربية ما بين 1970 - 2000	79
2 -	التمثيل البياني لتوزيع السكان حسب درجة الاستقرار ما بين 1954 - 1995	95
3 -	هرم السكان حسب تعداد سنة 1954	103
4 -	هرم السكان حسب تعداد سنة 1973	106
5 -	هرم السكان حسب تعداد سنة 1995	105
6 -	هرم السكان حسب نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003	106
7 -	التمثيل البياني للتوزيع النسبي للسكان حسب الحالة الزوجية سنة 2003	117
8 -	النسبة المئوية للسكان الليبيين من هم فوق سن 10 سنوات حسب الحالة التعليمية والنوع لسنة 1995	127
9 -	النسبة المئوية للسكان الليبيين من هم فوق سن 10 سنوات حسب الحالة التعليمية والنوع لسنة 2003	129
10 -	التمثيل البياني النسبي للأمية للسنوات 1954 - 1964 - 1973 - 1984 - 1995 - 2003	155
11 -	التمثيل البياني لأعداد طلاب وأساتذة وطلاب الدراسات العليا بالجامعات للعام الجامعي 1998 - 1999	164
12 -	تمثيل التوزيع النسبي لفئات السن 0 - 14 و 15 - 64 و + 65 سنة للسنوات 1954 - 1995 - 2005	187
13 -	التمثيل البياني لفئات السن 65 - 69 و 70 - 75 و + 75 سنة ما بين 1954 - 2005	188
14 -	التمثيل البياني لأفراد القوة البشرية من هم فوق سن 15 سنة لعام 1995	200
15 -	التمثيل البياني لأفراد القوة البشرية من هم فوق سن 15 سنة لعام 2003	201
16 -	التمثيل البياني للتوزيع النسبي لنوعية السكن السائد سنة 1995	207
17 -	التمثيل البياني للتوزيع النسبي لوسيلة التزود بمياه الشرب سنة 1995	207
18 -	التمثيل البياني للتوزيع النسبي لوسيلة الطبخ في المنزل سنة 1995	208
19 -	التمثيل البياني للتوزيع النسبي لوسيلة التخلص من مياه الصرف الصحي سنة 1995	208
20 -	التمثيل البياني لمؤشر العمر المتوقع (أمد الحياة) في بعض الدول العربية سنة 2000	213
21 -	إسهام المرأة في الوظائف الإدارية للسنوات 1980 و 1985 و 1995	226
22 -	التمثيل البياني لنسبة المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول العربية سنة 1995	228
23 -	تمثيل التوزيع النسبي لأنواع السكن في كل منطقة سنة 2003	275
24 -	تمثيل التوزيع النسبي لأنواع السكن في كل منطقة ونسبة المساكن في الحضر والريف سنة 2003	276
25 -	تمثيل التوزيع النسبي لكيفية شغل السكن في كل منطقة سنة 2003	280

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الوضع المائي في ليبيا ما بين 1990 - 2025	48
2	عدد سكان بعض المدن الليبية لسنتي 1883 و 1911	57
3	نتائج تعدادي 1931 و 1934	58
4	توزيع سكان ليبيا حسب الولايات وكثافتهم وفق المساحة لسنة 1954	61
5	عدد سكان ليبيا (ليبيون وأجانب) حسب النوع لسنة 1964	63
6	عدد السكان سنة 1973	64
7	عدد السكان لسنة 1984	65
8	عدد السكان لسنة 1995	66
9	معدلات المواليد الليبيين الخام في الألف حسب النوع للمدة من 1969 - 2004	75
10	معدلات الوفيات الليبيين الخام في الألف حسب النوع للمدة من 1969 - 2004	77
11	معدل الوفيات الخام في ليبيا وبعض الأقطار العربية والمتوسط العالمي 1970 - 2000	78
12	معدلات وفيات الرضع ما بين عامي 1982 - 2004	80
13	حركة الهجرة بين المحافظات سنة 1973 (بالألف)	84
14	توزيع الليبيين ممن عمرهم (11 سنة فما فوق) حسب النوع ومكان الإقامة لسنة 1973	85
15	توزيع الليبيين ممن عمرهم (11 سنة فما فوق) حسب النوع ومكان الإقامة لسنة 1984	86
16	نمو السكان الليبيين خلال المدة ما بين 1954 - 2003	90
17	النمو العددي للسكان الليبيين وعدد الذكور والإناث ما بين 1954 - 1995	91
18	عدد السكان ونسبة الفئات العمرية العريضة ما بين 1973 - 1995 وتقديرات 2000 - 2025	93
19	توزيع الليبيين بين ريف وحضر ودرجة الاستقرار ما بين 1954 - 1995	94
20	عدد السكان الحضر والريف ومعدل النمو الحضري ومعدل نمو السكان 1954 - 2003	96
21	توزيع النسبة المئوية لفئات العمر من 1954 - 2003	98
22	التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب فئات العمر لسنة 1995	99
23	تقدير عدد السكان الليبيين حسب فئات العمر 1995 - 2005	101
24	التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب النوع وفئات العمر لعام 2003	102
25	التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب النوع وفئات العمر ما بين 1995 - 2003	106
26	نسبة الذكور والإناث النسبة النوعية حسب فئات العمر (ذكر لكل 100) سنة 1995	108
27	التوزيع النسبي للسكان حسب فئات العمر ما بين 1995 - 2003	110
28	عدد حالات الزواج ومعدله الخام وعدد حالات الطلاق ومعدله الخام من 1969 - 2004	112
29	عدد حالات الزواج والطلاق لكل 10000 نسمة للسنوات 1973 - 1984 - 1995 - 2003 - 2004	113
30	السكان الليبيين حسب الحالة الزوجية (15 سنة فما فوق) سنة 1984	114
31	عدد ونسبة الليبيين الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق العزاب ونسبتهم حسب فئات العمر سنة 1995	115

م

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
32	التوزيع العددي والنسبي والنوعي لمن هم فوق 15 سنة حسب الحالة الزوجية لسنة 2003.....	116
33	الأسر الليبية حسب عدد أفرادها ومتوسط حجمها ما بين 1964 - 2003.....	118
34	الأسر الليبية حسب عدد أفرادها العاملين اقتصادياً لسنة 1995.....	119
35	توزيع الليبيين المشتغلين من هم فوق 15 سنة حسب النوع وأقسام المهن سنة 1973.....	121
36	توزيع الليبيين من هم فوق 15 سنة حسب توزيعات القوة البشرية والنوع ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة سنة 1995.....	123
37	توزيع السكان الليبيين الذين أعمارهم فوق 15 سنة حسب الحالة التعليمية سنة 1973.....	126
38	التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين من هم فوق سن 10 سنوات حسب الحالة التعليمية والنوع سنة 1995.....	127
39	التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين من هم فوق سن 10 سنوات حسب الحالة التعليمية والنوع سنة 2003.....	128
40	توزيع كثافة حسب تعداد 1984 نسمة/كلم ²	136
41	مساحة الشيعيات كلم ² ومعدلات الكثافة السكانية نسمة/كلم ² سنة 2001.....	138
42	التوزيع العددي والنسبي للسكان في ليبيا حسب البلديات عامي 1984 و 1995.....	143
43	تقدير عدد السكان والكثافة في كل شعبية إلى مجموع السكان سنة 2004.....	145
44	متوسط الكثافة الفسيولوجية للسكان في ليبيا 1971 - 1987 - 1995 - 2001.....	147
45	نسبة المتعلمين من الجنسين في ليبيا حسب فئات العمر سنة 1954.....	152
46	السكان الليبيون الذين هم فوق سن 10 سنوات والأميون ونسبة الأمية للسنوات 1954 - 1964 - 1984 - 1995 - 2003.....	154
47	توزيع السكان من هم بين 6 - 24 سنة والملتحقين منهم بالدراسة حسب النوع للعام الدراسي 2000 - 2001.....	158
48	عدد المعاهد الفنية العليا والطلاب الدارسين للعام التدريبي 1998 - 1999.....	161
49	عدد طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا للعام الجامعي 1998 - 1999.....	163
50	تطور عدد الفصول والطلاب والمدرسين ونسبة الزيادة ما بين 1969 - 2000.....	165
51	أعداد التلاميذ والمعلمين والفصول ومتوسط فصل/تلميذ ومدرس/تلميذ في مرحلة التعليم الأساسي من العام الدراسي 1999 - 2000 إلى 2004 - 2005.....	166
52	أعداد التلاميذ والمعلمين والفصول ومتوسط فصل/طالب ومدرس/طالب في مرحلة التعليم المتوسط من العام الدراسي 1999 - 2000 إلى 2004 - 2005.....	168
53	معدلات الوفيات في الألف من السكان بين الفئات العمرية الصغيرة ما بين عامي 1973 - 1995.....	176
54	المؤشرات الصحية والزيادة ما بين 1969 - 1972.....	177
55	تطور الخدمات الصحية والقوى العاملة بها خلال الخطة الثلاثية 1973 - 1975.....	178
56	تطور الخدمات الصحية والقوى العاملة بها ما بين 1975 - 1980.....	179

ن

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
57	حالات الولادة داخل المرافق الصحية من سنة 1973 - 2004	182
58	توزيع المعاقين الليبيين العددي والنسبي حسب نوع الإعاقة سنة 1995	184
59	توزيع المعاقين الليبيين العددي والنسبي حسب نوع وسبب الإعاقة سنة 1995	185
60	عدد أنواع مؤسسات رعاية المعاقين سنة 1999	186
61	توزيع السكان الليبيين النسبي حسب فئات العمر ما بين سنتي 1954 - 2005	187
62	تقدير عدد المسنين حسب فئات العمر ما بين سنتي 1995 - 2005	188
63	تطور استخدام القوى العاملة الوطنية والأجنبية في ليبيا بالآلاف لسنوات مختارة ما بين 1970 و 1997	190
64	توزيع القوة العاملة البشرية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة الإجمالي حسب النوع ما فوق 15 سنة لعام 2003	191
65	توزيع العاملين الليبيين حسب أقسام النشاط الاقتصادي والنوع سنة 1995	192
66	توزيع السكان الليبيين العاملين اقتصادياً عديداً ونسبياً حسب الحالة العملية سنة 1995	193
67	توزيع القوى العاملة الأجنبية حسب البلدان والقارات التي ينتمون إليها سنة 2001	194
68	التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب صافي الدخل الشهري سنة 2001	195
69	عدد الباحثين عن عمل والموجهين ومن ينتظرون التوجيه من الجنسين سنة 2001	197
70	عدد ونسبة المسجلين والذين ينتظرون التوجيه إلى سوق العمل حسب فئات السن سنة 2001	197
71	التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية والنوع سنة 2001	198
72	توزيع القوة البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي من هم فوق سن 15 سنة عامي 1995 - 2003	199
73	تقديرات نمو القوى العاملة الليبية حسب النشاط الاقتصادي ما بين عامي 2002 - 2004	202
74	عدد الأسر الليبية والتوزيع النسبي لها حسب نوع السكن ووسيلة التزود بالمياه وطرق التخلص من مياه الصرف الصحي ونوعية الإنارة المنزلية ووسيلة الطبخ سنة 1995	206
75	التوزيع العددي والنسبي للأسر حسب نوع السكن الذي يقيمون فيه وكيفية شغلها له سنة 2003	210
76	بعض معدلات الوفيات والعمر المتوقع (أمد الحياة) لبعض الدول العربية سنة 2000	213
77	عدد وفيات الرضع في الألف ومعدل الوفيات الخام في الألف من سنة 1990 - 2004	214
78	عدد وفيات الليبيين من الذكور مقابل كل 100 حالة وفاة للإناث ما بين 1982 - 2004	215
79	نسبة تغطية التطعيمات في ليبيا سنة 1995	216
80	التوزيع العددي والنسبي للمشتغلات حسب أقسام النشاط الاقتصادي 1984 و 1995 و 2003	220
81	التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة النسائية حسب فئات العمر لسنة 2001	222
82	التوزيع النسبي لمشاركة المرأة الليبية في الوظائف الإدارية والتنظيمية للسنوات 1980 و 1984 و 1995	226
83	المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول العربية والأوروبية سنة 1995	227
84	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 1970 - 2003	234
85	مساحة الشيعيات ومعدلات الكثافة السكانية سنة 2001	246

ق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
86 -	عدد ونسبة سكان كل شعبية لمجموع السكان لتعدادي 1984 و 1995 وتقديرات 2005.....	249
87 -	عدد المواليد والمعدل الخام في الألف في الشعبيات لسنتي 2001 - 2004.....	254
88 -	عدد الوفيات والمعدل الخام في الألف في الشعبيات لسنتي 2001 - 2004.....	256
89 -	عدد ونسبة النوع والنسبة النوعية للسكان حسب الشعبيات لسنتي 1995 و 2004.....	259
90 -	عدد السكان ومعدل النمو السنوي % لكل شعبية لتعدادي 1984 و 1995 وتقديرات 2005.....	263
91 -	عدد حالات الزواج والطلاق في الشعبيات ونسبتها إلى المجموع الكلي لسنتي 2001 و 2004..	267
92 -	عدد حالات الزواج والطلاق في الشعبيات والمعدل الخام في الألف لسنتي 2001 و 2004.....	269
93 -	توزيع الأسر حسب المنطقة ونوع السكن والتجمع السكاني ونوع الملكية لسنة 2003.....	273
94 -	التوزيع النسبي لأنواع السكن في المناطق مقارنة مع مجموع المساكن في ليبيا سنة 2003.....	274
95 -	التوزيع النسبي لأنواع السكن حسب كل منطقة ونسبة المسكن في الحضر والريف سنة 2003....	276
96 -	التوزيع النسبي لكيفية شغل المسكن في كل منطقة سنة 2003.....	278
97 -	عدد تلاميذ التعليم الأساسي بالشعبيات ونسبتهم لمجموع التلاميذ ليبيا 2003 - 2004.....	285
98 -	عدد طلاب الثانويات التخصصية بالشعبيات ونسبتهم للمجموع في ليبيا 2003 - 2004.....	286
99 -	عدد المدرسين بالتعليم الأساسي والمتوسط ومعدل مدرس/طالب بالشعبيات 2003 - 2004.....	288
100 -	عدد الفصول الدراسية بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط ومعدل فصل/طالب بالشعبيات للعام الدراسي 2003 - 2004.....	290
101 -	عدد حالات المواليد في الشعبيات داخل وخارج المستشفى سنة 2004.....	293
102 -	عدد ومعدل الوفيات الرضع بالشعبيات سنة 2004.....	295
103 -	عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية بالشعبيات لسنتي 2002 و 2004.....	298
104 -	عدد المستشفيات التابعة للدولة ونوعها وعدد الأسرة والأطباء ومعدل سرير/مواطن بالشعبيات سنة 2004.....	300
105 -	عدد الأطباء وهيئة التمريض والفنيين والإداريين بقطاع الصحة بالشعبيات سنة 2004.....	302
106 -	عدد المصحات والعيادات الخاصة والأسرة بها والمختبرات بالشعبيات سنة 2004.....	307
107 -	عدد الإناث الدارسات بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط ونسبتهم للعام الدراسي 2004 - 2005..	310
108 -	عددعاملات في قطاع التعليم ونسبتهم إلى مجموععاملات في نفس المهنة بالشعبيات للعام الدراسي 2004 - 2005.....	312
109 -	توزيععاملات من الإناث حسب الشعبيات وأقسام المهن سنة 2003.....	315
110 -	التوزيع العددي والنسبي والنوعي للقوى العاملة الوطنية لكل شعبية ونسبتها لمجموع سكانها وما تمثله لمجموع العمالة الوطنية ومعدل الإعاقة في سنة 2001.....	317
111 -	التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المستوى التعليمي بالشعبيات سنة 2001.....	321
112 -	عدد ونسبة الباحثين عن عمل والموجهين حسب النوع ونسبة المنتظرين للتوجيه في الشعبيات سنة 2001.....	325
113 -	القيم الذاتية (الكامنة) ونسبة التباين لبعض مؤشرات التنمية في الشعبيات سنة 2004.....	331
114 -	مصفوفة المركبات المدورة.....	332
115 -	توزيع درجات العوامل على الشعبيات.....	335

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

أَحْمَدُ اللَّهُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ، وَأُصَلِّي وَأَسَلِّمُ عَلَى خَيْرِ الْأَنْبَاءِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالَاهُ ، وَأَسْتَهْلُ شُكْرِي واحترامي لكل من اتسع صدره بتفضله منه وراجع ، وصحح ، وأعان ، وقرأ ، وناقش ، واستمع لما حملته هذه الأطروحة بين جنبيها ، وبعد ...

لدراسة السكان أهمية قصوى في مختلف العلوم ، فحياة المجتمعات البشرية تتأثر بعضها ببعض ، حيث إن لها علاقة وثيقة بالسياسات الإقليمية والدولية التي تتشابك وتختلط لتكون صورة عالمية لها علاقات متبادلة ، وبذلك فإن معرفة الحقائق السكانية تُعد الأساس لفهم كثير من المتغيرات الدولية ، وعند الحديث عن أي ظاهرة سكانية ، أو دراسة شاملة لسكان منطقة ، أو إقليم ما ، فإنها لا تخرج عادةً في إطارها عن مجالات ثلاث تتمثل في :

مجالها الأول يهتم بدراسة حجم السكان ، ليس فقط لمحاولة معرفة العدد الحالي ونموه في السابق ، بل في تحديد مقدار التزايد السكاني مستقبلاً ، وما يطرأ عليه من تغيرات مكانية، ومن ثم تقدير عدد السكان لسنوات قادمة ، ويُعد هذا ذا أهمية كبيرة للمخططين الذين يضعون سياسة خطط التنمية المختلفة للدولة .

ويتناول الثاني التعرف على التغيرات السكانية ، وتعليلها ، ومعرفة النمو المستقبلي ، السعي بجدية لتوضيح أسبابها المتمثلة في المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، فهذه التغيرات تتأثر بدورها بعدة عوامل مترابطة ومتشابكة اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسياً ، كذلك العمل على فهمها ، وبخاصة احتمالات التزايد ، أو التناقص في المستقبل من أجل الوصول إلى تقدير تقريبي لحجم السكان لسنوات قادمة .

يضاف إلى ذلك دراسة خصائص السكان وصفاتهم وما يميزهم عن المجموعات السكانية الأخرى أي دراسة التركيب السكاني وكل خصائصهم التي يمكن قياسها وتمثيلها رقمياً كنسبة الصغار ، أو الكبار ، أو نسبة القادرين على العمل ، أو نسبة الأمية داخل الإقليم الجغرافي ، أو نسبة المتعلمين ، أو الفئات الاقتصادية العاملة في المجتمع ، حيث يتم توضيح هذه النسب إلى إجمالي عدد السكان داخل الإقليم نفسه ، بالإضافة إلى دراستهم حسب العمر ، والنوع ، ومستوى المعيشة ، والحضر ، الريف ، والحالة الزوجية ، والدين السائد ، واللغة المتداولة ، ولكل خاصية من هذه الخصائص ارتباط

وثيق بعدد المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، ومما لا شك فيه أن التركيب الديموغرافي لأي شعب يؤثر في بقية العمليات الديموغرافية التي تؤثر بدورها في هذا الشعب من حيث التجديد المستمر للأجيال المتوالية حسب السن ، والنوع،... وغيرها .

أما المجال الثالث فيتمثل في دراسة التوزيع الجغرافي للسكان والعوامل والتغيرات التي تؤثر فيه ، حيث تهتم بأمرين ، هما : العدد ، والمكان الذي يمكن أن يكون قرية صغيرة ، أو مدينة ، أو دولة ، أو قارة ، فموضوع الدراسة هذه ينظر في الأساس إلى توزيع سكان ليبيا ، وما يؤثر في هذا التوزيع ، فتتناول بالتوضيح عدد الذين يعيشون في الريف ، والحضر ، والعوامل المؤثرة في توزيعهم ، وأسباب ذلك ، وبما يتأثر .

كما يتم معرفة معدلات النمو العددي للسكان ، والنتائج المترتبة على إعادة التوزيع ، سواء كانت اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو سياسية ، وإبراز مدى تأثير مسيرة التنمية على حياة سكان ليبيا ، وتوضيح مؤشرات التنمية البشرية على الحالة التعليمية للسكان ، والرعاية الصحية ، ومستوى المعيشة ، وتمكين المرأة من الإسهام والمشاركة في الحياة السياسية ، ونوع المهن والأعمال التي تؤديها ، وأمد الحياة المتوقع ، وغيرها من المؤشرات لتخرج الدراسة بخريطة للتنمية البشرية في ليبيا حسب التقسيم الإداري للدولة موضحةً تأثير مناطقها - سلباً ، أم إيجاباً - بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية عقد الخمسينيات وحتى نهاية القرن الماضي ، وللإجابة على الأسئلة السابقة ، حيث تعتمد دراسة السكان في الأساس على الأرقام المستقاة من مصادرها المختلفة ، كما يجب ربط الأرقام الحديثة بما سبقها ، إذ إن الرقم بحد ذاته لا معنى له ما لم يرتبط بغيره وبظروف المكان السائدة .

صنفت الأمم المتحدة عام 1990 دول العالم حسب درجة التنمية البشرية وفق ما يسمى بمعيار التنمية البشرية الذي يعتمد على مؤشرات اقتصادية ، واجتماعية ، وإنسانية، واستند على ثلاثة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية ، ((الأول يوضح مستوى المعيشة حسب متوسط دخل الفرد من الدخل القومي المعدل بالقوة الشرائية ، أما الثاني فيعكس مستوى الرعاية الصحية من خلال العمر المتوقع عند الميلاد ، ويُيّن الثالث مستوى التحصيل العلمي من خلال مؤشر مركب من معدل القراءة والكتابة بين كبار السن ، ونسبة المقيدون في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي))⁽¹⁾ .

¹ - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية البشرية (دراسة نظرية تطبيقية) ، قسم الاقتصاد - كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2000 ، ص 45 .

فالسكان عنصر مهم من عناصر الإنتاج ، وذا أهمية مزدوجة ، إذ لهم دور مهم في عمليتي الإنتاج والاستهلاك ، كما أنهم الأساس الوحيد الذي ترجع إليهم عملية الاستهلاك سواء في حالة البطالة أو العمل ، ويتوافق مع زيادة عددهم زيادة في معدل الاستهلاك بالقدر نفسه تقريباً عند بقاء كل الأشياء على وضعها ، غير أن ((نمو عدد السكان يسهم في زيادة الإنتاج ليس فقط لزيادة العدد ، ولكن نتيجة لمجموعة من العوامل الأخرى منها : وفرة ، أو ندرة العناصر المكتملة ، وأساليب ، وطرق الإنتاج المستخدمة ، والمستوى التنظيمي ، وغير ذلك)) (1).

إن خلق وتطوير القدرات البشرية يُعد أساساً مهماً لتوسيع الأهداف الأساسية للتنمية البشرية كأن يعيش المرء حياة مديدة وصحية خالية من الأمراض ، وأن يكون ذا علم ومعرفة واسعتين ، وأن يتمكن من الحصول على الإمكانيات التي تضمن له مستوى معيشي لائق ، هذه الخيارات يجب أن تكتمل بقدرته على المشاركة الفاعلة في حياة المجتمع بكل نواحيها .

تُعدُّ الموارد البشرية من أهم الموارد وأثمنها ، فهي مصدر قوة العمل ، وبها تقوم العملية الإنتاجية ، وهي أيضاً مصدر عنصري العمل والتنظيم اللذين بدونهما لا يستطيع المجتمع تكوين رأس المال بأشكاله المختلفة ، ((وعادةً ما يستخدم اصطلاح السكان Population للإشارة إلى الإنسان كمورد اقتصادي يشتمل على جميع أعداد السكان بدءاً من الأطفال الرضع إلى الشيوخ، في حين يستخدم اصطلاح القوى البشرية Human Force للإشارة إلى الإنسان كعنصر إنتاجي مهم يشمل جميع السكان الذين هم في سن العمل ، كما يستخدم اصطلاح القوى العاملة Labor Force للإشارة إلى الإنسان كمدخل إنتاجي يشمل جميع السكان الذين يعملون فعلاً)) (2).

يتم تخطيط الموارد البشرية بوضع برامج تبين حاجة المجتمع من المهارات ، والتخصصات المطلوبة ، ولا يتأتى تخطيط تلك الموارد بدون التخطيط مع المجالات الأخرى ، حيث إن التنسيق بين الموارد البشرية ، وخطه الإنتاج ، وطرق التمويل يعد أمراً ضرورياً ، وعن طريق التنمية البشرية ((يمكن خلق بيئة يستطيع الأفراد القيام بتنمية

¹ - محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على الليثي ، التنمية البشرية (مفهومها - نظريتها - سياساتها) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 391 .

² - محمد فوزي أبو السعود ، وآخرون ، الموارد واقتصادياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 21 .

قدراهم الكامنة ، وأن يحيوا حياة منتجة مبدعة تتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم ، فالشعوب ثروة الأمم الحقيقية ... وعن طريقها أيضاً يتوسع مجال الخيارات المتاحة أمام الناس ليحيوا الحياة التي يقدرونها ، وعلى هذا النحو تتعلق بما هو أكثر من النمو الاقتصادي الذي هو وسيلة فقط وإن كانت بالغة الأهمية لتوسيع خيارات الأفراد⁽¹⁾ .

مما سبق يمكن القول : إن التنمية البشرية يجب أن يكون تركيزها على الأفراد ، وتطوير الاقتصاد ، وزيادة معدل الاستهلاك اللذين هما السبيل لتحقيق التنمية البشرية .

فالتنمية البشرية هي⁽²⁾ عملية تعزيز للقدرات البشرية - لتوسيع الخيارات والفرص حتى يستطيع كل شخص أن يحيا حياة تتسم بالاحترام والقيمة⁽²⁾ ، فالأساس الذي تقوم عليه التنمية البشرية يتمثل في توسيع خيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف ، والقدرات ، والإمكانات البشرية ، فهي تتمثل أيضاً في أن يعيش كل الناس حياةً مديدةً ، وصحيةً ، وأن يحصلوا على المعرفة المناسبة ، وكذلك حصولهم على الموارد الاقتصادية اللازمة لعيش كريم ، وتمتد أيضاً لتشمل المشاركة في صنع القرار ، وحياة آمنة ، ومدى إمكانية دوام ذلك ، وضمان حقوق الإنسان الكاملة ، وهذه في مجملها معطيات ضرورية حتى يكون الفرد خلاقاً ، ومنتجاً يتمتع بالاحترام ، والشعور بالانتماء إلى مجتمع يحميه ، ويسعد بوجوده ضمن أعضائه .

وفي الختام يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور محمد الهادي لعروق الذي منحني من وقته وعلمه ، وتولى بكل سعة صدر ، وصبر كبيرين الإشراف على هذه الأطروحة ، وأدين له بكل توجيهه وتصحيح لمسار البحث ، جزاه الله خير جزاء .

الباحث

¹ - عبدالله عطوي ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص ص 27 - 28 .

² - تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مارس 2000 ، ص 2 .

الإطار النظري للدراسة :

وضح طريقة اختيار الموضوع ، وأهميته ، وأهدافه ، وحدوده ، ومصادره ، وتساؤلاته ، ومنهجيته ، والصعوبات التي واجهت الدراسة ، والدراسات السابقة لها ، أي أنه شمل المنهجية التي اتبعها الباحث في إظهار موضوعه إلى حيز الوجود مشتملاً على تفصيل كان على الشكل الآتي :

أهمية الدراسة :

تُوضح دراسة السكان الخصائص الديموغرافية للمجتمع من حيث النوع ، والحجم ، والحالة المدنية ، والتركيب الاقتصادي ، وندرس هنا أهم خصائص تركيب السكان الليبيين ، وتحديد الفئات المنتجة في المجتمع - بتركيز أكثر - وبذلك فهي تساعد على فهم دور تلك الخصائص في عملية النمو واتجاهها ، ويُبنى على ذلك كيفية وضع خطط التنمية ، وتحديد حجم ونوع القوى العاملة ، التي تعد أساس عملية التنمية ، كما تهدف دراسة التركيب السكاني إلى التعرف على توزيع السكان عددياً ، ونوعياً ، ومهنيّاً ، وتوزيعها جغرافياً على أجزاء البلاد ، بالإضافة إلى تتبع تاريخ التعدادات السكانية السابقة لهذه الدراسة ، وتوقعاتها المستقبلية ، ومقارنتها بالواقع الحالي ، بالإضافة إلى توضيح الظروف المصاحبة لفترة إجراء كل تعداد ، وما شابها من أخطاء ، وواجهها من صعاب .

إن ربط دراسة السكان بمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا يمكنه أن يوضح لنا مدى المستوى المعيشي الذي وصل إليه الليبيون من حيث التعلم في وجه الأمية ، والرعاية الصحية تحدياً للمرض ، والعمالة باتجاه تقويض البطالة ، والتقدم الشامل ضد التخلف ، ودرجة إسهام المرأة في الحياة السياسية ، والمهنية ، ونوع العمل الذي تمارسه ، وأمد الحياة المتوقع ، ويستخدم للدلالة على التغذية المناسبة ، والصحة الجيدة ، وكذلك يوضح الرعاية ، والعناية الطبية المتوفرة للفرد ، ودرجة الحصول على مياه آمنة وصحية ، وطرق صرف صحي ملائمة ، ومدى تأثير هذه العوامل على مناطق البلاد حسب التقسيم الإداري المعمول به .

أهدافها :

تهدف الأطروحة في أساسها إلى البحث الدقيق في خصائص التركيب السكاني في ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، مع إعطاء لمحة عن الوضع السكاني خلال فترات سابقة ، وبخاصة ما نتج عن تعدادي 1931 و 1936 اللذين أُجريا تحت سيطرة الاحتلال الإيطالي ، ولكن تعتمد الدراسة في الأساس على تعدادات السكان التي أجريت بدءاً من عام 1954 وهو تاريخ إجراء أول تعداد سكاني رسمي موثق حتى آخر تعداد في عام 1995 ، والمسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، وتقديرات سنة 2004 للتعرف على المتغيرات الديموغرافية الحالية ، والماضية ، والمستقبلية تحت الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية التي عايشتها ليبيا وتعيشها بفعل التطورات السريعة في مرحلة قصيرة ، وتحولها من أشد دول العالم فقراً حتى النصف الثاني من الستينيات إلى أكثر دول العالم تغيراً ، ونموً ، وهذا مرده إلى التحسن الواضح في مستوى المعيشة ، وارتفاع دخل الفرد الناتج من تدفق النفط ، وظهور عائداته على هيئة خطط تنموية متعاقبة ، وبذلك يمكن أن نوجز أهداف هذه الدراسة في الآتي :

- 1 - تتبع أنماط التركيب السكاني خلال فترات التعدادات السكانية .
- 2 - معرفة خصائص التركيب السكاني في ليبيا .
- 3 - توضيح ملامح الاختلافات بين أقاليم البلاد سكانياً وتنموياً .
- 4 - التعرف على العوامل التي تؤثر في أنواع تركيب سكان ليبيا .
- 5 - إبراز الملامح المكانية للسكان وتأثرهم بيئتهم .
- 6 - تحليل العمليات الديموغرافية مثل الخصوبة (المواليد) ، الوفيات ، الهجرة ، النمو السكاني ، ومدى تأثيرها في نوعية تركيب سكان البلاد .

حدودها :

ستقوم الأطروحة بدراسة خصائص التركيب السكاني في ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحالي ، معتمدة في الأساس على التعدادات السكانية التي أجريت في ليبيا ، بالإضافة إلى الإحصاءات الحيوية التي تصدرها الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، والتقارير الدورية التي تنشرها ، وتأمل الدراسة أن تغطي ما يمكن حدوثه من خلال التغير في التركيب السكاني في البلاد مستقبلاً وتطبيق مؤشرات التنمية البشرية على تلك النتائج .

الحدود المكانية :

تغطي الأطروحة الإقليم الجغرافي المعروف باسم ليبيا الواقع فلكياً بين دائرتي عرض 45° 18' شمالاً من جهة الجنوب ، و 10° 33' شمالاً ، وبين خطي طول 9° - 25° شرقاً ، أما حدوده من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب يحده تشاد والنيجر ، وشرقاً مصر والسودان ، بينما يحده من الغرب تونس والجزائر ، ويحصر هذا الإقليم مساحة قدرها 1669841 كيلو متر مربع يعيش فيه السكان موضوع الدراسة .

الحدود الزمنية :

تركز الأطروحة على السكان والتنمية البشرية في ليبيا ما بين 1954 - 2004 ، دون أن تغفل إعطاء بعض التفاصيل على الوضع السكاني والمعيشي ، وتطوره خلال النصف الأول من القرن العشرين لمحاولة تتبع تطور نمو وتغير أنماط السكان في البلاد وما كانت عليه ، وإلى ما آلت إليه عبر السنوات المتوالية للعمل على ربط الماضي بالحاضر ، ومدى إمكانية التنبؤ بالمستقبل ووضع تقديرات للوضع السكاني في ظل المعطيات الحالية بناءً على نتائج سابقة .

مصادرها :

توجد بعض التقديرات لسكان ليبيا خلال فترات الحكم التركي ، والاحتلال الإيطالي ، والإدارة البريطانية ، غير أن البلاد عرفت أول تعداد سكاني رسمي موثق في عام 1954 أي في بداية عهد الاستقلال بإشراف خبراء من الأمم المتحدة ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت التعدادات تتوالى كل عشرية تقريباً مواكبة للعصر وضرورة ملحة لمتطلبات التنمية التي انطلقت مع بداية اكتشاف النفط وتصديره ، وظهور عائداته بشكل جلي على دخل البلاد ، ووضوح التحسن في ظروف المعيشة ، وانطلاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم جاء التعداد الثاني عام 1964 ، فالثالث سنة 1973 ، تلاه الرابع سنة 1984 ، أما الخامس فكان عام 1995 ، إذ أن الدراسة هذه تعتمد في الأساس على تلك التعدادات ، ثم جاء المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، بالإضافة إلى تقديرات سنة 2004 ، وما صاحب ذلك من تقارير صادرة عن الهيئات المختلفة في الدولة ، مع الاستعانة بالتقارير التي تصدرها في هذا الشأن الأمم المتحدة ، ومنظماتها الإقليمية المختلفة ، إلى جانب الدراسات المشابهة في مجال السكان والتنمية ، مع الاستعانة بالكتب العلمية المتخصصة .

تساؤلاتها:

تدور في ذهن الباحث مجموعة من التساؤلات حول موضوع الدراسة ، و سيحاول الإجابة عليها ، مما قد يمكنه من معرفة خصائص السكان في ليبيا ، ويمكن أن يحمل هذه التساؤلات في الآتي :

- 1 - ما التطورات التي طرأت على السكان ، وما مراحلها ؟
- 2 - ما واقع التوزيع المكاني للسكان ؟
- 3 - ما العوامل المرتبطة بتوزيع السكان ؟
- 4 - ما العوامل المرتبطة بنمو السكان ، وما صورة تراكيبه السكانية ؟
- 5 - ما دلالات التركيب السكاني العُمري ، النوعي ، التعليمي ، المهني ؟
- 6 - ما أثر الهجرة التي تعرضت لها البلاد في التغيرات السكانية ؟
- 7 - ما مؤشرات التنمية البشرية حول سكان ليبيا ؟

منهجيتها:

سيتم تجميع البيانات المتعلقة بموضوع الأطروحة عن طريق :

* التركيز على الكتب والدوريات التي درست موضوع السكان ، والاستعانة بالكتب المنهجية ذات العلاقة بجغرافية السكان ، والسعي لربط الموضوعين ، وتطبيق ذلك على واقع التنمية البشرية وعلاقتها بالسكان في ليبيا .

* جمع وتحليل البيانات المستقاة من الإحصاءات السكانية المختلفة مع التركيز على التعدادات السكانية الصادرة عن الجهات الرسمية في الدولة في السنوات 1954 - 1964 - 1973 - 1984 - 1995 ، والمسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، وتقديرات سنة 2004 ، وتعد هذه البيانات من المصادر الرئيسة للدراسات السكانية التي يعتمد عليها في توضيح معدلات النمو السكاني المترتب على الزيادة الطبيعية المتمثلة في المواليد والوفيات ، والتغير الذي يحدث على حجم السكان من خلال حركة الهجرة الداخلية منها والخارجية ، وتقييم واقع التوزيع الجغرافي للسكان وتطوره وتغيره والعوامل المؤثرة فيه ، بالإضافة إلى تحليل ما تظهره الإحصاءات الحيوية من نتائج عن حركة المواليد والوفيات ، وحالات الزواج والطلاق .

* الاستعانة بما صدر عن الشركات والمؤسسات الاستشارية كنتائج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتعرف على ما هدفت إليه ، وما توصلت إليه من نتائج على الواقع .

* الاطلاع على ما خرجت به الرسائل العلمية التي درست موضوعي السكان والتنمية البشرية من نتائج وما قامت به من تحليلات ومحاولة الاستفادة منها في توضيح ما يصعب على الباحث فهمه من النشرات والتقارير العامة .

تحليل البيانات :

تعتمد كل دراسة علمية على أسلوب أو منهج علمي تتبعه في تحليل بياناتها وتفسير المعلومات التي تحصل عليها سواء من الجانب النظري أو الميداني ، وفي هذه الدراسة سيعتمد الباحث على :

1 - المنهج التاريخي :

وذلك بتتبع حركة السكان منذ أوائل القرن العشرين اعتماداً على بعض الإحصاءات السكانية التي أجريت من قبل سلطات الاحتلال التركي أو الاحتلال الإيطالي حتى 1954 بداية أول تعداد رسمي موثق ومعتمد .

2 - المنهج التحليلي :

عن طريق تحليل البيانات الكمية الواردة في التعدادات والإحصاءات الحيوية ذات العلاقة بنمو السكان ، مع استخراج الجداول وتوضيحها بيانياً ، مع الاستعانة بالتحليل الإحصائي للخروج بنتائج أكثر دقة لتوضيح الفارق في التنمية بين الشعبين باستخدام التحليل العاملي Factor Analysis للمؤشرات التنموية لسنة 2004 .
تم توزيع موضوعات الأطروحة على النحو التالي :

مقدمة عن ليبيا تناول الظروف الجغرافية كالموقع الجغرافي ، والمساحة ، والبنية الجيولوجية ، والتضاريس ، والمناخ ، والموارد المائية ، والتربة ، والغطاء النباتي ، والموارد المعدنية مع محاولة ربط كل عنصر بمدى تأثيره على توزيع السكان ، وبخاصة على توزيع وتركز السكان .

ثم **الباب الأول** تحدث عن سكان ليبيا موضحاً في فصله الأول نبذة مختصرة عن التعداد السكاني وتعريفه وتطوره ، وأول الدول التي أجري بها ، ثم ركز على سكان ليبيا في لمحة تاريخية عن أصولهم ، واختلاطهم بشعوب أخرى ، وإعطاء توضيح عن الوضع السكاني منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين ، تلاه شيء من التفصيل عن التعدادات السكانية التي عرفتها البلاد منذ 1954 وحتى 1995 ، وكذلك

المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 و 2003 ، وتقديرات 2004 ، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية 2025 ، بينما يناقش الفصل الثاني تطور النمو السكاني في ليبيا شاملاً الزيادة الطبيعية المتمثلة في المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، كما تمت الإشارة إلى الخصوبة، وتطور السكان في الحضر والريف ، أما الفصل الثالث فتحدث عن خصائص التركيب السكاني الذي ضم التركيب العمري حسب فئات السن ونسبة كل فئة عمرية لعدد السكان ، ثم التركيب النوعي الذي يوضح نسبة النوع من الذكور، والإناث ، وتطورها عبر 50 سنة الماضية ، يأتي بعد ذلك الحالة الزواجية والتركيب الأسري ، ومؤشرات العزوبة والزواج والطلاق والتحمل وحجم الأسرة ، ورابعاً التركيب الاقتصادي الذي يشير إلى القوى العاملة ، ونوعيتها ، وإسهامها في الاقتصاد الوطني ، ومعدل البطالة بين السكان النشطين اقتصادياً ، وتركيب السكان حسب الحالة التعليمية الذي يبين معدل الأمية بين السكان ، وعدد الأميين وعدد الملتحقين بمقاعد الدراسة شاملة بذلك توزيع المتعلمين والأميين بين الذكور والإناث ، وأخيراً التراكيب اللغوية والدينية والعرقية في إشارة موجزة عنها ، أما الفصل الرابع فتناول توزيع السكان وكتافتهم والعوامل المؤثرة فيهم .

فالباب الثاني الذي تناول التنمية البشرية في ليبيا شارحاً بالتفصيل في مقدمة تاريخية الوضع التنموي في ليبيا ، ثم عرض أهم المؤشرات التي توضح الواقع الحالي للتنمية في البلاد ، وناقش الفصل الأول حالة الأمية والتعليم ، بينما درس الفصل الثاني الرعاية الصحية، فيما وضّح الفصل الثالث القوى العاملة والبطالة ، وبيّن الفصل الرابع مدى حصول السكان على مياه آمنة وطرق التخلص من الصرف الصحي ، ومعدلات وفيات الرضع ، وأمد الحياة ، وشرح الفصل الخامس مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية ، ومستوى المعيشة ودخل الفرد .

أما الباب الثالث فقد تطرّق واقع التنمية البشرية داخل التقسيمات الإدارية المعمول بها في ليبيا التي تضم 32 تقسيماً إدارياً يُعرف كل واحد منها بالشعبية ، حيث يوضح هذا الباب بعض مؤشرات التنمية البشرية في الشعبيات وما قد يكون من تفاوت بين خدمات التنمية فيها ونتائجها بين أجزاء البلاد المختلفة ، وكشف أسبابه إن وجدت ، وبالتالي تظهر بجلاء الشعبيات ذات التنمية المرتفعة ، أو التي تسودها تنمية متوسطة ، أو تلك التي تُعدُّ ذات معدلات نمو منخفضة ، حيث شرح الفصل الأول توزيع السكن والسكان، وبيّن الفصل الثاني التباين في الخدمات مركزاً على أهم خدمتين تقدمان للسكان وهما

التعليم والرعاية الصحية ، ودرس الفصل الثالث تعليم الإناث وعمل المرأة والقوى العاملة، أما الفصل الرابع فقد ركز على التحليل الإحصائي باستخدام برنامج S.P.S.S. لمجموعة من المؤشرات التنموية في الشعبيات لسنة 2004 .
وأخيراً عرض الباحث ما توصل إليه من **نتائج** ليجز مضمونها في **خاتمة** تنتهي **بتوصيات** .

الصعوبات التي واجهت الدراسة :

- من بين الصعوبات التي تعترض البحث العلمي عادة وكانت عقبة في بعض الأحيان أمام الباحث حالت دون الحصول على ما يحتاجه من معلومات :
- 1 - قلة البيانات في بعض السنوات واختلافها وتباينها من جهة إصدار لأخرى .
 - 2 - تأخر خروج واعتماد الخرائط الرسمية المعتمدة للتقسيمات الإدارية داخل الدولة.
 - 3 - تأخر نشر واستخدام خريطة الحدود السياسية مع بعض دول الجوار .
 - 4 - غياب الدقة التامة في أرقام التعدادات السكانية في بعض الإحصاءات .
 - 5 - امتناع بعض الجهات العامة الرسمية عن منح المعلومات التي تخدم موضوع البحث والتعلل بسريتها !.
 - 6 - تأجيل تعداد السكان الذي كان مقرراً صيف سنة 2005 مما أضر الباحث عن موعد إنجاز هذه الأطروحة .
 - 7 - عدم وجود المعلومات الإحصائية الحديثة المتعلقة بالسكان والموارد والدخل على شبكة الإنترنت .

الدراسات السابقة :

اعتمد الباحث على مجموعة من الدراسات تعرضت لموضوع السكان عامة سواء تلك التي تناولت دراسة سكان ليبيا ككل ، أو التي اقتصر على منطقة ، أو إقليم محدد منها ، أو التي ربطت دراسة السكان وتأثيرهم في نمط الاستهلاك والإنتاج ، وطريقة استغلال الموارد الطبيعية ، أو التي درست فئة سكانية بعينها ، أو تأثيرهم على جيوبوليتيكية البلاد ، وما صدر عن الهيئات الرسمية للدولة من **إحصاءات وبيانات** ، و**تعدادات** سكانية ، وما نشر من **مقالات وبحوث علمية وكتب** تطرقت إلى علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، بالإضافة إلى **أطروحات الماجستير ورسائل الدكتوراه** ، والتي من بينها :

1- دراسة الباحث أبو القاسم الطبولي سنة 1976 التي تحمل عنوان تحليل اقتصادي للهجرة الداخلية في ليبيا التي تمحورت حول الهجرة الداخلية وآثارها الاقتصادية واتجاهاتها ومدى تأثيرها على المناطق المهاجر منها أو إليها .

2- دراسة عبدالسلام عمران إبراهيم سنة 1987 تحت اسم القوى العاملة في ليبيا - المشاكل والتوقعات ، حيث استخدم المنهج الوصفي التاريخي لتتبع حركة القوى العاملة متناولاً دراسة السكان نمواً ، وحجماً ، وتركيباً ، وتوزيعاً ، وقدم عرضاً لتوقعات اتجاهاتهم المستقبلية ، موضحاً بالتفصيل خصائصهم التعليمية والاقتصادية ومدى إسهامهم في إمداد تلك القوى بالعناصر ، والمهارات التي يحتاجها سوق العمل ، كما استعرض القوى العاملة الأجنبية نمواً وتوزيعاً على الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

3- دراسة محمد مختار العمري حول طبيعة القوى العاملة في ليبيا في الفترة ما بين 1954 - 1984 في سنة 1989 من خلال رسالة ماجستير ناقشت الأسباب التي أدت إلى نقص نوعي وكمي في هيكل القوى العاملة شاملة كذلك النمو السكاني وتراكيهم ، والتوزيع الجغرافي للقوى العاملة ، وعلى القطاعات الاقتصادية لإظهار مدى تأثير ما تقدم على عجلة التنمية وتوضيح إسهام القوى العاملة الأجنبية .

4 - في عام 1990 ظهرت دراسة محمد مرسل علي التي ناقشت التغيرات السكانية في غدامس ما بين 1954 - 1984 مركزةً على توضيح صورة التوزيع الجغرافي لسكان منطقة الدراسة والعوامل التي تؤثر فيه ، كما تطرق إلى دراسة حجم السكان وتحديد درجة كثافتهم ، ومعدلات نموهم ، ودراسة التراكيب السكانية ، وتوزيع السكان بين ريف وحضر ، الأمر الذي حاول من خلاله الباحث إعطاء صورة واضحة على المتغيرات المنتظرة لما لها من أهمية في مساعدة المخططين لوضع خطط تنمية متعددة الجوانب وفق حجم السكان والموارد المتاحة لديهم ومحاولة رفع مستوى معيشتهم .

5 - تحت عنوان أثر نمو السكان على استنزاف موارد المياه ببلدية طرابلس قدم محمد عبدالله قصودة دراسة عام 1994 تناول من خلالها تحليل معدلات نمو السكان مشيراً إلى تطور استهلاك المياه تماشياً مع هذا النمو ، حيث تعد منطقة الدراسة من أشد أجزاء البلاد ازدحاماً بالسكان في الوقت الذي تعاني فيه من النقص الحاد والمتواصل من تدهور كمية المياه وتدني نوعيتها .

6- في دراسة ميدانية تطبيقية لقريتي وادي القطارة وغوط السلطان عام 1994 أعدّ الباحث محمد عاشور الغرياني دراسة حول الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف - دوافعها

والاتجاهات المصاحبة لها ، حيث ركز من خلالها على دراسة الهجرة الداخلية المرتبطة باكتشاف النفط ، ثم تناول الهجرة العكسية التي نتجت عن سياسة التنمية المكانية للمناطق الداخلية .

7- أما دراسة ماجدة إبراهيم في سنة 1994 عن التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا فقد تحورت حول النمو السكاني وإبراز دور الهجرة الوافدة في تركيبة ونمط السكان وتناولت بالنقاش حجم الذين هم في سن العمل مستعرضة خصائصهم والعوامل التي يتأثرون بها ومعدلات نموهم ، مع التركيز على النشاط الاقتصادي للسكان وتوزيعهم الجغرافي حسب كل قطاع اقتصادي .

8 - تناولت دراسة مولود علي المقطوف في عام 1997 الموسومة بـ النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي الوضع السكاني في منطقة الدراسة وبخاصة النمو السكاني والتغيرات التي تحدث على الكتلة السكانية باعتبار ذلك عنصراً مهماً في دراسة ظاهرة التحضر التي تمر بها مدينة الزاوية ، بالإضافة إلى دراسة التركيب السكاني وتحديد ملامح الهرم السكاني وما حدث عليه من تغيرات ، وتوضيح إمكانيات القوة العاملة المنتجة وحجمها وتحديد نسبة الإعالة ، ومدى أهمية عامل الهجرة من وإلى منطقة الدراسة .

9 - دراسة محمد مختار العماري في سنة 1997 عن التغيرات السكانية في بلدية بنغازي ما بين 1954 - 1984 ، شرح فيها نمو السكان في منطقة الدراسة وتحليل عناصره ، وتوضيح التوزيع الجغرافي ، والتراكيب السكانية لمجتمع البحث .

10- ودرس الباحث عبدالرزاق علي الرجحي سنة 1998 موضوع المياه الجوفية في بلدية الزاوية وأوجه استثمارها ، الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا حيث تعرض لكمية ونوعية وتغذية المياه الجوفية ، وكذلك الخروج بعدد من المقترحات التي يمكنها أن تسهم في الحد من التدهور في نوعية وكمية المياه الجوفية بالمنطقة .

11 - تناولت دراسة احمد محمد ساسي سنة 1999 التغيرات السكانية في ليبيا في الفترة ما بين 1954 - 1995 حيث وضحت التوزيع الجغرافي للسكان ومناطق تركيزهم والعوامل التي تؤثر في توزيعهم ، ودراسة النمو السكاني ، كما استعرضت التركيب السكاني ، في حين كان لأهم تجمعين رئيسيين للسكاني (طرابلس وبنغازي) النصيب الأكبر كمثال لدراسة ما حدث من تغيرات على سكان ليبيا .

12 - الباحث سالم أبو القاسم العزابي تقدم سنة 2000 بدراسة عن النمو السكاني في منطقة يفرن وأثره على استهلاك المياه ما بين 1975 - 2000 ، تناولت بالبحث والدراسة مصادر المياه والنمو السكاني الذي شهدته المنطقة وتحليل تطور الاستهلاك البشري للمياه معتمداً على جمع وتحليل المعلومات والبيانات اللازمة من خلال الدراسة الميدانية ، بالإضافة إلى الاستعانة بالتقارير والدراسات التي أعدتها الجهات الرسمية في الدولة كالهئية العامة للمياه وهيئة الأرصاد الجوية وغيرها ، حيث أظهرت الدراسة أن المنطقة تعاني من انخفاض حجم الموارد المائية ورداءة نوعيتها في ظل الظروف السكانية الحالية شأنها في ذلك شأن بقية مناطق الجبل الغربي .

13 - ودّرَسَ الباحث عبدالحميد عبدالله عبدالعزيز في سنة 2000 أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسة العامة للإسكان في ليبيا ما بين 1969 - 1999 أبرز التغيرات السياسية التي حدثت في البلاد ، وما نجم عنها من آثار على السياسات الإسكانية ، وربط بين توجهات سياسة الإسكان وتغير التوجهات السياسية مشيراً إلى تأثير العجز المتواصل في توفير المساكن لتدني نصيب الإسكان من مخصصات خطط التنمية كأثر للتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال 30 عاماً على سياسة الإسكان .

14 - دراسة مبارك إدريس طاهر سنة 2002 المعنونة بـ **التوزيع الجغرافي للسكان وأثره في الجغرافيا السياسية لليبيا** ، التي ركزت على دراسة الوضع السكاني في ليبيا مع إعطاء فكرة على التوزيع الجغرافي للسكان وأبعاده الجيوبوليتيكية ، متتبعاً تطور الحجم السكاني ومدى أثره في قوة الدولة ، وتحليل التركيب العمري والاقتصادي للسكان ووضحت الدراسة العلاقة المكانية ما بين الحجم السكاني والحيز المكاني والعوامل التي تؤثر في توزيع السكان الطبيعية منها والبشرية .

15 - وفي سنة 2002 تقدم سيف الدين محمد صالح بدراسة ناقش فيها النمو السكاني وأثره على توزيع وتركيب السكان في واحات جالو ، أوجلة ، إجزرة في الفترة ما بين 1973 - 1995 ، بحيث تطرقت إلى توضيح مكونات واتجاهات النمو السكاني ، ودراسة تفصيلية للتوزيع الجغرافي للسكان والعوامل المؤثرة فيه وما نتج عن هذا التوزيع من اختلاف في الكثافة بين أجزاء البلاد ، كما تناولت دراسة التراكيب السكانية لمنطقة الدراسة .

16 - دراسة الباحث أبوزيد بريم من خلال رسالة ماجستير بعنوان **إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية** ، في سنة 2005 .

- 17- تغير السكان وأثره في كيان الدولة الليبية 1954 - 2004 (دراسة في الجغرافيا السياسية) كانت موضوع دراسة لنيل درجة الماجستير تقدم بها الباحث المبروك علي جلاله سنة 2005 ، التي تتبع فيها ما طرأ على سكان ليبيا من تغيرات لفترة 50 سنة شملت كافة الحراك السكاني الجغرافي من تركيب ، ونمو ، وتوزيع وغيرها ، ثم مدى تأثير ذلك على الكيان السياسي للدولة الليبية ، مع تحليل للوضع السكاني والتنموي للمدة ما بين 2000 - 2025 على ضوء معدلات النمو وما يجب على الدولة القيام به .
- فيما كتب العديد من الباحثين عدة مقالات في مجلات ودوريات محكمة ومؤتمرات علمية تناولت بالتحليل والنقاش مواضيع عديدة على علاقة بموضوع السكان والتنمية البشرية في ليبيا أمكن للباحث جمع عدد منها للاطلاع والرجوع إلى بعض منها :
- 1- كتب الباحث محمد عبدالهادي شعيرة في المجلد الأول لمجلة كلية الآداب الصادرة في بنغازي عن الجامعة الليبية سنة 1958 مقالا بعنوان ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية .
 - 2- ظهر في سنة 1965 مقال للباحث (أنطوني ستابوليس) حول اتجاه السكان في ليبيا .
 - 3- وكتب الباحث د.م.ل. سديقا مقالين الأول كان في عام 1969 بعنوان حجم وحركة السكان في ليبيا ، والثاني في سنة 1970 تحت اسم البنيان الهيكلي للمواطنين في ليبيا .
 - 4- مقال للباحث حسن الخياط حول تغير التوزيع الجغرافي لسكان الجمهورية العربية الليبية سنة 1971 .
 - 5- مقال منصور الكيخيا بعنوان التوزيع والنمو السكاني في منطقة بنغازي ، المؤتمر الجغرافي، جامعة بنغازي سنة 1973 .
 - 6- مقال بشير نجم عن النسبة النوعية في ليبيا ، المؤتمر الجغرافي جامعة بنغازي 1973 .
 - 7- عبدالحמיד بن خيال ناقش الحاجة إلى إيجاد سياسة سكانية في ليبيا ، المؤتمر الجغرافي جامعة بنغازي عام 1973 .
 - 8- بحث محمد رياض رشيد في العدد 9 من مجلة كلية التربية - سنة 1978 موضوع النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في الجماهيرية .
 - 9- مقال منصور الكيخيا حول يفرن - دراسة في جغرافية السكان شارك به في أعمال الملتقى الجغرافي الثالث 1995 .
 - 10- مقال أحمد علي محمود بعنوان السكان والموارد بالجماهيرية من خلال العدد 1 لمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية سنة 1995 .

- 11- وتناول بالتحليل الباحث علي الحوات موضوع الأسرة وعمل المرأة في الجماهيرية بين صفحات مجلة الفكر العربي في العدد 84 سنة 1996 .
- 12 - من خلال المجلة الجامعة كتب الباحث محمود جدّور مقالاً حول الدخل الأسري وظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي ، في العدد 2 - 3 سنة 2001 .
- 13 - وفي الملتقى الجغرافي التاسع سنة 2003 شارك الباحثان الهادي أبولقمة وكريمة عمّار بمقال حول تحليل الواقع المكاني للسكان في الجماهيرية .
- 14 - وكتب الباحث عبدالمجيد الرابطي عن اتجاهات التنمية البشرية في ليبيا المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق في عددها الأول سنة 2004 .
- 15 - ونشر الباحث عبدالرزاق علي الرجبي مقالاً بعنوان القوى العاملة الوطنية في ليبيا 1973 - 2003 في مجلة كلية الآداب ، الزاوية - ليبيا في عددها الثاني لسنة 2005 .
- كما صدرت العديد من الكتب التي تناولت موضوع البحث منها :
- 1 - كتاب سكان ليبيا للإيطالي هنريكو دي أغسطيني صدر في عام 1917 في جزأين ، صدر في ترجمة عربية لخليفة التليسي سنة 1974 ، تناول فيه المؤلف أعداد وعناصر السكان وأصولهم والقبائل والهجرات في ليبيا .
- 2 - وقام الباحث عبدالقادر المحيشي بترجمة كتاب ليبيا دراسة في الجغرافيا الطبية لمؤلفه هلموت كانتر الذي كتبه سنة 1961 ، وصدر في نسخته العربية سنة 2002 حاول من خلاله الكاتب وضع خريطة جيوطبية للأمراض في ليبيا وتصنيفها ، ودرجة توطنها ، وتقييم للوضع الصحي ، وتبيان المراكز الصحية الموجودة في تلك الفترة .
- 3 - كتاب جغرافية ليبيا لعبدالعزیز طريح شرف سنة 1962 الذي كان أول كتاب من نوعه تناول دراسة جغرافية ليبيا بصفة عامة من الجانبين الطبيعي والبشري ، وأعيد طبعه من جديد في طبعة منقحة سنة 1995 .
- 3 - كتاب دراسات ليبية - الجزء الأول للباحث الهادي أبولقمة سنة 1968 في طبعته الأولى، والثانية عام 1975 ، شاملاً مجموعة من المقالات حول عدة مناطق من البلاد .
- 4 - كتاب تطور التعليم في ليبيا للباحث رافت غنيمي الشيخ سنة 1972 تعرض فيه لتاريخ التعليم في ليبيا عبر عدة مراحل .
- 5 - كتاب جمال حمدان بعنوان الجمهورية العربية الليبية - دراسة في الجغرافيا السياسية سنة 1973 ، الذي تطرق فيه إلى حجم السكان الكلي ومدى تأثيره على الوضع

الجيوبوليتيكي لليبيا حيث تناول بالتحليل والنقاش عناصر تركيب السكان ومدى تأثيرها على وحدة الدولة وتماسكها .

6 - في سنة 1976 صدر كتاب دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي للباحث محمد إبراهيم حسن ، متناولاً دراسة اقتصادية لليبيا وبعض أقاليم الوطن العربي .

7 - كتاب يحمل عنوان التحول الاقتصادي في الجماهيرية للباحث محمد زيد سنة 1980 ، شرح فيه ظروف وأحوال الاقتصاد الليبي عبر عدة مراحل .

8 - كتاب جغرافية ليبيا البشرية للباحث محمد المهدي سنة 1984 ، أعطى من خلال كتابه شرحاً وافياً عن النشاط البشري للسكان وخصائصهم .

9 - كتاب الباحث رمضان عريبي خلف الله سنة 1984 بعنوان حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا كترجمة لرسالة الدكتوراه .

10 - كتاب التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا سنة 1994 الذي ضم العديد من البحوث أقيمت في أعمال الندوة التي حمل الكتاب اسمها ، والمنعقدة في بنغازي يومي 17 - 18 أكتوبر 1992 ، قام بتحريره سعد القزيري .

11 - لمجموعة من الباحثين شاركوا في الملتقى الجغرافي الأول في جامعة السابع من أبريل عام 1993 صدرت مقالاتهم في كتاب حمل شعار الملتقى باسم العلوم الجغرافية وحماية البيئة تناولت مواضيع جغرافية متعددة عن ليبيا .

12 - وظهر كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا لمجموعة من الباحثين ، وهو يعد كتاباً شاملاً جامعاً لجغرافية ليبيا ، تولى تحريره الهادي أبولقمة وسعد القزيري عام 1995 .

13 - نُشر كتاب ليبيا - تطور المدن والتخطيط الحضري للباحث علي الميلودي عمورة سنة 1998 ، جامعاً فيه الباحث خبرته من عمله الطويل في التخطيط العمراني في ليبيا متتبِعاً نمو وتطور المدن الليبية عبر التاريخ .

14 - ظهور كتاب جغرافية السكان للباحث منصور الكيخيا سنة 2002 ككتاب منهجي تناول مفهوم علم السكان مع دراسة تطبيقية في بعض فصوله على ليبيا .

15 - في كتاب دراسات في سكان ليبيا لمجموعة من الباحثين حرره سعد خليل القزيري صدر في عام 2002 ، تناول عدداً من البحوث ذات العلاقة بسكان ليبيا .

16 - في عام 2003 نشر كتاب سكان العالم العربي - الواقع والمستقبل لمجموعة من الباحثين ناقش وضع السكان في الدول العربية كلاً على حدة ، وجاء في الجزء الثاني الخاص

بالقسم العربي الأفريقي دراسة حول سكان ليبيا تولى كتابتها الباحث فاضل عباس السعدي .

بالإضافة لما سبق فقد صدر عن عدة هيئات ومؤسسات رسمية في الدولة العديد من الدراسات والإحصاءات والتقارير والنشرات ذات العلاقة بالدراسة من بينها :

- 1- التعداد العام للسكان 1954 .
- 2- التعداد العام للسكان 1964 .
- 3- التعداد العام للسكان 1973 .
- 4- وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1975 .
- 5- مصلحة الإحصاء والتعداد ، الوضع السكاني في ج . ع . ل ، إعداد عيسى الزقني ، 1976 .
- 6- وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 - 1980 .
- 7- التعداد العام للسكان 1984 .
- 8- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول 1981 - 1985 .
- 9- التعداد العام للسكان 1995 .
- 10- الإحصاءات الحيوية 1969 - 2003 .
- 11- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ليبيا - تقرير التنمية البشرية 1999 .
- 12- _____ ، التعداد الزراعي العام 2001 .
- 13- _____ ، ليبيا - تقرير التنمية البشرية 2002 .
- 14- _____ ، الكتاب الإحصائي 2002 .
- 15- _____ ، الكتاب الإحصائي 2003 .
- 16- _____ المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 في أربعة أجزاء .
- 17- اللجنة الوطنية لإعداد التقارير ، التقرير الوطني ، نيويورك - يونيو 2001 .
- 18- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، (تقرير) ، الربع الثالث 2004 .
- 19- مصلحة التخطيط العمراني ، تطوير المناطق القروية داخل ليبيا ، 1993 .
- 20- الهيئة الوطنية للمعلومات ، خريطة التنمية في الشعبيات ، 2002 .
- 21- المركز الوطني لتخطيط التعليم ، التعليم والتدريب الأساسي والمتوسط 2003 - 2004 .

22 - المركز الوطني لتخطيط التعليم ، التعليم العالي في الجماهيرية - دراسة تقييمية، ديسمبر 2002 .

23 - مصلحة التخطيط العمراني ، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى 2000 - 2025 .

24 - التجمعات البشرية والتنمية الإسكانية في ليبيا ، تقرير وطني لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول التجمعات السكانية (هايتات) استنوبل 2 - 14 يونيو 1996 .

25 - التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في 30 سنة ، 1999 .

26 - تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة للسنوات 1998 - 2000 - 2002 - 2003 .

27 - تقرير التنمية الإنسانية العربية - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للعام 2002 .

* بعض الدراسات العربية المشابهة :

1 - كتب علي بن محمد العريشي ، التغيرات التنموية ودورها في تصنيف الخصائص السكانية وتباينها في منطقة جازان بالمملكة السعودية كملخص لرسالة دكتوراه نشرها في مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ضمن سلسلة رسائل جغرافية ، الإصدار رقم 266 ، قسم الجغرافيا جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، يوليو ، 2002 .

2 - وحول معدل النمو السكاني والمتسع الزمني لتضاعف السكان لمرتين أو ثلاث مرات للمدن في المملكة العربية السعودية كتب أسعد محمد عطية مقالاً في المجلة العلمية للآداب والعلوم الإنسانية في العدد 21 الصادرة عن جامعة المنيا بمصر سنة 1996 .

3 - التغيرات الكمية للنمو السكاني دراسة تطبيقية على المملكة السعودية كانت دراسة للباحث أسعد محمد عطية في كتاب صادر عن مركز بحوث العلوم الاجتماعية سنة 1997 .

4 - وعن الدار السعودية للنشر والتوزيع صدرت دراسة في كتاب بعنوان الانفجار السكاني وتحديد النسل للكاتب محمد علي الباز سنة 1993 .

5 - وصدر سنة 2005 كتاب يحمل اسم واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي للكاتب أكرم عبدالرزاق المشهداني عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض ، تناول في الفصل الثالث خصائص المجتمع العربي ومقوماته البشرية والبيئية ، وبين العلاقة بين مستوى التنمية البشرية وبين الجريمة عربياً ، أوضح أن للتنمية البشرية أثراً كبيراً في توطن الجريمة في الأقطار العربية واستثنى منها كلاً من قطر وليبيا ، وتبين أن التباين الزمني

لحدوث الجريمة كبير مع ميل واضح للتناقص مما يعني أن الجرائم في القطرين السابقين غير متوطنة بفعل ارتفاع مستوى التنمية البشرية بهما .

الظروف الجغرافية الطبيعية

«ماهيتها وآثارها»

0 - 1 - مدخل :

تتطلب هذه الأطروحة تقديم لمحة موجزة عن الظروف الجغرافية الطبيعية السائدة في ليبيا لما لها من تأثير على حياة السكان ، وتوزيعهم ، وظروف معيشتهم ، حيث سيتناول هذا الفصل الموقع والحدود والمساحة ، والبنية الجيولوجية ، والتضاريس ، والمناخ ، والتربة ، والغطاء النباتي الطبيعي ، والثروات الطبيعية المتاحة ، وموارد المياه في البلاد .

توضح بعض الدراسات التاريخية أن اسم ليبيا كان يطلق على كل ما عرف في القديم من قارة أفريقيا ، في حين تشير دراسات أخرى أنه كان يطلق على الجزء الواقع إلى الغرب من بلاد وادي النيل حيث كان يدون لفظ ليبيا ، أو لوبيا على تلك الأرجاء ، وقد «أخذ العرب اسم ليبيا وتبنوه ، ولكنهم حولوه إلى لوبيا التي ظلت أيضاً تطلق على صحراء مصر الغربية وامتدادها حتى وقت قريب ... ، وكانت تعرف عادة بطرابلس وبرقة على غرار ما كان شائعاً في الشرق العربي فالعراق مثلاً يسمى بالبصرة ، وبغداد ، والجزيرة العربية تعرف بنجد والحجاز وعسير ... ، وكان شريط برقة وطرابلس نواة ليبيا جغرافياً ، وأيضاً النواة التاريخية ، فمن هنا نشأ الوطن السياسي الليبي القديم ، وتوسع بالتدريج نحو الجنوب حتى اكتسب رقعته السياسية الحالية» (1).

¹ - جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1973 ، ص 72 .

ولفظ ليبيا⁽¹⁾ معروف منذ أقدم الأزمنة ، وشعب البربر أو شعب الأمازيغ هو الجنس الليبي النازل من حدود مصر إلى المحيط ، واسم ليبيا مشهور في البحوث التاريخية في كل العصور قديمها وحديثها سواء يطلق على كل قارة أفريقيا ، أو عندما صار يطلق منذ أيام الرومان على منطقة معينة ، وتاريخ اسم ليبيا أقدم من الحضارتين اليونانية والرومانية ، كان اسماً لقبيلة ليبية ثم أطلق على كل القبائل الليبية ، وأصبح علماً على جنس ، وعلى القارة التي هي منزل هذا الجنس ، ثم ظهر آخر هو اسم قبيلة (أفري) واما بنفس الطريقة تماماً وزاحم الاسم القديم ، الذي اعتصم بهذه البلاد وأطلق عليها دون غيرها وصار علماً لها⁽¹⁾ .

كانت ليبيا في العهد العثماني تعرف عادة بطرابلس وبرقة ، وأحياناً بولاية طرابلس الغرب فقط ذلك أنها كانت ولاية ، بينما برقة سنجقاً منفصلاً . . . ، ودخلت في تفاعلات متنامية مع القوى الأوروبية المختلفة التي تجاذبت باطراد طرابلس نحو البحر والشمال ، أما برقة فمنجذبة نحو الداخل باتجاه الصحراء البعيدة كل البعد عن البحر والشمال وأوروبا بصفة عامة⁽²⁾ ، هذا الاختلاف بينهما في التوجه كان له التأثير الواضح على مختلف نواحي الحياة⁽³⁾ فبينما أصبحت طرابلس أكثر انفتاحاً على الغرب ، وأشد احتكاكاً به ، وبالتالي أكثر تعرضاً لأخطاره الاستعمارية ، وجالياته المتزايدة ، وتأثرت مدنه بدرجة أكبر بالطابع الأوروبي عمارة ، وثقافة ، وأسلوب حياة ، وعلى العكس من ذلك صارت برقة أكثر عزلة وانطواءً ، فالتراث العربي غلب على طابعها ومدنها ، والوجود الأجنبي أقل وجوداً ، والخطر الاستعماري أدنى تهديداً لها⁽³⁾ .

يعود أول استعمال لكلمة ليبيا في العصر الحديث للدلالة على هذه الرقعة لتعطي لها مفهوماً جغرافياً محدداً في 1912/8/1 عندما أصدرت حكومة إيطاليا مرسوماً ملكياً يحمل رقم 1133 يقضي بانتداب قضاة للعمل في ليبيا⁽⁴⁾ .

(*) تشير بعض الدراسات التاريخية أن لفظ إفريقيا هو تحريف لاسم إحدى القبائل البربرية (أفري) القاطنة ساحل تونس حالياً التي هي بدورها كانت تعرف بهذا التحريف .

1 - محمد عبدالهادي شعيرة ، (ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية) ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة الليبية ، المجلد الأول ، بنغازي ، 1958 ، ص 2 ، 3 ، 5 .

2 - محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1999 ، ص 32 - 33 .

3 - جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية - دراسة في الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق ، ص 27 .

4 - لتفاصيل أكثر ينظر : الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (تحرير) الهادي أبولقمة ، وسعد القزيري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1995 ، ص 13 - 16 .

0 - 2 - موقع ليبيا وحدودها :

تشير الخريطة رقم (1) التي توضح الموقع الجغرافي ، إلى أن ليبيا تتربع أراضيها على مساحة شاسعة في وسط الشمال الأفريقي ممتدةً من البحر المتوسط شمالاً حتى حدود تشاد والنيجر الشمالية في الجنوب ، ومن الغرب جمهوريتي الجزائر وتونس ، ومن الشرق فتحدها السودان ومصر ، بحيث تشكل حدودها مجتمعة حوالي 6500 كلم ، تمثل 1900 كلم منها حدوداً بحرية مما يجعلها تملك أطول واجهة بحرية على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، في حين يمثل الباقي حدوداً برية تقدر بحوالي 4600 كلم ، وبذلك فهي

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 10 .

تحصر مساحة تبلغ بحوالي 1759540 كلم مربع حتى عام 1994 حيث تقلصت المساحة إلى 1669841 كم² (1) بعد حكم المحكمة الدولية بضم قطاع أوزو لتشاد ، وتمتد هذه المساحة فلكياً ما بين خطي طول 9° شرقاً من جهة الغرب و25° شرقاً من الشرق ، ودائرتي عرض 11° 33' شمالاً من ناحية الشمال ، و 45° 18' شمالاً من الجنوب ، أي أن مدار السرطان يمر بالأجزاء الجنوبية منها .

¹ - أبوزيد برّيم ، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2005 ، ص 3 .

رُسمت الحدود الليبية الحالية أول الأمر بين تركيا تلتها إيطاليا من جهة ، وحكومة مصر من الشرق ، وفرنسا التي كانت تحتل الجوار في الغرب والجنوب من جهة ثانية ، ففي الغرب مع تونس رسمت بموجب اتفاقية بين تركيا وفرنسا في 19 مايو 1910 ، وحدودها الجنوبية والغربية الجنوبية حددتها المذكرات التي تم تبادلها بين إيطاليا وفرنسا في 12 ديسمبر 1929 التي عدلت جزئياً بموجب اتفاقية فرنسية ليبية في سنة 1956 ، والاتفاق الفرنسي الإيطالي في 10 يناير 1924 بشأن ترسيم الحدود الجنوبية ، إلا أن الحكومة الإيطالية لم توافق عليه ، كما تم تبادل المذكرات بشأن الحدود الشرقية بين كل من بريطانيا ومصر من جهة ، وإيطاليا من جهة أخرى في 20 يوليو 1934 ، إلى جانب الاتفاقية التي حددت الأجزاء الشمالية والوسطى من حدودها مع مصر بموجب اتفاق مصري إيطالي موقع يوم 6 ديسمبر 1925⁽¹⁾ ، حيث كان المجموع سبع اتفاقيات كان آخرها عام 1955 بين حكومة المملكة الليبية (سابقاً) ، والحكومة الفرنسية ، ثم جاءت أحكام محكمة العدل الدولية المتواليّة ، الأول عام 1982 بشأن تحديد مياه القاري مع تونس⁽²⁾ ، والثاني لإنهاء قضية الجرف القاري مع مالطا سنة 1983⁽³⁾ ، فالثالث في⁽⁴⁾ 3 فبراير 1994 يتعلق بالحدود الجنوبية بين ليبيا وتشاد لينهي نزاعاً استمر طويلاً بين البلدين حول منطقة (أوزو) الحدودية⁽⁴⁾ .

بحكم هذا الموقع تُعد ليبيا دولة عربية أفريقية متوسطة ، وتتمتع بخصوصية داخل نطاق دول الاتحاد المغاربي فهي مغاربية لكنها أقل مغربية منهم تعلقت بدول المشرق العربي بعلاقات أكثر ارتباطاً ووثوقاً ، وبخاصة مع مصر ،⁽¹⁾ وتظل مدخل المغرب وبوابة الشرق دون تعارض بين البعدين ... إن أبناء المغرب العربي ينظرون إلى ليبيا كمنطقة اتصال بينهم وبين مصر ، إنها حلقة الوصل ، وعامل اتصال ، وضابط الإيقاع ، وإذا كان لهذا الدور من مغزى وظيفي ، ووظيفة سياسية ، وسياسة قومية فمؤداها أن ليبيا

¹ - هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، (ترجمة) شاكر إبراهيم ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، طرابلس ، 1981 ، ص 15 .

² - محمد علي الأعور ، (المظاهر الساحلية وعلاقتها بالتشريعات الليبية) ، في كتاب الساحل الليبي ، (تحرير) الهادي أبو القمعة وسعد القزيري ، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس ، 1997 ، ص 150 .

³ - عمر سعد الله ، القانون الدولي للحدود ، الجزء الأول ، مفهوم الحدود الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2003 ، ص 167 .

⁴ - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969 - 1977 ، طرابلس ، 1994 ، ص 159 .

المؤهلة لها بالجغرافيا ، والمرشحة لها بالتاريخ هي أن تكون مفاعلاً وحدوياً بين المشرق والمغرب ، وقدرها أن تجمع بينهما شعبياً أو رسمياً⁽¹⁾ .

تقع معظم أراضيها ضمن الإقليم الشمالي للصحراء الكبرى ويبقى جزء قليل من المرتفعات الشمالية خارج النطاق الصحراوي ، هذا الموقع أعطى لها أهمية كبيرة ، ففي الماضي البعيد توالى الاحتلال على الجزء الشرقي منها ، والمعروف (بإقليم برقة) ، الذي وقع تحت سيطرة الفراعنة ، والإغريق ، والبطالمة ، وبيزنطة ، وفارس ، ثم فتحها العرب المسلمون ، في مقابل ذلك كان (إقليم طرابلس) يزرع تحت مستعمرين آخرين ابتداءً بالفينيقيين ، فالقرطاجنيين ، ثم الرومان ، فروما ، والفانдал ، فالدعوة الإسلامية ، تلا ذلك النورمان ، والأسبان .

أما في الوقت القريب فتولى الأتراك حكم كامل البلاد من شرقها إلى غربها ، وحتى أعماق الصحراء ، إلى أن جاء العصر الحديث ووقعت تحت سيطرة الاستعمار الإيطالي ، فعهد الإدارة البريطانية ، ثم فترة الحكم الملكي التي كانت تحت حماية القواعد الأمريكية والبريطانية ، وعشرات الآلاف من المستوطنين الإيطاليين ، وفي الحاضر تخلّصت البلاد من السيطرة الأجنبية بعد مراحل طويلة من الكفاح من أجل التحرر والاستقلال ، وبذلك فهي :

1 - حلقة وصل بين المشرق والمغرب العربيين للروابط التاريخية ، واللغوية ، والدينية ، والأخوية التي تجمع الأقطار العربية ، وبخاصة بين الأقطار المتجاورة ، وقد لعبت أراضيها دوراً مهماً في حركة الفتح العربي الإسلامي للشمال الأفريقي ، وشبه جزيرة أيبيريا ، ونشر الإسلام في داخل القارة الأفريقية .

2 - الموقع الاستراتيجي على ساحل البحر المتوسط ، هي حلقة ربط دول أوروبا وأواسط أفريقيا ، وما طرق القوافل التي كانت تنقل التجارة بين الصحراء والبحر إلا دليل على أهمية هذا الموقع الذي لعب أيضاً دوراً مهماً خلال العصور الحديثة ، كما أن التوجه الليبي للقارة الأفريقية ألزم القيام بنشاط واضح لربط الدول المغلقة التي لا تتمتع بواجهات بحرية عن طريق مشروع الخطوط الحديدية المزمع إقامتها ، والطرق البرية التي

¹ - عبدالعزيز طريخ شرف ، جغرافية ليبيا ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة الثالثة ، 1995 ، ص 12 .

تم البدء في أولها مع السودان ، وجنوب مصر ، والنيجر ، كما أن هذه الأهمية كانت واضحة خلال الحرب العالمية الثانية وما دار على أراضيها من معارك .

3 - تعد عقدة مواصلات بحرية ، وبرية ، وجوية مهمة من وإلى القارات الثلاث القديمة، وزادت أهمية الموقع بعد اكتشاف النفط منذ النصف الثاني من القرن العشرين وقربه من أسواق الاستهلاك ، وبخاصة دول أوروبا .

0 - 3 - البنية الجيولوجية :

تمثل ليبيا جزءاً من الصحراء الكبرى باستثناء المرتفعات الشمالية المتمثلة في الجبل الأخضر والجبل الغربي ، ومعظم أراضيها تشترك في التاريخ الجيولوجي مع بعض الاستثناءات هنا وهناك ، أما الطبقات الرسوبية المكونة لسطح الصحراء فترتكز على القاعدة الأركية التي تتكون منها قارة أفريقيا كلها ، بينما تبرز هذه القاعدة في مواضع قليلة على السطح كلما تمكنت عوامل التعرية من إزالة التكوينات الرسوبية ، في حين أن معظم هذه القاعدة مغطى بطبقات رسوبية شديدة السمك والامتداد تعود إلى عصور جيولوجية مختلفة ، فالطبقة الأولى ذات طبقات سميكة تعود إلى الزمن الجيولوجي الأول متكونة من صخور جيرية وطينية ، وأخرى من صخور رملية ذات أصل قاري ، ثم تأتي تكوينات الزمنين الثاني والثالث التي تغطي الطبقات السابقة ممثلة في صخور أحدث منها تكويناً تتكون من صخور جيرية تليها أخرى رملية ذات أصل قاري ، كما ((أن قسماً كبيراً من شمالي الصحراء الكبرى كان حتى أوائل الزمن الثالث جزءاً من بحر **تثس** القديم وفي ليبيا بالذات كان خليج سرت القديم أعظم اتساعاً منه في الوقت الحاضر ، الذي كان يمتد بشكل ذراعٍ ضخمة نحو الجنوب يصل امتداده إلى حوالي دائرة عرض 25° شمالاً ليشمل قسماً كبيراً من حوض فزان الحالي ، الذي كانت تنصرف نحوه مجموعة كبيرة من الأنهار التي كانت قديماً تنحدر من المرتفعات المحيطة خصوصاً من الجنوب والغرب ، ومن بقايا مرتفعات تيسيتي وتاسيلي وتمنو (((1) .

تحولت أجزاء واسعة من الصحراء إلى سلاسل جبلية بفعل نشاط الالتواءات ، ثم تعرضت لعمليات تعرية شديدة عبر العصور الجيولوجية المختلفة ، وبقيت بعض التلال الصخرية بارزة في أماكن محدودة ، بينما تحول معظم أجزاء القاعدة الأركية إلى سهل تحاتي ، ثم ظهرت الأحواض الرئيسة كحوض فزان وحوض الكفرة .

¹ - جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية - دراسة في الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق ، ص 103 - 104 .

بالنظر إلى الخريطة الجيولوجية رقم (2) يمكن القول بأن أراضي ليبيا تغطيها صخور تعود لعصور جيولوجية مختلفة أخذت شكلها الحالي بعد ما شهدته من تغيرات كان للعوامل الطبيعية الدور الأول والأخير فيها بفعل الحركات الأرضية من هبوط أجزاء ساعد على تقدم البحر وانحساره عنها مرات عدة ، وكذلك بروز أجزاء أخرى فوق السطح مما أدى إلى أن تأخذ البلاد شكلاً هضيباً ، أما الجبال التي صمدت في مواجهة التعرية فهي تلك الموجودة في الأطراف الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية ممثلة في العوينات وتاسيلي وأجزاء تيسيتي الشمالية باستثناء حوافها التي تأثرت بفعل التعرية .

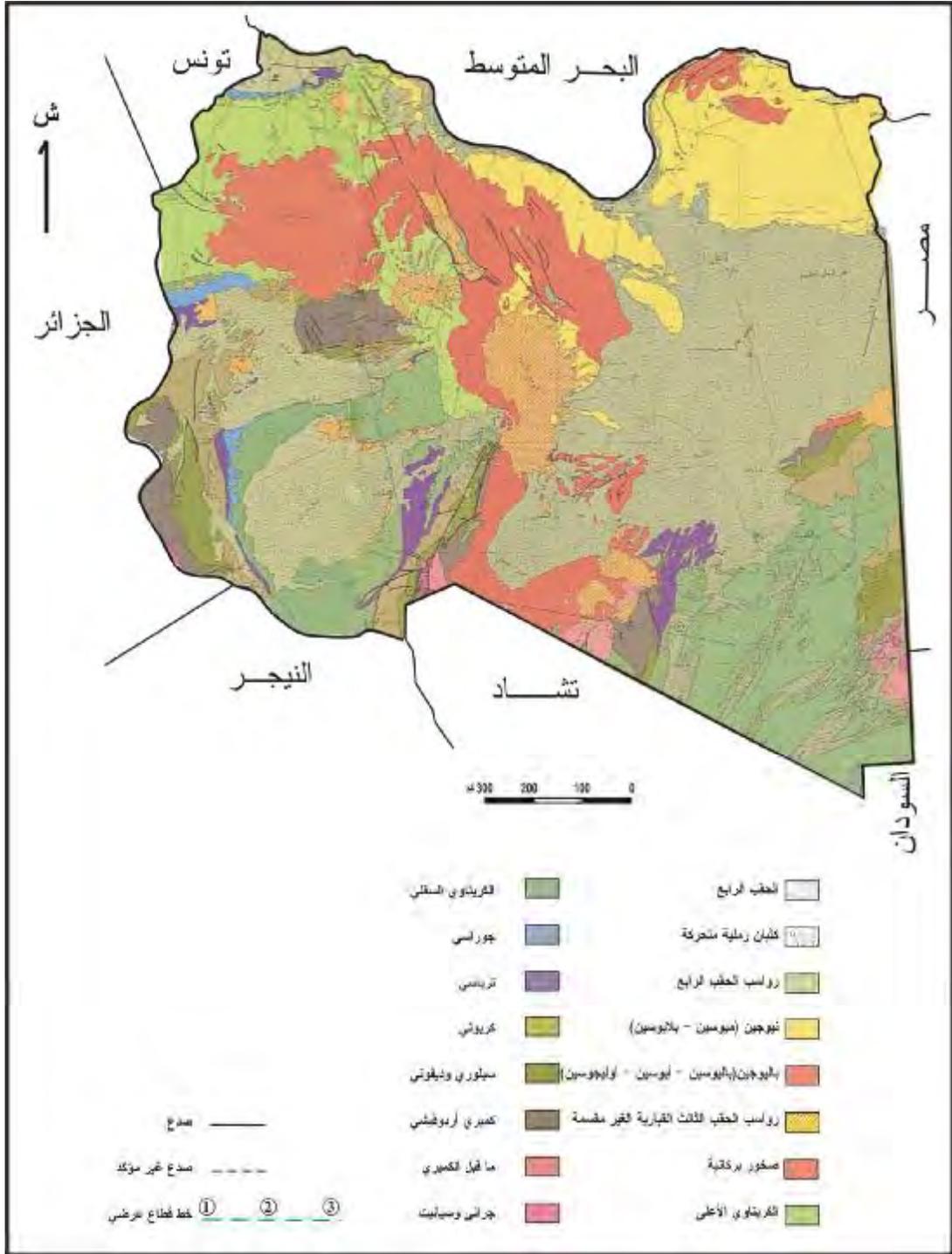
تضم ليبيا مجموعة من الأحواض والمنخفضات تحتضن عدداً من الواحات ، تمتد الشمالية منها من حوض غدامس في الغرب حتى حوض الجغبوب في الشرق ، وتضم إلى جانبيهما ، منخفضات أوجلة ، جالو ، إجنخرة ، مرادة ، الجفرة ، أما المجموعة الثانية فتقع إلى الجنوب منها أهمها فزان ، والكفرة ، وتختلف في مساحتها التي تشير الدراسات الجيولوجية أنها كانت عبارة عن بحيرات مائية داخلية أثناء فترة العصور القديمة ، كما تنتشر ظاهرة الأودية الجافة التي تظهر واضحة المعالم ، وقد كانت في السابق عبارة عن أودية نهرية حفرتها مياه الأمطار الغزيرة التي كانت تسقط على الأطراف الجنوبية من البلاد ، وتقسم ليبيا عادة إلى الأقاليم الجيولوجية التالية (1) :

0 - 3 - 1 - سهل الجفارة والجبل الغربي :

يضم الجزء الشمالي الغربي لليبيا ، وينحصر بين الحدود التونسية في الغرب و ساحل البحر شمالاً حيث يلتقي الجبل والبحر ، وقدم الجبل الغربي في الجنوب حيث يكون هذا الجبل الحد الشمالي لحوض غدامس ، ويعود أقدم التكوينات هنا إلى الحقبين الترياسي والجوراسي .

خريطة رقم (2) البنية الجيولوجية لليبيا

¹ - بتصريف عن : عدنان رشيد الجنديل ، الزراعة ومقوماتها في ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ، تونس ، 1978 ، ص 203 - 209 .



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 45 .

0 - 3 - 2 - حوض خليج سرت :

يُعد من أكبر خلجان الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، وأصل نشأته ترجع إلى العصر الكريتايوي ، وقد كان امتداده يصل إلى خليج غينيا ، وبذلك ربط بين البحر

المتوسط والمحيط الأطلسي مشكلاً ما كان يعرف ببحر **تثس** العظيم ، وامتداد هذا الحوض حالياً حتى خط طول 26° شرقاً داخل الأراضي المصرية .

0 - 3 - 3 - مرتفعات الجبل الأخضر :

تقع في الأطراف الشمالية الشرقية ، ويحدها من الغرب ساحل خليج سرت الحالي ومن الجنوب حوض سرت ومن الشمال شريط ساحلي ضيق يختفي حيناً ويظهر آخر بمحاذاة البحر المتوسط ، ويتواصل امتداده شرقاً حتى مصر ، تتكون صخور الجبل الأخضر من تكوينات تعود إلى الحقب الثالث ذات الأصل الجيري ، وبعضها تتألف من الحجر الطيني .

0 - 3 - 4 - الأحواض الجنوبية وتشمل أحواض :

0 - 3 - 4 - 1 - غدامس : يمتد من الحافة الجنوبية للجبل الغربي إلى حوض مرزق جنوباً ويستمر غرباً داخل الجزائر وتونس ، أما شرقاً فحتى صدع هون على شكل هضبة يعود أصله الجيولوجي إلى الحقب الكامبري .

0 - 3 - 4 - 2 - مرزق : يضم مساحة واسعة من جنوب غرب ليبيا ، يحده من الشمال مرتفع قرقاف الذي يُكوّنُ حدّه الشمالي ويفصله عن حوض غدامس ، ومن الغرب جبال المهجار ، ومن الشرق جبل بن غنيمة ، ويواصل امتداده حتى النيجر ، معظم صخوره قارية ذات تسلسل من الحقب الكامبري إلى الكريتياوي الأسفل ، وهي صخور بحرية ، ورملية ، وطينية ، وجيرية تكونت عبر عدة فترات منفصلة انحسر فيها البحر وتقدم عدة مرات .

0 - 3 - 4 - 3 - الكفرة : يشكل جزءاً عظيماً من جنوب شرق البلاد يمتد شرقاً داخل مصر ، وجنوباً ليشمل مناطق من تشاد ، والسودان ، ومن الشمال تحده جبال الظلمة ، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن حوض الكفرة كان متصلاً ببحر **تثس** عبر خليج منخفض القطارة في الشمال الشرقي .

0 - 4 - التضاريس :

تتعدد المظاهر التضاريسية في ليبيا كما في الخريطة رقم (3) التي تشير إلى عديد المظاهر التضاريسية ، ورغم ذلك جرت العادة على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية واضحة المعالم وذلك على النحو التالي :

0 - 4 - 1 - السهول الساحلية :

تمتد السهول الساحلية في ليبيا موازية للبحر على هيئة نطاق متصل نسبياً يختلف اتساعه من مكان لآخر حسب الظروف المحلية للموقع ، فقد يزيد قليلاً عن مئة كيلو متر كما في سهل الجفارة الواقع في الطرف الشمالي الغربي من البلاد ، أو يضيق حتى تلامس حافة الجبل مياه البحر في عدة جهات من الجبل الأخضر وهضبة البطنان . تتميز هذه السهول باستواء سطحها ، وانبساطها ، وقلة انحدارها في معظم أجزائها ولا يقطع هذا الاستواء إلا بعض الكتل الصخرية المتناثرة المنعزلة ، أو قليل من تلال الكثبان الرملية في سهل الجفارة ، وسهل سرت ، كما تحترقها مجموعة من الأودية الجافة المنحدرة من المرتفعات المجاورة لها .

يتمتد الساحل الليبي لما يزيد قليلاً عن 1900 كلم من بلدة رأس جدير على الحدود مع تونس في الغرب وحتى بئر الرملة في الشرق عند حدود مصر ، ويظهر مستقيماً لمسافات طويلة باستثناء بعض المواضع التي يتوغل فيها البحر نحو الداخل عند مصبات الأودية الموسمية ، أو في تلك المواقع التي تلامس فيها صخور قاعدة الجبل الأخضر ، وهضبة البطنان والدفنة مياه البحر حيث تبرز الرؤوس البحرية ، والألسنة الصخرية داخل البحر تتمثل أهم السهول الساحلية الممتدة من الغرب إلى الشرق في سهل الجفارة، سهل الخمس — مصراتة ، سهل سرت ، سهل بنغازي ، السهول الشرقية .

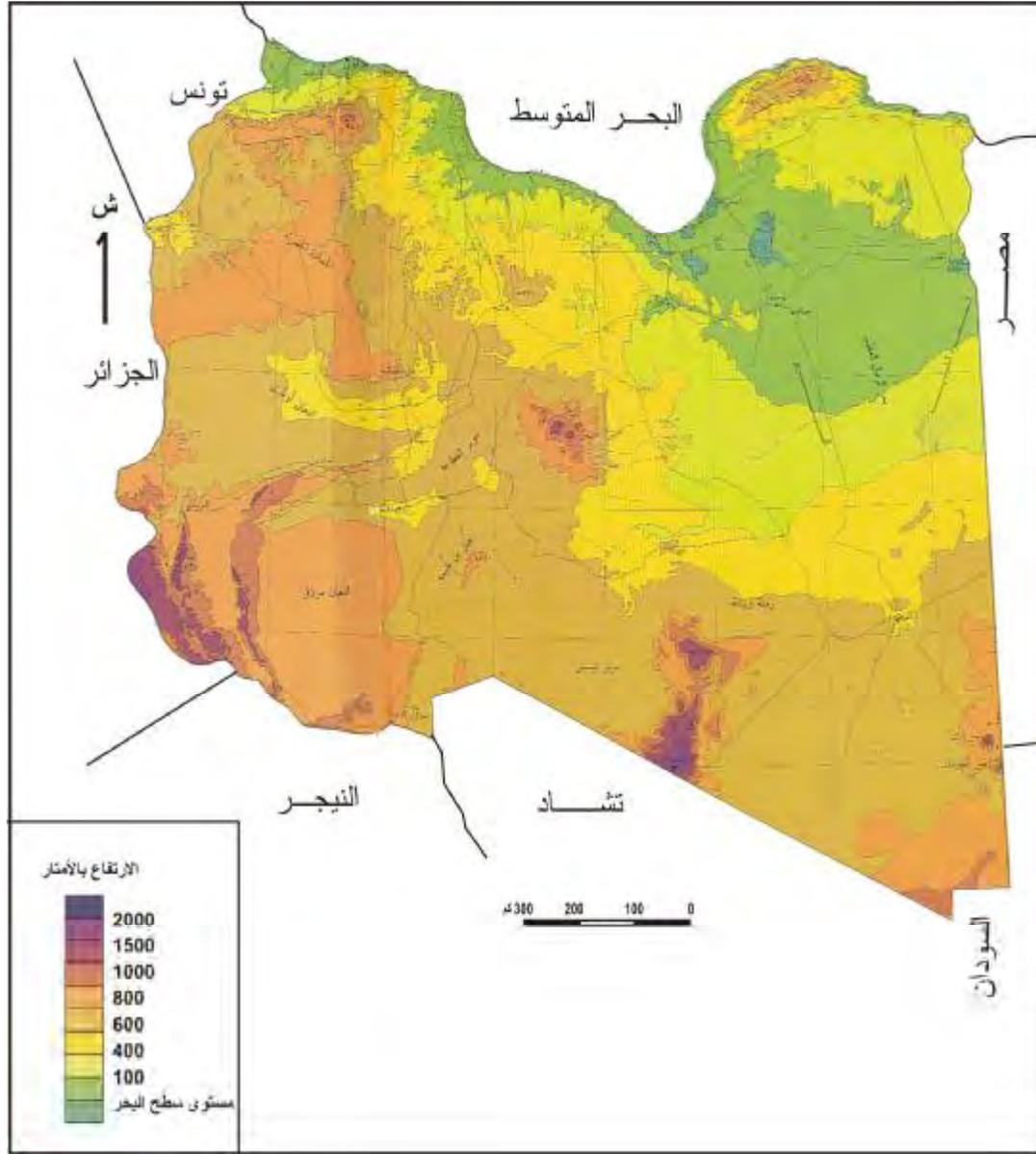
0 - 4 - 2 - المرتفعات الشمالية :

تنقسم إلى عدة أقسام الأول الشمالي الغربي المتمثل في الجبل الغربي الذي يمتد في اتجاه شمال شرق جنوب غرب لمسافة حوالي 500 كلم ، أما ارتفاعه فيتراوح ما بين 600 متر و750 متر فوق سطح البحر بينما تصل أعلى قمة له 981 متر فوق سطح البحر ، وقد تعارف على تسمية بعض أجزائه ببعض الأسماء المحلية كجبل نفوسة ، وجبل غريان ، وجبل ترهونة ، وجبل مسلانة ، حافته الشمالية ترتفع فجائياً عند حده الشمالي مع سهل الجفارة ، ومقطعة تقطيعاً شديداً بفعل مجاري الأودية الموسمية ، بينما ينحدر تدريجياً نحو الجنوب حتى يختفي مع الحمادة الحمراء التي تُكوّن حده الجنوبي ، في

حين يلتحم مباشرة مع البحر غرب مدينة الخمس ليكون نهاية سهل الجفارة من جهة الشرق .

أما القسم الثاني فيمثله الجبل الأخضر الذي يمتد ما بين خليج البمبة في الشرق وسهل بنغازي في الغرب ، و الانحدار بشكل منظم وتدرجي اتجاه خليج بمة ، وما يميز الجبل الأخضر وجود ثلاث حافات تختلف كل واحدة منها عن الأخرى ارتفاعاً ، وفي درجة الانحدار ، حيث تعد الحافة الأولى الأطول امتداداً ، والأكثر ارتفاعاً الذي يصل

خريطة رقم (3) التضاريس وأشكال الأرض



في المتوسط ما بين 250 - 300 متر فوق سطح البحر ، وعند نهاية الحافة الأولى ترتفع الثانية إلى حوالي 120 متر فوق سطح المدرج الأول وتعتبر أقل ارتفاعاً ، وأقصر امتداداً ، وأما المدرج الثاني فيتراوح ارتفاعه ما بين 450 و 600 متر فوق سطح البحر ، أما الدرجة الثالثة فتُمثل أعلى أجزاء الجبل الأخضر تضم منطقة صغيرة تُسمى (سيدي الحمري) يصل الارتفاع عندها إلى 882 متر فوق سطح البحر .

يشمل القسم الثالث ما يعرف محلياً بهضبة البطنان والدفنة ، أما في الكتابات الأوروبية فقد اشتهرت بهضبة (مرماريكا) ، فالأولى تمتد من خليج بمبة في الغرب حتى مدينة طبرق في الشرق ، وتغطي الثانية ما بين مدينة طبرق إلى الحدود المصرية ، أما متوسط الارتفاع فيبلغ حوالي 200 متر فوق سطح البحر ، والانحدار نحو الشمال باتجاه الساحل شديد على شكل سلم في عديد الجهات ، حيث تقطعها الأودية الموسمية القصيرة الشديدة الانحدار ، بينما يكون تدريجياً نحو الجنوب .

0 - 4 - 3 - الإقليم الصحراوي :

تُعد الصحراء في ليبيا امتداداً طبيعياً للصحراء الكبرى وهي جزء كبير منها ، تمثل ما يزيد عن 90% تقريباً من إجمالي مساحة البلاد ، وتظهر على هيئة هضبة عظيمة الامتداد تنحدر تدريجياً اتجاه الشمال ، يحدها من الشمال خليج سرت ومناطق الانتقال من الجبل إلى الصحراء ، ومن الجنوب جبال تيبستي ومرتفعات تومو ، ومن الشرق جبال العوينات وأركنو ، أما من الغرب فتمتد حتى منحدرات تاسيلي ، ومن أهم المظاهر التضاريسية المكونة للصحراء الليبية نلاحظ وجود الهضاب التي تبين أن الصحراء الليبية عبارة عن هضبة صخرية متوسطة الارتفاع تنحدر تدريجياً نحو الشمال تمثل فيها هضبة الحمادة الحمراء وحدة تضاريسية بذاتها ، وتتكون من مساحات واسعة ذات سطح صخري تغطيها صخور جيرية تمتد على هيئة صفائح طبقية ، يحدها من الشرق منخفض الجفرة ، ومن الشمال مرتفعات الجبل الغربي ، ومن الجنوب ثنية قرفاف ، وتواصل امتدادها غرباً داخل الأراضي الجزائرية والتونسية ، بالإضافة إلى حمادة مرزق التي تقع إلى الجنوب والجنوب الغربي منها .

تظهر مساحات أخرى تكسوها تكوينات حصوية تعرف بالسريير من أهمها سريير (كلانشو) ، وسريير تيبستي ، ومن المظاهر الأخرى التي تكونت بفعل الرياح ظاهرة الكثبان الرملية التي تشابه أمواج البحر وعرفت محلياً باسم (العرق أو أدهان) التي تنتشر في الجنوب الغربي ، ويسمى أدهان مرزق ، و أدهان أوباري ، وفي الشرق يعرف

بحر الرمال العظيم الذي يمتد من واحة جالو ويستمر إلى داخل الأراضي المصرية ، كما تشكل مجموعة الأحواض مظهراً تضاريسياً سالباً متمثلاً في حوض أوباري ، ومرزق ، والكفرة ، وهي أحواض كبيرة المساحة بسيطة الانحدار تكونت نتيجة الثنيات المقعرة ، وتنتشر بها مجموعة من المنخفضات تتميز باستواء سطحها ، وكثرة رمالها ، وانتشار البحيرات الضحلة ، والسبخ ، وبعض التلال ، والأودية الموسمية الجافة ، وتشمل المنخفضات الممتدة من الشرق إلى الغرب كل من الجغبوب ، جالو ، أوجلة ، إجحرة ، مرادة ، الجفرة ، غدامس ، أما المرتفعات الجبلية التي حدثت بفعل حركة إلتوائية قديمة فهي عبارة عن كتل متفرقة في جنوب ووسط ليبيا تتمثل في جبال العوينات في الجنوب الشرقي (1435 متر) ، والحواف الشمالية لجبال تيبستي ، وجبل نقي في الجنوب (2286 متر) ، وأكاكوس ، وتادرات في الجنوب الغربي (1428 متر) ، (1357 متر) ، وجبال الهاروج الأسود ، والسوداء في الوسط (1200 متر) ، (840 متر) على التوالي .

يمكن إضافة نطاق تضاريسي رابع يمثل مناطق الانتقال ما بين الجبال والصحراء الذي يعرف (بإقليمي القبلة والبَلَط) الذي يقع جنوب مرتفعات الجبل الغربي ويسمى القبلة حيث تنحدر الأرض هنا تدريجياً نحو الجنوب ، أو في اتجاه الشمال ، ويمثل هذا الإقليم جزءاً كبيراً من أحواض الأودية الموسمية تتمثل في أودية سوف الجين ، ووادي زمزم ، ووادي ألي الكبير التي تنتهي في سبخة تاورغاء على الساحل ، أما إقليم البَلَط فيطلق على الأجزاء الواقعة جنوب الجبل الأخضر ، وما يمكن ملاحظته هنا كثرة المسطحات ذات التربة الصلصالية الناعمة التي تغمرها مياه الأمطار ، حيث تسمى كل واحدة منها بَلَطَةٌ .

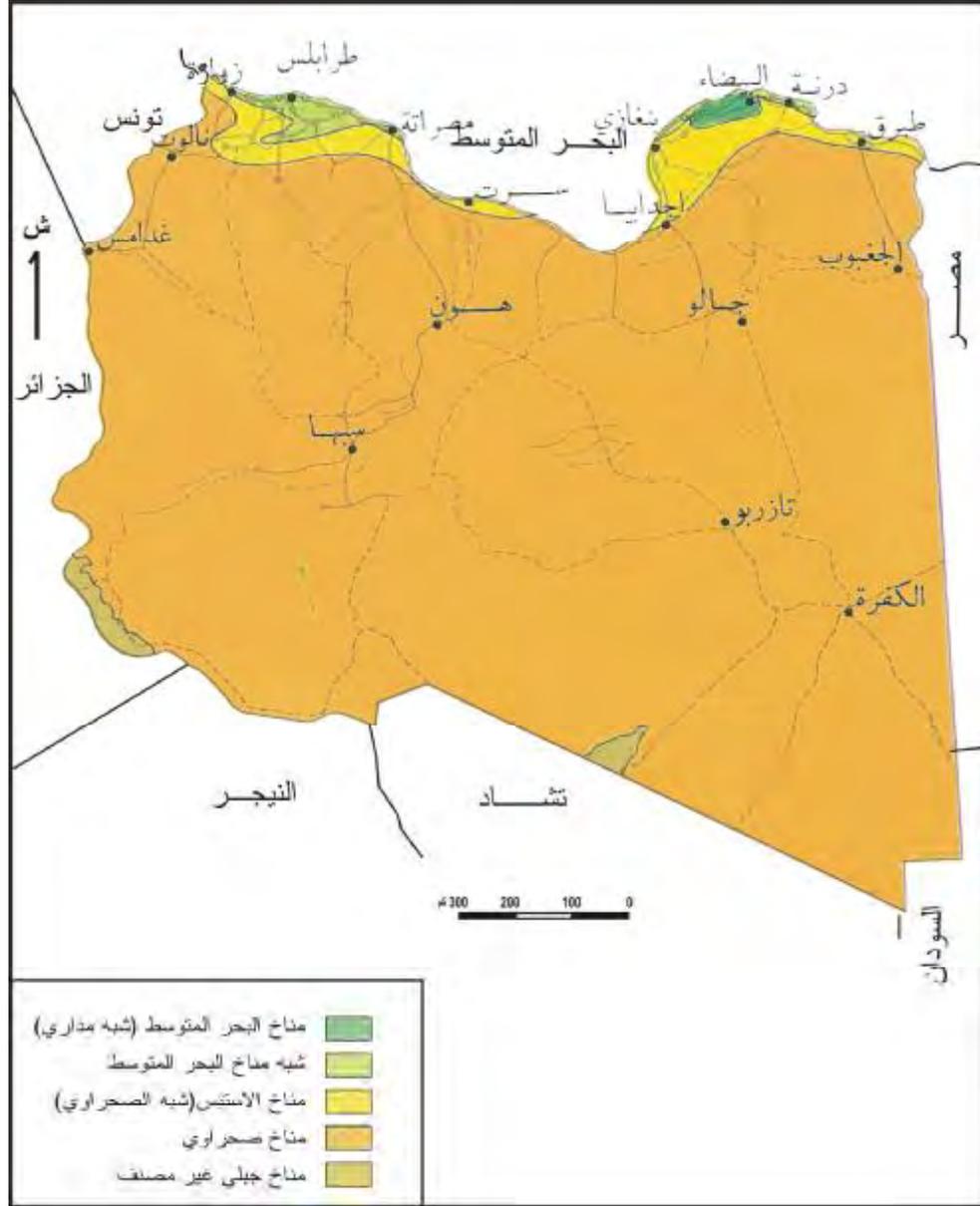
0 - 5 - المناخ :

بحكم موقع ليبيا في العروض المدارية باستثناء أجزاء محدودة من الأطراف الشمالية التي تقع ضمن العروض شبه المدارية الواقعة على البحر المتوسط ، حيث تتمتع في أجزاء محدودة في الشمال بنظام البحر المتوسط الذي يقل تأثيره كلما اتجهنا جنوباً ، ولا يجاوز مناخ البحر المتوسط في أقصى تأثير له مسافة 40 كلم نحو الجنوب تبدأ بعده مؤثرات المناخ الصحراوي ، وبذلك فإن مناخ البلاد بصفة عامة هو مناخ صحراوي ، كما أن هذا التأثير يصل حتى المناطق الساحلية في كثير من فصول السنة حيث الارتفاع الشديد في درجات الحرارة ، والرياح الجافة المحملة بالأتربة ، وبذلك فرغم تصنيف شمال ليبيا

ضمن مناخ البحر المتوسط فإنه يتميز ببعض الخصائص المناخية القارية بفعل التأثير الواضح للصحراء ، وهو ما تُظهِرُهُ الخريطة رقم (4) .

0 - 5 - 1 - الحرارة : يتضح سيادة المناخ الصحراوي الذي يلامس ساحل البحر المتوسط في مناطق واسعة من الجهات الساحلية ، حيث يلتقي البحر بالصحراء مباشرة ، بينما نجد أن محدودية الأنواع الأخرى من المناخ التي تتمثل في مناخ البحر المتوسط

خريطة رقم (4) الأقاليم المناخية

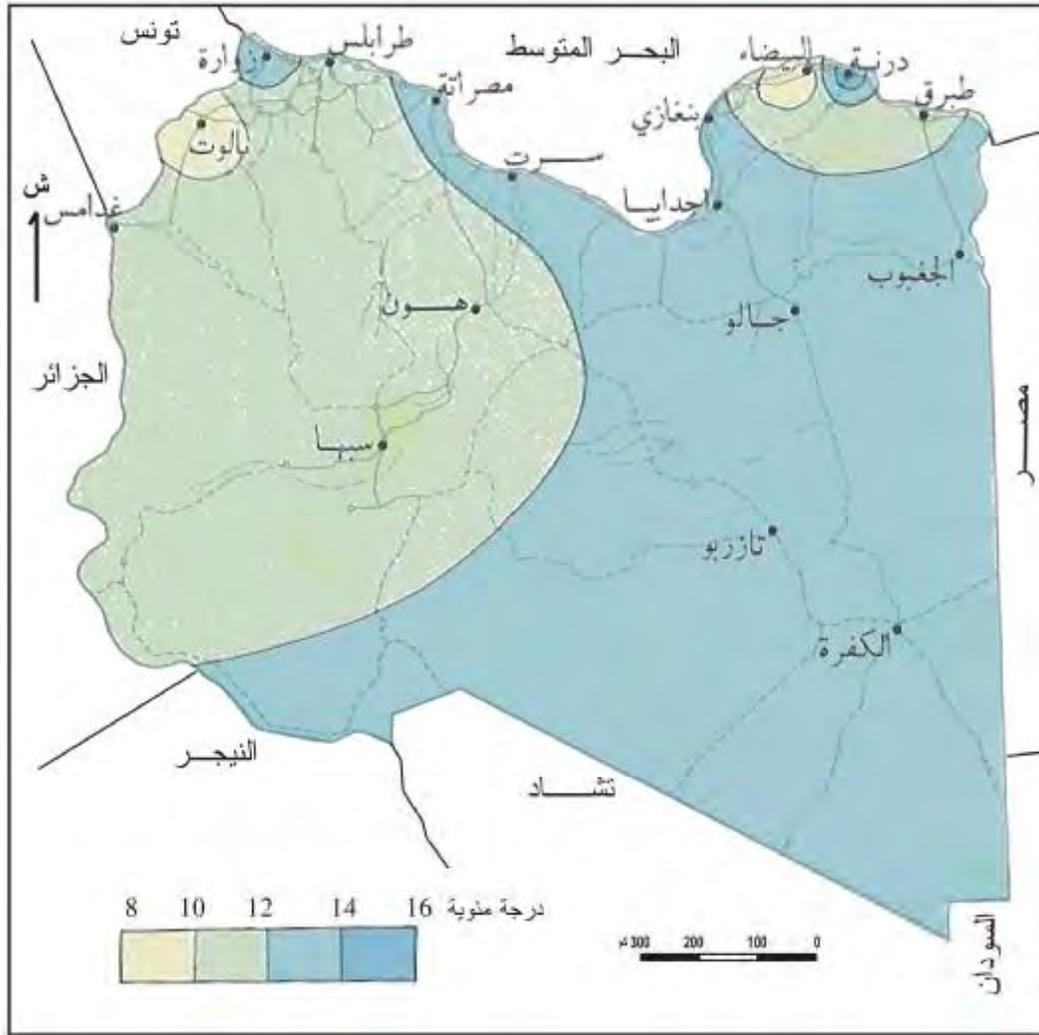


المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 45 .

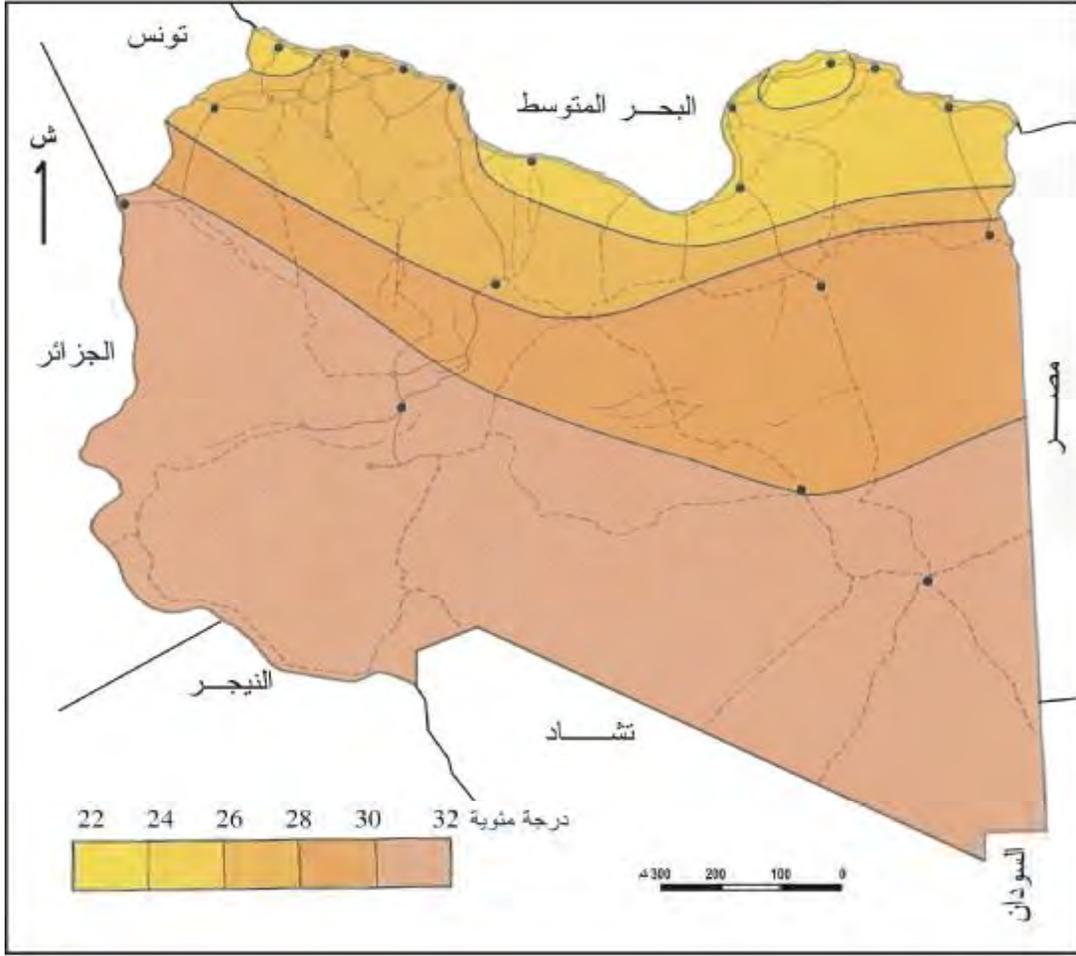
الموجود في مناطق صغيرة محصورة على الساحل ، كما يوجد المناخ شبه الصحراوي في مناطق الانتقال إلى المناخ الصحراوي من شبه مناخ البحر المتوسط .

ومن الخريطين رقم (5) ورقم (6) اللتين توضحان متوسط درجات الحرارة في شهري يناير ويوليو يتبين مدى اختلاف درجة الحرارة في ليبيا من منطقة إلى أخرى ومن فصل لآخر بتأثير مجموعة من العوامل كالموقع الجغرافي ، والبعد والقرب من البحر حيث يلاحظ ارتفاع المدى الحراري اليومي ، والفصلي ، والسنوي الذي يزداد كلما توجهنا نحو الداخل حيث يصل الفارق إلى ما بين 18° م - 22° م في الأجزاء الداخلية ، وهذا بالإضافة إلى العوامل الأخرى كالرياح ، وشكل السطح وغيرها ، كما يلاحظ أن أبرد شهور السنة شهر يناير ، أما أشدها حرارة فتكون خلال شهري يوليو وأغسطس .

خريطة رقم (5) متوسط درجة الحرارة في شهر يناير



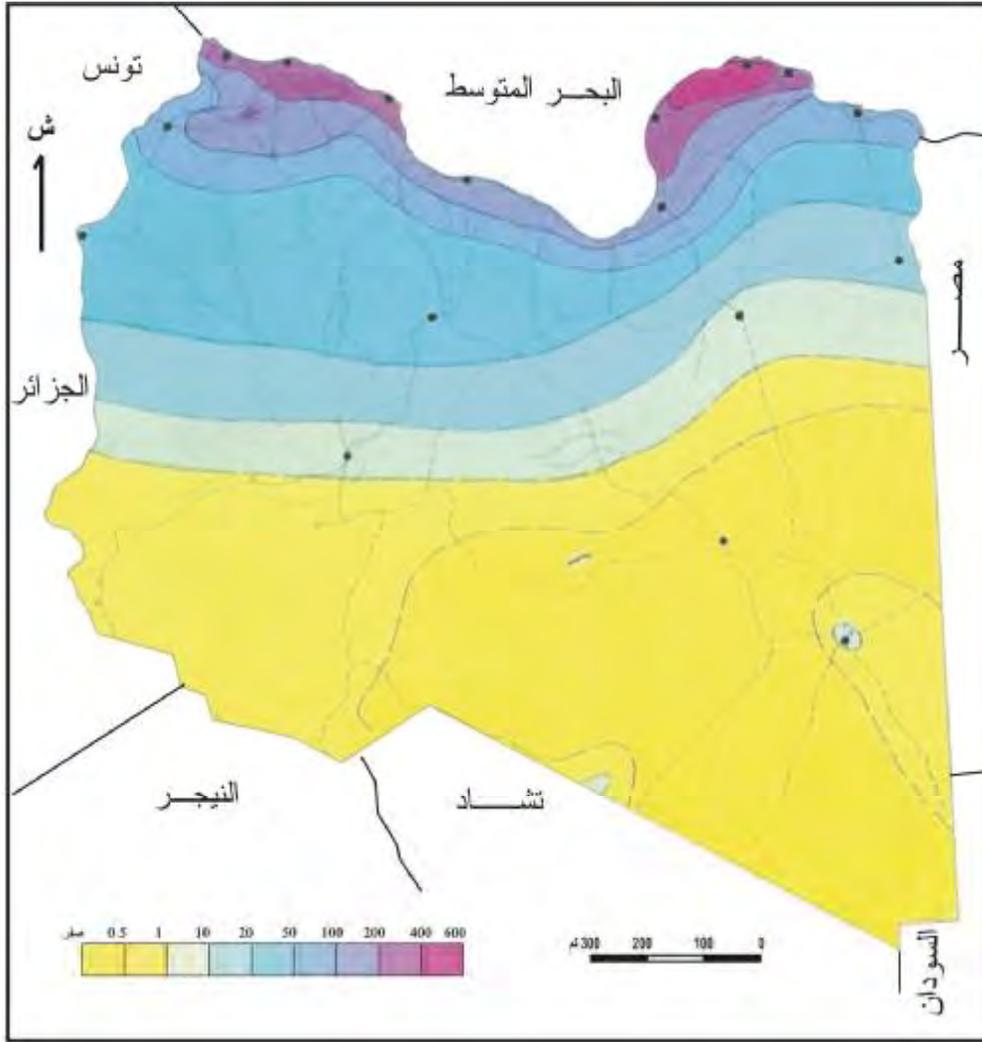
خريطة رقم (6) متوسط درجة الحرارة في شهر يوليو



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 53 .

0 - 5 - 2 - الأمطار : تُوضّح الخريطة رقم (7) المتوسط السنوي لسقوط الأمطار على مناطق البلاد ، حيث تعتبر الأمطار أهم العناصر المناخية في ليبيا لما لها من دور مهم ومؤثر في توزيع السكان ، وتنوع الغطاء النباتي ، وانتشار الحيوانات في أرجاء البلاد ، ففصل الصيف يكون غالباً جافاً ، بينما تبدأ الأمطار الشتوية في التساقط اعتباراً من شهر أكتوبر إلى شهر أبريل تقريباً ، وهي بصفة عامة متقطعة ، ولا تكون عادة منتظمة التساقط وذلك حسب مواعيد وفترات مرور الجبهات الجوية التي تتأثر مباشرة بحركة الرياح الشمالية الغربية العكسية ، وتنحصر المناطق التي تستقبل كميات أمطار تفوق 50 ملم/سنة ، فيما لا يزيد عن 18% من إجمالي مساحة البلاد ، وتصل ذروة هذا التساقط في الجبل الأخضر إلى حوالي 550 ملم/سنة .

خريطة رقم (7) المتوسط السنوي لسقوط الأمطار



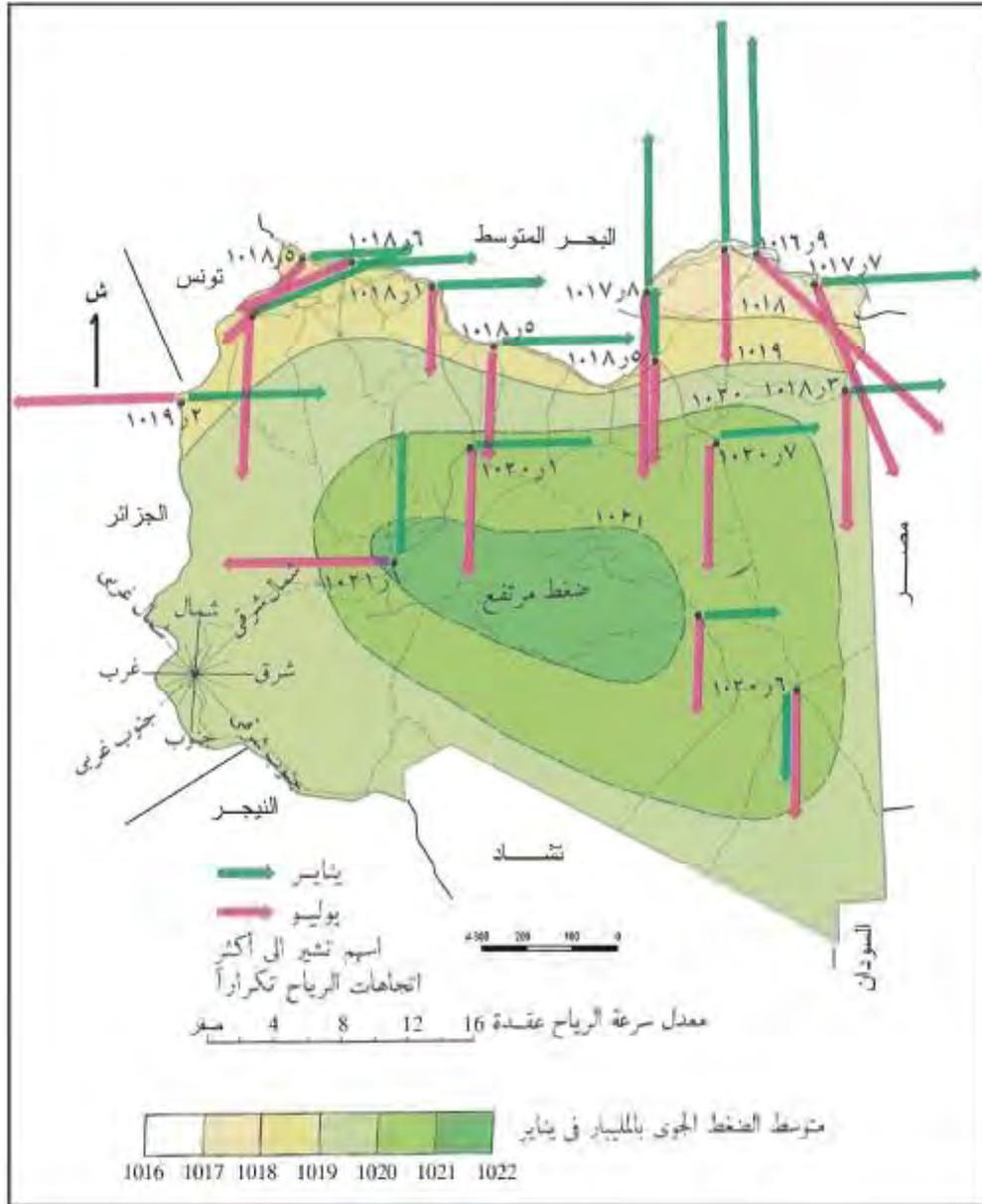
المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 54 .

أما في الأجزاء الساحلية الشمالية الغربية إلى حوالي 350 ملم/سنة ، بينما الجزء الأكبر من البلاد يتلقى أقل من 50 ملم/سنة ، حيث يسود فيها الطابع الصحراوي ، ولا تتجاوز في كثير منها 10 ملم/سنة وعلى فترات طويلة قد تمتد لأكثر من عقد من الزمن دون تساقط .

0 - 5 - 3 - الضغط الجوي والرياح : تشير الخريطة رقم (8) إلى تأثير الضغط الجوي وتوزيعه بشكل كبير على الرياح وحركتها واتجاهها في شهري يناير ويوليو الأمر الذي يصبح له أثر مباشر على المناخ ، حيث تكون البلاد في فصل الشتاء مركزاً لمرور وتلاقح الكتل الهوائية المختلفة المصدر ، فقد يصل إلى الأجزاء الشمالية جزء من

الهواء القطبي القاري القادم من شمال شرق أوروبا الذي يكون بارداً جافاً يحمل معه موجات البرد ، ويصل إلى الأطراف الشمالية من ليبيا بعد مروره على مياه البحر المتوسط الدافئة محملاً ببخار الماء بعد أن ارتفعت حرارته نسبياً ، أيضاً في الفصل نفسه تتعرض ليبيا لكتل هوائية قطبية بحرية قادمة من المحيط الأطلسي ذات تأثير كبير في مناخها تعبر البحر المتوسط من الغرب إلى الشرق باتجاه قارة آسيا وتعد المسؤولة عن سقوط الأمطار بغزارة في هذا الموسم .

خريطة رقم (8) متوسط الضغط الجوي وحركة الرياح في شهري يوليو ويناير

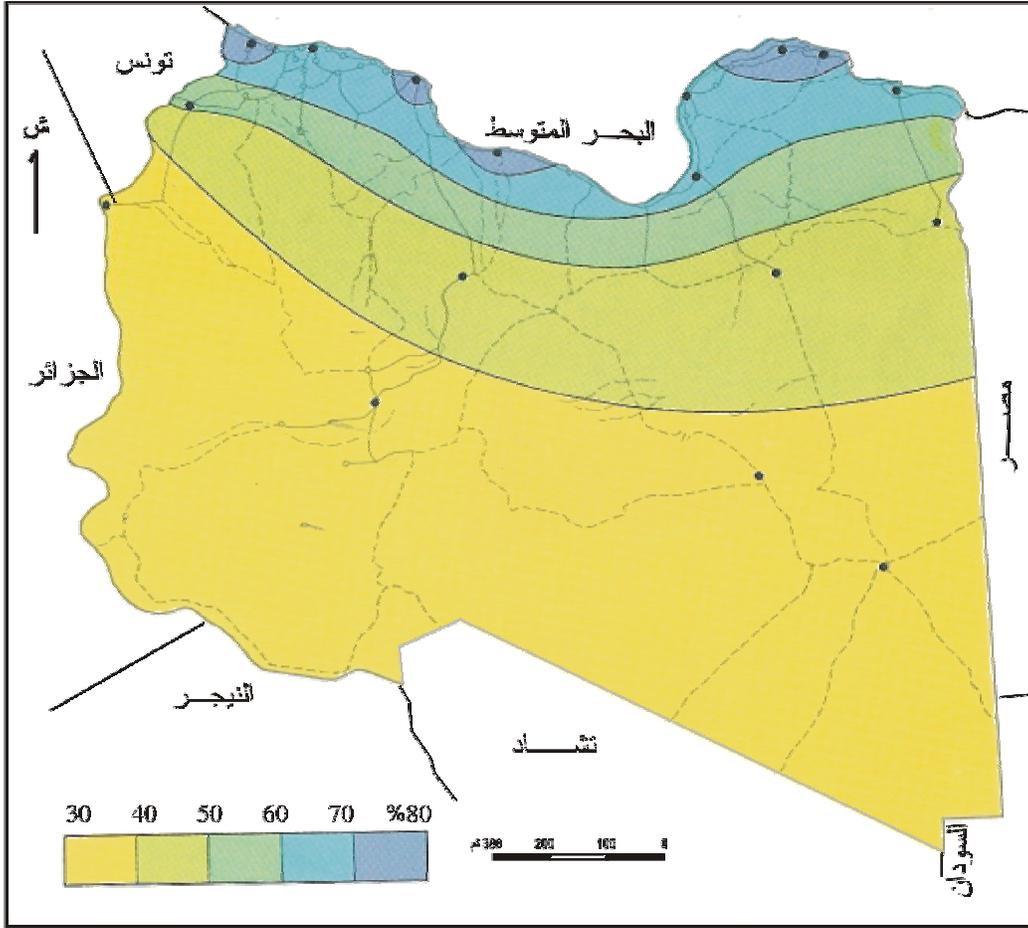


تغطي معظم أجزاء ليبيا كتل هوائية مدارية قادمة من جنوب أوروبا في فصل الصيف تحملها الرياح التجارية الشمالية الشرقية يكون طقسها صحواً منعده الأمطار وخالية من السحب ، كما أن للصحراء دوراً مهماً رئيساً في تكوّن كتل هوائية مدارية قارية النشأة جافة محملة بالأتربة والغبار ، ففي فصل الربيع وأوائل الصيف تكون ليبيا عرضة لمرور المنخفضات الصحراوية المصاحبة لرياح القبلي .

0 - 5 - 4 - الرطوبة النسبية : من خلال الخريطة رقم (9) التي توضح المتوسط السنوي للرطوبة النسبية ، إذ تشهد المناطق الساحلية من ليبيا ارتفاع معدلاتها طوال العام تقريباً ، وتزداد في فصل الصيف بفعل زيادة معدل البخر بعكس المناطق الداخلية التي تقل معدلات الرطوبة النسبية فيها بسبب الجفاف ، حيث يعتمد معدل ارتفاع الرطوبة النسبية في الجو على ما يحمله الهواء الجوي من بخار الماء ، وبالتالي تزداد مع انخفاض درجات الحرارة و زيادة كمية التبخر والعكس صحيح .

يعتبر التبخر عنصراً مناخياً مهماً ، وبخاصة في الأقاليم الصحراوية ذات المناخ الجاف القليل التساقط ، ويتأثر بدرجة الحرارة السائدة ، وكمية الرطوبة النسبية ، وسرعة الرياح ، فكلما كانت الرطوبة النسبية عالية قل التبخر ، وبالتالي تزيد معدلات التبخر في المناطق الصحراوية ذات الحرارة العالية والجفاف الشديد حيث تقل الرطوبة النسبية ، فالكفرة الواقعة في الجنوب الشرقي يصل فيها معدل التبخر خلال شهر يونيو إلى 25.3 ملم ، وأقل انخفاض له في شهر ديسمبر 8.3 ملم ، بينما تنخفض معدلات التبخر في الأجزاء الساحلية بفعل ارتفاع معدل التبخر حيث يصل إلى أقصاه في مدينة شحات الواقعة في شمال شرق ليبيا خلال شهر مايو ويبلغ 8.5 ملم ، وينخفض إلى 3.2 ملم في شهر يناير .

خريطة رقم (9) المتوسط السنوي للرطوبة النسبية



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 53 .

0 - 6 - التربة :

تصنف الترب الليبية ضمن ترب المناطق الجافة التي تتميز بقلة الأمطار أو ندرتها مما يؤدي إلى قلة الغطاء النباتي أو انعدامه ، فقد أجريت دراسات متواضعة للتربة هنا وهناك لبعض مناطق البلاد أثناء فترة الاحتلال الإيطالي كانت تهدف من خلالها إلى توطين أعداد من المستوطنين الإيطاليين في مناطق الخصب والنماء المحدودة الرقعة والامتداد ، أيضاً قامت هيئات حكومية في عقدي الخمسينيات والستينيات بتكليف مؤسسات وشركات أجنبية للقيام بدراسات للتربة ، غير أن المساحة المدروسة كانت محدودة نال منها سهول الجفارة ، وبنغازي ، والمرج النصيب الأوفر لما تتلقاه هذه المناطق من

كميات مناسبة من الأمطار ، وكثافة في سكانها ، وخصوبة تربتها ، أما مع بداية السبعينيات بدأت خطط التنمية ، وبخاصة في مجال الزراعة ، فقد برزت الحاجة الملحة لدراسة التربة، وتصنيفها لتشمل مناطق أكثر اتساعاً من الدراسات السابقة ، وتبين الخريطة رقم (10) أنواع الترب التفصيلية السائدة التي قسمتها تلك الدراسات بصفة عامة إلى الأنواع الرئيسة التالية (1) :

0 - 6 - 1 - التربة الرملية : وهي فقيرة في عناصرها الغذائية وموادها العضوية والمعدنية وانخفاض إمكانية احتفاظها بالرطوبة وسرعة نفاذيتها وقلة تماسكها ولذلك تتعرض لتعرية الرياح ، وتظهر على هيئة كتبان رملية ، وعادة ما تختلط بالرمال البحرية الفقيرة في غطائها النباتي ، وتنتشر في الأجزاء الساحلية وبخاصة في سهل الجفارة وسهل بنغازي .

0 - 6 - 2 - التربة الطينية الحمراء : تعد تربة خصبة يميزها وجود عناصر عضوية ترتفع فيها نسبة أكاسيد الحديد التي أعطتها لونها الأحمر ولزيادة إنتاجيتها تضاف إليها الأسمدة ، أما انتشارها فمحدود في الأجزاء الشمالية الشرقية فقط في سهل المرج .

0 - 6 - 3 - التربة الملحية : يرتبط انتشار هذا النوع بوجود ظاهرة السباخ وبخاصة في المناطق الساحلية كما في المناطق الشمالية الغربية من سهل الجفارة ، فتظهر واضحة ما بين منطقة صبراتة ، والحدود التونسية وتتوغل جنوباً بمحاذاة ، وقرب مدينة بنغازي ، وما بين بلدة تاورغاء وسرت في الوسط ، وكذلك في بعض الواحات وبخاصة في حوض فزان ، والمناطق المجاورة لبحيرة قبرعون في أدهان مرزق ، وهي رملية في الأساس تكثر فيها جميع أنواع الأملاح مثل أملاح الصوديوم ، والكلور ، وسلفات الجير مما يلغي إنتاجيتها ، ويجعلها غير صالحة للزراعة .

0 - 6 - 4 - التربة الرسوبية : تكونت بفعل السيول المندفعة من الجبال وتراكت في دلتاوات الأودية الموسمية المنحدرة من المناطق المرتفعة ، وهي تربة خصبة ذات إنتاجية جيدة تنتشر في الأجزاء الشرقية من سهل الجفارة .

¹ - كمال فريد ، دراسة تحليلية عن السياسات المائية في الوطن العربي لآفاق عام 2000 ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1993 ، ص 15 .

0 - 6 - 5 - التربة الصحراوية : تتوزع هذه الأنواع على مساحات شاسعة من البلاد في الجنوب والوسط ، وتعدد أنماطها حسب ظروف تكوينها من كثبان رملية عالية ، ومناطق يكسوها الحصى الذي يعرف محلياً بالسرير ، ثم تتواءم صخرية مترامية الأطراف عادة ما تكون جرداء تعرف بالحمامة ، أو تربة هشة لا قوام لها تتأثر بفعل الرياح .

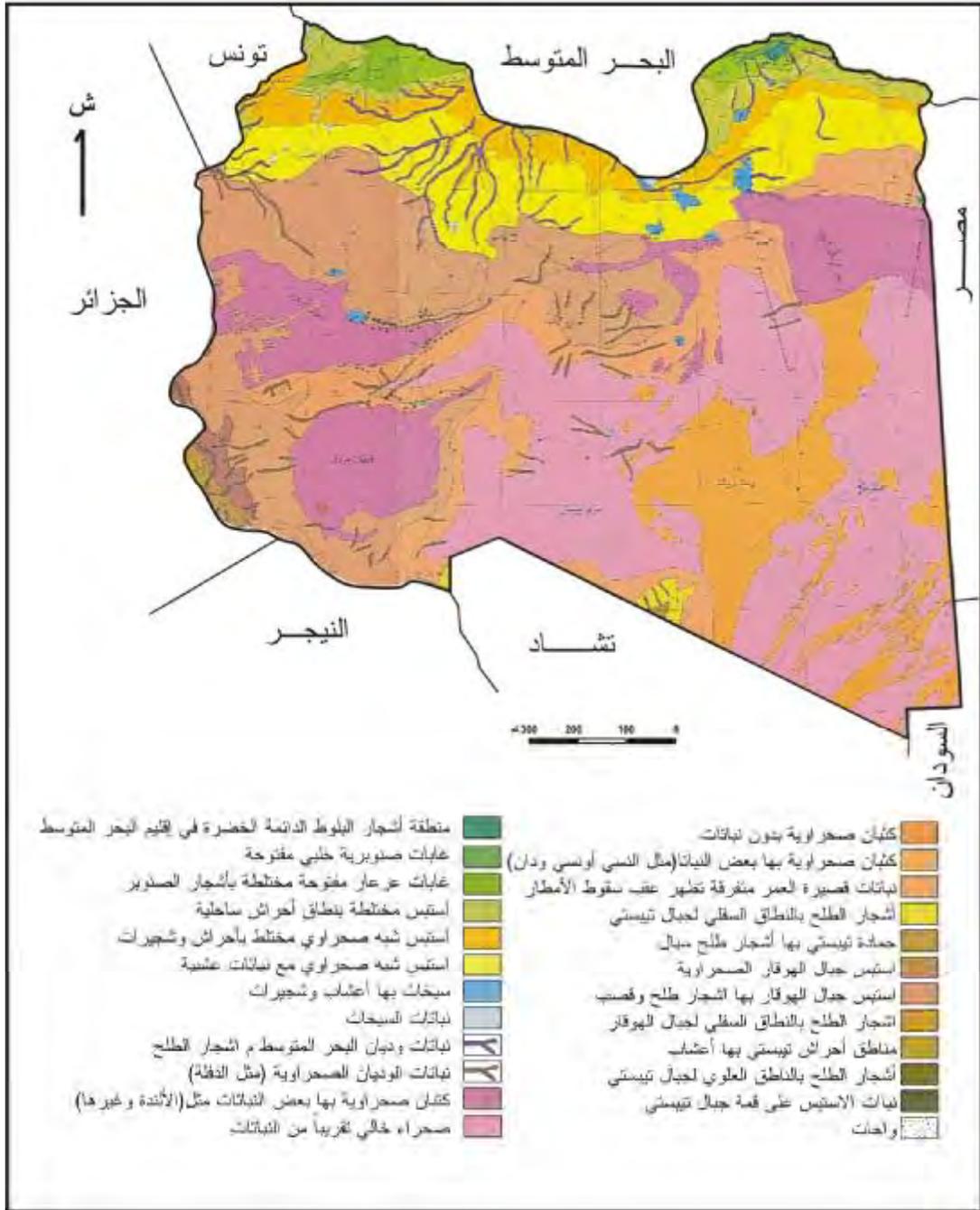
تصنف التربة الليبية حسب قدرتها الإنتاجية التي تتوقف على مكونات وخواص كل نوع من التربة على حدة ، وكذلك حاجة النبات من العناصر المعدنية والعضوية ، فترتب الدرجة الأولى تشغل قرابة 15.5% من مساحة الأراضي الزراعية ذات القدرة الإنتاجية العالية ، وترتب الدرجة الثانية تغطي 11% من مساحة البلاد ، وهي تضم أراضي قدرتها الإنتاجية جيدة وملائمة لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة ، أما ترتب الدرجة الثالثة فهي ذات قدرة إنتاجية متوسطة تلائم بعض المحاصيل مثل الحبوب وبعض الفواكه ، بينما ترتب الدرجة الرابعة ذات إنتاجية منخفضة ، وتشمل مساحات واسعة من البلاد وملائمة لزراعة بعض الحبوب ، وأنواع محدودة من الأشجار، في حين أن ترتب الدرجة الخامسة التي تشمل مساحات كبيرة من البلاد معظمها صحراوي لا تصلح للزراعة ، ولا للرعي ، وهي مناطق الكثبان الرملية والسبخ، هذا التباين في أنواع التربة مع محدودية الأنواع الجيدة منها أدت إلى تباين آخر في توزيع السكان ، فالجبهات السهلية الساحلية التي تتمتع بقدرة جيدة من التربة الملائمة للزراعة وتتوفر على قدر من المياه اللازمة للزراعة جذبت أعداداً من السكان منذ القدم للتركز حولها ، كذلك فإن التربة الرسوبية المنقولة بواسطة جريان الأودية الموسمية حولت المناطق المجاورة لها إلى مراكز شدد إليها أعداداً من السكان لنوعيتها الجيدة التي توفر إنتاجاً وافراً .

0 - 7 - الغطاء النباتي :

تؤكد الخريطة رقم (11) فقر ليبيا للغطاء النباتي الطبيعي لوقوع معظم أراضيها ضمن المناخ الجاف حيث يسيطر الجفاف باستثناء بعض الأجزاء الساحلية في أماكن محدودة تضيق في كثير المواقع وتتسع في أخرى قليلاً متى سمحت طبيعة الساحل وشكل التضاريس وظهور مؤثرات البحر المتوسط ، ونظراً لقسوة المناخ الصحراوي الشديد الجفاف فقد عملت بعض النباتات على تكيف نفسها مع هذه الظروف حتى تتمكن من الاستمرار ، كأن تكون لها جذور طويلة ومتشعبة ، أو درنية، أو تعمل على تقليل

أوراقها وتتخذ لها أشكالاً إبرية ، أو أن تحتزن عصارتها في أوراقها وجذوعها وغير ذلك من الوسائل التي تمكنها من تحمل الجفاف وندرة الماء ، وعادة ما تقسم النباتات الطبيعية إلى مجموعتين نباتيتين حسب طبيعة مكان وجودها وتضم كل مجموعة عدة أنواع على النحو التالي :

خريطة رقم (11) النباتات الطبيعية في ليبيا



0 - 7 - 1 - مجموعة النباتات البحرية : تنتشر في الأجزاء الساحلية على نطاق ضيق في السهول الساحلية وعلى حواف الجبال ، تنمو وتتكاثر بعد تساقط الأمطار ، كما تنتشر الغابات الدائمة الخضرة التي تلائم مناخ البحر المتوسط وتظهر واضحة في إقليم الجبل الأخضر، والأجزاء الشرقية من الجبل الغربي ، وبخاصة الجهات المواجهة للمطر .

0 - 7 - 2 - مجموعة النباتات الصحراوية : هي عبارة عن حشائش من الاستبس الفقيرة تنتشر على مساحات شاسعة من البلاد ، حيث يسود المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي ، وتظهر في مناطق الساحل مختلطة مع نباتات المجموعة الأولى كما في الجزء الغربي من سهل الجفارة والأجزاء الجنوبية من قدم المرتفعات الشمالية مشكلة مناطق انتقال بين النوعين ، أما في داخل الصحراء فإنها تنتشر هنا وهناك متى توفرت الظروف لنموها وبخاصة في الأحواض المنخفضة ، حيث تقترب من طبقة المياه الجوفية وفي بعض الواحات حيث تتوفر بعض المياه أو تلك المخزونة تحت الكثبان الرملية .

توجد في ليبيا عدة أنواع من النباتات الطبيعية تتوزع حسب ظروف المناخ ، وشكل التضاريس ، ونوع التربة السائد ، وتمثل الغابات والأحراج في إقليم الجبل الأخضر ، وبخاصة في قسمه الشرقي حيث يقترب من البحر كغابات البلوط ، والسرو، والصنوبر ، والعرعر ، والزيتون ، والخروب ، والبطوم ، بينما هي في الجبل الغربي أقل انتشاراً ، وتمثل في نباتات البطوم ، والطلح ، والسدر ، والأثل بالإضافة إلى أنواع أخرى ، أما الحشائش فأكثر انتشاراً لها في إقليم القبلة جنوب الجبل الغربي ، والمنطقة الوسطى ، وهضبة البطنان ، وتعتبر مكاناً جيداً للرعي ، وبخاصة الإبل ، كما تنمو في أغلب المناطق عدة أنواع أخرى غير أنها موسمية وترتبط بالأمطار وتتوقف كثافتها على غزارة التساقط .

0 - 8 - الثروات الطبيعية :

تُعد الأساس في بناء قاعدة اقتصادية في أي بلد من العالم وتنمية المجتمعات وازدهارها ونموها ، وتتعدد الثروات الطبيعية وتتنوع حسب الظروف الجيولوجية السائدة التي تعتبر جزءاً مهماً منها ، وفي منطقة الدراسة تتنوع مصادر هذه الثروات وتنتشر حسب طبيعة تكوينها ، كما أنها تختلف في كميتها من مكان لآخر ، ويأتي النفط والغاز الطبيعي في المقدمة ، وهما اللذان يمثلان المصدر الأول والمهم للدخل في الاقتصاد الليبي ، وهذا التنوع يمكن ملاحظته من خلال الخريطة رقم (12) التي تعطي شرحاً تفصيلياً للخامات المعدنية .

خريطة رقم (12) الموارد المعدنية



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، 1978 ، ص 73 .

يعود ظهور النفط والغاز الطبيعي في ليبيا إلى أوائل القرن العشرين 1914 ، ومن ثم بدأت عمليات الحفر التجريبية خلال سنتي 1934 و 1937 ، ثم واصلت شركة آجيب الإيطالية مهام الحفر الاستكشافي التي دلت على وجود شواهد للذهب الأسود إلى أن

جاءت الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا فتوقفت عمليات الحفر ، فتولت إحدى الشركات الأمريكية عام 1947 عمليات التنقيب حيث اتضح وجود النفط والغاز في ليبيا بكميات تجارية ، غير أنه لم تبدأ عمليات الاستخراج بكميات تصديرية إلا في أوائل الستينيات .

أما الخامات المعدنية فتتمثل في الجبس ، وملح الطعام ، والترونا (كبريتات الصوديوم المائية) ، والشب الصودي (كبريتات الصوديوم و الألمنيوم) ، وتعد من الخامات التجارية المستغلة ، في حين توجد مجموعة من المعادن المهمة الأخرى التي لم تستغل بعد يأتي على رأسها خام الحديد الموجود في منطقة وادي الشاطئ بجنوب ليبيا الذي تقدر احتياطياته بـ 3500 مليون طن ، كما بينت الدراسات وجود خام الفوسفات في مناطق من الجبل الغربي ، ووادي سوف الجين ، و الحمادة الحمراء جنوب وادي الجينين ، بالإضافة إلى وجود بعض الخامات المعدنية الأخرى بكميات مختلفة مثل الكبريت ، والرصاص ، والفحم ، والمنجنيز ، هذا ولا تزال معظم هذه الخامات قيد الدراسة ، إلى جانب ما قد يعثر عليه خلال عمليات البحث والتنقيب التي يتولى الإشراف عليها مركز البحوث الصناعية إلى جانب بعض المؤسسات العلمية الأخرى ذات العلاقة ، كما يمكن أن نشير إلى وجود العديد من الصخور ذات الأهمية الاقتصادية التي تستخدم في عمليات البناء وتعبيد الطرق ، ومن أمثلتها الصخور المستعملة في البناء المنتشرة على أغلب مناطق الساحل ، وتلك المستخدمة في صناعة الإسمنت التي توجد في شرق بنغازي ، وبنينة ، والخمس ، وأيضاً الصخور التي تدخل في صناعة الآجر ، والطوب الأحمر ، بالإضافة إلى الرمال المنتشرة جنوب طرابلس وجنوبها الغربي التي تنتج كميات كبيرة وتجارية من الزجاج بعد تصنيعها.

0 - 9 - مصادر المياه :

تُشكل المياه عصب الحياة ، والعمود الفقري لنهضة الشعوب ، وقيام الحضارات ، وبخاصة الدول ذات الظروف المناخية القاسية كما هي الحال في ليبيا التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 100 ملم/سنة على أكثر من 90% من مساحتها الكبيرة ، وانعدام وجود الأنهار الدائمة الجريان ، فالمياه الجوفية هنا هي المصدر الأساس والوحيد الذي تعتمد عليه الحياة في ليبيا التي تجمعت في تكوينات القشرة الأرضية خلال الفترات المطيرة إبان العصور الجيولوجية القديمة ، أو تلك الناتجة من تجمع مياه الأمطار على السطح

وتسربها إلى الطبقات الصخرية حيث تتجمع في باطن الأرض متى سمح التركيب الجيولوجي بتكون خزانات مائية جوفية .

تُقسم ليبيا حسب التراكيب الجيولوجية ، والظروف المناخية السائدة ، وكذلك العوامل الطبيعية التي تؤثر في حركة ، ونوعية المياه الجوفية ، إلى خمس أحواض مائية رئيسة تشمل أحواض سهل الجفارة ، الحمادة الحمراء ، الجبل الأخضر ، مرزق ، الكفرة، ولكل منها مكوناته ، وخواصه ، وإمكانياته المائية ، ... بالإضافة إلى ضآلة كمية الجريان السطحي لمياه الأمطار المقدرة بحوالي 257 مليون متر مكعب/سنة الأمر الذي دعا إلى إنشاء 16 سداً لتجميع ما لا يزيد عن 60 مليون متر مكعب/سنة من أصل سعة تخزينية تقدر بحوالي 383 مليون متر مكعب/سنة ، مع أمل مضاعفة ما يمكن تجميعه من مياه إلى حوالي 120 مليون متر مكعب/سنة⁽¹⁾ .

يمكن أن نضيف إلى ما سبق من مصادر المياه المحدودة تلك المياه المحلاة التي بلغت كميتها حوالي 100 مليون متر مكعب/سنة ، أما المياه المعاد استخدامها فلم تتجاوز 110 مليون متر مكعب/سنة⁽²⁾ .

رغم كل ذلك فإن ما تمتلكه ليبيا من كميات المياه الجوفية ، وكذلك المياه السطحية المجمعة خلف السدود المقامة على الأودية الموسمية ، وما تنتجه بعض محطات التحلية المحدودة المنتشرة في بعض المدن الساحلية ، وبخاصة في المدن النفطية كل ذلك لا يفي بحاجة السكان ، بل يلاحظ العجز الكبير بين الاحتياجات ، والمتاح ، وما يستغل منها حالياً ، فالجدول رقم (1) يوضح الوضع المائي في ليبيا للسنوات ما بين 1990 - 2025 ، وهو ينذر بخطورة الموقف ، ومن خلاله ينبغي ضرورة اتباع سياسة مائية تحقق أنجع الوسائل في كيفية التعامل مع هذا المورد ، هذا النقص في الكمية والتدهور في النوعية كانا عاملين أثرا سلباً على توزيع السكان وما يلاحظ تركيزهم في المناطق التي تتوفر فيها المياه سواء تلك التي في الخزانات الجوفية أو في مناطق ذات تساقط سنوي يمكن معه القيام باستغلال ما ينتج عنها من تجمع لمياهها سواء في جوف الأرض ، أو خلف السدود ، أو بإنشاء خزانات متزلية لتجميع تلك المياه واستخدامها فيما بعد .

¹ - المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

² - عبدالرزاق الرجبي ، المياه الجوفية في بلدية الزاوية وأوجه استثمارها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابع من أبريل ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 1998 ، ص 4 .

جدول رقم (1) الوضع المائي في ليبيا (1990 - 2025)

السنة	1990	2000	2010	2020	2025	الطلب :
الزراعة	4275	4800	5325	5850	6640	
الشرب	408	647	1015	1512	1759	
الصناعة	74	132	236	422	566	
الإجمالي	4757	5579	6576	7784	8965	
المتاح : مياه متجددة	500	500	500	500	500	
مصادر غير تقليدية	105	127	155	188	208	
النهر الصناعي	-	1642	2226	2226	2226	
الإجمالي	604	2269	2881	2914	2934	
العجز	4153	3310	3395	4870	6031	

المصدر : محمد فضل والهادي أبو لقامة، (الموارد المائية)، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ،
(تحرير) الهادي أبو لقامة وسعد الفزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،
مصراتة ، 1995، ص 233 .

الخلاصة :

من المتعارف عليه أن للتضاريس أهمية مباشرة في توزيع السكان ، وهذا ما يلاحظ جلياً في ليبيا ، فالسهول الساحلية رغم صغر مساحتها التي لا تتجاوز 5% من إجمالي مساحة البلاد تؤوي أكثر من 70% من جملة السكان وكذلك على المرتفعات الشمالية ، في حين تمثل مناطق الانتقال والصحراء عدة مظاهر تضاريسية من أهمها المنخفضات تتعد فيها الواحات المحدودة المساحة ، هذه الأشكال التضاريسية لعبت دوراً مهماً في توزيع السكان وتكييفهم للحياة مع كل مظهر قد يختلف عن الآخر ، فيما عدا ذلك فإن سيطرت الشكل الصحراوي يمثل عامل طرد للسكان لا تشجع الاستقرار في هذه الظروف الطبيعية القاسية وعملت على تركيزهم في جهات محدودة من البلاد .

أما الظروف المناخية فتتباين من منطقة إلى أخرى ، وبالتالي تؤثر في إعادة توزيع السكان ، فالعناصر المناخية لها تأثير كبير وأساس في نوعية الحياة النباتية وكثافتها وتوزيعها مما يساعد على تباين أنماط النبات السائد والحيوانات ، فالجهات الساحلية التي تستقبل أكبر كميات من الأمطار تزيد عن سواها من جهات البلاد تتراوح ما بين 50 - 550 ملم/سنة ، غير أن القسم الأكبر الذي يقارب 95% من المساحة الكلية لا تتجاوز كميات الأمطار فيه 50 ملم/سنة في أفضل الظروف بعد مرور عدة سنوات من الجفاف والندرة التي تمثلها الجهات الجنوبية ، أما كميات التساقط المطري التي تتراوح ما بين 100 - 600 ملم/سنة لا تغطي إلا 3.63% من إجمالي مساحة البلاد، في حين أن 96.37%

الباقية تستقبل أقل من 100 ملم/سنة⁽¹⁾ ، بالإضافة إلى درجات الحرارة السنوية التي تتراوح في المتوسط ما بين 25°م - 28°م ، وقد ترتفع إلى 30 درجة مئوية في بعض الجهات الجنوبية من البلاد ، لذا الجهات الساحلية بما فيها السهول وبعض جهات المرتفعات تُعدّ أفضل المناطق جذباً وتركزاً للسكان على النقيض من القسم الجنوبي الصحراوي الجاف .

تفتقر ليبيا إلى ترب خصبة فهي في مجملها لا تساعد على القيام بالعمليات الزراعية باستثناء مساحات محدودة ذات التركيز السكاني التي يدهمها خطر الزحف العمراني ، ومن يسلم من ذلك يهاجمه التصحر ، إذ إن أكثر من 90.0% من مساحة البلاد تغطيها التربة الرملية الجافة ذات النفاذية العالية ، بينما تنتشر ترب السباخ لتشمل أجزاء واسعة ، وبخاصة في الأجزاء الساحلية ، وبعض جهات الواحات ، كما أن معدلات الحرارة المرتفعة ، وزيادة المدى الحراري السنوي والشهري ، والتفاوت بين جهات الساحل ومناطق الدواخل أسهم في إيجاد الفوارق في الخدمات العامة ، وعمّق من سوء التوزيع السكاني ، كما أن افتقار ليبيا لغطاء نباتي طبيعي وظهورها جرداء بدون كساء نباتي - باستثناء مساحات محدودة من الشمال الشرقي وبدرجة أقل في الشمال الغربي - زاد من قساوة الظروف الطبيعية مما جعلها تسهم مجتمعة في تباين التوزيع الجغرافي للسكان ، وصعوبة تقديم وتعادل الخدمات بين جهات البلاد المختلفة ، فوجود المياه هو الذي يحدد إمكانية التوسع الزراعي ، وبالتالي تأثير ذلك على الوجود السكاني وتوزيعهم على أجزاء البلاد ، حيث تقدر بعض الدراسات أن ما مجموعه 4886.2/مليون/م³ من المياه معظمها مياه جوفية ، والجزء المتبقي هو مياه التحلية والمياه السطحية المحجوزة وراء السدود ، كما أن حوالي 30% من هذه المياه توجد في المناطق الساحلية وتقدر كميّتها بحوالي 1465.6 مليون م³ في السنة ، وتعتبر المياه الجوفية المصدر الأساس لكافة الاستعمالات حيث تقدر بحوالي 95.6% من إجمالي الموارد المائية المتاحة ، وتكوّن المياه السطحية ما مقداره 2.3% ، بينما تمثل المياه المعاد استعمالها حوالي 0.7% ، والمياه المحلاة ما نسبته 1.4%⁽²⁾ ، هذا التوزيع للمياه جاء متوافقاً مع توزيع السكان وتركزهم في مناطق محدودة .

1 - 1 - 1 - الأصول الأولى لسكان ليبيا :

¹ - محمد أبوسنينة ، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، 1993 ، ص 16 .

² - سعد القريري ، التحضر ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، مرجع سابق ، ص 550 - 553 .

يمكن أن إيجاز الحديث عن السكان وأصولهم ، وبما لا يؤثر على توضيح الحقيقة ، فالأدلة التي تُبين مدى تأثير المصريين القدماء ، والفينيقيين ، كذلك الإغريق ، والرومان في القبائل الليبية القديمة ، غير أن فرضية احتكاك الليبيين بسكان وادي النيل ، أو خضوع تلك القبائل لسيطرة أحد العناصر الثلاثة الأخرى حتم وقوع نوع من الاختلاط الذي يصعب تأكيده لقلة الدراسات المتعلقة به ، فاستعلاء المستعمر وترفعه ، وتباهي القبائل الليبية القديمة ، وتفاحرها من العوامل التي لا تفتح مجال الحديث عن أن هناك تزاوجاً واختلاطاً بين الفئتين يمكنه التأثير في تركيبة السكان ، ومحافظتهم على نقائهم لفترات طويلة .

تشير كثير من الدراسات أن سكان البلاد الليبية الذين عادة ما تتم التسميتهم بالبربر هم في حقيقة الأمر امتداد للقبائل العربية التي نزلت قبل أن تتخذ اللغة العربية صياغتها التي عرفها بها عرب الجاهلية ، ونزل بها القرآن الكريم في فترة لاحقة ، ومهما كان الأمر فإن من يخالفون هذا الرأي لا يملكون حجة سوى أن العرب القدماء ممثلين في قاطني المنطقة قبل الفتح الإسلامي ، ومن جاءوا معه وبعده إنما يرجعون إلى جد واحد ممثلاً في النبي نوح عليه السلام ، وأن تباين التسمية لا يمثل اختلافاً عرقياً بيناً ، فمكان النشأة ، والانطلاق ، وجذور بعض مفردات لغتهما واحدة ، واستمر الحال على هذا المنوال من عزوف الليبيين الأوائل عن مزج دمائهم بالقادمين الجدد إلى ما بعد الفتح العربي ، وإعفاء ما تمّ التعارف على تسميتهم بالبربر بمن فيهم الطوارق ، من دفع الجزية إلى الحاكم العربي عام 753 ميلادية ، وهي السنة التي أعلن فيها تحويل جميع السكان إلى الدين الإسلامي ، ... كان وصول القادمين الجدد خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي نقطة البدء في التحول العرقي للسكان الذي كان بطيئاً في البداية على الأقل ولم تظهر آثاره إلا بعد ثلاثة قرون ، إذ أن عملية التحول هذه معقدة ، وتحتاج لزمّن طويل حتى تظهر آثارها ، وبخاصة أن جُلّ القبائل الوافدة لم يطب لها المقام إلا في حالات محدودة ، .. وعليه فإن صورة تشكيل سكان المنطقة قبل مجيء الأتراك عام 1551 كانت على النحو التالي :

1- قاعدة يمثلها أغلب السكان من المزيج الذي ظهر نتيجة لاختلاط متواصل للعرب الوافدين ، أو من بقى منهم ، مع الأساس السكاني الممثل في مجموعة القبائل الأصلية التي كانت تقطن الرقعة الأرضية أصلاً ، وهو ما أصبح متعارفاً عليه بالعرب البرابرة.

2 - مجموعة حافظت على نقائها بعدم الاختلاط والتزواج مع الآخرين ، وتصدر الإشارة في هذا الخصوص أن مثل هذا العزوف المطلق عن الاختلاط بدماء جديدة لم يكن ممكناً إلا في الجهات التي توفر حماية طبيعية لسكانها .

3 - مجموعتان صغيرتان من الزنوج واليهود اللتان ترجع بعض أصولهما إلى تاريخ لم يكن سابقاً لمجيء الغزاة الأوروبيين ، فهو بالتأكيد تم منذ تلك الأثناء ، إذ جاء قدوم المجموعة الزنجية عن طريق تجارة القوافل التي كانت مزدهرة في عهد الفينيقين ، ثم في تاريخ لاحق عن طريق تجارة الرقيق التي لم تنته إلا مع بداية القرن العشرين ، أما اليهود فقد كان معروفاً عنهم أنهم جاليات لها طابعها الخاص ، إلا أنهم لم يكونوا بمعزل عن الاختلاط مع السكان الأصليين ، وأنهم لم يبدؤوا إقامة عزلة عرقية تامة مع غيرهم إلا بعد سقوط غرناطة عام 1492 (((1) .

أثناء فترة الحكم العثماني منذ منتصف القرن السادس عشر ، وتجاوزت 350 سنة ، بما فيها فترة حكم الأسرة القرمانلية من عام 1711 حتى 1835 عندما قرر الباب العالي إعادة ليبيا إلى الحكم العثماني المباشر ظهرت فئة جديدة تضاف إلى ما سبق تمثلت في ما يسمى (الكراغلة أو الكوارغلية) * ، حيث مازالت تمثل جزءاً من السكان في المناطق الساحلية ، باستثناء اليهود ، بالإضافة إلى الاختلاط ببعض العناصر المسيحية التي أضيفت نتيجة للتزواج من النساء سبايا العمليات البحرية التي كانت نشطة على طول الشواطئ الليبية ، أيضاً توجد فئة صغيرة في الأجزاء الشرقية من ليبيا خاصة في مدينة سوسة نسبت إلى جزيرة كريت اليونانية ، كما أن هذه الصورة بقيت على حالها خلال فترة الاستعمار الإيطالي فقط بإضافة الجالية الإيطالية التي هُدف من وجودها إلى العمل على تكوين تغيير عنصري في تركيب السكان من خلال تشجيع الهجرة إلى ليبيا فكان الإيطاليون يسيطرون على مختلف مرافق الحياة في البلاد لتنفيذ مشروعات توطين المهاجرين ، كما عملت إيطاليا على تشجيع الليبيين للحصول على الجنسية الإيطالية

¹ - الهادي أبولقمة (مدخل) ، الجماهيرية دراسة في الجغرافية ، (تحرير) الهادي أبولقمة ، وسعد القزيري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة (ليبيا) ، 1995 ، ص ص ، 25 - 26 .

(*) الكراغلة : (مصطلح يُقصد به العسكر المحليون مهمتهم مساندة الدولة في جمع الضرائب ، وفرض المنازعات القبلية مقابل الإعفاء من الضرائب ، أي أن المصطلح يشير إلى مهنة وليس إلى فئة عرقية ، ولكونها مهنة فهي تعطي للقبائل أو الأفراد الذين يشنون مقدرة على أداء تلك الوظيفة ، وتُحرم منها قبائل أو أفراد يشنون عدم القدرة على ذلك ، والكراغلة في ليبيا والجزائر ، وقبائل مخزن في المغرب) ، لمزيد من المعلومات انظر عقيل محمد البربار ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات دار إلقاء ، مالطا ، 1996 ، ص 65 وما بعدها .

لطمس هويتهم وإصباح الشرعية على وجودها في ليبيا ، لكن تلك الجالية كانت بمعزل تام عن السكان المحليين والتي أُخْرِجَتْ جميعها عام 1971 .

كنتيجة لقيام ما يسمى إسرائيل عام 1948 ، فقد هاجرت الجالية اليهودية إلى فلسطين المحتلة ، وبعض الدول الأوروبية ، وبخاصة إلى إيطاليا ، ومالطا كان آخرها عام 1967 ، ويمكن ملاحظة أنه بسبب تحسن الوضع الاقتصادي ، والاستقرار السياسي منذ النصف الثاني من الستينيات ، بدأت عودة العديد من الليبيين الذين تركوا البلاد بسبب الحرب أثناء الاحتلال الإيطالي ، وتفشي المجاعة ، وتكرار موجات الجفاف ، وقلة في مصادر الرزق ، من الأقطار العربية كتونس ، ومصر ، والجزائر ، وسوريا ، والسودان ، والجزيرة العربية ، وبخاصة العربية السعودية ، وكذلك بعض الدول الأفريقية مثل النيجر ، وتشاد ، ونيجيريا ، ومالي ، وأيضاً من تركيا ، فقد قُدِّرَت الأعداد المهاجرة حوالي 30000 نسمة سنة 1944 إذ فاق عدد المغادرين عدد الذين يفدون إلى البلاد ، وتعد الجموع المغادرة كبيرة مقارنة بمجموع السكان وهو ما ظهر أثره واضحاً على نمو السكان سلباً حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين⁽¹⁾ .

كما توافد على ليبيا العديد من العرب ، ورعايا بعض الدول الصديقة ، وبخاصة بعد الاكتشافات النفطية ، والبدء في تنفيذ خطط التنمية المختلفة التي شهدت ذروتها من بداية السبعينيات وما ساعد على تدفق هذه الأعداد النقص الشديد في الأيدي العاملة المدربة والفنية .

1 - 1 - 2 - التعدادات السكانية في ليبيا

1 - 1 - 2 - مقدمة :

¹ - عباس السعدي ، سكان ليبيا ، في كتاب سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، (تحرير) محمد أحمد الرويثي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، ص 937 .

يمكن أن نُعرِّفَ التعداد العام للسكان بأنه عددُ الأشخاص الموجودين أحياء في حيز جغرافي محدد المعالم ، وفي زمن معلوم ، وقد يكون هذا الحيز إقليمياً جغرافياً مميزاً ، أو بلداً ، أو جزءاً منها ، وذلك قصد التعرف على خصائصهم والمتغيرات التي طرأت أو قد تطرأ عليهم .

تُعدُّ التعدادات بجميع أنواعها ، وبخاصة السكانية منها ، الأساس العلمي لكل الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، وهي أيضاً السند الدائم والرئيس لرسم السياسات ، وتحديد الأهداف العامة لخطط التنمية المختلفة ، لاسيما في إطار توفير الخدمات وتوزيعها ، حيث تهدف التعدادات إلى حصر الموارد البشرية حصراً شاملاً معتمدة على استقاء المعلومات التفصيلية عن توزيع السكان ، وانتشارهم جغرافياً ، ومعرفة هيكل أعمارهم حسب السن والجنس ومستوياتهم التعليمية ، وكذلك تأهيلهم ، وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وغير ذلك من الخصائص السكانية المختلفة التي تساعد مجتمعة في التعرف على أحوال وظروف السكان ، وثبني عليها الخطط العلمية الكفيلة بتنمية العنصر البشري ، والارتقاء بمستواه الاقتصادي ، والاجتماعي ، والمهني ، والتعليمي ، والصحي .

تَعْتَمِدُ معظم الدول على طريقتين للقيام بعملية العدِّ ، تُعرَفُ الأولى بالطريقة الفعلية التي يُتولى بها جمع البيانات من السكان المتواجدين يوم التعداد دون اعتبار ما إذا كانت تعبر عن مكان إقامتهم الاعتيادي أو أنهم مقيمون بصفة مؤقتة كما هي الحال في الضيوف والزوار المؤقتين ، حيث يتم القيام بالعد مرة واحدة في وقت محدد وقصير لتجنب الابتعاد عن التكرار الناتج من حركة السكان وتنقلهم ، أما الثانية فتعرف بالطريقة النظرية ، وبها يتم جمع البيانات من السكان المتواجدين عادة في أماكن سكنهم بغض النظر عن تواجدهم وقت التعداد ، أو أنهم كانوا غائبين عنها بشكل مؤقت إذا لم يستقروا بمكان إقامة جديد ، وتعتبر هذه الطريقة هي المتبعة في التعدادات السكانية في ليبيا .

الجدير بالذكر أن لكل عيوبها ومزاياها⁽¹⁾ فالطريقة النظرية يمكن تنفيذها بأقل عدد ممكن من العدادين ، ومن عيوبها أنها لا تعكس التواجد الفعلي للسكان يوم العدِّ ، وإنما تعكس الصورة الاعتيادية للوضع السكاني يوم العد ، أما الطريقة الفعلية فمن مزاياها أنها تعطي صورة حقيقية للسكان في يوم التعداد ، ومن عيوبها أنها لا تعطي الصورة الحقيقية العادية لهم ، كما أنها تتطلب عدداً كبيراً من العدادين حتى تتم العملية في وقت قصير جداً (يوم واحد) ، كما أنها معرضة لتكرار بعض الأفراد أثناء عملية العدِّ ، وقد يتم استخدام

الطريقتين في وقت واحد وذلك باستخدام الطريقة النظرية في العدّ ، ثم اللجوء إلى الطريقة الفعلية في عدّ جزء من السكان مثل المقيمين بالأماكن العامة ، والسكان الرحل الذين لا مأوى لهم)) (1) .

يعود تعداد السكان تاريخياً إلى ((الأزمنة القديمة وسجله تاريخ كثير من الحضارات مثل الفينيقية ، والرومانية ، والصينية ، والعربية الإسلامية ، غير أنه لم يكن معروفاً بهذا الاسم ولم تكن له الأغراض نفسها ، فالأساليب المتبعة في التعدادات كانت بسيطة ، والغرض منها قاصراً على معرفة عدد السكان في الدولة في تاريخ معين دون التوسع في معرفة خصائص السكان لمعرفة حالة وعدد القادرين على حمل السلاح ، ودفع الضرائب ، أو الزكاة ، وإذا دعت الحاجة لإجراء تقدير عام للسكان فكان المسؤولون في أوروبا يرجعون إلى تقدير عدد الأسر أو عدد مواعد النيران في البيوت ثم يضاعفون العدد الناتج بعدد يعدونه مثلاً لمتوسط عدد أفراد الأسرة ، وقام العرب في أسبانيا إبان حضارتهم هناك بتعدادات سكانية عديدة ، ويرى الباحثون الغربيون أن أول تعداد في الأزمنة الحديثة إنما جرى في اسلندا عام 1703 لكن التعداد الدوري المنظم لم يجر إلا في الولايات المتحدة عام 1790 ، وفي إنجلترا وفرنسا عام 1801 ، واستمر إجراؤه في هذه الدول بعد ذلك مرة كل خمس سنوات ، أو عشر سنوات ثم انتشر إجراؤه في أكثر دول العالم ، أما في الدول العربية فقد تأخرت التعدادات نتيجة للعهود الاستعمارية ... حيث جرى في مصر 1873 ، وآخر في عام 1882 ، وثالث في عام 1897 ، تلاه الرابع في عام 1907 ، وتوالت التعدادات بصورة دورية حتى سنة 1947 ، وجرى تعداد في عام 1960 للجمهورية العربية المتحدة ، وفي الدول العربية الأخرى تمت تعدادات مشابهة فكان أول تعداد في العراق عام 1947 ، وليبيا عام 1954 ، والسودان عام 1956 ، والأردن عام 1962 ، ولبنان عام 1921، وتونس 1881 ، والمغرب عام 1921)) (2) .

وضع المؤتمر الدولي للإحصاء عام 1872 أسس التعدادات الحديثة ، وانتشرت عملية التعداد في معظم دول أوروبا ، وبعض دول آسيا ، ودول أخرى حتى بداية الحرب العالمية الثانية حيث توقفت عمليات التعداد بسبب اندلاع الحرب ، ثم استأنفت دول مختلفة إجراء عملية التعداد التي كانت تجري في معظمها كل عشر سنوات .

¹ - سالم أبو عائشة ، تطور التعداد السكاني 2 ، (المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق) ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الثاني ، يناير 2005 ، ص ص 55 ، 56 .

² - محمد الحسين الصطوف ، الإحصاء السكاني ، جامعة سبها (ليبيا) ، 1995 ، ص ص 18 - 19 .

يتطلب التعداد الحديث عدة مقومات فيما يلي أبرزها (1) :

1 - **الشمول** : أي أن يشمل كل شخص موجود ، أو مقيم ، أو كلاهما معاً (سواء كان مواطناً أو أجنبياً) داخل حدود منطقة معينة دون حذف ، أو تكرار .

2 - **الآنية** : تعني أن يُعد الشخص في لحظة التعداد أو أقرب وقت إليه ، كما يجب أن تُسند البيانات إلى فترة إسناد زمنية معرفة تعريفاً جيّداً .

3 - **الفردية** : أي أن يكون **الفرد المُعد** وليست **الجماعة** ، وبهذه الطريقة فقط يمكن تصنيف الخصائص العديدة للفرد تصنيفاً متقاطعاً مثل (العمر ، المهنة ، الإلمام بالقراءة والكتابة ... الخ) .

4 - **المناطقية أو النطاقية** : أي يُجرى في **منطقة محددة تحديداً دقيقاً** ، وأن يكون تجميع المعلومات وفرزها وإعلائها حسب الأقاليم الإدارية .

5 - **الدورية** : أي يكون **دورياً** فيحدث في فترات معينة ثابتة حتى تسهل عمليات المقارنة، كأن يُجرى مرة كل عشر سنوات .

6 - **التبويب والنشر** : إن جميع بيانات التعداد في حد ذاتها لا جدوى منها ما لم تبويب وتنشر حسب المناطق الجغرافية للدولة ، ليتمكن الباحثون المعينون من دراستها والاستفادة منها في الميدان التخطيطي حاضراً ومستقبلاً .

7 - **الإشراف الحكومي** : يتطلب التعداد ميزانية ضخمة ، كما يتطلب تضافر وزارات ومصالح وهيئات حكومية عديدة لإجرائه بصورة مرضية ، حيث لا يمكن إجراء التعداد إلاّ تحت إشراف الحكومة .

نقلت عديد المصادر بعض التقديرات لسكان ليبيا التي استندت إلى معلومات جمعت عن طريق شيوخ القبائل في مطلع القرن الماضي يتولى استخدامها الولاية الأتراك المتعاقبون على حكم البلاد عند دفع الضرائب وجمع الأموال وتجهيز الجند ، وأخرى أعدها الإيطاليون تمهيداً لعملية غزوهم لليبيا ، غير أنّها لم ترق للمستوى العلمي حتى يمكن الركون إليها ففي⁽¹⁾ عام 1850 كان عدد سكان طرابلس 12000 نسمة ، ومصراته حوالي 10000 نسمة ، و مرزق عاصمة فزان بلغ تعدادها 5000 نسمة ... وفي عام 1911 قدر عدد سكان ولاية طرابلس الغرب (أي ليبيا) حوالي مليون نسمة ، وكانت

¹ - عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1980 ، ص 22 .

طرابلس (المنطقة الغربية من ليبيا) حوالي 570000 نسمة منهم 126000 نسمة شبه رحل، و 86000 رحل ، وزاد سكان مدينة طرابلس نفسها عن 29000 نسمة ، أما فزان فقد شهدت نقصاً في عدد سكانها وبخاصة لو نظرنا إلى واحتي سوكنة وغات لوجدنا حوالي 3000 نسمة في كل واحة ، بينما بلغ عدد سكان برقة حوالي 200000 نسمة أغلبهم رحل وشبه رحل ، وبقي تعداد المدن صغيراً ففي بنغازي بلغ 19000 نسمة ، وفي درنة حوالي 10000 نسمة⁽¹⁾ ، كما أن هناك تقديرات أخرى أشار إليها البعض مثل⁽²⁾ الرحالة هورنمان الذي قدر تعداد سكان فزان بحوالي 75000 نسمة في عام 1789 ، ولكن نشتحال قدره بحوالي 50000 نسمة في عام 1869⁽²⁾ .

من خلال ما سبق يلاحظ التناقض الواضح والكبير في التقديرات لعدد سكان واحات فزان ،⁽³⁾ كذلك تعداد سكان غدامس الذي قدر بحوالي 12000 نسمة في عام 1804 تناقص إلى 6831 نسمة في عام 1911 ، وإلى 3000 نسمة في عام 1965 ، أما مرزق عاصمة الإقليم فتناقص عدد سكانها من 5000 نسمة عام 1867 إلى 1000 نسمة في عام 1911 ، ويمكن إرجاع ذلك إلى تدهور تجارة الصحراء عصب اقتصاد فزان كعامل أساسي أدى إلى انهيار اقتصاد فزان بعد عام 1880⁽³⁾ .

تشير دراسة أخرى إلى تقديرات سكان بعض مدن الساحل الغربي من ليبيا على رأسها مدينة طرابلس كأكبر مركز حضري باعتبارها عاصمة ولاية طرابلس الغرب التي تمثل ليبيا الحالية ، وتظهر بجلاء سيطرتها على الحالة الاقتصادية بسبب تنامي الاستثمارات الأوروبية فيها ، وكذلك هيمنتها السياسية باعتبارها عاصمة لكل البلاد ، حيث يوضح الجدول رقم (2) تنامي أعداد سكان بعض المدن بين عامي 1883 و 1911 ، الذي يرجح تطور ونمو بعضها مثل الزاوية والخمس و زليطن إلا أنها صارت مراكز لتصدير الحلفا إلى إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر .

جدول رقم (2)

عدد سكان بعض المدن الليبية لسنتي 1883 و 1911

اسم المدينة	1883	1911
طرابلس	20000	39029

¹ - علي عبداللطيف حميدة ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص ص 36 - 37 .

² - المصدر نفسه ص ص 93 ، 94 .

³ - المصدر نفسه ، ص 94 .

38042	8000	الزاوية
26899	9000	العزيرية
28842	20000	زليطن
29644	20000	مصراتة

المصدر : علي عبداللطيف حميدة ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 96 .

يمكن الحديث عما قامت به سلطات الاحتلال الإيطالي من حصر لجل سكان ليبيا ، حيث كان الأول في سنة 1917 عندما قام أحد الضباط في الجيش الإيطالي المعروف باسم (أوغستيني) بمحاولة إحصاء سكان ولايتي طرابلس وبرقة التي أسفرت عن نتائج كان مجملها أن عدد السكان فيهما كان حوالي 570000 نسمة ... ، ويقوم حوالي أربعة أخماس هذا العدد في الجبل وشماله ، والساحل الشرقي ، ويتوزع 230000 نسمة من الإجمالي على طول الساحل الممتد من زوارة حتى سرت ، أما عن توزيعهم عددياً على العنصر أو الأصل الغالب فكان العرب يمثلون أكثر من ثلث السكان حيث وصلوا إلى 203 ألف نسمة ، ولم يتجاوز البربر ربع السكان وكان عددهم 126 ألف نسمة ، بينما كَوَّن العنصر الخليط بين العرب والبربر ما مجموعه 178 ألف نسمة ، ومجموعات أخرى من أصول عربية 17 ألف ، ولم تتجاوز الكراغلة 36 ألف نسمة ، في حين لم يزد عدد اليهود عن 16 ألف نسمة⁽¹⁾ ، وعمل الضابط المذكور على تقسيم السكان إلى ثلاث فئات ، تضم الفئة الأولى المستقرين وهم سكان المدن ، والواحات ، والقرى وعددهم حوالي 356000 نسمة ، والثانية شبه الرحل الذين يمثلون سكان الخيام المتنقلون داخل الحدود الإدارية لمناطقهم ، الذين بلغ عددهم حوالي 126000 نسمة ، أما الفئة الثالثة فهم الرحل الذين يتنقلون باستمرار و لا يتقيدون بالحدود الإدارية لمناطقهم بحثاً عن مواطن الماء والكأ ، وعددهم حوالي 86000 نسمة⁽²⁾ .

وجرى تعدادان خلال عامي 1931 و 1936 بشكل بدائي قد يحسب على وقته بأنه تعداد سكاني ، أظهرت نتائجه كما في الجدول رقم (3) أن عدد سكان ليبيا كان في 21 أبريل 1931 حوالي 654716 نسمة ، وبيّن تعداد 21 أبريل 1936 أن عددهم قد

¹ - هنريكو دي أغوستيني، سكان ليبيا، (ترجمة) خليفة التليسي، جزء 1، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس، 1990، 47 - 49 .

² - سعد القزيري ، باسم محمد قاسم ، مدخل إلى أهم المصادر التي تناولت السكان في ليبيا خلال القرن العشرين، في كتاب دراسات في سكان ليبيا ، (تحرير) سعد القزيري ، بنغازي ، 2003 ، ص 15 - 17 .

بلغ 750851 نسمة ، وقدرت نسبة نموهم فيما بين التعدادين بحوالي 2.28% ، أما نسبة النوع فتشير إلى أن نسبة الذكور إلى الإناث 109.4 إلى 100 ، و 107.5 إلى 100 على التوالي .

جدول (3)

نتائج تعدادي 1931 و 1936

تاريخ التعداد	الأسلوب المتبع	ذكور	إناث	جملة	% الذكور - الإناث
1931	الطريقة الفعلية	341984	312732	654716	100 - 109.4
1936	الطريقة النظرية	377416	355557	732973	100 - 106.1
	الطريقة الفعلية	388948	361903	750851	100 - 107.5

المصدر : عيسى سليمان الزقني ، الوضع السكاني في ج . ع . ل ، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان والتنمية وعلاقتها بالتنمية ، الإسكندرية 3 - 8 / 1 / 1976 ، وزارة التخطيط والبحث العلمي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، ص 1 .

لم يتبع التعدادان السابقان الطرق العلمية الحديثة لإجراء مثل هذا العمل نتيجة لانعدام جهاز منظم يتولى الإشراف على التعداد ، وُستَقِيَ بيانات السكان في المناطق الريفية من طرف شيوخ القبائل ، أما في المراكز المدنية فتم الاستعانة بسجلات الأحوال المدنية بينما تقوم السلطات المحلية بحصر تقديري للسكان الرحل وشبه الرحل ، واعتمد تعداد عام 1931 الطريقة الفعلية ، في حين اعتمد تعداد عام 1936 الطريقة النظرية ، غير أن التقرير النهائي اتخذ من الطريقة الفعلية أسلوباً له في طريقة العد ، وأهملاً عدداً كبيراً من فئات السن للنوعين ، و أظهر التعدادان أن معدل النمو في المناطق الصحراوية بلغ 2.9% بينما كان في منطقة طرابلس 4.6% ، وأن فئة صغار السن وصلت إلى 40% تقريباً من إجمالي السكان ، أيضاً لم يأتِ هذان التعدادان بجدول تفصيلية لسكان البلاد بالشكل المتعارف عليه .

1 - 1 - 2 - 2 - تعداد عام 1954 :

إثر نيل ليبيا استقلالها عام 1951 بدأت تظهر الحاجة إلى توفير معلومات وافية وموثقة عن عدد سكان البلاد وتوزيعهم وأعمالهم ، وكل ما يتعلق بالمعلومات الإحصائية التي تمكن الحكومة من وضع برنامج النمو الاقتصادي ، حيث إن كل ما يرتبط ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد في الأساس على توفير المعلومات الديموغرافية التي كان تعداد عام 1954 أهم ركائزها .

قدمت هيئة الأمم المتحدة المساعدة من أموال وكوادر فنية تولت تدريب القائمين على عملية التعداد ، وبالرغم من بدائية الإجراءات ، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي

وعدم دقة البيانات في نواحي عدة ، فإن هذا التعداد يُعد أول تعداد رسمي ودقيق تم إجراؤه في ليبيا مقارنة بالتعدادين اللذين قامت بهما سلطات الاحتلال الإيطالي خلال عامي 1931 و 1936 .

دُعِيَ لإجراء التعداد والإشراف عليه أحد خبراء الأمم المتحدة ليكون الخطوة الأولى في إحداث نظام للإحصاءات الحيوية ، وإطاراً عاماً لكل الدراسات الاجتماعية ، والاقتصادية ، ولأجل الشروع في عملية تعداد السكان تم سن قانون الإحصاء في عام 1953 الصادر عن وزارة العدل في ذلك الوقت ، وهو القانون الذي ألزم موظفي الحكومة القائمين بعملية الإحصاء ضرورة انتهاج السرية التامة لكل المعلومات التي تجمع أثناء فترة التعداد ، وكذلك التحريات الأخرى التي تجرى في ضوء هذا القانون ، وتم تأسيس سلطة قانونية دائمة تعمل على تنظيم أعمال التعداد ، إضافة إلى ذلك وضعت أربع لجان استشارية لإبداء الرأي في أي قضايا تحال إليها ، حيث استشيرت في عدة قضايا مثل موقع مكتب التعداد المركزي ، ووضع موظفيه ، ونماذج ومحتويات الاستثمارات الخاصة بالتعداد ، وموعده ، وغير ذلك من المسائل الإدارية ، وقد وقع الاختيار على الفترة الواقعة بين أول شهر يوليو ، ونهاية شهر سبتمبر كأفضل فترة لإجراء التعداد ، وأن ليلة 31 يوليو - 1 أغسطس 1954 هي التاريخ الذي يرجع إليه في حساب التعداد الفعلي ، واتخذت لجان التعداد الاستشارية بعين الاعتبار أربعة شروط مهمة ، هي :

1- رأت من الضروري أن تكون استمارة الاستبيان استمراراً لاختصاصات التسجيل المدني التي كانت من صلاحية سلطات المتصرفيات والبلديات أثناء الحكم الإيطالي ، لتصبح كل استمارة استبيان منجزة بمثابة نقطة البدء لتطوير نظام الإحصاءات الحيوية.

2- خلافاً للإجراء الذي اتبعته الإدارة الإيطالية في تعدادي 1931 ، 1936 ، فقد رؤى وجود نص واحد لاستمارة الاستبيان بالنسبة لجميع سكان البلاد الذين شملهم التعداد ليبين كانوا أم أجنب .

3- يجب أن تكون المعلومات التي تُستَقْصَى قاصرة على ما يهم الدولة فيما يتصل بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية إلى أقصى حدٍ ممكن .

4 - تفادياً للغموض من ناحية الأسماء والألقاب ، وبخاصة بين السكان المسلمين كان لابد من التحري عن معلومات شخصية كافية لتحديد هوية كل فرد بصورة صحيحة تتناول مولده (نسبه) ⁽¹⁾ .

نظراً لأن عملية التعداد العام للسكان ذات صفة علمية ضخمة ، وحتى تتم هذه العملية بصورة ناجحة ، وإظهارها بالطريقة الصحيحة قدر الإمكان فقد اتفقت حكومات الولايات الثلاث على وضع كل إمكاناتها الإدارية تحت تصرف مكتب التعداد المركزي طيلة فترة إجراء التعداد حيث عُين أحد خبراء الأمم المتحدة مديراً تنفيذياً لهذا المكتب حسب اتفاقية المساعدة الفنية الموقعة بين ليبيا والهيئة الدولية ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تكثيف حملة الدعاية بين السكان باعتبار أنه أول تعداد عام لكامل البلاد ، ويشمل كل السكان لأجل توعية المواطنين ، وتوضيح أهدافه وأغراضه ، والتزاماتهم القانونية ، والكيفية التي من خلالها يمكنهم التعاون مع المكلفين بالتعداد ، وباشرت الحملة الدعائية عن طريق الإذاعة ، والصحافة المكتوبة ، والطلبة والمعلمين في المدارس ، والأسواق المحلية ، ومن على منابر المساجد .

واجه تعداد 1954 بعض الصعاب كان من أبرزها النقص الواضح في الخرائط التي كانت قليلة الجدوى في تحديد مناطق السكن وبخاصة فيما يتعلق بالسكان البدو الرحل وشبه الرحل ، وعدم وجود حدود إدارية واضحة بين المتصرفيات ، وأيضاً بين الولايات باستثناء ما بين طرابلس وبنغازي ، هذا بالإضافة إلى النقص الواضح في وسائل المواصلات المحدودة أصلاً ، لأمر الذي حدّ من عمل مكتب التعداد المركزي ، وبخاصة أن معظم السكان يتوزعون على امتداد يزيد عن 1900 كم من الساحل ، وينتشر الباقون على شكل مجموعات صغيرة في قلب الصحراء ، أو مستقرين في الواحات ، ومجموعات أخرى موزعة على طول طرق القوافل يسكنون الخيام ، وللتكثيف مع هذه الظروف الصعبة فقد تم تأمين بعض السيارات الصحراوية المحدودة ، إلى جانب استخدام الإبل والخيول في التنقل .

في أولى مراحل التعداد بدأت عملية عدّ المساكن وترقيمها في مناطق الاستقرار والمدن في الفترة ما بين منتصف يونيو ومنتصف يوليو 1954 ، بعد هذه العملية تعرّف

¹ - تقرير التعداد العام للسكان 1954 ، المملكة الليبية المتحدة ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، طرابلس ، 1959 ، ص ص 7 ، 8 .

العدادين على دوائر التعداد الخاصة برفقة المسجلين حيث تم ملء استمارات استبيان معدة لغرض الاختبار والتجربة ، إذ طُلب من سكان طرابلس وبنغازي قبل منتصف ليلة 31 يوليو ملازمة بيوتهم لمقابلة العدادين وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة منهم ، وقد جرى توزيع أعداد من رجال الأمن في مختلف أرجاء المدن لمراقبة حركة الناس ، كان التعداد شاملاً لكل السكان المقيمين سواء كانوا موجودين في أماكن إقامتهم العادية وقت التعداد ، أم غائبين عنها مؤقتاً ، أما مناطق البدو الرحل وشبه الرحل فقد تولت لجنة من العداد ، والمسجل ، وشيخ المنطقة ، أو نائباً عنه على علم بمواقع المخيمات ، ومُلمّ بأماكن تواجدهم ، وطلب من المتصرفين القيام بأعمال التفتيش بشكل دوري على استمارات الاستبيان المنجزة من طرف لجان العدّ ، والعمل على تسوية أي خلافات تتصل بمشاكل الحدود الإدارية .

أظهرت نتائج تعداد السكان في ليبيا (ليبيا و أجاناب) عام 1954 الواردة في الجدول رقم (4) أن مجموعهم بلغ 1088873 نسمة يضم الولايات الثلاث برقة في الشرق والجنوب الشرقي ، وطرابلس في الشمال الغربي، وفزان في الجنوب الغربي في ليلة 31 يوليو و 1 أغسطس 1954 ، وكان من ضمنهم 47274 أجاناب ، و 1041615 ليبيا .

يوضح الجدول رقم (4)

توزيع السكان في ليبيا حسب الولايات وكثافتهم وفق المساحة سنة 1954

البيان	المساحة		عدد السكان		الكثافة
	% لكل البلاد	ألف كلم ²	% لكل السكان	عدد السكان لكل 100 كلم ²	
ليبيا	100	1.760	100	62	
برقة	49	855	27	34	
طرابلس	14	250	68	296	
فزان	37	654	5	9	

المصدر : تقرير التعداد العام للسكان 1954 ، ص 17 .

تأكد من خلال التقرير الخاص بهذا التعداد أن هناك بعض التحفظات على سير عملية العد من بينها أنه ((لم يطبق بدقة التمييز بين ضوابط الإقامة الفعلية ، والإقامة القانونية ... وسار الاتجاه الرسمي على أساس تسجيل من يقيمون إقامة قانونية من السكان في كل منطقة ... بالإضافة إلى أنه تم إدخال الأطفال الذين ولدوا في الفترة الواقعة بين منتصف ليلة 31 يوليو و 1 أغسطس 1954 واللحظة الفعلية للتعداد التي جاءت بعدها بحوالي أربعة أشهر في بعض مناطق الرحل)) (1) .

¹ - المصدر السابق ، ص ص 15 ، 16 .

1 - 1 - 2 - 3 - تعداد عام 1964 :

بعد حوض التجربة الأولى في هذا المجال وانقضاء عشرية على إجراء أول تعداد موثق تم الإعداد للقيام بهذا التعداد في ظروف أفضل من سابقه من حيث توفير الظروف المادية والإمكانات البشرية نظراً لتحسن الظروف الاقتصادية ، وتوفير جُلّ التمويل المطلوب ، وتأهيل بعض الخبرات التي تتولى الإشراف على عمليات التعداد ، ورغم ذلك فإن القيام بمثل هذا العمل تتطلب إمكانات هائلة وخبرة كبيرة باعتباره أضخم عملية إحصائية على مستوى الدولة ، فإن الاستعانة بالخبرات الأجنبية مازال مستمراً ، ولكن على قدر أقل من تعداد 1954 نظراً للتجربة السابقة في مثل هذا العمل .

تم إجراء هذا التعداد على أساس الطريقة النظرية التي تقوم على عدّ الأشخاص حسب مكان الإقامة المعتاد سواء كانوا حاضرين أم غائبين بصفة مؤقتة ليلة التعداد ، وقد شمل التعداد الأشخاص الذين يصادف وجودهم بصفة مستمرة مع الأسرة ، ويقومون بصفة منتظمة معها ، ويبيتون في مسكنها ، والمتغيبون مؤقتاً عن مسكنها الدائم كالمسافرين في عمل مثل العمال ، والجنود ، والموظفين ، والطلبة ... وغيرهم ، وأيضاً الأطفال الذين يولدون قبل منتصف ليلة 31 يوليو 1 أغسطس 1964 ، وكذلك أفراد الجاليات الأجنبية المقيمين في ليبيا بصفة مستمرة أو مؤقتة ، بالإضافة إلى الليبيين المقيمين بالخارج وأفراد أسرهم ، وتم استثناء أفراد القوات المسلحة الأجنبية المرابطة في ليبيا ، ورجال السلك الدبلوماسي الأجنبي ، والأطفال الذين يولدون بعد منتصف ليلة التعداد .

أظهرت نتائج تعداد 1964 كما في الجدول رقم (5) أن عدد سكان ليبيا بلغ 1564369 نسمة ، منهم 1515501 نسمة مواطنون ليبيون ، كان عدد الإناث من بينهم 726844 نسمة ، أما الذكور فكانوا 788657 نسمة ، بينما وصل عدد الأجانب إلى 48868 نسمة ، بلغ عدد الإناث منهم 24139 نسمة ، والذكور 24729 نسمة ، كذلك وضع التعداد أن نسبة الأجانب إلى جملة السكان سجلت 3.1% ، ويبيّن أيضاً أن معدل النمو السكاني ما بين 1954 - 1964 كانت لجملة السكان 3.7% سنوياً ، بينما لليبيين 3.8% سنوياً ، أما بين الأجانب فبلغت 0.3% سنوياً ، وفيما يتعلق بدرجة الاستقرار فكان عدد السكان الرحل 187792 نسمة بنسبة 12.4% ، وشبه الرحل 143399 نسمة بنسبة 9.5% ، بينما بلغ إجمالي المستقرين 1184310 نسمة بنسبة 78.1% (1) .

¹ - عيسى سليمان الزقني ، الوضع السكاني في ج . ع . ل ، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان والتنمية وعلاقتها بالتنمية ، الإسكندرية 3 - 8 / 1 / 1976 ، وزارة التخطيط والبحث العلمي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، ص 1 .

جدول رقم (5)

عدد سكان ليبيا (لبييون ، أجانب) حسب النوع سنة 1964

المجموع	إناث	ذكور	السكان
1515501	726844	788657	لبييون
48868	24139	24729	أجانب
1564369	750983	813386	المجموع

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان ، طرابلس ، 1964 .

1 - 1 - 2 - 4 - تعداد عام 1973 :

يمثل ثالث تعداد رسمي في ليبيا ، وما يميزه عن سابقه أنه شمل تعداد المساكن والمباني ، وآخر للمنشآت ، بالإضافة إلى حصر للحائزين الزراعيين وحيازتهم الزراعية ، وبذلك يعد التعداد الأول الذي شمل هذه العناصر ، إلى جانب التعداد العام للسكان ، وكانت الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين السابقين عشر سنوات في حين لم تتجاوز بين هذا التعداد وسابقه تسع سنوات بسبب الحاجة للإحصائيات في مختلف المجالات نظراً لبداية عهد جديد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي كانت أساساً لتطوير الاقتصاد الوطني الليبي كما أنه توافقت مع العام العالمي للسكان .

شمل التعداد كل القاطنين في ليبيا من لبيين وأجانب بكل صفتهم المستقرين منهم، وشبه الرحل ، والرحل ، وكذلك الليبيين المقيمين في الخارج أثناء التعداد حيث مثل حالة السكان في منتصف ليلة 31 يوليو 1 أغسطس 1973 ، وقد روعي في تصميم استمارة أسئلة التعداد العام للسكان المتطلبات المحلية مع الأخذ في الاعتبار آخر التوصيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن .

أسفرت النتائج النهائية الموضحة في الجدول رقم (6) عن أن عدد سكان ليبيا بلغ 2249237 نسمة يمثل الليبيون منهم 2052372 نسمة ، كان من بينهم 1057919 ذكوراً ، و994453 إناثاً ، في حين بلغ عدد الأجانب 196865 نسمة ، موزعين بين 133934 ذكوراً ، و62931 إناثاً ، وهو ما يشير إلى أن مقدار الزيادة في عدد السكان قد بلغ 684868 نسمة أي بنسبة 46.5% ، وأن معدل النمو السنوي للسكان بلغ 4.1% ، كان منهم 536871 لبييون ، وبلغت زيادة الأجانب 147997 نسمة ، أما معدل زيادتهم السنوية فكان 16.7% وذلك مقارنة بتعداد 1964 ، وهذا يعني ارتفاعاً واضحاً في معدل

الزيادة السنوية مقارنة بالفترة بين تعدادي 1954 و 1964 التي كانت 3.7% لكل السكان، و 0.3% بالنسبة للأجانب ، وقد توزع عدد السكان بين 1344327 نسمة حضر ، و 904910 نسمة هم سكان الريف .

جدول رقم (6)

عدد سكان ليبيا سنة 1973

السكان	ذكور	إناث	المجموع
ليبيون	1057919	994453	2052372
أجانب	133934	62931	196865
المجموع	1191853	1057484	2249237

المصدر : ج.ع.ل.ش.أ ، أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد السكان 1973 ، ص 1 .

أظهرت نتائج التعداد أيضاً أن معدل النمو السكاني في ليبيا يُعد من أعلى المعدلات في البلاد العربية ، وأن هناك زيادة سريعة في عدد السكان غير الليبيين ، كما يبين أن معدل النمو السكاني في ليبيا استمر على معدله تقريباً خلال الفترة من (1954 - 1964 ، و 1964 - 1973) (3.7% و 4.1%) على التوالي ، وأوضح استمرار تركيز السكان في المناطق الساحلية بالرغم من حركة الهجرة (الداخلية والخارجية) ، والزيادة السريعة في عدد السكان فقد حافظ شكل التوزيع المكاني للسكان على النمط نفسه الذي كان عليه .

1 - 1 - 2 - 5 - تعداد عام 1984 :

يُعد رابع تعداد سكاني في ليبيا ، وقد صاحبه تعداد عام للمباني والمساكن ، وآخر للمنشآت ، بالإضافة إلى إجراء حصر للحائزين الزراعيين ، وبدأت العمليات الميدانية خلال شهر مايو 1984 متناولةً عدد الأفراد المقيمين إقامة عادية في ليبيا ليلة 31 يوليو 1 أغسطس 1984 شاملة بذلك الليبيين وغير الليبيين ، واتبعت فيه طريقة العدّ النظري ، ومن خلال الجدول رقم (7) اتضح أن عدد السكان في ليبيا عام 1984 بلغ 3642576 نسمة يقيم منهم 2746648 نسمة في المناطق الحضرية ، ويقطن في المناطق الريفية حوالي 895928 نسمة ، أما معدل النمو السنوي في الفترة ما بين التعدادين فقد بلغت قرابة 4.5% لحملة السكان ، في حين أن معدل نمو السكان الليبيين كان 4.2% الذي يعد من

أعلى معدلات النمو في العالم ، وفيما يتعلق بالنسبة النوعية فيلاحظ انخفاض الذكور مقابل الإناث عن التعداد السابق حيث كان 106.4 ذكر لكل 100 أنثى ، وصار 104.6 مقابل 100 أنثى .

جدول رقم (7)

عدد سكان ليبيا عام 1984

السكان	ذكور	إناث	جملة
ليبيون	1651562	1579497	3231059
غير ليبيين	302195	109322	411517
المجموع	1953757	1688819	3642576

المصدر : ج.ع.ل.ش.أ ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 68 .

بين التعداد أن عدد الأسر 554174 أسرة ، يعيش 76% منهم في المناطق الحضرية ، وبلغ عدد الأسر الليبية 476463 أسرة بنسبة 86% ، تقيم منهم ما نسبته 74% في المناطق الحضرية ، و77711 أسرة غير ليبية تمثل ما نسبته 14% ، وترتفع نسبة هذه الأسر في المناطق الحضرية إلى قرابة 84% من إجمالي الأسر غير الليبية ، حيث وضع هذا التعداد أن عدد الأسر زاد على ما كان عليه في عام 1973 فكانت الزيادة في الأسر الليبية تقدر بحوالي 129724 أسرة بنسبة 37% ، أما الأسر غير الليبية فبلغت نسبة 93% .

1 - 1 - 2 - 6 - تعداد عام 1995 :

تم تصميم استمارات هذا التعداد لتبلي ما تحتاجه الجهات العامة في الدولة ومؤسساتها من بيانات إحصائية ذات العلاقة بالسكان ، والمساكن ، والمنشآت ، وكذلك حصر الحيازات ، والحائزين الزراعيين ، وزيادة في الاستفادة بغية تفادي الأخطاء ، ولتكون المعلومات التي تحتاجها تلك الجهات على مستوى عالٍ من الدقة والشمولية فقد تم عرض استمارة الاستبيان على تلك الجهات والمؤسسات التي يهتمها الأمر لأخذ رأيها في هذا الشأن ، وإبداء ما لديها من اقتراحات ، أيضاً تمت الاستعانة بالتوصيات الصادرة عن قسم السكان التابع للأمم المتحدة بشأن التعدادات المشابهة .

انتهج هذا التعداد الأسلوب النظري كما هو متبع في التعدادات السابقة إذ تم عدّ كل السكان المقيمين في ليبيا من ليبيين وغيرهم في مكان إقامتهم العادية ليلة 31 أغسطس 1 1995 ، وكذلك الليبيين المقيمين خارج ليبيا .

من أهم النتائج التي أظهرها التعداد العام للسكان في ليبيا عام 1995 التي بينها الجدول رقم (8) أن عددهم بلغ 4799036 نسمة منهم 4389739 ليبيون ، ينقسمون إلى

2231079 ذكور ، و 2156660 إناث ، أما الأجانب فكان عددهم 409326 نسمة ، يتوزعون بين 270677 ذكور ، و 138649 إناث ، أما معدل النمو فكان 2.9% منخفضاً عما كان عليه إبان التعداد السابق الذي كان 4.2% ، أما فيما يتعلق بعدد الأسر فقد أظهرت نتائج التعداد أن عددها بلغ ما مجموعه 721358 أسرة ، إجمالي الأسر الليبية منها 634919 أسرة ، والأسر غير الليبية 86439 أسرة .

جدول رقم (8)

عدد سكان ليبيا 1995

السكان	ذكور	إناث	عدد الأسر
ليبيون	2231079	2158660	634919
غير ليبيين	270677	138649	86439
المجموع	4389739	409326	721358
مجموع السكان	4799065		

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد السكان ، طرابلس ، 1998 ، ص ص 26 ، 40 .

1 - 1 - 2 - 7 - المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 :

من بين الوسائل التي تم إتباعها للحصول على بيانات تتعلق بالسكان في شتى نواحي الحياة للتعرف على عدة حقائق ومعلومات ديموغرافية يمكنها أن تفيد في مساعدة الجهات العامة على التخطيط ومحاولة قراءة المستقبل ، وبخاصة في ما بين التعدادين ، ومواكبة للتطور الملحوظ في مستويات المعيشة للسكان في ليبيا الذي انعكس بشكل إيجابي على نمط الإنفاق العائلي ، الأمر دعا إلى ضرورة قياس هذا التطور ، وتسليط الضوء عليه قصد التعرف على نوعية التغير الحاصل في طبيعة حياة الأسرة الليبية وأسلوبها المعيشي ، وهو ما دعا الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق لمواكبة برنامجها الإحصائي للقيام بإجراء مسح اقتصادي واجتماعي لكل التقسيمات الإدارية المعروفة بالشعبيات الذي تم في عامي 2002 - 2003 مستخدمة أسلوب العينة العشوائية ، ساعيةً بذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- 1 - توفير معلومات تخص الإنفاق العائلي على السلع والخدمات .
- 2 - الحصول على بيانات توضح مستوى الرفاهة الاقتصادي والاجتماعي
- 3 - توفير معلومات عن الحالة الصحية ، والتعليمية ، والديموغرافية لأفراد الأسرة .
- 4 - تجهيز البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

5- الحصول على بيانات تمكن من تقدير مستوى الخصوبة والوفاة لأجل الوصول إلى معدل مقبول للزيادة الطبيعية .

6- معرفة مدى تطور مساهمة السكان الليبيين في النشاط الاقتصادي ، ودراسة تطور القوى العاملة كما ونوعاً ، وتحديد معدل البطالة واتجاهها صعوداً أو هبوطاً .

أسفر المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 على عدة نتائج يأتي توضيح أهمها ، أن عدد السكان حوالي 5480887 نسمة مثل الذكور منهم ما مجموعه 2796940 بنسبة بلغت حوالي 51.0% ، في حين كان عدد الإناث 2683947 يمثلون نسبة 49.0% ، وهو ما يعني أن معدل النوع بلغ 104.2 ذكر لكل 100 أنثى ، وهذا يشير إلى أن معدل النمو السنوي بلغ 1.7% خلال الفترة ما بين عام 1995 وسنة المسح ، وعن توزيع السكان بين الحضر والريف اتضح أن ما نسبته 85.3% يقيمون في المناطق الحضرية والباقي 14.7% يسكنون الريف ، وتشير نتائج المسح أن هناك 1870666 نسمة هم دون 15 سنة يمثلون 34.1% من جملة السكان التي كانت في تعداد 1995 حوالي 39% الذي يمكن تفسيره بانخفاض معدل نمو السكان وتوجه الأسرة نحو تحديد عدد أبنائها ، أما من هم في سن 15 سنة فما فوق بلغ 3610221 نسمة فكانت نسبتهم 65.9% التي زادت عن سنة 1995 بحوالي 5.05% .

أما عن تركيب الأسر الليبية التي كان عددها حوالي 830 ألف أسرة منها في المناطق الحضرية ما مجموعه 711 ألف أسرة بنسبة 85.7% ، لا يزيد عدد الأسر المقيمة في المناطق الريفية 119 ألف أسرة تشكل 14.3% ، وانخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6.6 أفراد عن التعداد السابق كان 6.95 أفراد وهو يتقارب ما بين الريف والحضر مما يعني تراجعاً في معدل النمو ، كما بينت نتائج المسح أن عدد الذين لم يسبق لهم الزواج كان 1914143 نسمة كانت نسبتهم 34.9% من جملة السكان ، ووصل المتزوجون منهم إلى 1562339 نسمة ، كانت نسبتهم 28.5% من جملة السكان ، في حين أن مجموع المطلقين بلغ 28216 نسمة بنسبة 0.5% ، والأرامل 105523 نسمة كانت نسبتهم 1.9% .

يُعطى ما سبق تفسيراً بأن أكثر من ثلث سكان البلاد هم عزّاب ، وذلك راجع إلى العزوف عن الزواج وتأخر سنه نظراً لارتفاع تكاليفه ، كما أن نسبة العزوبة ترتفع عند الذكور لتصل إلى 54.8% من مجموع من هم في سن الزواج ، في حين أن نسبة المتزوجين لم تتجاوز 45.2% ، بينما يلاحظ على فئة المطلقين التدني فقد قلت عند الذكور لتصل إلى 16.8% من جملة المطلقين ، وترتفع عند الإناث حتى 83.1% من الإناث

اللائي هن في سن الزواج ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أن الفرصة متاحة أكثر عند الذكور لتكرار الزواج منها عند الإناث ، وأخيراً فئة الأرامل ، التي ترتفع أيضاً لدى الإناث لتصل إلى 91.1% من جملة الأرامل من الجنسين ، بينما لا تتعدى عند الذكور 8.9% ، وتفسير ذلك راجع إلى أن الأرملة نادراً ما تتزوج من جديد حيث تبقى لرعاية أبنائها ، في حين يسارع الرجل للزواج من أخرى لتساعده على تربية أبنائه ورعاية شؤون بيته .

يُبين المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 أن من هم في سن 10 سنوات فما فوق بلغ عددهم 4244644 نسمة ، شكل الأميون منهم ما مجموعه 532138 نسمة نسبتهم 12.60% ، ومن يحملون مستوى دون الابتدائية كان مجموعهم 498387 نسمة بنسبة 11.80% ، والحاصلون على الشهادة الابتدائية بلغ عددهم 811467 نسمة ، كانت نسبتهم 19.21% ، ومن يحملون شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي كان عددهم 825673 فرداً بلغت نسبتهم 19.54% ، بينما من يحملون شهادة مرحلة التعليم الثانوي والمعاهد المتوسطة بلغ عددهم 1190642 نسمة كانت نسبتهم 28.18% ، في حين أن من تحصلوا على مؤهلات جامعية وما فوق بلغ عددهم 366337 نسمة لم تتجاوز نسبتهم 8.67% ، ويلاحظ تقارب جميع النسب بين الذكور والإناث باستثناء الأمية التي ترتفع نسبتها عند الإناث .

من الخصائص الحيوية التي أظهرها المسح أن عدد المواليد الأحياء الذين أنجبهم المرأة طيلة حياتها الإنجابية بلغ 4806332 مولوداً ، مع العلم أن عدد النساء المتزوجات قد بلغ 909718 امرأة مما يعني أن متوسط عدد المواليد لكل امرأة حوالي 5.28 مولوداً خلال فترة خصوبتها .

حول الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي أظهرت النتائج أن قرابة 97.5% من الأفراد مستفيدون منها ، بينما يستفيد من خدمات التأمين الخاصة حوالي 1.8% ، في الوقت الذي لم يتجاوز نسبة 0.7% الأفراد الذين لا يستفيدون منها ، بمعنى أن 99.3% تشملهم خدمات الرعاية الاجتماعية ، أما الأفراد الذين لا يعانون من إعاقات أو أمراض مزمنة كانت نسبتهم 94.4% ، ولم تتعد نسبة من يعانون أمراضاً مزمنة 3.4% ، وبنسبة أقل لفئة المعاقين وبلغت 1.6% ، وتدنّت نسبة من يحملون الصفتين دون 0.5% ، وتتركز النسبة العالية من المعاقين في ما دون سن 44 سنة ، التي وصلت إلى 74.6% ، وقرابة 24.9% منهم دون سن 15 سنة ، بينما من يعانون من أمراض مزمنة في سن ما فوق 40

سنة بلغت نسبتهم 67.0% ، وهذه النتيجة توضح انخفاض نسبة شريحة المعاقين عامة وارتفاعها لدى من هم دون 44 سنة مما يمكن إرجاعه إلى حوادث السيارات ، وإصابات العمل ، بالإضافة إلى العاهات والتشوهات الموروثة ، أما الذين يعانون من أمراض مزمنة فترتفع نسبتهم عند الذين تجاوزوا سن 40 سنة ، وبخاصة في السنوات المتقدمة ، فهي تظهر فيها كنتيجة لعامل الكبر والتقدم في العمر ، والفتتان تحتاجان إلى عناية خاصة من علاج ومعدات ومراكز متخصصة .

يُبين المسح أيضاً أن متوسط الإنفاق الأسري خلال السنة بلغ 8148.16 دينار للأسرة الواحدة وهو ما يعني أن متوسط إنفاقها الشهري يصل إلى 679.01 دينار ، بحيث يكون نصيب الفرد السنوي 1234.65 دينار. بمتوسط شهري 102.89 دينار ، ولم يكن هناك تفاوت يذكر بين إنفاق الأسرة الحضرية عن نظيرتها الريفية ، ففي الأولى بلغ المتوسط 689.26 دينار ، بينما في الثانية لم يتجاوز 618.79 دينار ، الأمر الذي يمكن أن يشير إلى تساوي مستوى معيشة الأسرتين تقريباً في المتوسط مع وجود الاستثناءات التي لا يقاس بها ، كما أن الإنفاق يزداد بزيادة عدد أفراد الأسرة في حين ينخفض متوسط إنفاق الفرد كلما زاد عدد أفراد الأسرة .

1 - 1 - 2 - 8 - الإحصاءات الحيوية :

تُعد الإحصاءات الحيوية من المصادر الرئيسة للحصول على معلومات ديموغرافية وبيانات دقيقة حول السكان في الدولة أو أي إقليم جغرافي ، إذ يتم جمع وتسجيل وتبويب هذه البيانات عند وقوعها ، أو في وقت قريب من ذلك ، وتضم المواليد ، وفيات الرضع ، الوفيات ، حالات الزواج ، الطلاق ، وهذه الإحصاءات تُعدُّ نظاماً لتسجيل الوقائع الحيوية التي تتغير وتتبدل بسرعة ، وهذا عكس ما يجري في التعداد الذي يعبر من خلال بياناته عن لحظة محددة وثابتة للسكان ، حيث تتولى مكاتب السجل المدني عمليات تسجيل حالات الولادة ، والوفاة ، بينما تقوم المحاكم باعتماد وتسجيل وقائع الزواج والطلاق على أساس كشوفات شهرية ترسل إلى الهيئة الوطنية للمعلومات لتبويبها وتسجيلها في كتيبات تصدر سنوياً دون إضافة أية تقديرات .

تنتشر في أرجاء البلاد مكاتب السجل المدني التي أعيد تنظيمها على أساس القانون رقم 36 لسنة 1968 ، وقد حاولت من خلال موظفيها بث الوعي الإحصائي بين السكان حتى تضمن القيام بمهمة التبليغ عن الحالات الحيوية في مواعيد محددة ليعتمد عليها وتمتع بمصداقية ما تنشره من معلومات الإحصاءات الحيوية .

حسب ما جاء في نتائج الإحصاءات الحيوية لسنة 2003 فإن عدد السكان بلغ 5678484 نسمة ، منهم 2869017 ذكراً ، و2809407 أنثى بحيث تكون نسبة الجنس 102.12 من الذكور مقابل 100 أنثى ، بمعدل زيادة طبيعية بلغت 15.9 في الألف بعد أن كانت 16.5 في الألف لسنة 2002 ، وهو ما يختلف عما نتج عن المسح الاقتصادي الاجتماعي 2002 - 2003 سواء في إجمالي عدد السكان أو نسبة النوع ، الأمر الذي يمكن أن يعود لعدة أسباب أهمها عدم دقة ما تقدمه مكاتب السجل المدني وتأخرها في التسجيل ، وكذلك عدم مراعاة المواطنين في التبليغ عن حالات الولادة والوفاة في بعض الأحيان ، إضافة إلى أن المسح الاقتصادي والاجتماعي لا يرقى في دقة بياناته إلى التعداد السكاني واعتماده على المسح بالعينة .

من النتائج المسجلة ارتفاع عدد المواليد ، فقد بلغ 110488 ولادة جديدة حية لم تختلف عن السنتين السابقتين كثيراً ، إذ بلغ معدل المواليد الخام 19.6 في الألف ، أما عدد الوفيات فارتفع قليلاً عن سابقه قليلاً تماشياً مع زيادة عدد المواليد ، حيث وصل إلى 20418 حالة وفاة بمعدل 3.6 في الألف مع وجود اختلاف محدود عن ثلاث سنوات سابقة له ، أما حالات الزواج فيلاحظ عليها الارتفاع عن السنوات السابقة التي بلغت في 2003 قرابة 26721 حالة زواج ، بمعدل 6.5 في الألف بعد أن كان 5.4 في الألف سنة 2001 ، في حين بلغت سنة 2002 ما مجموعه 33323 حالة بعد أن كانت 28661 حالة زواج سنة 2001 ، بينما يلاحظ أن عدد حالات الطلاق ترتفع بوتيرة أقل حيث بلغت للسنوات الثلاث السابقة الذكر على التوالي 1662 حالة ، و1740 حالة طلاق ، و1706 حالة طلاق بمعدل 0.3 في الألف للسنوات نفسها .

خلال عام 2004 ذكرت بيانات الإحصاءات الحيوية أن مجموع المواليد بلغ 119633 مولوداً منهم 61739 ذكراً والباقي 57894 من الإناث ، بحيث كانت نسبة الزيادة عن 2003 حوالي 8.3% ، ووصل معدل المواليد الخام إلى 20.3 في الألف ، فيما كان متوسط سن الإنجاب للنساء اللبيبات 31.8 سنة ، مما يوضح تأخر سن الزواج عند الإناث الأمر الذي ينتج عنه محدودية فترة الخصوبة ، في حين أن حالات الوفاة المبلغ عنها والمسجلة بلغت 15765 حالة للسنة نفسها ووصلت نسبة التراجع عن سنة 2003 بحوالي (-22.8%) ، بينما ترتفع عند الذكور عن الإناث لتصل إلى 9125 حالة وفاة وقرابة 6613 حالة وفاة لديهن ، مما يشير إلى أن نسبة الجنس في حالات الوفاة لسنة 2004 كانت حوالي 1388.4 ذكور مقابل 1000 حالة وفاة بين الإناث .

كما أوردت البيانات نفسها أن حالات الزواج بين الليبيين المسجلة في عام 2004 حوالي 39105 حالة زواج بزيادة بلغت ما نسبته 6.5% عن سنة 2003 ، فيما كان معدل الزواج الخام 6.6 في الألف ، وارتفعت حالات الطلاق عن سنة 2003 لتصل إلى 1777 حالة طلاق بنسبة زيادة 4.1% ، ومعدل طلاق خام بلغ 0.3 في الألف سنة 2004 بحيث تتساوى مع السنة السابقة .

1 - 2 - نمو السكان :

1 - 2 - 1 - مقدمة :

يتطلب حدوث نمو سكاني وجود عاملين أساسيين هما الزيادة الطبيعية ، والهجرة ، غير أن العامل الأول يعد المسؤول المباشر عن زيادة عدد ونمو السكان في أي مكان ، في حين أن الهجرة تؤثر في انتقال السكان من مكان إلى آخر أي أنها تزيد العدد هنا ، وتنقصه هناك ، وبالتالي فهي تؤثر في معدلات النمو ، إلى جانب دورها الرئيس في توزيع السكان ، وهذا ينطبق على كل الأقاليم الجغرافية سواء داخل الدولة الواحدة ، أو على مستوى العالم بدرجة أقل ، أما الزيادة الطبيعية فتعني الفارق بين المواليد والوفيات ، ما يعني ضرورة تفصيل الحديث عن هذا العامل ، وتوضيح أثر ذلك على زيادة عدد

السكان ، أو تناقصهم ، فعلى الرغم من أن ((لعامل الهجرة تأثيراً قوياً في بعض البلدان ، وضعيفاً في بعضها الآخر ، فإن تأثيره محدود على مستوى العالم ، لهذا نجد ، إذا استثنينا عامل الهجرة فإن معدل الزيادة الطبيعية للسكان يساوي الفرق بين المواليد والوفيات ، وهذا المعدل يعبر عن النمو لكل ألف من السكان)) (1) .

تتحكم في الإنجاب عدة عوامل ، أهمها شخصية لها علاقة بثقافة المرء ، وبخاصة الكثير من الأفراد الذين تأثروا بثقافات بعض المجتمعات الأخرى سواء عن طريق الإقامة بين أبناء تلك المجتمعات ، أو الاستعمار وما قد يخلفه من سلبيات ، أو إيجابيات ترسخ في أذهان البعض ، أو حباً واقتداءً بكل ما هو خارجي ، أو بفعل كتابات وثقافات دخيلة عنهم ، ويتأثر الفرد بمستوى معيشتته إذ إن تدني الدخل ، وسوء الأحوال المادية للفرد تدفعه إلى التقليل من عدد الأطفال ، كما أن معتقداته الدينية تؤثر على اعتقاده بين الإفراط في كثرة النسل والتقليل منه ، ونوعية ما يمارسه من مهن وأعمال قد تتطلب مزيداً من الأيدي العاملة أو تحدد عدد الأبناء ، وقد تكون رغبة وتوجه الدولة في العمل على التقليل من كثرة الأطفال لدى كل أسرة وتشجيعهم على اتباع نظام تحديد النسل ، ((كما حدث في الولايات المتحدة عندما انخفضت نسبة الزواج ، وأحجم كثير من السكان عن الإنجاب أثناء فترة الأزمة الاقتصادية التي سادت في الثلاثينيات من القرن العشرين ، لكنهم ما لبثوا أن أقبلوا على الزواج ، والتناسل بعد هذه الأزمة)) (2) ، في حين ترغب بعض الدول في زيادة عدد سكانها بترغيب مواطنيها ودفعهم إلى الإنجاب ، كما حدث في إيران على سبيل المثال خلال الحرب مع العراق في عقد الثمانينيات من القرن العشرين ((فقد دعا آية الله الخميني شعبه زيادة عدده لمواجهة التحديات ، حسب قوله ، من 36 مليون نسمة إلى 60 مليون نسمة خلال 14 سنة فقط)) (3) ، بل تذهب الدعوة إلى تعدد الزوجات التي تلقى الترحيب في الكثير من المجتمعات الريفية والقروية حيث التباهي والتفاخر بكثرة الأبناء .

¹ - فوزي سهاونة ، مبادئ الديموغرافيا ، (نشر بدعم من الجامعة الأردنية والأمم المتحدة) ، الطبعة الثانية ، عمان ، 1983 ، ص ص 26 - 27 .

² - يسري الجوهري ، جغرافية السكان ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 139 .
³ - الهادي أبولقمة ، الانفجار السكاني (دراسة في جغرافية السكان) ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية ، ليبيا ، 1993 ، ص

يضاف إلى ما سبق بعض العوامل الأخرى التي تؤثر في زيادة نسبة المواليد ، أو تناقصها كعادات الزواج ، وقوانين الطلاق ، وأساليب وعادات المعاشرة الزوجية ، ويلاحظ أن الزواج كلما كان مبكراً كانت الفرصة سانحة لإنجاب أكثر عدد من الأطفال ، في حين أن انتشار ظاهرة الطلاق ، والتفكك الأسري ، أو موت أحد الزوجين ، كلها أسباب مجتمعة تساعد على تقليل الإنجاب ما لم يتزوج أحد الزوجين من جديد .

مما لا شك فيه أن أغلب دول العالم تبنت وضع نظام ثابت لتسجيل المواليد ، واستخراج شهادات ميلاد لهم ، كما تقوم بإصدار بيانات موزعة عن أشهر السنة تتضمن تفاصيل تشمل نوع المولود ، بالإضافة إلى ذلك تقوم بتسجيل بيانات تفصيلية عن حالات الوفيات التي تحدث تتضمن أسباب الوفاة ، وجنس المتوفى ، وعمره عند الوفاة ، وأيضاً تشمل الإحصاءات الحيوية تسجيل حالات الزواج والطلاق ، وتسجيل المواليد المتى ، وحالات الإجهاض ، فمثل هذه الإجراءات يمكنها أن تعطي صورة دقيقة وشاملة للسكان تساعد في بناء سياسة الدولة من النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية .

1 - 2 - 2 - المواليد :

قُسم العالم إلى خمسة أقطار لمعدلات المواليد خلال الفترة من 1990 - 1995 ، فالبلدان التي تزيد معدلات مواليدها من 40 في الألف تُعد مرتفعة المعدل في العالم تضم 46 دولة ، من بينها ليبيا⁽¹⁾ ، مما يعيننا هنا توضيح موقع ليبيا ضمن هذا التصنيف ، وبالنظر إلى بيانات الإحصاءات الحيوية لفئات المواليد المسجلة منذ عام 1969 وحتى 2003 يتأكد أن معدل المواليد مرتفع ، فيتراوح ما بين 41.4 في الألف سنة 1970 و 48.1 في الألف عام 1983 ، كما يتبين من الجدول رقم (9) أن معدلات مواليد الإناث الخام في ليبيا يرتفع عن معدلات المواليد الخام الذكور ، ولو بقليل ، ويلاحظ الارتفاع المستمر

¹ - أحمد علي إسماعيل ، أسس علم السكان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، 1997 ، ص ص 41 - 43 .

للمعدل في الألف، وهو ما يفسر النمو المضطرد لعدد السكان ، وبخاصة خلال الفترة 1973 حتى 1984 التي ارتفع فيها معدل النمو السكاني إلى 4.5% .

بينما كان معدل نمو السكان الليبيين في ليبيا 2.9% سنة 1995 ، وكان معدل نمو السكان الأجانب 6.9% ، وأن الدولة لم تتبع سياسة تحديد النسل رسمياً ، بل نلاحظ أنها في بعض الفترات كانت هناك دعوة ملحة إلى إكثار النسل ، والتحضير للقنبلة البشرية التي ترهب العدو ، وتدافع عن البلاد ، كما أن هذه الفترة شهدت فيها البلاد نمواً اقتصادياً هائلاً ، ما ساعد على توضيح رغبة وميل معظم سكان ليبيا في بناء أسر تضم أعداداً كبيرة من الأفراد.

لقد كانت هذه السياسة سائدةً ، وبخاصةً في الفترة السابقة لعقد التسعينيات ، حيث بلغ ذروته في سنة 1990 ليصل إلى 49.0 في الألف الذي زاد قليلاً عن المعدل المسجل طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات ، ثم يبدأ في التراجع اعتباراً من سنة 1993 التي بلغ فيها المعدل 24.7 في الألف وحتى سنة 2001 التي سجل فيها بحوالي 18.7 في الألف ، ويتجه من جديد نحو الصعود قليلاً بدءاً من 2002 ليصل في سنة 2004 إلى 20.3 في الألف تزيد قليلاً عند الذكور إلى 20.7 في الألف عكس ما عند الإناث التي تتراجع عندهن إلى 19.8 في الألف نتيجة لقلة مواليد الإناث عن الذكور ، مما يعيد ليبيا عن خانة الدول ذات المعدلات المرتفعة المواليد الخام لكل ألف ، ويضعها من بين الدول المنخفضة، والتي لا توجد فيها من الدول العربية باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي ⁽¹⁾ بلغ معدل المواليد فيها حوالي 18.0 في الألف سنة 1999 ،... والسعودية بلغ 35.0 في الألف،... وفي الجزائر بلغ 30.1 في الألف سنة 2000 ⁽¹⁾ .

جدول رقم (9)

معدلات مواليد الليبيين الخام في الألف حسب النوع للمدة من 1969 - 2004

السنة	معدلات المواليد الخام		جملة
	ذكور	إناث	
1969	41.0	43.6	42.2
1970	40.3	42.6	41.4
1971	45.1	48.5	46.7
1972	44.8	48.9	46.7
1973	44.9	49.2	46.9
1974	47.1	49.2	48.1
1975	45.8	49.9	47.7

¹ - عباس السعدي ، سكان ليبيا ، في كتاب سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، (تحرير) محمد أحمد الرويثي ، الجزء الأول + الجزء الثاني ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، صفحات مختلفة .

47.4	49.8	45.3	1976
45.1	47.8	42.7	1977
43.6	46.4	41.2	1978
42.2	44.5	40.3	1979
38.4	40.3	36.8	1980
38.2	40.3	36.4	1981
48.0	49.0	47.1	1982
48.0	49.1	47.0	1983
46.1	46.1	46.1	1984
46.0	45.7	46.2	1985
47.0	45.6	46.4	1986
47.5	45.3	46.6	1987
48.0	44.5	46.6	1988
48.5	45.3	46.6	1989
49.0	45.9	46.0	1990
45.2	41.6	42.4	1991
45.1	44.6	45.6	1992
24.7	24.1	25.3	1993
23.0	22.2	23.8	1994
20.2	19.8	20.5	1995
20.0	19.4	20.5	1996
18.3	17.9	18.7	1997
19.2	19.0	19.3	1998
18.9	18.6	19.2	1999
18.0	18.6	19.1	2000
18.7	18.1	19.2	2001
19.9	19.3	20.4	2002
19.4	19.0	19.8	2003
20.3	19.8	20.7	2004

المصدر : تجميع الباحث بالاعتماد على : الإحصاءات الحيوية ، 1978 ، ص 3 ، 1991 ،
ص 5 ، 2003 ، ص 56 ، 2004 ، ص 67 . الكتاب الإحصائي ، 2002 ، ص 36 .

هذا الانخفاض قد يرجع إلى وعي السكان بضرورة تقليل عدد أفراد الأسرة ، وارتفاع المستوى التعليمي لدى السكان ، بينما يلاحظ أنه منذ سنة 2001 أخذ معدل المواليد الخام في الصعود من جديد ، وهو ما قد يعود لرفع الحضر الجوي وانتهاء عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا سنة 1998 ، مما انعكس على تحسن الوضع الصحي ، وإعادة الحياة من جديد للعديد من القطاعات والنشاطات الاقتصادية ، الأمر الذي أسهم في رفع المستوى المعيشي للسكان ، وبالتالي زاد من معدلات المواليد ، كما ربط هذه الفترة بانخفاض معدل الوفيات الخام ، وكذلك زيادة حالات الزواج التي تفتح المجال أمام تكوين أسر جديدة .

1 - 2 - 3 - الوفيات :

يتطلب الحديث عن تطور حجم السكان ضرورة دراسة ومعرفة انخفاض معدلات الوفيات التي تُعد الجزء الأساس في تحديد نمو حجم السكان النوعي والعمري، وغيرها

من التراكيب ، وبخاصة عندما تكون معدلات المواليد مستقرة ، ومن الثوابت المعروفة أن الزيادة الطبيعية تعني الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات هذا بشكل عام ، ويقاس معدل الوفيات الخام بقسمة عدد الوفيات في سنة ما على السكان مقدراً في نصف السنة مضروباً في ألف ، أما عند دراسة إقليم جغرافي محدد فلا بد من إضافة عنصر الهجرة كعامل غير طبيعي مؤثر في الزيادة والنقص ، كذلك فإن معدلات الوفيات تؤثر بدرجة ملحوظة في تركيب السكان من حيث النوع ، وفئات السن ، والتكوين الإثنولوجي (العربي ، والديني ، اللغوي) ، كما أن دراسة معدلات الوفيات توضح أوضاع السكان من النواحي الاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والصحية .

يتبين من خلال الجدول رقم (10) أن معدلات الوفيات الخام في ليبيا منخفضة ، ولم تصل إلى 10 في الألف وتراوحت دون ذلك بكثير ، ففي أقصى ارتفاع لهذا المعدل كان في سنة 1972 بلغ 9.2 في الألف و 7.6 في الألف سنة 1991 ، بينما نما المعدل إلى 8.1 في الألف سنة 1992 ، ليأخذ اتجاهها نحو الهبوط منذ سنة 1995 ليرتفع قليلاً سنة 2003 ، ثم يعود إلى الانخفاض من جديد سنة 2004 ليصل إلى 2.6 في الألف مرتفعاً عند الذكور إلى 3.0 في الألف ، ويقل عند الإناث عن ذلك إلى 2.7 في الألف ، غير أن تفسير هذا التذبذب والتناقض بين بعض السنوات يمكن أن يكون سببه عدم الدقة في بيانات التسجيل ، حيث يظهر هذا التذبذب أيضاً في معدل الوفيات الخام للذكور

جدول رقم (10)

معدلات الوفيات الخام في الألف للسكان الليبيين للمدة من 1969 - 2004

معدل الوفيات الخام			السنة
جملة	إناث	ذكور	
7.3	7.3	7.2	1969
7.8	7.8	7.5	1970
8.1	8.4	7.9	1971
9.2	9.3	9.1	1972
8.7	8.8	8.7	1973
8.1	8.0	8.3	1974
7.0	6.6	7.4	1975
6.9	6.4	7.3	1976
5.9	5.5	6.2	1977
5.6	5.4	5.9	1978
5.6	5.2	5.9	1979
5.1	4.7	5.4	1980
5.2	4.9	5.2	1981
6.8	6.7	7.2	1982

7.0	6.2	7.7	1983
7.0	6.2	7.8	1984
7.0	6.1	7.9	1985
7.1	6.3	7.6	1986
7.2	6.2	7.8	1987
7.0	6.1	7.9	1988
7.3	6.4	8.2	1989
7.4	6.6	8.3	1990
7.6	6.3	8.9	1991
8.1	6.9	9.3	1992
3.1	2.5	3.7	1993
3.2	2.7	3.7	1994
3.0	2.6	3.5	1995
2.6	2.2	3.1	1996
3.1	2.6	3.6	1997
3.1	2.7	3.4	1998
3.2	2.7	3.7	1999
3.2	2.8	3.7	2000
3.4	3.1	3.7	2001
3.4	2.9	3.9	2002
3.6	3.1	4.1	2003
2.6	2.2	3.0	2004

المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى الإحصاءات الحيوية ، 1978 ، 1979 ، 1981 ، 1990 ، 1991 ، 1992 ، 2003 ، 2004 صفحات مختلفة .

والإناث كلاً على حدة ، غير أن السمة المميزة لمعدلات الوفيات في ليبيا تعد منخفضة وذات معدلات تشابه الدول المتقدمة ونادراً ما توجد في الدول العربية التي تتمتع بالظروف الاقتصادية نفسها ، ففي تونس يقدر بحوالي 6.7 في الألف ، وفي الجزائر 6.0 في الألف ، وفي المغرب 5.6 في الألف ، ويصل في موريتانيا إلى 16.8 في الألف ، وفي سوريا 4.5 في الألف ، ويقدر في السعودية بحوالي 4.0 في الألف (1) .

يشير الجدول رقم (11) إلى مقارنة معدل الوفيات الخام مع بعض الدول العربية يلاحظ تقارب المعدل بين الأقطار المذكورة في الجدول ، ولا يتخلف إلا مع موريتانيا والصومال اللتين تعدان من أفقر الدول العربية ، فيما نجد أن المعدل المتشابه بين ليبيا وقطر والسعودية والجزائر ، وهي الأقطار التي ينخفض فيها المعدل عن المعدل العالمي بكثير ، وهذا بدون شك راجع إلى التحسن الملحوظ في الخدمات الصحية وارتفاع مستوى المعيشة بفعل العائدات النفطية ، كما أن الشكل البياني رقم (1) يفسر ما أورده

1 - المرجع السابق ، الصفحات نفسها .

الجدول نفسه ويوضح بجلاء تراجع معدل الوفيات في ليبيا وتجاوزه معدلات الدول العربية المماثلة لها في كل الظروف .

جدول رقم (11)

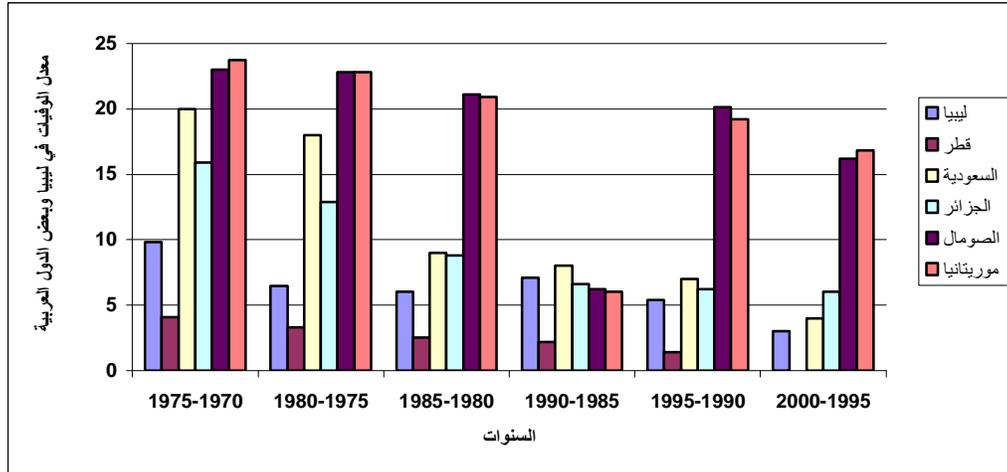
معدل الوفيات الخام للسنوات من 1970 - 2000 في ليبيا وبعض الدول العربية والمتوسط العالمي

السنوات	1975 - 1970	1980 - 1975	1985 - 1980	1990 - 1985	1995 - 1990	2000 - 1995
ليبيا	9.8	6.46	6.00	7.1	5.4	3.03
قطر	4.1	3.3	2.5	2.2	1.8	-
السعودية	20.0	18.0	9.0	8.0	7.0	4.0
الجزائر	15.9	12.9	8.8	6.6	6.2	6.0
الصومال	23.0	22.8	21.1	20.1	17.2	16.2
موريتانيا	23.7	22.5	20.9	19.2	17.9	16.8
المعدل العالمي	18.0	17.0	17.0	18.0	16.0	14.0

المصدر : 1 - من حساب الباحث بالرجوع إلى : مصلحة الإحصاء والتعداد ، المجموعة الإحصائية 1978 ص 3 .
 2 - الهيئة الوطنية للمعلومات الإحصائية الحيوية 1991 ص 5 ، 2003 ، ص 56 . الكتاب الإحصائي 2002 ، ص 36 .
 3 - فاضل السعدي ، سكان ليبيا في كتاب سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، (تحرير) محمد أحمد الرويشي ، الجزء 1 ، مكتبة العبيكان ، 2003 ، ص 48 و 74 . والجزء الثاني الصفحات 723 ، 872 ، 1097 .

شكل رقم (1)

التمثيل البياني لمعدل الوفيات في ليبيا وبعض الدول العربية سنوات ما بين 1970 - 2000



1 - 2 - 4 - وفيات الرضع :

يُعد معدل وفيات الأطفال من أهم معدلات الوفيات لكل الفئات العمرية ، ويقاس هذا المعدل بمعرفة جملة وفيات الأطفال الذين يموتون خلال سنة ما لفئة عمرية تقع بين الميلاد وسنة واحدة ، أي نسبة هذا العدد إلى مجموع عدد المواليد في ذات السنة ، حيث يعتبر معدل وفيات الأطفال الرضع أحد أهم المؤشرات المهمة في قياس مدى صحة السكان ، ويوضح مدى العناية الصحية الخاصة بالأمومة والطفولة ، ويعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية السائدة في الدولة .

تصنف دول العالم إلى مجموعات حسب معدل وفيات الأطفال بين سكانها التي تتباين من دولة إلى أخرى ،⁽¹⁾ فالدول التي بها معدلات وفيات 10 في الألف وتضم 84 دولة منها 10 دول أفريقية ، من بينها ليبيا ، و 26 دولة آسيوية ، و 13 دولة أوروبية ، و 21 دولة في أمريكا اللاتينية ، و 9 دول من الاتحاد السوفيتي السابق ، و كندا ، والولايات المتحدة ، و 3 دول من أوقيانوسيا ، وفيما يتعلق بمعدلات الأطفال الرضع حسب تصنيف الأمم المتحدة للفترة ما بين 1990 - 1995⁽¹⁾ فإن ليبيا تقع ضمن الدول ذات المعدلات المتوسطة التي ينخفض فيها المعدل تدريجياً ، إذ تشير البيانات المتوفرة من سنة 1982 أن هناك تراجعاً واضحاً في معدل وفيات الرضع في الألف الذي لم يتجاوز 50.7 في الألف سنة 1983 متجهاً نحو الهبوط إلى أن يصل سنة 2003 حوالي 19.42 في الألف ، مع ملاحظ وجود تذبذب في بعض السنوات صعوداً وهبوطاً .

بملاحظة ما تتضمنه الجدول رقم (12) حول معدلات وفيات الأطفال الليبيين يتضح مدى الانخفاض الذي يحدث في هذه الفئة العمرية ، ويوضح تطور نمو حجم السكان بناءً على الزيادة الطبيعية ، مما يمكن معه تفسير هذا النمو في زيادة عدد المواليد وبخاصة في الفترة ما بين 1982 وحتى 1992 وهي الفترة التي تابع فيها معدل النمو ارتفاعه امتداداً لفترة النمو الكبيرة التي حدثت ما بين تعدادي 1973 و 1984 حيث وصل النمو السنوي 4.5% للسكان الليبيين ، والذي أخذ في التراجع حسب ما وضحه تعداد 1995 إذ بلغ 2.9% بين السكان الليبيين ، كما يلاحظ ارتفاع معدل الوفيات في الفترة نفسها من 1982 إلى 1992 تمشياً مع زيادة أعداد المواليد ، غير أنه بدأ في التراجع

¹ - أحمد إسماعيل ، أسس علم السكان ، مصدر سابق ، ص 53 - 56 .

بعد عام 1993 ، ثم أخذاً في الارتفاع قليلاً خاصة حتى سنة 2001 التي يصل فيها إلى أقصى ارتفاع بعد تراجعها قبل قرابة عشرية ونصف، وتُخرج بذلك ليبيا مع أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين من خانة الدول ذات معدلات النمو المرتفع إلى مرتبة الدول المتوسطة النمو السكاني ، وهذا الأمر الذي يمكن أن نفسر به التراجع في معدل النمو السكاني ، مع عوامل أخرى من بينها الرغبة في تقليل عدد أفراد الأسرة ، وتأخر سن الزواج وبالتالي تقلص فترة الخصوبة ، واتجاه بعض فئات الليبيين إلى تحديد النسل .

جدول رقم (12)

معدلات وفيات الرضع لسنوات ما بين 1982 - 2004

السنة	المعدل في الألف	السنة	المعدل في الألف
1982	49	1983	50.7
1984	49.9	1985	47.0
1986	44.0	1987	41.7
1988	37.7	1989	37.0
1990	38.0	1991	27.0
1993	19.5	1996	17.0
1997	21.9	1998	18.3
2000	21.5	2001	25.8
2002	19.4	2003	19.42
		2004	16.8

المصدر : تجميع الباحث من المجموعة الإحصائية 1982 - 1989 ، صفحات مختلفة .
الإحصاءات الحيوية 1990 - 2003 ، 2004 صفحات مختلفة .

إن انخفاض معدلات الوفيات يمكن أن نجمله في ما يلي :

- 1- انتشار الخدمات الصحية الأولية وكفاءتها في جميع أنحاء البلاد ، إلى جانب توفر العديد من المراكز الصحية المتخصصة بالمدن الرئيسية .
- 2- التركيز على صحة الأم والطفل والاهتمام بهما مما أدى إلى تديني معدلات وفيات الأطفال .

أدى انخفاض معدل الوفيات من فترة زمنية لأخرى يقابله انخفاض تدريجي في معدل المواليد ، إلى زيادة في نسبة صغار السن مما نتج عنه اتجاه معدل العمر الوسيط نحو الانخفاض الذي كان سنة 1964 حوالي 18.5 سنة لينخفض أكثر بين تعدادي 1973 - 1984 إلى قرابة 14 سنة ، إذ من المعلوم أن العمر الوسيط ينخفض كلما ارتفعت نسبة

فئات السن الصغيرة⁽¹⁾ ، وقد بينت بعض الدراسات أن الفوارق في الوفيات بين سكان الحضر والريف وصلت إلى حدّ التقارب وهو ما يعني ارتقاء مستوى المعيشة والخدمات المقدمة في الريف إلى مستوى المدينة .

1 - 2 - 5 - الهجرة :

للحجرة تأثير مختلف على النمو السكاني ، فهي تلعب دوراً في زيادة عدد السكان في بلد ما ، أو إقليم جغرافي معين ، غير أنّها لا تعد عاملاً طبيعياً كنتائج الفرق بين المواليد والوفيات الذي يعرف بالزيادة الطبيعية . والهجرة نوعان : داخلية بين إقليم جغرافي وآخر في داخل الدولة الواحدة ، إذ تعرفها الأمم المتحدة على⁽²⁾ أنّها شكل من أشكال الحركة المكانية بين إقليم جغرافي وآخر بهدف الإقامة الدائمة ، أي أنّها حركة الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد ، ويستثني هذا التعريف البدو الرحل ، والمهاجرين الموسمين ، والسياح ، والعمال ، والموظفين الذين ينتقلون من منازلهم إلى مكان عملهم يومياً⁽²⁾ ، أما النوع الثاني فيعرف بالهجرة الدولية التي تعني انتقال الأفراد من بلد إلى آخر يعبرون خلالها حدوداً سياسية بين الدول ، وقد تكون مؤقتة ، أو موسمية لأجل العمل ، أو الدراسة ، أو دائمة قصد الاستقرار ، وقد تكون الهجرة إلزامية ، أو اضطرارية تسببها الحروب ، والمنازعات ، والفقر ، والكوارث الطبيعية ، والاضطهاد الديني ، والعنصري ، والأزمات السياسية ، وغيرها من عوامل الطرد التي تجبر الفرد على الفرار والبحث عن ملجأ يتوفر فيه الأمان ، والعمل ، والاستقرار الدائم ، أو المؤقت حيث تنتشر أماكن الجذب ، ويحصل المهاجر فيه على ما لا يجده في موطنه الأصلي .

تُعد حركة الهجرة جزءاً مهماً من حركة السكان ، والمقصود بها هنا الهجرة الخارجية التي تحدث من الدولة إلى غيرها ، أو إليها ، فمجموع الداخلين والخارجين يعرف بحجم الهجرة ، أما الفرق بينهما فهو صافي الهجرة ، وإذا زاد عدد المهاجرين إلى الدولة عن المهاجرين منها فيعرف بفائض الهجرة ، بينما يسمى نقص المهاجرين إلى الدولة عن المهاجرين منها بغيض الهجرة .

¹ - منصور الكيخيا ، السكان ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (تحرير) الهادي أبولقمة ، سعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1995 ، ص 387 .

² - فوزي سهاونة ، مبادئ الديموغرافيا ، مصدر سابق ، ص 119 .

للمهاجرين خصائص يتصفون بها من بينها أنه كلما زادت المسافة بين مكان الميلاد ومكان الإقامة المهاجر إليه زادت نسبة النوع بارتفاع عدد الذكور عن عدد الإناث ، كما يتركز المهاجرون في فئة عمرية عادة تكون ما بين 15 - 35 سنة ، ويرتفع عدد الذكور فوق سن 35 سنة ، ويرتفع عدد الإناث في الفئة العمرية تحت سن 20 سنة ، وعادةً ما تكون هجرة النساء قصيرة المدة ، وبذلك يكون كبار السن أقل ميلاً للهجرة من الشباب ، أما درجة تعليم المهاجرين فتكون أعلى وأكثر مهارة فنية من الباقين في أماكنهم ، وترتفع الهجرة من الريف إلى المدينة مع ملاحظة أن أكثرية المهاجرين من القادرين على الإنجاب (1) .

1 - 2 - 5 - 1 - حركة الهجرة الداخلية :

بينت نتائج تعداد 1954 أن نسبة السكان الرحل وشبه الرحل بلغت حوالي 8.0% و 18.0% على التوالي ليشكلا حوالي 26.0% من إجمالي السكان الذين يعتمدون في حياتهم على التنقل والترحال بين أرجاء البلاد كل حسب هدفه ومبتغاه ، بينما أظهرت بيانات تعداد 1964 نسبةً قريبةً من التعداد السابق ، فقد كانت نسبة الرحل وشبه الرحل 21.9% ، موزعة بين 9.5% للأولى ، و 12.4% للثانية ، غير أن هاتين الفئتين تراجعتا نسبتهما من العدد الإجمالي للسكان خلال تعدادي 1973 و 1984 فقد كانت في الأول 3.6% للفئتين ، أما التعداد الثاني فقد بلغت 1.0% فقط ، وإلى أقل من 0.9% حسب تعداد 1995 مما يعني تراجعاً واضحاً أصبغ المجتمع بصفة الاستقرار بدل التنقل والترحال .

ما سبق ذكره يعني اختفاء الحياة البدائية ، والاستعاضة عن التنقل والتجوال لأجل الوصول إلى أماكن الكلاً ومواطن الخصب وتتبعاً لأثر الأمطار المحدودة بمواطن الاستقرار ، والعمل المجزي ، غير أن نوعاً آخر حل محل هذا النوع من الهجرة تمثل في هجرات تتماشى مع طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع كالتنقل من المكان الأصلي إلى مكان بديل بسبب العمل ، أو الدراسة ، بفعل ظروف اجتماعية كالزواج من منطقة أخرى وانتقال أحد الزوجين إلى الآخر أو انتقال عائلة بكاملها حسب حركة رب العائلة ، لهذه الحركة عدة عوامل تشجع عليها وتدفع بالمرء إلى الهجرة كتطور ونمو المدن والمراكز الحضرية ، وانتشار التعليم بين فئات المجتمع والرغبة في

¹ - عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1980 ، ص ص 156

مواصلة التعليم العالي الذي عادة ما يتركز في المدن الكبيرة كطرابلس وبنغازي تحديداً ، بالإضافة إلى مدن الزاوية ، ومصراتة ، وسبها ، كذلك العادات والتقاليد والترابط الأسري الذي يحتم تنقل العائلات مجتمعة ، وبخاصة التي تستلزم ظروف عملهم الانتقال إلى أماكن جديدة ، والاستقرار فيها ، كذلك طبيعة النظام الإداري في الدولة وسيطرتها على معظم - إن لم يكن كل - المؤسسات الاقتصادية في البلاد ؛ الأمر الذي يحتم ضرورة توفير أعداد من القائمين على تسييرها مما يتطلب كوادراً من مختلف التخصصات، وبخاصة أن تركز أغلبها يكون في التجمعات الكبيرة ، أو إنشاء تجمعات سكنية جديدة سرعان ما تحولت إلى مدن وبخاصة المدن النفطية على الساحل الليبي كما هي الحال في مدينتي رأس لانوف ، ومدينة البريقة على ساحل خليج سرت ، وأيضاً توفر طرق النقل وسهولة الانتقال شجع على هذه الحركة لما تتمتع به ليبيا من شبكة طرق مواصلات كبيرة تربط البلاد بجميع أطرافها .

هدَفَ تعداد 1973 إلى معرفة اتجاه وطبيعة الهجرة الداخلية ، إذ تبين من الجدول رقم (13) أن قرابة ثلث السكان كانوا مهاجرين ، فمنهم من كان ينتقل لمسافات قصيرة بين حدود المحافظة - التقسيم الإداري الذي كان سائداً وقت إجراء التعداد - وبعضهم كان هاجر إلى محافظة أخرى ، وقسم ثالث كان عائداً من الخارج ليستقر في بلاده ، بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية فيها ، هذا وقد عدد الذين ينتقلون من مدينة إلى أخرى داخل المحافظة الواحدة قصد الاستقرار بحوالي 426000 نسمة .

جدول رقم (13)

حركة الهجرة بين المحافظات الليبية عام 1973 (ألف)

المحافظة	إلى	من	الصافي	عائدون من المهجر	صافي إجمالي المهاجرين
درنة	10.6	15.2	4.6	3.2	- 1.4
الجبل الأخضر	16.0	16.0	-	1.6	1.6
بنغازي	59.2	21.5	37.7 +	8.6	46.3
الخليج	7.3	14.9	7.6 -	2.2	- 5.4
مصراتة	6.4	30.1	23.7 -	1.5	- 22.2
الخمسة	4.0	45.3	41.3 -	0.6	- 40.7

117.2	30.7	86.5+	33.9	120.4	طرابلس
5.7	3.5	2.2 +	26.0	28.2	الزاوية
45.3 -	2.0	47.3 -	52.3	5.0	غريان
2.3 +	4.2	1.9 -	9.0	7.1	سبها
58.1	58.1	0.0	264.2	264.2	المجموع

المصدر: عيسى سليمان الزقني ، الوضع السكاني في ج.ع.ل ، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية ، الإسكندرية ، من 3 إلى 8 يناير 1976 ، ص 48 .

أما المهاجرون من محافظة إلى أخرى فزاد عن 264300 نسمة ، وقد كان تركيز هجرة هذه الفئة إلى مدينتي طرابلس وبنغازي ، تأتي بعدهما مدينة الزاوية لقرىها من طرابلس حيث لا تزيد المسافة بينهما عن 45 كلم ، مما يُسهل الانتقال بين المدينتين بسهولة ويسر في وقت مناسب ، في حين تجاوز عدد من عاد من بلاد المهجر إلى ليبيا 58000 نسمة تركزت حركة عودتهم في معظمها باتجاه مدينتي طرابلس وبنغازي متناسين مواطنهم الأصلية .

أبرز تعداد 1984 أن غالبية سكان ليبيا لم تتغير أماكن إقامتهم خلال العقد الزمني الفاصل بين تعدادي 1973 و 1984 ، وبينت الأرقام أن السكان الوطنيين الذين تفوق أعمارهم 11 سنة الذين كانوا في تعداد 1973 مقيمين في بلدية العد بلغ عددهم 1883511 نسمة ، والذين مثلوا ما نسبته 94.3% ، من مجموع السكان الليبيين عام 1984 أي السكان الذين تم عددهم مكان إقامتهم السابق ، وهذا يعني محدودية حركة الهجرة كما هو مبين في الجدول رقم (14) .

جدول رقم (14)

توزيع الليبيين ممن عمرهم (11 سنة فما فوق) حسب النوع ومكان الإقامة عام 1973

المجموع %			العدد			مكان الإقامة في تعداد 1973
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	
94.30	94.26	94.34	1883511	917511	963996	نفس بلدية العد
4.68	4.80	4.56	93411	46718	46693	غير بلدية العد
0.91	0.83	0.99	18283	8078	10205	خارج ليبيا
0.11	0.11	0.11	2201	1082	1119	غير مبين
100.0	100.0	100.0	1997406	973393	1024013	المجموع

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد 1984 ، ص 73 .

أفضت نتائج تعداد 1995 أن عدد السكان المولودين بالبلدية نفسها التي تم عددهم فيها عند إجراء التعداد وصل عددهم إلى 4092383 نسمة ، ونسبتهم 93.43% من إجمالي السكان الليبيين المقيمين ، بينما أظهر التعداد أن قرابة 229717 نسمة هم مولودون خارج بلدية العد بنسبة 5.17% ، أما عدد السكان الليبيين المقيمين ، ومكان ولادتهم خارج ليبيا فقد بلغ حوالي 67638 نسمة شكلوا ما نسبته 1.40% ، وهو ما يوضح ارتفاعاً محدوداً في عدد المستقرين في مكان الميلاد عن تعداد 1984 بحوالي 1.79% ، أما عن تعداد 1973 فإن زيادة عدد المستقرين كانت مرتفعة قليلاً عن تعداد 1995 بفارق 1.13% ، وفيما يتعلق بنسبة الذين ولدوا خارج بلدية العد فقد كانوا يشكلون ما نسبته 4.68% حسب تعداد 1973 .

بينما ارتفعت النسبة إلى 6.14% في تعداد عام 1984 بفارق قدره 1.48% ، كما في الجدول رقم (15) غير أنها انخفضت قليلاً في تعداد 1995 بنسبة 0.97% ، وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة المولودين خارج البلاد ، فقد وصلت حسب تعداد عام 1973 إلى 0.91% ، فيما شكّلت سنة 1984 ما نسبته 1.97% بزيادة بلغت 1.06% ، في حين تراجعت قليلاً في عام 1995 إلى 1.40% ، وهو ما يشير إلى قرب تكامل عودة أعداد الليبيين المهاجرين في السابق ، إلى جانب ميلاد نسبة من أبناء المقيمين مؤقتاً في الخارج قصد العمل ، ومعظمهم يعملون مع أجهزة الدولة ذات العلاقة بالتواجد بالخارج كالسفارات ، والشركات المشتركة مع الدول الأخرى ، بالإضافة إلى طلبه الدراسات العليا .

جدول رقم (15) توزيع السكان الليبيين ممن عمرهم (11 سنة فما فوق) حسب النوع ومكان الإقامة السابق 1984

مكان الإقامة في تعداد 1973	العدد			المجموع %		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
نفس بلدية العد	1503586	1461152	2975518	91.69	92.51	92.09
غير بلدية العد	105166	93142	198308	6.37	5.90	6.14
خارج ليبيا	31990	25154	57144	1.94	1.59	1.77
غير مبين	40000	4900	8900	-	-	-
المجموع	1651562	1579497	3231059	100.0	100.0	100.0

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد 1984 ، ص 72 .

يلاحظ هنا ضآلة حجم الهجرة خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي 1984 - 1995 ، حيث يتضح أن طرابلس كانت أكثر المناطق طرداً للسكان ، إذ كان صافي الهجرة فيها سالباً ، أي أن عدد المغادرين لها كان أكثر من عدد القادمين (14656) نسمة ، تلتها بنغازي التي كان صافي الهجرة إليها (- 5987) نسمة ، كما يلاحظ أن منطقة العزيزية الواقعة جنوب مدينة طرابلس بما يزيد قليلاً عن 40 كلم تعد من أكثر المناطق جذباً للمهاجرين ، حيث كان صافي الهجرة إليها موجباً (+ 5543) نسمة ، تلتها منطقة مصراتة الواقعة شرق طرابلس بحوالي 250 كلم (+ 4592) نسمة ، حيث يتبين أن المناطق والمدن والمراكز الحضرية التي كانت تعد من أهم نقاط الجذب السكاني قد تغيرت خلال العشرية الفاصلة بين 1984 و 1995 ، وظهرت مناطق جذب جديدة ، مثل : مناطق الشاطئ ، أوباري ، مرزق ، غدامس وهي جهات صحراوية ، إضافة إلى سرت ، سوف الجين ، أجدايا في المنطقة الوسطى ، كما أن هناك مناطق أخرى هي من الجهات الطاردة للسكان مثل سبها ، الكفرة الواقعتين في قلب الصحراء ، وغريان ، ويفرن في الجبل الغربي ، والمرج ، والجبل الأخضر ، وطبرق في أقصى الشمال الشرقي خلال تلك العشرية .

1 - 2 - 5 - 2 - الهجرة الخارجية :

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وخرجت القوات المتحاربة من البلاد باستثناء الجاليات المدنية سواء الإيطالية أو البريطانية حتى بدأت بعض الأعداد من المهاجرين في العودة إلى أرض الوطن بشكل بطيء ، واستمرت على هذا المنوال حتى بدايات الستينيات ، ثم نشطت مع اكتشاف النفط بكميات تجارية وظهور عائداته على شكل خطط تنموية ، بالإضافة إلى هجرة غير الليبيين نحو الداخل ، وبخاصة الأيدي العاملة من الأقطار العربية المجاورة ، وتحديدًا من مصر وتونس ، في حين يلاحظ أن عدد الليبيين العائدين في تزايد من سنة 1954 وحتى النصف الثاني من الثمانينيات ، بينما بلغت نسبة من هم من أصل غير لبي وتحصل على الجنسية الليبية مقداراً لا يتجاوز 1.0% من مجموع السكان ، وقدرت بعض الدراسات أن عدد العائدين بلغ سنة 1973 قرابة 58 ألف نسمة عادوا في الفترة ما بين تعدادي 1964 و 1973 ، وجاء في نتائج تعداد 1984 أن عدد الذين كانوا يقيمون في الخارج بلغ 63749 نسمة ، وحسب تعداد 1995 بلغ

عدد الليبيين الذين كانت إقامتهم السابقة في الخارج 66734 نسمة يشكلون 1.5% من جملة السكان (1).

1 - 2 - 6 - الخصوبة :

تعني الخصوبة(*) في أبسط تعريف لها القدرة على الإنجاب ، و هي غير القدرة البيولوجية على الإنجاب وحمل الأطفال التي ليس لها مقياس مباشر يحصيها ويجدد نسبها المثوية ، و ((تعد الخصوبة من العناصر الرئيسة في دراسة السكان ، ليس فقط لأنها غالباً ما تفوق الوفيات والمهجرة ، وبالتالي هي المحدد الرئيس لنمو السكان ، و هي أكثر صعوبة في فهمها عن الوفيات ، فبينما تتميز الوفاة بأنها حتمية بالضرورة ، ولا يمكن تجنبها فإن الخصوبة ليست كذلك ، ومن ثم فهي أقل ثباتاً ، ويمكن التنبؤ بها ، و التحكم فيها ، أيضاً تكون أكثر تأثراً بالعوامل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والنفسية ، ... أما الوفاة تحدث في أي عمر ، وتختلف عن الخصوبة إذ أن النساء يلدن في فترة زمنية محددة من أعمارهن ، ومن ثم فإن زيادة عدد المواليد في عام لا يعني أنه ستعقبه زيادة مماثلة في العام التالي ، وتبعاً لذلك فإن الخصوبة تتعرض لتغيرات على مدى قصير أكثر مما تتعرض له الوفيات (((2).

تلعب الخصوبة دوراً مهماً في تركيب السكان العمري ، إذ يؤدي ارتفاع مستواها إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني واتساعها مما ينتج عنه انخفاض في نسبة كبار السن بين مجموع السكان ، وزيادة ظاهرة التجديد أي ارتفاع عدد الشباب ، وبالتالي يظهر اتساع في قاعدة الهرم السكاني وضيق في قمته الأمر الذي يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة لها تأثير على معدلات النمو السكاني .

تتأثر الخصوبة بعدة عوامل من أهمها ((سن الدخول إلى الحياة الزوجية ، مدة الحياة الزوجية ، الفترة التي تقضيها الأنثى بدون التعرض لعملية الجماع التي تنشأ عن الطلاق أو الترميل ، والإحجام عن الجماع كخطة لتحديد النسل ، العزوف تماماً عن

1 - عباس السعدي ، سكان ليبيا ، في كتاب سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص 940 - 941 .
(*) تُعرّف إحصاءات الخصوبة عن طريق إحصاء المواليد الأحياء في أي إقليم جغرافي في فترة زمنية محددة ، أما معدلها العام فيمثل النسبة بين عدد المواليد الأحياء في سنة إلى عدد الإناث في سن الحمل في الفئات العمرية ما بين 15 - 49 سنة مضروباً في 1000، وهو ما يعطي نسبة المواليد لكل 1000 من النساء في فترة الإنجاب .

2 - فتحي أبو عيانة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1980 ، ص 138 .

الزواج ، الامتناع القسري عن الجماع لأسباب صحية ، وجود عقم طبيعي ، استخدام موانع الحمل (((1) .

أشارت نتائج تعداد السكان إلى أن نسبة الإناث قد بلغت في عام 1954 ما نسبته 48.12% ، وفي عام 1964 كانت النسبة 47.96% ، بينما كانت في سنة 1973 والي 48.45% ، أما في عام 1984 ما نسبته 48.88% ، وفي عام 1995 و وصلت إلى 49.18% وهذا يعني أن عدد الإناث في المجتمع الليبي يقل قليلاً عن النصف ، فقد حافظت نسبتهن في معدل متوسط عند 48% زاد عنه أو نقص قليلا ، فمن حيث معدلات الخصوبة يصنف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 ليبيا ضمن مجموعة الدول العربية التي تتصف فيها الخصوبة بأنها تأخذ إتجاهاً نحو الانخفاض التي يتراوح فيها معدل الخصوبة ما بين 3-5 ولادات لكل امرأة (2) .

بلغ معدل الخصوبة العام في عام 1995 حوالي 190.2 في الألف حيث وصل عدد الإناث في سن الإنجاب (الفئات ما بين 15 - 49 سنة) إلى 466753 أنثى، أما في سنة 1984 فقد كان العدد مرتفعاً وللفئة العمرية نفسها 567347 أنثى ، تماشياً مع ارتفاع معدل النمو ، وقد وصل معدل الخصوبة العام للسنة ذاتها حوالي 262.4 في الألف ، بينما أظهرت بيانات تعداد 1973 أن عدد الإناث في سن الإنجاب بلغ 377354 أنثى بمعدل خصوبة عام قدره 266.64 في الألف ، كما أن العمر المتوقع لحياة المرأة في ليبيا خلال ثلاثة عقود مضت عند الولادة 66 سنة ، بينما لم يتجاوز 48 سنة في نهاية الستينيات ، كما أن معدلات وفيات الأمهات تراجع من 118 في الألف عام 1973، إلى 77 في الألف عام 1984 بمعدل انخفاض بلغ خمس مرات خلال عشرية (3) .

دون أن يعطي تعداد 1995 تحليلاً لما أسفر عنه من نتائج فقد أظهرت أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل الخصوبة لدى الإناث الليبات الذي هبط عن مستواها في عام 1984 ، فقد انخفض متوسط عدد الأطفال دون الخامسة من العمر للمرأة الواحدة في سن الإنجاب التي تقع ما بين 15 - 49 سنة من 0.91 طفل عام 1984 إلى حوالي 0.50 طفلاً للمرأة الواحدة حسب تعداد 1995 ، غير أنه يمكن إرجاع سبب انخفاض معدل

¹ - عباس السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص 124 .

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص ص 32 - 33 .

³ - الهيئة الوطنية للمعلومات ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، طرابلس ، ص 136 .

الخصوبة إلى تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث مما يحرم المرأة من الإنجاب فترة أطول ، فقد كان متوسط سن الزواج في تعداد 1984 حوالي 23.02 سنة ، بينما ارتفع إلى 27.35 سنة حسب تعداد 1995 ، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو السكاني مقارنة بعدد السكان إلى 2.5% بين تعدادي 1995 و 1984 مقارنة بالفترة ما بين تعدادي 1973 و 1984 التي زاد فيها معدل النمو عن 4.5%. بمعنى انخفاض عدد المواليد الناجم عن تحديد عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم بالرغم من أن المعدل العام يظهر زيادة متوسط حجم الأسرة، وقد أوردت الإحصاءات الحيوية لسنة 2004 أن متوسط سن الإنجاب للنساء في ليبيا يصل تقريباً إلى 31.8 سنة ، وهو ما يفسر تأخر سن الزواج عند الزواج الأول لدى الإناث مما يؤدي إلى تأخر فترة الخصوبة التي كان يجب أن تتركز عند الفئات العمرية الأولى والثانية (0 - 20) ، و (20 - 24) إلا أنها تركزت في الواقع عند الفئات العمرية (25 - 29) ، و (30 - 34) .

1 - 2 - 7 - معدلات النمو السكاني :

من خلال تتبع مسيرة تعدادات السكان خلال الخمسين سنة الماضية في ليبيا ، وما أعطته من مؤشرات وتقديرات ، فبالرغم من أن تعدادي السكان اللذين أجرتهما سلطات الاحتلال الإيطالي عامي 1931 و 1936 لم يكونا بالدقة العلمية المطلوبة في مثل هذا العمل ، إلا أنه بالرجوع إلى ما نتج عنهما ، فقد بلغ عدد السكان حسب تعداد 1931 ما مجموعه 654716 نسمة ، ارتفع إلى 732673 نسمة خلال تعداد 1936 ، أي بزيادة قدرها 96135 نسمة في مدة لا تزيد عن خمس سنوات ، على الرغم من سوء تلك الفترة من تاريخ ليبيا التي كانت مليئة بالحروب ، والمجاعات ، والجفاف ، وكثرة الأوبئة الفتاكة ، والأمراض القاتلة ، كما أن كثيراً من المواطنين ، وشيوخ القبائل لم يتقبلوا هذا العمل ويقدموا البيانات الصحيحة لأفراد عائلاتهم ، وصعوبة التنقل داخل البلاد وتدني مستوى الإمكانيات المستخدمة ، أيضاً⁽¹⁾ بسبب خوف الناس من التجنيد ولصعوبة عدّ السكان الرحل ، والقاطنين في الجنوب ، بالإضافة لعدم ثقة الليبيين بنوايا سلطات الاحتلال الإيطالي⁽¹⁾ .

¹ - رشود بن محمد ، التعداد السكاني - مفهومه - طرقه - تقويمه - استخداماته ، جامعة الملك سعود، الرياض ، 1993 ، ص

من الإطلاع على الجدول رقم (16) يتبين أن عدد سكان ليبيا قليل غير أنه ينمو بمعدل سريع ، إذ نما عدد السكان في الفترة الفاصلة بين عامي 1954 - 1964 بمعدل 3.7% ، بينما ارتفع معدل النمو إلى 4.1% خلال الفترة من 1964 - 1973 ، كما يتضح انخفاض نسبة غير الليبيين من 4.3% إلى 3.1% ، كما أن زيادة معدل النمو السكاني خلال الفترة من 1964 - 1973 مَرَدَّةُ إلى زيادة قدوم الأجانب إلى ليبيا بقصد العمل حتى ارتفعت نسبتهم إلى 8.9% ، وذلك تمشياً مع سياسة الدولة التي شجعت وسمحت بتدفق أعداد كبيرة من الأجانب ، وبخاصة العرب منهم سعياً لتعويض النقص الذي تعانيه البلاد في الأيدي العاملة .

جدول رقم (16) نمو السكان الليبيين خلال المدة ما بين 1954 - 2003

السنوات	السكان الليبيون	
	ذكور	إناث
1954	540364	501235
1964	788657	726844
1973	1057919	994453
1984	1651562	1579497
1995	2231979	2158660
2003	2796940	2683947
معدل النمو % 1964/54	3.85	3.79
معدل النمو % 1973/64	3.32	3.54
معدل النمو % 1984/73	4.13	4.30
معدل النمو % 1995/84	2.75	2.86
معدل النمو % 2003/95	2.5	2.4

المصدر : - مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد السكان 1973 ، ص 75 .

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لتعداد السكان 1995 ، ص 40 .

- _____ ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، ص 18 .

يتبين من الجدول رقم (17) أن أرقام تعدادي 1954-1964 أن معدل النمو السكاني كان في هذه الفترة للسكان في ليبيا 3.7% ، حيث كان مجموع السكان عام 1954 ما مجموعه 1088873 نسمة وصل سنة 1964 إلى 1564369 نسمة بزيادة تصل إلى 475480 نسمة ، أما عن الزيادة النوعية فقد ارتفعت من 564450 ذكراً إلى 813386 ذكراً ، بينما كان عدد الإناث 524439 أنثى ليصبح 750983 أنثى لنفس التعدادين ، إذ إن عددهم كان سنة 1954 يربو عن 1041599 نسمة فراد إلى 1515501 نسمة سنة 1964 ، نلاحظ أن معدل نمو السكان الليبيين في هذه العشرية يعد مرتفعاً لأسباب مردها إلى بداية عودة المهاجرين الليبيين من دول المهجر ، وتحسن الوضع الداخلي للبلاد الذي شهد نوعاً من الاستقرار بعد إعلان الاستقلال ، وبداية تكوين الدولة الحديثة ، وبخاصة

أن الليبيين بصفة عامة يسودهم التجانس الديني ، والعرقي ، والمذهبي ، والسياسي مع بعض الاستثناءات ، مما ساعد على استقرار البلاد منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، وتحديدًا بعد التخلص من النفوذ الأجنبي ، في حين كان معدل نمو السكان غير الليبيين يقدر بنسبة 0.3% الذين بلغ عددهم عام 1954 ما مقداره 47274 نسمة ، وارتفع قليلاً ووصل في عام 1964 إلى 48868 نسمة كان من بينهم 24729 ذكراً ، أما الإناث الأجنبيات فكان عددهن 24139 نسمة ، ويعود هذا البطء في معدل نمو السكان الأجانب إلى أن البلاد في هذه العشرية كانت تعيش حالة من الفقر ، ولم يكتشف النفط فيها بكميات تجارية يمكنها أن تستقطب عمالة أجنبية تُسهم في عملية التنمية ، كما أن ليبيا لم تدخل ضمن الدول الجاذبة للهجرة بعد .

جدول رقم (17) النمو العددي للسكان في ليبيا وعدد الذكور والإناث من 1954 - 1995

غير ليبيين		ليبيون		عدد السكان و الزيادة بين التعدادات		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	الزيادة لكل السكان	عدد السكان	التعداد
22363	24911	501235	450364		1088873	1954
24239	24729	726844	788557	475496	1564369	1964
62931	133934	994453	1057919	684868	2249237	1973
109322	302195	1579497	1651562	1393339	3642576	1984
138696	270677	2158660	2231079	1156489	4389739	1995

المصدر : 1 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد السكان 1973 ، ص 1 . و 2 - الهيئة الوطنية للمعلومات ، تعداد 1995 ، ص 44 .

بالنظر إلى تطور نمو السكان وما أسفر عليه تعداد 1973 من نتائج يتضح أنه خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1964 و 1973 كان 4.1% ويعد من أعلى المعدلات السكانية في العالم ، حيث بلغ عددهم 2249237 نسمة بعد أن سجل عددهم عام 1964 نحو 1564369 نسمة ، وزاد عددهم إلى 2052372 نسمة بعد أن كان 1515501 نسمة ، بينما أشارت أرقام تعداد 1984 إلى أن عدد السكان في ليبيا كان 3652576 نسمة بمعدل نمو قدره 4.5% ، مما يعني أن معدل النمو زاد خلال الفترة عن 1964 - 1973 ، حيث كان 4.1% ، مما يشير إلى أن الفترة ما بين 1973 - 1984 تعد فترة الذروة بالنسبة لنمو السكان ، حيث كان النمو السنوي للسكان الليبيين بمعدل 4.5% يدخل ضمن أعلى معدلات النمو العالمي .

أوضحت نتائج تعداد عام 1995 أن عدد سكان ليبيا بلغ 4389739 نسمة أي أنه ارتفع عن 1984 الذي كان عددهم 3642576 نسمة بمعدل نمو بلغ 2.9% مما يشير إلى انخفاض معدل النمو السنوي حيث كان خلال الفترة ما بين 1973 و 1984 يفوق

4.5% ، بينما كان عدد الذكور منهم 2231079 ذكراً ، أما الإناث فوصل عددهن إلى 2158660 أنثى .

بين المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 أن عدد السكان بلغ 5480887 نسمة ، ويُتوقع أن يصل إلى 6981054 نسمة في سنة 2010 ، وإلى 10155127 نسمة سنة 2025⁽¹⁾ ويوضح ذلك الجدول رقم (18) ، وتؤكد بعض تقديرات الأمم المتحدة أن هناك معدلات متناقصة لحركة النمو السكاني بفعل توقع انخفاض عدد المواليد وثبات أو انخفاض بسيط في معدل الوفيات ، وبذلك يتوقع أن يصل عدد السكان سنة 2050 حوالي 11 مليون نسمة ، حيث ستصل النسبة النوعية إلى 104.7 في سنة 2015 ، وتنخفض قليلاً سنة 2025 إلى 103.4 ، وكما سبقت الإشارة إلى أن تراجع عدد المواليد يقابل ذلك توقع زيادة فئات العمر الكبيرة ، وهو راجع إلى ارتفاع معدل أمد الحياة المتوقع الناتج عن التطور المعيشي والاقتصادي والتحسين المستمر في الوضع الصحي ، وتبين التوقعات أن معدلات المواليد الخام ستواصل تناقصها مع تناقص مماثل في معدل الوفيات حتى الفترة ما بين 2010 – 2015 ، مع استمرار تراجع وفيات الرضع والأطفال ما دون سن 5 سنوات⁽²⁾ .

فيما يتعلق بعدد السكان غير الليبيين الذين وصل عددهم إلى 409329 نسمة سنة 1995 ، وكان عددهم عام 1984 ما يقرب من 411517 نسمة ، يمثل العرب غير الليبيين الأكثرية منهم بنسبة 81.1% ، أما الباقي فيمثلون باقي الجنسيات .

جدول رقم (18) عدد السكان ونسبة فئات العمر العريضة 1973 – 1995 وتوقعات 2000 – 2025

السنة	1973	1984	1995	2000	2010	2025
عدد السكان	2052372	3231059	4389739	5437652	6981054	10155127
0 – 14 سنة	1054	1612	1690	1957	2233	3046
%	51.4	49.9	38.5	36.0	32.0	30.0
15 سنة فأكثر	9974	1618	2699	3480	4747	7108
%	48.6	50.1	61.5	64.0	68.0	70.0

¹ - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة التخطيط العمراني ، المخطط الطبيعي طويل المدى 2000 – 2025 ، ص 40 .

² - عباس السعدي ، سكان ليبيا ، مرجع سابق ، ص 942 – 943 . نقلاً عن :

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة التخطيط العمراني ، المخطط الطبيعي طويل المدى 2000 - 2025 ، ص 40 .

أما انخفاض عدد الأجانب فيمكن أن يكون سببه فترة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا التي بدأت في أبريل عام 1992 حتى عام 1998 ، الأمر الذي ترتب عليه توقف ملحوظ في خطط التنمية ، وما نتج عنه من فقدان الكثير منهم لمواطن عمل كانت تستوعبهم ولم تبق إلا بعض المهن الهامشية ، والأعمال الحرفية اليومية التي لا يمكنها استيعاب كل تلك العمالة ، بالإضافة إلى تدني سعر الدينار الليبي أمام العملات الأخرى ، وبروز ظاهرة السوق السوداء مما دفع بالعديد من غير الليبيين إلى مغادرة البلاد .

1 - 2 - 8 - الحضر والريف :

بالنظر إلى ما جاء في الجدول رقم (19) وتوضيحه في الشكل البياني رقم (2) يلاحظ أن نسب النمو الحضري (*) في ليبيا تأخذ اتجاهًا عامًا نحو الارتفاع ، ففي الفترة ما بين 1954 و 1964 بلغت 16.5% ، وخلال الفترة 1964 - 1973 شهدت تراجعاً إلى 12.3% ، وهو ناجم عن تراجع معدل نمو السكان ، في حين شهدت نسبة الزيادة ذروتها في العقد الفاصل بين 1973 و 1984 ، وهي الفترة التي ارتفع فيها معدل النمو السكاني ، وشهدت بداية الطفرة النفطية ، وارتفاع عائداته ، وزيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن ، وانتشار المدن الجديدة .

يتطور سكان الحضر بمعدل نمو مستمر ، وسريع ، ومتواصل ، بل نجده يزيد سرعةً من تعداد لآخر ، حيث وصل عددهم سنة 1954 إلى 269568 نسمة ، فيما كان مجموع سكان 819305 نسمة ، وهذا التعداد ((لم يعط تعريفاً واضحاً للحضر والريف ،

جدول رقم (19) توزيع السكان في ليبيا بين ريف وحضر ودرجة الاستقرار 1954 - 1995

سنوات التعداد	1954	1964	1973	1984	1995
حضر %	20.0	25.0	60.2	75.4	85.0
ريف %	80.0	75.0	39.8	24.6	15.0
مستقرون %	74.0	78.1	96.2	99.9	99.9
شبه رحل %	18.0	9.5	3.2	0.1	00.1
رحل %	8.0	12.4	0.4	0.0	00.0

(*) يقصد بالنمو الحضري نمو سكان المدن وتطور مورفولوجيتها ، ويتم ذلك بالتركيز على دراسة عنصرين مهمين أولهما السكان من حيث النمو والتركيب ، والهجرة ، وثانيهما دراسة استخدام الأرض داخل المدن ، يكون التركيز هنا على العنصر الأول .

غير مبين %	00.0	00.0	0.2	0.0	0.0
------------	------	------	-----	-----	-----

- المصدر : - وزارة الاقتصاد الوطني ، تعداد السكان 1954 ، طرابلس 1959 ، ص 19 .
 - مصلحة الإحصاء و التعداد ، تعداد السكان 1973 ، طرابلس ، ص 66 .
 - الهيئة الوطنية للمعلومات ، كتيب الجيب الإحصائي ، طرابلس ، 1999 ، ص 5 .

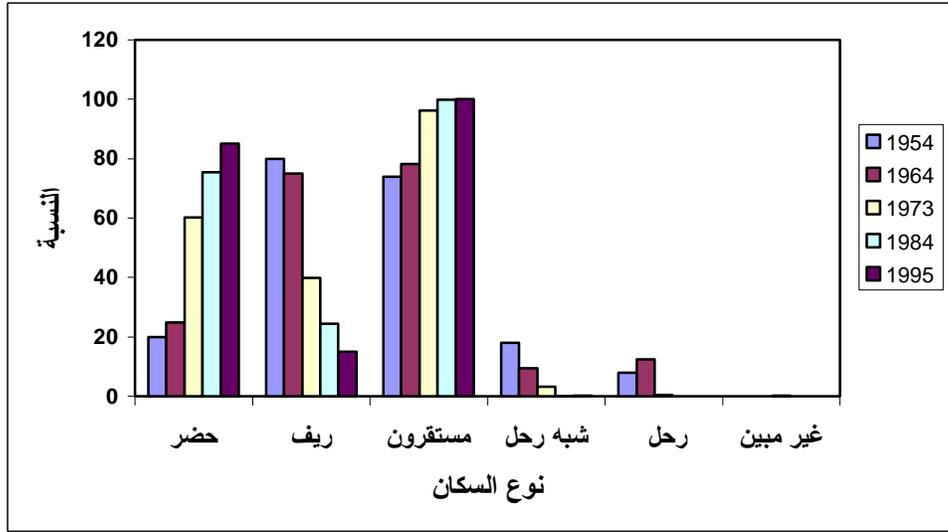
بل حدد مجموعة من المدن الرئيسية التي تأخذ فيها الحياة طابع الحضرية وحدد عدد سكانها على أنهم يمثلون السكان الحضر فبلغت نسبتهم من إجمالي السكان 20% واعتبرت هذه النسبة سكاناً حضراً ، وبذلك فإن سكان الريف يكونون نسبة 80% ، كما أن الملاحظة نفسها تتكرر ولم تتغير هذه النسبة كثيراً في تعداد سنة 1964 فكانت 25% حضراً و75% هم سكان الريف (((1) ، وبلغ عدد السكان الحضر 622700 نسمة ، ووصل سكان الريف إلى 941669 نسمة ، أما النتائج النهائية لتعداد 1973 (*) فقد أوضحت أن عدد سكان الحضر قد بلغ 1165388 نسمة بنسبة بلغت 60.2% ، بينما كان عدد المقيمين في الريف ما مجموعه 1083869 نسمة نسبتهم حوالي 39.8% .

بينت نتائج التعداد العام للسكان 1984 (***) أن عدد الحضر من السكان المقيمين في ليبيا بلغ 2746648 نسمة يمثلون ما نسبته 75.4% ، بينما كان الريفيون منهم 895928 نسمة ، ونسبتهم بلغت 24.6% ، حيث يتضح ارتفاع السكان الحضر الذين شكلوا عام 1973 ما نسبته 60.2% بينما نسبة من يقيمون في الريف 39.8% ، بزيادة في السكان الحضر وصلت إلى ما نسبته 14.2% ، ويعزى ذلك إلى أن هذه الفترة شهدت تدفق أعداد كبيرة من السكان إلى المناطق الحضرية، والتوسع في إنشاء المدن الجديدة ، وتوسيع القائم منها .

شكل رقم (2)

توزيع السكان حسب درجة الاستقرار من سنة 1954 - 1995

¹ - منصور الكيخيا ، (السكان) ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، مصدر سابق ، ص 345 .
 (*) نظراً لتعدد تعريف السكان الحضر والريف المستخدمة في التعدادات الوطنية في كل دول العالم ، إذ لا يوجد تعريف واحد معترف به على المستوى الدولي ، حيث حدد الفاصل بين الحضر والريف في تعداد 1973 وفق بعض المعايير العامة في ليبيا المقسمة إلى 46 بلدية مجزأة إلى 156 فرعاً بلدياً وقت إجراء التعداد التي تتوزع بدورها إلى مجموعة من المحلات .. فاستقر الرأي على اعتبار الجزء الداخل ضمن حدود مخططات الإسكان المعتمدة لمقر رئاسة البلديات وفروعها حضراً بصرف النظر عن حجم السكان المقيمين في هذه المناطق وطبيعة نشاطهم ، أما ما عدا ذلك فقد اعتبر ريفاً . لمزيد من التفصيل ينظر النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، محافظة الزاوية ، 1973 ، ص 3 .
 (***) اعتمد تعداد 1984 التعريف السابق مستثنياً المحلات التي كانت مقسمة إلى حضر وريف في تعداد 1973 التي أعيد تصنيفها إما حضراً أو ريفاً حسب نسبة عدد السكان فيها ، فإذا كانت نسبة عدد السكان الذين يقيمون في الجزء الحضري منها أكثر من نسبة السكان الذين يقيمون في الجزء الريفي اعتبرت حضراً والعكس بالعكس . لمزيد من التفصيل ينظر : نتائج التعداد العام للسكان ، بلدية الزاوية ، 1984 ، ص 23 .



المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (19) .

أوضحت نتائج التعداد العام لسنة 1995 (*) أن عدد السكان الحضر بلغ 4114212 نسمة يمثلون ما نسبته 85.7% ، فيما وصل عدد السكان في الريف حوالي 684823 نسمة بنسبة بلغت 14.3% ، حيث تغيرت أعداد المقيمين لكلا النوعين لصالح الحضر بحوالي 10.0% تقريباً .

أشار المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 أن عدد السكان المقيمين في المناطق الحضرية بلغ حوالي 5131349 نسمة بنسبة 85.7% من إجمالي ، في الوقت الذي بلغ فيه عدد القاطنين الريف 783767 نسمة بنسبة بلغت 93.0% ، وقد سبقت الإشارة إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة متقارب في الريف والحضر .

يتبين من الجدول رقم (20) أن معدلات نمو السكان ومعدل نموهم الحضري منذ عام 1954 وحتى سنة 2003 إذا يتضح أن معدل نمو السكان الحضر يفوق معدل النمو السكاني للفترة نفسها مما يؤكد أن معدلات الهجرة من المناطق الريفية تزداد بشكل كبير

جدول رقم (20) عدد السكان الحضر والريف ومعدل النمو

الحضري ومعدل نمو السكان للسنوات 1954 - 1964 - 1973 - 1984 - 1995 - 2003

(*) ما يفسر ارتفاع نسبة الحضر وزيادة معدل النمو الحضري راجع إلى اعتماد أن كل تجمع فاق عدد سكانه 5000 نسمة يُعدّ حضراً التي يزداد عددها في كل فترة ، وهذا العدد أُخذ كميّار تم تحديده لتوضيح التجمعات الحضرية ، والمناطق الريفية خلال تعداد عام 1995 ، واستند عليه المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 .

السنة	الحضر	الريف	المجموع	معدل نمو الحضر %	معدل السكان %
1954	269568	819305	1088873	8.7	3.7
1964	622700	941669	1564369	8.9	4.1
1973	1165368	1083869	2249237	6.7	4.5
1984	2746648	895928	3642576	3.7	2.9
1995	4114212	684824	4799036	2.8	1.7
2003	5131349	349538	5480887		

المصدر : نتائج تعدادات السكان 1954 - 1964 - 1973 - 1984 - 1995 ، صفحات مختلفة . المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 - الخصائص الديموغرافية ، صفحات مختلفة .

ففي الفترة ما بين 1954 - 1964 كان معدل النمو السكاني 3.7% فيما ارتفع معدل نمو السكان الحضر إلى 8.9% ، فيما بلغ معدل نمو السكان إلى 4.1% ما بين 1964 - 1973 ، ويصل معدل نمو السكان الحضر إلى 8.9% ، وخلال الفترة ما بين 1973 - 1984 شهد معدل النمو السكاني أعلى معدلاته وبلغ 4.5% وسجل النمو الحضري تراجعاً إلى 6.7% ، وتراجع معدل النمو السكاني إلى 2.9% خلال المدة ما بين 1984 - 1995 ، وبلغ معدل النمو الحضري 3.4% ، وفي الفترة ما بين 1995 - 2003 تراجع معدل النمو السكاني إلى 1.7% يقابله انخفاض في معدل نمو السكان الحضر ليصل إلى 2.8% ، هذا التطور في نسبة سكان الحضر على حساب المناطق الريفية يعود سببه إلى التركيز السكاني في المدن والمراكز العمرانية ، فمن المعروف أن حركة التزوح من الريف بدأت في بداية اكتشاف النفط وتصديره وظهور عائلته في شكل خطط تنموية تتركز في الأساس في المراكز الحضرية والتجمعات الكبيرة التي تمكنت من جذب أعداد كبيرة من المهاجرين إليها لتوفر الخدمات فيها أكثر مما هو عليه في المناطق الريفية ، غير إن تساوي الخدمات أصبح متقارب وهو ما حدّ من نسبة نمو السكان الحضر .

1 - 3 - التركيب السكاني في ليبيا :

يقصد بالتركيب السكاني مجموعة الصفات السكانية التي يمكن قياسها ، وتشمل التركيب العمري ، والنوعي (الجنس) ، والأسري ، والتعليمي (نسبة التعليم والأمية) ، والمهني ، والديني ، والعرق ، واللغوي (الإثنولوجي) ، والحالة الزوجية .

ودراسة تركيب السكان ذات أهمية خاصة ، إذ له علاقة مهمة ومباشرة بتوزيع السكان ونموهم ، فالتكوين النوعي والعمرى يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في كل ما يحدث من تغيرات ديموغرافية للسكان ، وتوزيع فئات العمر بين السكان ونوعهم يحدد تطورهم ومعرفة ما يملكه البلد من موارد بشرية ، كما يؤثر على اتجاه الخصوبة ومقدار الزيادة الطبيعية ، أيضاً له تأثير على الهجرة لما له من ارتباط وثيق بالقوة الإنتاجية العاملة في المجتمع .

1 - 3 - 1 - التركيب العمري :

تعد أهمية دراسة هذا النوع من التراكيب السكانية كبيرة في الدراسات السكانية قصد التعرف على القوة الإنتاجية للسكان ، ومعرفة اتجاه نموهم العام وطبيعة الحياة ، فالمجتمعات التي تتميز بارتفاع معدل المواليد ، وتدني الأوضاع الصحية بها ما ينتج عنه قصر أمد الحياة لأفرادها ، وتتصف بوجود نسبة عالية من صغار السن ، وتدني أعداد كبار السن ، بينما يلاحظ العكس على المجتمعات ذات النسبة المئوية المنخفضة في المواليد، وتتمتع برعاية صحية جيدة ، ويرتفع فيها مستوى المعيشة ، وتكون فئة صغار السن نسبياً منخفضة ، وتزيد نسبة كبار السن ومن هم في مرحلة الشباب ، ((فالمجتمع الذي يتميز بارتفاع نسبة المواليد يعاني من سوء الأحوال الصحية ، ويشكو من قصر الأعمار ، ويكثر فيه الصبية المراهقون ، ويندر فيه كبار السن ، وعلى نقيض ذلك المجتمع الذي انخفضت فيه نسبة المواليد منذ فترة ، ويتمتع بارتفاع مستوى المعيشة ، ونجد أن نسبة المراهقين فيه منخفضة نسبياً مع ارتفاع في نسبة كبار السن ، وفيما بين النقيضين توجد سلسلة من الحالات الوسط ، والهجرة لا شك من بين العوامل التي تؤثر في التركيب العمري للسكان)) (1) .

توضح نتائج تعدادات السكان ارتفاع نسبة فئة صغار السن دون 15 سنة التي بلغت عام 1954 حوالي 38.5% ، وارتفعت في 1964 إلى 44.0% ، وزادت في سنة 1973 ما نسبته 52.0% ، وانخفضت قليلاً سنة 1984 حتى 49.86% ، بينما واصلت انخفاضها في تعداد 1995 إلى ما نسبته 39.05% ، لتصل في هبوطها إلى 34.1% حسب المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، هذا الانخفاض في فئة ما دون 15 سنة يعود في

¹ - عبدالفتاح وهيب ، في جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979 ، ص 121 .

الأساس للتراجع الملحوظ في عدد المواليد ، كما تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (21) إلى أن نسبة من هم في سن العمل ما بين 15-64 سنة بلغت حسب الترتيب الزمني للتعديلات 55.3% ، 50.2% ، 44.4% ، 47% ، 57.05% ، 61.6% ، أما بقية السكان من هم فوق سن 65 سنة فشكّلوا النسب الآتية على التوالي 6.2% ، و 5.2% ، و 4.2% ، و 3.6% ، و 3.4% التعديلات نفسها .

جدول رقم (21) توزيع النسبة المئوية لفئات العمر من 1954 - 2003

2003	1995	1984	1973	1964	1954	السنوات
						فئات السن
34.1	39.06	49.86	52.0	44.0	38.0	14 - 0
61.6	56.05	47.0	44.4	50.2	55.3	64 - 15
4.3	5.05	4.2	5.2	5.2	6.2	65 فما فوق

المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى :

1 - تعداد السكان لسنوات 1954 - 1964 - 1973 - 1984 - 1995 ، صفحات مختلفة .

2- المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، ص 20 .

ما يمكن ملاحظته هو سيطرة الفئة العمرية ما بين 15 - 64 سنة أي الفئة التي تعتمد عليها البلاد في العمل والإنتاج التي عرفت نمواً متواصلاً منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين باستثناء المدة الفاصلة بين 1973 - 1984 حيث شهدت بعض التراجع، غير أنها عاودت النمو من جديد منذ مطلع التسعينيات ، وقد أظهر تعداد 1995 أن نسبتها وصلت إلى 56.06% من جملة السكان ، وارتفعت إلى 61.6% خلال سنة 2003 ، هذه كانت بالفعل على حساب فئات السن ما دون 15 سنة ، وهو بطبيعة الحال ناتج عن تراجع النمو السكاني الذي بدأ ملحوظاً منذ مطلع التسعينيات ، كما يمكن القول : إن نسبة من هم فوق سن 64 سنة في ثبات تقريباً ، غير أن عددها في تزايد هي الأخرى مقارنة بعدد السكان تماشياً مع زيادة أعداد السكان .

باستعراض ما جاء في الجدول رقم (22) الناتج عن تعداد 1995 حول توزيع فئات السن يتضح ارتفاع نسبة الفئات العمرية من 10 - 14 سنة التي شكلت نسبة 13.33% من إجمالي السكان ، ومن 5 - 9 ، وكذلك من 15 - 19 سنة وبنسبة بلغت

جدول رقم (22)

التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين حسب فئات العمر 1995

فئات العمر	عدد السكان			% من مجموع السكان الليبيين		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع

12.46	6.12	6.34	546914	268451	279463	4 - 0
13.27	6.55	6.72	582250	287447	294803	9 - 5
13.33	6.56	6.77	585099	288023	297076	14 - 10
13.27	6.54	6.73	582472	287152	295320	19 - 15
11.56	5.70	5.86	507527	250370	256157	24 - 20
8.89	4.41	4.48	390383	193843	196540	29 - 25
6.52	3.22	3.30	286222	141383	144839	34 - 30
4.48	2.19	2.29	196555	96063	100492	39 - 35
3.02	1.52	1.50	132721	66628	66093	44 - 40
2.90	1.46	1.44	127193	63948	63245	49 - 45
2.38	1.10	1.28	104456	48057	56118	54 - 50
2.24	1.05	1.19	98278	46057	52221	59 - 55
1.78	0.84	0.94	78235	36821	41414	64 - 60
1.58	0.77	0.81	69222	33366	35856	69 - 65
1.02	0.49	0.53	44837	21648	23189	74 - 70
0.61	0.30	0.31	26901	13397	13504	79 - 75
0.38	0.20	0.18	16545	8509	8036	84 - 80
0.31	0.16	0.15	13927	7214	6713	85 +
100.00	49.18	50.82	4389739	2158660	2231079	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، 1995 ، ص 42 .

13.27% لكل منهما ، ثم جاءت الفئة العمرية من 0-4 سنوات في المرتبة الرابعة مشكلة نسبة 12.46% مما يعطي قاعدة عريضة لهرم السكان والفئة العمرية ما بين 20-24 سنة بنسبة 11.56% ، ثم تأخذ النسب في التراجع لباقي فئات السن ، فالفئة العمرية ما بين 25-29 سنة بلغت 9.0% ، ومن هم في سن ما بين 30-34 سنة لم تتجاوز نسبتهم 6.5% ، وتراجعت إلى 4.5% لمن هم في سن ما بين 35-39 سنة ، أي أن من هم دون سن 40 سنة بلغت نسبتهم قرابة 83.78% من جملة السكان ونسبة من هم في سن 40 سنة فما فوق 16.22% وفق هذه المعلومات الإحصائية والتوزيع النسبي للسكان الليبيين سنة 1995 يمكن أن يطلق عليهم صفة المجتمع السكاني الشاب ، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية ما بين 0-4 سنة يؤدي إلى انخفاض حجم القوى العاملة ، وزيادة معدل الإعالة في المجتمع ... الأمر الذي أدى إلى فتح المجال واسعاً أمام العمالة

العربية والأجنبية للمساعدة في عملية التنمية الاقتصادية كما أن زيادة معدل الإعاقة يضع أعباء مالية على المستوى الأسري ، والمستوى الاجتماعي ((1).

تُبين هذه النسب للوهلة الأولى أنها تشكل حملاً ثقيلاً على الفئات العمرية التي هي في سن العمل ، وتتطلب توفير خدمات كثيرة ومتنوعة كالمدارس ودور الحضانه ورياض الأطفال والمرافق الصحية الأولية كالأومومة والطفولة ، وبخاصة الفئة العمرية ما دون الخامسة من العمر ، كما توضح باقي النسب أن المجتمع في ليبيا هو مجتمع استهلاكي ينضوي أكثر من ثلث أفراده في السن غير المنتجة ، وأن حوالي 5.06% هم في سن ما فوق 65 سنة ، أي أن من هم خارج طاقة العمل والإنتاج تفوق نسبتهم 44.0% من إجمالي السكان الليبيين ، غير أن هذه الأعداد التي دون سن 15 سنة ستكون بعد مرور أكثر من ثماني سنوات طاقة جاهزة للعمل توفر أعداداً كبيرة من اليد العاملة التي تعتبر البلاد في أمس الحاجة إليها متى تم إعدادها الإعداد الجيد وتكوينها مهنيًا وعلميًا لتسد ثغرة وتتسلم المهام بدل الآلاف من العمالة الأجنبية .

تُوضح التقديرات الواردة في الجدول رقم (23) التوزيع العددي لفئات السن للسنوات من 1995 - 2005 أن هناك تراجعاً لفئة السن ما بين 0 - 4 سنوات ، بينما نلاحظ نمو فئات السن من 5 - 75 فما فوق باستثناء بعض التراجع في بعض السنوات ، كما يتضح بعد المقارنة بين بعض سنوات المدة أن الفئات العمرية ما بين 0 - 14 سنة كانت نسبتها في سنة 1995 حوالي 39.09% ، وانخفضت في سنة 2002 إلى 32.63% ، وتراجع إلى 29.92% سنة 2005 ، أما الفئات العمرية ما بين 15 - 64 سنة فقد بلغت حوالي 56.62% وزادت إلى 59.09% وارتفعت إلى 66.09% للسنوات نفسها على التوالي، بينما يلاحظ الثبات تقريباً لفئات السن ما فوق 65 سنة التي بلغت للسنوات على الترتيب 3.90% ، 3.96% ، 3.95% ، وهذا يشير إلى أن التراجع في الفئات العمرية الأولى جاء لصالح نمو عدد الفئات العمرية ما بين 15 - 64 سنة ، وهذا ناتج عن تراجع معدل المواليد الذي كان من بين أسبابه تطور الوعي الأسري في تحديد عدد أفراد الأسرة ، وتأخر سن الزواج بالنسبة للإناث .

جدول رقم (23) تقدير عدد السكان الليبيين حسب فئات العمر للسنوات 1995 - 2005

فئات العمر	*1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
------------	-------	------	------	------	------	------	------

¹ - صالح الأمين الأرباح (تحرير) ، الأمن الغذائي ، أبعاده - محدداته - سبل تحقيقه ، الجزء 2 ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، 1996 ، ص 563 .

526035	528123	530218	532320	534432	536552	546914	4 - 0
605861	603415	600960	598556	596140	593735	582250	9 - 5
693877	681946	670220	658696	647372	636240	585099	14 - 10
870341	835504	802060	769957	739139	709554	582472	19 - 15
867125	821144	777600	736367	697320	660346	507527	24 - 20
733154	686745	643289	602596	564490	528806	390383	29 - 25
574234	535904	500177	466705	435513	406392	268222	34- 30
296417	283463	271123	259364	248160	237479	196555	39 - 35
169689	166453	163165	159839	156483	153111	132721	44 - 40
161803	157645	153598	149658	145420	142085	127193	49 - 45
131764	128932	126127	123436	120772	118161	104458	54 - 50
126419	123221	120105	117067	114107	111222	98278	59 - 55
99384	96988	94650	92371	90149	87980	78235	64 - 60
115119	109492	104102	98944	94007	89285	69222	69 - 65
57658	56280	54919	53575	52246	50934	44837	75 - 70
68676	67412	66181	64975	63793	62637	57373	75 +
6097556	5882667	5678484	5484426	5299943	5124519	4389739	المجموع

. المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2002 ، ص 29 . (*) سنة التعداد

من خلال استعراض عدد السكان حسب فئات السن وفق المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 الواردة في الجدول رقم (24) ، يتبين أن هناك تغيراً طرأ على توزيع نسب فئات السن بين السكان على ما كانت عليه في تعداد 1995 ، إذ تشير تلك الأرقام إلى ظهور تراجع واضح لكل الفئات العمرية باستثناء من هم فوق سن 60 سنة التي شهدت بعض النمو على حساب باقي الفئات ، وعند تقسيم الفئات العمرية إلى ثلاث فئات يتضح أن الفئات العمرية ما بين 0 - 14 سنة مثلت ما مجموعه 1870666 بنسبة 34.1% ، ووصلت الفئات العمرية ما بين 15 - 64 سنة إلى 3381064 نسمة بلغت نسبتهم 61.6% ، حيث تتركز فئات السكان في الذين يتولون مهمة العمل والإنتاج ، غير أن ذلك لا يعني توفر القوى المنتجة العاملة محلياً ، بالإضافة إلى وجود النسبة الكبيرة من هذه الفئات في مقاعد الدراسة ، . أما من هم فوق سن 65 سنة فكانت نسبتهم 4.1% وعددهم وصل إلى 229157 نسمة .

جدول رقم (24) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب النوع وفئات العمر 2003

% من المجموع		عدد السكان			فئات العمر	
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث		ذكور
11.51	11.55	11.46	630747	310064	320683	4 - 0
11.41	11.42	11.41	625496	306375	319121	9 - 5

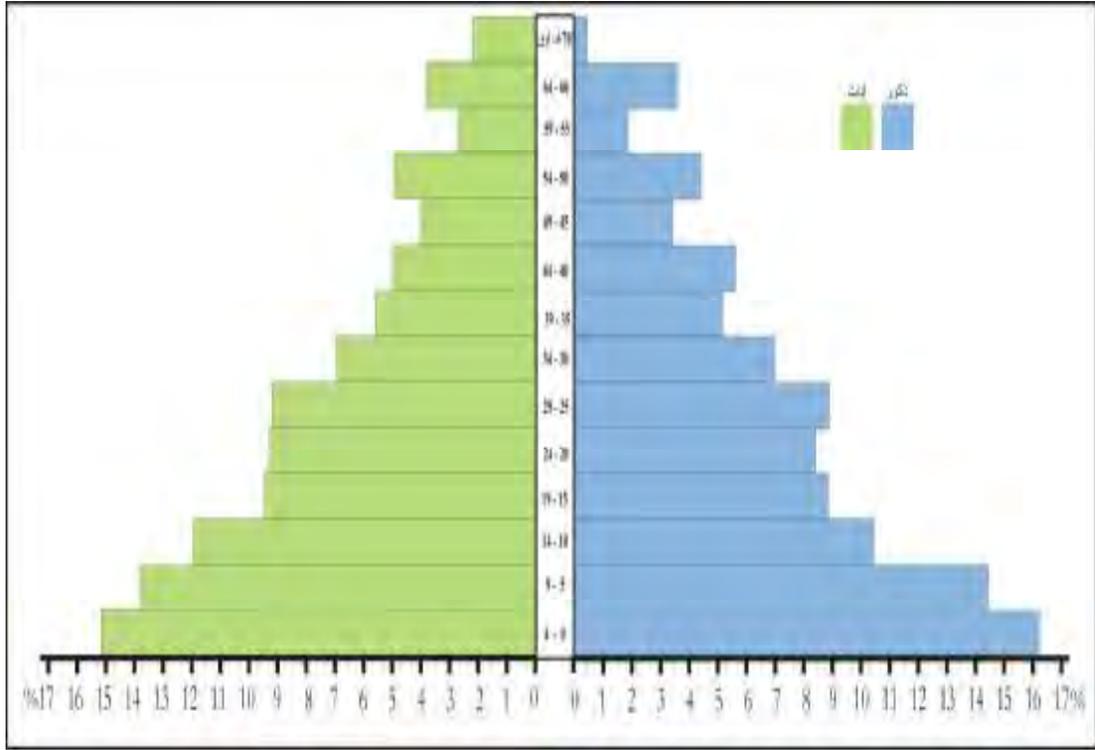
11.21	10.97	11.44	614423	294398	320025	14 - 10
10.95	10.75	11.13	599988	288612	311376	19 - 15
10.72	10.48	10.95	587536	281357	306179	24 - 20
9.95	10.15	9.77	545542	272395	273147	29 - 25
8.83	9.50	8.19	483886	254926	228960	34 - 30
6.68	6.88	6.48	366097	184839	181258	39 - 35
4.90	4.78	5.02	268564	128212	140352	44 - 40
3.02	3.12	2.92	165417	83793	81624	49 - 45
2.75	2.76	2.75	150881	73997	76884	54 - 50
2.09	2.20	1.98	114536	59114	55422	59 - 55
1.80	1.68	1.91	98617	45213	53404	64 - 60
1.52	1.44	1.60	83429	38565	44864	69 - 65
1.27	1.12	1.42	69578	29977	39601	74 - 70
0.79	0.68	0.89	43200	18230	24970	79 - 75
0.60	0.52	0.68	32950	13880	19070	80 فما فوق
100.0	100.0	100.0	5480887	2683947	2796940	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء 1 - الخصائص الديموغرافية ، طرابلس 2004 ، ص 20 .

امتاز هرم الأعمار للسكان الليبيين باتساع قاعدته سنة 1954 بفعل ارتفاع معدل المواليد ، وزيادة نسبة صغار السن ، كما يوضحه الشكل رقم (3) ، وبالرغم من وجود معدل مرتفع للوفيات ، إذ إن الاتساع في قاعدة الهرم كانت تشكله الفئات الثلاث الأولى ، يتلو ذلك تراجع في الفئات المتوسطة العمر ، بالإضافة إلى فئات كبار السن التي تتراجع بشكل كبير ، ومع التطور الذي شهدته البلاد وتحولها من مجتمع متخلف يعتمد على الزراعة البدائية والرعي إلى دولة غنية نامية بفعل الثروة النفطية وما تبعها من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية مما انعكس على وضعها الديموغرافي الذي يظهر واضحاً في تأثر التركيب العمري للسكان و بروز ملامح ديموغرافية جديدة .

شكل رقم (3)

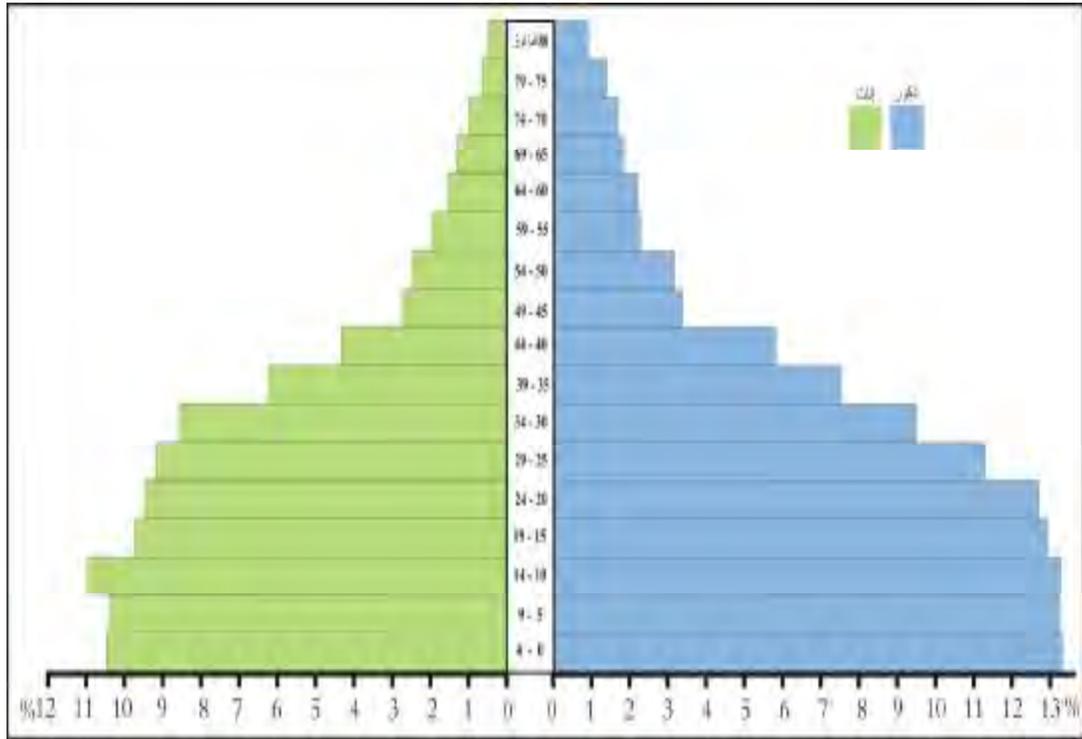
هرم السكان حسب تعداد 1954



المصدر: استناداً إلى تقرير التعداد العام للسكان 1954 ، جدول رقم (6) ، ص 23 .

بتتبع نسب فئات السن يتضح أن هناك تغيراً في هرم السكان فخلال عام 1973 كانت نسبة الفئة العمرية ما بين 0-9 سنوات 38.6% من مجموع السكان ، بينما بلغت نسبة الفئة العمرية ما بين 15-64 سنة 44.4% من جملة السكان ، كما يُفصّل الشكل رقم (4) الذي يمثل هرم السكان لسنة 1973 ، أما من هم فوق سن 65 سنة فنسبتهم 4.2% .

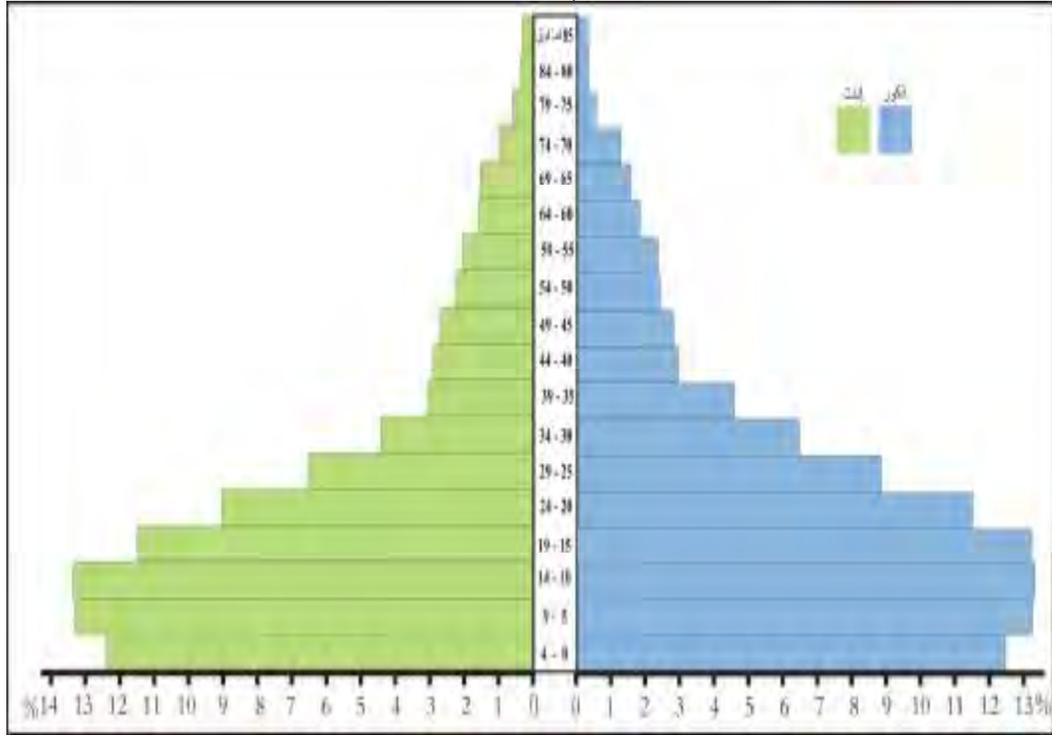
هرم السكان حسب تعداد السكان 1973



المصدر : استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973 ، جدول رقم (21) ، ص 22 .

تغيرت النسب خلال تعداد عام 1995 ، فهرم السكان لهذه السنة الشكل (5) يشير إلى تراجع فئات المجموعة الأولى إلى 25.7% ، أما فئات المجموعة الثانية فارتفعت إلى 57.06% ، ويلاحظ أن هناك تراجعاً طفيفاً في فئات المجموعة الثالثة وبلغت 4.00% ، فمن خلال نتائج تعداد 1995 يتبين أن هناك تراجعاً في الفئة العمرية الأولى التي تمثل صغار السن ما بين 0-4 سنوات ، وهو ما يعني أن معدل المواليد بدأ ينخفض انطلاقاً من سنة 1990 ، ويمكن أن تعود أسبابه إلى التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تمثل في التوسع في التعليم ، وبخاصة تعليم الإناث ، وزيادة نسبة العاملات ضمن القوى العاملة الوطنية، وارتفاع عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة ، والتطور الاقتصادي الذي شهدته الأسرة الليبية ، وتأخر سن الزواج ، واستخدام وسائل منع الحمل .

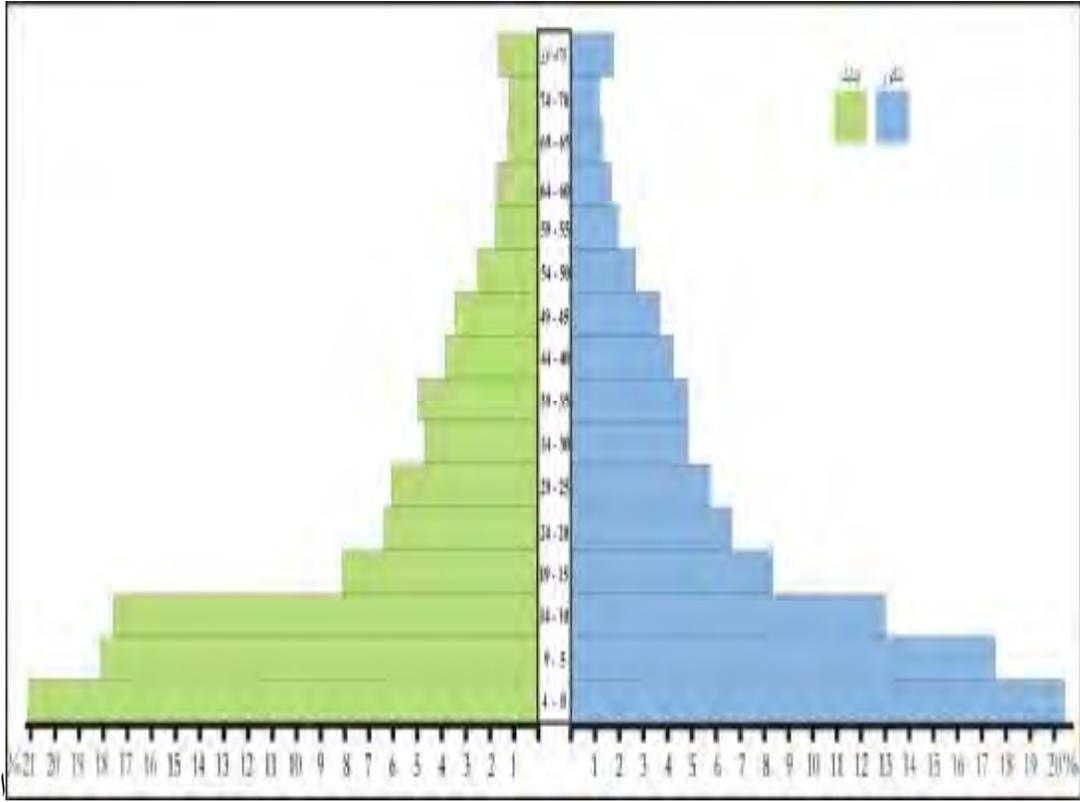
هرم السكان لسنة 1995



المصدر : استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، جدول رقم (16) ، ص 42 .

تشير نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003 أن استمرار التراجع هو السمة الغالبة على نسبة فئات المجموعة الأولى إلى مجموع السكان ولم تمثل إلا ما نسبته 22.92% ، وفئات المجموعة الثانية كونت نسبة 61.76% ، وهو امتداد للزيادة التي بدأت تظهر منذ تعداد 1995 ، أما فيما يتعلق بالفئات العمرية ما فوق 65 سنة فإنها ما تزال في محلها تقريباً ووصلت إلى 4.19% ، والشكل رقم (6) يوضح تغير قاعدة الهرم السكاني لسنة 2003 عما كانت عليه في سنة 1995 وما قبلها ، غير أن ذلك لا يعني ارتفاع نسبة صغار السن بل على العكس من ذلك فهي لم تتجاوز 34.1% .

ما يمكن قراءته من التحليل السابق ملاحظة أن هناك تراجعاً واضحاً في فئات السن ما بين 0-9 سنوات ، وزيادة في نسبة من هم في الفئات العمرية ما بين 15-64 سنة ، وثبات من هم فوق 65 سنة تقريباً .



المصدر: استناداً إلى نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، جدول رقم (4) ، ص 20 .

يُبيِّن الجدول رقم (25) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب فئات العمر العريضة من نتائج تعداد 1995 والمسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2003 ، إذ يلاحظ تراجع نسبة من هم دون 15 سنة التي بلغت سنة 1995 حوالي 39.05% من جملة السكان التي تقلصت إلى 34.1% سنة 2003 لصالح الفئة الكبرى التي تضم من هم في سن 15 سنة فما فوق التي كانت 60.95% ، وأصبحت 65.9% .

جدول رقم (25) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب فئات العمر العريضة 1995 - 2003

2003			1995			فئات العمر العريضة	
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	عدد	أقل من 15 سنة
1870666	910837	959829	1714263	843921	870342	عدد	أقل من 15 سنة
34.1	33.9	34.3	39.05	39.09	39.01	%	15 سنة
3610221	1773110	1837111	2675476	1314739	1360737	عدد	15 سنة
65.9	66.1	65.7	60.95	60.91	60.99	%	فما فوق
5480887	2683947	2796940	4389739	2158660	2231079	عدد	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%	

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، ص 20 .

الخلاصة :

يتبين مما سبق أن هناك انخفاضاً واضحاً في معدل النمو والاتجاه السائد نحو التحول إلى تنظيم الأسرة ، إذ إن نسبة النساء اللاتي يواظبن على استعمال موانع الحمل قد بلغت سنة 2002 حوالي 40.0% ، كما أورده تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2002 ، وهو مؤشر يؤكد أن المستوى الذي أصبحت عليه المرأة والأسرة تطور ، وما واكبه من زيادة معدل التحاق الإناث بمراحل التعليم المختلفة ، وزيادة أعداد السكان الحضري ، وتأخر سن الزواج ، وسواها من العوامل التي ظهرت في المجتمع الليبي وعملت على الحد من نمو السكان ، كما يشير إلى زيادة أعداد من هم في سن العمل ما بين 15 - 64 سنة . بالنظر إلى أهرامات السكان للسنوات لمدة 50 سنة تقريباً بداية بسنة 1954 مروراً بعام 1973 فعام 1995 وأخيراً سنة 2003 يتبين أن هناك تغيراً طرأ على تركيب هرم السكان في ليبيا لهذه الفترة ، فالمقارنة بين سنة 1954 وسنة 1973 توضح أن هناك فرقاً في نسب فئات العمر إلى عدد السكان الإجمالي ، فالفئات العمرية ما دون 15 سنة زادت من 38.5% سنة 1954 إلى 51.4% سنة 1973 ، بمعنى أن أكثر من نصف عدد السكان هم دون 15 سنة الذي يُعد نتاج الزيادة السكانية السريعة نظراً لارتفاع مستوى الخصوبة ، وتراجع نسبة الوفيات ، غير أن الانخفاض بدأ يظهر من خلال نتائج تعداد السكان لسنة 1984 ، فمن هم دون 15 سنة تراجع نسبتهم قليلاً إلى 50% ، ويظهر جلياً تدني نسبة هذه الفئة سنة 1995 إلى حوالي 39.05% وأكثر تدنياً سنة 2003 حتى تصل إلى 34.1% هذا التراجع يمكن ملاحظته من خلال مقارنة أهرامات السكان السابقة التي تبين تغير قاعدة الهرم السكاني .

1 - 3 - 2 - التركيب النوعي :

تعود أهمية معرفة ودراسة التركيب النوعي (*) للسكان في أي مجتمع إلى توضيح الملامح الديموغرافية للدولة ذكوراً أو إناثاً ، فطبيعة المرأة غير طبيعة الرجل ، وما يحتاجه الذكور يختلف عن متطلبات الإناث ، ونوع الأعمال التي يؤديها الرجال لا تتناسب مع ما تستطيع النساء القيام به ، لذلك فتحديد نسبة النوع في المجتمع مهم عند رسم الخطط، وبناء السياسات ، وتحديد ما يتطلبه عنصر السكان ، الذكور والإناث ، من خدمات ، فعند الميلاد تتراوح نسبة النوع ما بين 104 - 106 لكل 100 أنثى مما يعني ارتفاع عدد المواليد الذكور عمّا يقابلهم من الإناث ، غير أن هذه النسبة تأخذ في

(*) يعني هذا النوع من التراكيب السكانية نسبة الذكور إلى كل 100 من الإناث ، هذه النسبة تعرف بنسبة النوع أو النسبة النوعية، وتظهر من ناتج قسمة عدد الذكور على عدد الإناث مضروباً في 100 .

التراجع في فئات السن التالية نظراً لارتفاع معدل الوفيات بين الذكور عنه في الإناث ،⁽¹⁾ وهذه ظاهرة ديموغرافية تعيشها كل المجتمعات ، ويبدو أنها مرتبطة بعوامل بيولوجية تقلل من مقاومة الذكور في الأعمار المبكرة لأمراض الطفولة مقارنة مع الإناث ، كما أن أعداد المواليد الذكور تزيد على المواليد الإناث كظاهرة طبيعية في معظم الحيوانات الثديية والإنسان من بينها ، ومن المؤكد أن معدلات وفيات الرضع الذكور تفوق مثلتها من الإناث⁽²⁾ .

أما فيما يتعلق بنسبة النوع بين السكان الليبيين وفق التعدادات فقد كانت حسب تعداد 1954 حوالي 107 ذكر لكل 100 أنثى ، وارتفعت قليلاً إلى 108 ذكر لكل 100 أنثى في عام 1964 ، ثم انخفضت نسبة النوع إلى 106 ذكور مقابل 100 أنثى عام 1973 ، وإلى 104 ذكور مقابل 100 أنثى عام 1984 ، بينما تراجعت إلى أدناها في عام 1995 فالجدول رقم (26) يبين أنها بلغت 103 ما مقابل 100 أنثى ، وحسب تعداد 1984 تبين أن هذه النسب غير ثابتة من مكان إلى آخر ومن سنة إلى أخرى⁽³⁾ فترتفع في طرابلس

جدول رقم (26)

نسبة كل من الذكور إلى الإناث حسب فئات السن (ذكور لكل 100 أنثى) 1995

فئة العمر	4-2	9-5	14-10	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40
ذكر 100 أنثى	103	102	103	102	102	101	102	104	99

فئة العمر	49-45	54-50	59-55	64-60	69-65	74-70	79-75	84-90	85 +
ذكر 100 أنثى	98	115	113	112	107	107	100	94	93

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد السكان 1995 ، ص 42 .

وبنغازي إلى حوالي 106 بينما تقل في الخمس و غريان إلى 104 ، وفي أوباري 101 في مقابل 99 في مرزق ، وهذا دليل على أن المهاجرين إلى المراكز العمرانية الرئيسية في البلاد من الشباب الذكور ، وأن ظاهرة زيادة نسبة الذكور على الإناث ليست مشكلة كبيرة، كما لو كانت نسبة الإناث أكثر من الذكور⁽²⁾ .

تشير نتائج تعداد 1995 أن التركيب النوعي للسكان ونسب توزيع الإناث إلى الذكور حسب فئات العمر متقارب ، فقد بلغ عدد الذكور في ليبيا سنة 1995 إلى

¹ - فتحي أبو عيانة ، جغرافية السكان ، مرجع سابق ، ص 415 .

² - حسن الساعاتي ، عبد الحميد لطفى ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 ، ص 99 .

حوالي 2231079 ذكراً كانت نسبتهم إلى مجموع السكان الليبيين 50.8% ، بينما بلغ عدد الإناث قرابة 2158660 أنثى بنسبة بلغت 49.2% من جُملة السكان الليبيين ، أي أن هناك تقارباً في التوزيع العددي للنوعين ، كما يتضح أن النسبة تحافظ على مستواها تقريباً ما بين فئات السن من 0 حتى 24 سنة التي تراوحت بين 103 - 102 ذكر لكل 100 أنثى ، ثم تأخذ في التراجع لتصل إلى 101 ذكر مقابل 100 أنثى عند فئة السن 25 - 29 لتعاود ارتفاعها حتى تصل عند فئة السن 35 - 39 إلى 104 ذكر لكل 100 أنثى ، فالملاحظ أن النسبة تراوحت ما بين 101 إلى 104 ذكر لكل 100 أنثى لفئات السن من 0 - 39 سنة وهذا المعدل يعتبر مقبولاً ، إلا أن هناك تراجعاً كبيراً عند فئتي السن 40 - 44 سنة و 45 - 49 سنة حيث سجلت النسبة انخفاضاً في نسبة الذكور إلى نسبة الإناث التي تراجعت إلى 99 ذكراً و 98 ذكراً لكل 100 أنثى على التوالي ، في حين يلاحظ الارتفاع المفاجئ والشديد لتصل عند الفئة 50 - 54 سنة إلى 115 ذكر مقابل 100 أنثى ، وبالوصول إلى الفئة 55 - 59 سنة 113 ذكر لكل 100 أنثى ، وعند الفئة 60 - 64 سنة سجلت 112 ذكراً لكل 100 أنثى ، غير أن هذا الوضع يعاود الانخفاض فيكون عند الفئتين 65 - 69 سنة و 70 - 74 سنة حتى 107 ذكر لكل 100 أنثى ، ثم تتساوى النسب بين الذكور والإناث عند الفئة العمرية 75 - 79 سنة بعدها تعاود النسبة الهبوط من جديد بعد سن 80 سنة وتصل إلى أدناها 93 ذكر لكل 100 أنثى ، وهو أمر طبيعي لزيادة متوسط عمر الإناث عن الذكور مما يعني انخفاض متوسط العمر للذكور ، وارتفاعه عند الإناث .

أوضح المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 أن فئات العمر العريضة قد تغيرت من حيث نسبة النوع لمن هم دون 15 سنة عما كانت عليه سنة 1995 ، فقد بلغت نسبة الذكور حوالي 39.0% من جملة الذكور ، وعند الإناث إلى حوالي 39.1% من مجموع الإناث ، بينما تراجعت سنة 2003 إلى 34.3% وإلى 33.9% للنوعين على التوالي ، أما الذين هم فوق 15 سنة فكانت نسبتهم سنة 1995 قرابة 61.0% للذكور ، و 60.9% للإناث ، في حين أنها ارتفعت في عام 2003 إلى 65.7% للذكور وإلى 66.1% للإناث ، حيث يتضح أن الانخفاض في فئات السن الصغيرة قابله ارتفاع في الفئات العمرية الكبيرة ، هذا مع ملاحظة أن هناك ميلاً نحو زيادة محدودة في نسبة الإناث في الفئة الثانية ، وتفسير ذلك يمكن إرجاعه إلى أن الإناث يتمتعن بأمد حياة أطول من الرجال .

تفصيل الحديث عن تغير نسبة النوع حسب فئات العمر يأتي من خلال مقارنة النسبة بين النوعين ما بين سنتي 1995 - 2003 ، إذ تتضح الزيادة في جل الفئات العمرية، فالجدول رقم (27) يوضح التغير ما بين السنتين ، والفئة العمرية من 0 - 4 سنوات كانت نسبة الذكور فيها 6.3% من جملة السكان بينما عند الإناث 6.1% سنة 1995 التي ارتفعت إلى 11.5% لدى الذكور وإلى 11.5% للإناث سنة 2003 ، أما الفئات العمرية التي تُعد في سن الدراسة والواقعة ما بين 5 - 24 سنة فكانت نسبتها للذكور 26.0% وللإناث 25.4% في سنة 1995 ، وتغيرت هذه النسب في 2003 لتصبح 44.9% للذكور أما للإناث فارتفعت أيضاً إلى 43.6% ، وهذا مؤشر يوضح ارتفاع نسبة الشباب من الذكور الذين هم في سن الدراسة ، أي أن من هم دون 25 سنة وصلت نسبتهم 56.4% من جملة الذكور ، في حين بلغت نسبة الإناث حوالي 55.2% من جملة الإناث من هن دون 25 سنة ، وبالتالي ترتفع نسبة هذه الفئة إلى باقي الأعمار ، في حين أن

جدول رقم (27) التوزيع النسبي للسكان حسب فئات العمر 1995 و 2003

فئات العمر	% النوع من المجموع 1995		% النوع من المجموع 2003	
	ذكور	إناث	مجموع	مجموع
4 - 0	6.34	6.12	12.46	11.51
5 - 9	6.72	6.55	13.27	11.41
10 - 14	6.77	6.56	13.33	11.21
15 - 19	6.73	6.54	13.27	10.92
20 - 24	5.86	5.70	11.56	10.72
25 - 29	4.48	4.41	8.89	9.95
30 - 34	3.30	3.22	6.52	8.83
35 - 39	2.29	2.19	4.48	6.68
40 - 44	1.50	1.52	3.02	4.90
45 - 49	1.44	1.46	2.90	3.02
50 - 54	1.28	1.10	2.38	2.75
55 - 59	1.19	1.05	2.24	2.09
60 - 64	0.94	0.84	1.78	1.80
65 - 69	0.81	0.77	1.58	1.52
70 - 74	0.53	0.49	1.02	1.27
75 - 79	0.31	0.30	0.61	0.79
80 - فما فوق	0.33	0.36	0.69	0.62
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر :- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس 1998 ، ص 42 .

، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، طرابلس 2004 ، ص 20 .

الفئات العمرية ما بين 25 - 64 سنة والتي تعد القوة العاملة المنتجة وتتولى إعالة باقي الفئات العمرية ، فقد بلغت نسبتها سنة 1995 عند الذكور حوالي 16.4% من جملة

الذكور فيما وصلت نسبة الإناث إلى 15.8% ، وقد النسبة زادت هذه في عام 2003 إلى حوالي 39.0% عند الذكور ، وبلغت 41.0% لدى الإناث ، في حين ارتفعت نسب الفئات العمرية التي تفوق سن 64 سنة من 2.0% سنة 1995 إلى 4.6% سنة 2003 لدى الذكور ، أما الإناث فبلغت 1.9% لتصبح حوالي 3.8% ، هذا التغير في نسبة النوع حسب الفئات العمرية واكبه تغير في إجمالي عدد الذكور في عام 2003 الذي بلغ 2796940 نسمة بنسبة بلغت 51.0% من جملة السكان ، فيما كانت نسبة الإناث 49.0% ووصل عددهن إلى 2683947 نسمة .

1 - 3 - 3 - الحالة الزوجية والتركيب الأسري :

1 - 3 - 3 - 1 - الحالة الزوجية :

تعرّف بأنها إحدى خصائص السكان (*)، وتجمع بياناتها فوق سن معينة عن طريق جمع معلومات تتضمن من لم يسبق لهم الزواج (العزاب) ، المتزوج أو المتزوجة ، المطلق أو المطلقة ، الأرملة ، أو الأرملة .

تشير الدراسات السكانية المبنية أساساً على ما توصلت إليه التعدادات والإحصاءات الحيوية من نتائج إلى أن هناك اختلافاً وتفاوتاً بين نسب السكان المتزوجين ، والعزاب ، والمطلقين ، والأرامل من الذكور والإناث من مجتمع لآخر ، كما أن نسبة المواليد تتأثر بدرجة كبيرة بنسبة الإناث المتزوجات اللاتي في الفئات العمرية ما بين 15 - 49 سنة ، وللعادات والتقاليد السائدة في أي مجتمع تأثير على موعد الزواج ، فبعضها يفضل الزواج المبكر لكلا الجنسين باعتبار أن ذلك هو أفضل فترات العمر لإنجاب الأبناء ، كما تشير بعض الدراسات إلى أن ((الحالة الاجتماعية تؤثر في نسبة الوفيات كنتيجة لاختلاف نسبة كل من المتزوجين والعزاب والأرامل والمطلقين من مجتمع لآخر ووجد الباحثون أن المتزوجين من الجنسين ينعمون بحياة أطول ، وتكون نسبة الوفيات بينهم على هذا الأساس أقل ، أما أقصر الجميع أعماراً فهم المطلقون والأرامل من النوعين، وقد وجد الفارق كبيراً بين نسب الوفيات في هذه الفئات (((1) .

(*) تعرف معدلات الزواج عن طريق عدة مقاييس تستخدم لمعرفة الحالة الزوجية للمجتمع ، ودارسة أهم هذه المقاييس ما يعرف بمعدل الزواج الخام الذي يحسب عن طريق نسبة الزيجات في سنة معينة إلى عدد السكان في منتصف تلك السنة وضرب الناتج في 1000 ، كذلك الحال بالنسبة لحالات الطلاق .

¹ - محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ، الطبعة الثانية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1990 ، ص 139 .

يوضح الجدول رقم (28) جملة الإحصاءات الحيوية للزواج والطلاق في المجتمع الليبي ، ويشير إلى ارتفاع معدل الأولى عن الحالة الثانية ، فبتتبع بيانات ما يزيد عن 33 سنة نلاحظ أن معدلات الزواج تزيد كثيراً عن حالات الطلاق ، كما أن عدد حالات

جدول رقم (28) عدد حالات الزواج والطلاق ومعدل الزواج الخام والطلاق الخام للسكان الليبيين من 1969 - 2004

السنة	عدد حالات الزواج	معدل حالات الزواج الخام	عدد حالات الطلاق	معدل حالات الطلاق الخام
1969	12900	7.2	3732	2.1
1970	14526	7.9	3980	2.1
1971	15395	8.0	4179	2.2
1972	14927	7.5	4755	2.4
1973	12428	6.1	3876	1.9
1974	13610	6.4	4635	2.2
1975	16187	7.3	4752	2.2
1976	17360	7.6	4593	2.0
1977	17994	7.6	4667	2.0
1978	19126	7.7	4971	2.0
1979	17239	6.7	4406	1.7
1980	16247	6.1	3614	1.4
1981	13733	2.0	3357	1.2
1982	15339	5.1	3741	1.3
1983	16190	5.2	3448	1.1
1984	19846	6.1	2599	0.8
1985	18902	5.6	3275	1.0
1986	17252	4.9	3057	0.9
1987	17862	4.9	2889	0.8
1988	17016	4.5	2264	0.6
1989	17368	4.4	2532	0.7
1990	20451	5.0	2719	0.7
1991	21254	5.4	2689	0.6
1992	21646	5.3	2864	0.6
1993	14681	3.5	906	0.2
1994	19190	4.4	1211	0.2
1995	21358	4.8	1157	0.2
1996	18743	4.1	1227	0.2
1997	20089	4.3	1174	0.2
1998	19051	3.9	1279	0.2
1999	19348	3.9	1095	0.2
2000	27655	5.4	1444	0.2
2001	28661	5.4	1662	0.3
2002	33323	6.0	1740	0.3
2003	36721	6.4	1706	0.3
2004	39105	6.6	1777	0.3

المصدر : تجميع الباحث من الإحصاءات الحيوية ، 1984 - 2001 - 2003 - 2004 صفحات مختلفة .

الزواج تأخذ في الارتفاع التدريجي ثم تنخفض من سنة إلى أخرى ، وترتفع من جديد ثم تبدأ بالانخفاض بداية من عقد الثمانينيات ، ثم تصعد قليلاً لتعاود التراجع من جديد لترتفع ثانية مع بداية الألفية الجديدة ، بينما في حالات الطلاق فإن الانخفاض هو السمة المسيطرة إذ يسجل معدل الطلاق الخام من أعلى معدل له في عام 1972 الذي بلغ نحو

2.4 في الألف مستمراً في التراجع حتى يصل إلى أدنى معدل له 0.2 في الألف عام من 1992 ليرتفع بدرجة محدودة بعد عام 2001 إلى 0.3 في الألف ، والملاحظ ارتفاع عدد حالات الزواج لسنة 2004 التي وصلت إلى 39105 حالة زواج بنسبة زيادة قدرها 6.5% تم قرابة 20.5% منها خلال شهر سبتمبر ، ووصل معدل الزواج الخام إلى 6.6 في الألف ، فيما بلغت حالات الطلاق ما مجموعه 1777 حالة مما يعني أن هناك ارتفاعاً في نسبة الطلاق عن سنة 2003 بحوالي 4.1% ، غير أن المعدل الخام لحالات الطلاق بقي على حاله 0.3 في الألف .

يتضح من الجدول رقم (29) عدد حالات الزواج والطلاق لكل 10000 نسمة من السكان لسنوات مختارة تمتد تقريباً كل 10 سنوات تبدأ من سنة 1973 التي بلغ متوسط عدد حالات الزواج لكل 10000 نسمة حوالي 60.6 حالة زواج ، فيما بلغ معدل حالات الطلاق قرابة 18.9 حالة طلاق ، وتعد من أعلى معدلات الطلاق مقارنة بالسنوات التالية ، بينما ارتفعت قليلاً سنة 1984 قرابة 61.4 حالة زواج لكل 10000 نسمة ، في حين يلاحظ التراجع الكبير لمعدل حالات الطلاق التي لم تتجاوز 8.0 حالة

جدول رقم (29)

عدد حالات الزواج والطلاق الإجمالي لكل 10000 نسمة للسنوات 1973 و 1984 و 1995 و 2003 و 2004

السنة	عدد السكان	عدد حالات الزواج	متوسط حالات الزواج لكل 10000 نسمة	عدد حالات الطلاق	متوسط حالات الطلاق لكل 10000 نسمة
1973	2052372	12428	60.55	3876	18.88
1984	3231059	19846	61.42	2599	8.04
1995	4389739	21358	48.65	1157	2.63
2003	5480887	36721	66.99	1706	3.11
2004	5882667	39105	66.47	1777	3.03

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الإحصاءات الحيوية 1988 ، 1995 ، 2003 ، 2004 .

طلاق ، أما في سنة 1995 فيظهر بوضوح تأثير عقوبات الأمم المتحدة التي أسهمت بشكل كبير مع عدة عوامل أخرى أهمها تراجع الدخل الوطني الناتج عن تدني عائدات النفط - على عدد حالات الزواج التي تراجع معدلها إلى 48.7 حالة زواج لكل 10000 نسمة ، انخفض عدد حالات الطلاق إلى 2.6 حالة طلاق لكل 10000 نسمة ، أما في سنة 2003 وبعد حوالي 5 سنوات من الرفع النهائي لتلك العقوبات فإن الوضع المادي انتعش سواء للمواطن أو الدولة ، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات التي أسهمت في الانفتاح الاقتصادي للبلاد ومكنت من تحسن دخل الفرد وبالتالي زيادة عدد حالات

الزواج لتعاود الارتفاع إلى أعلى معدلاتها مسجلةً 67.0 حالة زواج لكل 10000 نسمة من السكان ، بينما تبقى حالات الطلاق محلها تقريباً ليلبغ 3.11 حالة طلاق للسنة نفسها .

يظهر التراجع والانخفاض في حالات الطلاق في المجتمع الليبي التي يمكن إعادة أسبابها إلى أن هناك تحسناً في مستوى دخل الفرد يسهم في تماسك الأسرة ، إضافة إلى وجود قانون نظم وقوع الطلاق ، الذي أجبر الرجل على التخلي عن المسكن لصالح الزوجة والأبناء ، وتوليها الحضانة ، ودفع النفقة لهم ، إلى جانب الخوف من ضياع الأبناء ، مع ارتفاع الوعي الثقافي لدى المتزوجين ، كما أن جُلَّ حالات الزواج أصبحت تتم بعد تفاهم الطرفين ، وهي عوامل كثيرة اجتمعت لوضع حدٍ لوقوع الطلاق والتقليل منه .

يوضح تعداد 1984 ، جدول رقم (30) أن عدد الذكور الليبيين ممن عمرهم فوق 15 سنة والذين يقدرون بحوالي 832077 ذكراً كان من بينهم 370944 ذكراً لم يسبق لهم الزواج يمثلون نسبة 44.6% من مجموع الذكور الكلي ، في حين أن عدد الذكور المتزوجين بلغ حوالي 446881 ذكراً بنسبة قدرها 53.7% ، وكان عدد المطلقين والأرامل من الذكور ما يقارب 14252 ذكراً من إجمالي عدد الذكور بنسبة قدرها 1.7% .

جدول رقم (30) السكان الليبيون حسب الحالة الزوجية (+ 15 سنة) 1984

% من المجموع			العدد			الحالة الزوجية
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	
38.47	32.02	44.58	623300	252356	370944	لم يسبق لهم الزواج
54.79	55.93	53.71	887589	440708	446881	متزوجون
1.79	2.80	0.82	28925	220925	6871	مطلقون
4.95	9.25	0.89	80306	72925	7381	أرامل
100.00	100.00	100.00	1620120	788043	832077	المجموع

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد 1984 ، ص 69 .

أما فيما يتعلق بالإناث الليبيات اللائي أعمارهن فوق 15 سنة فمن لم يسبق لهن الزواج كن في حدود 252356 أنثى تقدر نسبتهم بحوالي 32.0% من مجموع الإناث ، وعدد الإناث المتزوجات ما مجموعه حوالي 440708 أنثى يشكلن ما نسبته 55.9% من مجموع الإناث في حين كانت نسبة المطلقات والأرامل 12.1% ، وبذلك فهذه النسبة ترتفع عن مثيلتها عند الذكور ، مما يعطيهم فرصة الزواج الثاني بعد الطلاق أو الترميل

أكثر من الإناث ، ونلاحظ أن نسبة تعدد الزوجات عند الذكور الليبيين منخفضة ولا تتجاوز 3.6% خلال الفترة 1984 - 1995 التي ارتفعت قليلاً عن عام 1973 .
يتضح من خلال تعداد 1995 وفق ما جاء في الجدول رقم (31) أن عدد السكان الليبيين المقيمين من سن 15 سنة فما فوق ولم يسبق لهم الزواج يبلغ حوالي 775207 ذكراً بنسبة بلغت 57% من إجمالي الذكور الليبيين من فئة الأعمار السابقة نفسها ، بينما لدى الإناث تنخفض النسبة إلى حوالي 48% ، كما يلاحظ أن متوسط سن الزواج الأول للذكور الليبيين 31.30 سنة ، أما عند الإناث فهو في سن 28.22 سنة ، حيث يعتبر هذا المتوسط لسن الزواج مرتفعاً بدرجة ملحوظة ، فقد كان في عام 1984 حوالي 27.35 سنة للذكور ، و 23.02 سنة عند الإناث ، كما أن هناك فارقاً بين الزواج الأول للذكور ونظيره للإناث آخذ يتناقص ، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى رغبة معظم الإناث في مواصلة تعليمهن في مختلف المراحل قبل الزواج مما أدى إلى ارتفاع متوسط السن لدى الإناث بقدر أعلى مما هو عند الذكور .

جدول رقم (31) عدد ونسبة الليبيين الذين العزّاب هم فوق سن 15 سنة حسب فئات العمر لسنة 1995

فئات العمر	عدد السكان الليبيين			عدد الذين لم يسبق لهم الزواج			% غير المتزوجين		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
19 - 5	295320	287152	582472	294688	282284	576972	99.79	98.30	99.06
24-20	257157	250370	507527	251508	205847	457456	97.80	82.22	90.11
29-25	196540	193843	390383	157309	97083	254392	80.04	50.08	65.16
34-30	144839	141383	286222	54421	35197	89618	37.57	24.89	31.31
39-35	100492	96063	196555	10821	9282	29103	10.77	9.66	10.22
44-40	66093	66628	132721	2544	2057	4601	3.85	3.09	3.47
49-45	63245	63948	127193	1250	884	2134	1.98	1.38	1.68
54-50	56118	48340	104458	691	415	1106	1.23	0.86	1.06
59-55	52221	46057	98278	546	369	915	1.05	0.80	0.93
فوق 60	128712	120955	249667	1428	876	2304	1.11	0.72	0.92
المجموع	1360737	1314739	2675476	775207	634294	1409501	56.97	48.44	52.68

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، نتائج التعداد العام للسكان 1995 ، ص 53 .

أظهر تعداد 1995 أن ظاهرة تعدد الزوجات عند الذكور الليبيين لم يحدث عليها أي تغيير خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي 1984 - 1995 و بقيت بنسبة 3.6% من الذكور المتزوجين الذين في عصمتهم أكثر من زوجة يبلغ عددهم 20386 ذكراً ، أما بقية الذكور المعنيين ويمثلون 551609 ذكراً ونسبتهم 96.44% متزوجون بزوجة واحدة فقط ، وهو ما يظهر أثر قانون الزواج والطلاق المشار إليه الذي اشترط موافقة الزوجة الأولى ،

ووضع قيوداً على تعدد الزوجات إلا في حالات تحددها محاكم الأحوال الشخصية المختصة والمخولة بمنح الإذن لكتابة عقد الزواج بالزوجة الثانية .

أوضح المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 حسب ما ورد في الجدول رقم (32) وما أوضحه التمثيل البياني في الشكل رقم (7) أن عدد الذين هم في سن 15 سنة فما فوق ولم يسبق لهم الزواج وصل إلى 1914143 نسمةً يكونون ما نسبته 53.0% من مجموع أفراد هذه الفئة ، وهي ترتفع عند الذكور إلى 57.2% وبين الإناث تصل النسبة إلى 48.7% ، بينما تشير البيانات إلى أن المتزوجين بلغ عددهم ما مجموعه 1562339 نسمة بلغت نسبتهم 43.3% من جملة أعداد الفئة ، ويلاحظ ارتفاع نسبة الإناث منها إلى 44.6% ، في حين أن نسبة الذكور تنخفض عنهن إلى 42.0% ، ويمثلون حوالي 28.50% من جملة السكان مما يعني أن أقل من ثلث السكان بقليل متزوجون .

جدول رقم (32)

عدد ونسبة الليبيين الذين العزّاب هم فوق سن 15 سنة ونسبتهم حسب فئات العمر لسنة 2003

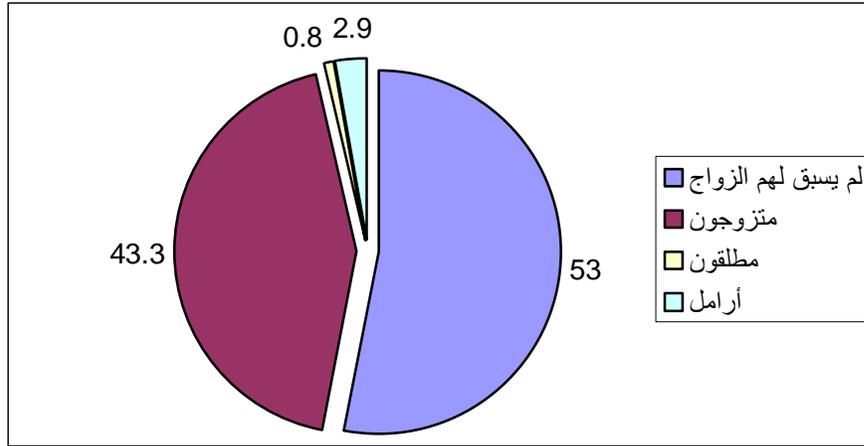
% من المجموع			عدد السكان			الحالة الزوجية
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
53.0	48.7	57.2	1914143	863392	1050751	لم يسبق لهم الزواج
43.3	44.6	42.0	1562339	790195	772144	متزوجون
0.8	1.3	0.3	28216	23460	4756	مطلقون
2.9	5.4	0.5	105523	96063	9460	أرامل
100.0	100.0	100.0	3610221	1773110	1837111	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، ص 23 .

يشير الجدول المذكور أيضاً إلى أن عدد المطلقين بلغ في مجمله حوالي 28216 حالة ترتفع بين الإناث إلى 1.3% ، ولا تتجاوز 0.3% عند الذكور ، وهذا التباين يعود إلى فرص الذكور في الزواج أكثر من مرة ، في حين تتراجع فرصة الإناث في تكرار مرات الزواج ، مع ملاحظة أن نسبة المطلقين انخفضت عما كانت عليه في سنة 1995 التي بلغت 1.1% من جملة السكان الليبيين وتراجعت سنة 2003 إلى 0.8% .

ترتفع حالات الترميل عددياً تمشياً مع زيادة عدد السكان غير أن نسبتها تنخفض عما كانت عليه سنة 1995 التي بلغت حوالي 0.6% عند الذكور ، ووصلت إلى 7.2% لدى الإناث ، غير أنها تراجعت سنة 2003 إلى حوالي 0.5% عند الذكور وإلى 5.4% بالنسبة للإناث .

شكل رقم (7) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة الزوجية سنة 2003



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (32) .

من العرض السابق وبناء على البيانات المتعلقة بالعزوبة والزواج والطلاق والتمرل يتضح أن هناك نمواً سنوياً في حالات الزواج يقابله تراجع مستمر في حالات الطلاق ، بينما تنخفض ببطء حالات التمرل مع زيادة نسبة الإناث في الحالتين الأخيرتين ، وهذا يعلن أن المجتمع في ليبيا مازال متماسكاً ، وبخاصة في تركيبة الأسرة مع ملاحظة تراجع حالات تعدد الزوجات التي بلغت في سنة 1995 ما نسبته 3.7% من مجموع الذكور المتزوجين ، وكانت سنة 1984 حوالي 3.6% ولم تظهر خلال أية بيانات عن هذه الحالة في المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، وهذا تفسيره يعود إلى التوجه العام لسياسة الدولة نحو الحد من ظاهرة تعدد الزوجات ومحاولة القضاء عليها وتركها في أضيق الحدود .

1 - 3 - 3 - 2 - التركيب الأسري :

تشير نتائج تعدادات السكان فيما يتعلق بحجم الأسرة في ليبيا على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين أن المجتمع الليبي محافظ ذو طابع تقليدي شرقي ، فما يزال للأسرة دور اجتماعي مهم في ربط اللحمة الاجتماعية والتكوين العائلي ، كما أن الروابط الأسرية ، والانتماءات القبلية ، والثقافة الشرقية لها جميعها تأثير بارز في التكوين

الديموغرافي وحجم الأسرة ، رغم ما شهدته البلاد من تطور مادي سريع ، وارتفاع مستوى المعيشة ، فما تزال الأسرة الليبية متماسكة وكبيرة الحجم إذا ما قورنت مع بعض المجتمعات العربية ، فقد بيّنت نتائج تعداد السكان 1995 أن متوسط حجم الأسرة ما يزال كبيراً ويرتفع تدريجياً بمعدلات منتظمة .

جاء في بيانات الجدول رقم (33) أن متوسط حجم الأسرة كان في عام 1954 حوالي 4.6 أفراد ، وارتفع قليلاً سنة 1964 ليصل إلى 4.8 أفراد حيث كان عدد الأسر 331990 أسرة تجمع فيها حوالي 1551946 نسمة ، في حين أن أرقام تعداد 1973 أظهرت هي الأخرى نمواً في عدد الأسر الذي بلغ 346739 أسرة تحتضن 2072760 نسمة، أما متوسط حجمها فقد ارتفع إلى 6.00 أفراد .

جدول رقم (33)

الأسر الليبية حسب عدد أفرادها ومتوسط حجمها من 1964 - 2003

التعداد	عدد الأسر الليبية	مجموع أفرادها	متوسط حجم الأسرة
1964	331990	1557946	4.8
1973	346739	2072760	6.0
1984	476463	3250806	6.8
1995	634919	4441033	6.9
2003	829723	5480887	6.6

المصدر : النتائج النهائية لتعداد السكان ، 1964 ، 1973 ، 1984 ، 1995 .

المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، صفحات مختلفة .

وصل عدد الأسر في ليبيا حسب تعداد 1984 إلى 554174 أسرة تشكل الأسر الليبية منها 476463 أسرة بنسبة 86% ، وحوالي 14% أسر غير ليبية يقطن في المناطق الحضرية ما نسبته 76% من الأسر الليبية والباقي 24% يقيم في الريف .

أفرز تعداد السكان عام 1995 نتائج بيانات حجم الأسرة التي بينت أن عدد الأسر الليبية بلغ ما مجموعه 634919 أسرة ليبية تضم ما قدره 4441033 نسمة ، كما يتضح أن معظم الأسر الليبية تتكون من عائلة واحدة تمثلها نحو 558319 أسرة تُشكل 88% من العدد الكلي للأسر الليبية ، وتمثل الأسر التي يزيد وعدد أفرادها عن عشرة أفراد ما نسبته 18% ، بينما تُكوّن الأسر التي عدد أفرادها يزيد عن خمسة أشخاص نسبة 60% ، أما بقية الأسر التي يقل عدد أفرادها يقل عن خمسة أشخاص فتشكل ما نسبته 22% ، في حين نلاحظ أن متوسط عدد أفراد الأسر الليبية ارتفع إلى حوالي 6.8 فرداً ، مما يؤكد حقيقة ارتفاع متوسط حجم الأسرة الليبية الذي يعود في أساسه إلى ثقافة

الجمتمع التي ما زال يسيطر عليها في الرغبة كثرة الأطفال والبحث عن إنجاب الولد وسط مجموعة من البنات .

كما بين تعداد 1995 وفق معلومات الجدول (34) أن هناك أكثر من 10% من مجموع الأسر الليبية أي ما يربو على 64073 أسرة لا يوجد بها أفراد عاملون اقتصادياً ، في حين بلغت الأسر التي بها فرد واحد من العاملين اقتصادياً ما نسبته 49% يقدر عددها بحوالي 306661 أسرة ، و يتضح أيضاً أن عدد العاملين اقتصادياً يزداد في الأسرة بزيادة عدد أفرادها ، كما أن هناك ما مجموعه 150275 أسرة رئيسها لا يعمل ولا يبحث عن عمل يمثلون 24% من مجموع الأسر الليبية .

جدول رقم (34) الأسر الليبية حسب عدد العاملين اقتصادياً فيها لسنة 1995

الأفراد العاملون اقتصادياً في الأسرة	عدد الأسر	% من إجمالي عدد الأسر
لا يوجد بها أفراد عاملون	64073	10.09
يوجد فرد واحد عامل	309661	28.77
يوجد بها فردان عاملان	149022	23.47
يوجد ثلاثة أفراد عاملين	60199	9.48
يوجد بها أربعة أفراد عاملين فأكثر	51964	8.19
المجموع	634919	100.00

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد السكان لعام 1995 ، ص 29 .

أشارت نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 إلى أن عدد الأسر الليبية قد بلغ حوالي 830 ألف أسرة ، يسكن منها حوالي 711 ألف أسرة في المناطق الحضرية يشكلون نسبة 85.7% ، بينما 119 ألف أسرة تقيم في المناطق الريفية بنسبة 14.3% ، وتتوزع الأسر نسبياً حسب أعداد أفرادها ، فتمثل الأسر التي عدد أفرادها ما بين 4 - 7 أفراد ما نسبته 50.29% ، أما الأسر التي أفرادها ما بين 8 - 9 أفراد فنسبتهم 17.23% ، بينما لا تتجاوز 17.3% الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10 ، في حين أن الأسر الصغيرة التي عدد أفرادها 2 - 3 شكّلت ما نسبته 13.8% ، غير أن نسبة 1.54% من مجموع الأسر يمثل تلك التي عدد أفرادها شخص واحد فقط ، فالنسبة الغالبة لعدد الأسر يتماشى مع المتوسط العام للأسرة الليبية (1) .

1 - 3 - 4 - التركيب المهني و الحرفي :

1 - الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الخصائص الديموغرافية ، الجزء الثاني ، ص 22 .

يشمل هذا النوع من التراكيب حالة السكان المهنية والحرفية ، وما يمارسونه من أعمال مختلفة تشكل القوى العاملة في المجتمع التي تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل القومي ، فالإحصاءات الرسمية والتعدادات تضم الذين يعملون ويحصلون على ربح أو أجر ، ويرتقون من وراء عملهم ونشاطهم الاقتصادي ، أما عن نسبة القوة العاملة إلى عدد السكان الإجمالي في أي مجتمع فتباين من دولة إلى أخرى حسب تقدم وتخلف مستواها ، ومدى مشاركة الإناث في مجموع القوة العاملة الكلي .

يمكن أن نُعرّف القوة البشرية العاملة بأنها مجموع السكان الذين يمكن أن يسهموا في النشاط الاقتصادي ، أي أنها لا تشمل السكان غير القادرين على العمل كالأطفال وكبار السن ، أما قوة العمل فتشمل كل الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين على أداء العمل والباحثين عنه ، بينما يعني النشاط الاقتصادي المجال الذي يؤدي فيه الفرد النشاطات التي تؤديها المؤسسات العامة والخاصة ، والمشروعات المختلفة ، في حين أن التركيب المهني يهتم بتصنيف السكان مهنيًا وفق ما يمارسونه من أعمال ، ويعني معدل البطالة نسبة المتعطلين عن العمل إلى حجم القوة العاملة الفعلية في المجتمع ، ويمكن اعتبار قاعدة عامة توضح حدًا لنسبتها إلى العدد الكلي للسكان تتمثل في أن ⁽¹⁾ نسبة هذه الفئة في معظم دول العالم تتراوح ما بين 35-45% ... وإذا كان هناك اختلاف فذلك راجع لانخفاض نسبة الإناث ، فإذا كان معدل نسبة الذكور ما بين 50-70% فإن نسبة الإناث تكون ما بين 1-50% من مجموع القوة العاملة ⁽²⁾ (1) .

تعطي معرفة نسبة العاملين في المجتمع إلى مجموع السكان الكلي ، وما يمارسونه من نشاطات مختلفة ، صورة واضحة على الوجهة التي يسير إليها الاقتصاد الوطني ، وبناءً على ذلك رسم سياسة التخطيط المستقبلي لمختلف قطاعات الدولة في ضوء من معلومات حول العمالة المتاحة سواء كانت محلية أو ما تحتاجه من عمالة أجنبية .

أظهرت نتائج تعداد 1964 أن نسبة العاملين اقتصادياً في المجتمع بلغت في مجموعها 33.1% من إجمالي عدد السكان ، يمثل الليبيون ما نسبته 32.8% من جملة السكان الليبيين وهو ما يوضح تدني هذه النسبة ، هذه الحال لم تتغير كثيراً حسب تعداد 1973 كما في الجدول رقم (35) إذ بلغت هذه النسبة حوالي 33% ويعود الانخفاض إلى أن من هم في سن العمل حسب الفئة العمرية ما بين 15-60 سنة تستثنى منهم نسبة كبيرة تُقدّر بحوالي

1 - عبدالفتاح وهيبية ، مصدر سابق ، ص 133 .

58.5% في عمر ما بين 6 - 24 سنة هم في سن الدراسة ، بينما بلغت نسبة الإناث العاملات 5.0% تقريباً من مجموع النساء اللاتي هن في سن العمل ، كما يشير تعداد 1973 أن

إسهام الذكور يقدر بحوالي 93% من إجمالي القوة العاملة من السكان الليبيين ، بينما كانت نسبة النساء لا تتجاوز 7.0% ، كما يتضح انخفاض عدد العمالة الليبية الفنية التي تتركز في أعمال الخدمات والإدارة والزراعة والتجارة في حين تغطي العمالة الأجنبية باقي المهن والحرف التي تفتقر العمالة الليبية إلى تخصصات في مثلها ، وحسب تعداد 1984 شهدت الفترة ما بين تعدادي 1973 - 1984 زيادة في عدد العمالة فقد بلغ عدد العاملين اقتصادياً ما مجموعه 680994 نسمةً بنسبة 42.0% من جملة السكان الليبيين ، بلغت نسبة الذكور منهم حوالي 71.3% ، والنساء 11.1% ، أما غير العاملين اقتصادياً ويمثلون الطلبة ، وربات البيوت ، والمتقاعدون ، وفئات أخرى غير ما ذكر فكانت نسبتهم 58.0% من إجمالي السكان تمثل النساء النسبة الأكبر منهم بما قدره 88.9% ، وشكل الذكور منهم ما نسبته 28.7% .

جدول (35) توزيع السكان الليبيين المشتغلين (الذين أعمارهم + 15) حسب النوع وأقسام المهن 1973

% من المجموع		العدد			المهن	
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث		ذكور
18.07	54.18	12.72	118539	45847	72692	أصحاب المهن العلمية الفنية
0.35	0.02	0.40	2295	16	2279	الأمناء والموظفون القياديون ومدراء الأعمال
12.99	14.28	12.80	85185	12083	73102	مراقبو الكتيبة والموظفون
2.95	2.07	3.09	19374	1748	17626	العاملون بالبيع والشراء
36.73	23.09	38.75	240924	19535	221389	العاملون بالخدمات
10.74	2.28	11.99	70443	1933	68510	العاملون بالزراعة
18.17	4.08	2025	119153	3452	115701	العاملون بالإنتاج
-	-	-	11	4	7	مهن غير واضحة وغير مبيّنة
100.00	100.00	100.00	655924	84618	571306	المجموع

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد النتائج النهائية لتعداد 1984 ، ص 72 .

أما من حيث النشاط الاقتصادي بين التعداد فإن غالبية من يعملون في نشاط اقتصادي حتمي يقدر بنسبة 61.3% من إجمالي العاملين اقتصادياً ، وكانت نسبة الذكور منهم 60.5% من مجموع الذكور العاملين ، وترتفع في الإناث إلى 81.7% من جملة العاملات ، ثم يأخذ النشاط الزراعي حوالي 11.6% من إجمالي العاملين اقتصادياً يمثل الذكور نسبة 12.9% من إجمالي الذكور في النشاط الاقتصادي بينما يشكل الإناث فقط

3.1% ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة نشاط استيراد السلع وتوزيعها وخدمات الفنادق بنسبة 6.8% .

عرّف تعداد 1995 السكان العاملين اقتصادياً أو قوة العمل ممن أعمارهم من 15 سنة فما فوق ، بأنهم جميع السكان المشتغلين فعلاً عند إجراء التعداد والباحثين عن عمل سواء سبق لهم العمل أو أنهم يبحثون عنه لأول مرة (1) ، وحسب هذا التعريف أسفر التعداد عن نتائج وردت في الجدول رقم (36) بينت أن عدد السكان الليبيين العاملين اقتصادياً بلغ 1100956 نسمة يمثلون نسبة 41% من إجمالي السكان تصل بين الذكور إلى 81.4% وتنخفض عند الإناث إلى 18.8% ، أما عدد المشتغلين الفعليين فيقدر بحوالي 981424 نسمة بنسبة 89% من إجمالي الليبيين العاملين اقتصادياً ، وبذلك يكون معدل البطالة حوالي 11% تصل في الذكور إلى 11.4% وتنخفض عند الإناث إلى 9.0% ، وبذلك يتضح أن معدل الإعالة لكل فرد من العاملين اقتصادياً بحوالي 3.99 ، أي أن كل فرد عامل اقتصادياً يعول حوالي 4 أفراد. بمن فيهم المعيل نفسه ، وقد انخفض عن معدل الإعالة عن تعداد 1984 الذي كان 4.75 ، أي أن كل فرد عامل كان يعول حوالي 5 أشخاص بما فيهم هو نفسه .

يتوزع المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل على مجموعة من المهن العلمية أو الفنية بما يقارب 241022 نسمة يشكلون نسبة 26% من الليبيين المشتغلين الفعليين ، والمتعطلين الذين سبق لهم العمل ، وترتفع النسبة بين الإناث لتصل إلى 71% ، وتقل عند الذكور إلى 16% ، وهذا يوضح أن الإناث يفضلن العمل في مثل هذا النوع من المهن ، أما توزيعهم من حيث أقسام النشاط الاقتصادي فيبين التعداد أن العاملين في نشاط الخدمات العامة والاجتماعية والثقافية والترفيهية يمثلون نسبة 54% من إجمالي عدد العاملين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل ، وتزيد هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى 85% ، تنخفض عند الذكور لتصل إلى 47% وهو ما يوضح رغبة الليبيين في العمل ضمن الأنشطة الخدمية خاصة الإناث منهم .

جدول رقم (36) توزيع السكان الليبيين الذين أعمارهم (+ 15) حسب توزيعات

القوة البشرية والنوع ومعدل مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لسنة 1995

توزيع القوة البشرية	عدد الأفراد
---------------------	-------------

1 - الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد السكان لسنة ، 1995 ، طرابلس ، يوليو 1998 ، ص 56 .

مجموع	إناث	ذكور			
905551	172874	732677	يعمل	مشتغلون	عاملون اقتصادياً
75873	75873	60694	خدمة وطنية أو إنتاجية		
981424	188053	793694	مجموع المشتغلين		
12038	617	11421	سبق لهم العمل	متعطلون	
107494	17099	90395	لم يسبق لهم العمل		
119532	17716	101816	مجموع المتعطلين		
1100956	205769	895816	مجموع السكان العاملين اقتصادياً		
667271	311635	355636	طلبة	غير عاملين اقتصادياً	
790858	790858	-	ربات بيوت		
76695	4767	71928	متقاعدون		
39696	1710	37986	غير ما ذكر		
1574520	1108970	465550	مجموع السكان غير العاملين اقتصادياً		
2675476	134739	1360737	مجموع أفراد القوة البشرية		
41.15	15.65	65.79	معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي %		
10.86	8.61	11.37	معدل البطالة بين العاملين اقتصادياً %		

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد 1995 ، ص 58 .

في سنة 2003 بلغ عدد العاملين اقتصادياً حوالي 1640609 نسمة يمثلون 45.4% من جملة السكان الذين هم في سن 15 سنة فما فوق لتصل بين الذكور إلى قرابة 74.3% وعند الإناث إلى حوالي 28.7% ، أي بزيادة محدودة عن سنة 1995 لم تتعد 4.3% ، والجدير بالذكر أن مجموع الأفراد المشتغلين فعلياً كان مجموعهم سنة 2003 قرابة 1357063 نسمة بنسبة بلغت حوالي 82.7% من جملة العاملين اقتصادياً ، مما يعني أن معدل البطالة قد ارتفع إلى 17.3% بعد أن كان 10.9% في عام 1995 ، بينما يلاحظ تغير في معدل البطالة لصالح الذكور الذي زاد بما نسبته 5.7% ، أما عند الإناث فقد زاد إلى 10.1% عما كانا عليه سنة 1995 ، يثير هذا التناقض في زيادة معدل البطالة بين والإناث إلى كثير من التساؤل الذي يمكن إرجاعه إلى زيادة فرص العمل لدى الشباب ، وبخاصة القطاع الخاص ، وكذلك ارتفاع عدد اللائي يتركن أعمالهن بعد الزواج الأمر الذي يزيد من البطالة ويرفع من نسبة التعطل ، وبالرغم من ذلك انخفض معدل الإعالة لكل فرد من السكان العاملين اقتصادياً إلى 3.34. بمعنى أن كل فرد عامل اقتصادياً يعيل أكثر من 3 أفراد وأقل من أربعة. بمن فيهم نفسه في المتوسط بعد أن كان يعيل 4 أفراد سنة 1995 .

يمكن مما سبق أن نستنتج بعض الحقائق حول التركيب المهني والحرفي للسكان الليبيين والتي تثبت انخفاض نسبة العاملين إلى جملة السكان ، وارتفاع نسبة الذكور عن نسبة الإناث في مجموع القوة العاملة ، وتدني نسبة المهنيين والفنيين وتركزهم في أعمال الخدمات مما يشير إلى ارتفاع عدد القوة العاملة الأجنبية بما يزيد عن 35% ، غير أن هذه النسبة قابلة للانخفاض ، وبخاصة بعد ارتفاع نسبة التعليم للإناث التي سترفع من نسبة إسهامهن في القوة العاملة ، وهو ما يلاحظ عند مقارنة نتائج الفترة ما بين 1973 وحتى 1995 التي تعطي مؤشراً بارتفاع إسهام المرأة ، وزيادة عدد القوة العاملة الليبية على مدى المدة الفاصلة بين التعدادين السابقين ، كما تشير بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003 إلى زيادة معدل مساهمة القوة العاملة البشرية التي وصلت إلى 45.4% ، وارتفعت قليلاً مساهمة الذكور إلى 66.4% ارتفاعاً ملحوظاً في مساهمة الإناث إلى 23.8% بعد أن بلغت هذه النسب سنة 1995 للعناصر الثلاثة السابقة على التوالي 41.2% ، 65.8% ، 15.7% .

1 - 3 - 5 - الحالة التعليمية :

تشمل التعدادات السكانية عادة توضيح توزيع السكان وفق درجة إلمامهم بالقراءة والكتابة لمن بلغوا سن العاشرة فما فوق ، وتكون هذه المعلومات موزعة حسب فئات العمر والجنس ، كل فئة ونوع على حدة ، مشتملة أيضاً على مكان الإقامة في المناطق الريفية أو الحضرية لما لها من أهمية لمعرفة مؤشر مستوى المعيشة ، وتعد مقياساً للتطور التعليمي والثقافي والاجتماعي ، كما تعتبر ركيزة مهمة عند التنبؤ بالاتجاهات التعليمية للسكان في المستقبل ، وتساعد في رسم الخطط التنموية المستقبلية ، وكذلك توضيح التفاوت والفوارق بين الذكور والإناث وتأثير عنصر التعليم على وضع الأسرة ، وتلعب هذه البيانات دوراً مهماً وبخاصة في الدول التي تعاني من تزايد نسبة الأمية ، فتفتح المجال أمام التخطيط لمحو الأمية ، بالإضافة إلى أنها تستخدم لتوضيح الإحصاءات الحيوية النوعية ومعرفة مدى تأثير الإلمام بالقراءة والكتابة في زيادة معدلات الزواج والطلاق أو انخفاضها، وكذلك على معدل المواليد حسب المستوى التعليمي للزوج والزوجة ، كما تشمل دراسة الحالة التعليمية ، أو التركيب التعليمي لأي مجتمع تقسيم البالغين حسب مراحل التعليم مما يوضح مدى قدرة البلاد على القيام بأعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للدولة من الكوادر المتعلمة والمتخصصة حسب حاجة كل قطاع .

بتتبع مسيرة تعدادات السكان في ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين وما أسفرت عنها من نتائج نلاحظ مدى تواضع النسبة المتوية للملمين بالقراءة والكتابة بين فئات السن ما بين 5 إلى ما بعد 65 سنة من الذكور والإناث في عام 1954 ، وبخاصة بين الإناث التي تظهر نسبتها بشكل جلي مدى ما كان عليه الليبيون من تخلفٍ ، إذ نلاحظ أن في الفئة العمرية ما بين 5 - 14 سنة لم يكن من الملمين بالقراءة والكتابة منهم سوى 20.0% من الذكور ، وتنخفض بين الإناث إلى 5.3% ، في حين تأخذ في الارتفاع قليلاً بين الذكور فيما بين الفئات العمرية ما بين 15 - 44 سنة متراوحة بين 22.0% و 25.0% لتعاود الانخفاض من جديد في باقي الفئات العمرية ما بعد سن 44 سنة ، غير أن تدنيها يكون حاداً بين الإناث بحيث لا تتجاوز 2.9% وأدناها 0.2% .

طراً على هذه النسب تغير نحو الارتفاع خلال تعداد 1964 ، فوصلت عند الفئات العمرية ما بين 15 - 24 سنة لتصل إلى 37% كمعدل متوسط لكلا الجنسين ، بينما يلاحظ ارتفاعها في الذكور لتصل إلى 62.5% ، فيما تقل في الفئات العمرية نفسها للإناث إلى 11.0% ، غير أن المعدل المتوسط لكل السكان الليبيين في الفئات العمرية ما بين 15 سنة فما فوق لا يتجاوز النسبة 15.4% للملمين بالقراءة والكتابة .

يشير الجدول رقم (37) أن نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة ترتفع حسب تعداد 1973 ، حيث بلغت نسبة الأمية لدى السكان الليبيين لسن ما فوق 10 سنوات حتى 50.9% مما يعني أن هناك قرابة 49.1% هم ملمون بالقراءة والكتابة يتوزعون على مراحل التعليم المختلفة ، بينما انخفضت نسبة الأمية في عام 1984 حتى 32.4% وبذلك ترتفع نسبة المتعلمين بمختلف المراحل التعليمية أي غير الأميين إلى 61.6% ، وهذه النسب تضم فئات العمر ما بعد 10 سنوات ، وتنخفض نسبة الأمية لدى الذكور حتى 18.6% ، وتصل بين الإناث إلى 47.1% بعد أن كانت وفق نتائج تعداد 1973 بين الذكور 31.0% وعند الإناث 73.0% للفئات العمرية نفسها محققةً انخفاضاً ملحوظاً .

جدول رقم (37)

توزيع السكان الليبيين الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق حسب الحالة التعليمية لسنة 1973

% من المجموع		العدد			الحالة التعليمية	
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث		ذكور
39.88	57.62	23.09	464181	454075	192106	أمي
14.13	10.47	17.59	228882	82502	146380	دون الابتدائية

18.66	13.79	23.26	302280	108726	193554	حاصل على الابتدائية
15.01	10.51	19.27	243199	82819	160380	حاصل على الإعدادية
10.43	7.03	13.65	168934	55365	113569	حاصل على الثانوية
1.89	0.58	3.14	30644	4556	26088	حاصل على مؤهل جامعي
100.00	100.00	100.00	1620120	788043	832077	المجموع

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 69 .

يتحسن الوضع التعليمي بصورة واضحة إذ تبين نتائج تعداد 1984 أن الحاصلين على الشهادة الابتدائية كانت نسبتهم بين الذكور 23.3% ، وبلغت بين الإناث 13.8% ، بينما وصلت نسبة الذكور الحاصلين على الشهادة الإعدادية إلى 19.3% ، ولدى الإناث 10.5% ، في حين أن الشهادة الثانوية بلغت نسبة الحاصلين عليها من الذكور 13.7% ولم تتجاوز 4.5% عام 1973 ، وعند الإناث 7.0% مقابل 1.4% عام 1973 مما يشير إلى ارتفاع معدل إقبال الليبيين من الجنسين على التعليم وحرصهم على مواصلته ، وفيما يتعلق بالتعليم العالي ، فقد أظهر تعداد 1984 أن هناك 28940 نسمة منهم ما يقرب 15621 نسمة متخصصون في العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بنسبة 17.0% ، بينما بلغت نسبة المتخصصين في العلوم الزراعية 5.7% ، أما العلوم الطبية والصيدلانية والعلوم الطبيعية الأخرى فكانت نسبتهم 17.0% من مجموع حملة الشهادات الجامعية والعليا .

أوضح تعداد 1995 كما في الجدول رقم (38) أن من هم في سن الدراسة ما بين سن 6 - 24 سنة قد بلغ عددهم 2139162 فرداً ، منهم ما يقارب من 1603264 طالباً وطالبة يشكلون ما نسبته 75% ، تصل نسبة الإناث منهم 73.0% ، وترتفع عند الذكور إلى ما نسبته 77.0% ، أما عدد الطلبة الذكور فيبلغ 845145 طالباً بنسبة 52.00% ، بينما وصل عدد الطالبات الإناث إلى 780534 طالبة بلغت نسبتهم 48.00% ، وهذه النسب يفسرها الشكل رقم (8) الذي يشير إلى أن عدد الذكور والإناث متساوون من حيث الاستفادة من برنامج التعليم ، كما أشار التعداد إلى أن نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي والعالي ترتفع لدى الذكور عن البنات ، أما الأمية فتبلغ حوالي 19.00% في فئات العمر التي تزيد عن 10 سنوات ترتفع عند الإناث إلى 27.00% وتنخفض بين الذكور إلى 10.00% ، حيث انخفضت عن تعداد 1984 التي كانت 18.00% و 47.00% لكلا النوعين على التوالي وعند جملة السكان إلى حوالي 32.00% .

جدول رقم (38)

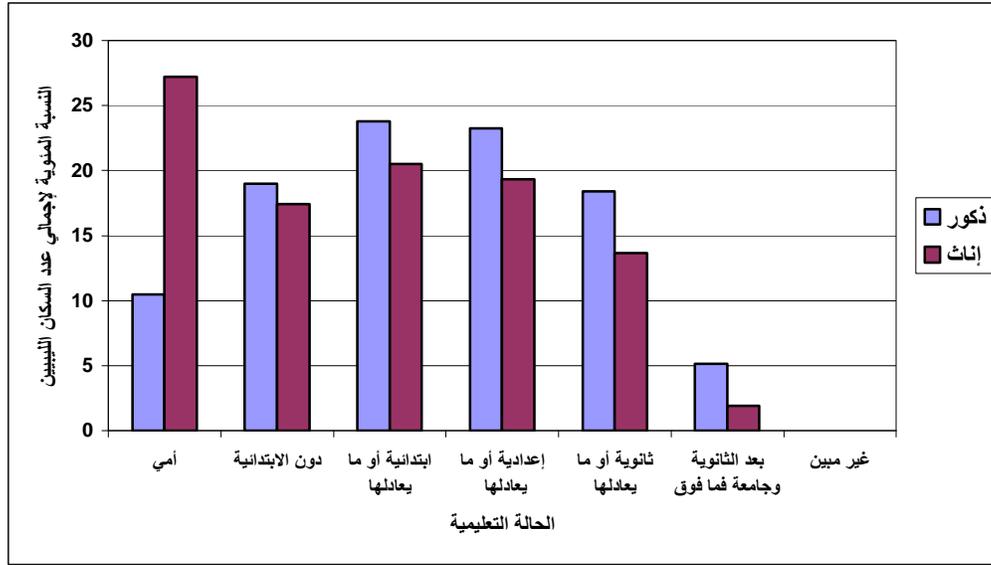
التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين أعمارهم 10 فما فوق حسب الحالة التعليمية والنوع لسنة 1995

% من إجمالي عدد السكان الليبيين			عدد السكان الليبيين			الحالة التعليمية
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	
18.69	27.21	10.45	609419	436188	173231	أمي
18.20	17.39	18.99	593466	278677	314789	دون الابتدائية
22.17	20.52	23.78	723024	328859	394165	ابتدائية أو ما يعادلها
21.31	19.31	23.25	694922	309428	385494	إعدادية أو ما يعادلها
16.08	13.66	18.41	524174	218946	305494	ثانوية أو ما يعادلها
3.54	1.91	5.11	115326	30601	84725	بعد الثانوية وجامعية فما فوق
0.00	0.00	0.01	244	63	181	غير مبين
100.00	100.00	100.00	326057	1602762	1657813	المجموع
			5			

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، نتائج تعداد السكان 1995 ، ص 49 .

شكل رقم (8)

النسبة المئوية للسكان الليبيين فوق 10 سنوات حسب الحالة التعليمية والنوع سنة 1995



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (38) .

من خلال الجدول رقم (39) الذي نتحدث أرقامه عن الحالة التعليمية للسكان الذين هم من 10 سنوات فما فوق سنة 2003 الذين بلغ عددهم 4244644 نسمة تبين أن هناك 532138 نسمة هم أميون ، نسبتهم 12.6% تزداد عند الإناث إلى 18.7% في حين تنخفض لدى الذكور إلى 6.8% ، بينما بلغ عدد الذين يحملون شهادة التعليم الابتدائي 811467 فرداً بلغت نسبتهم 19.2% لا تختلف كثيراً عند الذكور فتصل إلى 20.2% بينما

تنخفض قليلاً لدى الإناث إلى 18.1 % ، أما من يحملون مؤهل التعليم الأساسي فوصل عددهم إلى 825673 فرداً يمثلون 19.5 % تتقارب نسبة الجنسين ، كما هي عند جدول رقم (39)

التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين أعمارهم 10 فما فوق حسب الحالة التعليمية والنوع سنة 2003

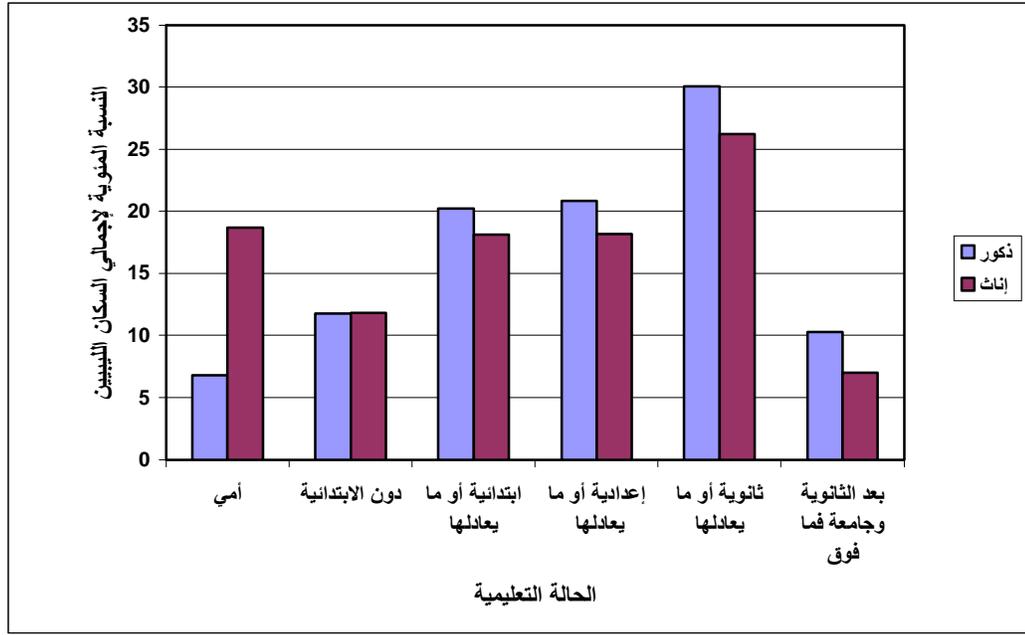
% من إجمالي عدد السكان الليبيين			عدد السكان الليبيين			الحالة التعليمية
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	
12.60	18.67	6.78	532138	385959	146179	أمي
11.80	11.81	11.78	498387	244237	254150	دون الابتدائية
19.21	18.14	20.23	811467	375008	436459	ابتدائية أو ما يعادلها
19.54	18.18	20.85	825673	375843	449830	إعدادية أو ما يعادلها
28.18	26.22	30.07	1190642	542038	648604	ثانوية أو ما يعادلها
8.67	6.98	10.29	366337	144423	221914	بعد الثانوية وجامعية فما فوق
100.0	100.0	100.0	4224644	2067508	2157136	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، ص 24 .

حملة المؤهل السابق ، وترتفع لدى حملة الثانوية العامة وما يعادلها فوصل العدد إلى 11990642 نسمة يمثلون نسبة 28.2% ترتفع عند الذكور إلى 30.1% ولدى الإناث تبلغ 26.2% ، وينخفض عدد حملة المؤهلات الجامعية وما بعدها عن الأعداد السابقة ، ويصلون إلى ما مجموعه 366337 نسمة كانت نسبتهم 8.7% تقل عند الإناث إلى 7.0% وتزيد بين الذكور إلى 10.3% ، كما يوضح ذلك أيضاً الشكل رقم (9) الذي يتناول النسب المئوية للحالة التعليمية .

شكل رقم (9)

النسبة المئوية للسكان الليبيين فوق 10 سنوات حسب الحالة التعليمية والنوع سنة 2003



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (39) .

مما تقدم يتضح أن معدل الأمية قد انخفض بشكل ملحوظ لدى السكان الليبيين من سن 10 سنوات فما فوق ، سواء لجملة السكان في الفئات العمرية المذكورة أو لدى النوعين التي كانت سنة 1973 حوالي 39.9% أخذت في التراجع إلى أن وصلت سنة 1995 إلى 18.7% ، وفي 2003 إلى 12.6% ، في حين يلاحظ ارتفاع نسب حملة المؤهلات العلمية المختلفة ، فحملة الابتدائية كانت 18.7% سنة 1973 ، وارتفعت إلى 19.2% سنة 2003 ، أما من يحملون الشهادة الإعدادية فكانت نسبتهم 15.0% وزادت إلى 19.5% للسنتين على التوالي ، في حين أن الارتفاع الملحوظ يمكن ملاحظته فيمن يحملون الثانوية العامة من 10.4% إلى 28.2% للسنتين نفسيهما ، وكذلك حملة المؤهلات الجامعية والعليا فإن زيادة أعدادها ملحوظ فقد كانت نسبتهم سنة 1973 حوالي 1.9% ارتفعت إلى 3.5% سنة 1995 ، وزادت إلى 8.7% سنة 2003 ، أما الفئة الأخيرة التي حدث لها تذبذب في نسبة الذين حالتهم دون الشهادة الابتدائية التي بلغت سنة 1973 14.1% يلاحظ عليها الارتفاع سنة 1995 إلى حوالي 18.2% لتعود إلى الانخفاض حتى 11.8% سنة 2003 ، ويمكن تفسير ذلك بأن الذين يتسربون من مرحلة التعليم الابتدائي قلّ عددهم كثيراً وأصبحت هناك رغبة في مواصلة التعليم ، وبخاصة أن معظم أماكن العمل الشاغرة - إن وجدت - لا تقبل إلا من لديه مؤهل تعليمي أو تكويني .

كذلك ارتفاع نسبة الملتحقين بالدراسة بكل مراحلها ، وبخاصة لدى الإناث اللاتي لم يكن يمثلن نسبة تذكر حتى بداية السبعينيات فقد بلغ عددهم لجميع مراحل التعليم خلال العام الدراسي 1994 - 1995 ما مجموعه 1688697 طالباً وطالبة كان منهم في مرحلة التعليم الأساسي 70.0% ، وفي مرحلة التعليم الثانوي كانوا يمثلون نسبة 21.9% ، بينما بلغت نسبة من هم في مرحلة التعليم الجامعي وما فوقه حوالي 7.3%⁽¹⁾ ، وبالمقارنة مع عدد الطلاب خلال العام الدراسي 2002 - 2003 فاق 1.9 مليون طالب وطالبة كانت نسبة كل مرحلة تعليمية 61.7% في التعليم الأساسي ، 21.0% في مرحلة التعليم الثانوي، 17.2% في مرحلة التعليم الجامعي⁽²⁾ ، فالملاحظ تراجع نسبة الطلاب في مرحلتَي التعليم الأساسي والثانوي بينما تزداد نسبة طلاب التعليم الجامعي والعالي إلى أكثر من 10% .

1 - 3 - 6 - التركيب الإثنولوجي :

لم تتناول المصادر والدراسات الجغرافية كثيراً هذا التركيب الذي يضم التركيب العرقي واللغوي والديني نظراً لخصوصية وضع ليبيا حيث تتماثل وتتجانس وتكاد تتطابق سكانياً في هذه التراكيب ، ويندر ملاحظة أية ثغرات يمكن أن تشير إلى وجود تفاوت عرقي ، أو لغوي ، أو ديني بين السكان⁽³⁾ في الجنس ، واللغة ، والدين لا تعرف ليبيا أقليات تذكر ، وليس هناك من الناحية العملية شيء كمشكلة الأقليات فنسبتها بجميع أنواعها وفروعها قد لا تزيد تقريباً على نسبة ما بين 5% - 10% من مجموع السكان ، نصفها من البربر ، والنصف الآخر من العناصر السودانية (الزنجية)⁽⁴⁾ ، فالقاعدة الأصولية في العلم السياسي تقول أن الدولة التي تمثل الأغلبية فيها 80% والأقلية 20% في المتوسط تُعد دولة متجانسة بما فيه الكفاية تماماً وسليمة البنية إلى حد بعيد⁽⁴⁾ ، وهو ما يوضح مدى الانسجام بين السكان والتجانس البشري الذي تتميز به ليبيا ، ولتوضيح أكثر يتم تناول هذا التركيب بشيء من التفصيل على النحو التالي :

¹ - المرجع السابق ، ص 47 .

² - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء 2 ، الخصائص الاجتماعية ، ص 14 .

³ - جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص 136 .

⁴ - المرجع نفسه ، ص 137 ، نقلاً عن :

1 - 3 - 6 - 1 - التركيب العرقي :

يعد السكان البربر نسل الأمازيغ الأحرار وسلالة الحاميين الشماليين بامتدادهم لكتلتهم الأساسية في المغرب الكبير الذين تعرضوا إلى بعض المؤثرات الخارجية من الشمال ممثلة في الفاندال والقوط وعناصر البحر المتوسط ، ومن الجنوب بفعل تأثير العناصر الزنجية غير أن ذلك الأثر الذي تركته تلك العناصر ظلّ محدوداً⁽¹⁾ ، غير أنه من المعروف أن الغالبية الساحقة من الليبيين هم من العرب الذين وفدوا عبر موجات من الهجرات في القرون السابع والتاسع والحادي عشر حاملين معهم الإسلام واللغة العربية ، وقد تأكد الطابع العربي الإسلامي لسكان هذه البلاد مع مجيء قبائل بني سليم وبني هلال في القرن الحادي عشر ، فمن شبه الجزيرة العربية ومصر وفدت تلك القبائل بتقاليدها وعاداتها وأسلوب حياتها ، كما أنه بعد سقوط أسبانيا في عام 1492 نزحت هجرات عربية أخرى إلى ليبيا أسوةً بباقي دول الشمال الأفريقي ، غير أنه يتحتم التأكيد على أن الجماعات الصغيرة من البربر ، والطوارق ، والدواة ، والتبو لا يشكلون مجتمعين إلاّ نسبة ضئيلة من مجموع السكان التي اندمجت كلها معاً دون مشقةٍ فمحدودية عددها ساعد على سهولة اندماجها ويسر انصهارها دون التعرض لتقاليدها وأسلوب حياتها ، مع محافظتها على لهجاتها المحلية⁽²⁾ .

1 - 3 - 6 - 2 - التركيب اللغوي :

لا تجد دولة وبخاصةً بين الدول العربية تتمتع بما هو في ليبيا من تجانس كبير في ما تعارف الناس على التعامل به وهو اللغة ، فالغالبية الساحقة التي قد تتجاوز 95% من مجموع السكان يتكلمون اللغة العربية باستثناء بعضهم ممثلين في البربر وبعض جماعات الطوارق الذين يتحدثون بعض ما يمكن أن نطلق عليه لهجات قديمة تخص كل فئة منهم على حدة ، فالطوارق مثلاً لا يزيدون عن 1.0% من مجموع السكان ، وينتشرون في الأساس في الجنوب الغربي حول الشاطئ وغدامس ، وقد ارتبطت هذه الوحدة اللغوية بالدين الإسلامي الذي جاء إلى هذه البلاد وانتشر ومعه لغته التي نزل بها فسادت وانتشرت .

¹ - جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص 137 .

² - هنري حبيب ، مرجع سابق ، ص ص 21 - 22 .

1 - 3 - 6 - 3 - التركيبي الديني :

يمثل هذا التركيب أساساً متيناً بين أبناء البلاد ، فالليبيون هم جمعياً مسلمون ولا يوجد بينهم مسحي واحد ولا يهودي فالنسبة تصل إلى 100% ، سنّيون على المذهب المالكي ، تنتمي نسبة ضئيلة منهم إلى المذهب الأباضي ، فاليهود هاجروا إلى ما يعرف بإسرائيل ، وكان آخرهم سنة 1967 ، وهم في الأساس جزء من لاجئين فرّوا من أسبانيا بعد هزيمة المسلمين فيها وخروجهم منها سنة 1492 ، والنصارى المسيحيون المتمثلون في الجاليات الإيطالية التي نتجت عن الاحتلال ، وبعض من المالطيين واليونان عادوا إلى بلادهم منذ مطلع السبعينيات⁽¹⁾ ، وهو ما يعني التجانس الكامل والتماثل الديني واختفاء أي تباين يذكر بين سكان البلاد ، لقد اندمجت الجماعات الصغيرة سلمياً في المجتمع الليبي دون مشقة وساعدها على ذلك قلة حجمها دون أي انتقاص من عاداتها وتقاليدها وطريقة عيشها .

¹ - بتصريف عن جمال حمدان ، مرجع سابق ، صفحات مختلفة .

1 - 4 - توزيع السكان وكثافتهم :

دون الخوض كثيراً في العوامل المؤثرة في توزيع السكان عامة والتي ترتبط بأسباب طبيعية وأخرى بشرية ، فإن سكان ليبيا هم أيضاً ضمن هذا التعريف يتأثرون بواقعهم الجغرافي الطبيعي والبشري ، غير أنه ولجهود طويلة كانت الظروف الطبيعية الدافع الأول لعملية التوزيع التي تتركز في الأساس على قسوة المناخ الجاف الحار الذي يضم معظم أراضي البلاد ، والفقر الواضح في المياه السطحية ، والمياه الجوفية المحدودة ، بالإضافة إلى شح المطر ، وقلة التربة الملائمة لعمليات الزراعة ، هذا إلى جانب الظروف البشرية التي ارتبطت بما تعرضت له البلاد من مظاهر الاحتلال الأجنبي المختلفة ، وكذلك التقسيمات الإدارية المتتالية على مر الأزمان ، وهي عوامل مجتمعة أحياناً ، ومتفرقة حيناً كانت وراء توزيع السكان وتغير كثافتهم من منطقة إلى أخرى في فترات متقطعة .

زاد من توسع مشكلة توزيع السكان في ليبيا المساحة الشاسعة لها التي لا تتناسب مع عدد سكانها وهو ما يؤكد وجود خلل سكاني ، فهذا التوزيع يتباين تبايناً واضحاً من خلال الكثافة العامة للسكان ، غير أنها تختلف من مكان لآخر ، فأغلب أجزاء البلاد غير مأهول ويعدّ منطقة صحراوية بكل ما تحمله من معنى ، فتتراوح ما بين 1.0 نسمة في 1 كلم² ، وأكثر من 400 نسمة في 1 كلم² ، وبالتدقيق أكثر في متوسط كثافة السكان في 1 كلم² حسب نتائج التعدادات السكانية الذي بلغ سنة 1954 حوالي 0.59 نسمة/كلم² ، وفي حدود 0.8 نسمة/كلم² سنة 1964 ، ارتفع إلى 1.2 نسمة/كلم² سنة 1973 ، ووصل عام 1984 إلى 2.0 نسمة ، بينما بلغ حوالي 2.5 نسمة سنة 1995 ، بينما وصل في سنة 2003 إلى 3.1 نسمة/كلم² ، نسمة/كلم² ، هذا التطور في الارتفاع لعدد الأشخاص لكل كلم² يواكب التطور العددي لنمو السكان السنوي ، وما بين فترة تعداد وأخرى كما أسهم تقلص مساحة البلاد منذ عام 1994 في زيادة معدل الكثافة .

1 - 4 - 1 - توزيع السكان حسب الكثافة :

السمة الغالبة على توزيع السكان هنا وجودهم في شريط ساحلي ضيق يمتد ما بين مصراتة في الشرق ، وصبراتة في الغرب ، في شمال غرب البلاد لمسافة تزيد قليلاً عن 350 كلم ، مع إضافة التجمعات الجبلية الممتدة ما بين غريان ونالوت ، في حين أن توغّلهم نحو الجنوب يقل باستثناء بعض التجمعات في مراكز المدن الصحراوية التي كانت في الأصل عبارة عن واحات تطورت ونمت لتكون نواة هذه التجمعات الحضرية الحالية ،

أما في شمال شرق ليبيا ، فإن الحال يشابه نظيره في الغرب ولكن بدرجة أقل حيث يتركز مجمل السكان في المنطقة المعروفة بالجبل الأخضر وحوله ، وبخاصةً غربه حيث يمثل سهل بنغازي التجمع السكاني الثاني في البلاد ، أما عند الحديث عن التوزيع النسبي لعدد السكان فإن تعداد 1973 يشير إلى أن حوالي 46.6% من سكان ليبيا يعيشون في مناطق طرابلس بنسبة 27.2% ، وبنغازي بنسبة 13.3% ، والزاوية بنسبة 6.1% ، بينما يلاحظ أن حوالي 81.3% من مجموع السكان يسكنون في المناطق الساحلية التي تمثل 21.6% من جملة مساحة البلاد ، بينما يتناثر باقي السكان 18.7% على ما قدره 78.5% من المساحة (1) .

وإذا ما أخذنا تقسيماً جغرافياً آخر وذلك (برسم خطٍ من الشرق ليشمل الأطراف الشمالية لمدينة طبرق ، وخط تقسيم المياه في الجبل الأخضر ، والجبل الغربي لقسمنا البلاد إلى قسمين شديدي التفاوت من حيث الاستيطان البشري ، والتركز السكاني ، ففي القسم الشمالي الذي يمثل 10.0% من مساحة البلاد يسكنه نحو 85.0% من مجموع السكان ، حيث تتركز فيه معظم مدنها الرئيسية ، ومراكزها الحضرية ، أما القسم الجنوبي بمساحته التي تمثل حوالي 90.0% من جملة مساحة البلاد فلا يسكنها إلا حوالي 15.0% (2) .

يعود هذا التباين والاختلاف في توزيع السكان إلى قسوة الظروف الطبيعية السائدة في جنوب البلاد بشكل رئيس ، بينما تختلف الحال في شمالها الشرقي والغربي ، في حين تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن نسبة السكان في الأجزاء الشمالية من البلاد (المتثلة في شمالها الشرقي ، وشمالها الغربي) ترتفع إلى حوالي 95.0% من مجموع السكان (3) ، كما أن التباين لا يقتصر بين المساحة والتوزيع فقط ، بل يشمل أيضاً عدد السكان الذي لا يتماشى مع هذه المساحة ، مما يخلق تشتتاً في تركيز التجمعات السكانية، وانعدام العدالة في التوزيع الديموغرافي بين التقسيمات الإدارية في البلاد (الشعبيات) ، ويلاحظ هذا التباين والاختلاف بوضوح عندما نرى أن (المتوسط الوطني لحجم السكان في الشعبية الواحدة سنة 2001 يبلغ نحو 170966 نسمة ، غير أن هناك تشتتاً حاداً عن ذلك المعدل بين الشعبيات ، حيث الفرق بين أصغر شعبية من حيث

¹ - عبدالعزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، 1995 ، ص 211 .

² - محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ، مرجع سابق ، ص 133 - 134 .

³ - عيسى الزقني ، الوضع السكاني في ج . ع . ل ، مرجع سابق ، ص 2 .

حجم السكان (غدامس 19000 نسمة) ، وبين أكبرها حجماً سكانياً (طرابلس 1.105 مليون نسمة) أي أن الفرق يفوق 61 ضعفاً ، ... والمفارقة هنا أن طرابلس تعد ثاني أصغر شعبية من حيث المساحة تضم أعلى عدد من السكان ... بحيث يكون معدل الكثافة لكل كلم² في شعبية طرابلس 604 نسمة ، في حين أنها في غدامس لا تتجاوز 0.30 نسمة/كلم² ، كما يمكن أن نشير إلى أن حوالي 50.0% من مجموع السكان يعيشون في خمس شعبيات هي طرابلس ، بنغازي ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، يقابله وجود حوالي 2.76% من جملة السكان في 5 شعبيات هي غات ، مزدة ، الواحات ، الجفرة ، الكفرة⁽¹⁾ ، تمثل المجموعة الأولى مجموعة المدن الساحلية ، في حين تمثل الثانية التجمعات الصحراوية المتناثرة .

لعبت البيئة الطبيعية دوراً رئيساً في هيكلة التوزيع السكاني وتحديد مراكز العمران التي هي نواة للمدن ، والتجمعات السكانية الكبيرة ، كما كان للتغير المستمر في الحدود الإدارية المعمول بها في ليبيا أثره الواضح على⁽²⁾ التوزيع الجغرافي للسكان ، وعلى استقرار الوحدات الإدارية ، وأحجام السكان ، كما تبين من التوزيع العددي والكثافة السكانية في ليبيا خلال الفترة من 1954 - 1995 ، بالإضافة إلى سنتي 2001 و 2002 ، ... وتبين أن كثافة السكان في ليبيا من أدنى كثافات السكان في العالم ، وهو ناتج عن الحجم السكاني القليل من ناحية ، والمساحة الشاسعة للبلاد من ناحية أخرى ، الأمر الذي يمكن أن يسبب لها عدم توازن في قوتها مع جارائها، أو ما يحدث من انفصال بين وحداتها الإدارية ، أو حدوث اضطرابات داخلية ما يهدد مسيرتها التنموية⁽²⁾ .

من خلال الجدول رقم (40) يتبين أن مجمل سكان البلاد يتركزون على الشريط الساحلي ومدن الظهير الجبلية حيث يتضح مدى كثافتهم ، وبخاصة في طرابلس والزاوية ومصراتة وبنغازي ، ثم تأخذ هذه الكثافة في التناقص في باقي المدن والمراكز العمرانية إلى حد أنها تشكل أقل من 1 نسمة/كلم² في مدن وتجمعات النطاق الداخلي المتأثر بالعوامل الصحراوية بالرغم من المساحة الشاسعة التي تغطيها هذه البلديات .

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية لليبيا 2002 ، ص ص 60 - 61 .

² - مبارك إدريس طاهر الدغاري ، التوزيع الجغرافي للسكان وأثره في الجغرافيا السياسية لليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قارونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، بنغازي ، 2002 ، ص 173 .

جدول رقم (40)

توزيع كثافة السكان في ليبيا لتعداد 1984 (نسمة/كلم2)

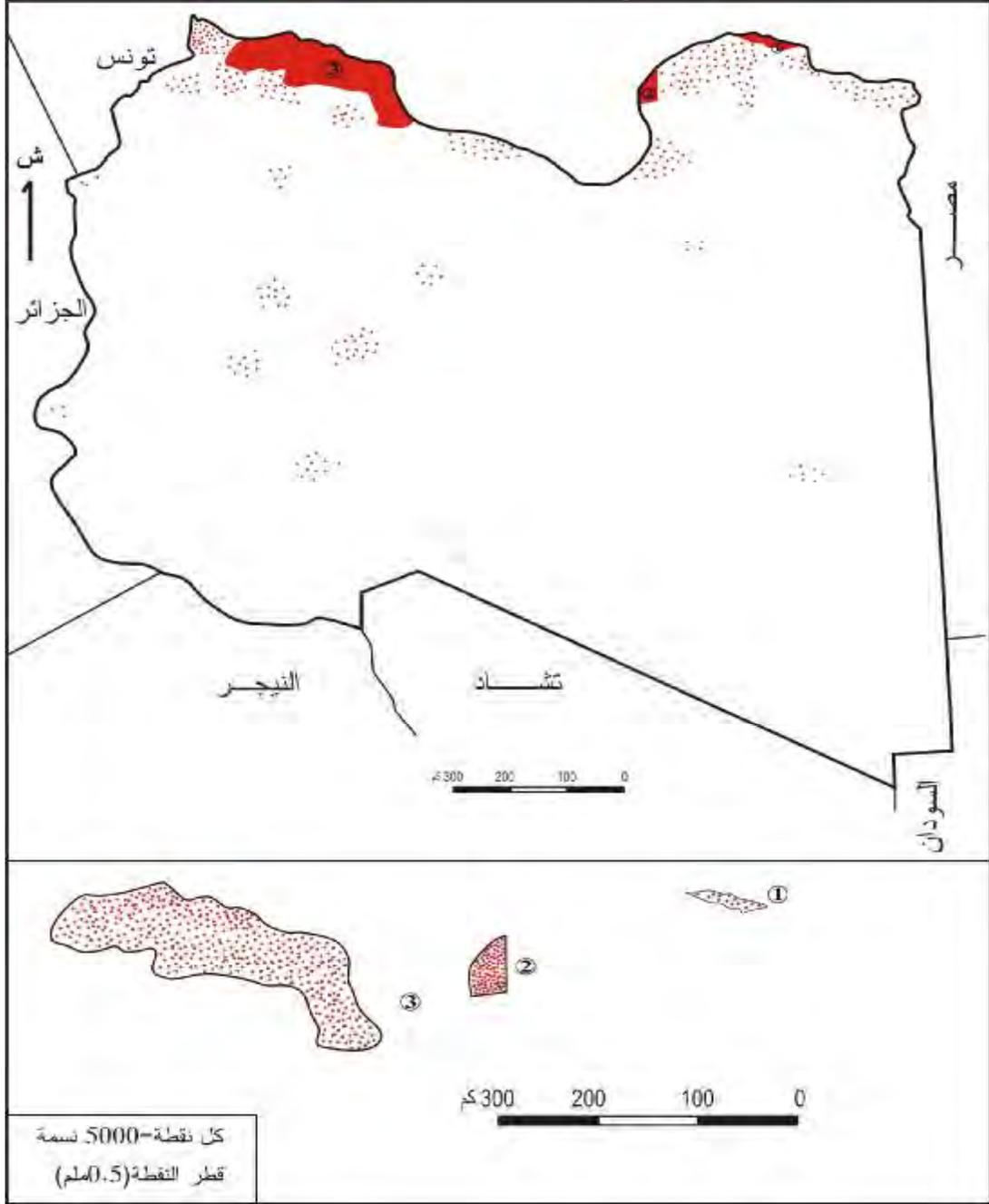
البلدية	المساحة كلم2	الكثافة نسمة/كلم2	البلدية	المساحة كلم2	الكثافة نسمة/كلم2
طرابلس	1700	585	درنة	19630	5
الزاوية	2760	79	سبها	15330	5
مصراتة	2270	79	غريان	60802	2
الخمس	1940	77	البطنان	83860	1
بنغازي	9980	48	غدامس	65050	أقل من 1
زليطن	2470	41	الشاطئ	97160	=
العزيرية	2290	37	أوياري	104590	=
النقاط الخمس	5830	31	مرزق	349990	=
ترهونة	3820	22	الكفرة	483510	=
الجبل الأخضر	7800	15	سوف الجين	66748	=
يفرن	9310	8	أجدابيا	200290	=
الفاتح	14000	7	سرت	164570	=

المصدر : عباس فاضل السعدي ، سكان ليبيا ، (تحرير) محمد أحمد الرويثي ، في كتاب سكان العالم العربي - الواقع والمستقبل ، الجزء الثاني ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، ص 950 .

يمكن أن نلاحظ أن هناك اختلافاً بين ما كان عليه واقع توزيع وكثافة السكان ، ففي سنة 1995⁽¹⁾ كان ما نسبته 42.2% من مجموع السكان يتركزون في إقليم طرابلس ، حيث يتوزعون على مدن الإقليم الرئيسة فكانت الأولى بلدية طرابلس ، وفيها حوالي 27.5% من جملة السكان ، والزاوية 10.7% وكذلك مصراتة ، فيما تصل النسبة إلى 22.4% من مجموع السكان في إقليم بنغازي الذي تصل النسبة في بلدية بنغازي وحدها قرابة 13.3% ، والجبل الأخضر 8.0% ، أي أن 62.6% من جملة السكان يتركزون في هذين الإقليمين ... ، بينما لم تتجاوز المنطقة الوسطى ، والجفرة ، وسوف الجين ، والواحات 7.2%⁽¹⁾ ، وهو ما توضحه الخريطة رقم (13) التي تُبين توزيع كثافة السكان سنة 1995 .

¹ - سعد القزيري ، محمد عبدالسلام عمّار ، التضخم الحضري وإعادة التوزيع الجغرافي للسكان ، في كتاب دراسات في سكان ليبيا ، (تحرير) سعد القزيري ، بنغازي ، 2003 ، ص ص 51 - 53 .

خريطة رقم (13)
توزيع كثافة السكان حسب تعداد سنة 1995



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على معدل الكثافة لسنة 1995 .

أما في سنة 2001 فيتضح من خلال الجدول رقم (41) أن هناك زيادة ملحوظة في كثافة السكان في بعض الشعبيات بالرغم من أن مساحتها قد زادت نظراً لتغير التقسيمات الإدارية المعمول به، غير أن الملاحظ بقاء مدن وشعبيات المناطق الداخلية

بمعدل كثافتها لعام 1984 ، في حين زادت كثافة السكان في بعض الجهات من البلاد وكانت ذات معدلات كثافة محدودة لم تتجاوز 1 نسمة/كلم² .

جدول رقم (41)

مساحة الشعبيات ومعدلات الكثافة السكانية 2001

الشعبية	المساحة كلم ²	الكثافة نسمة/كلم ²	الشعبية	المساحة كلم ²	الكثافة نسمة/كلم ²
بنغازي	800	745.99	طرابلس	1830	603.80
الجفارة	1940	139.25	الزاوية	1520	122.00
مصراثة	2770	113.46	صبراتة وصرمان	1370	105.58
المرقب	3000	102.00	ترهونة ومسلاتة	5840	47.53
النقاط الخمس	5250	37.00	غريان	4660	32.00
الجبل الأخضر	7800	23.36	درنة	4908	15.90
يفرن وجادو	9310	11.84	المرج	10000	10.98
الحزام الأخضر	12800	8.00	سبها	15330	7.64
نالوت	13300	5.97	القبة	14722	5.57
بني وليد	19710	3.63	وادي الحياة	31890	2.09
سرت	77660	1.78	البطنان	83860	1.65
أجدابيا	91620	1.58	وادي الشاطئ	97160	0.74
مزدة	72180	0.52	الجفرة	117410	0.35
غدامس	51750	0.30	غات	72700	0.28
الواحات	108670	0.25	مرزق	244571	0.21
الكفرة	483510	0.10	المجموع	1669841	3.17

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : تقرير التنمية البشرية - ليبيا 2002 ، ص 59 .

ما سبق يمكن القول أن أقاليم الكثافة السكانية في ليبيا حسب تقديرات السكان لسنة 2001 الذين بلغ مجموعهم حوالي 5299942 نسمة يتوزعون على خمس أقاليم تتباين في مساحتها ، وموقعها ، وعدد سكانها على النحو التالي :

1 - إقليم كثافة مرتفعة جداً : تبلغ مساحته حوالي 2630 كلم² ولا يشغل إلا ما نسبته 0.14% من المساحة الكلية للبلاد ، به قرابة 1701764 نسمة تبلغ نسبتهم 32.1% من مجموع السكان ، تمثله بنغازي على الساحل الشمالي الشرقي ويصل معدل الكثافة فيه إلى حوالي 746.0 نسمة/كلم² ، أما على الساحل الشمالي الغربي فتمثله شعبية طرابلس مركز ثقله التي يكون معدل الكثافة فيها حوالي 604.0 نسمة/كلم² .

2 - إقليم كثافة مرتفعة : يقع في شمال غرب البلاد بمساحة تقدر بحوالي 10600 كلم² لا تتجاوز 0.6% من إجمالي مساحة ليبيا ، قُدر عدد سكانه بحوالي 1220828 نسمة يمثلون

نسبة 23.03% من جملة السكان ، ويشمل شعبيات الجفارة ، والزاوية ، ومصراتة ، وصبراتة وصرمان ، والمرقب وهي تمثل ظهيراً لشعبية طرابلس ، وبلغ معدل الكثافة فيها 139.25 ، 122.00 ، 113.46 ، 105.58 ، 102.00 نسمة لكل كلم² على التوالي .

3 - **إقليم كثافة متوسطة** : ويتوزع بين مناطق المرتفعات الشمالية والمدن الساحلية ، وعدد سكانه وصل إلى 808156 نسمة يمثل نسبة 15.2% من جملة السكان ، في حين تبلغ مساحته قرابة 23550 كلم² التي تشكل قرابة 1.3% من المساحة الكلية لليبيا ، تمثله شعبيات ترهونة ومسلاتة ، والنقاط الخمس ، وغريان ، والجبل الأخضر التي بلغ معدل كثافة السكان في كل منها على التوالي 47.53 ، 37.00 ، 32.00 ، 23.36 نسمة/كلم².

4 - **إقليم كثافة منخفضة** : يضم مجموعة من الشعبيات التي تقع ضمن مجموعة المدن والمراكز العمرانية الواقعة في المنطقتين الجبليتين الشمالية الغربية ، والشمالية الشرقية بمساحة قدرها 80370 كلم² تمثل حوالي 4.5% من جملة مساحة البلاد ، قُدر عدد سكانها بحوالي 679283 نسمة يمثلون نسبة 12.8% من جملة السكان ، تنصدها شعبية درنة ، تليها يفرن وجادو ، ثم المرج ، فالحزام الأخضر ، وسبها ، ونالوت ، والقبة ، ومعدل الكثافة السكانية فيها على التوالي 15.90 ، 11.84 ، 10.98 ، 8.00 ، 7.64 ، 5.97 ، 5.57 نسمة لكل كلم² .

5 - **إقليم كثافة منخفضة جداً** : يغطي الجزء الأكبر من مساحة البلاد وتكون الكثافة فيه دون 5 نسمة/كلم² ، نسبته من مجموع السكان 16.8% الذي يقدر بحوالي 889911 نسمة ، بينما مساحته تمثل نسبة 93.4% من إجمالي المساحة الكلية لليبيا ، ويشمل شعبيات بني وليد 3.363 ، وادي الحياة 2.09 ، سرت 1.78 ، البطنان 1.65 ، أجدايا 1.58 ، وادي الشاطئ 0.74 ، مزدة 0.52 ، الجفرة 0.35 ، غدامس 0.30 ، غات 0.28 ، الواحات 0.25 ، مرزق 0.17 ، الكفرة 0.10 نسمة لكل كلم² .

من تتبع أعداد السكان وكثافتهم عام 2001 يتبين أن هناك تطوراً محدوداً في تغير عدد السكان بين أقاليم الكثافة عما كان عليه سنة 1984 مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، وبخاصة اتجاه المعدل نحو الانخفاض في الإقليم الأول ذي الكثافة المرتفعة جداً، بينما يلاحظ زيادة أعداد السكان في الأقاليم الأخرى ، ما يعني أن هناك سعياً للتوجه نحو مناطق أخرى غير مركزي التجمع التقليديين طرابلس وبنغازي .

تشير أرقام توزيع كثافة السكان في ليبيا منذ منتصف القرن العشرين إلى أن هناك تطوراً فيها يلاحظ من خلال تتبع مسيرة السكان لما يزيد قليلاً عن 50 سنة حيث أن

هذه الكثافة كانت سنة 1954 تقدر في حدود 0.6 نسمة/كلم² ، وفي سنة 1964 وصلت إلى 0.8 نسمة/كلم² ، وفي عام 1973 إلى 1.2 نسمة/كلم² ، وبلغت 2.0 نسمة/كلم² سنة 1984 ، بينما في عام 1995 إلى 2.7 نسمة/كلم² ، أما حسب تقديرات 2001 ونتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 فقد بلغت 3.17 نسمة/كلم² ، و3.28 نسمة/كلم² على التوالي ، بالإضافة إلى تقليص مساحة البلاد بعد إعادة قطاع أوزو لتشاد مع مساحة تمتد مع الحدود الليبية التشادية ، والملاحظ أن ليبيا تُعدُّ من الدول التي⁽¹⁾ بها أدنى معدلات الكثافة في العالم إذا استثنيت القارة المتجمدة الجنوبية ، وجرين لاند ، وألاسكا ، فبالمقارنة مع دول أخرى يلاحظ أن معدل الكثافة العامة للسكان في مصر تصل إلى 59.0 نسمة/كلم² ، وترتفع في البحرين إلى 844.0 نسمة/كلم² ، وتصل في رواندا إلى 302 نسمة/كلم² ، وفي بولندا تقدر بحوالي 199.0 نسمة/كلم² ((⁽¹⁾ .

سبقت الإشارة من خلال استعراض موضوع الهجرة إلى تغير في طبيعة المناطق من حيث أنها طاردة أو جاذبة للسكان مما يعني أن هناك جهات كانت تعد بلا منازع مناطق الاستقطاب السكاني وصارت الآن تعاني من زيادة عدد المهاجرين منها كما هي الحال في طرابلس وبنغازي اللتين كانتا أهم نقاط الجذب ، في حين يلاحظ زيادة عدد المناطق التي تستقطب المهاجرين ، والتي كانت مصدراً لهجرة السكان كالمراكز العمرانية المنتشرة في الصحراء مثل الشاطئ ، وأوباري ، ومرزق ، وبعض المناطق على الساحل مثل سرت ، وأجدايا ، الأمر الذي يؤكد أن هناك تغيراً ، ولو محدوداً ، في نمط توزيع السكان ، وهذا ناتج لتغير خطط التنمية السكانية بإنشاء مشاريع اقتصادية وتطوير الزراعة ، وإقامة المستشفيات ، والمدارس ، والمعاهد ، وتطوير الخدمات الصحية ، وبناء المسكن اللائق الحديث ، وسواها من الخدمات الأخرى ، مما ساعد على توفر الظروف المعيشية نفسها ، تقريباً ، بين المناطق الريفية والحضرية ، وحتى الأطراف النائية ، فمنطقتا التركيز السكاني التقليديتان وهما⁽¹⁾ طرابلس وبنغازي ما زالتا تمثلان أهم مناطق التركيز السكاني ، غير أنهما لم تعودا الوحيدتين كما كانتا في السابق ... فحتى منتصف القرن العشرين لم تكن هناك منطقة أخرى يمكن أن توصف بأنها منطقة تركيز سكاني مهم ، فالظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية السائدة لم تسمح إلا بوجود بعض نقاط تجمع سكاني صغيرة في المناطق شبه الجافة التي يعتمد سكانها أساساً على الرعي والتنقل ،

¹ - United Nations Demographic, year Book, New York, 1995, p 135 - 134 .

أو بعض التجمعات السكانية الصغيرة المبعثرة في الصحراء على شكل واحات محدودة الحجم لا تكاد تظهر على خرائط التوزيع السكاني (((1) .

القسم الجنوبي من البلاد الذي يضم حوالي 93.4% من جملة المساحة لا يسكنه إلا حوالي 17.1% من السكان ((فلا تظهر التجمعات السكانية ذات الأهمية إلا بعض التجمعات المتقاربة الممتدة على طول أودية حوض فزان ومنخفضاته ، تتوسطها مدينة سبها ، وهي أكبر مدن الصحراء تنتشر حولها مستوطنات بشرية صغيرة ممتدة على طول وادي الشاطئ في الشمال ، ووادي الحياة في الجنوب ، والجنوب الغربي ، وبصفة عامة فإن تفحص خرائط توزيع السكان في ليبيا توضح بجملاء أن توزيعهم مشتت ، ومتخلخل، ويعكس ضعف التركيز السكاني ، وانخفاض الكثافة ، وعدم انتظام التوزيع ، وبخاصة في المناطق الوسطى ، والجنوبية التي توصف بأنها مناطق تكاد تكون خالية من السكان باستثناء بعض المستوطنات الصغيرة والمتناثرة في واحات الصحراء الممتدة من غات حتى الكفرة ، ومن غدامس حتى الجنوب (((2) .

مع التطور الاقتصادي ، والنهوض الاجتماعي ، والاستقرار السياسي ، وتحسن مستوى المعيشة ، واكتشاف النفط ، وإنتاجه ، وتصديره ، وإنشاء موانئ نفطية عدة للتصدير ، ومصافي تكرير ، ومصانع بتروكيماويات كلها عوامل مجتمعة ساهمت في استقطاب أعدادٍ من العاملين في هذا المجال ، إذ تركزت معظم هذه المنشآت في المنطقة الوسطى من البلاد التي تعاني من نقص شديد في السكان ، ويظهر الخلل السكاني فيها واضحا ، غير أن هذا الاختيار للموقع كان نتيجة طبيعية لوجود النفط في ظهير تلك المنطقة ، حيث نمت المدن النفطية على خليج سرت مثل رأس لانوف ، البريقة ، السدرة ، وفي أقصى الشرق ميناء ومصفاة الحريقة قرب مدينة طبرق .

كما أن نقل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية المتمثلة في الأمانات العامة (الوزارات) ، ومؤتمر الشعب العام (البرلمان) ، ومعظم الشركات الكبيرة إلى مدينة سرت الواقعة إلى الشرق من طرابلس بحوالي 450 كلم ، أسهم ذلك في توسع ذلك المركز العمراني ليصبح مدينة تستقطب المهاجرين إليها ، ولو لفترة قصيرة ، بقصد العمل ، كما أن نقل بعض من تلك المؤسسات إلى منطقة الجفرة التي تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة طرابلس بحوالي 750 كلم ، وظهور مساحات واسعة من المباني لمختلف الأغراض

¹ - منصور محمد الكيخيا ، السكان ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، مرجع سابق ، ص 338 - 339 .

² - فاضل عباس السعدي ، سكان ليبيا ، في كتاب سكان العالم العربي ، مرجع سابق ، ص 946 - 947 .

أدى ذلك لتوسع مدينة هون ، إحدى مدن واحة الجفرة الثلاث ، لتستوعب أعداداً من الموظفين وعودة بعض أبناء المنطقة إلى مسقط الرأس بعد أن توفر فيه ما كانوا يسعون للحصول عليه في سواها .

1 - 4 - 2 - التوزيع العددي والنسبي للسكان :

يشير الجدول رقم (42) إلى التوزيع العددي (*) لسكان ليبيا بين 1984 - 1995 الذي يتبين من خلال أرقام نسبه أن هناك مؤشراً يتجه نحو الارتفاع في عدد السكان لعقدٍ هو الفاصل ما بين التعدادين ، فجميع البلديات شهدت نمواً في نسبة سكانها مقارنة بالعدد الكلي لسكان البلاد ، ولم تشهد تناقصاً في هذه النسبة إلا في بلديتي طرابلس وبنغازي ، حيث يشير تعداد 1995 أن هناك أعداداً مهاجرة من سكانها ، إذ بلغ عدد صافي الهجرة المغادرة لبلدية طرابلس حوالي 14656 نسمة ، وفي بلدية بنغازي بلغت حوالي 5987 نسمة ، بينما يلاحظ ثبات نسبة سكان بلدية النقاط الخمس إلى باقي المجموع الكلي للسكان ، علماً بأن عدد من هاجر إليها في عام 1995 لم يتجاوز 2162 نسمة (1) .

يمكن من بيانات الجدول نفسه أن نستخلص توزيعاً للسكان حسب النسب المئوية التي تمثلها البلديات في نطاقها الإقليمي ، فالإقليم الأول الذي يقع في الجزء الشمالي الغربي الممتد من مصراتة في الشرق وحتى الحدود مع تونس ومن البحر شمالاً إلى نهاية بلديات الجبل الغربي جنوباً ، وكان نصيب بلدية طرابلس وحدها 27.4% ، في حين بلغت نسبة سكان هذا الإقليم حوالي 60.7% من إجمالي السكان سنة 1984 ، وانخفضت هذه النسبة قليلاً سنة 1995 لتصل إلى 59.2% ، كما تراجع نسبة سكان بلدية طرابلس إلى 24.6% من جملة سكان البلاد ، أما الإقليم الثاني الذي يتمثل في الجزء الشمالي الشرقي فيه حوالي 23.8% من جملة السكان سنة 1984 ، وبلغ نصيب بلدية بنغازي وحدها حوالي 12.9% من جملة سكان ليبيا .

(*) تمثل معرفة التوزيع العددي للسكان درجة كبيرة من الأهمية وذلك لتوضيح أماكن تركيز السكان وما يمثلونه من نسبة مئوية لباقي مجموع السكان ، ونظراً لما تعانيه ليبيا من عدم استقرار التقسيمات الإدارية ، وبالتالي يمكن أن نعطي مقارنة واحدة بين تعدادي 1984 و 1995 اللذين تم تطويع بياناتهما لتقسيم إداري واحد ، حيث بقيت مساحة وحدود كل بلدية ثابتة يستطيع الباحث من خلال البيانات المتوفرة لإعطاء صورة توضيحية عن التغيير الذي طرأ على عدد السكان زيادةً أو نقصاناً .
1 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس 1998 ، ص 75 .

جدول رقم (42)

التوزيع العددي والنسبي للسكان في ليبيا بين عامي 1984 - 1995 حسب البلديات

البلدية	السكان 1984	%	السكان 1995	%	+ أو - %
طرابلس	886059	27.42	1078517	24.56	- 2.86
الزاوية	201059	6.22	277894	6.33	+ 0.11
مصراتة	149794	4.63	220926	5.03	+ 0.40
الخمس	138806	4.29	198649	4.52	+ 0.23
بنغازي	415361	12.85	554565	12.63	- 0.22
زليطن	94483	2.92	137047	3.12	+ 0.20
العريزية	73138	2.26	107536	2.44	+ 0.18
النقاط الخمس	166209	5.14	225771	5.14	= 0.00
ترهونة	78406	2.42	110964	2.52	+ 0.10
الجبل الأخضر	110953	3.43	152232	3.46	+ 0.03
يفرن	68542	2.12	96038	2.18	+ 0.06
الفتاح	93858	2.90	124624	2.83	- 0.07
درنة	91083	2.81	127746	2.91	+ 0.10
سبها	62355	1.92	93688	2.13	+ 0.21
عريان	107161	3.31	149581	3.40	+ 0.09
البطنان	58903	1.82	116106	2.64	+ 0.82
غدامس	47543	1.47	74863	1.70	+ 0.23
الشاطئ	42248	1.30	59997	1.36	+ 0.06
أوباري	42596	1.31	67994	1.54	+ 0.23
مرزق	38244	1.18	52368	1.19	+ 0.01
الكفرة	20503	0.63	35091	0.79	+ 0.16
سوف الجين	39063	1.20	59720	1.36	+ 1.16
أجدابيا	87853	2.71	130361	2.96	+ 0.25
سرت	89839	2.78	137461	3.13	+ 0.35
المجموع	3231059	100.00	4389739	100.00	—

المصدر : 1 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984 ، ص 76 .

2 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 301 .

3 - النسب المئوية من حساب الباحث .

تُلاحظ زيادة بسيطة في نسبة سكان هذا الإقليم في عام 1995 ليصل إلى حوالي 24.5% ، غير أن بؤرة التجمع الرئيسية فيه وهي بلدية بنغازي تراجعت نسبتها قليلاً إلى حوالي 12.6% ، وتتقارب النسبة في باقي أجزاء البلاد ففي المنطقة الوسطى الممتدة من مصراتة في الغرب حتى بنغازي شرقاً وتتوغل في الداخل حوالي 100 كلم كان فيها حوالي 6.7% من السكان سنة 1984 ، وارتفعت قليلاً سنة 1995 حتى وصلت إلى 7.5% ،

ولا تختلف النسبة كثيراً عن باقي أجزاء البلاد الذي يمثل البلديات الجنوبية الصحراوية حيث بلغت النسبة حوالي 7.8% في عام 1984 ، وفي سنة 1995 زادت قليلاً إلى 8.7% من جملة السكان .

لمزيدٍ من التوضيح يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (40) للتعرف على مساحة البلديات ومقارنتها بأعداد السكان يتبين مدى سوء التوزيع العددي والنسبي للسكان على أجزاء البلاد إذ أنه في سنة 1984 كان حوالي 60.7% ، انخفضت نسبتهم إلى حوالي 59.2% في سنة 1995 من مجموع السكان يعيشون على قرابة 5.2% فقط من جملة المساحة الإجمالية ، بينما احتضنت 7.6% من جملة المساحة في سنة 1984 ما نسبته 23.8% من سكان ليبيا ، وحوالي 24.5% سنة 1995 ، ويتوزع حوالي 6.7% من السكان سنة 1984 على قرابة 24.3% من المساحة زادت نسبتهم قليلاً في سنة 1995 إلى 7.5% ، بينما لا يسكن 62.8% من جملة المساحة إلا حوالي 7.8% ، و 8.7% للستين السابقتين على التوالي .

يتضح من خلال تقديرات عدد السكان الليبيين لسنة 2004 أن التقسيم الإداري الجديد يضم 32 وحدة إدارية تسمى (شعبية) يُعمل به منذ بداية 1998 ، حيث تم إضافة شعبية أخرى باستقطاع حوالي ما يزيد قليلاً عن ربع سكان شعبية طرابلس وأكثر من نصف مساحتها لتُكوّن شعبية تاجوراء كما في الجدول رقم (43) ، غير أن الباحث يرى استمرار نهج الدراسة حسب التقسيم المعمول به سنة 2002 الذي يضم 31 تقسيماً إدارياً حتى يمكن ملاحظة مدى التطور في عدد السكان كثافة ، ونسبتهم إلى المجموع الكلي للسكان البلاد .

سبقت الإشارة إلى مساحة وعدد السكان ، ومعدل كثافتها السكانية وفق التقديرات حتى عام 2001 ، ويلاحظ أن الإقليم الأول الذي يمثل 5.3% من مساحة البلاد، وكانت نسبة السكان به 60.7% و 56.2% للستين السابقتين على التوالي أصبح الآن يقطنه ما نسبته 58.7% من جملة السكان في عام 2004 ، أي أن جملة السكان المقيمين في هذا الإقليم زادت نسبتهم عما كانت عليه خلال تعداد 1995 غير أنهما لم ترقَ إلى مستوى سنة 1984 ، وهو ما يعني أن هذا الإقليم ما يزال المهيم على عدد كبير من السكان ، بينما الإقليم الثاني الذي كان يعيش فيه بين سنتي 1984 - 1995 ما نسبته 23.8% ، وحوالي 24.5% تراجمت النسبة وأصبح ما يمثله سكانه في حدود 24.2% من جملة السكان وفق تقديرات 2004 ، بينما ما نلاحظه على الإقليم الثالث

الذي كانت نسبتا السكان الذين يتوزعون على أراضيه 6.7% لسنة 1984 ، و 7.5% عام 1995 تراجعت النسبة في سنة 2004 إلى 7.0% ، وأخيراً القسم الرابع الذي بلغت نسبة السكان فيه لعامي 1984 و 1995 حوالي 7.8% و 8.7% على التوالي ، وصارت في سنة 2004 قرابة 12.8% مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً عما كان عليه قبل عشرية تقريباً .

جدول رقم (43)

تقدير عدد السكان والكثافة ونسبة السكان في كل شعبية إلى مجمل سكان ليبيا لسنة 2004

الشعبية	عدد السكان	الكثافة نسمة/كلم ²	% إلى جملة السكان	الشعبية	عدد السكان	الكثافة نسمة/كلم ²	% إلى جملة السكان
بنغازي	660147	825.18	11.22	طرابلس	1175304	642.24	19.97
الجفارة	299936	154.60	5.09	الزاوية	203400	133.81	3.45
مصراتة	378523	136.65	6.43	صبراتة وصرمان	156818	114.46	2.66
المرقب	340964	113.65	5.79	ترهونة ومسلاتة	306198	52.43	5.20
النقاط الخمس	215437	41.03	3.66	غريان	166702	35.77	2.83
الجبل الأخضر	200799	25.74	3.41	درنة	82949	16.90	1.41
بفرن وجادو	121731	13.07	2.06	المرج	119908	11.99	2.03
الحزام الأخضر	112379	8.77	1.91	سيها	131791	8.96	2.24
نالوت	92023	6.91	1.56	القبة	101095	6.86	1.71
بني وليد	80361	4.07	1.36	وادي الحياة	75645	2.37	1.28
سرت	166729	2.1	2.83	البطنان	148800	1.77	2.52
أجدابيا	177366	1.93	2.83	وادي الشاطئ	79544	0.81	1.35
مزدة	43225	0.59	0.73	غدامس	19487	0.37	0.33
الجفرة	46646	0.39	0.79	غات	23683	0.32	0.40
الواحات	30225	0.27	0.51	مرزق	70984	0.20	1.20
الكفرة	53868	0.11	0.91	المجموع	5882667	3.8	100.0

المصدر : 1 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقدير عدد السكان الليبيين لسنة 2004 ، نشرة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الأول ، طرابلس ، أغسطس 2004 ، ص 4 . 2 - النسب من حساب الباحث .

يمكن توضيح مدى التغير في التوزيع العددي والنسبي حسب عدد السكان في سنة 1984 وسنة 2004 لمعرفة أي من التجمعات السكانية طرأ عليها تغير ، حيث يتبين أن التغير في نسبة سكان كل شعبية محدود ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع نسبة النمو الكلي للسكان ، وتحديدًا في الشعبيات التي ترتفع فيها نسبة الحضر كما في طرابلس والزاوية والجفارة والحزام الأخضر وبنغازي وصبراتة وصرمان والنقاط الخمس .

ويظهر جلياً زيادة نسبة سكان بعض الشعبيات التي يسيطر عليها الطابع القروي أو الريفي الذي لا يجذب وضع قيود على الإنجاب مثل شعبية القبة وبني وليد والمرقب

وهي أيضاً ترتفع فيها نسبة الريف إلى الحضر ، بالإضافة إلى إمكانية وجود عامل هجرة إلى بعض الشعبيات ، وبخاصة قصد العمل كما هو في أجدابيا وسرت حيث المدن النفطية والإدارات المركزية للدولة في سرت .

يمكن ملاحظة أن هناك تغيراً في نمط توزيع السكان خلال الثلث الأخير من القرن العشرين كنتاج لحركة الهجرة الداخلية والخارجية ، وكذلك نمو السكان سُجل ضمن المعدلات العالمية العالية في بعض الفترات المصاحبة لتنفيذ خطط التنمية المتوالية مما أدى إلى حدوث تغيرات في خريطة التوزيع السكاني ، ومن أمثلة ذلك ظهور أماكن جديدة للتجمعات السكانية لم تكن موجودة من قبل كما في المنطقة الجنوبية من البلاد المتمثلة في مجموعة التجمعات السكنية في حوض فزان ، بالإضافة إلى نمو وتطور واحة الجفرة المتمثلة في مدنها الثلاث ودان ، وهون ، وسوكنة مما يساعد على جعلها قطب جذب سكاني آخر ، وبخاصة بعد أن أصبحت جزءاً من المدن اللبية التي تقدم خدمات مركزية للسكان على مستوى البلاد ، كما أن أهمية المنطقة الوسطى الممتدة على طول خليج سرت بدأت تبرز في كونها مراكز صناعية نفطية جديدة ، وإدارية بدأت تظهر للوجود كنواة للتجمعات السكانية المستحدثة على طول المسافة من مدينة سرت في الغرب وحتى أجدابيا في الشرق ، كذلك من بين المناطق الجديدة في الجذب السكاني تلك الواقعة قرب الحدود الشرقية والغربية فقط كامتداد لتركز السكان في الأجزاء الشمالية ، ففي الغرب عند الحدود مع تونس تطورت مدينة زوارة ، ونمت التجمعات السكنية مثل زلطن ، ورأس حدير ، أما في الشرق فالحدود مع مصر ساعدت بفعل حركة التنقل والسفر البري في تطور ونمو مدينة طبرق والمركز الحدودي مساعد .

1 - 4 - 3 - الكثافة الفسيولوجية :

تعتبر من أهم مقاييس كثافة السكان ويطلق عليها أحياناً الكثافة الصافية أو الخالصة وهي تعني قسمة ⁽¹⁾ مجموع عدد السكان على المساحة القابلة للزراعة ... ومعناها يعبر عن ما يمارس من ضغط سكاني على الأرض الزراعية ... وتعبّر عن العلاقة بين عدد السكان والمساحة المشغولة ... ويقوم حساب هذه الكثافة على تعاريف غير محددة للأرض القابلة للزراعة والمزروعة مع افتراض تساوي إنتاجية الأراضي القابلة للزراعة واحتوائها على مورد أساسي للدولة ⁽¹⁾ ، وبالنظر إلى جدول رقم (44) الذي

¹ - فوزي سهوينة ، وآخرون ، مدخل إلى الجغرافيا ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2002 ، ص 207 .

يمثل متوسط الكثافة الفسيولوجية في ليبيا لسنوات مختارة ، يلاحظ التراجع الواضح في المساحة القابلة للزراعة منذ عام 1974 التي بلغت للعام نفسه 18919.4 كلم² بمعدل كثافة بلغ 123.4 نسمة/كلم² ، وزادت المساحة القابلة للزراعة سنة 1984 إلى حوالي 26406.1 كلم² ، كما زاد متوسط الكثافة الفسيولوجية إلى 138 نسمة/كلم² ، غير أن المساحة تبدأ في التراجع حيث يقابلها ارتفاع في متوسط الكثافة اعتباراً من سنة 1995 التي وصلت إلى 21760 كلم² بمتوسط كثافة بلغت 220.5 نسمة/كلم² ، ويستمر هذا التراجع في المساحة سنة 2001 لتصبح في حوالي 18096 كلم² فيما ترتفع الكثافة إلى 293 نسمة/كلم² .

جدول رقم (44)

متوسط الكثافة الفسيولوجية للسكان في ليبيا للسنوات 1971 - 1987 - 1995 - 2001

السنة	المساحة /هكتار	المساحة/كلم ²	عدد السكان	الكثافة نسمة/كلم ²
1974	1891938	18919.4	2334000	123.4
1984	2640614	26406.1	3642576	138
1995	2176000	21760	4799036	220.5
2001	1809596	18096	5299943	293

المصدر: 1 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، الإحصاءات الحيوية 1978 ، ص 1 .

2 - _____ ، النتائج الأولية لحصر الحائزين الزراعيين وحيازاتهم الزراعية 1984 ، ص د .

3 - الهيئة الوطنية للمعلومات ، التعداد الزراعي العام لسنة 2001 ، جدول رقم 15 ، ص 54 .

4 - _____ ، تقرير التنمية البشرية لليبيا 2002 ، الإطار 3 - 4 ، طرابلس ، 2002 ، ص 54 .

يعتبر ما سبق مؤشراً يوضح تقلص المساحة القابلة للزراعة ، مما سيؤدي إلى زيادة متوسط كثافة السكان ، ويُحْدِثُ ضغطاً على الأراضي القابلة للزراعة وبالتالي تقلصها بفعل زحف المناطق الحضرية عليها ، بالإضافة إلى زيادة المساحة التي يلتهمها التصحر من الأراضي الزراعية سنوياً بفعل الظروف المناخية القاسية وتدهور مصادر المياه التقليدية المتمثل في تديني نوعية المياه الجوفية ونضوبها في بعض المناطق .

2 - التنمية البشرية في ليبيا

2 - 1 - مقدمة :

لم تعرف ليبيا خطياً تنمويةً علميةً مبرمجةً ومدروسةً إلا في النصف الثاني من عقد الستينيات من القرن العشرين التي كانت محدودةً في إمكانياتها حيث تم البدء في تنفيذها بعد اكتشاف النفط وإنتاجه بكميات اقتصادية وتصديره وظهور عائداته ، الأمر الذي حتم الدخول في معركة التنمية ، والخروج بالبلاد من حالة التخلف والفقر الذي تعيشه ، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ، والعمل على النهوض بالقطاعات المختلفة التي كانت في الأساس معتمدةً على المعونات المحدودة من الخارج ، وكذلك العمل على الرفع بما يقدم من خدمات كالتعليم والصحة والإسكان والطرق ... وغيرها ، إذ إن تدني ما تقدمه الدولة من خدمات ضرورية كان السمة الغالبة بسبب قلة الموارد إن لم نقل انعدامها ، وعدم تنظيم وتوزيع الدخل على القطاعات والمناطق بشكل عادل ، وتركزها في مناطق المدن الرئيسية في البلاد ، وتحديدًا الجهات الساحلية وبخاصة طرابلس وبنغازي وبعض المراكز الحضرية المجاورة لهما ، مما زاد اتساع الهوة بين أجزاء البلاد ، وعانت المناطق الداخلية من أشد حالات التخلف ، والفقر ، والفاقة ، وتدهور الأوضاع المعيشية لقاطنيها ، مما شجع على تدفق أعداد كبيرة من سكان تلك الجهات نحو المدن الرئيسية الساحلية ، وفي اتجاه المدن الداخلية المحدودة التي شملها بعض يسير من الخدمات حيث انتشرت أحياء الصفيح حول المدن ، وما كان ينجم عن ذلك من آثار اجتماعية ، وصحية ، واقتصادية سيئة للغاية .

كان هذا التدهور في الخدمات امتداداً لحالات التخلف والفقر لما عايشته ليبيا خلال فترات الاستعمار التي تعاقبت عليها من سيطرة الأتراك لمدة قاربت الأربعة قرون فيما بين (1551 — 1911) ، وما مارسوه من كبت ، وتسلط ، وقهر لا همَّ لهم سوى جمع الضرائب ، والاستيلاء على ما كانت تجود به الأرض الفقيرة المحدودة الإنتاج ، وبخاصة مع توالي سنوات الجذب والجفاف ، ثم جاءت فترة الاحتلال الإيطالي التي كانت بدايتها اقتصادية مع مطلع القرن العشرين ، وتطورت إلى عسكرية هدفها الاحتلال دامت خلال المدة ما بين (1911 — 1939) ، وجلبت معها الحرب والدمار للإنسان والأرض والشجر والحيوان ، فمن لم يمت في ساحة الجهاد قضى جوعاً وعطشاً ، ومن نجا منهما هاجر خارج الحدود ، وبقي القليل من السكان يكابد ليعيش بأقل ما يمكن أن يجيى به الإنسان ، وإثر اندلاع الحرب العالمية الثانية بداية من عام 1939 ثم

خروج إيطاليا مهزومة جاءت فترة الإدارة البريطانية والفرنسية ما بين (1941 – 1951) ، حيث كانت الأولى تسيطر على الأجزاء الشمالية ، في حين بسطت الثانية يدها على القسم الجنوبي من ليبيا كامتداد لمستعمراتها الأفريقية تشاد والنيجر ، ولم يُعرف في هذه الحقبة أي مظهر تنموي في البلاد يمكن أن يذكر ، إلى أن جاءت فترة الاستقلال التي انحصرت في المدة الممتدة ما بين (1951 – 1969) والذي كان شكلاً يغلف دولة تقع تحت احتلال خمس قواعد أمريكية وسادسة بريطانية ، بالإضافة إلى أكثر من 55000 مستوطن إيطالي يسيطرون على كل النواحي الاقتصادية من تجارة وصناعة ، ومئات آلاف الهكتارات من المزارع التي استصلحت أراضيها ، ونمت أشجارها ، وأينعت ثمارها بجهد وعرق أبناء البلاد مقابل بعض الفتات كأجر لا يتناسب مع ما يبذلونه .

سبقت الإشارة إلى الظروف الجغرافية التي تقع ضمنها ليبيا التي توضح بجلاء مدى قسوتها من ندرة الأمطار وتركزها في مناطق محدودة ، وانعدام أي نوع من الجريان السطحي الدائم يمكن الاعتماد عليه اقتصادياً ، وفقرها للغطاء النباتي الطبيعي ، وقلّة التربة الخصبة الملائمة للزراعة ، ووقوع كل أراضيها ضمن نطاق الصحراء الكبرى باستثناء أجزائها الشمالية الغربية والشمالية الشرقية ذات المناخ الجاف المتميز بندرة أمطاره ومعدلات التبخر المرتفعة ، كما أن مخزونها الجوي من المياه غير متجدد ومحدود مهما طال وقته الذي يعد قصيراً مقارنة بعمر البلاد وسكانها ، بالإضافة إلى ما سبق فإن ما تتمتع به من خامات معدنية مختلفة هي أيضاً لا ترقى إلى درجة الاعتماد عليها اقتصادياً بسبب محدوديتها ، وارتفاع كلفة استخراجها وتصنيعها إن وجدت ، كما هي الحال في خام حديد وادي الشاطئ ، غير أن الكميات الكبيرة من خامات النفط ، ومخزون الغاز الطبيعي ، وسهولة استخراجهما ، وتدني تكاليف إنتاجهما ، وقربهما من أسواق الاستهلاك العالمي ، عوّض البلاد عن كثير من قسوة تلك الظروف ، وكان النفط المصدر الأساس الذي ساعد منذ بداية اكتشافه بكميات تجارية وتصديره في تمويل خطط التنمية حيث يلاحظ أن الاقتصاد الوطني «بدأ ينتعش انتعاشاً كبيراً بعد ظهور النفط، وينقلب من اقتصاد مصاب بالعجز إلى اقتصاد يحقق فائضاً ، ومع بداية الستينيات بدأ يحقق أعلى معدلات النمو في العالم ، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج عام 1964). بمعدل سنوي مركب 14.2% في الفترة من 1964 – 1971 ،

... كما وفرّ الموارد المالية لتنمية الأنشطة الاقتصادية - غير النفطية - التي نمت بدورها بمعدل سنوي مركب 12.6% خلال الفترة المشار إليها⁽¹⁾.

يشير ما تقدم إلى الأهمية الإستراتيجية لعائدات النفط في نمو الاقتصاد الليبي وهو ما يوفر الموارد المادية اللازمة لانطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الخدمات المطلوبة لأبنائها تمشياً مع متطلبات العصر كالتعليم بكافة مراحلها ، وتحديث المرافق الصحية ، والنقل والمواصلات المتطورة ، وإنشاء الصناعات المختلفة ، والعمل على نشر زراعة تتلاءم مع طبيعة وظروف المناخ السائدة ، وبناء المدن الحديثة ومستلزماتها ، وتوفير المياه الصحية لكل فرد ... وكل ما من شأنه الرقي بمستوى هذه الخدمات .

¹ - ج . ع . ل ، وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1975 ، ص 17 .

2 - 1 - 2 - الأمية والتعليم :

2 - 1 - 2 - 1 - الأمية :

تتبع الحياة السائدة في ليبيا منذ القدم ، وحتى الآن يلاحظ الفارق بجلاء بين ما كان سائداً ، وما صارت عليه الأمور في الوقت الحالي ، ودون أن نذهب بعيداً لننقب في الوضع التعليمي خلال حقبة الاستعمار المتعددة الفترات ، والمتنوعة الجنسيات ، فستكون البداية انطلاقاً من منتصف القرن العشرين تقريباً حيث يمكننا التعرف على عدد الأميين ونسبتهم إلى إجمالي السكان استناداً لما أظهرته نتائج أول تعداد سكاني معتمد في عام 1954 الذي يوضح مدى تفشي الأمية بين سكان البلاد ، ويبرز التعداد ما كان عليه الوضع التعليمي ، وبخاصة أن ليبيا مقبلة على عهد جديد يجب أن يتحسن فيه واقع المواطنين بعد أن آلت مقاليد الحكم لأبنائه ولو بشكل ظاهري ، مما يحتم على القائمين بالحكم العمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان التي على رأسها الحالة التعليمية لهم، حيث تشير نتائج التعداد ⁽¹⁾ إلى أن من بلغوا سن الخامسة فما فوق من أصل مجموع السكان الوطنيين كانت نسبتهم لا تتجاوز 13.5% يعرفون القراءة ، والكتابة في عام 1954 ، ... ، وقد بلغت نسبة الذكور المتعلمين منهم 24.0% لتتخفف إلى 2.4% بين الإناث ⁽¹⁾ .

الإطلاع على الجدول رقم (45) يُبرز بما لا يدع مجالاً للشك ارتفاع مستوى الأمية سنة 1954 التي تزيد حدتها بين الإناث ، وكذلك تفاوت النسب المئوية بين الفئات العمرية التي يتضح ارتفاعها بالاتجاه نحو فئات العمر الأكبر سناً وانخفاضها بين فئات السن الدنيا، كما يتبين تأخر سن الالتحاق بالدراسة بين الذكور ، إذ ترتفع نسبة الأمية عند الفئة العمرية ما بين (5 - 14) سنة ، وتنخفض في الفئات الموالية لها (15 - 24) ، و(25 - 34) ، و(35 - 44) لتعاود ارتفاعها من جديد في باقي الفئات العمرية ، أما عند الإناث فيلاحظ تدني أعداد من يعرفن القراءة والكتابة بصفة عامة بلغت 2.4% ، وترتفع في الفئة العمرية ما بين (5 - 14) سنة لتصل إلى 5.4% ، ثم تأخذ في الانخفاض بدءاً من الفئة العمرية الواقعة ما بين (15 - 24) سنة لتبلغ 2.9% ، وتواصل الانخفاض لتصل في الفئة العمرية ما بين (25 - 34) سنة إلى نسبة 1.1% ، أما باقي الفئات العمرية فإن نسبة الأمية تتجاوز 99% ، ليتضح تفشي ظاهرة الأمية ، وبخاصة بين الإناث .

¹ - وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، تقرير التعداد العام للسكان 1954 ، طرابلس 1959 ، ص 27 .

جدول رقم (45)

نسبة المتعلمين من الجنسين في ليبيا حسب فئات السن عام 1954

فئة السن	الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة %	
	ذكور	إناث
14 - 5	20.0	5.3
24 - 15	25.4	2.9
34 - 25	22.6	1.1
44 - 35	22.3	0.6
54 - 45	16.8	0.4
65 - 55	12.9	0.3
65 فما فوق	11.2	0.2

المصدر : وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، تقرير تعداد السكان لعام 1954 ، طرابلس ، 1959 ، ص 27 .

على الرغم من مرور عشر سنوات على إجراء التعداد الأول فلم تأت بيانات التعداد الثاني عام 1964 بجديد أو بفارق كبير يمكن أن يبين أي تحسن في الوضع التعليمي باستثناء اختفاء نسبة غير المبيينين تقريباً في التعداد الأول التي تراجعت نسبتهم إلى أقل من 0.1% في هذا التعداد ، ومرد ذلك إلى تحسن وتقدم إمكانات وظروف التعداد الثاني ، حيث تراجعت النسبة العامة للأمية قليلاً عام 1964 لتبلغ 863468 نسمة من إجمالي عدد السكان حيث تمثل ما نسبته 73.0% ، إذ يقدر عدد الذكور بحوالي 351653 نسمة وصلت النسبة إلى 56.0% ، وبلغت بين الإناث فكان عددهن 511815 أمية بنسبة 91.0% ، أما سبب هذه الزيادة لدى الإناث فإنه قد يعود إلى دقة بيانات التعداد الثاني عن الأول ، بينما يلاحظ تغير في نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة فقد كانت 14.1% وارتفعت إلى 25.8% للتعدادين على التوالي ، أما من يعرفون القراءة فقط فلم ترتفع نسبتهم إلا بما نسبته 1.0% .

يعود هذا الاستقرار في نسبة الأمية المرتفعة وعدم تراجعها بشكل ملحوظ إلى أن مستوى الخدمات التعليمية ما يزال متدنياً بسبب قلة الموارد المادية نظراً لتأخر تصدير النفط بكميات يمكن أن يُكوّن مورداً يُعتمد عليه في تحسين الوضع التعليمي ، أو الشروع في التوسع في باقي متطلبات التنمية ، فمن بين العقبات التي واجهت التعليم في البلاد خلال فترة عهد ما يسمى الاستقلال ، أو التي عرفت فيما بعد بعهد ما قبل الثورة، فقد كان واضحاً قلة عدد التجهيزات اللازمة للعملية التعليمية تتمثل أهمها « في المباني المدرسية الصالحة لتعليم حديث جيد ، والنقص الشديد في عدد المدرسين المؤهلين

علمياً وفتحياً للتدريس ، والنقص في فني الوسائل التعليمية ، والمعامل العلمية ، والورش التدريبية التعليمية ، والمناهج المدرسية المخططة تخطيطاً علمياً سليماً ، والمتوازنة في موادها ، ومناشطها ، ... وعدم وجود الكتاب المدرسي المناسب للمنهج الدراسي الخاص بالبيئة المحيطة التي يعيش فيها التلميذ والطالب ، ... واتساع رقعة البلاد ، وعدم وجود المساكن الصالحة لسكنى المعلمين ، والمقار المناسبة لإقامة الطلاب داخلياً في المناطق الريفية النائية والصحراوية» (1) ، فيما يوضح تعداد 1973 مدى التغيير في نسبة السكان الليبيين الأبيين مقارنة مع ما سبقه حيث يلاحظ التحسن في انخفاض عدد الأبيين الذي بلغ 641842 أمياً من إجمالي عدد السكان الليبيين البالغ حوالي 2052372 نسمة بنسبة 51.6% وكانت بين الذكور 32.0% ، و 72.9% عند الإناث .

من الجدول رقم (46) الذي يضم العدد الكلي للأبيين من السكان ممن هم فوق 10 سنوات والنسبة المئوية للأمية بين الجنسين وعند المجموع الكلي ، وأيضاً الشكل رقم (10) الذي يشير إلى التمثيل النسبي للأمية لسنوات التعدادات يتضح مدى نقشي الأمية بين الليبيين حتى عام 1973 ، إذ تبين الأرقام أن نصف السكان تقريباً أميون لا يعرفون القراءة والكتابة ، غير أن الوضع تحسن كثيراً منذ منتصف الثمانينيات الذي تراجع فيه نسبة الأمية إلى 32.4% كأثر لتطور الخدمات التعليمية ، وتدخل الدولة بإقامة مراكز محو الأمية للكبار ، غير أن اللافت للنظر هو التراجع الكبير ما بين عامي 1984 و 1995 وسنة 2003 ، حيث كانت في الأولى 32.4% وفي الثانية 18.7% ، في حين تراجع في الثالثة إلى حوالي 12.6% من جملة السكان من هم فوق سن 10 سنوات .

وفي هذا المجال تشير التقارير الدولية إلى أن نسبة الأمية في مجملها بين السكان لسنة 1999 بلغت حوالي 20.9% تراجع بين الذكور إلى حوالي 9.8% وترتفع كثيراً بين الإناث إلى قرابة 33.1% ، وعند مقارنة هذه النسب نجد أنها لا تختلف كثيراً في بعض الدول العربية ، حيث بلغت في العربية السعودية 23.9% ، وفي الجزائر 33.4% ، وفي الإمارات بلغت 24.9% ، وفي المغرب 52.0% ، وفي مصر 45.4% ، بينما في تونس وصلت إلى 30.1% ، وتراجعت في الكويت إلى 18.1% ، وفي قطر إلى 19.2% ، وفي لبنان

¹ - عمر التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، 2001 ، ص 342 .

14.4% ، وفي الأردن إلى 10.8%⁽¹⁾ ، وهذا يشير إلى أن الوضع التعليمي ، ومستوى الأمية في عديد البلاد العربية متقارب بين الدول النفطية منها وبعض الدول الأخرى الفقيرة .

جدول رقم (46) السكان الليبيون فوق سن 10 سنوات*

والأميون ونسبة الأمية للسنوات 1954 و 1964 و 1973 و 1984 و 1995 و 2003

سنة التعداد	النوع	السكان الليبيون فوق 10 سنوات	الليبيون الأميون فوق 10 سنوات	نسبة الأمية %
1954	ذكور	459600	312865	68.07
	إنث	400000	359826	89.95
	مجموع	859600	672691	78.25
1964	ذكور	619442	351653	56.77
	إنث	562752	511815	90.95
	مجموع	1182194	863469	73.04
1973	ذكور	656494	203223	30.96
	إنث	603591	438619	72.67
	مجموع	1260085	641842	50.94
1984	ذكور	1077654	197766	18.35
	إنث	1025219	483108	47.12
	مجموع	2102873	690874	32.38
1995	ذكور	1657813	173231	10.45
	إنث	1602762	436188	27.21
	مجموع	3260575	609419	18.69
2003	ذكور	2157136	146179	12.60
	إنث	2067508	385959	11.80
	مجموع	4224644	532138	12.59

المصدر : من إعداد الباحث بالرجوع إلى :

- 1 - النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان 1954 ، 1964 ، 1973 ، 1984 ، 1995 ، صفحات مختلفة .
- 2 - نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، ص 24 .
- * أعداد السكان فوق 10 سنوات لتعدادي 1954 و 1964 تبدأ من سن 6 سنوات .

أما تقارير الأمم المتحدة لسنتي 2003 و 2004 فتشير إلى أن نسبة الأمية في ليبيا لمن هم في سن 15 سنة فما فوق بلغت حوالي 19.2% سنة 2001⁽²⁾ ، بينما تراجع هذه النسبة قليلاً سنة 2002 إلى 18.3%⁽³⁾ والتي ترتفع عن نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003 الذي بلغت فيه 12.6% .

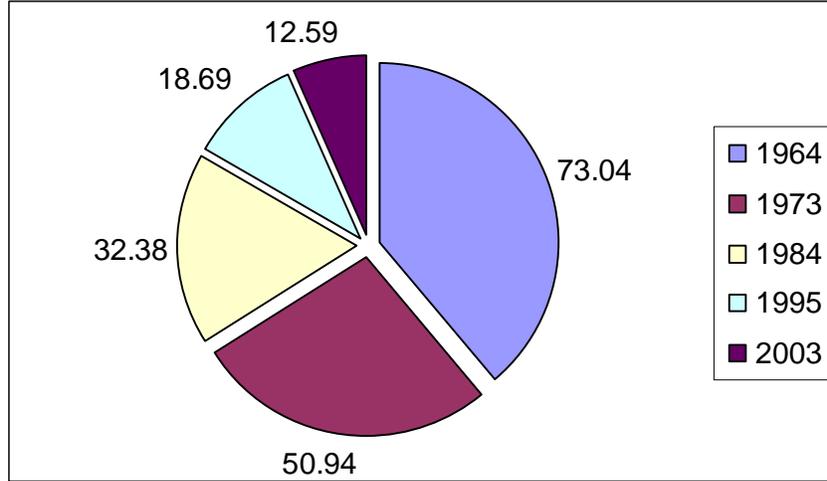
¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ، ص 143 .

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية للعام 2003 ، ص 271 .

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2004 ، ص 177 .

شكل رقم (10)

التمثيل البياني النسبي للأمية للسنوات 1954 ، 1964 ، 1973 ، 1984 ، 1995 ، 2003



المصدر : إعداد الباحث استناداً للجدول رقم (46) .

2-1-2-2 - التعليم الأساسي والمتوسط :

لا يعني ما سبق أن الدولة لم تقم ببعض التطورات التي يمكن أن توصف بالإيجابية تجاه تحسين الوضع التعليمي في البلاد ، فقد سعت إلى التوسع في التعليم الابتدائي ، ففي العام الدراسي 1968 / 1969 وصل عدد المدارس إلى 1069 مدرسة ابتدائية تضم 8311 فصلاً تشمل 270617 تلميذاً وتلميذة ، بينما كان عدد المدارس الإعدادية للعام الدراسي نفسه 818 مدرسة بها 2076 فصلاً دراسياً تُدرّس 29181 طالباً وطالبة ، أما مرحلة التعليم الثانوي العام فشملت 7181 طالباً وطالبة يتوزعون على 25 مدرسة تضم 250 فصلاً دراسياً ، في حين نلاحظ قلة في عدد المعاهد الفنية التي لم تتجاوز 6 معاهد بها 31 فصلاً تدريبياً اقتصر على الذكور وتضم 571 طالباً فقط ، فيما بلغ عدد معاهد المعلمين والمعلمات 23 معهداً تضم 5159 طالباً وطالبة موزعين على 180 فصلاً دراسياً ، أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي الذي يضم ما كان يعرف بالجامعة الليبية التي تأسست في عام 1954 فقد شمل خلال العام الجامعي 1968/1969 ما مجموعه 3460 طالباً وطالبة موزعين على كليات الآداب ، والاقتصاد والتجارة ، والحقوق ، والترفيه ، واللغة العربية والدراسات الإسلامية ، والعلوم ، والهندسة ، والزراعة (1) .

يلاحظ ارتفاع عدد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة في عام 1973 الذي وصل في مجموعه إلى 571844 طالباً وطالبة تشكل أعداد الذكور منهم 351176 طالب ،

¹ - وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1975 ، طرابلس ، ص ص 259 - 262 .

بينما تمثل أعداد الإناث ما مجموعه 220668 طالبة ، ويتوزعون على المرحلة الابتدائية 448128 تلميذ وتلميذة ، المرحلة الإعدادية 83796 طالب وطالبة ، المرحلة الثانوية 28591 طالب وطالبة ، المرحلة الجامعية والمعاهد العليا 11329 طالب وطالبة (1) .

حتمت زيادة أعداد الطلاب في مختلف المراحل التعليمية ضرورة التوسع في إنشاء المدارس لاستيعاب هذه الأعداد وتطور الوعي لدى السكان لإلحاق أبنائهم بالمدارس ، وبخاصة الإناث منهم حيث زادت أعداد المدارس خلال العام الدراسي 1972 / 1973 فتم إنشاء 1494 مدرسة ابتدائية تضم 15276 فصلاً بنسبة زيادة 83.8% ، والمدارس الإعدادية إلى 216 مدرسة تشمل 1757 فصلاً بنسبة 114.7% ، أما الثانوية العامة فبلغت 43 مدرسة 385 فصلاً بنسبة زيادة 54% ، بينما تم إنشاء 9 مدارس للتعليم الثانوي الفني تضم 90 فصلاً تدريبياً بنسبة زيادة قدرها 190% ، ووصلت أعداد معاهد المعلمين والمعلمات المقامة للعام الدراسي نفسه إلى حوالي 56 معهداً بها 382 فصلاً دراسياً بنسبة زيادة بلغت 112% (2) .

كما تشير نتائج تعداد 1973 إلى أن عدد السكان الليبيين الذين هم في سن الدراسة من فئات السن ما بين (6 - 24) سنة كان عددهم 1568971 فرداً يبلغ عدد من هم مسجلين فعلاً بمراحل التعليم المختلفة إلى 1096490 فرداً يمثل الذكور ما مجموعه 610287 طالباً، والإناث 486203 طالبة ، وهو ما يعني أن نسبة الالتحاق بالمدارس كانت 63.2% للإناث و76.3% للذكور ، كما أن النسبة العامة لمجموع السكان الذين هم في سن الدراسة لم تتجاوز 70.0% ، بحيث يلاحظ زيادة في هذه النسبة عن تعداد 1964 التي لم تتجاوز 64.1% .

يوضح تعداد 1984 أن ما مجموعه 2102873 فرداً هم في سن (ما فوق 10 سنوات) منهم 690874 فرداً أميون لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ، وبذلك تكون نسبة الأمية بين السكان الليبيين 32.4% عام 1984 تتراجع عند الذكور إلى 18.3% ، وترتفع عند الإناث حتى 47.1% غير أنها انخفضت عما كانت عليه عام 1973 وبخاصة لدى الإناث (3) .

1 - أمانة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973 ، طرابلس ص ص 6 - 7 .

2 - وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1975 ، طرابلس ، ص 259 .

3 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984 ، طرابلس ، ص ص 48 - 50 .

أظهرت نتائج تعداد السكان لعام 1995 أن هناك تراجعاً في نسبة الأمية بين السكان الليبيين بما يقارب النصف في العشرية الفاصلة بين التعدادين حيث لم تتجاوز 18.7% ، في حين أنها بلغت عند الذكور 10.5% بفارق أقل فاق 8.0% ، بينما وصلت النسبة إلى 27.21% بتراجع زاد عن 20.0% الأمر الذي يوضح أن الإناث زادت لديهن الرغبة في الالتحاق بمقاعد الدراسة مما يعني تطوراً في مفهوم المجتمع لمواصلة الفتاة تعليمها وفتح المجال أكثر لها للإسهام في خدمة البلاد ، فقد بلغ عدد الأميات لمن هن فوق سن 10 سنوات ما مجموعه 436199 أمية ، أما عدد الذكور فلم يتجاوز 173231 أمياً .

من خلال النتائج ظهر أن عدد المتحقيين بالدراسة في مختلف مراحل التعليم في العام الدراسي 1994 - 1995 قد بلغ 1603264 طالباً وطالبة ، تشكل نسبة الإناث منهم 73.0% من مجموع من هن في سن الدراسة ، وترتفع عند الذكور إلى 77.0% من الذين هم في سن الدراسة ، ويمثل الذكور ما نسبته 52.0% من مجموع المتحقيين بالدراسة بينما عند الإناث بلغت حوالي 48.0% ، غير أن هذه النسب تختلف من فئة عمرية إلى أخرى (1) .

يشير الجدول رقم (47) إلى مدى التطور في عدد المتحقيين بالدراسة موزعين على الفئات العمرية التي تقع ما بين سن 6 سنوات و 24 سنة خلال العام الدراسي 2000-2001 إذ وصل إلى حوالي 1990792 طالب وطالبة يدرسون في مختلف مراحل التعليم من مجموع السكان الذين هم في الفئة العمرية نفسها والبالغ عددهم 2564810 نسمة ، وبذلك يكون الفاقد الذي لم يلتحق بالدراسة ، أو انقطع عنها ، في هذه الفئة ما مجموعه 574018 فرداً بنسبة 22.4% ، أما توزيعها العددي والنسبي بين الجنسين فيبلغ عدد الذكور في هذه الفئة 1296184 فرداً يشكلون نسبة 50.5% التحق منهم بالدراسة 1032196 طالباً يمثلون ما نسبته 79.6% من إجمالي الفئة العمرية السابقة من الذكور بفاقد بلغ 163988 فرداً ، فيما بلغ عدد الإناث ما مجموعه 1268626 أنثى بنسبة 49.5% ، حيث سجلت منهن 958596 أنثى بمقاعد الدراسة كانت نسبتهن 75.6% فيما كان الفاقد لدى الإناث عند 310033 أنثى لم تلتحق بالدراسة ، ومن بين المؤشرات العامة التي يمكن الاستشهاد بها لتطور الرصيد التعليمي هو التراجع الملحوظ في معدلات الأمية وفق إحصاءات عام 2001 لا تتعدى 14% التي تجاوزت 50% خلال عام 1973 .

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص ص 46 - 49 .

جدول رقم (47) توزيع السكان الليبيين الذين أعمارهم بين 6 - 24
والملتحقين منهم بالدراسة حسب النوع للعام الدراسي 2001/2000

الملتحقون		السكان			فئات السن	
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث		ذكور
1094454	534425	560029	1128151	556693	571458	24 - 6
613711	292642	321069	739139	365803	373336	19 - 15
282627	131529	151098	697520	346130	351390	24 - 20
1990792	958596	1032196	2564810	1268626	1296184	المجموع

المصدر : الكتاب الإحصائي ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس 2002 ، ص 76 .

تقسم مراحل التعليم العام في ليبيا إلى ثلاث مراحل تتمثل في مرحلة التعليم الأساسي التي تعد مرحلة إلزامية مدتها تسع سنوات وهي مقسمة إلى : الشق الأول ومدته ثلاثة سنوات تبدأ من سن السادسة وحتى سن الثامنة يلتحق بها التلميذ بعد مرحلة رياض الأطفال ، حيث يتعلم فيها أساسيات اللغة العربية والقراءة والكتابة والتربية البدنية .

الشق الثاني مدته ثلاثة سنوات تبدأ من سن التاسعة وحتى الحادية عشرة ، تهدف في مضمونها إلى زيادة وتوسيع مدارك التلميذ اللغوية ، وتنمية القدرة العقلية له بما يؤدي إلى توجيه طاقاته للتدبر والتأمل فيما حوله ، (كان هذان الشقان يعرفان في السابق بالمرحلة الابتدائية) .

الشق الثالث يستمر لمدة ثلاثة سنوات (وكان يعرف في السابق بالمرحلة الإعدادية) ، ويتم التركيز فيه على تحسين وتنمية ميوله ومواهبه المهنية ، وإعطائه الأسس العلمية والتربوية والثقافية لاستكمال بناء شخصيته استعداداً لاختيار التخصص الذي يرغبه في المرحلة اللاحقة وحسب أولويات واحتياجات المجتمع وبما لا يتعارض مع ميول ورغبات التلميذ ، وتنتهي هذه المرحلة بحصول التلميذ على شهادة التعليم الأساسي التي بلغ عدد الطلاب المسجلين بها حوالي 1171546 تلميذاً وتلميذة خلال العام الدراسي 2001-2000 يتوزعون على 3496 مدرسة ، ويتولى تدريسهم 42605 مدرساً ، و 143848 مدرّسة ، إلى جانب 455 مدرساً أجنبياً⁽¹⁾ ، حيث يلاحظ ارتفاع عدد المدرسات كنتيجة مباشرة لسياسة تأنيث تدريس مرحلة التعليم الأساسي المتبعة منذ منتصف السبعينيات .

نظراً للفاقد الذي يوجد بين التلاميذ قبل حصولهم على مرحلة التعليم الأساسي فقد تم وضع آلية لاستيعاب هذا الفاقد من التعليم ولمن أكملوا سن الخامسة عشر وذلك

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية - ليبيا 2002 ، طرابلس ، 2002 ، ص 252 .

بالالتحاق بما يعرف بمراكز التدريب الأساسي التي تضم تخصصات البناء والتشييد ، وتعلم مهنة الصيد البحري ، وصيانة السيارات ، ومراكز تدريب المرأة التي تشمل مهن التفصيل والخياطة ، الصناعات التقليدية ، الصناعات الغذائية ، التوعية الصحية والاجتماعية ... وغيرها .

أما ما يلي مرحلة التعليم الأساسي حيث يكون الطالب معداً للالتحاق بمرحلة التعليم والتدريب المتوسط فهي تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ويشمل الثانويات التخصصية التي بدأ العمل بها خلال العام الدراسي 1997-1998 لتكون البديل عن نظام الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي التي بلغ عدد الطلاب المسجلين بها 185513 طالباً وطالبة بالقسمين الأدبي والعلمي في العام الدراسي 2000-2001 يتولى تدريسهم 8750 مدرساً لبيياً ، و21236 مدرّسة لبيية ، بالإضافة إلى 3695 مدرساً مغترباً ، وينتظمون في 607 مدرسة⁽¹⁾ ، أما مدة الدراسة في الثانويات التخصصية فهي أربع سنوات تضم تخصصات متعددة تتمثل في ثانويات علوم الحياة ، ثانويات العلوم الهندسية ، ثانويات العلوم الاقتصادية ، ثانويات العلوم الاجتماعية .

وتعد هذه المرحلة متصلة ومنفصلة ، أي أنها تهدف إلى إكساب الطالب حرفة تمكنه من الانخراط والاندماج في سوق العمل حسب تخصصه ، أو مواصلة تعليمه الجامعي ثم العالي، وقدّر عدد طلاب الثانويات التخصصية خلال العام الدراسي 2000-2001 بحوالي 106304 طالب وطالبة ضمن المجالات الأربع السابقة ، بينما كان عدد المدارس 736 مدرسة يقوم بالتدريس فيها 5802 مدرساً ، و10409 مدرّسة إلى جانب 2142 مدرساً مغترباً⁽²⁾ .

أما القسم الثاني فيمثل مرحلة التدريب المتوسط ، ويُنسب إليها الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام التعليم الأساسي ومدتها ثلاثة سنوات تمنح خريجها دبلوماً في مجال التخصص ، والهدف من هذا النوع من التدريب هو العمل على توفير فرص عمل في مجالات التدريب والتكوين المهني ومجالات العمل الفني ، وتشمل المهن النفطية ، كما تشمل التشغيل ، والتكرير ، والكهرباء ، والإلكترونيات ، المهن الميكانيكية ، وهندسة

¹ - المرجع السابق ، ص 253 .

² - المرجع نفسه ، ص 255 .

الإنشآت العامة ، المهن الزراعية ، المهن الشاملة لتدريب المرأة ، والمهن الفندقية ، وقد بلغ عدد مؤسسات التدريب المتوسط في العام التدريبي 1998 - 1999 حوالي 325 مؤسسة تدرب 61932 متدرّباً ، كما أضيف إلى مراكز التدريب تخصصات علوم الحاسوب ، والرسم الهندسي الصناعي ، العلوم النسيجية ، وتطوير مراكز المهن الفندقية ، وبخاصة بالمعاهد المتوسطة لتدريب المرأة ليلبغ عددها 45 معهداً فيها 8261 طالبة و متدربة خلال العام 1995 - 1996 ، ويرتفع عدد المعاهد المتوسطة إلى 358 مركزاً تدريبياً يقوم بالتدريس فيها 5832 مدرساً وتضم حوالي 28870 طالباً متدرّباً خلال العام التدريبي 2003 - 2004 .

من بين المعاهد المتوسطة التي يلتحق بها المتحصل على شهادة التعليم الأساسي المعاهد الصحية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات تتنوع بها التخصصات والتبعية ، فمنها معاهد صحية شبه متوسطة تابعة للمعاهد العليا ، وشعب التعليم الصحي التابع للمستشفيات ، والمعاهد الصحية المتوسطة التي تعود بداية إنشائها إلى عام 1958 تتبع أمانة الصحة مباشرة ، ويبلغ مجموع خريجي المعاهد الصحية حتى العام الدراسي 1997 - 1998 ما يزيد على 430991 خريجاً في مختلف التخصصات والمستويات .

تضم مرحلة التعليم العالي إلى جانب الجامعات ، المعاهد العليا والمراكز المهنية العليا التي تعد مكسباً علمياً مهماً عرفته ليبيا خلال أواخر القرن العشرين عندما ظهر أن هناك حاجة ملحة وأساسية للمتخصصين في المجالات المختلفة الذين يتمتعون بكفاءة فنية عالية ومهارة تدريبية ، وما كان لخريجها من أولوية في سوق العمل حتى إنها أخذت مكاناً منافساً للجامعات من حيث الإمكانيات المادية ، والمعامل ، والمباني ، وهيئة التدريس والتدريب ، وتعدد مجالات المعاهد العليا حسب تخصصاتها وتشمل :

2 - 1 - 2 - 3 - المعاهد العليا لإعداد المعلمين :

يتولى خريجوها تدريس طلاب مرحلة التعليم الأساسي بعد أن تم الاستغناء عن معاهد المعلمين المتوسطة ، ويلتحق بها طلبة من الثانوية العامة (سابقاً) والثانويات التخصصية ، وتستمر مدة الدراسة بها أربع سنوات وتهدف في الأساس إلى الرفع من مستوى معلمي هذه المرحلة وزيادة قدراتهم وتوسيع مداركهم وجعلهم قادرين على إعداد طلاب هذه المرحلة الإعداد الجيد والتربوي على الأساس العلمي الحديث ، وقد بلغ عدد معاهد المعلمين العليا 44 معهداً خلال العام الدراسي 1999 - 2000 ، يدرس

فيها ما يزيد عن 25518 طالباً وطالبة في تخصصات مختلفة، وتم مع بداية العام الدراسي 2004 - 2005 إعادة تسميتها وجعلها كليات إعداد المعلمين تتبع الجامعات مباشرة .

2 - 1 - 2 - 4 - المراكز المهنية العليا :

تقوم بتدريب وتكوين الطلبة وإعدادهم إعداداً فنياً وتأهيلهم مهنيًا لغرض المهنة التي يحتاجها المجتمع خاصة في تسيير المؤسسات الصناعية بمختلف أحجامها وأنواعها ، بحيث يكون هذا التأهيل الفني والإعداد المهني على درجة عالية من التطور مواكبة للتقدم العلمي ، ويلتحق بها من يتحصلون على شهادة الثانوية العامة القسم العلمي ، والثانوية التخصصية ، وتكون مدة الدراسة فيها 3 سنوات ، ومن الجدول رقم (48) يتضح أن عدد منتسبيها حوالي 33359 متدرِّباً خلال العام التدريبي 1998 - 1999 يتوزعون على المراكز العليا للمهن الشاملة البالغ عددها 27 مركزاً تضم 11070 متدرِّباً ومنتدربة ، والمراكز المهنية التخصصية التي تدرِّب وتُعلِّم 16502 متدرِّباً ومنتدربة يتوزعون على 28 مركزاً تدريبياً ، ثم المراكز المهنية العليا التي تتولى إعداد المدرِّبين والمدرِّبات ويبلغ عدد منتسبيها من الجنسين 5787 من خلال 10 مراكز ، وتقوم المراكز الثلاث السابقة بالتدريب والإعداد المتقدم لطلابها في تخصصات المهن الميكانيكية ، والكهربائية ، و الإلكترونية ، وتقنيات الحاسوب ، ومهن العمارة والإنشاء ، والتبريد والتكييف ، والمهن الإدارية والمالية ، والصحة والسلامة المهنية ، وتقنيات الخزف ، والتقنيات الزراعية ، وصناعة النسيج ، والفندقة والسياحة ، وتقنيات اللحام ، والصيد البحري ، والتقنيات الطبية .

جدول رقم (48)

عدد المعاهد المهنية العليا والطلاب الدارسين بها للعام التدريبي 1998 / 1999

عدد الطلبة	عددتها	المراكز والمعاهد العليا
11070	27	المراكز العليا للمهن الشاملة
16502	28	المراكز المهنية التخصصية العليا
5787	10	المراكز العليا إعداد المدرِّبين
33359	65	مجموع المراكز المهنية العليا
25518	44	المعاهد العليا لإعداد المعلمين
2171	16	المعاهد الصحية العليا
61048	125	الإجمالي

المصدر: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1999/1969 ، (تحرير) صبحي قنوص ، الدار الجماهيرية للنشر

والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 2000 ، ص ص 525 - 527 .

شُرع مع بداية العام الدراسي 1989 - 1990 في إنشاء المعاهد الصحية العليا التي يبلغ عددها 16 معهداً تمتد مدة الدراسة فيها 3 سنوات ، يمنح خريجوها درجة دبلوم عال في مهنة التمريض وسواها من التخصصات الصحية ، وبلغ عدد الخريجين حوالي 2171 تشكل أعداد منها الإناث الغالبة حوالي 2101 خريجة ، إذ إن هذه المهنة تلائم الفتيات أكثر من الفتيان الذين لم تتجاوز أعدادهم 70 خريجاً ، لما تتميز به الأنثى من مهارة في خدمة المرضى والخدمات الطبية المساعدة الأخرى .

والجدير بالملاحظة من إحصائية المراكز والمعاهد العليا خلال العام الدراسي 2000-2001 أن عدد المعاهد والمراكز العليا تقلص من 125 معهداً ومركزاً إلى 108 معهداً ومركزاً ، في حين أن إجمالي الطلاب فيها قد زاد من 61048 طالباً وطالبة إلى 77135 ، ويقوم بعملية التدريب والتكوين حوالي 4885 مدرساً ومدرسة ، و329 مدرّبة ومدرّسة ، وعدد المدرسين والمدرسين الأجانب حوالي 1556⁽¹⁾ .

ويمكن إرجاع ذلك التقليل إلى إلغاء بعض التخصصات التي أصبحت متوفرة ، وكذلك القيام بدمج بعض المراكز ذات التخصصات المتشابهة بحيث تتعدد مهام المركز الواحد أو المعهد عوضاً عن تكرار التخصص الواحد .

2 - 1 - 2 - 5 - التعليم العالي :

تُمثل الجامعات الطرف الثاني في معادلة مرحلة التعليم العالي ، ويعود تاريخ إنشاء الجامعة الليبية إلى عام 1954 بمجموعة من الكليات موزعة بين مدينتي بنغازي وطرابلس ، ونمت كلياتها تدريجياً على مر السنوات الخمسين الماضية إلى أن تم تقسيمها إلى جامعة طرابلس ، وجامعة بنغازي في أواخر عام 1973 ، ثم توالى بفتح فروع لهما في كل من سبها ، والبيضاء ، والزاوية ، حيث كونت هذه الفروع نواة لجامعات جديدة لتوسيع قاعدة التعليم الجامعي وعدم اقتصره على المدن الكبرى ، فظهرت إلى الوجود جامعة سبها ، وجامعة السابع من أبريل بمدينة الزاوية ، وجامعة عمر المختار بالبيضاء ، وجامعة النجم الساطع التقنية بالبريقة ، إلى أن بلغ عدد الجامعات خلال العام الجامعي 1998-1999 ما مجموعه 14 جامعة كما يوضحه الجدول رقم (49) الذي يشرحه بيانياً الشكل (11) ، تقوم بتدريس 165376 طالباً وطالبة ، يمثل الليبيون منهم ما مجموعه 138346 طالباً وطالبة ، ويبلغ عدد الذكور 63569 طالباً ليبيا ، بينما يرتفع عدد

¹ - المرجع السابق ، ص 255 .

الطالبات الليبيات الإناث عن ذلك ليصل إلى 74777 طالبة ، ويتولى التدريس فيها حوالي 5514 عضو هيئة تدريس منهم 2909 من العناصر الوطنية ، في حين يمثل عدد الأساتذة المغتربين 2605 أستاذاً في مختلف التخصصات الجامعية⁽¹⁾ ، كما باشرت جامعات الفاتح بطرابلس ، وقاريونس بينغازي ، والسابع من أبريل بمدينة الزاوية ، وجامعة سبها ، وجامعة العرب الطبية بينغازي ، وجامعة عمر المختار بالبيضاء ، وجامعة الفاتح الطبية بطرابلس ، وجامعة التحدي بسرت ، وجامعة الجبل الغربي بغريان في برنامج الدراسات العليا التي وصل مجموع طلبتها مجتمعة إلى حوالي 4402 طالباً وطالبة في العام الجامعي 1998 - 1999 في عدة مجالات ، حيث تمنح على نطاق واسع درجة الماجستير ، وعلى نطاق ضيق درجة الدكتوراه ، وبخاصة في العلوم الإنسانية .

جدول رقم (49)

عدد طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا للعام الجامعي 1999/1998

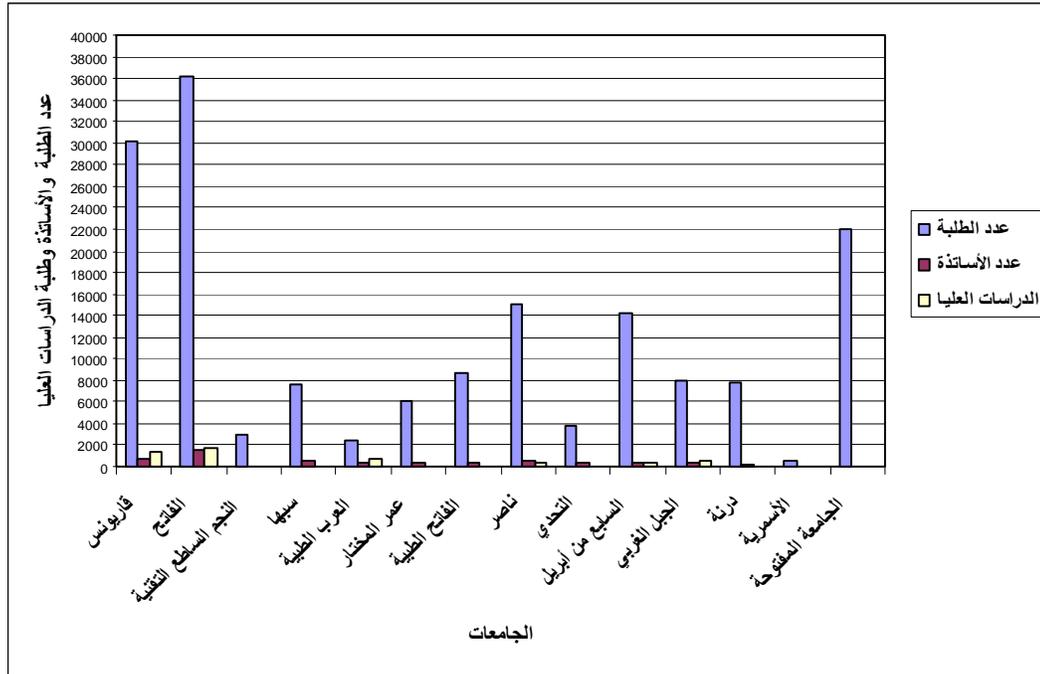
الجامعة	عدد الطلبة	عدد الأساتذة	الدراسات العليا
قاريونس	30060	642	1332
الفاتح	36227	1521	1672
النجم الساطع التقنية	3000	56	0
سبها	7562	481	50
العرب الطبية	2373	285	646
عمر المختار	6058	320	18
الفاتح الطبية	8578	381	07
ناصر	15124	597	328
التحدي	3866	274	13
السابع من أبريل	14275	392	400
الجبل الغربي	7993	326	461
درنة	7739	229	0
الأسمرية *	506	14	0
الجامعة المفتوحة**	22015	26	0

المصدر : التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999 ، (تحرير) صبحي قنوص ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 2000 ، ص 529 . * تتولى الجامعة الأسمرية تدريس العلوم الدينية . ** تقوم الجامعة المفتوحة بقبول الطلاب بنظام التدريس الانتساب أو التعليم عن بعد .

¹ - التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999 ، (تحرير) صبحي قنوص ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، ص ص 524 - 529 .

شكل رقم (11)

أعداد طلاب وأساتذة وطلاب الدراسات العليا بالجامعات الليبية سنة 1998 - 1999



المصدر إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم (49) .

كما تقوم الكليات الطبية بمنح درجة الزمالة العربية في عدة تخصصات طبية تحت إشراف مجموعة من الأساتذة الأكفاء من الليبيين إلى جانب نظرائهم في بعض الجامعات العربية والأجنبية .

2-1-2-6 - مؤشرات حول قطاع التعليم :

ما يمكن ملاحظته هو زيادة أعداد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة ، باستثناء التعليم الأساسي ، كنتيجة طبيعية لنمو وتزايد السكان ، والمهم هنا هو مواكبة الدولة لهذه الزيادة في توفير متطلبات العملية التعليمية من مبانٍ وقائمين على العملية التعليمية وأدوات ومعامل ، وقبل هذا وذاك التخطيط لمتطلبات المجتمع وحاجاته من التخصصات المختلفة لضمان سوق عمل يستطيع استيعاب الأعداد الغفيرة من الخريجين للعمل بما تعلموا وممارسته على أرض الواقع ، بحيث تخفي البطالة المقنعة التي قد تنتج عن عدم توفر مواطن عمل يمارس فيها الخريج تخصصه الحقيقي سواء مع القطاع الخاص أو القطاع التابع للدولة ، فهذا التطور والنمو الذي يشهده مجال التعليم في ليبيا حتم على الدولة ضرورة تولى التوسع في إنشاء الفصول الدراسية لاستيعاب هذه الأعداد ، فالجدول رقم (50) يبين تطور أعداد الفصول والطلاب والمدرسين في الفترة الممتدة ما

بين 1969 إلى 2000 ، كما يبين الزيادة خلال هذه المدة لعدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي لفترة 30 سنة من 347100 طالب وطالبة في العام الدراسي 1969-1970 إلى 1202899 طالب وطالبة خلال العام الدراسي 1999-2000 حيث كانت الزيادة بما يقدر بحوالي 855799 طالب وطالبة ، بنسبة زيادة بلغت 71.1% ، وللسنوات نفسها ارتفع عدد طلاب مرحلة التعليم المتوسط من 15300 طالب وطالبة إلى 380180 طالب وطالبة ووصلت نسبة الزيادة إلى 98.6% حيث بلغ الفارق بزيادة وصلت إلى 374880 طالب وطالبة .

جدول رقم (50)

تطور عدد الفصول والطلاب والمدرسين ونسبة الزيادة ما بين 1969 – 2000

المراحل	1970 / 1969			2000 / 1999			% الزيادة		
	فصول	طلاب	مدرسون	فصول	طلاب	مدرسون	فصول	طلاب	مدرسون
الأساسي	11956	347100	13661	48817	1202899	183654	75.50	71.14	07.43
المتوسط	546	15300	1658	14064	380180	65671	96.11	98.60	02.52
الجامعي	9	4100	477	2599	276744	9890	99.99	98.51	04.82
المجموع	12511	366500	15796	65480	1859823	259215	19.10	80.29	06.09

المصدر : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ، الكتاب الإحصائي - 2002 ، ص 77 .

وكتيجة للزيادة في أعداد طلاب مرحلي التعليم الأساسي والمتوسط فقد ارتفع عدد طلاب المعاهد والمراكز المهنية العليا والكليات الجامعية من 4100 إلى 276744 فكان مقدار الزيادة 268544 طالب وطالبة بنسبة 98.5% ، كما تكون هذه الزيادة كنتيجة تنعكس على جملة عدد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة ، ويلاحظ الارتفاع في إجمالي العدد من 366500 طالب وطالبة إلى 1859823 طالب وطالبة بزيادة كان مجموعها 1493323 ، أي أن نمو عدد الطلاب خلال 30 سنة كان بمعدل 80.3% .

يشير الجدول رقم (51) إلى مجموعة من المعطيات لحوالي 6 سنوات دراسية ، من بينها يمكن أن يلاحظ أن هناك تراجعاً في إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالدراسة يقدر بحوالي 82465 طالباً وطالبة ، حيث كان عددهم سنة 2000 - 2001 حوالي 1990792 ، والذي لم يتجاوز 1908327 طالب وطالبة خلال العام 2002 - 2003 لمختلف مراحل التعليم في الفئة العمرية ما بين 6 - 24 سنة ، منهم حوالي 980604 طالب بنسبة 51.4% ، فيما شكل عدد الطالبات 927723 بنسبة 48.6% ، وهو ما يوضح تقلص الفارق بين عدد الذكور والإناث في عدد الملتحقين بالدراسة ، في حين أن الفارق بين عدد الطلاب والطالبات يميل لصالح الذكور بفارق ليس كبيراً في مراحل التعليم الابتدائي 52.1% ،

والإعدادي 52.9% ، والثانوي 50.2% ، غير أنه يرتفع عند الإناث في مرحلة التعليم الجامعي ليمثلن 50.7% من إجمالي طلاب هذه المرحلة بحيث لا تتجاوز نسبة الذكور 49.3% ، أما عن توزيع الطلاب العددي بين مراحل التعليم فقد كان عددهم في التعليم الابتدائي 777354 طالب وطالبة ، وفي الإعدادي 400570 طالب وطالبة ، وحوالي 402228 طالب وطالبة في التعليم الثانوي ، ووصل إلى 328175 طالب وطالبة بالنسبة للمرحلة الجامعية (1) .

جدول رقم (51)

أعداد التلاميذ والمعلمين والفصول ومتوسط الفصل/تلميذ ومتوسط مدرس/تلميذ

في مرحلة التعليم الأساسي من العام 1999 - 2000 إلى العام الدراسي 2004 - 2005

البيان العام الدراسي	تعليم أساسي	عدد المعلمين	عدد الفصول	فصل/تلميذ	مدرس/تلميذ
2000 - 1999	1202899	183654	48817	24.6 - 1	6.5 - 1
2001 - 2000	1176843	182164	47073	25.0 - 1	6.4 - 1
2002 - 2001	1171546	186453	47424	24.7 - 1	6.2 - 1
2003 - 2002	1130525	-	47493	23.8 - 1	-
2004 - 2003	1111786	194512	30329	36.6 - 1	5.7 - 1
2005 - 2004	1082347	210281	30805	35.1 - 1	5.1 - 1

المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى :

- 1 - الكتاب الإحصائي 2002 ، و 2003 . 2 - تقرير التنمية البشرية لليبيا 2002 .
- 3 - مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط 2003 - 2004 و 2004 - 2005 .

هذا التراجع في إجمالي عدد الطلاب يتمثل في مراحل دون غيرها ، الأمر الذي يمكن أن يكون سببه التسرب من مرحلي التعليم الأساسي والمتوسط لعدم الرغبة في مواصلة الدراسة أو لظروف مادية تدعو الطالب للبحث عن عمل أو نتيجة الفشل في تكملة المشوار التعليمي ، كما أن انخفاض عدد المواليد في نهاية القرن الماضي منذ 1994 ، وهي عوامل يمكن أن تكون السبب المباشر في تراجع أعداد تلاميذ التعليم الأساسي .

يتبين مما سبق أن الارتفاع في نسبة الطالبات عن الطلبة في المرحلة الجامعية ، والسبب يكمن في تسرب أعداد كبيرة من الذكور إما بالالتحاق بالمعاهد العليا التي تكون دون مستوى التعليم الجامعي ، أو بالانقطاع عن الدراسة الذي يكون في الأساس لأحد الأسباب المتمثلة في عدم رغبة بعض الذكور في مواصلة الدراسة ، الذين يمثلون

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المسح الاقتصادي والاجتماعي، الجزء الثاني 2002 - 2003 - الخصائص الاجتماعية ، ص ص 14 - 15 .

نسبة 63.3%، وقد يكون الانقطاع بسبب البحث عن عمل لظروف خاصة بنسبة 18.1%، بينما من لهم أسباب أخرى يمثلون 18.6%، إذ كان مجموع من انقطع عن الدراسة حوالي 29062 طالب وطالبة، وتتركز نسبة الأغلبية منهم في المرحلة الإعدادية بنسبة 38.6% من إجمالي عدد المنقطعين تليها المرحلة الثانوية بنسبة 32.0%، وفي المرحلة الابتدائية 15.7%، تأتي أخيراً المرحلة الجامعية بنسبة 13.7%، وذلك حسب ما جاء من سجلات المدارس في بداية العام 2002 - 2003 .

حتم النمو والزيادة في عدد الطلاب في مختلف المراحل ضرورة التوسع في إنشاء المدارس، مما رفع عدد الفصول الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي من 11956 فصلاً دراسياً في العام الدراسي 1969-1970 إلى 48817 فصلاً دراسياً خلال العام الدراسي 1999-2000، وفي مرحلة التعليم المتوسط زاد عدد الفصول من 546 إلى 14064 فصلاً، بينما شهد التعليم الجامعي ومراكز التعليم المهني العالي زيادة فاقت كل المعدلات، حيث كان عدد الفصول بهذه المرحلة 9 فصول، الذي تطور إلى 276744 فصلاً، أما نسب الزيادة في عدد الفصول فكانت على التوالي 75.5%، و96.1%، و100.0%، بينما وصلت أعداد الفصول الدراسية إلى 52373 فصلاً في مرحلة التعليم الأساسي، 9270 فصلاً في مرحلة التعليم المتوسط، وحوالي 6245 فصلاً مشتركاً بين المرحلتين .

أما أعداد طلاب مرحلة التعليم الأساسي المسجلين في المدارس العامة فقد وصلت إلى حوالي 1111786 طالباً وطالبة يمثل 20.3% من إجمالي عدد السكان ممن تتراوح أعمارهم 6 - 15 سنة خلال العام الدراسي 2003 - 2004، غير أنه انخفض عن العام السابق له بما يقدر بحوالي 18739 تلميذاً، ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (52)، ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض لتدني عدد المواليد في أواخر التسعينيات، وزيادة عدد الملحقين بمدارس التعليم الخاص، وكذلك التسرب والفاقد في أعداد التلاميذ لعوامل اجتماعية واقتصادية، أما مرحلة التعليم المتوسط التخصصي والمهني فقد بلغ عدد طلابها حوالي 316325 طالب وطالبة للعام الدراسي نفسه الذي كان مجمل أعداد طلابه في جميع مراحل التعليم بأنواعه ما يزيد عن 1733039 طالباً وطالبة، يضاف إليها عدد الدارسين بمؤسسات التعليم الأساسي والمتوسط الخاص .

جدول رقم (52)

أعداد التلاميذ والمعلمين والفصول ومتوسط الفصل/تلميذ ومتوسط مدرس/تلميذ
في مرحلة التعليم المتوسط من العام 1999 - 2000 إلى العام الدراسي 2004 - 2005

البيان العام الدراسي	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	عدد الفصول	فصل/تلميذ	معلم/تلميذ
1999 - 2000	380180	65671	14064	27.0 - 1	5.7 - 1
2000 - 2001 *	284004	47892	9853	28.8 - 1	5.9 - 1
2001 - 2002	185513	29986	6477	28.6 - 1	6.1 - 1
2002 - 2003	257006	-	12304	20.8 - 1	-
2003 - 2004	251584	56123	7370	34.1 - 1	4.4 - 1
2004 - 2005	333091	67042	8738	38.1 - 1	4.9 - 1

المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى : 1 - الكتاب الإحصائي 2002 ، و 2003 . 2 - تقرير التنمية البشرية لليبيا 2002 .
3 - مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط 2003 - 2004 و 2004 - 2005 .
(*) يشمل طلاب الثانوية العامة ، وطلاب الثانوية التخصصية .

خلال العام الجامعي 2002 - 2003 بلغ إجمالي عدد طلاب مؤسسات التعليم العالي التابعة للدولة ما قدره 286413 طالباً وطالبة ، و يلاحظ زيادة أعداد الطالبات الإناث في مستوى التعليم الجامعي وما في مستواها عن الطلبة الذكور ، فقد شكل عدد الإناث ما مجموعه 150768 طالبة بنسبة 52.6% ، ولم تتجاوز نسبة الذكور 47.4% ، بينما بلغ عدد طلاب التعليم العالي الخاص ما مجموعه 27900 طالب وطالبة ، حيث تمثل نسبة طلاب التعليم العالي العام والخاص إلى مجموع عدد السكان حوالي 5.5% ، مما يجعل ليبيا في الترتيب الثاني عالمياً بعد كندا التي تعد مرتفعة جداً مقارنة بعدد السكان⁽¹⁾ .

رافق هذه الزيادة في عدد الفصول والنمو المتوالي لعدد الطلاب ارتفاع متواز في عدد المدرسين الذي كان في العام الدراسي 1969 - 1970 ما مجموعه 15796 مدرساً وصل إلى 259215 مدرساً خلال العام الدراسي 1999 - 2000 بنسبة زيادة بلغت 06.1% لمختلف مراحل التعليم ، وتطورت النسبة في مرحلة التعليم الأساسي بنسبة 09.0% ، بينما في مرحلة التعليم المتوسط كانت نسبة الزيادة 13.0% ، وكان لهذا التطور في عدد الفصول والمدرسين مردود إيجابي على معدل أداء المعلمين داخل قاعة الدراسة حيث إن متوسط كثافة الفصل الدراسي تبلغ في مرحلة التعليم الأساسي 24.6 تلميذاً وفي مرحلة التعليم المتوسط 27.0 طالباً ، بينما كان نصاب الأستاذ إلى التلميذ كمتوسط 6.5

¹ - اللجنة الشعبية العامة ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، التعليم العالي في الجماهيرية - دراسة تقييمية ، طرابلس ديسمبر 2002 ، ص 86 .

تلميذ/مدرس تعليم الأساسي ، وبلغ 5.8 تلميذ/مدرس في مرحلة التعليم المتوسط خلال العام الدراسي 2000 - 2001⁽¹⁾ ، وهو ما كان له الفضل تحسين في قدرة وأداء المدرس في الفصل الدراسي الأمر الذي يساعده في القيام بمهمته على أكمل وجه ، ويضاعف الفائدة ويرفع من مستوى الاستفادة لدى التلاميذ ، في حين بلغ عدد المعلمين حوالي 250635 معلماً ومعلمة منهم 194512 في مرحلة التعليم الأساسي و56123 للتعليم المتوسط للعام الدراسي 2003 - 2004 بحيث يكون المعدل أستاذ لكل 6.1 طلاب وأستاذ لكل 6 طلاب للمرحلتين على التوالي وبذلك يفوق المعدل العالمي الذي يصل في الدول المتقدمة إلى أستاذ لكل 15 طالباً ، وفي الدول النامية إلى أستاذ لكل 25 طالباً مما يعني أن هناك فائضاً في عدد المدرسين .

أما في العام الدراسي 2004 - 2005 فقد بلغ مجموع الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي 1082347 تلميذاً وتلميذة يمثلون حوالي 17.8% من جملة السكان غير أن الملاحظ هو مواصلة انخفاض إجمالي عدد الطلاب المتحقيين بمرحلة التعليم الأساسي بمدارس التعليم العام الذي وصل إلى (- 29439) تلميذاً وتلميذة ، كان عدد الذكور منهم 555910 طالباً كانت نسبتهم 51.4% ، بينما كان عدد الإناث 526437 طالبة بنسبة 48.6% للأسباب السابقة .

أفادت الإحصاءات أن عدد الطلاب في مرحلة التعليم المتوسط (الثانويات التخصيصة) بلغ حوالي 333091 طالباً وطالبة ترتفع نسبة الإناث إلى 57.1% ما يعادل حوالي 190058 طالبة ، وتراجع عدد الذكور إلى 143033 طالباً بلغت نسبتهم 42.9% . بلغ عدد المعلمين خلال العام الدراسي 2004 - 2005 بمرحلة التعليم الأساسي حوالي 210281 معلماً ومعلمة ، مثلت الإناث منهم قرابة 171178 معلمة بما يقرب من 81.40% ، وبذلك لم تزد نسبة الذكور عن 18.6% ، فيما وصل عدد المدرسين بمرحلة التعليم المتوسط حوالي 67650 معلماً ومعلمة يزيد فيه عدد الإناث عن الذكور بحيث يصل إلى 47392 مدرّسة بنسبة 70.1% ، في حين بلغ عددهم 19650 معلماً بنسبة 30.0% ، بينما لم تتعد أعداد غير الليبيين من المعلمين في المرحلتين ما مجموعه 4641 معلماً ومعلمة .

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي - 2002 ، ص 77 .

أما عدد الفصول الدراسية فقد بلغ للسنة نفسها لمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط حوالي 44666 فصلاً دراسياً مع التذكير أن هناك فصلاً تقوم بالتدريس صباحاً ومساءً ، كما يلاحظ تواصل وجود فائض في المعلمين في معظم التخصصات لتصل النسبة معلم واحد لكل 5 طلاب في المتوسط .

2 - 1 - 2 - 7 - رياض الأطفال :

لا شك أن يعتبر إعداد الأطفال قبل الالتحاق بالمدرسة في سن 6 سنوات نفسياً وصحياً واجتماعياً وثقافياً أساس العملية التربوية التي تُنمّي لدى الطفل المهارات وتُعده لتقبل الحياة الجديدة في بيئة المدرسة ، فقبل عام 1969 كان هذا النوع من التعليم محدوداً جداً يقتصر على ما تقيمه أفراد الجاليات الأجنبية المقيمة في البلاد ، ومنذ بداية السبعينيات شرع في استحداث هذا النوع من التعليم حيث استهدف برنامج رياض الأطفال في سن ما قبل المدرسة على اعتبار أن هذه المرحلة لها أهميتها وجزء من مراحل التعليم وكان العمل دعواً لتوفير الرعاية الصحية ، وتوفير الوجبات الغذائية الضرورية ، وتطوير مناهج رياض الأطفال بما يواكب العصر ، ويلبي حاجات الطفل العقلية والنفسية ، وكذلك اعتماد مناهج وشعب بمعاهد المعلمين العليا وكليات الآداب والتربية لتأهيل من سيتولى القيام بمهام العمل في رياض الأطفال ، ففي العام الدراسي 1972 - 1973 بلغ عدد رياض الأطفال حوالي 22 روضة تضم 77 فصلاً ، بلغ عدد الأطفال المتحقين بها 2398 منهم 1344 من الذكور ، و1054 من الإناث ، في حين وصل عدد المدرّسات 96 مدرّسة⁽¹⁾ ، وقد تطور العدد ليصل إلى 8924 طفلاً وطفلة خلال العام الدراسي 1984 - 1985⁽²⁾ ، وارتفع ما هو مسجل من الأطفال في هذه المرحلة خلال العام الدراسي 2000-2001 إلى 16315 طفلاً يدرسون في 190 مدرسة فيها 515 فصلاً ، ويتولى تدريسهم مؤهلون تربويون بلغ عددهم حوالي 2306 مدرّساً ومدرّسة⁽³⁾ ، في حين نلاحظ تراجع عدد رياض الأطفال خلال العام الدراسي 2001 - 2002 حتى 157 روضة ، وكذلك عدد التلاميذ إلى 14213 طفلاً ، أيضاً عدد المدرّسين والمدرّسات بما لا يجاوز 1690⁽⁴⁾ .

¹ - وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مصدر سابق ص 259 .

² - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985 - الجزء الثاني ، ص 172 .

³ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2002 ، مرجع سابق ، ص 76 .

⁴ - _____ ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 ، مصدر سابق ، ص 215 .

ويمكن أن يكون سبب هذا التراجع في عدد الرياض ومنتسبيها عائد لارتفاع عدد رياض الأطفال التابعة للقطاع الخاص إذ إن سياسة الدولة تسعى إلى خصخصة هذه المرحلة بينما وصل عدد رياض الأطفال خلال العام الدراسي 2003 - 2004 إلى حوالي 169 روضة يتولى التدريس فيها قرابة 868 معلمة .

2 - 1 - 2 - 8 - المصروفات على القطاع :

تتولى الدولة الإشراف والصرف على مراحل التعليم المختلفة من مرحلة رياض الأطفال وحتى المرحلة الجامعية أو ما في مستواها ، بل إنها كانت حتى العام الجامعي 1983 - 1984 تقوم بصرف منح دراسية لطلبة الجامعات والمعاهد العليا التي توقفت فيما بعد ، كما تقوم بتوفير الكتاب المدرسي بمقابل زهيد في السنوات الأخيرة ، بتتبع ميزانية التعليم بمراحله المختلفة التي رصدت خلال خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 - 1980 بما يزيد عن 470 مليون دينار يتبين أن مقدار ما صرف منها سنة 1976 قرابة 112 مليون دينار ، تضم في مصروفاتها إنشاء وتطوير المدارس والمعاهد والجامعات⁽¹⁾ ، وبلغ ما أنفق في عام 1989 - 1990 حوالي 92.2 مليون دينار ، بينما وصل إلى 518.7 مليون دينار عام 1994 ، وفي سنة 1996 كان ما أنفق على قطاع التعليم 866.1 مليون دينار ، ووصل إلى حوالي 917.2 مليون دينار في سنة 1997⁽²⁾ ، أما خلال العام 2000 بلغت ميزانية قطاع التعليم ما مجموعه 1225.3 مليون دينار⁽³⁾ .

هذا التنامي المتواصل في مصروفات قطاع التعليم أصبح يشكل إرهاقاً متزايداً للميزانية العامة للدولة مما دعا إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في تحمل جزء من مهام العملية التعليمية ، وذلك بفتح المجال أمامه ليبدأ الشروع في إنشاء مدارس ومعاهد وجامعات خاصة تقبل الطلاب بمقابل مادي ، وتتولى القيام بالتدريس وفق الإشراف الفني المباشر من الدولة حسب نظام التعليم المعتمد بمناهجه التي تدرس في مؤسسات التعليم العام ، فقد وصلت أعداد الطلاب في المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص خلال العام الدراسي 2001 - 2002 ما مجموعه 149 روضة أطفال تضم 2594 طفلاً ، بينما في مرحلة التعليم الأساسي كان عدد التلاميذ 30370 تلميذاً يتوزعون على 330

¹ - وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 - 1980 ، ص 336 .

² - مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية - الربع الثاني 2000 ، تطور السكان والقوى المنتجة في الجماهيرية 1970 - 1998 ، المجلد 40 ، طرابلس ، جدول رقم (24) .

³ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2002 ، مصدر سابق ، ص 77 .

مدرسة خاصة ، في حين أن عدد طلاب مرحلة التعليم الثانوي بقسميه العلمي والأدبي بلغ 3280 طالباً يدرسون في 79 مدرسة ، أما مدارس التعليم الثانوي التخصصي فكانت 58 مدرسة فيها 766 طالباً ، ويصل عدد المعاهد والمراكز المهنية العليا الخاصة إلى 129 تضم 15071 متدرّباً ومتدرّبة (1) .

ما يسترعي الانتباه عند تتبع ما يمثله التعليم الخاص في ليبيا والأعداد التي تنضوي تحت مدارسه ومعاهده هو البداية المحتشمة التي تتمثل في ضآلة المنتسبين إليه إذ لا تتعدى نسبتهم 1.9% خلال العام الدراسي 2002 - 2003 ، مقارنة مع تلك الأعداد الضخمة من الطلاب التابعين للتعليم العام ، وبخاصة ما تمثله رياض الأطفال من نسبة ضئيلة عند القطاعين ، حيث لا يزيد المستفيدون من خدمات مدارس رياض الأطفال على ما يقرب من 17232 طفلاً من بين ما يزيد عن 334000 طفل هم في سن تمكنهم من دخول رياض الأطفال ، بحيث لا تتعدى طاقة الاستيعاب 5.0% فقط .

أيضاً يمكن ملاحظة مدى زيادة أعداد المدرّسات الإناث في مرحل التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم الثانوي التخصصي ، فوفق نتائج حصر القوى العاملة الليبية لعام 2001 بلغت نسبة أن الحاصلات على شهادة معاهد متوسطة 36.7% من مجموع القوى العاملة النسائية ، بينما بلغت النسبة 46.3% ممن هن حاصلات على شهادة معاهد دون الجامعة ، أما من يحملن شهادات جامعية فما فوق فنسبتهن 42.0% (2) ، ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة التي كانت تعمل على تأنيث تدريس مرحلة التعليم الأساسي ، وتشجيع الفتاة على مواصلة تعليمها ، وارتباط ثقافة أن مهنة التدريس هي المناسبة لطبيعة المرأة ، ورغبة العديد من الفتيات وأسرهن في ممارسة مهنة التعليم بتشجيعهن على الالتحاق بمعاهد إعداد المعلمين أو الكليات الجامعية التي تخرج المعلمين ، بالإضافة إلى ذلك فإن رغبة الفتاة في مواصلة تعليمها دون انقطاع هو الضمان الوحيد لها للحصول على عمل مناسب لطبيعتها ، بعكس الذكور الذين يتركون مقاعد الدراسة ويلتحقون بمواقع عمل قد لا تكون في حاجة لمؤهل علمي ، في حين أن عدد المدرّبين من الذكور في المراكز والمعاهد المهنية العليا يفوق عدد المدرّبات الإناث كنتيجة طبيعية لأنواع المهام التدريبية التي يتطلب أن يقوم بها الذكور .

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 ، مصدر سابق ، ص 127 .

² - المصدر نفسه ، ص 254 .

2 - 2 - الرعاية الصحية

2 - 2 - 1 - مقدمة :

تمثل الخدمات الصحية في أي بلد مؤشراً مهماً من مؤشرات اهتمام الدولة بسكانها، وبذلك فهي هدف أساسي من أهداف التغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب أن يواكب العصر ، ومطلب مهم يتحقق كنتاج للتنمية ومساند رئيس لنجاحها ، فالرعاية الصحية حق يكفله المجتمع لكل مواطنيه للتمتع بأعلى مستوى من الصحة كأحد أهم حقوق المواطنة ، ونجاح الدولة في توفير تلك الخدمات على درجة عالية من الجودة والرقى يسهم بما لا يدع مجالاً للشك في خلق مجتمع متقدم يرفع من شأن أبنائه ، ويجعلهم قادرين على العيش بأمان والنفرة للبناء وصنع التقدم .

بالرجوع إلى تاريخ قريب ليس بعيد يمكن أن نلاحظ مدى ما كانت تعانيه ليبيا من تفشٍ لعدة أمراض تتوغل بين العديد من أبنائها ، وجدت بيئة ملائمة استوطنت واستقرت فيها ، وأخذت تفتك بأجسام واهنة أنهكها الفقر والجوع مستعينة على ذلك بالجهل والتخلف السائدين ، وبأولياء أمور غرباء يديرون دفة الحكم لا يعيرون تفكيراً ولا اهتماماً بسبب طبيعة فلسفتهم في إدارة شؤون غيرهم ، يضاف إلى ذلك ضيق الحال، وقلة المال ، ونقص حاد فيمن يقوم بذلك من العمال ، وذوي الخبرة في هذا المجال ، إذا ما استثنينا بعض المتناثر من الخدمات التي لا يطمئن إليها البال .

إذا ما استعرضنا قائمة الأمراض التي كانت مستقرة في البلاد فقد يصعب تحديدها لتعددتها وتنوعها كالطاعون ، والجذري ، والتيفوس ، والكوليرا ، والمالاريا ، وحمى الذباب إلى الأمراض المعدية كالسل ، والتراكوما ، والجذام ، والبلهارسيا ، وسواها ، هذه الأمراض وغيرها كثير تناقلت بين الأجيال ، ومما زاد من حدتها النقص في مستوى الرعاية الصحية إن لم نقل انعدامها التي بدأت تظهر بشكل محدود ومقتصر على مناطق من البلاد كما في طرابلس وبنغازي وجوارهما من المراكز السكانية حيث تتركز الجالية الإيطالية وبعض الأجانب المقيمين الذين يتمتعون بحق العلاج قبل أي آخر .

2 - 2 - 2 - لمحة تاريخية عن الخدمات الصحية :

كانت الاحتياطات الوقائية الصحية الأولية قبل احتلال إيطاليا لليبيا مقتصرة على مدينة طرابلس التي كان يقدر عدد سكانها حوالي 30000 نسمة سنة 1910 ، ... وكان فيها المستشفى الحكومي الوحيد الذي أنشئ عام 1922 بعد الحرب العالمية الأولى ، بينما أقام الإيطاليون في سنة 1964 حوالي 16 مستشفى بسعة أكثر من 2500 سرير في

محمل ولاية طرابلس الغرب التي يعيش فيها أكثر من نصف سكان البلاد أما العيادات و المستوصفات فبلغ عددها في طرابلس 18 عيادة ومستوصف فيها 8 أطباء مقيمون ، وبلغ عددهم عام 1964 حوالي 275 في طرابلس ، و88 في ولاية برقة ، و23 في ولاية فزان ، فيما كان إجمالي عدد الأطباء في كامل البلاد 386 طبيباً منهم 20 ليبيا فقط، وكان هناك 50 طبيباً آخر يتلقون تعليمهم في الخارج موزعين بين أمريكا وأوروبا ، في حين أن جلّ الأطباء الأجانب هم إيطاليون ويتوزع الباقون على جنسيات أخرى مثل يوغسلافيا وأسبانيا واليونان وبريطانيا وفرنسا والصين .

أما في ولاية برقة التي كانت تضم حوالي 451469 نسمة ، فقد كان هناك المستشفى الاستعماري الوحيد يضم 500 سرير ، وآخر بسعة 140 سرير لمرضى السل وثالث للنساء والتوليد ، وفي درنة 1960 يوجد مستشفى بسعة 420 سرير ، أما الأطباء فعددهم في مدينة بنغازي 47 طبيباً و 22 في المناطق المجاورة لها ، بينما في ولاية فزان التي يقدر عدد سكانها بحوالي 78714 نسمة عام 1964 ، كانت هناك عدة عيادات في الأماكن التي توجد فيها حاميات عسكرية ، و أول مستشفى أقيم فيها في فترة الاحتلال الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية ويضم 100 سرير ، خصص منها 30 لمرضى السل ، كما توجد بعض المرافق الصحية الصغيرة المنتشرة هنا وهناك كانت تستخدم من قبل القوات الإيطالية ، وبنى الأمريكيون مستشفى في مرزق أفتتح عام 1962 يضم 20 سريراً، وتقوم هذه المستشفيات المتناثرة ، والمحدودة بالإشراف على مجموعة من المستوصفات التي عادة ما يتولى إدارتها ممرضون ، فيما يتولى مستشفى مرزق الإشراف على 10 مستوصفات من ضمن 30 مستوصف في ولاية فزان في عام 1964 (1) .

مما سبق يتضح مدى ما كانت تعانيه البلاد من فقر في المرافق الصحية التي أصبح لزاماً على الدولة ، وبخاصة بعد ظهور النفط البدء في خطط تنموية للنهوض بهذا القطاع، وتدارك النقص الشديد في الخدمات الصحية بإنشاء المستشفيات والعيادات المتخصصة ، وتوفير المعدات اللازمة ، وتأهيل الكوادر الطبية على مختلف مستوياتها وتخصصاتها ، والعمل قدر المستطاع على القضاء على الأمراض المتوطنة والسارية من خلال التوسع الأفقي في توزيع الخدمات الصحية على رقعة البلاد .

¹ - هلموت كانتر ، ليبيا - دراسة في الجغرافيا الطبية (ترجمة) عبدالقادر المحيشي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، سلسلة الدراسات المترجمة (39) ، طرابلس 2002 ، ص ص 142 - 148 .

2 - 2 - 3 - أهداف القطاع الصحي :

بُنيت إستراتيجية قطاع الصحة منذ بداية السبعينيات للعمل على تحقيق هدفها المباشر المتمثل في أن الصحة للجميع من خلال تقديم الخدمات الطبية المتكاملة في إطار خطط التنمية الوطنية الشاملة ، ووضعت لأجل تنفيذها برنامجاً اشتمل على عدة مسارات رأت ضرورة تحقيقها حيث راعت أن تغطي سكان البلاد بالخدمات الصحية والوقائية مع التركيز على المناطق النائية من خلال توفير كافة المعدات وإصدار التشريعات التنظيمية والإدارية حتى تضمن التنسيق بين ما تقدمه الخدمات الصحية والخدمات المرتبطة بها كإصحاح البيئة وتوفير المياه الصالحة للشرب ، ومجاري الصرف الصحي والتخلص من الفضلات والقمامة وخدمات التغذية ومراقبتها .

سعت إستراتيجية الصحة للعمل على توفير تلك الخدمات بالمجان والرفع من مستوياتها لأجل تحقيق أعلى المعدلات من الأسرة في المستشفيات ، والاهتمام بالعناصر الطبية المختلفة مع توفير متطلبات العلاج والوقاية من أدوية وتجهيزات طبية ، كما كان التركيز منصباً على الصحة الوقائية وضرورة تلقيح وتحصين وعلاج أفراد المجتمع لأجل مكافحة الأمراض السارية والمتوطنة ، وبخاصة أمراض الدرن والبلهارسيا والتراكوما .

كذلك العناية بالتوعية والتثقيف الصحي والصحة المدرسية ونشر الثقافة الغذائية السليمة بين المواطنين ، وتنمية وتحسين برامج إصحاح البيئة ، ولما للقوى العاملة الوطنية في مجال الصحة من أهمية لإنجاح كل ما تهدف إلى تحقيقه للرفع من مستوى الخدمات الصحية فقد عملت على تنفيذ خطط التعليم والتدريب الصحي على كل مستوياته حتى يتم الدفع بها للعمل في المرافق الطبية المختلفة على أسس علمية وتقنية متطورة تحل تدريجياً محل العمالة الصحية الأجنبية .

2 - 2 - 4 - معدلات الوفاة وأسبابها :

يمكن القول إنه نتيجة لعمليات التحديث التي مر بها المجتمع في ليبيا ، ولما شهدته من تطور وتقدم منذ بداية الثلث الأخير للقرن العشرين وبممكن ملاحظة آثاره على التغيير في مرافق الإسكان ونمطها ، وتحسن الخدمات الطبية المقدمة الذي انعكس في انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع ، والوفيات الحام ، ووفيات الأمهات ، وارتفاع معدل أمد الحياة ، عوامل مجتمعة كانت نتيجة لسياسة الرفاهة التي هدفت خطط التنمية المتتالية لتحقيقها مما أدت إلى الارتقاء بمستوى دخل الفرد وتغيير وتحديث سلوكه ، وتحسين ظروف عيشه ، وتمكين الجميع من الحصول على خدمات صحية مناسبة ، كما أن

التراجع الذي حدث في عدة أمراض وبائية كانت منتشرة ، ومستوطنة يساعدها على ذلك جو التخلف والجهل حتى إن معظمها — إن لم نقل كلها — قد اختفى لتحل محلها أمراض العصر التي تنتشر في كل المجتمعات وعلى اختلاف درجة رُقيها وتقدمها ، التي تعد السبب المباشر لحالات الوفاة وشكّلت ما نسبته 64% من أسباب الوفاة عام 1999 في منطقة الزاوية وما جاورها حيث يوجد مستشفى متخصص بالأورام ، ويعد هذا النوع من الأمراض مسؤولاً بنسبة 13.0% من مجموع حالات الوفاة ، كما أن أمراض الجهاز الدوري تمثل 37.4% ، بينما تصل النسبة إلى 5.8% لأمراض الغدد والسكر ، في حين تمثل حوادث السيارات 11.0% من أسباب الوفاة .

شهدت على الصعيد نفسه معدلات وفيات الرضع للفترة السابقة نفسها انخفاضاً كبيراً ، حيث كانت 118 بالآلاف سنة 1973 ووصلت في عام 1995 إلى 24.4 بالآلاف ، وأن الهوة التي كانت واسعة بين المناطق الريفية والحضرية ضاقت ، فانخفضت معدلات وفيات الرضع في المناطق الحضرية بنسبة 67% ، بينما في المناطق الريفية بنسبة 62% ، وبلغ معدل وفيات الأمهات 62.0 لكل 100 ألف من السكان في عام 1999 ، كما انخفض معدل الوفاة بين فئات السن التي تقع ما بين 0 - 29 سنة بشكل ملحوظ مما يعد من أفضل المعدلات المتميزة في العالم الثالث ، كما يوضح ذلك الجدول رقم (53) الذي

جدول رقم (53)

معدلات الوفيات بالآلاف من السكان بين الفئات العمرية صغيرة السن عامي 1973 - 1995

فئات السن	1973	1995
0 - 4	25.20	3.51
5 - 9	1.83	0.47
10 - 14	0.93	0.45
15 - 19	1.36	0.43
20 - 24	1.66	0.75
25 - 29	1.85	0.92

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، طرابلس ، 2000 ، ص 102 .

يشير إلى انخفاض معدلات الوفاة بشكل ملحوظ ، وتجدد الإشارة لوجود ارتفاع طفيف سببه راجع لما عانته البلاد من إجراءات قاسية في فترة العقوبات من عام 1992 حتى 1998 الأمر الذي تسبب في نقص واضح في بعض المعدات ، والتجهيزات ، والأدوية ، غير أنه انخفض بشكل ملحوظ منذ عام 1998 ، حيث بلغ معدل الوفيات الخام 3.1 في الآلاف ، وإلى 3.3 في الآلاف عام 2000 ، بينما وصل إلى 3.5 في الآلاف سنة 2003 ، هذا

ويجدر التنبيه هنا بأن هذه الخدمات وتطورها قد آتت ثمارها وانعكس ذلك إيجابياً على معدل أمد الحياة عند الولادة الذي كان متوسطه 46 سنة عند بداية السبعينيات ليصل إلى 65 سنة عام 1995 ، وتطور إلى 70 سنة في عام 2000 (1) .

2 - 2 - 5 - مؤشرات الخدمات الصحية :

يوضح الجدول رقم (54) بعض المؤشرات في الخدمات الصحية ما بين عامي 1969 - 1972 ، فمنذ الشروع في تنفيذ خطة التنمية يلاحظ التركيز على هذا القطاع الذي كانت خدماته غير كافية ، حيث بلغ معدل الأسرة في المستشفيات 3.5 سرير لكل 1000 مواطن عام 1969 التي كان مجموعها للعام نفسه 6421 سريراً يتوزعون على 10 مستشفيات ارتفعت في عام 1972 إلى 8830 سريراً مقسمين على 18 مستشفى بمختلف التخصصات ، كما اقتصر على طبيب واحد لكل 2350 نسمة .

جدول رقم (54)

المؤشرات الصحية والزيادة خلال سنتي 1969 و 1972

المؤشرات	1969	1972	الزيادة خلال 3 سنوات	
			العدد	% +
عدد الأطباء	795	1525	730	92.00 +
الصيدالة والكيميائيون	78	170	102	150.00 +
هيئة التمريض	2612	4315	1703	65.00 +
الفنيون والمساعدون	418	857	439	105.00 +
الأسرة بالمستشفيات	6421	8830	2409	37.50 +
المستشفيات المتخصصة	10	18	8	80.00 +
عيادات الأسنان	23	58	35	152.00 +
مراكز مكافحة الدرن	5	14	9	180.00 +
مراكز الأمومة والطفولة	31	59	28	85.00 +

المصدر: وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1975 ، ص 276 .

بنهاية الخطة التنموية الثلاثية عام 1972 بدأ العمل الفعلي في تنفيذ الخطة الموائية 1973 - 1975 التي هدفت إلى تحسين الخدمات الصحية ، وسعت إلى تحقيق العدالة في توزيع هذه الخدمات بين مناطق البلاد المختلفة ، والرفع من عدد الأسرة في المستشفيات بإضافة 8275 سرير وبناء 19 مستشفى جديداً لتكون بمعدل 7 أسرة لكل 1000 مواطن بدل 4.2 أسرة ، والوصول بطبيب واحد لكل 1000 نسمة في عام 1975 الذي كان

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية لليبيا 1999 ، طرابلس 2000 ، ص 100 - 103 .

معدله في عام 1972 طبيب لكل 1400 نسمة ، وتكثيف الجهود للنهوض بالصحة الوقائية، وإنشاء المعاهد الصحية المختلفة المستوى والتخصص ، وتنظيم المؤتمرات ، والقيام بالدراسات في مختلف المجالات الطبية .

ظهرت ثمار هذه الخطة فزاد عدد الأسرة بالمستشفيات ليصبح 12241 سرير ، أي بمعدل 5 أسرة لكل 1000 نسمة متجاوزة ما كانت تهدف إليه خطة التنمية الثلاثية ، بينما وصل عدد المراكز الصحية والمستوصفات إلى 692 ، بالإضافة إلى عيادات الأسنان، وعيادات مكافحة الأمراض السارية ، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والجدول رقم (55) يوضح معدلات الزيادة مقارنة بالخطة الثلاثية السابقة .

جدول رقم (55)

تطور الخدمات الصحية والقوى العاملة خلال الخطة الثلاثية 1973 - 1975

البيان	1972	1975	% الزيادة
عدد الأسرة بالمستشفيات	8830	12241	38.6
عدد المستشفيات المتخصصة	18	18	0.0
عدد المراكز الصحية والمستوصفات المركزية	65	116	78.5
عدد المستوصفات العامة	439	576	31.2
عدد عيادات الأسنان	58	70	20.7
عدد مراكز مكافحة الدرن	16	18	12.5
عدد مراكز رعاية الطفولة والأمومة	71	93	31.0
الأطباء	1525	2377	55.9
الصيدلة والكيميائيون	170	220	29.4
هيئة التمريض	4315	7987	85.1
الفنيون والمساعدون	857	1296	51.2

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980 ، ص ص 351-353 .

حققت خطة التحول الثلاثية الثانية 1973 - 1975 معدلات فاقت ما كان مرسوماً لها ، مشتملة على كل ما تم تطويره من المرافق الصحية ، وتوفير الأعداد المناسبة من الأطباء ، وزيادة عدد البعثات الطبية للخارج لغرض الحصول على درجات التخصص الدقيق ، بالإضافة إلى عدد كبير من الأطباء وهيئة التمريض الأجانب ، والقضاء على العديد من الأمراض المستوطنة .

من خلال الجدول رقم (56) يظهر أن هناك زيادة في الأرقام التي تجاوزت نظيرتها في الخطة السابقة ، وهو ما يشير إلى أن ما يقدم لم يرق إلى الحد الذي يمكن معه التوقف عن زيادة المرافق الصحية مما يستوجب مواصلة تطوير القطاع ، وتحسين خدماته ، فقد

تم البدء في خطة خماسية أولى من 1976-1980 لتستكمل تنفيذ ما قد يكون متأخراً ، وتطوير المستشفيات ، والمراكز الصحية القائمة ، فعدد الأسرة بالمستشفيات ارتفع إلى 14472 سرير ، والمراكز الصحية وصل إلى 738 ، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة بلغت 172 ، بينما وصل عدد المختبرات إلى 127 ، فيما زاد عدد الأطباء إلى 4300 ، وأصبح المعدل العام طبيب واحد لكل 755 مواطن ، أما هيئة التمريض فقد بلغ مجموعها 13524 بحيث صار ممرض واحد لكل 240 مواطن .

جدول رقم (56)

تطور الخدمات والقوى العاملة الصحية ما بين 1975 - 1980

البيان	1975	1980	1998	% الزيادة 1980/1975	% الزيادة 1998/1980
الأسرة	12241	14472	24200	15.41	40.19
العيادات المجمع	12	28	40	57.14	30.00
المراكز الصحية	58	148	248	60.81	40.32
المستوصفات	584	738	1038	20.86	28.90
مراكز الدرن	18	22	28	18.18	21.42
مراكز الطفولة والأمومة	93	172	248	45.93	30.64
الأطباء	2377	4110	5770	42.16	28.76
الصيدلة والكيميائيين	220	562	581	57.65	03.74
هيئة التمريض	7987	12999	18188	38.55	28.52
الفنيون المساعدون	1296	2300	4877	43.65	52.83

المصدر: 1: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1986 ، الجزء الثاني، ص 205 - 207 .
2 - التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، ص 568 - 583 .

لم تغفل خطط التنمية المتوالية التي استمرت حتى عام 1985 من برامجها البعثات العلمية والتدريبية للخارج لأجل توفير ما تحتاجه الوحدات الطبية من العناصر الليبية لتحل بدلاً عن الأجانب ، حيث بلغ عدد من عاد منهم حتى عام 1998 ما يربو على 998 طبيباً وفتياً من الجنسين من أصل 1380 موفداً ، إلى جانب إنشاء جامعتين متخصصتين في العلوم الطبية والصيدلانية ، بالإضافة إلى عدد 3 كليات طبية في كل من الزاوية ، وسرت ، وسبها ، وإنشاء 16 معهداً صحياً عالياً يؤهل طلبته في مختلف التخصصات الطبية المساعدة والفنية ، بالإضافة إلى عددٍ من معاهد التمريض ومساعدات الممرضات .

أثمرت الجهود المبذولة لتطوير وتحديث قطاع الصحة والرقي به من خلال مبالغ طائلة صرفت عليه في سبيل الوصول إلى معدلات عالمية في توفر الخدمات الطبية

المختلفة، وإنشاء المرافق الصحية المتنوعة والمتعددة ، فمن خلال إحصاءات سنة 2002 يتبين أن عدد المستشفيات وصل إلى 90 مستشفى عاماً وتخصيصاً يديرها 6286 طبيب بشري وأسنان ، ويكون المعدل طبيب واحد لكل 872.5 نسمة إلى جانب 26516 من هيئة التمريض ، بمعدل ممرضة واحدة لكل 207 نسمة ، وبلغ عدد العيادات المجمع قرابة 164 عيادة ، فيما تجاوز عدد الصيادلة 885 صيدلي .

أما المختبرات الطبية فمجموعها 309 مختبر مجهزة بأحدث المعدات التقنية ، وقد وصل هذا التوسع إلى حد تخصيص وحدة رعاية صحية لكل تجمع سكاني يقل عن 1000 نسمة ، مع الانتشار الأفقي الواسع الذي تحقق للبنية الصحية ، وإتاحة خدماتها للسكان في جميع المناطق الحضرية ، والريفية ، وحتى في الأطراف الصحراوية النائية ، ويبيّن ذلك المسح الميداني لصحة الطفل الليبي في عام 1995 أثبت أن 95% من السكان في شتى المناطق تتاح لهم الخدمات الصحية مقارنة بالنسبة المتدنية للتغطية الصحية التي أظهرها تعداد 1973 والتي تنحصر في نحو 45% من السكان⁽¹⁾ ، كما أظهرت نتائج بعض الدراسات أن ما نسبته 94.4% من السكان لا يعانون من الأمراض المزمنة أو الإعاقات ، ومن يعانون من أمراض مزمنة لا تتجاوز نسبتهم 3.4%⁽²⁾ .

2 - 2 - 6 - الرعاية الصحية :

2 - 2 - 6 - 1 - الأمومة والطفولة :

يظهر واضحاً مدى الاهتمام بالطفولة في ليبيا بصدر تشريعات تهدف إلى حماية ورعاية هذه الفئة المهمة من المجتمع التي من بينها قانون العمل الصادر عام 1970 الذي جاء في مادته رقم 92 أنه لا يجوز استخدام الأحداث أو السماح لهم بدخول أماكن العمل قبل بلوغ سن 15 سنة ، بينما كان مسموحاً بها في القانون السابق حتى سن 12 سنة ، وبذلك يمنع الأحداث من العمل أو دخول أماكن العمل ، كما حدد شروطاً ووضع قيوداً على عمل من هم بين 15 - 18 سنة ، كما صدر قرار سنة 1981 بإنشاء اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة ، ويأتي إصدار هذه التشريعات وسواها الخاصة بالطفولة كخطوة لحماية الطفل الذي يلقي رعاية صحية ، وتعليمية مجانية ، وذلك في إطار خدمات الأمومة والطفولة ، حيث وضعت خطة مركزية لذلك باعتبار إن رعاية

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات ، التقرير الوطني للتنمية البشرية لليبيا 2002 ، مصدر سابق ، ص 134 و 250 .

² - _____ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 24 .

الأم عملية مستمرة تبدأ من طفولتها وقبل زواجها ، وأثناء حملها ، وعند ولادتها ، إذ إن صحة الطفل ترتبط بصحة أمه بوضع برنامج يشمل تسجيل المرأة الحامل ورعايتها ، وتتبع تاريخها الصحي ، وتاريخ الولادة ، والوضع الغذائي لها ، والكشف الطبي ، والاختبارات والتحليل الطبية ، والزيارات المتزلية ، والتوعية والتثقيف الصحي للأم⁽¹⁾ ، ومن بين ما شمله برنامج رعاية الطفولة كما ورد في الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة نجد مجموعة من الخدمات يجب على قطاع الصحة في الدولة القيام به تجاه الطفل وذلك على النحو التالي :

1- الكشف الطبي العام والدوري على صحة الطفل منذ الولادة من حيث نموه وصحته العامة .

2- تتبع التاريخ الطبي للطفل شاملاً معلومات صحية عن أسرة الطفل ، والأمراض التي أصابته ، وطبيعة نموه بشكل تفصيلي ومستمر .

3- وضع برنامج تقييمي لنوعية غذاء الطفل وانعكاسها على صحته ووزنه حتى يتم تدارك أي سوء تغذية قد يحدث له وعلاجه مبكراً .

4- توعية وإرشاد الأم فيما يتعلق بنمو طفلها وحاجاته الغذائية .

5- إجراء التحاليل والفحوص المعملية للبول والدم .

6- توفير الرعاية الطبية ووسائل العلاج في حال مرض الطفل حتى يتمكن من استعادة صحته والهدف منها الكشف المبكر للأمراض وتقديم العلاج الفوري .

7- التلقيح والتحصين ضد الأمراض المعدية .

وفيما يتعلق بالزيارات المتزلية التي تقوم بها مراكز الأمومة والطفولة لرعاية الأم الحامل فقد وصلت إلى 1211511 زيارة في عام 1976 بينما كان مجموع من تردد على المراكز 1205023 زيارة ، بينما وصل عدد الوجبات الغذائية المقدمة 383719 وجبة التي انخفضت نظراً لتحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسر وبذلك اختفاء من يحتاجون إليها من الأطفال .

تعد نوعية التغذية المقدمة للأم والطفل من الضروريات لصحة كاملة ، ونمو متوازن ، وتأتي ليبيا في مقدمة الدول العربية فيما يتعلق بحالة التغذية ، وذلك استناداً للمسوحات التي قامت بها الجامعة العربية ، حيث بينت أن نسبة الولادات بوزن ناقص

¹ - اللجنة الشعبية العامة للصحة، الإدارة العامة لصحة المجتمع ، الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة ، ص ص 2-4 .

لا تزيد عن 4.7% بين الأطفال دون سن الخامسة ، في حين وصلت إلى 5.3% عام 2003، وكذلك نخافة الطفل التي لا تتعدى 2.7% ، أما من يعانون من قصر قامة فلا يتجاوزون 15.0% ، وبلغت هذه النسبة 12.1% في سنة 2003 ، كما أن حالة الأطفال الجيدة غذائياً ترتبط بالتغذية عالية المستوى التي تتمتع بها الأمهات ، والحفاظ على تقليد الرضاعة الطبيعية التي بين المسح الوطني للصحة سنة 1995 أن 41.0% من الأطفال حديثي الولادة لا يتم فطامهم قبل 18 شهراً من عمرهم ، و23.0% يستمرون في الرضاعة الطبيعية حتى بلوغ الستين ، إلى جانب تقديم مكملات غذاء الأطفال (1) .

يبين الجدول رقم (57) تطور حالات الولادة داخل المرافق الصحية وبالتالي انخفاضها خارجها ، فقد زاد عدد الولادات داخل المستشفيات إلى 54.3% في عام 1976 والتي كانت عام 1969 ما نسبته 21.2% (2) ، وفي عام 2001 كان مجموع من ولدوا

جدول رقم (57)

تطور حالات الولادة داخل المرافق الصحية من 1972 - 2004

السنوات	داخل المستشفى	خارج المستشفى	المجموع	% داخل المستشفى
1972	27984	72637	100621	27.8
1973	35465	69756	105221	33.7
1974	47108	65135	112243	42.0
1975	61775	54193	115968	53.4
1976	65075	54788	119863	54.3
1977	76429	42264	118693	64.4
1978	89788	29908	119696	75.0
1979	98414	16941	115358	85.3
1980	98851	14264	113115	87.4
1981	93838	24390	118228	79.4
1993	100355	2561	102916	97.5
1996	90260	168	90428	99.8
1997	85344	14	85358	99.9
1998	91711	11	91722	99.9
1999	93745	30	93775	99.9
2001	99149	38	99187	99.6
2002	108929	155	109084	99.8
2003	110405	83	110488	99.9
2004	119364	269	119633	99.91

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على : 1 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، المجموعة الإحصائية ، 1981 ، ص 38 .

2 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية ، 1993 ، 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ، صفحات مختلفة .

¹ - الهيئة العامة لتخطيط الرعاية الصحية ، مشروع المسح العنقودي متعدد المؤشرات ، التقرير الأولي لنتائج المسح 2003 ، ص 36 - 37 .

² - التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999 ، مصدر سابق ، ص 620 .

داخل المستشفى حوالي 99149 مولود بنسبة 99.7% حيث لم تسجل إلا 38 حالة وضع خارج المرافق الصحية⁽¹⁾ ، أما في سنة 2003 فقد بلغ عدد الذين من ولدوا داخل المستشفى 110405 مولوداً وما مجموعه 83 مولوداً خارج المستشفى بنسبة 99.92% حيث يتضح بجلاء أن حالات الولادة أصبحت شبه كاملة تتم داخل المستشفيات وتستثنى ما نسبته 0.1% تقع خارجها⁽²⁾ .

2 - 2 - 5 - 2 - مكافحة الأمراض السارية والمستوطنة :

سبقت الإشارة إلى أن ليبيا عانت كثيراً من صنوف الأمراض المتوطنة والسارية ، وبذلك نصت بعض القوانين على ضرورة قيام ولي أمر كل مولود ذكر أو أنثى بمتابعة تلقيح أبنائه من الولادة حتى سن دخول المدرسة ، حيث خصصت مراكز الأم والطفل ووحدات الرعاية الأساسية ومستشفيات الولادة وأقسام الولادة بالمستشفيات العامة للقيام بعمليات التلقيح ، إلى جانب الحملات التي تقوم بها وحدات الصحة المدرسية سنوياً على مدارس مرحلة التعليم الأساسي لغرض إجراء فحوصات عامة على التلاميذ وتوجيه ما يكتشف من حالات إصابة أو أمراض عضوية إلى المستشفيات والعيادات المتخصصة ، وقد بلغ عدد تطعيمات الأطفال عام 2001 حوالي 92059 حالة ضد الدرن، والشلل الثلاثي في جرعته الأولى 173626 ، وعدد 115042 للثانية ، أما الثالثة فبلغ 123499 حالة ، بينما كان عدد الحالات الملقحة ضد الحصبة 109899 ، فيما تم التبليغ ومعرفة 259 حالة درن رئوي ، و7272 حالة لمرض الوباء الكبدي ، ولم تتجاوز حالات البلهارسيا 87 حالة ، في حين وصل عدد حالات (الإيدز) إلى 2567 حالة⁽³⁾ ، علماً بأن مرض الملاريا كان على قائمة الأمراض الوبائية التي أعلن القضاء عليها نهائياً منذ عام 1973 واعتبرت ليبيا من دول العالم الخالية من هذا الوباء ، غير أنه مع بداية عام 1986 ومع فتح باب الدخول للعناصر الأجنبية بدأت تسجل بعض الإصابات بين الوافدين ، ثم تناقلت إلى المواطنين الليبيين بفعل انتشار البعوض الناقل لهذا الوباء ، ويمكن إرجاع وجوده مع مطلع التسعينيات ، إلا أن هذه الحالات من الأمراض التي تعد غريبة على المجتمع الليبي منذ عدة سنوات ترجع إلى وجود عمالة أجنبية وافدة تفتقر إلى الكشف

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 2001 ، ص 28 .

² - _____ ، الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 32 .

³ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002 ، مصدر سابق ، ص 249 .

الصحي الدقيق والتلقيح ، بفعل تدني الرقابة الحدودية على الوافدين الأجانب ، وبخاصة مع التوجه السياسي للدولة نحو إلغاء القيود الجمركية وتأشيرات الدخول على العديد من الرعايا ، وبخاصة بعض الدول العربية والأفريقية .

2 - 3 - 5 - 3 - الرعاية الصحية للمعاقين (*) :

أظهرت نتائج تعداد 1995 ، كما في الجدول رقم (58) ، أن عدد السكان الليبيين المعاقين ما مجموعه 46672 معاقاً يمثلون 1.1% من مجموع السكان الليبيين ، ترتفع لدى الذكور إلى 1.4% ، مما يعني أن هناك 14 معاقاً في الألف ، بينما تنخفض عند الإناث إلى 0.73% بمعدل 7 معاقات في الألف من مجموع كل فئة على حدة ، في حين أن نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للسكان الليبيين عام 2003 أظهر أن نسبة المعاقين قد بلغت حوالي 1.6% من إجمالي عدد السكان ، حيث تتركز معظم حالات الإعاقة في الفئة العمرية 44 سنة فأقل بنسبة 74.6% ، بينما تتركز ما نسبته 24.9% في من هم دون 15 سنة .

جدول رقم (58)

توزيع المعاقين الليبيين العددي والنسبي حسب نوع الإعاقة 1995

مجموع		إناث		ذكور		نوع الإعاقة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
9.83	4500	7.52	1191	11.03	3399	فاقد إحدى العينين
9.83	4590	11.48	1820	8.99	2770	كفيف البصر
10.87	5073	13.10	2077	9.72	2996	أصم أو أبكم
24.05	11226	24.04	3808	24.07	7418	متخلف أو مريض عقلياً
27.31	12744	30.18	4784	25.82	7960	مشلول كلياً أو جزئياً
4.87	2271	2.13	337	6.27	1934	مبتور طرف أو أكثر
13.24	6178	11.56	1833	14.10	4345	إعاقات أخرى
100.0	46672	100.0	15850	100.00	30822	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج تعداد السكان 1995 ، طرابلس 1998 ، ص 65 .

أما توزيع أعداد نسب أسباب الإعاقة إلى المجموع الكلي للمعاقين ويوضحها الجدول رقم (59) ، حيث ترتفع الإعاقة عند الذين يعانون من الجزئي أو الكلي وتصل إلى 27% ، والمصابون بالتخلف العقلي يمثلون 24% ، أما الذين يعانون من بتر طرف أو

(*) هم بعض من أفراد المجتمع الذين يحتاجون لمساعدات غير تلك التي يحتاجها الفرد السوي العادي الذي لا يعاني من أي أسباب بدنية أو عقلية تعوق حياته اليومية ، بمعنى آخر هم الذين يحتاجون لرعاية وعناية بسبب ما أصابهم من إعاقة تحول دون قيامهم بوظائفهم الحركية الاعتيادية سواء كانت بدنية أو عقلية .

أكثر من أعضائهم فلا تتجاوز نسبتهم 5% ، بينما شكّل المعاقون لأسباب خلقية منذ الولادة ما مجموعه 19465 معاقاً ومعاقة كانت نسبتهم 41.7% ، حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة عن سنة 1984 والتي بلغت حينها 25% فقط ، ويمكن إرجاع سبب هذه الزيادة إلى عوامل الولادة ، وإلى الجينات الوراثية ، وزواج الأقارب ، والإنجاب في سن متأخرة نظراً لارتفاع معدل تأخر سن الزواج ، بينما المعاقون لأسباب مرضية كان

جدول رقم (59)

توزيع المعاقين الليبيين العددي والنسبي حسب النوع وسبب الإعاقة 1995

مجموع		إناث		ذكور		سبب الإعاقة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
41.70	19465	47.33	7502	38.81	11963	خلقى منذ الولادة
39.77	18563	41.38	6558	38.95	12005	أسباب مرضية
2.61	1219	0.75	119	3.57	1100	قنبلة أو لغم
7.15	3339	3.16	501	9.21	2838	حوادث المرور
8.76	4086	7.38	1170	9.46	2916	أسباب أخرى
100.0	46672	100.0	15850	100.0	30822	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج تعداد 1995 ، طرابلس 1998 ، ص 67 .

عدددهم 18563 بنسبة 39.8% مما يلاحظ تراجعاً عن تعداد 1984 ، حيث كانت تشكل نسبة 55% والذين تعرضوا لحوادث المرور ارتفعت نسبتهم إلى 7.2% ، بعد أن كانت 5% ، أما من تأثر بالألغام والقنابل فلم تتجاوز نسبتهم 2.6% ، وكان مجموع من تعرضوا لحوادث أخرى غير مبينة 4086 معاقاً ومعاقة بنسبة 8.8% من المجموع الكلي للمعاقين .

تُعد نسبة المعاقين في ليبيا 1.1% منخفضة جداً إذا ما قورنت بالمعايير الدولية التي تسمح بأن نسبة 10% من السكان لأي دولة يعد معدلاً إيجابياً ويحتاج منهم 3% فقط لرعاية خاصة ، وتعد هذه الفئة من فئات السكان التي تحظى بعناية خاصة في تقديم الخدمات الصحية لها لتعدد مرافق رعاية المعاقين وتنوعها في مختلف أنحاء البلاد لتشمل كل أنواع الإعاقات ، حيث يوجد أكثر من 40 مركز تأهيل ، ويوضح الجدول رقم (60) أنواعها ، وعدد نزلائها والمترددین عليها ، وتوفير الأجهزة والمعدات المساعدة على الحركة مثل الكراسي المتحركة والدراجات بأنواعها والأطراف الصناعية .

جدول رقم (60)

عدد وأنواع مؤسسات رعاية المعاقين 1999

نوع المركز	العدد	عدد النزلاء	عدد المترددين والتلاميذ
مراكز تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين	14	180	10000 شهرياً
مراكز ومدارس تعليم وتأهيل فاقد البصر والبكم	15	423	1466
مراكز تنمية القدرات الذهنية	6	132	697
مراكز رعاية الأطفال المعاقين حركياً	1	28	40 يومياً
مراكز رعاية وتأهيل متعددي الإعاقة	5	557	30

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية لليبيا 1999، طرابلس، 2000، ص 106 .

2 - 2 - 5 - 4 - المسنون :

تماشياً مع التطور في مستوى المعيشة وتحسن الخدمات والرعاية الصحية فقد ارتفع معدل أمد الحياة المتوقع لدى الفرد في ليبيا في سنة 2000 إلى حوالي 70 سنة بعد أن كان سنة 1970 لا يتجاوز 46 سنة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة فئة كبار السن ، غير أن هذا التطور والزيادة لم يأخذ في الاعتبار توفير التخصصات الطبية اللازمة في طب وعلاج الشيخوخة ، وبخاصة أن هذه الفئة أصبحت تمثل أهمية في عدد السكان وتتطلب رعايتها مبالغ مالية تمثل نسبة مهمة من مجمل الإنفاق في مجال الصحة يتم صرفها في العلاج ، فمن خلال تعداد 1995 يتضح أن مجموع الفئة العمرية التي فوق 65 سنة قد بلغ حوالي 171432 مسناً يمثلون ما نسبته حوالي 3.9% من إجمالي عدد السكان ، بلغ عدد الذكور منهم 87298 ذكراً مسناً بنسبة 50.9% ، بينما كان عدد الإناث 84134 أنثى مسنة بنسبة بلغت حوالي 49.1% ، وبالمقارنة فإن فئة كبار السن في تعداد 1995 تكون منخفضة عن أول تعداد عام 1954 حيث بلغت 6.2% ، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى زيادة العدد في فئة الأعمار ما بين 15 - 64 سنة وبدرجة أقل في فئة الأعمار 0 - 14 سنة ، ويوضح الجدول رقم (61) التوزيع النسبي لفئات العمر من 1954 - 2005 ، كما يتبين أن نسبة المسنين تبقى ثابتة تقريباً لعشرية كاملة ما بين 1995 و 2005 ، بينما يظهر جلياً زيادة نسبة الفئة العمرية العريضة ما بين 15 - 64 سنة على حساب الفئة العمرية ما بين 0 - 14 سنة ، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة نسبة المسنين أي من هم فوق سن 64 سنة مع تراجع للفئة العمرية العريضة 15 - 64 سنة كنتيجة للانخفاض في عدد المواليد الذي تشهده حركة النمو السكاني في ليبيا .

جدول رقم (61)

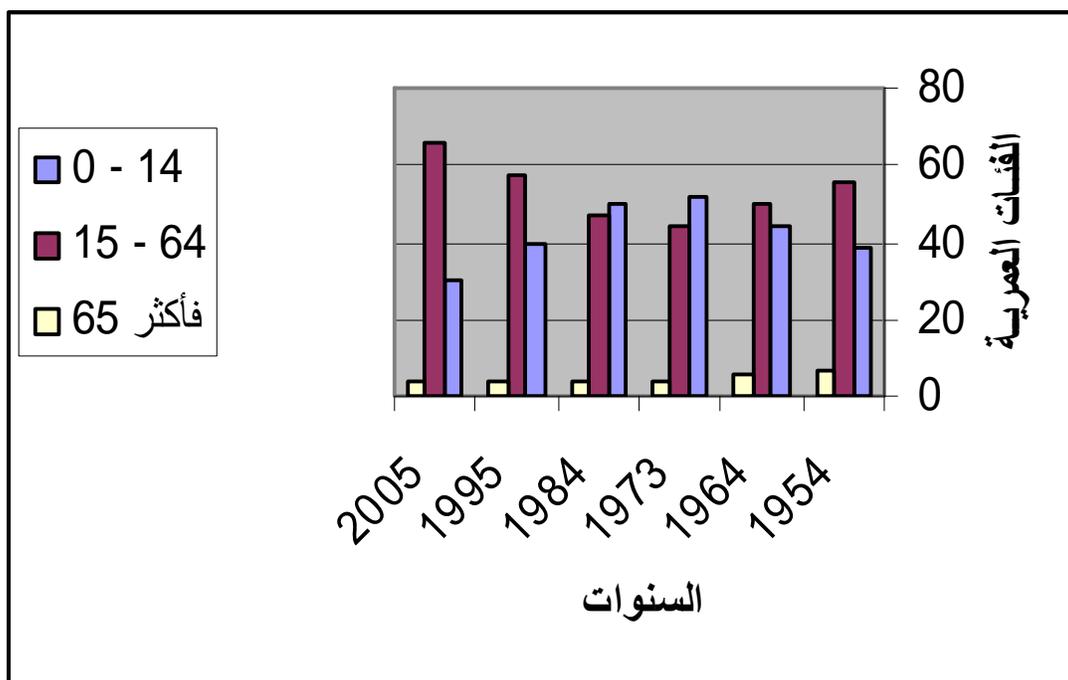
توزيع السكان الليبيين النسبي حسب فئات العمر 1954 - 2005

السنوات	1954	1964	1973	1984	1995	2005
فئات العمر						
14 - 0	38.5	44.0	51.4	49.9	39.1	29.9
64 - 15	55.3	50.8	44.4	46.9	57.1	66.0
65 فأكثر	6.2	5.2	4.2	3.6	3.9	3.9
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: 1 - فاضل عباس السعدي ، سكان ليبيا ، سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، (تحرير) محمد أحمد الرويثي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، ص 972 . 2 - سنة 2005 (تقديرية) والنسب من حساب الباحث بالرجوع إلى : الكتاب الإحصائي 2002 ، ص 29 .

شكل رقم (12)

التمثيل البياني النسبي لفئات السن 0 - 14 و 15 - 64 و + 65 للسنوات ما بين 1954 - 2005



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (61) .

كما يتضح من الجدول رقم (62) أن التقديرات المستقبلية للسكان تظهر ثبات أعداد المسنين في السنوات القادمة ، غير أن كبار السن لم يستفيدوا استفادة كبيرة من تطور الخدمات الصحية ، والتطورات التي حدثت في مستوى المعيشة ، ويؤكد ذلك ارتفاع

جدول رقم (62)

تقدير عدد المسنين حسب فئات العمر 1995 - 2005

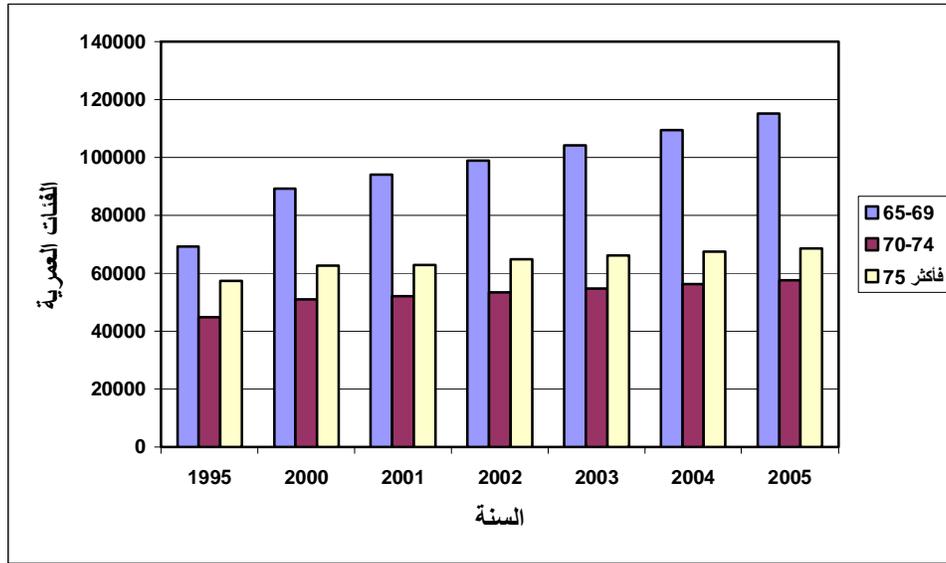
الفئة العمرية السنة	69 - 65	74 - 70	75 فأكثر	المجموع	% من مجموع السكان
1995 *	69222	44837	57373	171432	3.90
2000	89285	50934	62637	202856	3.95
2001	94007	52246	63793	210046	3.96
2002	98944	53575	64975	217494	3.96
2003	104102	54919	66181	225202	3.96
2004	109492	56280	67412	233184	3.96
2005	115119	57658	68676	241453	3.95

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى الكتاب الإحصائي 2002 ، ص 29 . * سنة التعداد .

شكل رقم (13)

التمثيل البياني النسبي لفئات السن

65 - 69 و 70 - 74 و 75 + للسنوات ما بين 1995 - 2005



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (60) .

معدل أمد الحياة بين السكان الليبيين ، غير أن عدم وجود تخصصات طبية تهتم برعاية المسنين جعل معدلات وفيات كبار السن مرتفعة ، كما يلاحظ تراجع نسبتهم لمجموع السكان التي كانت تزيد قليلاً عن 6.0% سنة 1954 ، لم تتجاوز 3.9% سنة 2005 ، ويتوقع أن تبقى نسبتهم على حالها لعدة سنوات أخرى قادمة ، إذ إن ما هو متوقع لهم ما نسبته 3.4% من جملة السكان خلال عام 2005 ، الأمر الذي يتطلب الانتباه لهذه الشريحة من السكان بتوفير الخدمات الصحية اللازمة لها .

2 - 3 - القوى العاملة والبطالة :

تشكل القوى العاملة (*) في بنية أي مجتمع أساس التنمية و عمودها الفقري الذي به تقوم وتنهض البلاد ، ومن أجل هذه القوى وبها تقوم التنمية ، فمن يعملون اليوم هم الذين سيجنون ثمار جهدهم بما يؤدون من أعمال في الغد ، ومن بينهم الدارسون والمتعلمون اليوم هم من سيتولى دفة الأمور واستلام زمام العمل بدلاً عنهم ، وهكذا تتواصل العملية ما استمر الإنسان على وجه الأرض.

2 - 3 - 1 - تطور القوى العاملة في ليبيا :

هدفت السياسة الإنمائية في ليبيا بعد عام 1969 إلى خلق قاعدة إنتاجية تنمي وتنوع مصادر الدخل ، وتعمل على تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي مما تطلب إنفاق مبالغ مالية كبيرة للاستثمار في الزراعة ، والصناعة ، والخدمات ، وهو ما نتج عنه ارتفاع الطلب على توظيف واستخدام العنصر البشري سواء من الليبيين أو غيرهم كما يوضحه الجدول رقم (63) ، حيث يتبين مدى تطور ، ونمو ، واستخدام العمالة الوطنية لفترة تزيد عن 25 سنة كنتيجة لتحسن نوعيتها بتزايد عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب الفني المختلفة من الجنسين ، وزيادة الاعتماد عليها مقابل العمالة الأجنبية التي تراجعت منذ منتصف الثمانينات ، ويعود السبب في ذلك إلى قيام الدولة بتخفيض نسبة العمالة الأجنبية والاستغناء عن عدد كبير منها في العديد من المجالات ، وإحلال العمالة الوطنية بديلاً عنها ، كذلك أخذت في التراجع أيضاً في أواخر عقد التسعينيات كأثر مباشر للعقوبات التي صدرت عن الأمم المتحدة ضد ليبيا وتدني سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأخرى ، كما أن هناك العديد من المهن والحرف التي كان الليبيون يتأففون من القيام بها صارت مرغوبة لديهم ، وبالتالي قلت اليد العاملة الأجنبية القائمة بها ، كما أن الرغبة في تحسين الدخل أدى بالعديد من العاملين للعمل بمهن أو حرف خارج أوقات دوام عملهم الأصلي مما قلل أيضاً من الفرص التي كانت متاحة للعنصر الأجنبي .

(*) عرّف التعداد العام للسكان في سنة 1995 السكان العاملين اقتصادياً (قوة العمل) بأنهم جميع السكان المشتغلين فعلاً عند إجراء التعداد ، والباحثين عن عمل سواء سبق لهم العمل ، أو أنهم يبحثون عليه لأول مرة ، ووفقاً لذلك فإن السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن 15 سنة وحتى سن 64 سنة هم ضمن القوى العاملة .

جدول رقم (63) تطور استخدام القوى العاملة الوطنية

والأجنبية في ليبيا بالآلاف سنوات مختارة ما بين 1970 - 1997

السنة	1970	1975	1980	1983	1988	1989	1990	1994	1996	1997
الوطنية	383.5	454.1	532.8	617.4	820.8	861.8	879.4	992.9	1057.5	1054.0
الأجنبية	50.0	223.0	280.0	562.1	142.3	140.5	139.2	156.1	166.5	160.0
المجموع	433.5	677.1	812.8	1179.5	963.1	1002.3	1018.6	1149.0	1124.0	1214.0

المصدر : التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1999 ،

ص 672 .

2 - 3 - 2 - هيكل القوى العاملة الليبية :

أظهر التعداد أن مجموع هذه القوى بلغ 1100956 نسمة يشكلون حوالي 41% من مجموع السكان الليبيين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ، في حين بلغ عدد المشتغلين منهم فعلاً يقدر بحوالي 981424 نسمة يمثلون ما نسبته 89.2% من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصادياً ، أي أن معدل البطالة بلغ 10.9% بين قوى العمل الليبية ، حيث تكون مرتفعة لدى الذكور لتصل إلى 11.4% ، وتنخفض عند الإناث حتى 8.6% في تعداد عام 1995 الذي يظهر توزيع القوة البشرية والنوع ، ويوضح إسهامها في النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة الإجمالي حسب النوع ، كما يبين التعداد توزع السكان الليبيين مدى إسهامهم في النشاط الاقتصادي حيث يتضح أن معدل الإعالة لكل فرد من العاملين اقتصادياً يقدر بحوالي 3.99 أي أن كل فرد من العاملين اقتصادياً يعيل 4 أفراد بمن فيهم نفسه ، وهذا المعدل انخفض عن سنة 1984 الذي كان متوسط من يعيله العامل اقتصادياً حوالي 5 أفراد (1) .

يوضح الجدول رقم (64) عدد العاملين اقتصادياً عام 2003 الذي بلغ 1640609 نسمة كانت نسبتهم 45.4% من جملة عدد السكان الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق ، وترتفع بين الذكور لتصل إلى 66.4% ، وتنخفض عند الإناث إلى حوالي 23.8% ، بينما يصل عدد الأفراد المشتغلين فعلاً قرابة 1357063 بنسبة قدرها 82.7% من مجموع الأفراد العاملين اقتصادياً مما يشير إلى أن معدل البطالة بين أفراد قوة العمل تقدر بحوالي 17.28% تنخفض عند الذكور إلى 16.9% وترتفع عند الإناث إلى 18.5% ، كما أن زيادة معدل

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص 56 .

البطالة عن عام 1995 الذي كان 10.9% يعود في الأساس لقيام الدولة بالحد من تعيين الخريجين في الجهاز الإداري ، وبخاصة في الأنشطة الخدمية والإدارية .

جدول رقم (64)

توزيع القوى العاملة البشرية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي

ومعدل البطالة الإجمالي حسب النوع لمن فوق 15 سنة خلال عام 2003

عدد الأفراد			توزيعات القوة البشرية	
المجموع	إناث	ذكور		
1357063	343537	1013526	مشتغلون	
7646	693	6953	سبق لهم العمل	معتطلون
275900	77124	198776	لم يسبق لهم العمل	
263546	77817	205729	مجموع المعتطلين	
1640609	421354	1219255	مجموع العاملين اقتصادياً	
823029	400967	422062	طلبة	
901284	901284	-	ريبات بيوت	
176347	13297	163050	متقاعدون	
68052	36208	32744	غير ما ذكر	
1969612	1351756	617856	مجموع غير العاملين اقتصادياً	
3610221	1773110	1837111	مجموع القوى البشرية	
45.4	23.76	66.37	معدل مساهمة القوى البشرية في النشاط الاقتصادي %	
17.28	18.47	16.87	معدل البطالة %	

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003، جزء 1 الخصائص الديموغرافية، ص 29 .

يبين الجدول رقم (65) عدد الذين يعملون من الليبيين بمهن علمية أو فنية ، ويمثلون ما نسبته 26.0% من مجموع القوى العاملة الوطنية ، وترتفع النسبة عند الإناث لتصل إلى 71.0% ، غير أنها تتدنى عند الذكور إلى 16.0% مما يوضح الرغبة لدى الليبيات للعمل بهذه المهن ، بينما بلغ عدد العاملين بمهن الخدمات العامة 189873 نسمة بنسبة 21.0% ، وتظهر نتائج التعداد العام للسكان 1995 أن ما مجموعه 496326 نسمة يمثلون حوالي 54% من إجمالي الليبيين المشتغلين والعاطلين الذين سبق لهم العمل يعملون في النشاط الخدمي ، يشكل الإناث منهم ما نسبته 85% تقريباً من الإناث العاملات ، غير أنها تنخفض إلى 47% عند الذكور العاملين ، ويشير ذلك إلى أن العمل في نشاط الخدمات العامة يفضلّه جلّ الليبيين وبخاصة الإناث .

جدول رقم (65) توزيع العاملين الليبيين حسب أقسام النشاط الاقتصادي والنوع 1995

مجموع		إناث		ذكور		أقسام النشاط الاقتصادي
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
12.20	11915	2.42	4206	14.48	107709	الزراعة والغابات
2.10	19285	0.39	679	2.50	18606	النفط والغاز والمحاجر
8.15	74808	5.83	10111	8.69	64697	الصناعات التحويلية
3.28	30123	0.80	1385	3.86	28738	الكهرباء والمياه والغاز
1.85	16949	0.35	613	2.20	16336	التشييد والبناء
8.94	82000	1.70	2941	10.63	79059	التجارة والخدمات التابعة لها
6.78	62215	1.31	2280	8.05	59935	النقل والمواصلات والتخزين
2.13	19481	2.13	3688	2.12	15793	المصارف والتأمين مؤسسات التمويل وخدمات الأعمال
54.09	496326	84.94	147355	46.90	348971	الخدمات العامة
0.49	4487	0.13	233	0.57	4254	أنشطة غير واضحة التصنيف أو غير مبينة
100.0	917589	100.0	173491	100.0	744098	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج التعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص 61 .

كما يبين الجدول رقم (66) توزيع السكان العاملين اقتصادياً عددياً ونسبياً ، إذ تظهر النتائج أن عدد من يعملون في الجهاز الإداري يقدر بحوالي 462705 نسمة يمثلون 45% من مجموع السكان العاملين اقتصادياً ، وتكون الغالبية منهم لدى الإناث الذين تصل نسبتهم إلى 77% ، بينما تنخفض عند الذكور إلى 38% ، كما يوضح أن الأكثرية تمثلها الإناث لمدى ملائمة هذا النوع من العمل لطبيعة المرأة ، والذي أثبتت فيه نجاحاً واتقاناً ميزها كثيراً عن الرجل ، كما بلغ عدد الذين يعملون لدى شركات مملوكة للدولة ما مجموعه 215791 نسمة تبلغ نسبتهم 21% من جملة الليبيين العاملين اقتصادياً ، فيما وصل عدد الذين يبحثون عن عمل 119532 نسمة وكانت نسبتهم 11.7% .

تفيد بعض الدراسات حول حركة القوى العاملة في ليبيا بين أقاليم البلاد أن المناطق الأكثر تقدماً ورفاهية في البلاد تُعد الأشد فقراً في الأيدي العاملة ، كما تعد مناطق جذب للعمالة ، وتبين أن المناطق المتخلفة هي الأوفر عمالة والأكثر بطالة ، حيث تتحكم في حركة هجرة القوى العاملة عوامل جذب وأخرى طاردة ، فكانت المجموعات المهاجرة من أماكن الفائض في العمالة تدفعها البطالة في مناطقها الأصلية ، والدافع الثاني الأسباب العائلية كانتقال مكان عمل رب الأسرة ، وثالثاً بسبب انتقال مكان العمل كسبب غير قوي في الهجرة ... ، وبناءً على ذلك فإن تشجيع النمو وتعزيزه في المدن والمناطق الطاردة أسوة بالمدن التي تتمتع بعوامل جذب سيؤدي بالضرورة إلى تخفيف الضغط عليها ... ، وبلغت نسبة الذين يهاجرون في الاتجاه

جدول رقم (66) توزيع السكان الليبيين العاملين اقتصادياً عددياً ونسبياً حسب الحالة العملية 1995

الحالة التعليمية		ذكور		إناث		إجمالي
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
316617	37.617	146088	76.65	462705	45.14	يعمل بالجهاز الإداري
195903	23.48	19888	10.44	215791	21.05	يعمل بشركة مملوكة للدولة
14708	1.76	1638	0.86	16346	1.95	يعمل بشركة ليبية أو مشتركة أو أجنبية
13387	1.60	867	0.45	14254	1.39	يعمل لدى الغير
42398	5.08	741	0.39	43139	14.95	يعمل لدى أسرته
149625	17.93	3651	1.92	153276	14.95	يعمل لحسابه ومع آخرين أو بمفرده
11421	1.37	617	0.32	12038	1.17	يبحث عن عمل وسبق له العمل
90395	10.83	17099	8.97	12038	1.17	باحثون عن عمل لأول مرة
39	0.01	1	0.00	40	0.00	غير مبين
834493	100.00	190590	100.00	1025083	100.0	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1995 . طرابلس ، 1998 ، ص 63 .

الصحيح 83% من مجموع المهاجرين ، وأن هناك 17% من حركة هجرة العمالة بين الأقاليم في ليبيا تسير في الاتجاه غير الصحيح (1) ، كما أظهرت النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لسنة 2001 أن ما نسبته 80.0% من القوى العاملة تتركز في 15 منطقة إدارية ، بحيث تشكل منطقتا طرابلس وبنغازي ما نسبته 20.9% و 10.4% ، على التوالي ، من مجموع القوى العاملة الليبية أي بما يجاوز ثلثها بقليل باعتبارهما مركزي الثقل السكاني في البلاد (2) .

2 - 3 - 3 - واقع القوى العاملة في ليبيا :

تُبين إحصائية إجمالي القوى العاملة في ليبيا تفاوتاً بين المحلية منها والأجنبية (*) لصالح الأولى ، حيث بلغ عددها مجتمعة 928699 نسمة تمثل العناصر الليبية ما مجموعه 805850 نسمة بنسبة 86.8% ، ويوضح الجدول رقم (67) عدد العمالة الأجنبية التي لم

¹ - رمضان عريبي خلف الله ، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1984 ، ص ص 139 - 143 ، و ص ص 261 - 262 .

² - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، طرابلس ، يناير 2002 ، ص 16 . (*) يرى الباحث أن أعداد الأجانب هذه تمثل فقط تلك العمالة المسجلة للعمل مع الدولة وبعقود ، بينما الواقع الذي يقول إن عدد العمالة الوافدة وغير المسجلة تتجاوز ذلك بكثير قد تصل إلى ما يزيد عن 2.5 مليون نسمة ، حيث تأتي هذه العمالة الباحثة عن العمل دون إجراءات حدودية في معظمها مما يصعب معه حصرها وتعيين رقم محدد لها ، إذ لا تعرف الاستقرار في مهنتها ، ويمكن أن تصنف ضمن العمالة الموسمية ، كما أنها ليست من ذوي الاختصاصات الفنية الماهرة ، وعادة ما تكون أغلبيتهم بالأجر اليومي ، وجزء آخر يعمل بالمشاركة في الإنتاج ، وبخاصة من يعمل منهم في مزارع وأعمال الورش التابعة للقطاع الخاص ، وفئة قليلة تعمل بمرتبات .

تتجاوز 122819 نسمة وكانت نسبتهم 13.2% ، يمثل رعايا الدول العربية منهم ما نسبته 69.9% ، والأفارقة 12.4% ، والآسيويون 13.9% ، والأوروبيون 3.6% ، ومن الأمريكتين 0.2% .

جدول رقم (67)

توزيع القوى العاملة الأجنبية حسب البلدان والقارات التي ينتمون إليها سنة 2001

مجموع أفراد القوى العاملة الأجنبية		البلدان أو القارات التي تنتمي إليها العمالة
العدد	%	
85849	69.9	عرب غير ليبين
12228	12.4	أفارقة
17022	13.9	آسيويون
4452	3.6	أوروبيون
182	0.2	الأمريكتين
37	0.0	استراليون ونيوزيلنديون
49	0.0	غير ميين
122819	100.0	مجموع غير الليبيين

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، يناير 2002 ، ص 53 .

أظهرت النتائج النهائية لحصر القوة العاملة الوطنية لسنة 2001 أن مجموعها قد بلغ 805850 نسمة يمثل الذكور منهم حوالي 546371 بحيث كانت نسبتهم 67.80% ، بينما كان عدد الإناث 259479 نسمة يشكلن نسبة 32.2% ، تعد الفئة العمرية ما بين 25 - 29 سنة نسبة 21.4% والنسبة نفسها للفئة العمرية ما بين 30 - 34 سنة ، وتنخفض قليلاً إلى 14.8% في الفئة 35 - 39 سنة ، بينما تقل في الفئة العمرية ما بين 40 - 44 سنة إلى 9.4% ، وفي الفئة العمرية ما بين 20 - 24 سنة إلى 8.8% ، وهو ما يعني أن أكثر من ثلثي أفراد القوة العاملة الليبية تقع ضمن الفئات العمرية ما بين 20 - 44 سنة حيث تمثل حوالي ما نسبته 75.8% ، أي أنها طاقة عاملة شابة .

2 - 3 - 4 - تصنيف القوى العاملة حسب الدخل :

باستعراض توزيع نسب القوى العاملة الوطنية حسب صافي الدخل الذي يتضح من خلال الجدول رقم (68) أن حوالي 17.9% منهم دخلهم الشهري دون 150 دينار ، بينما من صافي دخلهم الشهري يتراوح ما بين 150 - 199 دينار يمثلون نسبة 34.9% ، أما من دخلهم الشهري ما بين 200 - 249 دينار ، فقد كانت نسبتهم 22.2% ، وكانت نسبة 10.0% لهم دخل شهري ما بين 250 - 499 دينار ، بمعنى أن حوالي ما نسبته 67.1% من مجموع القوة العاملة الوطنية تراوحت دخولهم الشهرية ما بين 150 - 299

دينار ، وحوالي ما مجموعه 86879 نسمة يمثلون نسبة 10.7% كانت دخولهم الشهرية بين 300 - 499 دينار ، كما يتضح أن صافي الدخل الشهري في المتوسط لأفراد القوى العاملة الليبية يقع في حدود 213 دينار ، غير أنه يرتفع قليلاً عند القوة العاملة الأجنبية ليصل إلى 236 دينار ، هذا وتجدر الإشارة أنه لا يوجد سقف للحد الأدنى للأجور في ليبيا حتى سنة 2005 .

جدول رقم (68)

التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الوطنية حسب صافي الدخل الشهري لسنة 2001

جملة		إناث		ذكور		فئات صافي الدخل الشهري
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17.9	143977	20.5	53296	16.7	90681	أقل من 150
34.9	281055	50.7	131400	27.4	149655	150 - 199
22.2	178985	20.6	53420	23.0	125565	200 - 249
10.0	80566	4.1	10472	12.8	70094	250 - 299
6.0	48686	1.0	2611	8.4	46075	300 - 349
2.8	22486	0.2	599	4.0	21887	350 - 399
1.4	11559	0.1	300	2.1	11259	400 - 449
0.5	4148	0.0	93	0.7	4055	450 - 499
0.6	4398	0.1	125	0.8	4273	500 - 549
0.1	894	0.0	19	0.2	875	550 - 599
0.1	1032	0.0	30	0.2	1002	600 - 649
0.0	265	0.0	7	0.0	258	650 - 699
0.1	446	0.0	11	0.1	435	700 - 749
0.0	151	0.0	6	0.0	145	750 - 799
0.0	273	0.0	12	0.0	261	800 - 849
0.0	84	0.0	1	0.0	83	850 - 899
0.0	102	0.0	9	0.0	93	900 - 949
0.0	39	0.0	3	0.0	36	950 - 999
0.2	1180	0.0	45	0.2	1135	1000 فأكثر
3.2	25524	2.7	7020	3.4	18504	غير مبين
100.0	805850	100.0	259479	100.0	546371	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوة العاملة لسنة 2001 ، ص 32 .

تبلغ حصة الجهاز الإداري للدولة ما مجموعه 136453 نسمة تمثل هذه الشريحة ما نسبته 16.9% من القوى العاملة الوطنية ، حيث يصل عدد الذكور فيه إلى 96178 نسمة بنسبة 70.5% ، بينما بلغت نسبة الإناث 29.5% يمثلن ما مجموعه 40275 أنثى تعمل في الجهاز الإداري ، يشكل أصحاب المهن العلمية والفنية ومن يعمل لديهم ما قدره

299985 نسمة تُكوّنُ الإناث منهم ما نسبته 61.1% ، وتعود زيادة نسبتهم هنا لارتفاع عدد الخريجات من الجامعات والمعاهد العليا التي تؤهل خريجتها للعمل في هذا المجال ، وبلغ عدد العاملين في قطاع الخدمات 89109 نسمة يشكل الذكور ما نسبته 82.8% ، بينما وصل عدد الذين يعملون في الزراعة وتربية الحيوانات والغابات والصيد البحري إلى 55480 نسمة كانت نسبة الذكور منهم 94.1% حيث أن مثل هذه الأعمال لا تلائم الإناث ، وطبيعتهم ، وما تحتاجه من قوة ومشقة ، وأن بقية النسبة يمكن أن تمثل العاملات في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات ضمن إطار ضيق في مزارع أزواجهن ، أما الذين يعملون في الإنتاج ، أي في المصانع بأنواعها ، والذين يديرون معدات وآلات النقل، والعمال غير الزراعيين فإن عددهم كان في حدود 154152 نسمة كان الذكور أكثريتهم بنسبة 91.3% ، بينما تمثل الإناث نسبة 8.7% ، فهذه المهن تعتمد في الأساس على سواعد الذكور ، وما تشكله الإناث هو الأعمال في المصانع الصغيرة والمتوسطة ، في حين أن الذين يعملون في البيع والشراء قد وصل عددهم إلى 61769 نسمة ، ونلاحظ تدنى نسبة الإناث فيهم إلى 1.8% حيث يسيطر الذكور على عملية البيع والشراء ، وقد بلغ عدد المسؤولين في الدولة وكبار الإداريين والمشرفين التنفيذيين 8908 نسمة تُمثل الإناث من بينهم نسبة قليلة جداً بلغت 2.6% ، مما يعني هيمنة الذكور على هذا النوع من الوظائف واحتكارها (1) .

2 - 3 - 5 - الباحثون عن عمل :

بلغ عدد الباحثين عن عمل والمسجلين حوالي 115475 نسمة من الجنسين كما يوضحه الجدول رقم (69) منهم 66921 نسمة من الذكور ، ومن الإناث 48554 نسمة، تم توجيه ما مجموعه 29593 نسمة إلى مواطن العمل المختلفة كان نصيب الذكور منهم 19958 نسمة ، وبلغ عدد الإناث 9635 نسمة ، بينما بقى ما مجموعه 85882 نسمة ينتظر التوجيه ، أي أن نسبة ما تم إلحاقه بسوق العمل كانت 25.6% شكل الذكور منهم ما نسبته 67.4% أي أن قرابة الثلث للإناث فقط من الذين تم استيعابهم في سوق العمل من مجموع المسجلين والباحثين عن عمل سنة 2001 .

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، طرابلس ، يناير 2002 ، ص 16 .

جدول رقم (69)

عدد الباحثين عن عمل والموجهين ومن ينتظرون التوجيه من الجنسين لعام 2001

2001			السنة
مجموع	إناث	ذكور	النوع الباحثون
115475	48554	66921	مجموع المسجلين
29593	9635	19958	الموجهون
85882	38919	54963	ينتظرون التوجيه

المصدر : التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002 ، ص 260 .

يتبين من الجدول رقم (70) أن عدد المسجلين الباحثين عن عمل خلال عام 2001 ما مجموعه 115475 نسمة تصل أعداد الذكور منهم إلى حوالي 66921 نسمة يمثلون ما نسبته 57.6% ، في حين كان مجموع الإناث الباحثات عن عمل قرابة 48554 نسمة يشكلن نسبة 42.0% من إجمالي الباحثين عن عمل ، وقد تم توجيه 29593 نسمة منهم إلى مواقع عمل مختلفة في قطاعات العمل حسب تخصصاتهم ، منهم 19958 ذكراً كانت نسبتهم 67.4% ، أما الإناث الموجهات إلى مواقع العمل فينخفض عددهن إلى

جدول رقم (70)

عدد ونسبة المسجلين والموجهين والذي ينتظرون توجيههم إلى سوق العمل حسب فئات السن لسنة 2001

قوة العمل	السن	من 15 - 55	%	56 فأكثر	%
مجموع المسجلين		115384	99.92	1579	1.36
موجهون		29177	25.28	416	0.36
ينتظرون		86207	74.71	1163	1.00

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002 ، طرابلس ، صفحات مختلفة .

9635 أنثى وبذلك تكون نسبتهم 32.6% ، وهو ما يعني أن نسبة الذين تم توجيههم تزيد عن ربع عددهم تقريباً أي حوالي 25.5% ، وهذا يوضح أن ما مجموعه 85882 نسمة يمثلون نسبة 74.4% لم يلتحقوا بسوق العمل ، الأمر الذي يحتم توسيع سوق العمل وتحديثه ، ورفع القدرة التنافسية والإنتاجية للقطاع الخاص للحد من تنامي ظاهرة البطالة ، وبخاصة بين فئة الشباب ، إذ إن عدد الذين هم في الفئة العمرية ما دون 20 سنة يقدر بحوالي 16602 نسمة لم يلتحقوا بالعمل ، بينما من هم ما بين 21- 39 سنة من العمر يصل عددهم إلى 64284 نسمة ، أما الفئات العمرية ما بين 40 - 55 سنة فيبلغ عددهم 5321 نسمة ، غير أن العدد يتضاءل فيمن تجاوز 55 سنة ووصل إلى 1163 نسمة ، بمعنى أن الفئات العمرية ما بين 15 - 55 سنة التي تمثل طاقة الشباب القادر على

العطاء قد بلغ مجموع أفرادها 86207 نسمة ، وهذا عدد بالغ الأهمية حيث يمثل ما نسبته حوالي 99.8% من مجموع الباحثين عن عمل، ولا تزيد أعداد من تجاوز سن 56 فأكثر 1579 نسمة يمثلون نسبة متدنية من إجمالي الباحثين عن عمل تقدر بحوالي 1.4% .

2-3-6 - الحالة التعليمية للقوى العاملة :

يتبين من تتبع الحالة التعليمية للقوى العاملة الوطنية في ليبيا كما في الجدول رقم (71) الذي يوضح توزيعها العددي والنسبي حسب النوع ، أن مجموع من يحملون شهادة ما فوق الثانوية ومؤهلات دون الجامعة يمثلون ما مجموعه 270629 فرداً يكونون نسبة إجمالية من مجموع القوى العاملة تقدر بـ 33.6% ، ويمثل الذكور عدداً 145231 نسمة بنسبة 53.7% ، بينما كان عدد الإناث حوالي 125398 أنثى يشكلون 46.3% من مجموع هذه الحالة التعليمية .

جدول رقم (71)

التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية والنوع لعام 2001

المجموع		إناث		ذكور		الحالة التعليمية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
9.0	74347	17.66	13137	82.33	61220	أمي
6.5	52224	8.92	4659	91.97	47565	دون الشهادة الابتدائية
23.7	191115	16.33	31232	83.65	159883	شهادة التعليم الأساسي
14.8	119130	36.69	43717	63.30	75413	شهادة معهد متوسط
33.6	270629	46.33	125398	53.66	145231	شهادة فوق الثانوية ودون الجامعة
12.2	98395	42.03	41336	57.98	57059	شهادة جامعية فما فوق
100.0	805850	32.19	259479	67.80	546371	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2002 ، ص 48 .

أما الذين يحملون شهادة التعليم الأساسي فمجموعهم يصل إلى 191115 نسمة نسبتهم الإجمالية من القوى العاملة الوطنية كانت 23.7% ، يكون الذكور منهم عدد 159883 فرداً بنسبة 83.7% ، أما الإناث فكان عددهن 31232 يمثلن ما نسبته 16.3% ، والذين لديهم دبلوم معهد متوسط بلغ مجموعهم 119130 نسمة ونسبتهم من المجموع الكلي من العمالة الليبية 14.8% ، يتوزعون بين الذكور بما مقداره 75413 نسمة ، وبين الإناث 43717 ، بينما كانت نسبتها على التوالي 63.3% و 36.7% ، وكوّن الذين يحملون مؤهلات جامعية فما فوق ما نسبته 12.2% من مجموع القوى العاملة الليبية وعددهم 98395 فرداً لم يتجاوز عدد الذكور منهم 57059 ، بينما عدد الإناث 41336 بلغت نسبة كل منهما 58.0% و 42.0% على التوالي .

تنخفض نسبة الأمية بين القوى العاملة الليبية لتبلغ ما مجموعه 74357 نسمة تقدر نسبتهم من مجموع القوى العاملة الوطنية 9.0% ، وبلغ مجموع الذكور في هذه الفئة 61220 نسمة بنسبة بلغت 82.3% ، بينما كانت أعداد الإناث الأميات في حدود 13137 نسمة يمثلن نسبة 17.7% ، وقد كان من لا يحمل شهادة التعليم الأساسي البالغ عددهم 52224 نسمة يمثلون نسبة 6.5% من مجموع القوى العاملة الوطنية حيث يلاحظ التفاوت بشكل كبير بين أعداد الجنسين التي بلغت عند الذكور 47565 نسمة بنسبة 92.0% بينما عدد الإناث 4659 بنسبة 8.92% ، وقد يكون سبب الفارق بين أعداد الجنسين في الفئتين الأخيرتين هو أن الإناث الأميات اللاتي لا يحملن شهادة عادة ، كما أن من الذكور من يترك مقاعد الدراسة مبكراً قبل حصولهم على أي مؤهل تعليمي ، ويكتفون بما تعلموا من مبادئ القراءة والكتابة ، أو لفشلهم الدراسي ، أو لطبيعة ظروفهم المعيشية التي تتطلب العمل في أي موقع يحتاج إلى أيدي عاملة غير فنية .

2 - 3 - 7 - توزيع القوى البشرية في النشاط الاقتصادي 1995 - 2003 :

بإجراء مقارنة بين ما جاء في تعداد 1995 وما نتج عن المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003 الذي ورد في الجدول رقم (72) يتضح ارتفاع عدد السكان الذين أعمارهم من 15 سنة فما فوق وهو ما يعرف بالقوى البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي فيما بين عامي 1995 - 2003 كنتيجة حتمية لنمو وزيادة عدد السكان ، فقد

جدول رقم (72)

توزيع القوى البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي لمن هم فوق سن 15 سنة عامي 1995 و 2003

عدد الأفراد						توزيع أفراد القوى البشرية
2003			1995			
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
1357063	343537	1013526	981424	188053	793371	مشتغلون
263900	77817	205729	119532	17716	101816	متعطلون
1640609	421354	1219255	1100956	205769	895187	مجموع العاملين اقتصادياً
1969612	1351756	617856	1574520	1108970	465550	مجموع غير العاملين اقتصادياً
3610221	1773110	1837111	2675476	1314739	1360737	مجموع أفراد القوى البشرية
45.4	23.76	66.37	41.15	15.65	65.79	مساهمة القوى البشرية %
17.28	18.47	16.87	10.86	8.61	11.37	معدل البطالة بين العاملين اقتصادياً %

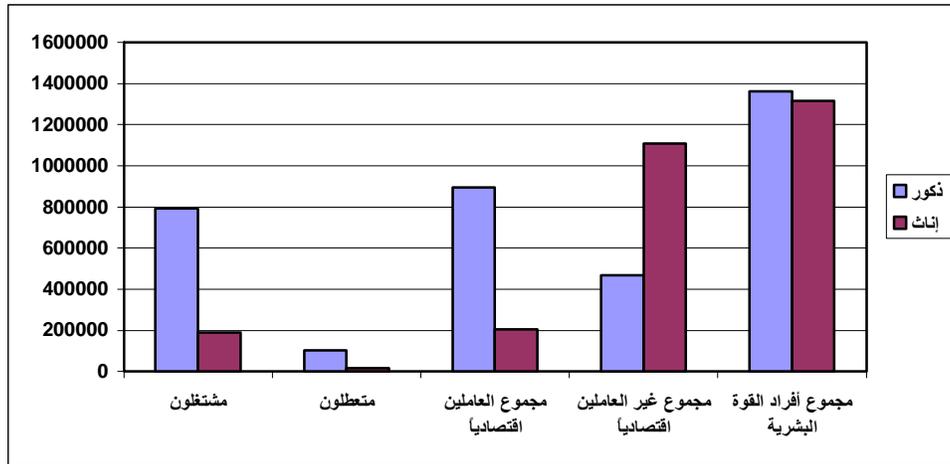
المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى : 1 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان 1995 ، ص 58 .

2 - نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول الخصائص الديموغرافية ، ص 29 .

ارتفع مجموع أفراد القوى البشرية من 2675476 نسمة عام 1995 إلى 3610221 نسمة لسنة 2003 ، وهو ما يعني أن هناك زيادة تقدر بحوالي 934745 نسمة بنسبة قدرها 25.8% خلال ثماني سنوات ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها حوالي 116843 نسمة في السنة ، حيث يكون النمو السنوي للقوة البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي حوالي 12.5% ، بينما تطور عدد المشتغلين من 981424 نسمة إلى 1357063 نسمة بزيادة قدرها 375639 نسمة ، حيث كانت هذه الزيادة تمثل ما نسبته 27.6% خلال ثماني سنوات بنسبة نمو سنوي قدره 12.5% .

شكل رقم (14)

التمثيل البياني لأفراد القوى البشرية لمن هم فوق سن 15 سنة 1995

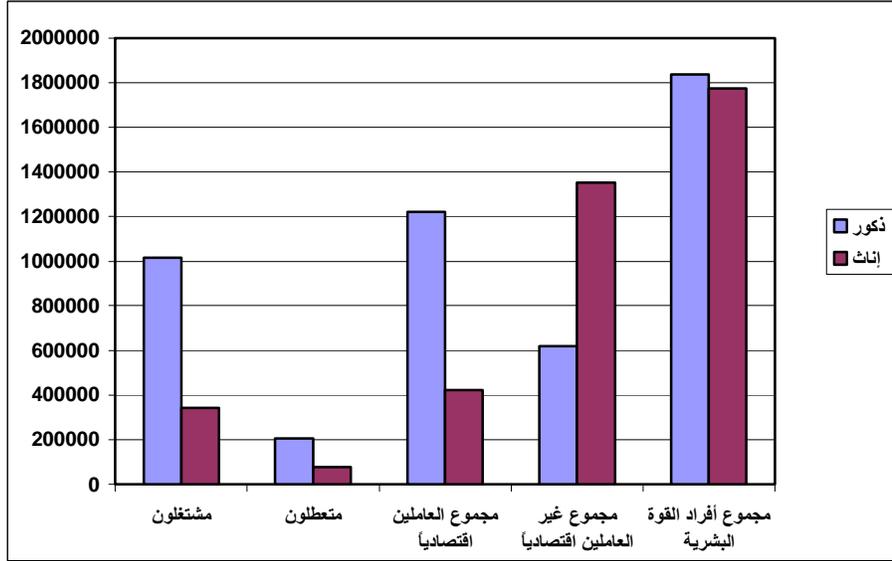


المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (72) .

كما ارتفعت أعداد المتعطّلين عن العمل من 119532 نسمة إلى 283546 نسمة بنسبة نمو قدرها 57.8% ، أي بمعدل نمو سنوي 12.5% لفترة ثماني سنوات ، أما مجموع غير العاملين اقتصادياً فقد تطور من 1574520 نسمة سنة 1995 إلى 1969612 نسمة بزيادة قدرها 395092 نسمة في سنة 2003 ، حيث كانت هذه الزيادة بنسبة نمو 20.05% بين السنتين ، في حين أن معدل النمو السنوي بلغ 12.5% ، كما يتضح أن معدل مساهمة القوى العاملة البشرية ارتفع من 65.8% عند الذكور إلى 66.4% ، وعند الإناث من 15.7% إلى 23.8% ، أما المعدل العام لإسهام القوى البشرية فقد بلغ 45.4% بدل 41.1% ، حيث يلاحظ زيادة معدل نمو إسهام الإناث بدرجة تفوق نظيرها لدى الذكور ، الأمر الذي يمكن أن يعطي مؤشراً مفاده أن القوى البشرية مشاركة في النشاط الاقتصادي من العنصر النسائي بدأت تأخذ مكاناً واضحاً ، بفعل رغبة الكثير منهن في

شكل رقم (15)

التمثيل البياني لأفراد القوى البشرية لمن هم فوق سن 15 سنة 2003



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (72) .

مواصلة تعليمهن ، وانخراطهن في سوق العمل ، وزيادة الوعي لدى عديد الأسر الليبية التي أصبحت تشجع الفتاة على مواصلة دراستها ، ودفعها للعمل نظراً لتغير الوعي الاجتماعي لأولياء الأمور ، والحاجة الماسة لتحسين المستوى المادي للأسرة ، أيضاً فإن تأخر سن الزواج والعزوف الواضح للعديد من الشباب عنه أدى إلى ضرورة أن تعمل الفتاة على تأمين مستقبلها المادي بالتمسك بدراساتها ، ومواصلة تعليمها الجامعي والعالي، والانخراط في سوق العمل ما أمكن ذلك ، كما أن العديد من المهن في الدولة أصبحت تمثل الإناث الأساس الذي تقوم عليه ، بالإضافة إلى مهن جديدة كانت حكراً على الرجال وصارت مشاركة الفتاة فيها أمراً مهماً لما تتطلبه طبيعة تلك المهن ، كما هي الحال في قطاع الشرطة والجيش - ولو بأعداد محدودة - والقضاء والمحاماة والمهن الطبية المختلفة والتعليم العالي ، كما يوضحه الشكلين البيانيين (14) و (15) .

2 - 3 - 8 - تقديرات حجم القوى العاملة الليبية ما بين 2002 - 2004 :

بلغت قوى العمل الوطنية سنة 1973 قرابة 416 ألف فردٍ أي أنها تضاعفت تقريباً خلال 28 سنة حتى وصلت في 2001 إلى ما مجموعه 805850 نسمة ، في حين يمكن أن تصل إلى حوالي 849352 نسمة سنة 2004 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.5% للفترة ما بين 1973 - 2004 ، حيث يشير الجدول رقم (73) التوقعات ما بين 2002 - 2004 كمجموع عام ، وحسب أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسة ونسبة ما يمثله كل نشاط

لسنوات التوقع ، إذ يتبين أن الذين يعملون بمهن الخدمات الإدارية والاجتماعية سيتمرون في تشكيل أعلى نسبة بالرغم من تراجعهم المحدود حيث بلغوا سنة 2002 ما نسبته 54.3% وفي 2003 حوالي 53.6% ، وتقل إلى 50.4% سنة 2004 ، فيما ترتفع نسبة من يعملون في الصناعات التحويلية من 12.1% إلى 12.7% ، وترتفع إلى 14.4% ، أما من يمتنون الزراعة ، فإن الملاحظ عليها هو التراجع من 7.3% إلى 7.0% ، وإلى 6.7% ، وكذلك يحدث التراجع المحدود في قطاع النقل والمواصلات من 4.4% إلى 4.0% ، بينما تسجل قطاعات التجارة والكهرباء والغاز نمواً محدوداً بلغ في الأولى 11.3% وتطور إلى 12.7% ، وفي الثانية 4.4% إلى 4.9% .

جدول رقم (73)

تقديرات نمو القوى العاملة الليبية حسب النشاط الاقتصادي 2002 - 2004

النشاط	السنة و%	2002	%	2003	%	2004	%	معدل النمو المركب المتوقع 2004 - 1973
الزراعة والغابات		58873	7.3	57637	7.0	56426	7.0	3.1 - 6.7
الصناعات التحويلية		97946	12.1	104998	12.7	1222558	12.7	11.2 - 14.4
الكهرباء والغاز والماء		34294	4.2	36009	4.3	41809	4.3	7.9 - 4.9
البناء والتشييد		11570	1.4	11177	1.3	10797	1.3	4.9 - 1.4
التجارة		91674	11.3	95053	11.5	108204	11.5	5.7 - 12.7
النقل والمواصلات		35353	4.4	34405	4.1	34199	4.1	0.9 - 4.0
الخدمات الإدارية والاجتماعية		439834	54.3	444450	53.6	428472	53.6	1.6 - 50.0
أخرى		40460	5.0	45716	5.5	46886	5.5	2.6 - 5.5
المجموع		810004	100.0	829445	100.0	849352	100.0	3.5 - 100.0

المصدر : موقع الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق على شبكة المعلومات الدولية ، ديسمبر 2005 .

توضح هذه التوقعات أن حوالي 50.0% من القوى العاملة الوطنية ستبقى في مجال المهن الخدمية مما يواصل إرباك الميزانية العامة للدولة بدفع مرتبات لا تتناسب مع محدودية أداء الموظف ، مع ملاحظة زيادة نسبة الإناث في هذا القطاع ، كذلك تراجع نسبة العاملين في قطاع الزراعة الرعي والصيد والغابات التي ينفر منها العامل الليبي لتولي معظم منتسبيها من العمالة الأجنبية ، وبالتالي زيادة كلفة هذه المهن مما يصعب معه تغطية تكاليف الإنتاج الذي ينجم عنه هجرها ، وما يترتب على ذلك من تصحر للأرض ، ونقص في ما تنتجه هذه المهن من سلع سيتم تعويضها بالاستيراد لسد ثغرة الحاجة إليها، أو بالإنتاج المحدود الباهظ الثمن ، كما يلاحظ زيادة في نسب العاملين في قطاع الصناعة لانتشار مصانع القطاع الخاص ، وكنتيجة للخصخصة التي بدأت تطبق في بعض المصانع ، وثبات منتسبي قطاع البناء والتشييد الذي يعتمد اعتماداً شبه كامل على

العناصر الأجنبية ، وكذلك قطاع المواصلات الذي احتفى تقريباً من تبعيته للدولة ، وأصبح النقل العام - البري وعلى نطاق محدود الجوي - يدار من القطاع الخاص بنسبة كبيرة ، إن ما تقدم يتطلب ضرورة تدخل الدول بالحد من التعيين في قطاع الخدمات ، وترك أعمال كثيرة منها في يد القطاع الخاص ، وتشجيع الزراعة ، ومهنة الصيد البحري لزيادة عدد أفرادها ، وقبول الإنتاج الوارد منهم لتمكينهم من التغلب على الصعاب التي قد يواجهونها ، إضافة إلى تطوير مراكز التدريب الأساسي والمهني المتوسط لتخريج من يتولون القيام بأعمال البناء والتشييد .

كما أن هناك مهناً أخرى تأخذ في النمو المحدود والبطيء ، حيث زادت نسبتها من 5.0% سنة 2002 لتستقر في سنتي 2003 و 2004 عند 5.5% ، أما على مستوى النمو لحوالي 30 سنة ما بين 1973 - 2004 فإن معدل النمو العام للقوة العاملة الوطنية نما بمعدل عام بلغ 3.5% ، غير أنه اختلف كثيراً حسب كل نوع من أقسام النشاط الاقتصادي كل على حدة ، فقد بلغ معدل النمو 11.2% في الصناعات التحويلية ، وفي مجال الكهرباء والغاز وصل معدل النمو إلى 7.9% ، وفي حرفة التجارة كان 5.7% ، ونمت أشكال النشاط الأخرى غير ما ذكر بمعدل 2.6% ، بينما يلاحظ التراجع في المهن الأخرى ، إذ تراجع معدل النمو السنوي للفترة نفسها - 4.9% في البناء والتشييد ، وإلى حوالي -3.1% في مهن الزراعة ، والغابات ، وتشمل أيضاً الصيد البحري ، و - 1.6% في مجال الخدمات ، و - 0.9% في مجال المواصلات والنقل ، إن المعدلات السابقة لا تبشر بخير إلا في قطاع الخدمات الذي تأمل كل دولة في تقليص عدد التابعين له ، وأن المعدلات التي شهدت نمواً يعد محدوداً ، فقد سجلت تراجعاً في معدلها العام بنسبة تنذر بالخطر وبخاصة في مجال الزراعة ، والصيد ، والغابات ، والبناء والتشييد .

انتهجت الدولة سياسة جديدة للحد من التضخم الوظيفي الذي كان ثمرة ما لحق بالجهاز الإداري من توسع نتج عنه تدني الإنتاجية ، وانخفاض معدلات الأداء ، وقلّة الانضباط لدى الموظفين ، وارتفاع مستوى البيروقراطية ، وتفشي الروتين الإداري الممل ، الأمر الذي دعا إلى وضع خطة وطنية لتفادي السلبيات السابقة في التوظيف لتقليص التكدس الذي تئن من حملة الثقيل ميزانية الدولة وإدارتها ، والعمل على توخي أسلوب جديد يعمل على الربط بين التخطيط للقوى العاملة ، وتوسيع وتنويع فرص العمل وتنويعها في القطاع الخاص من خلال وضع برنامج وطني تتولى من خلاله الدولة التدريب والتأهيل ، وإعادة التأهيل ، ومنح فرص للإقراض بصورة ميسرة ، وتحديد

مدى جدوى المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وتشجيع الراغبين في الدخول إلى سوق العمل الخاص و القيام بالبدء في خلق مواطن شغل جديد ومشاريع إنتاجية تتولى الإسهام في توسيع طاقة استيعاب سوق العمل من الخريجين والباحثين عن عمل .

سعت الدولة منذ مطلع سنة 2000 إلى وضع سياسة وطنية تعمل من خلال برنامج وطني يهدف إلى إعادة توزيع القوى العاملة على المواقع الإنتاجية تكون مبنية على دراسة شاملة لسوق العمل ، وذلك بالقيام بتصنيف تلك المواقع حسب نوعها ، ومقدار حجمها ، ومجموع رأسمالها التقني ، وكثافة العمل ، وما تتطلبه السوق من الكفاءات المهنية المختلفة من أجل تحديد الاحتياجات وما يزيد من تلك المهارات لغرض التوسع المستقبلي ، كما أن تطوير العمل الإداري وإدخال الأساليب الحديثة في الإدارة لتحقيق أفضل الخدمات وسرعة إنجاز المعاملات بهدف الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية المتاحة .

2 - 4 - 1 - الحصول على مياه آمنة وطرق التخلص من مياه الصرف الصحي :

أظهرت نتائج تعدادات السكان ، وما أسفرت عنه نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 أن أعداد السكان الذين هم بدو رحل أو شبه رحل تراجع ثم اختفى هذا النمط من حياة السكان ، وبدأت تظهر على المجتمع الليبي حالتان فقط هما الريف والحضر ، فقد كانت نسبة السكان المستقرين سنة 1954 حوالي 74% من إجمالي السكان ، وارتفعت إلى 78.1% سنة 1964 ، بينما وصلت إلى 96.2% سنة 1973 في حين أنها كانت عام 1984 قرابة 99.9% ، وفاقت ذلك سنة 1995 إلى 99.94% ، يعني ذلك أن درجة استقرار السكان بلغت أقصى حد ممكن ، واختفت ظاهرة الحراك المكاني الدائم والمستمر ، بالإضافة إلى سيادة ظاهرة التحضر على المجتمع التي وصلت سنة 1995 إلى ما يزيد قليلاً عن 85.0% من مجمل السكان ، حيث يمكن القول هنا إن هذه النسبة تعتبر النهائية بحيث يكون معدل نمو السكان الحضر محدوداً بعدها فلم تتجاوز بعد ثماني سنوات ، وتحديدًا في سنة 2003 حوالي 85.3% ، ولم تتجاوز نسبة سكان الريف 14.7%، بينما نلاحظ أن الفارق في نسبة السكان الحضر بين عامي 1984 و 1995 زاد عن 10.4% لفترة عشر سنوات ، بحيث يمكن أن نستنتج أن معدل زيادة نسبة الحضر عن الريف قد لا تتجاوز 0.5% في كل عشر سنوات كحدٍ أقصى بناءً على ما تقدم .

هذا التحول الذي طرأ على نمط حياة المجتمع والتغير في أسلوب معيشة أفراده تطلب تعديلاً لسلوكه ، وتحديثاً لطريقة سكنه حسب متغيرات العصر ، ومواكبة لذلك وجد أفرادهم ملزمون بالعيش في مساكن حديثة لائقة تضم العديد من المتغيرات التي تتماشى والحياة الجديدة التي استغرق عقوداً طويلة ليصل إلى هذه المرحلة من الحياة المستقرة ، أما كيفية الحصول عليها واقتناؤها ومن يتولى ذلك فهذا يقع العبء الأكبر فيه على الدولة سواء بالبناء المباشر ، أو بالإقراض المالي للمواطنين .

تُعدّ فترة ما قبل السبعينيات نموذجاً لأشد الفترات تخلفاً في كل القطاعات ، بالرغم من البدايات المحدودة لتصدير النفط ، وانطلاق شحناته نحو التصدير ، وإذا ما عرفنا أن الوضع الإسكاني في البلاد كان من أشدها تدهوراً حيث تنتشر تجمعات أكواخ الصفيح في المناطق الريفية والحضرية على شكل سواء ، وبلغت درجة انتشارها إلى أن مثلت ما نسبته 45.0% من جملة بنية الإسكان في ليبيا ، بينما يلاحظ التطور في عام 1995 على نوع السكن جدول رقم (74) ، فقد وصل عدد الأسر إلى 634919 أسرة يسكن منها ما

جدول رقم (74)

عدد الأسر الليبية والتوزيع النسبي لها حسب نوع السكن

وسيلة التزود بالمياه وطرق الصرف الصحي ونوعية الإنارة المنزلية ووسيلة الطبخ لسنة 1995

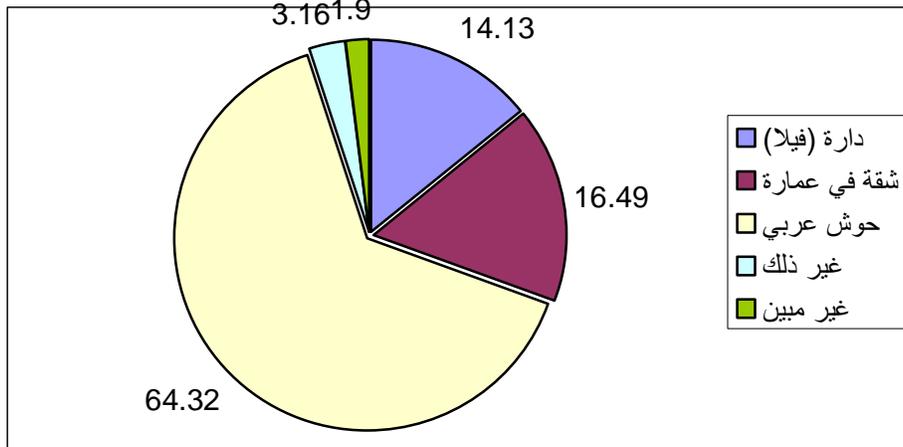
عدد الأسر		الخصائص السكانية	
%	عدد الأسر		
14.13	89722	دائرة (فيلاً)	نوع السكن
16.49	104726	شقة في عمارة	
64.32	408375	حوش عربي	
3.16	20047	غير ذلك	
1.90	12049	غير مبين	
78.74	499925	الشبكة العامة	وسيلة مد المسكن بالمياه
12.16	77181	بئر خاص أو مشترك	
7.20	45741	غير ذلك	
1.90	12072	غير مبين	
96.23	610999	الشبكة العامة	وسيلة الإنارة في المسكن
1.87	11848	وسيلة أخرى	
1.90	12072	غير مبين	
46.96	298148	الشبكة العامة	وسيلة الصرف الصحي في المسكن
48.37	307141	خزان خاص أو مشترك	
2.77	17558	لا يوجد تصريف	
1.90	12072	غير مبين	
1.05	6641	كهرباء	وسيلة الطبخ في المسكن
96.31	611496	غاز	
0.74	4710	أخرى	
1.90	12072	غير مبين	

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص 33 - 38 .

نسبته 14.1% في دارات (فيلات) ، ومن يقيمون في شقق سكنية يمثلون 16.5% ، بينما يقيم 64.3% منهم في ما يعرف بالبيت العربي (الحوش) ، في حين أن عدد الغرف بالمساكن تراوحت ما بين 3 و 4 غرف ، والشكل رقم (16) يعطي تمثيلاً بيانياً لتوزيع النسب العامة لنوعية السكن في ليبيا ، وبلغت نسبة استخدام الشبكة العامة للمياه 78.7% من مجموع الأسر ، ومن له بئر خاص أو مشترك فكانت 12.2% ، ولم تتجاوز نسبة أي نمط مخالف لما سبق 4.0% من الأسر وهو ما يوضحه الشكل رقم (17) ، ووصلت نسبة الأسر التي تتزود من شبكة الكهرباء حوالي 96.2% ، ومن يستعملون وسائل أخرى لم تتعد نسبتهم 4.0% .

شكل رقم (16)

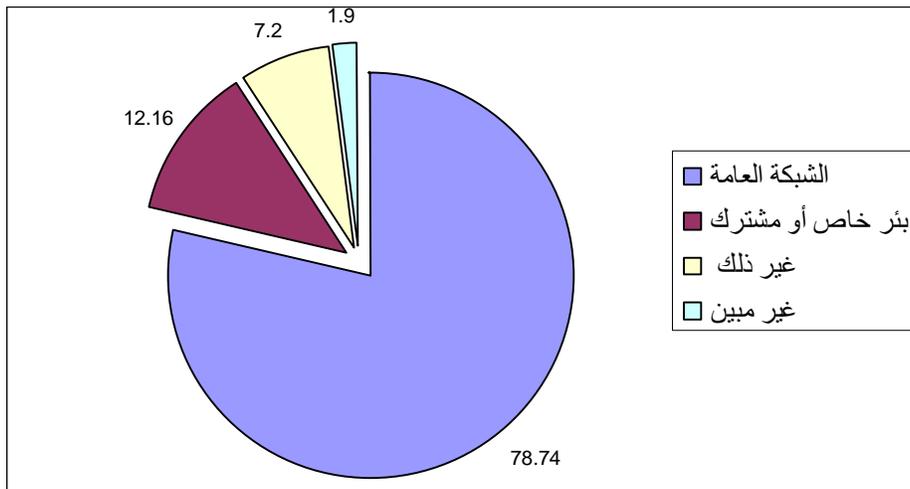
التوزيع النسبي لنوعية المسكن السائد سنة 1995



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (74) .

شكل رقم (17)

التوزيع النسبي لوسيلة التزود بمياه الشرب سنة 1995

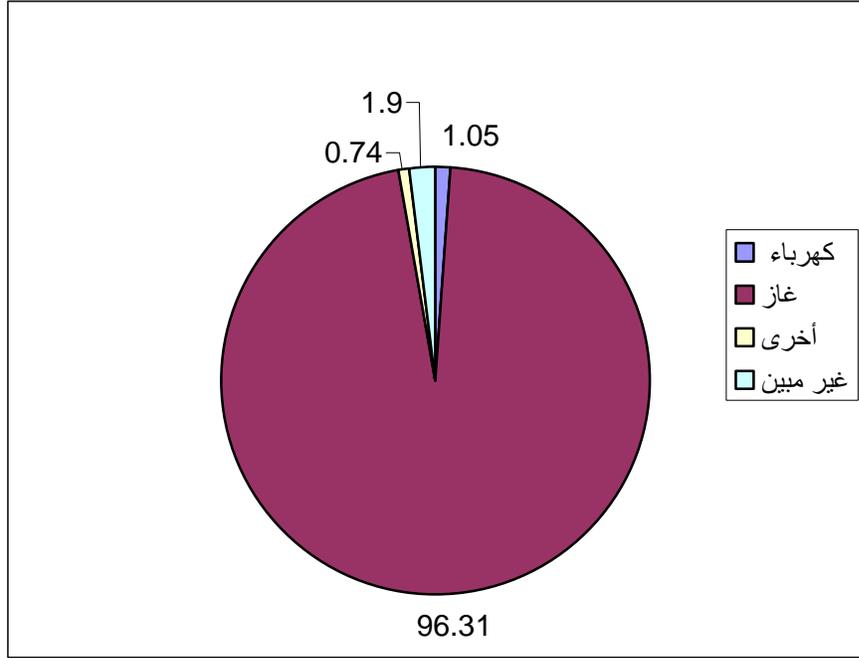


المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (74) .

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (18) التطور الذي طرأ على وسيلة الطبخ في المسكن ، فالذين يستعملون الغاز بلغت نسبتهم 96.3% ، ومستخدمي الكهرباء 1.1%، ولم تتجاوز الوسائل الأخرى 2.0% من مجموع عدد الأسر ، كما أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1998 إلى اختفاء من يستعملون الحطب في الطاقة المنزلية .

شكل رقم (18)

التوزيع النسبي لوسيلة الطبخ في المنزل سنة 1995

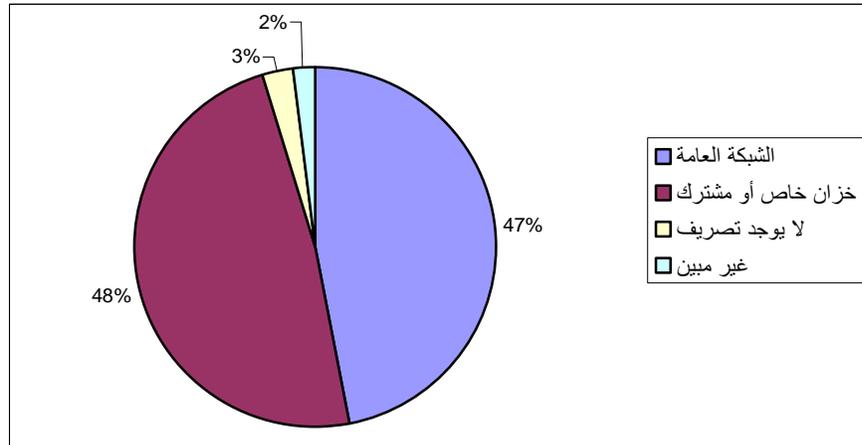


المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (74) .

يشير الرسم البياني رقم (19) إلى النسبة المئوية من مجموع المساكن للوسيلة التي يتم عن طريقها التخلص من مياه الصرف الصحي حيث بين التعداد أن 46.96% تستخدم شبكة الصرف الصحي ، ومن لهم خزان خاص أو مشترك للتخلص من مياه المجاري وصلت نسبتهم إلى 48.37% من إجمالي الأسر .

شكل رقم (19)

التوزيع النسبي لوسيلة التخلص من مياه الصرف الصحي سنة 1995



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (74) .

تمكنت السياسة الإسكانية على مدى أكثر من 30 سنة عبر خطط التنمية المتعاقبة «من القضاء على ذلك النمط المتدني من المساكن واختفاء الهامشية منها بشكل تام في المناطق الحضرية وانحسارها بشكل محدود في الأطراف الريفية والبوادي ولم تتجاوز سنة 1995 ما نسبته 2.8% من مجموع المساكن ...، لقد أسفرت تلك السياسة على حدوث قفزة نوعية في نمط ووضع السكن ، حيث أسهمت الخزانة العامة في تمويل نسبة عالية من تكلفة النهوض بمستوى الخدمات السكانية ، ويلاحظ ارتفاع نسبة المساكن العمودية ، الشقق ، من 1.2% عام 1973 إلى حوالي 18.0% سنة 2000 لترتفع في المناطق الحضرية إلى 22.0% ، بينما زادت نسبة المساكن الحديثة الأفقية (الفيلات) من 1.2% إلى نحو 20.0% للفترة نفسها ، كما أن نوعية السكن الأفقي المعروف محلياً باسم (الحوش) ارتفعت نسبته من 52.0% سنة 1973 إلى 62.0% عام 2000 ، وبفعل هذا التطور في العدد والنوع ، وارتفاع مستوى المعيشة حتم ضرورة تطور الخدمات المصاحبة لتغيير نمط السكن ، فمن مجموع المساكن في ليبيا سنة 2000 هناك 76.0% تم توصيلها بشبكات المياه العمومية الصالحة للشرب ، وأن 40.0% منها متصلة بشبكات الصرف الصحي ، في حين لم تتجاوز النسبة 61.0% و 17.0% للعامين 1973 و 2000 ، إضافة إلى أن هناك أكثر من 99% من المساكن مزودة بالتيار الكهربائي»⁽¹⁾.

أورد تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة في ليبيا يشكلون 3.0% ، في حين كانت نسبة من لا يحصلون على خدمات صرف صحي 2.0% من مجموع السكان⁽²⁾ ، كما يؤكد ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ويشير إلى النسب نفسها⁽³⁾.

يظهر من بيانات الجدول رقم (75) الذي يوضح التوزيع العددي والنسبي للأسر حسب نوع المسكن وكيفية شغلها له لسنتي 2002 - 2003 ، أن هناك زيادة في نوعية المساكن التي يمتلكها الليبيون وكذلك في كيفية شغلهم لها ، إذ بلغ عدد الأسر الليبية في مجموعها 829723 أسرة ، فالتى تملك الدارات (فيلات) ارتفعت نسبتهم إلى 15.7%

¹ - المرجع السابق ، ص 134 - 135 .

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000 (حقوق الإنسان والتنمية البشرية)، نيويورك ، ص 169 .

³ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ، ص 140 .

جدول رقم (75)

التوزيع العددي والنسبي للأسر حسب نوع السكن الذي يقيمون فيه وكيفية شغلها له لسنة 2003

عدد الأسر		كيفية شغل العقار	عدد الأسر		نوع السكن
%	العدد		%	العدد	
92.61	768402	ملك	15.74	130635	دارة (قبلاً)
3.62	30040	إيجار	20.27	168194	شقة
3.77	31281	غير ذلك	60.34	500673	حوش عربي
100	829723	المجموع	3.64	30221	غير ذلك
			100	829723	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2003 ، ص 55 .

وبلغ عددهم حوالي 130635 أسرة ، بينما الذين يسكنون الشقق زادت نسبتهم إلى 20.27% وعددهم 168194 أسرة ، في الوقت الذي تراجع فيه عدد من يقطنون في المنزل العربي إلى 500673 أسرة شكلت ما نسبته 60.3% ، أما نسبة التملك 92.6% من مجموع الأسر الليبية سنة 2003 يقيمون في منازل يملكونها ، و لا يقيم بالإيجار إلا في حدود 3.6% منها ، ومن هم في غير ذلك يقدرون بحوالي 3.8% ، وهذه النسبة يمكن أن يشكل عدد كبير منهم من يقيمون في منازل تتبع الدولة بصفة مؤقتة وبدون مقابل ، نظراً لوجودهم في مناطق عمل خارج مقر إقامتهم الأصلية ، والجدير بالذكر أن هذا التحسن محصوراً في من يملكون مساكن ، وتراجع عدد من يقيمون في منازل عربية عائد إلى التطور في منح القروض العقارية للمواطنين التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ سنة 2000 التي بلغت 37.7 مليون دينار وفي 2001 وصلت إلى 75.5 مليون دينار ، وإلى 302.9 مليون دينار سنة 2002 ، ثم في سنة 2003 بلغت ذروتها 511.6 مليون دينار .

2 - 4 - 2 - معدل وفيات الرضع وأمد الحياة :

توضح معدلات وفيات الرضع في أي مكان من العالم مدى تحسن أو تدني مستوى الخدمات الصحية ، وكذلك تعبر عن نوع المعيشة السائدة بين الارتفاع والانخفاض ، حيث تحظى ما تعطيه من مؤشرات باهتمام الباحثين والمخططين لخطط التنمية والقيام بالبرامج ذات العلاقة بالسكان ، ويعرف العالم تدنياً متواصلاً في معدل وفيات الرضع بفعل تحسن الوضع الصحي بشكل عام ، وتوفر الأدوية واللقاحات ، والارتفاع الواضح في مستوى المعيشة في كثير من البلدان ، كما أن تحسن المستوى التعليمي ، وتدني معدلات الخصوبة الكلية ، وبخاصة في الدول المتقدمة والنامية الغنية ، وتحديدًا بعد النصف الثاني من القرن العشرين ، عوامل كلها اجتمعت لتعمل على التقليل من معدل وفيات الرضع التي تنخفض في الدول المتقدمة بحيث لم تتجاوز سنة 2000 ما مجموعه ⁽¹⁾ 5 وفيات رضع لكل ألف مولود حي كما في اليابان ، والسويد ، وفنلندا ، بينما لم تفق 10 حالات وفاة رضع في بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وأسبانيا ، وكندا ، والولايات المتحدة في السنة ذاتها⁽¹⁾ .

نظراً لهذا التطور في خفض معدلات وفيات الرضع الذي أصبح شبه منعدم في الدول المتقدمة حتى يلاحظ تأخر سن الوفاة وصار أمد الحياة عند الولادة طويلاً الذي تجاوز في بلدان مثل سويسرا واليابان 79 سنة بالرغم من زيادة الفارق بين الرجال والنساء في العمر المتوقع الذي يمكن أن يعيشه مواطنو تلك الدول ، حيث يصل عند الرجال إلى 75 سنة وبين النساء 83 سنة في فرنسا ، و 77 سنة و 84 سنة في اليابان ويفسر هذا الفارق في أمد الحياة بين الجنسين لأسباب بيولوجية وصحية ، وهذه النتائج تم التوصل إليها بعد القضاء على الأمراض المعدية والمتوطنة ، والسعي الدءوب لتقليل أسباب الوفيات التي تصيب فئة المسنين ، وبخاصة السرطان ، وأمراض القلب ، والشرايين ... ، وفي جانب آخر للسنة نفسها لم يعد هناك سوى 21 بلداً يفوق معدل وفيات الرضع 100 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي التي يصل أعلى معدل لها في أفغانستان حوالي 154 حالة وفاة دون سن العام الأول لكل 1000 مولود حي ، ويتصل الأمر هنا ببلدان متخلفة جداً ، أو بأخرى عرفت مآسي الحرب ، وكوارث الجفاف ، وموجات الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي ... فانخفاض متوسط معدل وفيات

¹ - رشود بن محمد الخريف ، السكان - المفاهيم والأساليب و التطبيقات ، الرياض ، 2003 ، ص 344 .

الرضع العالمي إلى 56 في الألف سنة 2000 يعد تقدماً لم يسبق له مثيل في مكافحة الموت مقارنة بالماضي حيث كانت الضريبة التي تدفعها المجتمعات التقليدية ، أو عند الأزمات الديموغرافية هي الوفيات الغفيرة من الأطفال اليافعين ، وبالرغم من هذا التراجع العام فإن هذا المعدل في وفيات الرضع ما يزال مرتفعاً فهو يمثل وفاة 3 ملايين طفل تقل أعمارهم عن السنة الواحدة سنوياً⁽¹⁾ .

يلاحظ أن درجة الحرارة المرتفعة المصحوبة بتفشي الأمراض المعدية ، ونقص الخدمات الصحية ، وسوء التغذية ، وقلة المياه الصالحة للشرب ، وتدني خدمات الصرف الصحي ، وانتشار الأمية ، والتحضر الفوضوي ، كلها عوامل مجتمعة تساعد على خلق مناخ يمكن من خلاله للفيروسات والجراثيم أن تجد مكاناً آمناً تعيش فيه وتتكاثر بين تلك الأجساد المتهالكة مرضاً وجوعاً ، ويتجلى ذلك في كثير من الدول الأفريقية ، وبخاصة جنوب الصحراء ، وبعض مناطق ودول جنوب شرق آسيا ، أما في الدول العربية فإن ما تعانيه بعضها من قلة الموارد المادية ، ويتجسد في اليمن ، وأخرى وما تكابده من صراعات عرقية ، كما في السودان ، وتطاحن على السلطة ، مثل ما هي الحال في الصومال ، وثالثة تنعم بالاستقرار ، والدخل الوفير والتحسين الواضح في الخدمات الصحية ، والارتفاع الملحوظ في مستوى المعيشة تتجلى في الكويت ، وليبيا ، والسعودية هذه الدول بفوارقها المادية واستقرار أوضاعها يظهر الفارق بينها واضحاً في معدلات وفيات الرضع ، ومعدل الوفيات الخام ، وأمد الحياة المتوقع ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (76) ، والشكل البياني رقم (20) حيث يتضح مدى التباين والاختلاف بين دول عربية مختارة تتوزع بين الفقيرة والغنية .

2-4-2-1 - معدل وفيات الرضع ومعدل الوفيات العام :

عند النظر لحالة ليبيا من خلال تتبع مؤشرات وفيات الرضع على مدى أكثر من 13 سنة ومعدل الوفيات الخام يتبين مدى التدني السنوي فيها مع ملاحظة ارتفاعه وانخفاضه الذي يمكن أن يكون سببه بين سنة وأخرى الترددي الواضح الذي عانته المؤسسات الصحية خلال فترة عقوبات الأمم المتحدة ما بين 1992 - 1998 ، وقد يعود إلى وجود خلل أو قصور في تسجيل بيانات بعض مكاتب السجل المدني في بعض السنوات ، والتأخر في التبليغ عن بعض حالات الوفاة لدى الرضع ، حيث إن

¹ - علي لبيب ، جغرافية السكان - الثابت والمتحول ، شمال جنوب NORSUD ، تونس ، 2003 ، ص 99 - 104 .

جدول رقم (76)

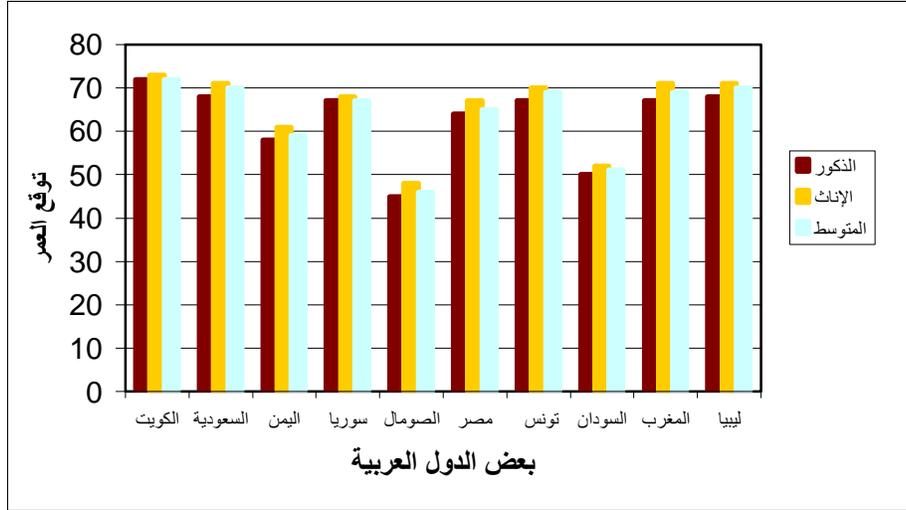
بعض معدلات الوفيات والعمر المتوقع (أمد الحياة) لبعض الدول العربية لسنة 2000

توقع العمر (أمد الحياة)			معدل الوفيات		مجموعة من الدول العربية المتباينة الدخل
المتوسط	الإناث	الذكور	الخام	الرضع	
72.0	73.0	72.0	2.0	13.0	الكويت
70.0	71.0	68.0	5.0	29.0	السعودية
59.0	61.0	58.0	11.0	75.0	اليمن
67.0	68.0	67.0	6.0	35.0	سوريا
46.0	48.0	45.0	18.0	126.0	الصومال
65.0	67.0	64.0	6.0	52.0	مصر
69.0	70.0	67.0	7.0	35.0	تونس
51.0	52.0	50.0	12.0	70.0	السودان
69.0	71.0	67.0	6.0	37.0	المغرب
70.0	71.0	68.0	3.3	22.2	ليبيا *

المصدر : رشود بن محمد الخريف ، السكان - المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، الرياض ، 2003 ، ص 245 .
 • الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 2000 ، صفحات مختلفة .

شكل رقم (20)

مؤشر العمر المتوقع (أمد الحياة) في بعض الدول العربية لسنة 2000



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (76) .

بعضها يتوفى قبل الشروع في تسجيله كمولود أصلاً ، وبالتالي يظهر التكاثر وعدم الرغبة أحياناً في التبليغ عنه ، ومن خلال الجدول رقم (77) أن هناك اختلافاً في معدلات وفيات الرضع التي تراوحت بين 17.4 في الألف سنة 1996 ، و 37.8 في الألف سنة 1990 ، إلا أنها تعود للانخفاض حتى معدل 19.4 في الألف سنة 2003 ، ورغم هذا

التباين والاختلاف بين بعض السنوات فإن هذا المعدل يبقى ضمن المعدلات المنخفضة مقارنة مع العديد من الدول التي تتمتع بالظروف المعيشية نفسها لسكانها .
كما يوضح الجدول نفسه أيضاً أن الاختلاف في معدلات وفيات الرضع بين الجنسين يُعد متساوياً ، وأن نسبة التفاوت قليلة وتكون دائماً مرتفعة بين الذكور وتنخفض عند الإناث اللائي تكون معدلاتهن متقاربة إلى حدٍ بعيد مع المعدل العام لوفيات الرضع ، أما معدل الوفيات العام الذي يلاحظ عليه الاتجاه نحو الانخفاض إلى أدنى مستوياته اعتباراً من العام 1997 الذي لم يتجاوز 3.1 في الألف بعد أن تخطى بقليل 8.0 في الألف سنة 1992 ، غير أن هذا المعدل يأخذ في الارتفاع قليلاً سنة 2003 ليصل إلى 3.5 في الألف ، ورغم ذلك فإن هذه المعدلات تُعد منخفضة جداً ، وبخاصة إذا ما عرفنا أن معدل وفيات الرضع كان 118 في الألف سنة 1973 .

جدول رقم (77)

معدلات وفيات الرضع في الألف ومعدل الوفيات الخام في الألف من 1990 - 2004

السنة	وفيات الرضع في الألف		معدل الوفيات الخام في الألف		الوفيات
	ذكور	إناث	المعدل في الألف	إناث	
1990	37.3	38.2	37.8	6.2	7.4
1991	30.3	24.4	27.4	15.6	7.6
1992	36.9	36.5	36.7	16.6	8.1
1993	21.3	18.2	19.8	6.6	7.0
1994	29.5	29.3	29.7	6.6	7.0
1995	20.9	17.7	19.3	6.2	7.0
1996	19.5	15.1	17.4	5.6	7.0
1997	23.6	20.2	21.9	6.4	3.1
1998	20.4	17.8	19.1	6.3	3.1
1999	21.6	18.5	20.1	6.6	3.2
2000	24.0	20.3	22.2	6.4	3.3
2001	27.8	25.1	26.5	7.2	3.5
2002	20.0	18.7	19.4	2.9	3.4
2003	20.3	18.4	19.4	3.1	3.5
2004	20.8	15.9	16.8	2.2	2.6

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة الإحصاءات الحيوية من 1990 - 2003 ، 2004 ، صفحات مختلفة .

أما من حيث توزيع معدلات الوفيات الخام بين السكان القاطنين في الريف أو الحضر فقد بينت الدراسات أن ما يعيشه سكان الريف في ليبيا من ارتفاع لمستوى خدمات الصحة الأساسية ، وتوفير المرافق البلدية من ماء شرب نقي ، وكهرباء ، وسكن لائق ، وطرق صرف صحي جيد ، ووعي تعليمي لمعظم أفراد الأسرة عوامل مجتمعة ساعدت على الارتفاع بمستوى الريف إلى مستوى الخدمات الأساسية في المدينة حيث

انعدمت الفوارق في معدلات الوفيات الخام ، مع الإشارة إلى أن عدد الأطفال الذين تنجبهم الأم سواء كانت مقيمة في المدينة أو الريف هو متساو تقريباً (1) .

يشير الجدول رقم (78) إلى توزيع عدد وفيات الليبيين من الذكور مقابل كل 100 حالة وفاة للإناث لمدة تزيد قليلاً عن عشرين سنة حيث يتضح «أن الاختلاف غير كبير ، فمعدل وفيات الذكور يكاد يكون مساوياً لنظيره عند الإناث ، وقد يلاحظ ارتفاعاً نسبياً في بعض السنوات لوفيات الذكور غير أنه لا يستمر طويلاً إذ سرعان ما يعود التقارب بين المعدلين ... بينما الملاحظ على توزيعه بين فئات السن أنه يبدأ مرتفعاً بين فئات صغار السن ثم ينخفض في فئات الأعمار المتوسطة ، ليعود ويرتفع في فئات كبار السن وهو أمر طبيعي في أي كتلة سكانية» (2) .

جدول رقم (78)

عدد الوفيات الليبيين من الذكور مقابل كل 100

حالة وفاة للإناث خلال السنوات من 1982 - 2004

السنة	العدد	السنة	العدد
1982	121.60	1993	150.30
1983	134.10	1994	139.15
1984	131.90	1995	139.99
1985	134.40	1996	140.75
1986	125.60	1997	139.66
1987	132.30	1998	132.00
1988	133.70	1999	138.41
1989	133.70	2000	136.67
1990	131.00	2001	124.27
1991	143.80	2002	137.38
1992	138.10	2003	131.18
		2004	138.39

المصدر : إعداد الباحث استناداً على الإحصاءات الحيوية 1990 - 2003 ، 2004 صفحات مختلفة .

يعود هذا التراجع في معدلات وفيات الرضع ومعدل الوفيات الخام في ليبيا الذي أصبح ضمن المعدلات العالمية المقبولة ، كما أن مقارنتها تتم مع عدد محدود من الدول العربية ، وبخاصة النفطية منها التي تتمتع بنفس الدخل السنوي للفرد مع تشابه في الظروف الطبيعية السائدة ، يعود إلى التقدم الذي طرأ على نوعية الخدمات الصحية وعلى رأسها القضاء على العديد من الأمراض المتوطنة والمتناقلة ، والتحصين ضد الأمراض السارية والمعدية ، وتحديدًا عند الأطفال ، وسن القوانين التي تلزم الأسر بضرورة تلقيح أطفالهم

¹ - Demographic Yearbook 1997, OP. Cit., Table (4) :

نقلًا عن : سكان العالم العربي - الواقع والمستقبل - دراسة ديموغرافية ، مرجع سابق ، ص 937 .

² - منصور محمد الكيخيا ، السكان ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (تحرير) الهادي أبو لكمة ، وسعد القزيري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1995 ، ص 385 .

ضد العديد من الأمراض ، واشترط ذلك ضمن متطلبات الالتحاق بالمدارس ، فأصبحت أمراض الدرن ، والشلل ، والحصبة ، والكوليرا ، والسل ، والملاريا ، وسواها من أخبار الماضي ، كما أن بعض الحالات المبلغ عنها لبعض تلك الأمراض ، وبأعداد محدودة جداً فإهمال الأولياء دور كبير في حدوثها وعدم القيام بتلقيح أبنائهم ، أو لوجود عدوى ناتجة عن بعض الأجانب المتسللين بطرق غير قانونية للبلاد ، إذ يلاحظ من الجدول رقم (79) أن نسبة التلقيح ضد بعض الأمراض بلغت درجة عالية عام 1995 من أعداد الأطفال ما بين (12 - 23) شهراً ، حيث وصلت إلى 99.20% ضد الدرن ، وإلى 98.29% ضد الشلل في جرعة الأولى ، و97.30% في جرعة الثانية ، و 95.80% في الثالثة، في حين كانت نسبة الملقحين ضد الحصبة 92.20% ، بينما كانت نسبة التغطية متقاربة إلى حدٍ بعيدٍ جداً بين أطفال الريف ونظرائهم من أبناء المدن، كما أشارت بعض التقارير العالمية إلى أنه في سنة 1999 تحقق نسبة 100% من الأطفال البالغين عاماً واحداً من العمر الذين تم تطعيمهم ضد السل ، وأن ما نسبته 92.00% تم تحصينهم ضد الحصبة (1) .

جدول رقم (79) نسبة تغطية التطعيمات في ليبيا 1995

نوع التطعيم	حضر %	ريف %	جملة %
الدرن	99.70	98.00	99.20
الشلل جرعة أولى	98.70	97.10	98.20
الشلل جرعة ثانية	97.60	96.40	97.30
الشلل جرعة ثالثة	95.90	95.6	95.8
الحصبة	92.40	91.70	92.2

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات : تقرير التنمية البشرية - ليبيا 1999 ، ص 110 .

2 - 4 - 2 - 2 - أمد الحياة :

شهدت ليبيا انخفاضاً في معدل وفيات الرضع ، وزيادة في أمد الحياة المتوقع الذي لم يتجاوز في الفترة الواقعة بين 1950 - 1955 للذكور 41.9 سنة وللإناث 43.9 سنة، ووصل إلى 46 سنة في عام 1970 ، وارتفع في ما بين سنتي 1990 - 1995 إلى 61.6 سنة للذكور ، و65.0 سنة للإناث حيث قدرت نسبة التحسن ما بين الفترتين 147.0% للذكور ، بينما كانت نسبة التحسن للإناث 148.6% (2) ، في حين ارتفع معدل أمد

¹ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، مصدر سابق ، ص 139 .

² - المصدر نفسه ، ص 135 .

الحياة عند الولادة إلى 68.0 سنة للذكور ، ولإلانات 71.0 سنة ، بمتوسط بلغ حوالي 70.0 سنة حسب إحصاءات سنة 2000 ، ليرتفع من جديد سنة 2003 إلى 72.4 سنة في المتوسط ، والجدير بالذكر أن زيادة أعداد المسنين بين الفئات العمرية للسكان يشير إلى زيادة أمد الحياة المتوقع، وحتى لا يؤثر هرم السكان على شبابه يتطلب نمواً مواكباً لفئتي صغار السن ومن هم في سن العمل .

لمزيد من التوضيح فإن عدد المسنين الذين هم فوق سن 65 سنة يتطور سنوياً مترافقاً مع زيادة عدد السكان ، وبالرجوع إلى الجدول رقم (68) يتضح أن أعدادهم كانت سنة 1995 حوالي 171432 مسناً بنسبة بلغت 3.90% من إجمالي السكان الليبيين ، وفي سنة 2000 قرابة 202856 مسناً يمثلون نسبة 3.95% ، بينما في سنة 2003 بلغوا 225202 مسناً كانت نسبتهم 3.96% ، ويتوقع أن يصلوا إلى 241453 مسناً بنسبة 3.95% سنة 2005 ، حيث يلاحظ أن معدل نمو أعداد هذه الفئة يزيد على معدل نمو السكان الكلي ، كما أن ثبات نسبة نموهم لفترة 10 سنوات تقريباً بمعدل متقارب جداً لا يعني توقفه ، بل الملاحظ زيادة أعمار من هم في سن ما بين 65 - 69 سنة بشكل ملحوظ يشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى زيادة معدل أمد الحياة المتوقع ، حيث إن من هم في هذه الفئة العمرية يشكلون نسبة 40.37% من إجمالي المسنين في عام 1995 ، وتطورت فأصبحت سنة 2000 حوالي 44.01% ، ثم في سنة 2003 بلغت 46.22% ، ويتوقع سنة 2005 أن تصل نسبتهم إلى 47.67% من جملة المسنين ، في حين أن من هم فوق سن 75 سنة يمثلون الأكثرية الثانية من مجموع المسنين ، إذ وصلت نسبتهم إلى 33% ، و30% ، و29% ، و28% للسنوات السابقة نفسها على التوالي ، بينما جاءت ثالثاً نسب الفئة العمرية ما بين 70 - 74 سنة تمثل أقل من ثلث مجموع فئة كبار السن .

2 - 5 - 1 - مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية والعمل :

تُعد المساواة بين الجنسين من أهم المعايير التي تُظهر مدى تقدم المجتمعات المختلفة ، كما أن النجاح في تغيير المواقف والأعراف الاجتماعية وتكييفها ضد التركيز على الدور الإيجابي والمترلي للمرأة يُعدّ من الخطوات المهمة نحو إشراك قرابة نصف المجتمعات في الحياة العامة ، وفتح الفرص أمام هذا العدد الهائل من الطاقات النسائية للمشاركة الكاملة في ما يمكنها القيام به خدمةً لمجتمعها ، وبالتالي فإن أقلّ عائد يمكن أن يُستفاد به هو تطور دخل الأسرة وزيادة رفاهيتها ، وتحسن مستوى معيشتها ، أما على مستوى البلاد عامة فإن ذلك يؤدي إلى المشاركة في البناء ، والقضاء على البطالة الأثوية المتزايدة في العديد من المجتمعات ، يضاف إلى ذلك القضاء على كثير من الظواهر الاجتماعية السيئة التي من أهمها الفقر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الانحراف الأخلاقي ، وبروز الفوارق المادية بين السكان ، الأمر الذي ينجم عنه ظهور طبقات اجتماعية مختلفة في إمكاناتها ، ومتباينة في أسلوب المعيشية من ملابس ، ومسكن ، ومأكل ، وتعليم ، ووضع صحي ، وأسلوب تربية للأطفال وتوفير مستلزماتهم ، وسواها من المتطلبات .

2 - 5 - 1 - التشريعات المحلية والدولية حول المرأة :

دعت الظروف السيئة التي تعيشها ملايين النساء في العالم ، وبخاصة في الدول النامية إلى ظهور نداءات تدعو إلى العمل على وضع إطار دولي يلزم الدول بضرورة احترام هذه الفئة المهمة من المجتمعات ، فبرزت إلى الوجود العديد من الاتفاقيات التي تتعلق بالمرأة من أبرزها « اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة التي اعتمدت في عام 1979 ، حيث أوضحت أن حقوق الإنسان للمرأة تُنتهك في ثلاث مجالات رئيسة :

- التمييز في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- انعدام المساواة في الحياة الأسرية بما في ذلك الزواج ، وفي اتخاذ القرارات الإنجابية.
- العنف على أساس نوع الجنس الذي يتراوح بين العنف المترلي إلى العنف في المجتمع المحلي ، والعنف من جانب الدولة ، وأثناء النزاعات المسلحة .

ودعت الاتفاقية إلى التركيز على تمكين المرأة من ضمان سيطرتها الكاملة على مواردها الاقتصادية وجسدها وحياتها ، ويتم ذلك عن طريق تغيير الأعراف الاجتماعية ، تغيير القوانين وإصلاح نظام القضاء ، تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة⁽¹⁾ .

وفيما يتعلق بالمصادقة على التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة التي منها :

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية المساواة في الأجور .
- اتفاقية القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهنة .

يمكن باختصار توضيح جوانب من أهم التشريعات الصادرة في ليبيا التي تدعم حقوق المرأة اللببية ومكائنها ، ويعد الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969 الذي اعتبر أن العمل حق وواجب وشرف لكل قادرٍ من الرجال والنساء و لا فرق بينهما فيه شرط أن يعمل كل حسب ما يناسب تكوينه الطبيعي ، وكفل قانون العمل الصادر سنة 1970 تحت رقم 58 حق المرأة العاملة في الرعاية والحماية ، وشدد على ضرورة المساواة في الأجر بين الرجال والنساء ، وحق المرأة في إجازة الوضع والمرض مدفوعة الأجر ، أما في مسألة الزواج والطلاق فقد حفظ القانون رقم 10 الصادر سنة 1984 لها حقوقها ورفع سن الزواج للفتاة من 16 سنة إلى 20 سنة ، وعدم إجبار الفتاة على الزواج بمن لا ترغب فيه ، وأعطى القانون للزوجة حقها في أن يقع الطلاق باتفاق ، ويوثق ذلك لدى المحاكم المختصة ، ولها الحق أيضاً في طلب الطلاق من المحكمة ذات الاختصاص ، وفي حالة حدوث الطلاق مكنتها القانون من حضانة أطفالها وتربيتهم ، بينما أشار تشريع آخر ضم بين مواد تشريعات خاصة بالأسرة ، وشدد على أن حقوق الرجل والمرأة متساوية ، كما أكد على الزواج باتفاق ورضا الطرفين لبناء أسرة سعيدة متماسكة ، إضافة إلى أنه ألح على أن الزواج لا يفصل إلا بالرضا ، أو من طرف القاضي ، وأن البيت والحضانة من حق الأم حتى بلوغ أطفالها سن 16 سنة ثم لهم الخيار مع من يكمل رعايتهم ، وصدر في عام 1989 قانون يسمح بتولي المرأة المناصب القضائية التي ظلت لوقتٍ طويل حكراً على الرجل .

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، ص 117 .

2 - 5 - 1 - 2 - مساهمة المرأة في الحياة المهنية والعمل :

تمثل الإناث في ليبيا ما مجموعه 2158660 أنثى يمثلن 49.18% من مجموع السكان الليبيين حسب تعداد 1995 ، أي أنهن حوالي نصف عدد السكان ، بينما قدرت أعدادهن في سنة 2003 حوالي 2809467 أنثى بنسبة بلغت حوالي 49.5% ، ويقدر أن يصلن إلى 3022315 أنثى بنسبة 49.56% من إجمالي عدد السكان الليبيين سنة 2005 ، وبذلك يمكن القول بأن معدل نموهن خلال 10 سنوات يكون في حدود 00.4% وهي المدة الواقعة بين تعداد 1995 وتقديرات عددهن المتوقع سنة 2005 ، كما أن اقتراجهن من نصف عدد السكان الكامل يمكن أن يكون مع سنة 2020 ، ولم يعد يفصلهن 00.54% إذا ما استمرت معدلات نموهن على هذه الوتيرة .

شهدت معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة ارتفاعاً ملحوظاً ، فقد تطور من 4.1% سنة 1964 إلى 14.5% سنة 1995 ، وبلغ سنة 2003 حوالي 31.1% وهذا يشير إلى مدى تطور دخول المرأة مجال العمل ، بينما يلاحظ الاختلاف والتراجع إذا ما قورنت من حيث مجالات العمل التي شهدت انخفاضاً في نسبتها في جلّ قطاعات العمل لحساب قطاعات أخرى على رأسها قطاع الخدمات العامة المتمثل في التعليم ، والصحة ، والوظائف الإدارية الخدمية ، ودور الرعاية الاجتماعية ، والجدول رقم (80) يوضح التوزيع النسبي للمشتغلات للسنوات 1984 و 1995 و 2003 .

جدول رقم (80) التوزيع العددي والنسبي للمشتغلات حسب أقسام النشاط للسنوات 1984 و 1995 و 2003

2003		1995		1984		البيان النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0.8	2844	2.4	4206	3.1	2588	الزراعة والغابات والصيد
0.3	879	0.4	679	0.3	266	التعدين والمحاجر
2.8	9689	5.8	10111	4.6	3897	الصناعات التحويلية
0.7	2252	0.8	1385	0.4	328	الكهرباء والغاز والمياه
0.3	1001	0.3	613	0.5	413	التشييد والبناء
1.2	4002	1.3	2281	2.1	1729	النقل والتخزين والمواصلات
1.6	5669	2.1	3688	1.7	1480	المصارف والتمويل
1.1	3786	1.7	2941	5.6	4776	التجارة والمطاعم والفنادق
91.2	314108	82.8	147355	81.7	69139	الخدمات العامة والاجتماعية
0	0	0.2	233	00.00	1	غير مبين
100.0	344230	100.0	173491	100.0	84618	المجموع

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى تعداد السكان 1984 ، ص 72 ، وتعداد السكان 1995 ، ص 61 ، والمسح الاقتصادي والاجتماعي

كما يشير الجدول إلى تطور عدد القوة العاملة النسائية التي لم تتجاوز سنة 1984 ما مجموعه 84618 عاملة ارتفع إلى 173491 عاملة سنة 1995 ، وتطور إلى 344230 عاملة سنة 2003 ، غير أن ما يلاحظ أن معظم هذه الزيادة تتجه عددياً نحو قطاع الخدمات الذي يضم النصيب الأكبر من الإجمالي لأن طبيعة هذا النوع من المهن تساعد المرأة وتتناسب مع إمكانياتها وتركيبها الجسمية وظروفها الاجتماعية .

ويمكن الحديث عن قرابة نصف المجتمع الليبي الذي بدأت تأخذ فيه المرأة العاملة مكانة تزداد سنة بعد أخرى ، فقد كانت أعداد الإناث اللائي هن ضمن القوى العاملة الوطنية في عام 1970 حوالي 24.3 ألف ، ليرتفع في عام 1989 إلى 150.3 ألف بمعدل نمو مركب سنوي قدره 9.4% لهذه الفترة ، ويعني ذلك زيادة في نسبة مشاركة المرأة الليبية في مجموع القوى العاملة الوطنية ، فقد تطور من 6.2% إلى 17.4% ، حيث يتركز قرابة نصف عددها في الخدمات التعليمية ثم الصحية والخدمات الإدارية (1) .

يوضح الجدول رقم (81) أن مشاركة الإناث اللائي هن فوق سن 15 سنة بحوالي 421354 أنثى من مجموع العاملين اقتصادياً بنسبة مساهمة لهن تقدر بحوالي 25.7% ، بينما يبلغ عدد المشتغلات فعلياً حتى سنة 2003 حوالي 343537 أنثى يمثلن نسبة 25.3% من مجموع المشتغلين ، ويبلغ عدد المتعطلات عن العمل 77817 أنثى ، ويشمل هذا الرقم من سبق لهن العمل ومن لم يسبق لهن العمل بنسبة بلغت 29.5% حيث يتضح تديني نسبة المتعطلات عن العمل بين الإناث عنها عند الذكور ، في حين أن مجموع الإناث غير العاملات اقتصادياً يبلغ 1351756 أنثى بنسبة 68.63% إذ يرتفع هذا الرقم بكثير عن الذكور ، وذلك لوجود أعداد كبيرة من ربوات البيوت تقدر بحوالي 901284 ربة بيت هن بطبيعة الحال خارج قوة العمل ، ويضفن إلى فئات غير العاملين اقتصادياً ، وتمثل الطالبات في مختلف المراحل الدراسية حوالي 400967 أنثى ، و 13297 متقاعدة ، وغير ما ذكر يقدر عددهن 36208 أنثى ، كما أن البطالة بين الإناث ترتفع إلى 18.5% وهي بذلك ترتفع قليلاً عن المعدل العام للبطالة البالغ 17.3% ، كما أن معدل البطالة ارتفع عن سنة 1995 الذي كان 08.6% ، غير أنه في حالة استبعاد ربوات البيوت عن هذا المجموع فإن نسبة البطالة لدى الإناث ستخف عن معدلها عند الذكور ، بينما تسهم

1 - التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999 ، مرجع سابق ، ص ص 681 - 682 .

القوة البشرية للإناث في النشاط الاقتصادي بحوالي 23.8% سنة 2003 التي كانت 15.7% سنة 1995 .

جدول رقم (81)

التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة النسائية حسب فئات العمر لسنة 2001

النسبة	العدد	فئات العمر
0.3	711	19 - 15
10.5	27236	24 - 20
29.9	77577	29 - 25
26.9	69761	34 - 30
16.8	43585	39 - 35
7.8	20364	44 - 40
2.9	7493	49 - 45
2.1	5372	54 - 50
1.4	3580	59 - 55
0.7	1835	64 - 60
0.2	597	69 - 65
0.2	497	74 - 70
0.1	350	75 +
0.2	512	غير مبين
100.0	259479	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، ص 19 .

أفاد تقرير حصر القوة العاملة الوطنية لسنة 2001 أن ما مجموعه 259479 أنثى يعملن في القطاعات المختلفة يمثلن نسبة 32.2% من مجموع القوى العاملة الوطنية ، كما يوضح الجدول رقم (81) أيضاً توزيع القوى العاملة النسائية اللائي يتركزن في الفئة العمرية ما بين 29 - 25 سنة بنسبة 29.9% ثم الفئة العمرية ما بين 30 - 34 سنة بنسبة 26.9% ، وفي الفئة العمرية 35 - 39 سنة كانت نسبتهن 16.8% ، بينما لا يتجاوزن 0.3% ما بين 15 - 19 سنة التي هي فئة الطالبات ويندر وجود عاملات في هذه السن ، كما أنها تتلاشى ما بعد سن 59 سنة .

أما التركيب الاجتماعي فإن أكثر من نصف القوى العاملة النسائية هن عازبات ، إذ بلغ عدد من لم يسبق لهن الزواج 132556 أنثى بنسبة 51.1% ، فيما وصل عدد المتزوجات إلى ما مجموعه 113915 أنثى بنسبة 43.9% ، في حين لم تمثل المطلقات والأرامل إلا نسبة 5.0% ، بينما كان صافي الدخل أو المرتب الشهري لأكثرهن بما يجاوز النصف قليلاً ، يتقاضين دخلاً ما بين 150 - 199 ديناراً ليبيا بنسبة بلغت 50.7% ، ومن دخلهن دون 150 دينار فنسبتهن 20.5% ، واللائي دخلهن الشهري ما بين 200 - 249

ديناراً بنسبة 20.6% من مجموع القوى العاملة النسائية الوطنية ، بينما يفوق 300 دينار دخل فئة قليلة منهم لا تتعدى 8.2% ، وهذه الأخيرة تقل بكثير عن نسبة الذكور الذين يتقاضون 300 دينار فأكثر وتبلغ نسبتهم 20.1% .

ويتوزع عن حسب مستوياتهن التعليمية على نحو يشير إلى أن نسبة عالية منهن يحملن مستويات تعليمية تعد جيدة ، في حين لم تتجاوز نسبة الأمية بينهن 5.1% ، ومن يحملن ما دون الشهادة الابتدائية 1.8% ، ومن هن في مستوى شهادة التعليم الأساسي 12.0% ، وتأخذ نسبة المتعلمات في الارتفاع فبلغت نسبة الحاصلات على شهادة تعليم متوسط 16.8% ، ومن كن في مستوى مرحلة الثانوية ودون الجامعة 48.3% ، بينما تمثل من يحملن شهادات جامعية وعليا 16.0% ، إذ بلغ عدد الطالبات في مرحلة التعليم العالي ما مجموعه 150768 طالبة يمثلن أكثر من نصف طلاب هذه المرحلة حيث كانت نسبتهم 52.6% خلال العام الجامعي 2002 - 2003 ، ويلاحظ أن معظم حملة الشهادة الأخيرة يحمل ما يزيد عن نصفهن شهادات في العلوم الاجتماعية بلغت نسبتهم 50.6% ، وحوالي 20.4% منهن يحملن شهادات في العلوم الطبيعية ، وقرابة 10.9% تخصصهن في العلوم الاقتصادية ، وتنخفض النسبة إلى 5.6% في العلوم الطبية ، بينما لا تتجاوز نسبة 3.1% حاملات مؤهلات العلوم الهندسية .

تتوزع باقي التخصصات العلمية المختلفة بنسب أقل من القوة العاملة النسائية الوطنية من حملة الشهادات الجامعية والعليا ، مما يوضح أن هذه القوة تُعد في أغلبها ذات تعليم مؤهل تستطيع من خلاله ممارسة ما يناط بها من عمل ، غير أن جُلّ هذه الطاقّة العاملة تعمل ضمن قطاع الخدمات التي كانت نسبتها فيه سنة 1995 بما يمثل 84.9% ، وفي الجهاز الإداري 76.7% ، أما في سنة 2001 فقد تراجعت نسبة العاملات في الجهاز الإداري إلى 29.5% ، نظراً لزيادة أعدادهن في قطاعات التعليم والصحة وسواها على حساب العمل الإداري .

على سبيل التمثيل تشير الأرقام إلى أن عدد المدرّسات بلغ ما مجموعه حوالي 179714 مدرّسة في العام الدراسي 2001 - 2002 ، في حين ارتفع العدد خلال العام الدراسي 2003 - 2004 إلى 192798 معلمة في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط ، يمثلن ما نسبته 76.9% من مجموع المعلمين في المرحلتين ذاتهما ، بالإضافة إلى 9816 مدرّبة

تتولى القيام بالتدريب في المراكز الفنية والمهنية المتوسطة للعام نفسه بنسبة بلغت 43.4% من إجمالي المدربين (1) .

بالرجوع إلى الجدول رقم (69) يتبين أن عدد الباحثات عن عمل في سنة 2001 كان في حدود 48554 أنثى يحملن مختلف المؤهلات التعليمية تم توجيهه 9635 أنثى ، وبقي منهن 41919 أنثى تنتظرن التوجيه ، وهذا يوضح تدني نسبة الإناث اللائقي تم توجيههن إلى مواقع العمل ولم يشكلن إلاّ قرابة الثلث من مجموع الباحثين عن عمل إذ لا تتجاوز نسبتهم 32.6% .

2 - 5 - 1 - 3 - مشاركة المرأة في الحياة السياسية :

مما تقدم تتضح أن المكانة التي أصبحت تتمتع بها المرأة في ليبيا من إسهام في القوى العاملة ، وتطور مستواها التعليمي ، ومشاركتها في العديد من المناصب الإدارية ، وتوليها الكثير من المهام في الدولة ، كما أن نسب وأعداد الإناث أصبحت في زيادة ملحوظة وتفوق أعداد ونسب الذكور ، وبخاصة في مجال التعليم دراسةً وتدریساً ، وفي قطاعات الخدمات الأخرى ، وارتفاع إسهام الإناث في القوة العاملة البشرية الوطنية ، ودخول المرأة مجالات عمل لم تكن ترتادها في السابق ، وبذلك أصبح الباب مفتوحاً أمامها للقيام بنصيب وافر من الحياة السياسية ، غير أنه وفق مقياس الدليل الدولي لمدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية الذي يأخذ في الحسبان عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان ، الأمر الذي لا ينطبق على ما هو موجود في ليبيا نظراً لطبيعة النظام السياسي القائم فيها الذي يركز على أن من يتولى مهام التشريع والتنفيذ جهة واحدة هي الشعب عن طريق اختيار هيئات تعرف بالمؤتمرات الشعبية تتولى مهمة الجهة التشريعية ، وتتكون من جميع أفراد المجتمع من الذكور والإناث الذين هم في سن الثامنة عشر فما فوق ، تقابلها لجان شعبية تقوم بعملية تنفيذ ما تُشرَّعه تلك المؤتمرات ، ويتولى أعضاء هذه اللجان مسؤولية التنفيذ ويتم اختيارهم من قبل أعضاء تلك المؤتمرات ، وعليه فإن مبدأ مشاركة المرأة أصبح أمراً حتمياً في القيام بدور مهم في الحياة السياسية في النظام السياسي القائم في البلاد دون تمييز .

¹ - اللجنة الشعبية العامة ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، مؤشرات إحصائية حول التعليم والتدريب الأساسي والمتوسط للعام الدراسي 2003 - 2004 ، طرابلس ، صفحات مختلفة .

تؤكد الإحصاءات أن نسبة الإناث إلى مجموع أعضاء المؤتمرات الشعبية تقدر في حدود 35.0% ، ومن خلال هذه المشاركة تتمتع المرأة الليبية بجملة من الحقوق بينها التشريعات النافذة في الخصوص التي من بينها الحق في اقتراح القضايا التي تراها مهمة وتتطلب العرض على المؤتمرات الشعبية ووضعها ضمن جدول أعمالها ، كما أنها تستطيع تصعيد نفسها (ترشيح) شأنها في ذلك شأن الرجل لشغل المناصب القيادية ، وأن تبدي رأيها في سواها من المصعدين (المرشحين) لشغل تلك المناصب ، وكفلت لها تلك التشريعات إمكانية إبداء رأيها في القضايا اليومية والعامية ، ولها أيضاً حق الرقابة وتوضيح رأيها في سير عمل الجهات التنفيذية (1) .

أما من حيث توليها للمناصب القيادية والتسييرية في الدولة فوجودها أصبح بارزاً وواضحاً على قمة هرم الجهاز التنفيذي الذي يمثل الأمناء ، والأمناء المساعدين (وزراء ووكلاء وزارات) ، فهي اليوم على رأس أمانة الشؤون الاجتماعية بمؤتمر الشعب العام (البرلمان) 2004 ، ومنذ أكثر من 8 سنوات مضت ، وكذلك تتولى هذا المنصب في كل المؤتمرات الشعبية ، أيضاً ، وممثلة وفد ليبيا في المنظمة العالمية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حيث صارت رئيسة لهذه المنظمة لعام 2003 .

كما أنها تولت أمانة للجنة الشعبية العامة للتعليم (وزيرة) لأكثر من خمس سنوات ، وشغلت منصب أمانة للجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة (وزيرة) لأكثر من أربع سنوات ، وتولت مندوبة ليبيا في الجامعة العربية لخمس سنوات ، هذا وتتولى أيضاً مهمة أمانة (سفيرة) لمكتب شعبي بالخارج (سفارة) لفترة فاقت عن العشر سنوات في بعض الدول ، بالإضافة إلى المهام داخل كل مكتب شعبي مثل الشؤون الثقافية ، والملحق الإعلامي ، أيضاً تتولى مهمة نائبة لبعض النقابات والروابط المهنية ،⁽¹⁾ وقد بينت تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعدة سنوات متواصلة أن النسبة المئوية لمشاركة المرأة في الحكم على المستوى الوزاري حتى سنة 2000 لم تقل عن 12.5%⁽²⁾ ، إذ إن كل السبل إدارياً فتحت الباب أمام المرأة للاندماج والدخول لكل نواحي الحياة فلا يوجد قانون أو

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية لليبيا 1999 ، مصدر سابق ، ص 147 - 148 .

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لسنة 2002 ، ص 240 ، وسنة 2003 ، ص 328 .

أي تشريع في ليبيا يحد من أن تقوم المرأة بأي نشاط سياسي وفق النظام القائم ، أو يمنع مشاركتها في كل نواحي الحياة السياسية في البلاد ، وأن كل المزايا التي يتمتع بها الرجل أثناء تكليفه أو عمله بأجهزة الدولة للمرأة الحق فيها أيضاً .

يوضح الجدول رقم (82) والشكل البياني رقم (21) مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية لمدة 15 سنة زادت فيها نسبة انخراطها من دون 1.0% سنة 1980 إلى أكثر من 2.0% عام 1995 وهو مؤشر يشير إلى نمو ، ولو بسيط ، في إسهام المرأة في مجال العمل السياسي الذي تشير فيه بيانات الاتحاد البرلماني الدولي لسنة 1995 إلى تقدم نسبة المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا عن مجموعة من الدول العربية ، بل تأخذ مكاناً مميّزاً بين عددٍ من الدول الأوروبية ، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (83) الذي من خلاله تظهر نسبة المرأة الليبية متقدمة عن كل الدول العربية .

جدول رقم (82) التوزيع النسبي لمشاركة المرأة الليبية

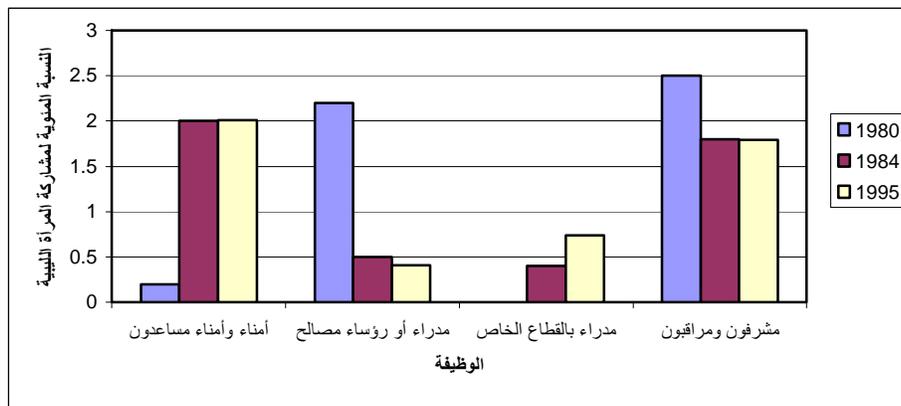
في الوظائف الإدارية والتنظيمية 1980 و 1984 و 1995

السنة	1980	1984	1995
الوظيفة	%	%	%
أمناء وأمناء مساعدون *	0.20	2.0	2.01
مدراء أو رؤساء مصالح	2.2	0.5	0.41
مدراء بالقطاع الخاص	-	0.4	0.74
مشرفون ومرقبون	2.5	1.8	1.79
المجموع	7.9	8.4	1.63

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، ص 149 .

• (من ضمنهن إناث وزراء ووكلاء وزارات) .

شكل رقم (21) إسهام المرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية 1980 و 1984 و 1995



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (82) .

جدول رقم (83)

المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول الأوروبية والعربية سنة 1995

% المشاركة السياسية للمرأة العربية		% المشاركة السياسية للمرأة الأوروبية	
%	البلد	%	البلد
0.0	الكويت	6.4	فرنسا
0.6	المغرب	40.4	السويد
0.6	الجزائر	9.5	بريطانيا
2.2	مصر	13.3	هولندا
2.3	لبنان	15.1	إيطاليا
6.7	تونس	16.0	أسبانيا
9.6	سوريا	26.6	ألمانيا
10.8	العراق	33.0	الدانمرك
35.0	ليبيا	39.4	النرويج

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية لليبيا 1999 ، ص 148 ، نقلاً عن تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 1995 ، بيانات الدول العربية مشتقة من إحصاءات الإتحاد البرلماني الدولي لسنة 1995 .

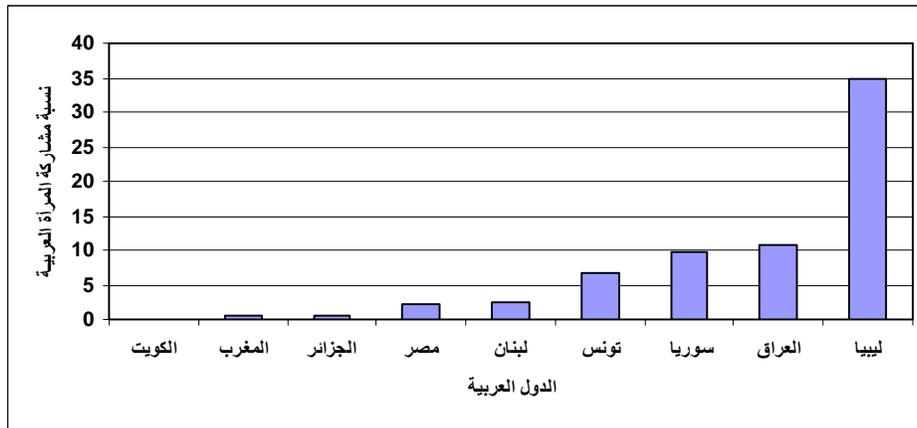
يتطلب النهوض بأوضاع المرأة وجود المشاركة الفعالة لها في المؤسسات السياسية في الدولة الذي يتطلب توفر السند التشريعي ، والدعم القانوني ، إلى جانب تطور النظم والأعراف الاجتماعية (مثلة في العادات والتقاليد) ، والاقتصادية ، والثقافية السائدة في المجتمع ، « قد تضاعفت فرص العمل أمام المواطنين وتوفرت لهم نشاطات لم يعرفوها من قبل ، وطرأت تعديلات أساسية على صورة المرأة ، وأخذت تدخل عالم الرجل شيئاً فشيئاً وبترددٍ كليٍّ منها ، بدعوةٍ منه ، وترغيب لها حيناً ، وقسراً وبمواجهة معه أحياناً أخرى ... ، وتبين للجميع أن التعليم هو الطريق الأقصر دائماً لتحسين وضع الفرد الاجتماعي فبعد أن كان مقتصرراً على الذكور بدأ يأخذ الإناث في تياره »⁽¹⁾ ، فاتحاً الباب واسعاً للجميع ، وفتحاً فرصاً أكبر ، ومجالات أوسع لهن للمشاركة في الحياة المهنية ، والإسهام في بناء المجتمع ، وبالرغم من أن الباب مفتوح أمام المرأة للمشاركة في الحياة السياسية ، و « لا توجد أية عوائق أمام المرأة فالتشريع الليبي يبيح للمرأة ، بل يعطيها الحق في تولي الوظائف العامة في الدولة ، وحق ممارسة جميع الأنشطة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، إلا أنه من الناحية العملية توجد بعض الصعوبات المتمثلة في إن بعض العادات والتقاليد المترسخة في المجتمع الليبي تمنع المرأة من مزاولة بعض الأعمال،

¹ - زهير حطب ، عباس مكي ، الطاقات النسائية العربية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1987 ، ص 64 .

وبخاصة تلك الأعمال التي تتطلب غياباً طويلاً عن البيت ، أو التنقل البعيد والسفر الطويل⁽¹⁾ ، فبالرغم من كل ما تحقق للمرأة ، وما سعت هي إلى تحقيقه فإن دورها لم يظهر بالصورة المطلوبة لتتماشى مع مقدار ما منح لها من حقوق التي تعد مثالاً في المساواة في الحقوق والواجبات ، غير أن الملاحظ هو تنامي دورها ببطء ، مما يؤكد على التخلص التدريجي من تلك القيود التي تُعدُّ في مجملها اجتماعية تعتمد على الموروث من الماضي مما يتحتم ضرورة التخلص من تلك العادات والتقاليد التي لا تعبر عن القيم العربية الإسلامية السائدة في ليبيا ، وهو ما يدعو عنصر الإناث إلى التحرك اجتماعياً على مستوى المجتمع بكل مؤثراته التي تصنع القرار في الدولة ، ومن بينها المؤسسات النسائية على كافة المستويات ، لتتولى مسح كل ما يشدها إلى الوراء ، وتمكنها من الاستفادة من ما تحصلت عليه من حقوق ، فالتطور الذي حصل على مهنة المرأة ومشاركتها يبدو واضحاً من خلال ما يبينه الشكل البياني رقم (22) مقارنة مع الدول العربية .

شكل رقم (22)

نسبة للمشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول العربية 1995



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (83) .

¹ - علي الحوات ، (الأسرة وعمل المرأة - دراسة في المجتمع الليبي) ، مجلة الفكر العربي ، السنة 17 ، العدد 84 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ربيع 1996 ، ص 199 .

لقد أفرزت نتائج عديد الدراسات الميدانية أن اتساع الأفق المعرفي والثقافي للمرأة يساعد على توفير عناية أفضل بالأطفال ، ويعمل على تحسين أوضاع بيئتهم وتغذيتهم مما يقلل من وفيات الرضع ، وتشير نتائج إحدى الدراسات بهذا الصدد بأنه حتى في حالة البلدان الفقيرة التي لا يتجاوز دخل الفرد فيها 300 دولار سنوياً ، فإن مضاعفة القيد المدرسي للإناث في المرحلة الثانوية من 10% إلى 20% ، وبفرضية ثبات المتغيرات الأخرى جدير بأن يساعد على تخفيض معدلات وفيات الرضع من نحو 105 وفاة لكل 1000 ولادة حية إلى 78 وفاة ، وعليه فإن تكلفة وعائد التوسيع في تعليم الفتيات ، وأثره على الإقلال من وفيات الرضع هو أكثر كفاءة ، وأقل تكلفة وجهداً من التدخل المباشر في القطاع الصحي للخفض من تلك المعدلات .

بالإضافة إلى ذلك يعمل تعليم المرأة على الإقلال من وفيات الأمهات ، ويخفض من المخاطر المصاحبة للحمل عن طريق وعي الأم ومعرفتها بممارسات العناية الصحية والتباعد بين الولادات ، وقد أثبتت إحدى الدراسات الدولية المقارنة التي أجريت بهذا الصدد أن زيادة سنة دراسية واحدة لكل 1000 امرأة جدير بأن تحجب وفاتين من وفيات الأمهات .

في الجانب الاقتصادي من البديهي أن تعليم المرأة يوفر عوائد خاصة تتعلق بتحسين الدخل ، إلا أن العوائد الاجتماعية تفوق ذلك بكثير ، وتؤثر في المدى البعيد على إنتاجية المرأة ، ومن ثم إنتاجية القطاع الذي تعمل في إطاره ، وقد ثبت في تجارب بعض البلدان ، ومن خلال بحوث تقييم الإنجاز ، أن عوائد سنة إضافية لتعليم المرأة تزيد مردوداتها بمدى يتراوح ما بين 2% إلى 15% مقارنة بعوائد تعليم الرجل ، وبخاصة في قطاع الزراعة الذي يعتمد على تقنيات متطورة⁽¹⁾ .

¹ - Enhancing Women Participation in Economic, The World Bank , 1994

نقلًا عن : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية لليبيا 1999 ، ص 145 .

2 - 5 - 2 - مستوى المعيشة :

2 - 2 - 2 - مؤشرات على تحسن المستوى المعيشي :

سبقت الإشارة إلى الوضع المعيشي الذي كان عليه الليبيون في مراحل عدة ، وما كان يعانيه من تخلف وجهل ومرض وتدنٍ لمستوى الدخل ، تتشارك فيه الظروف الطبيعية القاسية المتمثلة في الأمطار النادرة والمتقطعة لسنوات عديدة ، والمياه الجوفية والسطحية المحدودة الكمية والنوعية وانعدام أي نوع من الجريان السطحي الدائم ، وفقرة التربة ، ومحدودية الغطاء النباتي ، وقلة في الموارد المعدنية المتاحة باستثناء النفط والغاز ، والظروف البشرية التي أسهمت فيها قوى الاستعمار من منتصف القرن السادس عشر مع سيطرة العثمانيين مروراً بحكم الإيطاليين ، فالإنجليز ، فالعهد الملكي وما صاحبه من حروب كانت تدور على أرض ليبيا ، بالإضافة إلى القواعد الأجنبية ، وأعداد من المستوطنين .

ولم يبدأ انتعاش الاقتصاد الوطني إلا مع أواخر الستينيات بعد اكتشاف النفط وإنتاجه ، وتصديره بكميات تجارية التي كان لها الفضل في انطلاق خطط التنمية ، ولو بدرجة محدودة ، تركزت في المدن الكبيرة وضواحيها القريبة ، الأمر الذي تبدل مع بداية السبعينيات وانطلقت خطط التنمية المتوالية التي ظهرت نتائجها في جميع أنحاء البلاد ، فتراجعت معدلات الوفيات العالية ، وتقلصت الأمراض المستوطنة بفعل الخدمات الصحية التي لم تغفل حتى الأرياف والواحات ، وتم القضاء عليها فيما بعد ، واختفت أحياء الصفيح لتحل محلها المساكن الحديثة وتصل نسبة من يملكون مساكن تتمتع بكل متطلبات الحياة الضرورية بما يزيد عن 92.6% من مجموع الليبيين ، في حين لم يتجاوز من يسكنون بيوتاً مؤجرة ما نسبته 3.6% ، خلال العام 2003 ، وانتشرت الطرق المعبدة لترتبط أجزاء البلاد المترامية الأطراف لتتخطى ما طوله 27000 كم ، ووصل معدل الهواتف الثابتة لكل 1000 شخص حوالي 118 خط هاتفي سنة 2002 بعد أن كان 48 خط هاتفي سنة 1990 ، أما الهواتف المحمولة فلم يكن هناك مشتركون في السنة نفسها لعدم دخول هذا النوع من الاتصالات إلى ليبيا والعديد من دول العالم ، واقتصر خدماته على بعض الدول المحدودة جداً والمتقدمة ، ليصل سنة 2002 إلى حوالي 13 خط

لكل 1000 شخص ، بينما بلغ عدد مستخدمي الانترنت سنة 2002 حوالي 22.5 لكل 1000 شخص (1) .

امتدت شبكات المياه الصالحة للشرب وتغطي أكثر من 98.0% من إجمالي السكان ، وأنارت خطوط الكهرباء جميع البيوت في الحضر والريف على السواء ، وبلغت النسبة العامة لاستخدام الطاقة الكهربائية في المنازل ما يزيد عن 98.5% ، في حين أن معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية كليوات/سنة كان سنة 1980 ما مقداره 1588 كيلوات وارتفع سنة 2001 إلى 4021 كليوات (2) .

وفتحت المدارس في كل الأرجاء تستقبل الذكور والإناث لتقضي على الجهل والأمية ، وأنشأت الجامعات الحديثة ، حيث وصل معدل الالتحاق بمقاعد الدراسة إلى حوالي 88.0% من مجموع من هم في سن الدراسة ، إذ يلاحظ الانخفاض في معدل الأمية عن عام 1995 الذي كان 19.0% ، وانخفض إلى 12.0% سنة 2003 .

هذا التحسن في مستوى الخدمات يحتم بطبيعة الحال تحسناً في مستوى المعيشة للفرد في ليبيا ، بما يتماشى مع تلك الخدمات المقدمة التي أدت إلى تغير في نمط وطريقة عيشه ، حيث تبدل مسكنه ومشربه ومأكله ومركوبه ، وتحسنت صحته ، وتطورت علومه ، وارتقت ثقافته ، ونوعية عمله ، فالارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وما توصلت إليه من نسب عالمية فيما قدم من رعاية أولية ، وقضاء على الأمراض السارية والمتوطنة ، وتدني معدلات وفيات الرضع لتصل إلى أدناها 19.4 في الألف سنة 2003 ، وانخفاض معدل الوفيات العام على مستوى البلاد بدرجة أنه أصبح يضاهي معدلات الدول المتقدمة ، وبلغ 3.5 في الألف للسنة نفسها ، وارتفع معدل أمد الحياة المتوقع إلى 71 سنة كمتوسط للجنسين للعام ذاته ، كما أن حوالي 93.4% من الأسر الليبية تمتلك سيارة واحدة ، وأن 6.6% منها تمتلك أكثر من سيارة واحدة في العام 2003 ، بالإضافة إلى انتشار المراكز الصحية ، والمستشفيات المتخصصة والعامة ، وتوفير المعدات ، والمستلزمات الطبية ، وأعداد الأطباء، والطواقم الصحية الفنية المختلفة ، وانتشار التعليم ريفاً وحضراً ، وبين الذكور والإناث ، وجميع شرائح المجتمع ، وضمان مجانيته ، والعدالة

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2004 ، ص 208 .

² - المصدر نفسه ، ص 181 .

بين ما يقدم من خدمات بين الريف والحضر ... كلها عوامل توضح ، وتحتم ارتفاعاً في مستوى المعيشة للسكان تماشياً مع ما حدث من تطور ونمو وتوفر للخدمات المختلفة .

2-5 - 2-2 - تطور نمو دخل الفرد :

أشارت الدراسات إلى أن دخل المواطن الليبي تطور بشكل كبير الذي بيّنه التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة سنة 1950 التي أظهرت أن مستوى الدخل للفرد في ليبيا لم يتجاوز 25 دولاراً ليكون من أدنى الدخول في العالم ولا تنافسها في هذا المستوى إلاّ أشد دول العالم فقراً وفاقاً⁽¹⁾ ، بينما كان في العام 1961 لا يتجاوز 12 ديناراً ليبيا وصل إلى 44 ديناراً (115 دولاراً) سنة 1968⁽²⁾ ، ثم بدأ يظهر ارتفاع متوسط دخل الفرد الليبي تماشياً مع تدفق النفط وتصديره منذ العام 1960 - 1961 حيث وصل في سنة 1967 إلى حوالي 1926 دولاراً ، وقرابة 1995 دولاراً في سنة 1970 ، ليبلغ ذروته في سنة 1980 إلى حوالي 3301 ديناراً (7190 دولاراً) ويصبح بذلك نصيب الفرد في ليبيا من ضمن الدول العربية الغنية جداً ذات الدخول العالية التي يتجاوز دخل الفرد فيها من الناتج الإجمالي 5000 دولاراً⁽³⁾ ، فيما أشار تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 1998 إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2001 قد بلغ حوالي 7570 دولار الذي يُعدُّ أيضاً من أعلى الدخول السنوية العالمية⁽⁴⁾ .

وتشير بعض التقديرات العالمية إلى أن معدل نمو الدخل السنوي للسكان في ليبيا خلال الفترة ما بين 1975 - 2000 بلغ 3.1% ، بينما سيكون هذا المعدل 1.9% في المدة الممتدة ما بين 2000 - 2015⁽⁵⁾ ، وهذا الانخفاض في معدل النمو يمكن أن يكون بسبب تزايد عدد السكان ، وتراجع الاعتماد العالمي على النفط ، وبالتالي تدني عائداته التي يمثل أهم مصادر الدخل الوطني .

¹ - شكري غانم ، الاقتصاد الليبي قبل النفط ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص 20 .

² - محمد زيد ، التحول الاقتصادي في الجماهيرية ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1980 ، ص 23 .

³ - فتحي محمد أبو عيانة ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص 96 .

⁴ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1998 ، ص 128 .

⁵ - _____ ، _____ ، 2004 ، ص 140 .

ويوضح الجدول رقم (84) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يشير إلى الارتفاع الملحوظ في متوسط دخل الفرد خلال المدة من 1970 - 1980 من 643 دينار إلى 3301 دينار ، وهي السنوات التي تطور فيها إنتاج النفط كميةً، وزاد سعره في السوق العالمية ، غير أنه يلاحظ تراجعاً واضحاً في متوسط دخل الفرد من سنة 1981 وحتى 1987 الذي يُرجع سببه إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتراجع إسهام النفط فيه بسبب انخفاض الأسعار العالمية ، بينما يعود متوسط دخل الفرد ليرتفع من جديد إلى 1637 دينار سنة 1988 حتى سنة 1997 مسجلاً دخلاً قدره 2553 دينار .

يعود هذا الارتفاع إلى معدلات النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي ، كما يلاحظ بداية تراجعه في سنة 1998 ليصل إلى 2317 دينار بفعل انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي كان من أهم نتائج العقوبات الدولية على ليبيا التي كانت تحظر استيراد معدات تنقيب واستخراج وتكرير النفط ، في حين يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من عام 2000 إلى حوالي 2604.8 دينار مواصلاً ارتفاعه ليصل سنة 2003 إلى حوالي 4837.8 دينار أي ما يعادل 3773.7 دولار ، وقد بلغ المتوسط العالمي لدخل لفرد كمؤشر لمستوى العتبة حوالي 5311 دولار في عام 1995 ، وإلى 6311 دولار في سنة 1999 ، وفي سنة 2003 بلغ 7376 دولار ،⁽¹⁾ ، هذا النمو في السنوات الأربع الأولى من الألفية الثالثة يمكن إرجاعه لعدة أسباب :

- 1- ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي .
- 2- رفع الإجراءات المتخذة ضد ليبيا من الأمم المتحدة من عام 1992 - 1998 .
- 3- صدور عدد من التشريعات التي أسهمت في الحد من سياسة سيطرة الدولة على كل أوجه النشاط الاقتصادي .
- 4- فتح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص للإسهام الفعلي في النشاط الاقتصادي المحلي بعد غياب حوالي 25 سنة أي منذ أوائل الثمانينيات .

¹ - عبدالمجيد الرابطي ، (اتجاهات التنمية البشرية في ليبيا 2) ، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الأول ، أكتوبر 2004 ، ص 31 .

جدول رقم (84)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1970 - 2003

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار	عدد السكان (ألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (بالدينار)	معدل نمو نصيب الفرد (%)
1970	1289.3	2006.0	643	-
1975	738.0	2599.3	1456	126.4
1980	10553.0	3197.0	3301	126.7
1985	7852.1	3618.4	2170	34.3 -
1986	6767.5	3663.5	1847	14.9 -
1987	5933.2	3630.0	1634	11.5 -
1988	6170.6	3770.0	1637	0.2
1989	7904.4	3980.0	1783	8.9
1990	7749.6	4150.0	1867	4.7
1991	8440.2	4330.0	1949	4.4
1992	8774.4	4510.0	1945	0.2 -
1993	9287.5	4700.0	1976	1.6
1994	9913.5	4744.0	2090	5.8
1995	10048.7	4799.0	2094	0.2
1996	11631.3	5013.9	2230	10.8
1997	12887.9	5047.5	2553	10.0
1998	11985.9	51173.5	2317	9.3 -
2000	17775.4	5426.8	3275.5	29.2
2001	18592.0	5729.9	3244.7	0.92 -
2002	24684.4	5944.4	4152.5	21.86
2003	29890.5	6178.5	4837.8	14.16

المصدر : 1 - مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية - الربع الثاني لسنة 2000 (تطور السكان والقوى المنتجة خلال الفترة 1970 - 1998) ، المجلد 40 ، ص 13 . 2 - اللجنة الشعبية العامة للشعبية ، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970 - 2003 ، ص 16 .

2 - 5 - 2 - الاستهلاك وتكاليف المعيشة :

يُعدُّ استهلاك السلع والخدمات نشاطاً مستمراً ، ولا يعد غاية نهائية لحياة المواطنين فالأنشطة الاستهلاكية تتباين في أغراضها وغاياتها إذ تتراوح ما بين التغذية ، والتسلية ، والعيش حياة طويلة تتمتع بالأمان ، وبدرجة من الرفاهية ، فالغذاء ، والمأوى ، والماء الآمن ، والصرف الصحي الجيد ، والرعاية الطبية المناسبة ، والملبس الملائم ، والتعليم بمختلف مراحله ، والحصول على المعلومات المختلفة من الكتب ، وعن طريق الإذاعة ، أو الصحف ، أو عبر شبكة الإنترنت ، كما أن وسائل النقل ، ونوع الطاقة المستخدمة

لكل الأنشطة ، تُعدُّ كلها ضرورية ليعيش المرء حياة طويلة وصحية ، ليتعلم القراءة والكتابة ، وليكتسب المعلومات على أحدث الطرق .

كان لارتفاع مستوى الدخل الوطني الدور الكبير في تشجيع الدولة عبر خطط تنمية من أجل تطوير المجتمع وتحديثه ، وتماشياً مع حالة التحديث هذه تغيرت معالم كثيرة في المجتمع ، وبرزت مؤشرات عديدة له من بينها ظهور سلع وخدمات أقبل الناس على شرائها ، الأمر الذي تطلب وجود مستويات تواكب هذا التطور⁽¹⁾ ، كما يتضح أن هناك زيادة في استهلاك الأفراد بداية من أول سبعينيات القرن الماضي وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى المعيشة ، وبخاصة أن معدلات نمو الاستهلاك فاقت معدلات النمو السكاني ، لذلك فإن الزيادة الكبيرة في الإنفاق الاستهلاكي العام يُعبرُّ في الواقع عن الاستهلاك الجماعي الذي يعود بمنافعه على كل المواطنين على شكل خدمات مختلفة كالتعليم ، والصحة ، والثقافة العامة ، والأمن ، والادخار ... والتي تقدم من قبل الدول مجاناً للمواطنين ، وبخاصة في قطاعي التعليم والصحة ، وقد نالت القسط الأكبر من هذه النفقات التي تقدم للمواطنين دون تمييز ، وتُسهم في رفع مستواهم الصحي والتعليمي ، وتتيح لهم الفرص لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية باستمرار⁽²⁾ .

من خلال دراسة عن أسعار القطاعي السنوية والرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة 2003 لمجموعة من السلع والخدمات التي صنفت إلى ثماني مجموعات رئيسية ، وقسمت أيضاً إلى 33 مجموعة فرعية شملت السلع ذات المنشأ المحلي والمستورد ، تبين أن الاتجاه العام للأسعار اتجه نحو الانخفاض حيث بلغ الرقم القياسي العام لسنة 2003 ما نسبته (78.2%) الذي يشير إلى أنه انخفض عن سنة 1999 حيث كان (100%) مما يعني أن نسبة الانخفاض بلغت 21.8% ، وأوضحت الدراسة أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لمجموعة المواد الغذائية بلغ 76.8% ، كما أن المقارنة مع أسعار سنة 2002 تظهر انخفاضاً واضحاً في مجموعة السلع والخدمات على النحو التالي⁽³⁾ :

الملابس والأقمشة والأحذية (- 7.3%) ، المسكن ومستلزماته (- 4.4%) ، العناية الصحية (- 4.3%) ، الأثاث المتزلي (- 2.9%) ، التعليم والثقافة والتسلية (- 2.7%) ، سلع

¹ - محمود جتور ، (الدخل الأسري وظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي) ، المجلة الجامعة ، مركز البحوث والدراسات العليا ، جامعة 7 أبريل ، الزاوية - ليبيا ، العددان 2 ، 3 ، 2001 ، ص 132 .

² - محمد رياض رشيد ، (في النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في الجماهيرية) ، مجلة كلية التربية ، جامعة الفاتح ، العدد 9 ، طرابلس ، 1978 ، ص 129 .

³ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نشرة أسعار القطاعي والرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة 2003 ، ص 107 .

وخدمات متفرقة متنوعة أخرى (- 1.7%) ، المواد الغذائية (- 0.4%) ، النقل والمواصلات (- 0.3%) .

نستنتج مما سبق أن هناك مجموعة السلع الغذائية المدعومة من قبل الدولة التي توزعها على الجمعيات الاستهلاكية بالرغم من ثبات أسعارها ، وكذلك عدة سلع غذائية أخرى تتحدد أسعارها غالباً حسب قانون العرض والطلب ، ومدى توفرها من عدمه إضافة إلى الملابس ، والأقمشة ، والأحذية التي تتأثر بالسوق الدولية ، وما يتأثرها من تذبذب في أسعارها ، ومدى إسهام الدولة في تحديد الرسوم الجمركية المفروضة عليها ، بالإضافة إلى الخدمات التي تشمل في مجملها على الصحة ، والتعليم ، والنقل والمواصلات ، فإن مؤشرها العام أخذ في الانخفاض السنوي ، وبخاصة بعد العام 1999 ، ويمكن أن يرجع سببه إلى رفع العقوبات التي كانت مفروضة من قبل الأمم المتحدة على ليبيا ، والتوجه نحو مشاركة القطاع الخاص والأهلي في تحمل جزء كبير من مهمة الاستيراد والتصنيع ، وتوفير نسبة مهمة من الخدمات ، وقد أخذ يظهر دوره واضحاً في التعليم الخاص ، ووسائل النقل البري ، وخدمات الصحة ، حيث تَشَدُّ المنافسة وتنعكس على تحسين ما تقدمه مؤسسات القطاع الخاص والأهلي من خدمات مختلفة وبأقل الأسعار ، بعكس ما كان سائداً في السابق خلال فترة سيطرة الدولة على كل نواحي الحياة .

2 - 5 - 2 - 4 - الدخل الشهري وأوجه الإنفاق :

أظهرت نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 أن متوسط دخل الأسرة في ليبيا بلغ حوالي 8725.21 دينار ، في حين أن متوسط إنفاقها السنوي على مختلف أنواع السلع والخدمات يصل إلى حوالي 8148.16 دينار بمعدل شهري يقدر تقريباً 679.01 دينار ، وهو ما يوضح أن متوسط إنفاق الفرد السنوي يبلغ 1234.65 دينار ، أي أن متوسط إنفاقه الشهري يصل إلى حوالي 102.89 دينار ، غير أن متوسط هذا الإنفاق يتباين قليلاً بين الحضر والريف فيكون الإنفاق الشهري للأسرة الحضرية في حدود 689.29 دينار ، بينما لا يتجاوز في الأسرة الريفية 618.79 دينار بنسبة انخفاض قدرها 10.2%⁽¹⁾ ، وذلك بسبب زيادة متطلبات الأسرة الأولى التي تعيش حياة أكثر طلبات من نظيرتها الثانية ، ورغم ذلك فلا يُعدُّ ذلك تفاوتاً كبيراً في مستوى الإنفاق الأسري بين الحضر والريف ؛ بل يؤكد أن هناك شبه تقارب بين النوعين ، وهو ناتج

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الثالث ، بيانات الإنفاق والدخل العائلي ، ص 13 .

عن تساوي الخدمات ، وتوفر السلع بينهما ، وما يتوفر لهذه الأسر يتوفر لنظيرتها حسب مكان وجودها .

يتباين متوسط إنفاق الأسر الليبية السنوي والشهري ، ويزداد بزيادة عدد أفرادها في حين ينخفض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق كلما زاد عدد أفراد الأسرة حيث يتوزع الإنفاق الأسري بين الأفراد بحجم الأسرة ، وينخفض متوسط إنفاق الأسرة التي رئيسها متزوج بعكس التي رئيسها مطلق التي تأتي في مقدمة الأسر في متوسط الإنفاق السنوي ، أما حسب الحالة التعليمية لرئيس الأسرة فكلما كان تعليمه عالياً زاد معدل الإنفاق ، بينما يتناقص متوسط إنفاق الأسرة عندما يكون رئيسها متفرغاً للعمل المتزلي ، وكذلك الأسر التي رئيسها له إيراد ولا يعمل ، هذا وتعد أسر أصحاب مهن كبار الإداريين المسؤولين ، والمشرفين التنفيذيين هم من أكثر الأسر إنفاقاً⁽¹⁾ ، حيث يتضح أن كل شريحة من شرائح الأسر الليبية تنتهج أسلوباً حياتياً مميزاً عن غيرها في ما تنفقه سنوياً، وبما ينعكس على أفرادها من فاقة أو رفاهية ، تماشياً مع مستوى دخلها وحالتها التعليمية، ونوع ما يقوم به رئيسها من أعمال ، مع الأخذ في الاعتبار وضعه الاجتماعي من حيث العزوبة ، أو الزواج ، أو الطلاق ، أو الترميل .

أما من حيث أولويات ما يتم الإنفاق عليه فتأتي المواد الغذائية على رأس القائمة إذ تمثل حوالي 38.8% من مجمل الدخل الأسري ، يليها الصرف على متطلبات المسكن، وتوفير مستلزماته بنسبة 21.4% ، وتستهلك وسائل المواصلات 10.7% من الدخل الأسري ، ويكون نصيب الملابس والأحذية حوالي 9.4% ، بينما الإنفاق على الأثاث يأخذ 7.0% من جملة الدخل ، ولا تتجاوز العناية الصحية ، والتعليم ، والثقافة ، والترفيه سوى 8.2%⁽²⁾ ، نظراً لمجانبة التعليم ، والصحة ، وأن من يرتادون المؤسسات التعليمية الخاصة هم أعداد محدودة من الليبيين ، كما أن جل المرضى هم من رواد المرافق الصحية العامة ، أيضاً فدور الثقافة والترفيه عادةً ما تكون بمقابل ، أما باقي النسبة المتمثل في 4.6% فينفق على سلع وخدمات أخرى .

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الرابع ، العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والإنفاق والدخل العائلي ، ص 14 - 20 .

² - _____ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، جزء 3 ، مرجع سابق ، ص 14 .

3 - 1 - 1 - التقسيمات الإدارية في ليبيا :

منذ القدم مع قيام الإمبراطوريات وامتداداتها وتوسعها ظهرت الحاجة الملحة إلى تقسيم ما تسيطر عليه من الأراضي والشعوب لوححدات إدارية صغيرة تضع لها حدوداً ، وحكاماً ، وولاية ، وإدارات محلية ترتبط بالإدارة المركزية تتلقى منها التعليمات والأوامر، وتسير وفق سياستها العامة التي إذا ما خرجت عنها تعدت متمرده وفي حالة عصيان يجب ردها إلى أسرتها مهما كانت تبعيتها سواء بالانتماء ، أو بالاحتلال ، ويُسهّل التقسيم عملية تقديم الخدمات التي يحتاجها المقيمون فيه ، وتوفير المرافق المختلفة لهم ، وحصرهم ، ومعرفة القادمين إليه والمغادرين له ، وتحديد الإمكانيات التي يحتاجها كل إقليم إداري ، وما يمكن أن يقدمه من إنتاج ، وما يدفعه من ضرائب ، أو إتاوات ، أو زكاة ، وما يُسهم به في الحرب من أفراد ، وما يتطلبه الدفاع عنه .

تعدد المستعمر على ليبيا من الفينيقيين إلى الإغريق ، فالرومان ، ثم الوندال إلى أن جاء الفتح العربي الإسلامي ، تلتها السيطرة العثمانية ، فالاحتلال الإيطالي ، ثم فترة الإدارة البريطانية التي انتهت جميعها شكلياً سنة 1951 ، وفعلياً في عام 1970 ، وخلال تلك العهود تنوع التقسيم الإداري في ليبيا وتعدد ، فالقوة الاستعمارية المسيطرة تكون سلطتها على ما يقع تحت يدها عندما تكون الغلبة لها ، فأراضي البلاد تعرضت للتطاحن بين القوى المتصارعة ، فتارة للفينيقيين ، وأخرى للإغريق ، وثالثة للرومان ، في حين أن المعروف هو سيطرة الأولى على الجزء الغربي والثانية على الجزء الشرقي ، بينما تنازعت الثالثة الطرفين الأول والثاني ، أما في عهد الفتح العربي فلم تعرف غير إمارة طرابلس الغرب التي تمتد إلى أواسط الصحراء الكبرى جنوباً ومن داخل الأراضي التونسية الحالية غرباً وحتى مشارف برقة شرقاً التي تُضمُّ عادة إلى داخل مصر .

تغير الوضع قليلاً في العهد العثماني فأصبحت ولاية طرابلس الغرب في وضع مرادف لليبيا الحديثة تقريباً ، أما في أوان السيطرة الإيطالية فكان الوالي الإيطالي متمركزاً في طرابلس ويدير منها شؤون البلاد ، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهزيمة إيطاليا وخروج قواتها العسكرية ، وتقاسم مناطق نفوذ دول المحور المهزومة بين دول الحلفاء المنتصرة فسيطرت بريطانيا على شرق البلاد وغربها ، في حين كان لفرنسا نفوذها على أجزاء الجنوب امتداداً لمناطق استعمارها في الجزائر في الغرب ، والنيجر وتشاد في الجنوب، غير أن هذه الفترة لم تتعد 9 سنوات أعقبها الاستقلال الذي احتفظت فيه بريطانيا بنفوذ كبير متمثلاً في قاعدة عسكرية في شرق ليبيا ، إلى أن دخلت في منتصف الخمسينيات الولايات المتحدة منافساً لبريطانيا على الأرض وفي شؤون الحكم .

عرفت ليبيا التقسيم الإداري الحديث مع بداية الاستقلال في سنة 1951 حيث قُسمت إلى ثلاث ولايات (طرابلس وبرقة وفزان) مقسمة بدورها إلى عدد من الوحدات الإدارية يتفاوت عددها بين ولاية وأخرى ، ولكل منها حكومة محلية مستقلة عن الأخرى، حيث شملت ولاية طرابلس 5 مقاطعات ضمت 16 متصرفية مقسمة إلى 20 قائممقامية حوت 79 مديرية مجزأة إلى 21 بلدية ، أما ولاية برقة فتشمل 7 متصرفيات شملت 7 قائممقامية وقيها 6 بلديات ، بينما ولاية فزان فكانت في حدود 6 متصرفيات ضمت 28 مديرية وبها بلدية واحدة⁽¹⁾ ، إلا أن عدم جدوى هذا النظام الإداري أدى إلى إصدار تشريع في 1963/4/27 قضى بإلغاء النظام الاتحادي ، وأقام النظام المركزي وأنهى الإدارات الإقليمية الثلاث ، وباتت السلطة كاملة لحكومة مركزية واحدة ، ثم قسمت على أثرها إلى عشر وحدات إدارية عُرفت بالمحافظات هي (طرابلس ، بنغازي ، سبها ، مصراتة ، البيضاء ، غريان ، الزاوية ، درنة ، الخمس ، أوباري)⁽²⁾ ، تتبعها متصرفيات ومديريات ، وأعيد تقسيم البلاد بتاريخ 1970/7/29 إلى عشر محافظات على أساس التوزيع المكاني للسكان فطراً تغير واختلاف عن التقسيم السابق ، وأصبحت المحافظات ممثلة في (طرابلس ، بنغازي ، الزاوية ، الخمس ، مصراتة ، غريان ، الجبل الأخضر ، درنة ، سبها ، الخليج) تتبعها متصرفيات ومديريات⁽³⁾ ، واستمر العمل به حتى عام 1975 .

أُعيد تقسيم البلاد إدارياً إلى 46 بلدية تضم كل واحدة منها تقسيمات تُعرف بالفرع البلدي الذي يتكون بدوره بمجموعة من المحلات ، ثم تقسيمها إلى 24 بلدية مع منتصف الثمانينيات ودام العمل بهذا النظام حتى عام 1993 حيث تم إصدار قرار يقضي بتقسيم جديد يضم ثلاث عشرة منطقة جغرافية مجزأة إلى 340 محلة بدأ العمل به في عام 1995⁽⁴⁾ ، ما لبث هذا التقسيم أن ألغي سنة 1998 ليأتي نظام إداري جديد قسم ليبيا إلى 31 وحدة إدارية سُميت بالشعبيات شملت كل منها مجموعة من المحلات⁽⁵⁾ ، فيما تم في عام 2003 تقسيم شعبية طرابلس إلى شعبيتين : طرابلس ، وأخرى سميت تاجوراء ،

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002 ، طرابلس 2002 ، ص 53 .

² - هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، (ترجمة) شاكر إبراهيم ، المنشأة الشعبية والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس 1981 ، ص 20 .

³ - عبدالحكيم نابي ، (الزاوية من قائممقامية إلى شعبية) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة 7 أبريل ، السنة الأولى ، العدد الأول ، مارس 2005 ، ص 296 .

⁴ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص 25 .

⁵ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002 ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

بالإضافة إلى 3 مناطق إدارية (*) هي منطقة مرادة ، ومنطقة الجغبوب في الشرق ، ومنطقة القطرون في الجنوب .

سبقت الإشارة إلى مدى قساوة الظروف الطبيعية ، وسيادة الطابع الصحراوي الجاف على جزء كبير من البلاد ، كما أن وجود الخامات المعدنية محدود - باستثناء النفط والغاز - كخام الحديد ، والمنجنيز ، والفوسفات ، وبعض من شواهد الذهب ، وسواها في مناطق ذات طبيعة جغرافية قاسية حدت من إمكانية استغلالها ، أيضاً يُلاحظ تركيز الخدمات بشكل كبير وملحوظ في مناطق الجذب السكاني التقليدي شمال غربي ، وشمال شرقي البلاد ساعدت بدورها في شدّ الكثير من سكان البلاد في الاتجاه نحوها أملاً في الحصول أفضل حياة ، لذلك تبقى الشعبيات متباينة في مستويات التنمية فيها مهما قدمت الدولة من خطط للنهوض ببعض الأقاليم ، فالظروف الطبيعية القاسية التي تزداد بالاتجاه نحو الجنوب تعرقل تنفيذ الخطط المتعلقة بتنميتها .

تلك العوامل والأسباب أسفرت عن سوء توزيع للسكان على هذه المساحة المترامية الأطراف التي تبين عدم توازنها مع مجموع القاطنين عليها ، وبالتالي ظهر تباين صارخ بين أقاليم الكثافة السكانية الذي نجم عنه تركيز في مناطق محدودة ، الأمر الذي حتم وجود تناقض بين التقسيمات الإدارية في عدد السكان والمساحة مما ينتج عنه تباين واضح في ما يقدم من خدمات حسب البيئة الطبيعية لكل شعبية ، وظهور مناطق تجمع جديدة في بيئة تتطلب إمكانات مضاعفة عن غيرها لتقديم ما هو مقارب لما هو موجود في بؤرتي الجذب السكاني التقليديتين .

لتوضيح ما إذا كان هناك تفاوت في حجم السكان ، والإمكانات الاقتصادية ، ونوعيته ، فإن عرض الأرقام الناتجة عن الإحصاءات ، والدراسات ، والمسوح التي قامت بها الجهات العامة التي بدورها وضعت عدة معايير لقياس مدى التطور أو التباطؤ في مستويات التنمية في كل شعبية ، وفيما يلي تفصيل لبعض المؤشرات التي سيتم اعتمادها لمعرفة واقع ومستوى التنمية البشرية الجهوية في الشعبيات حتى نهاية سنة 2004 وفق ما توفر من معلومات وبيانات .

(*) قام الباحث بدمج بيانات وإحصاءات مرادة والجغبوب مع شعبية الواحات ، وبيانات القطرون مع شعبية مرزق نظراً لملاءمة كلا الشعبيتين وقربهما جغرافياً من التقسيمات الثلاث نفسها ، وهذا سهل على الباحث كثيراً من الاختلاف في البيانات ، وهو ما يعطي إمكانية المقارنة ما بين الشعبيات الـ 32 منذ بداية العمل بهذا التقسيم وحتى آخر إصدار للبيانات عنها 2004 .

3 - 1 - 2 - توزيع السكان والسكن :

3 - 1 - 2 - 1 - توزيع السكان :

بالرجوع إلى الجدول رقم (43) الذي يشير إلى تقدير عدد السكان والكثافة ونسبتهم في كل شعبية إلى مجمل سكان ليبيا ونسبة سكان الريف سنة 2004 ، أن هناك تبايناً كبيراً في توزيع السكان يكمن في وجود حوالي 58.70% من مجموع السكان يقيمون في ما يعادل 5.25% من المساحة الكلية ، والباقي يتناثرون على مساحة بلغت نسبتها حوالي 94.75% ، وهذا يعني مدى التشتت ، فيلاحظ أن سكان شعبية طرابلس 1175304 نسمة يمثلون حوالي 20.00% من مجموع السكان لا تزيد مساحتها عن 1830 كلم² ولا تتجاوز نسبتها 0.10% ، كما أن شعبية بنغازي يسكنها حوالي 660147 نسمة يمثلون 11.22% من جملة السكان لا تزيد مساحتها عما نسبته 0.04% والبالغة 800 كلم² ، ويجري ذلك على شعبية مصراتة التي بلغ عدد سكانها حوالي 378523 نسمة نسبتهم إلى مجمل السكان 6.43% لا تتجاوز مساحتها 2770 كلم² التي تمثل ما نسبته 0.16% من جملة مساحة البلاد ، كذلك في شعبية الجفارة التي وصل عدد سكانها إلى 299936 نسمة يمثلون 5.09% من جملة السكان ولا تفوق مساحتها 1940 كلم² بنسبة 0.11% من المساحة الكلية .

أما على الجانب الآخر فيلاحظ وجود شعبيات تتدنى نسبة القاطنين فيها إلى مجمل السكان ، ففي شعبية غدامس لا يمثل سكانها إلا 0.33% مجملة السكان حيث بلغ عددهم حوالي 19487 نسمة يعيشون على مساحة قدرها 51750 كلم² تمثل 3.09% من جملة المساحة ، وفي شعبية غات كان عدد السكان 23683 نسمة نسبتهم إلى السكان حوالي 0.40% يعيشون على مساحة تبلغ 72700 كلم² نسبتها 4.35% من جملة المساحة ، أما عدد سكان شعبية الواحات فقد بلغ 30225 نسمة لم تتجاوز نسبتهم 0.51% من مجموع السكان في حين أن المساحة الإجمالية لهذه الشعبية بلغت 108670 كلم² تعادل ما نسبته 6.50% من إجمالي المساحة ، كما يلاحظ ذلك على شعبية مزدة التي يسكنها حوالي 0.73% من جملة السكان بلغ عددهم 43225 نسمة في حين بلغت مساحتها 72180 كلم² تقدر بحوالي ما نسبته 4.32% .

ما يمكن استنتاجه من العرض السابق وجود اختلاف كبير ، وأن الهوة واسعة تظهر بجلاء بين مساحة البلاد وحجم سكانها وطريقة التشتت الكبير ، والتركز المحدود التي عليها واقع السكان وتوزيعهم الجغرافي غير المتطابق مع الواقع الجغرافي الذي يمكن

إرجاعه إلى أسباب تاريخية وظروف حتمت على كثير من السكان تواجدهم على هذا النمط من التشتت دون أن يكون ناتجاً عن واقع تخطيطي تم القيام به ،⁽¹⁾ فالتباين السكاني يضاعف من صعوبة التخطيط المكاني ، ومن توفير الخدمات ، والبنية التحتية ، والاستجابة للطلب الاجتماعي ، وبخاصة إذا كانت الاستجابة لمقابلة الطلب لا تعتمد معايير قياسية ومخطط طبيعي واضح ... وبتطبيق مقياس الثقل السكاني يمكن ملاحظة أن المتوسط الوطني لحجم السكان في الشعبية الواحدة عام 2001 بلغ نحو 170966 نسمة ، غير أن هناك تشتتاً عن ذلك المعدل بين الشعبيات ، فالفرق بين أصغر شعبية من حيث حجم السكان غدامس 19962 نسمة ، وأكبرها حجماً طرابلس 1175304 نسمة يفوق 60 ضعفاً ، في حين أن شعبية طرابلس التي تمثل ثاني أصغر مساحة وتضم أكبر نسبة من السكان⁽¹⁾ .

3-1-2-1 - التباين في المساحة والكثافة العامة :

التباين في عدد السكان والمساحة بين الشعبيات يُمكن من استنتاج أن هناك شعبيات تتراوح نسبتها ما بين 10 - 20% من جملة سكان البلاد تتمثل في طرابلس وبنغازي ، وشعبيات يسكنها ما بين 5 - 10% من جملة سكان البلاد وهي مصراتة ، والمرقب ، ترهونة ومسلاتة ، الجفارة ، أما الشعبيات التي سكانها ما بين 1 - 5% من مجموع السكان فتمثل في شعبيات النقاط الخمس ، الزاوية ، الجبل الأخضر ، أجدابيا ، سرت ، البطنان ، المرج ، صرمان وصبراتة ، غريان ، يفرن وجادو ، سبها ، درنة ، القبة ، الحزام الأخضر ، بني وليد ، نالوت ، وادي الحياة ، وادي الشاطئ ، مرزق ، كما توجد شعبيات لا تصل نسبة السكان في كل منها على حدة 1.0% من جملة السكان وهي شعبيات غات ، غدامس ، مزدة ، الجفرة ، الكفرة ، الواحات .

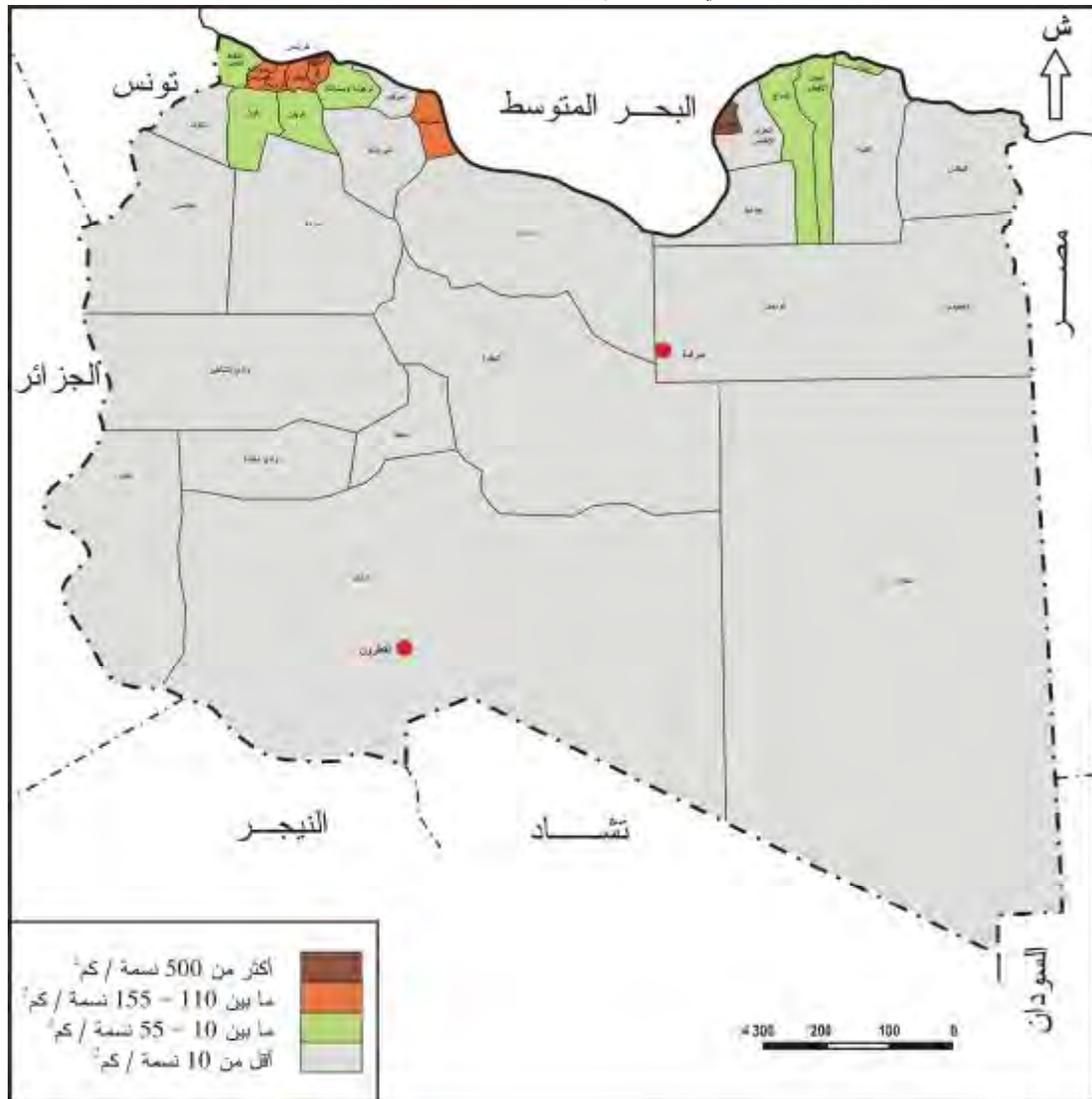
كما يلاحظ اختلاف آخر بين الشعبيات من حيث الوضع السكاني فيها يتمثل في الكثافة العامة ، إذ يظهر من خلال الخريطة رقم (14) للعيان مدى التفاوت الصارخ في كثافة السكان بين شعبية وأخرى الذي يتراوح ما بين 825.18 نسمة/كلم² و 0.11 نسمة/كلم² ، فبالنظر إلى الجدول رقم (43) أيضاً يظهر أن الكثافة مرتفعة جداً في كل من بنغازي وطرابلس ، ففي الأولى بلغت 825.18 نسمة/كلم² ، وفي الثانية وصلت إلى

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، خريطة التنمية البشرية للشعبيات (تقرير غير منشور) ، ص 16 - 18 .

642.24 نسمة/كلم² ، أما الشعبيات التي تأتي في المرتبة الثانية ذات الكثافة المرتفعة تتمثل في الجفارة، ومصراتة ، والزاوية ، وصبراتة وصرمان ، بينما شعبيات المرتبة الثالثة وفيها كثافة متوسطة وتشمل ترهونة ومسلاتة ، النقاط الخمس ، غريان ، الجبل الأخضر ، درنة ، يفرن وجادو ، المرج ، فيما تمثل المرتبة الرابعة شعبيات ذات كثافة قليلة مثلتها سبها ، الحزام الأخضر ، نالوت ، القبة ، بينما الشعبيات التي تأتي في المرتبة الخامسة ذات كثافة سكانية نادرة تتمثل في بني وليد ، وادي الحياة ، سرت ، أجدايا ، البطنان ، وادي الشاطئ ، مزدة ، الجفرة ، و غدامس ، غات ، مرزق ، الواحات ، الكفرة .

خريطة رقم (14)

الكثافة في نسمة/كلم² حسب الشعبيات لسنة 2004

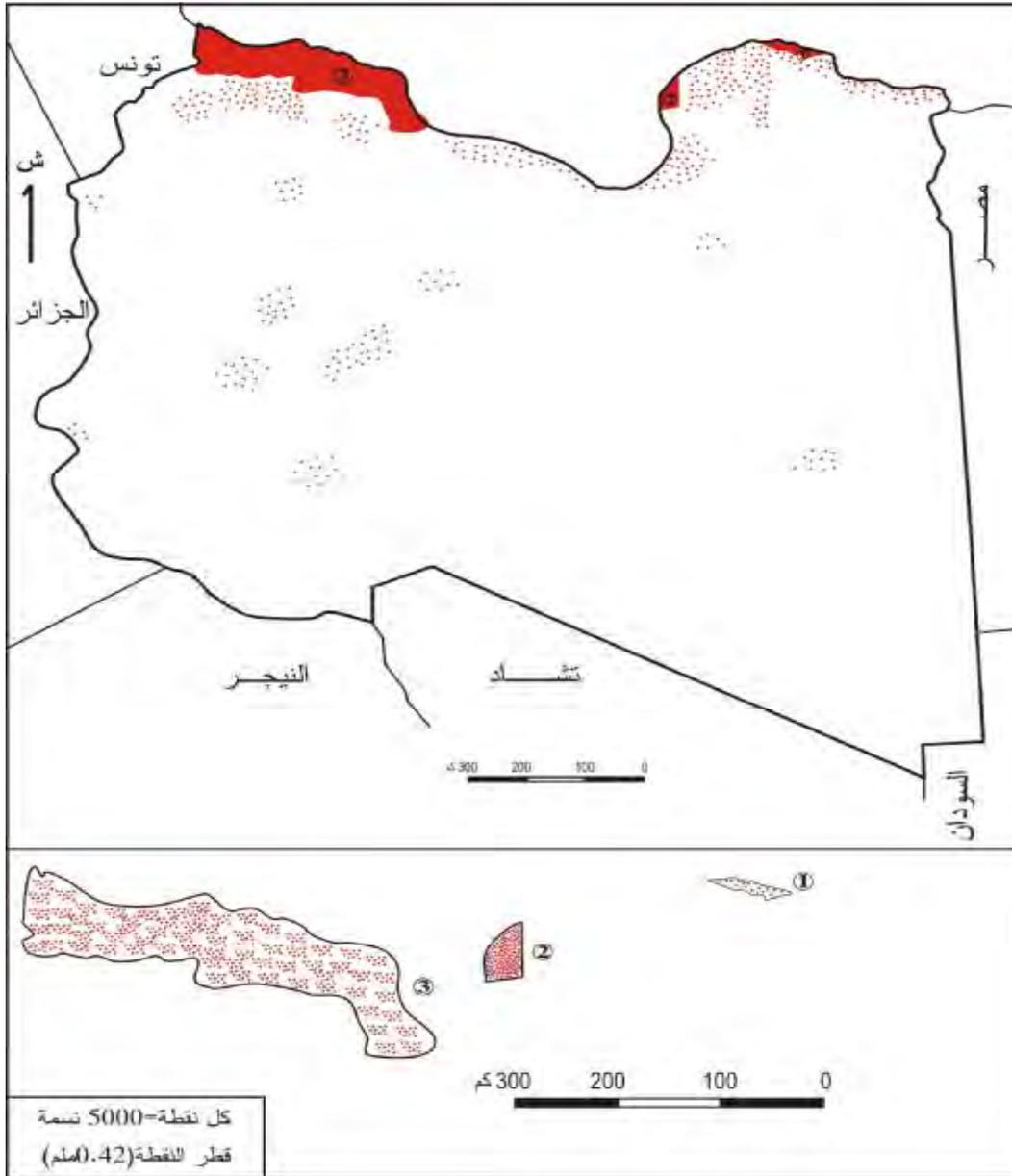


المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (43) .

توضح الخريطة رقم (15) توزيع كثافة (*) السكان على أرجاء البلاد سنة 2004 ، إذ تُبين مدى التشتت السكاني وبقاء مساحات شاسعة خالية أو نادرة بفعل الظروف الطبيعية التي تعتبر أهم عامل طرد لوجودهم وتركزهم ، كما نلاحظ أيضاً مدى التركيز

خريطة رقم (15)

توزيع كثافة السكان في ليبيا سنة 2004



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (43) .

(*) تمثل كل نقطة 5000 نسمة ، وهو يعني أن مجموع النقاط يقدر بحوالي 1176 نقطة ليأتي حاصل ضرب الرقمين مقارباً لعدد السكان سنة 2004

السكاني الشديد في الجزء الشمالي الغربي يليه الجزء الشمالي الشرقي مع ظهور وجود
بؤر سكانية جديدة كما هي حول بنغازي ، والجبل الغربي ، والمنطقة الوسطى ، وزيادة
التجمعات السكانية الجديدة بدرجة أكثر حول مراكز العمران في الجنوب .

3 - 1 - 2 - 1 - 2 - التباين في الكثافة الفسيولوجية بين الشعبيات :

يظهر الجدول رقم (85) تبايناً واضحاً في متوسط الكثافة بين سكان الشعبيات ،
حيث ينخفض إلى ما دون متوسط المعدل الوطني الذي بلغ حوالي 293 نسمة/كلم² في
بعضها ، ويتجاوزه بكثير في بعضها الآخر ، فقد تراوح في أعلى متوسط له في شعبية
بنغازي حوالي 3132.8 نسمة/كلم² ، وأدناه في شعبية المرج التي لم يتجاوز فيها المتوسط
37 نسمة/كلم² .

ويلاحظ أن هناك شعبيات تقل فيها المساحة القابلة للزراعة كما في غدامس ،
ودرنة ، وغات ، ومزدة ، ويرتفع فيها متوسط كثافة السكان ، وأن شعبيات أخرى
ذات مساحات زراعية تعتبر كبيرة مثل ترهونة ومسلاتة ، وسبها ، والمرقب ، والنقاط
الخمس ، إلا أن الكثافة الفسيولوجية فيها تُعد معتدلة مقارنة بباقي الشعبيات ، في حين
أنها مرتفعة في شعبية طرابلس بالرغم من المساحة الزراعية الشاسعة وهو عائد إلى عدد
سكانها الكبير، وهذا يُبين سوء التوزيع السكاني بين مناطق البلاد واختلاف مساحة
الرقعة القابلة للزراعة .

هذا التباين الواضح جاء لصغر حجم الأراضي الزراعية مقارنة بعدد السكان في
بعض الشعبيات ، الأمر الذي يزيد من متوسط كثافة السكان في كلم² ، ويعطي مؤشراً
على زيادة الضغط السكاني على الرقعة المحدودة من الأراضي القابلة للزراعة التي تمثل
المروية منها حوالي 388283 هكتاراً ، فيما تقدر المساحات الباقية بحوالي 1421313
هكتاراً .

جدول رقم (85)

مساحة الشعبيات ومعدلات الكثافة السكانية 2001

الشعبية	عدد السكان	المساحة كلم ²	متوسط الكثافة العامية نسمة/كلم ²	مساحة الأراضي الزراعية كلم ²	متوسط الكثافة البيولوجية نسمة/كلم ²
بنغازي	596792	800	745.99	190.5	3132.8
الجفارة	270152	1940	139.25	651.5	414.6
مصراتة	314305	2770	113.46	266.2	858.3
المرقب	305873	3000	102.00	1070.2	285.8
النقاط الخمس	197117	5250	37.00	1018.5	193.3
الجبل الأخضر	182271	7800	23.36	635.1	287
يفرن وجادو	110249	9310	11.84	514.6	214.2
الحزام الأخضر	102416	12800	8.00	736.6	139
نالوت	79434	13300	5.97	315.6	251.8
بني وليد	71727	19710	3.63	273.5	262.2
سرت	138964	77660	1.78	371.1	374.5
أجدابيا	144850	91620	1.58	242	598.5
مزدة	38088	72180	0.52	63.6	598.8
غدامس	18089	51750	0.30	17.8	1016.2
الواحات	27465	108670	0.25	105.4	260.6
الكفرة	46777	483510	0.10	246.5	189.8
طرابلس	1104972	1830	603.80	1085	1018.4
الزاوية	185842	1520	122.00	645.7	287.8
صبراتة وصرمان	144656	1370	105.58	354.6	407.9
ترهونة ومسلاتة	277606	5840	47.53	1604.6	173
غريان	151162	4660	32.00	2240	67.5
درنة	78116	4908	15.90	35.5	2200.4
المرج	109830	10000	10.98	3026	37
سيها	117202	15330	7.64	1164	1172
القبة	82037	14722	5.57	385.4	212.9
وادي الحياة	66698	31890	2.09	239.1	279
البطنان	138719	83860	1.65	905.8	153.1
وادي الشاطئ	72576	97160	0.74	279.1	260
الجفرة	42172	117410	0.35	109.1	386.5
غات	21002	72700	0.28	47.7	440.3
مرزق	62784	244571	0.21	303.2	207.1
المجموع	5299943	1669841	3.17	18096	292.9

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية - ليبيا 2002 ، ص 59 .

_____ ، النتائج النهائية للتعداد الزراعي 2001 ، جدول 15 ، ص ص 55 - 56 .

3 - 1 - 2 - 1 - 3 - الاختلاف بين الحضر والريف :

يتضح مدى التباين والاختلاف بين الشعبيات في نسبة سكانها من حيث الحضر والريف ، فقد عرف السكان الاستقرار منذ عام 1973 الذي بدأ فيه السكان غير المستقرين - الرحل وشبه الرحل - في التراجع الواضح ، فبلغت نسبة المستقرين حوالي 96.2% ، بعد أن كانت هذه النسبة 74.4% و 78.1% لعامي 1954 و 1964 على التوالي، ثم تصل درجة الاستقرار 99.94% سنة 1995 ، مما ساعد على التجمع في مجموعات سكانية في المدن والمراكز العمرانية التي حُددت في ليبيا بمن يسكنها 5000 نسمة تُعد حضراً حيث كانت نسبة الحضر في ليبيا سنة 1954 لا تتجاوز 20.0% من جملة السكان ، ووصلت إلى 85.7% سنة 2003 ، غير أن هذه النسب تتباين من شعبية لأخرى ، إذ تحتفي نسبة سكان الريف في شعبية مرزق ذات الكثافة السكانية العامة المتدنية ، والمساحة الشاسعة وتصل نسبة الحضر إلى 100.0% ، في حين تتجاوز نصف النسبة لتبلغ 52.5% مكونة سكان الريف في شعبية غات ، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن سكان الأولى ذات تجمع سكاني ، فيما يظهر التشتت على سكان الشعبية الثانية بحيث يقل عدد أغلب تجمعاتها عن 5000 نسمة .

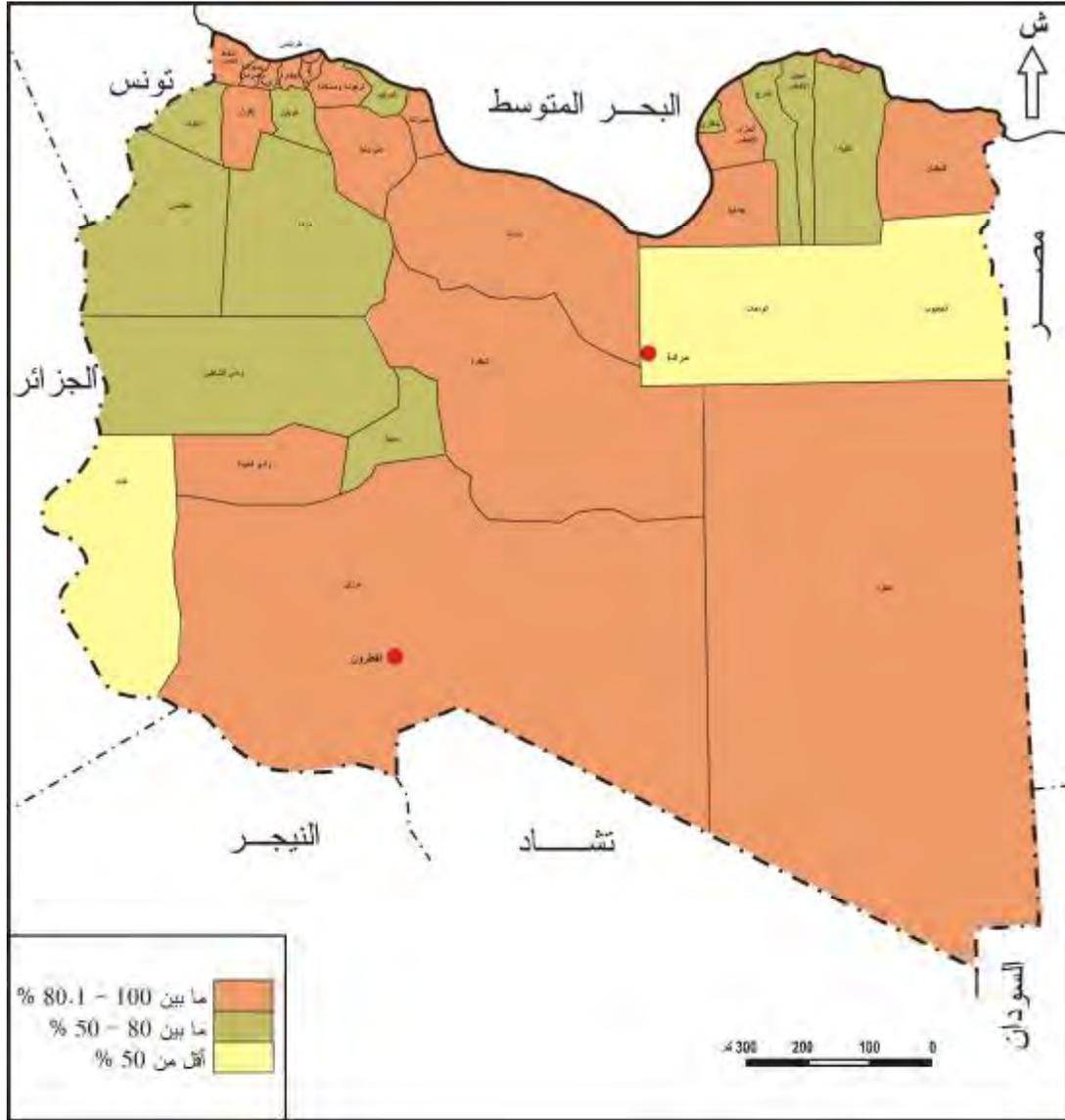
الجدير بالذكر أن متوسط الكثافة السكانية العامة في البلاد لم يتجاوز 3.8 نسمة/كلم² الذي يعد من أقل كثافات السكان في العالم ويظهر مدى فقر ليبيا سكانياً مقارنةً مع مساحتها الشاسعة في حين تبلغ الكثافة الفسيولوجية حوالي 293 نسمة/كلم² .

توضح الخريطة رقم (16) أن الشعبيات التي بها نسبة عالية من السكان الحضر تتمتع بتجمعات سكانية تزيد عن 5000 نسمة وتكون نسبة الحضر فيها ما بين 100.00% - 80.00% تمثلها شعبيات مرزق ، يفرن وجادو ، الجفرة ، بني وليد ، وطرابلس ، الحزام الأخضر ، ومصراتة ، ودرنة ، وادي الحياة ، الزاوية ، الجفارة ، وأجدابيا ، والنقاط الخمس ، وترهونة ومسلاتة ، وسرت ، الكفرة ، والبطنان ، وصرمان وصراتة .

أما الشعبيات التي تتراوح نسبة الحضر فيها ما بين 80% - 50% فتأتي في مقدمتها المرج ، والجبل الأخضر ، وغدامس ، وبنغازي ، ووادي الشاطئ ، ونالوت ، ومزدة ، والقبة ، وسبها ، والمرقب ، ووصلت في غريان ، وأخير الشعبيات التي تقل فيها نسبة الحضر عن 50% فتتمثل في غات ، الواحات .

خريطة رقم (16)

نسبة السكان الحضر والريف في الشعبيات سنة 2002



المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (3 - 1) ، تقرير التنمية البشرية لليبيا 2002 .

3-1-2-1-4 - نسبة السكان في كل شعبية إلى مجموع السكان :

يمكن ملاحظة التباين والاختلاف في نسبة سكان كل شعبية مقارنة إلى مجموع سكان البلاد وهو ما يشير إلى تركيزهم في شعبيات دون أخرى ، فعند مقارنة عدد سكان الشعبيات للسنوات 1984 و 1995 و 2005 يتبين أن هناك اختلافاً في نسب بعض الشعبيات التي ترتفع فيها نسبة السكان ما بين السنتين المذكورتين ، إذ يشير الجدول رقم (86) إلى أن تغيراً في نسب ما تضمه العديد من الشعبيات فالتجمعان التقليديان طرابلس

وبنغازي ، تراجعت نسبة ما تضمّنه من سكان حيث ضمّ الأول سنة 1984 ما نسبته 21.5% ، وتدنّت إلى 18.0% في عام 1995 ، وإلى 15.0% سنة 2005 .

جدول رقم (86)

عدد ونسبة سكان كل شعبية لمجموع السكان لتعدادي 1984 و 1995 وتقديرات 2005

السنة / الشعبية	1984	% سكان	1995	% سكان	2005	% سكان	% أو -
البطنان	85903	2.66	116106	2.26	153302	2.51	+
درنة	54648	1.69	68936	1.57	84768	1.39	-
القبة	36435	1.12	58810	1.33	109359	1.79	+
الجبل الأخضر	110953	3.43	152232	3.46	207854	3.40	-
المرج	69870	2.16	93171	2.23	123720	3.66	+
الحزام الأخضر	62337	1.93	77516	1.76	116110	1.90	+
بنغازي	377004	11.67	508502	11.58	685367	11.24	-
أجدابيا	72785	2.25	108139	2.46	190397	3.12	+
الوحدات	15074	0.46	22222	0.50	31188	0.51	+
الكفرة	20503	0.63	35091	0.79	56356	0.92	+
سرت	65260	2.02	102885	2.34	178380	2.92	+
الجفرة	24579	0.76	34576	0.78	48193	0.79	+
مرزق	35900	1.11	52368	1.19	73241	1.20	+
سيها	62355	1.93	93688	2.13	137307	2.25	+
وادي الحياة	32325	1.00	51602	1.17	78744	1.29	+
وادي الشاطئ	42248	1.30	59997	1.36	81863	1.34	-
مصراة	149794	4.63	220926	5.03	394522	6.47	+
المرقب	174056	5.39	251377	5.72	354823	5.81	+
بني وليد	37204	1.15	56890	1.29	83319	1.36	+
تزهونة ومسلاتة	161095	4.98	229593	5.23	316873	5.19	-
تاجوراء	127353	3.93	194526	4.43	290751	4.76	+
طرابلس	692759	21.45	793187	18.06	911643	14.95	-
الجفارة	156215	4.83	221789	5.05	311211	5.10	+
الزاوية	113556	3.51	156248	3.55	209972	3.44	-
صبراتة وصرمان	91885	2.84	123591	2.81	161345	2.64	-
النقاط الخمس	121017	3.74	166067	3.78	222282	3.64	-
غريان	93445	2.89	127401	2.90	172316	2.82	-
مزدة	18645	0.57	29580	0.67	45002	0.73	+
يفرن وجادو	65696	2.03	91468	2.08	126074	2.06	-
نالوت	39314	1.21	59583	1.35	96710	1.58	+
غدامس	11229	0.34	15280	0.34	19962	0.32	-
غلت	10271	0.31	16392	0.37	24602	0.40	+
المجموع	3228713	100.0	4389739	100.0	6097556	100.0	+

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 6 ، الكتاب الإحصائي 2003 ، ص 23 ، النسب من حساب الباحث .

أما التجمع الثاني فيلاحظ عليه التراجع البطيء للسنوات نفسها ، حيث كانت نسبة سكان بنغازي 11.7% ، و 11.6% ، و 11.2% على التوالي ، بينما يلاحظ ثبات مجموعة من الشعبيات دون 1.0% لقرابة 20 سنة ، بالرغم من حدوث زيادة محدودة في ما يقطنها من سكان نسبةً إلى باقي سكان البلاد ، وبلغ مجموعها 6 مثلتها غات ، وغدامس ، ومزدة ، والجفرة ، والكفرة ، والواحات .

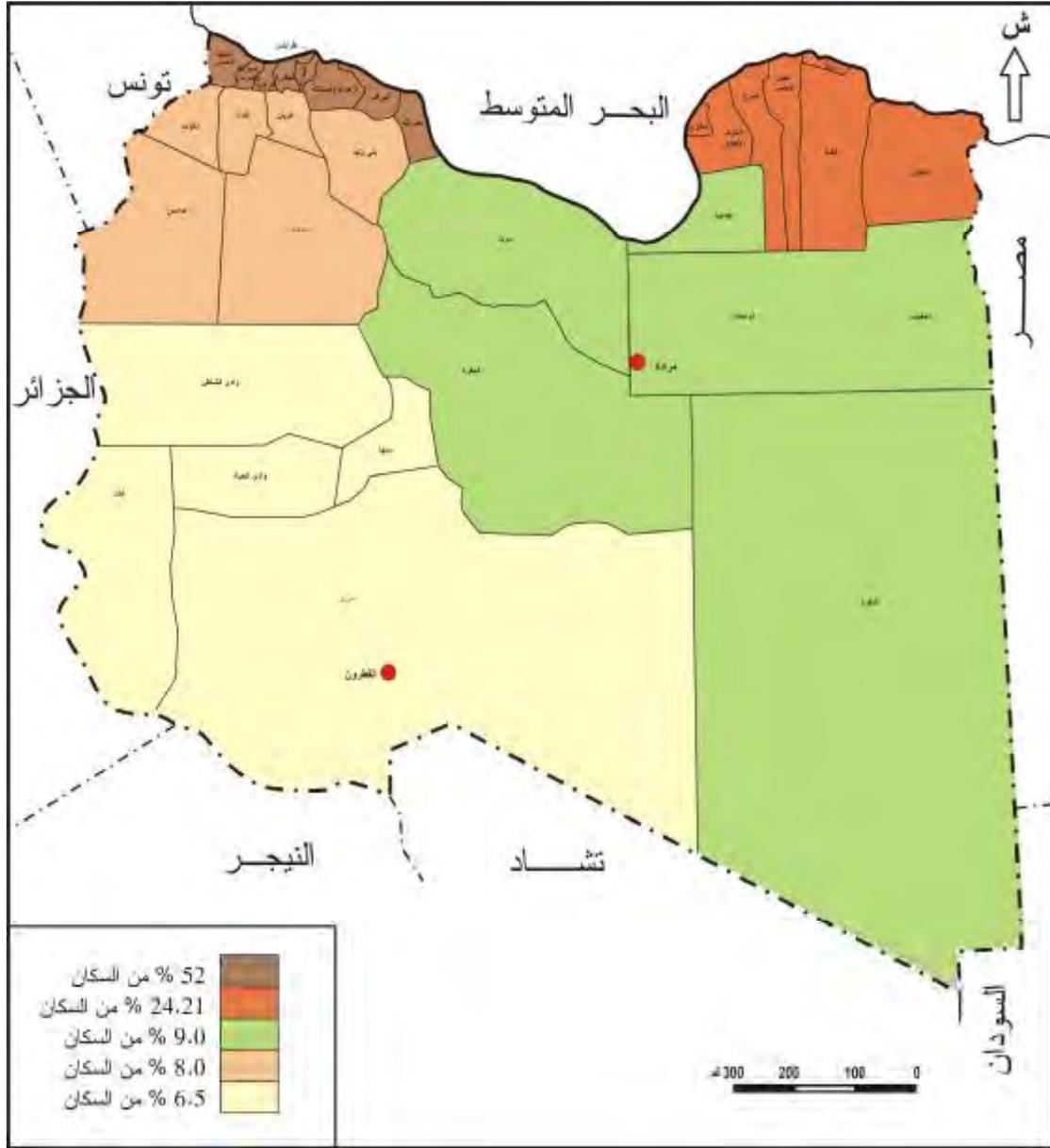
الملاحظ أيضاً حدوث تطور في نسبة ما تضمه 20 شعبية من سكان ، حيث زادت في تلك التي تحيط بنغازي مثلما هي في الحزام الأخضر ، وأجدايا ، وفي ظهير طرابلس كما في المرقب ، الجفارة ، تاجوراء ، أيضاً فإن هناك تجمعات جديدة بدأت تمثل ثقلاً سكانياً تمثل في تجمع مصراتة ، والمرقب ، ويني وليد ، بالإضافة إلى نمو تجمعات الجنوب المتمثلة في شعبيات وادي الحياة ، سبها ، ومرزق ، وغات رغم مساحتها الشاسعة .

في حين أن الشعبيات التي ظهر عليها تراجع في ما يمثله سكانها إلى مجموع السكان الكلي فقد بلغ عددها 12 شعبية كان على رأسها شعبيات الزاوية ، وصبراتة وصرمان ، والنقاط الخمس ، غريان ، يفرن وجادو ، وترهونة ومسلاطة ، والتي تمثل في مجموعها ثقلاً سكانياً إلى جانب طرابلس في الشمال الغربي من البلاد ، في الوقت الذي يقابلها بدرجة أقل في التركز السكاني الثاني شرق ليبيا حيث يلاحظ تدني ما تمثله من نسبة إلى مجموع السكان بالإضافة إلى بنغازي حيث يظهر التراجع في شعبيتي درنة ، والجبل الأخضر ، وفي الجنوب يبرز التراجع في نسبة سكان شعبية واحدة تمثلت في وادي الشاطئ ، وشعبية غدامس الواقعة في شمالها الغربي .

من خلال الخريطة رقم (17) يتضح التباين والاختلاف في نسب سكان الشعبيات لسنة 2005 ، موزعاً على 6 فئات من النسب ، وبتتبع ما حدث على هذه النسب من تغير لكل سنة على حدة ، تبين أنه كان مجموع الشعبيات في الفئة الأولى التي هي دون 1.0% نحو 6 شعبيات للسنوات 1984 و 1995 و 2005 هي غات ، غدامس ، مزدة ، الكفرة ، الجفرة ، والواحات .

خريطة رقم (17)

التوزيع النسبي للسكان في الشيعيات من مجموع السكان سنة 2005



المصدر : عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (86) .

بينما الفئة الثانية التي تقع نسبتها ما بين 1.0% و 2.5% كان عددها 13 شيعية سنة 1984 هي نالوت ، يفرن وجادو ، بني وليد ، وادي الشاطئ ، وادي الحياة ، سبها ، مرزق ، سرت ، أجدابيا ، الحزام الأخضر ، المرج ، القبة ، درنة ، واستمر الوضع كما هو عليه سنة 1995 ، حيث بقيت الشيعيات نفسها بالإضافة إلى شيعية البطنان ليصبح مجموعها 14 شيعية ، وفي سنة 2005 تغير وضع بعض الشيعيات فيما تمثله من سكان ، فتراجع العدد إلى 8 شيعيات هي نالوت ، يفرن وجادو ، بني وليد ، وادي الشاطئ ، وادي

الحياة سبها ، مرزق ، الحزام الأخضر ، حيث انتقلت البقية إلى الفئة الثانية دون أن تتراجع نسب سكانها إلى أقل من مستواها السابق .

أما الفئة الثالثة التي تتراوح نسبها ما بين 2.5% و 4.0% فقد بلغت سنة 1984 ما مجموعه 7 شعبيات هي غريان ، النقاط الخمس ، صرمان و صبراتة ، الزاوية ، تاجوراء ، الجبل الأخضر ، البطنان ، وفي عام 1995 تركزت في 5 شعبيات فقط هي غريان ، والنقاط الخمس ، صبراتة و صرمان ، الزاوية ، المرج ، وتغيرت في سنة 2005 لتمثل في 9 شعبيات هي غريان ، النقاط الخمس ، صبراتة و صرمان ، الزاوية ، سرت ، أجدايا ، المرج ، الجبل الأخضر ، البطنان .

والفئة الرابعة تراوحت نسبة ما تمثله كل منها من السكان إلى المجموع الكلي كانت ما بين 4.0% و 5.5% حيث كان مجموع الشعبيات سنة 1984 ما مجموعه 4 هي مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، الجفارة ، فيما بلغت سنة 1995 تحديداً 4 شعبيات ممثلة في مصراتة ، ترهونة ومسلاتة ، تاجوراء ، الجفارة ، وفي سنة 2005 بلغت 3 شعبيات ضمت ترهونة ومسلاتة ، تاجوراء ، الجفارة .

وتشمل الفئة الخامسة الشعبيات التي تقع نسب ما تمثله كل منها من سكان ما بين 5.5% و 7.0% إذ الملاحظ أنهما لم تسجل أية شعبية حسب هذه الفئة ، وفي عام 1995 شعبية واحدة هي المرقب ، بينما في سنة 2005 بلغ عددها 2 شعبيتان . وأخيراً الفئة السادسة التي تمثل نسبة ما فوق 7.00% للسنوات 1984 - 1995 - 2005 ضمت كل من طرابلس وبنغازي .

التباين بين سنوات 1984 و 1995 و 2005 فيما تضمنه كل شعبية من نسبة مئوية من السكان إلى مجموع سكان ليبيا قد يوضح أن هناك هجرة من بعض الشعبيات إلى أخرى، وكذلك تطور الخدمات في بعضها الآخر مما شجع على الاستقرار فيها وعودة بعض أبنائها إليها ، وزيادة معدل النمو فيها ، فيما يمكن إضافة أن سبب التراجع في نسب ما تمثله بعضها قد يعود إلى تدني معدل النمو السكاني في بعض الشعبيات تماشياً مع تراجع معدل النمو العام في البلاد ، وكذلك نشاط الهجرة المغادرة لها ، وهذا يعني أن هناك تبايناً غير عادل في توزيع السكان حسب النسبة المئوية لهم بين التقسيمات الإدارية المعمول بها ، ويظهر أن هناك تشتتاً وتباعداً واختلافاً في الخدمات وصعوبة في تقديمها .

3 - 1 - 2 - 1 - 5 - التباين بين المواليد والوفيات :

يمكن ملاحظة ما يطرأ على المواليد والوفيات لمجموع الشعبيات البالغ عددها 32 ، فمن خلال الجدول رقم (87) الذي يوضح عدد المواليد لسنتي 2001 و 2004 حسب النوع ومعدل النمو بالألف ، حيث يتضح الفارق الشديد بين الشعبيات في معدل النمو في الألف ، إذ منها ما يرتفع كثيراً عن المعدل العام الوطني ، وأخرى تتوافق معه ، وثالثة تتراجع دونه بكثير ، فخلال العام 2001 بلغ معدل المواليد 18.71 في الألف على مستوى ليبيا ، بينما تراوح في الشعبيات كلاً على حدة ما بين 7.01 في الألف كمستوى أدنى و 60.44 في الألف كحد أعلى (*) ، فالشعبيات التي تراوح معدل مواليد سكانها في الألف ما بين 7.00 في الألف و 15.00 في الألف بلغ عددها 11 شعبية ، وتعد ذات معدل نمو مواليد منخفض مثلتها الجفارة ، الحزام الأخضر ، سرت ، نالوت ، النقاط الخمس ، القبة ، صرارة وصرمان ، وادي الحياة ، مصراتة ، ترهونة ومسلاتة ، بني وليد .

المجموعة الثانية من الشعبيات التي تعد متوسطة المعدل تراوحت ما بين 15.00 في الألف و 22.00 في الألف شملت 9 شعبيات هي الزاوية ، أجدايا ، يفرن وجادو ، وادي الشاطئ ، سبها ، مزدة ، غريان ، المرقب ، المرج .

المجموعة الثالثة ذات المعدل المرتفع كان عددها 9 شعبيات وضمت كلاً من طرابلس ، بنغازي ، الجبل الأخضر ، الكفرة ، الجفرة ، درنة ، مرزق ، غدامس ، البطنان .

أما الأخيرة فهي المرتفعة جداً التي تزيد فيها معدلات المواليد في الألف عن 29.00 في الألف مثلته شعبيتا غات بمعدل بلغ 31.71 في الألف والواحات التي تخطى فيها المعدل إلى أكثر من الضعفين المعدل الوطني إذ بلغ حوالي 60.44 في الألف .

بلغ المعدل العام للمواليد الخام في الألف سنة 2004 ما مقداره 20.33 في الألف مما يعني ارتفاعه قليلاً عن سنة 2001 ، إذ تباينت المعدلات بين هبوط وصعود ، ويظهر الفارق واضحاً بين السنتين ، فبالنظر إلى الجدول رقم (87) أيضاً نلاحظ أن هناك اختلافاً بين الشعبيات حسب المجموعات السابقة ، فالتى يتراوح معدل مواليد سكانها بين 7.0 - 15.0 في الألف وتعد منخفضة المعدل لم تتجاوز 3 شعبيات هي القبة ، الجفارة ، وادي الحياة ، بينما ارتفع عدد الشعبيات التي معدلها ما بين 15.00 - 22.00 في الألف إلى 15 شعبية هي الحزام الأخضر ، أجدايا ، النقاط الخمس ، غات ، الكفرة ، مصراتة ،

(*) يرجح الباحث وجود خطأ إحصائي في تجميع المعلومات من مصدره ، وهو ما يؤكد تضارب البيانات واختلافها من جهة أخرى .

الزاوية ، ترهونة ومسلاتة ، مزدة ، غريان ، طرابلس ، بنغازي ، الواحات ، يفرن وجادو، نالوت وهي الشعبيات ذات المعدلات المتوسطة .

جدول رقم (87)

عدد المواليد والمعدل الخام بالآلاف في الشعبيات لسنتي 2001 و 2004

2004				2001				السنة الشعبية
معدل بالآلاف	مجموع	إناث	ذكور	معدل بالآلاف	مجموع	إناث	ذكور	
24.54	3652	1716	1936	28.35	3933	1864	2069	البطنان
24.00	1991	966	1025	25.82	2017	973	1044	درنة
9.13	924	453	471	12.99	1066	534	532	القبة
26.43	5308	2554	2754	22.83	4162	2026	2136	الجبل الأخضر
22.65	2717	1327	1390	21.59	2372	1148	1224	المرج
15.39	1730	835	895	8.03	823	403	420	الحزام الأخضر
21.63	14285	6961	7324	22.31	13310	6092	7218	بنغازي
17.68	3136	1566	1570	16.47	2387	1186	1201	أجدابيا
20.77	628	317	311	60.44	1660	736	924	الواحات
18.86	1016	475	541	23.47	1098	562	536	الكفرة
15.19	2533	1217	1316	10.07	1400	691	709	سرت
26.45	1234	588	646	25.60	1080	540	540	الجفرة
22.59	1604	768	836	28.66	1511	726	785	مرزق
22.92	3021	1476	1545	19.76	2317	1061	1256	سبها
14.47	1095	514	581	14.20	1091	496	595	وادي الحياة
22.23	1769	889	880	18.61	1351	684	667	وادي الشاطئ
18.42	6976	3362	3614	14.33	4505	2202	2303	مصراتة
25.24	8102	4025	4077	20.77	6355	2635	3720	المرقب
22.58	1815	922	893	14.36	1030	508	522	بني وليد
18.96	5808	2875	2933	14.64	4066	2021	2045	ترهونة ومسلاتة
21.26	24993	11916	13080	22.19	24522	12074	12448	طرابلس *
14.07	4222	2027	2195	7.01	1896	981	915	الجفارة
18.66	3796	1755	2041	15.23	2832	1225	1607	الزاوية
23.24	3645	1772	1873	14.13	2045	947	1098	صبراتة وصرمان
18.10	3900	1953	1947	11.58	2284	1133	1151	النقاط الخمس
20.08	3349	1601	1748	21.75	3289	1711	1578	غريان
19.45	841	375	466	20.74	790	380	410	مزدة
21.80	2654	1301	1353	18.17	2004	978	1026	يفرن وجادو
21.90	2016	965	1051	10.39	826	398	428	نالوت
22.63	441	227	214	27.80	503	261	242	غدامس
18.24	432	199	233	31.52	662	326	336	غات
20.33	119633	57894	61739	18.71	99187	47502	51685	ليبيا

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 19 - 21 . و 2004 ، ص 23 - 25 . المعدل من حساب الباحث .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لسنة 2004 نظراً لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

أما الشعبيات ذات المعدل المرتفع في مواليد سكانها الخام في الألف الذي تراوح ما بين 22.00 - 29.00 في الألف فإن مجموعها 12 شعبية هي وادي الشاطئ ، بني وليد ، مرزق ، المرج ، غدامس ، سبها ، صبراتة وصرمان ، درنة ، البطنان ، المرقب ، الجبل الأخضر ، الجفرة .

غير أن المستوى الأخير الذي يتجاوز 29.00 في الألف المصنف بالمرتفع جداً لم يظهر في سنة 2004 وهو ما يعني تقارب معدلات المواليد في الألف في الشعبيات بدليل زيادة عدد المتوسطة التي تناقصت إلى 3 شعبيات فقط بدلا عن 9 سنة 2001 ، أما المرتفعة فزادت على حساب المنخفضة في الوقت الذي اختفت فيه المرتفعة جداً .

يشير الجدول رقم (88) إلى عدد ومعدلات الوفيات في الألف للشعبيات لسنتي 2001 و 2004 ويتضح أن المعدل العام للوفيات الخام في الألف يتجه نحو الهبوط حيث سجل في عام 2001 ما مقداره 3.45 في الألف على مستوى البلاد وتراجع إلى 2.67 في الألف سنة 2004 ، كما يلاحظ أن الغالبية العظمى من الشعبيات تقترب من المعدل الوطني صعوداً وهبوطاً باستثناء شعبية الواحات التي سجلت 9.93 في الألف سنة 2001، وشعبية غدامس سجلت 10.82 في الألف سنة 2004 ، وحسب المعدل العام لسنة 2001 يمكن تقسيم مستوى معدل الوفيات الخام إلى مجموعات تتراوح الأولى ما بين 1.00 - 2.50 في الألف ضمت 9 شعبيات تمثلت في سرت ، الجفارة ، أجدايا ، صبراتة وصرمان، الحزام الأخضر ، وادي الحياة ، غريان ، مصراتة ، وادي الشاطئ ، هذه المجموعة توصف بأنها منخفضة المعدل .

أما المجموعة الثانية ذات الصفة المتوسطة وتراوح المعدل فيها ما بين 2.50 - 4.00 في الألف فتكونت من 14 شعبية ضمت القبة ، الجبل الأخضر ، الزاوية ، بني وليد ، الكفرة ، النقاط الخمس ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، نالوت ، يفرن وجادو ، غات ، المرج ، البطنان ، مرزق .

وضمت المجموعة الثالثة الشعبيات التي تراوح معدل وفياتها ما بين 4.00 - 5.50 في الألف وتعتبر مرتفعة مقارنة مع المعدل العام ، وتتكون من 6 شعبيات هي مزدة ، الجفرة، غدامس ، طرابلس ، بنغازي ، سبها .

وأخيراً المجموعة الرابعة التي تعد ذات معدل مرتفع جداً شملت شعبيتين تجاوز فيها المعدل ما يزيد عن 5.50 في الألف هما الواحات بمعدل بلغ 9.93 في الألف ، ودرنة 6.37 في الألف .

جدول رقم (88)

عدد الوفيات والمعدل بالآلف في الشعبيات لسنتي 2001 و 2004

2004				2001				السنة الشعبية
معدل بالآلف	مجموع	إناث	ذكور	معدل بالآلف	مجموع	إناث	ذكور	
2.17	324	118	206	3.92	544	260	284	الطنان
3.55	295	113	182	6.37	498	232	266	درنة
1.25	127	55	72	2.57	211	96	115	القبة
2.42	486	215	271	2.66	485	218	267	الجبل الأخضر
2.54	305	146	159	3.83	421	178	243	المرج
1.13	128	47	81	2.22	228	109	119	الحزام الأخضر
3.68	2434	1004	1430	4.93	2945	1344	1601	بنغازي
2.01	357	150	206	1.90	276	131	145	أجدابيا
2.24	68	25	43	9.93	237	118	119	الواحات
2.07	112	45	67	3.78	177	88	89	الكفرة
2.19	366	158	208	1.28	178	90	88	سرت
2.44	114	50	64	4.14	175	81	94	الجفرة
2.14	152	75	77	3.96	209	97	112	مرزق
5.28	696	319	377	5.46	640	285	355	سوها
3.43	260	125	135	2.31	178	78	100	وادي الحياة
2.12	169	79	90	2.50	182	76	106	وادي الشاطئ
2.57	973	419	554	2.35	741	320	421	مصراتة
2.93	1000	409	591	3.00	918	383	535	المرقب
1.74	140	56	84	2.85	205	100	105	بني وليد
2.70	829	343	486	3.07	854	392	462	ترهونة ومسلاتة
2.32	2741	1082	1646	4.36	4821	2000	2821	طرابلس*
1.41	425	179	246	1.63	442	204	238	الجفارة
2.70	550	246	304	2.84	528	241	287	الزاوية
3.16	497	195	302	2.02	293	140	153	صبراتة وصرمان
3.13	675	308	367	2.96	585	292	293	النفاط الخمس
2.99	500	229	271	2.33	353	154	199	غريان
2.91	126	60	66	4.01	153	76	77	مزدة
2.99	365	138	227	3.69	407	178	229	يفرن وجانو
3.10	286	122	164	3.68	293	141	152	نالوت
10.82	211	78	133	4.25	77	32	45	غدامس
2.82	67	25	42	3.80	80	41	39	غات
2.67	15765	6613	9152	3.45	18334	8175	10159	ليبيا

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 55 - 57 . و 2004 ، ص 77 - 79 . المعدل من حساب الباحث .
 (*): تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لسنة 2004 نظراً لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

ما يلاحظ من خلال العرض السابق أن الشعبيات التي معدل الوفيات الخام فيها يعدُّ منخفضاً تمثل 10 ، بينما تجاوزت ذلك الشعبيات التي معدلها متوسطة وبلغت 13 ، بينما التي تعدُّ مرتفعة ومرتفعة جداً لم تصل إلى ذلك خلال عام 2001 ووصلت إلى 8 شعبيات ، مما يعطي مؤشراً لتقارب المعدل العام الخام بين الشعبيات وتشابهه .

بالإطلاع على الجدول نفسه ، وما آلت إليه معدلات الوفيات الخام لسنة 2004 يمكن ملاحظة أن هناك بعض التغير على بيانات الوفيات من حيث العدد ، وبالتالي حسب المعدل في الألف ، إذ يتبين أن عدد الشعبيات ذات المعدل المنخفض التي معدل الوفيات الخام فيها ما بين 1.00 - 2.50 في الألف بلغ 14 شعبية هي الحزام الأخضر ، القبة ، الجفارة ، بني وليد ، أجدايا ، الكفرة ، وادي الشاطئ ، مرزق ، البطنان ، سرت ، الواحات ، ترهونة ومسلاتة ، الجبل الأخضر ، الجفرة ، أما الشعبيات التي معدل الوفيات الخام بها متوسط وتراوح ما بين 2.50 - 4.00 في الألف فكان مجموعها 15 شعبية هي المرج ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، الزاوية ، يفرن وجادو ، مزدة ، غريان ، نالوت ، صبراتة وصرمان ، غات ، النقاط الخمس ، وادي الحياة ، درنة، بنغازي ، أما الشعبيات التي معدل الوفيات الخام فيها مرتفع وتراوح ما بين 4.00 - 5.50 في الألف فلم يشمل فيها إلا شعبية واحدة وهي سبها وكان معدلها 5.28 في الألف ، في حين أن من تخطى معدلها 5.50 في الألف مثلته شعبية غدامس بشكل متطرف تجاوز المعدل العام بأكثر من 4 مرات ووصل إلى 10.82 في الألف !.

ما يمكن استنتاجه من العرض السابق أن معدل الوفيات الخام أخذ في التراجع سواء على مستوى الدولة حيث كان سنة 2001 ما مقداره 3.45 في الألف وتدنى سنة 2004 إلى 2.67 في الألف ، أو على مستوى الشعبيات ، فالتى كانت تصنف ضمن المنخفضة زاد عددها سنة 2004 إلى 14 شعبية بدلاً من 10 سنة 2001 ، والمصنفة بأنها متوسطة المعدل كان عددها 13 شعبية سنة 2001 ، وارتفعت إلى 15 شعبية بعد أربع سنوات ، أما المرتفعة المعدل فقد تراجعت إلى شعبية واحدة بعد أن كانت 6 شعبيات ، والمرتفعة جداً من شعبيتين تدنت إلى شعبية واحدة لسنتي 2001 و 2004 على التوالي ، غير أن هذا التراجع الواضح في معدل الوفيات الخام سواء على مستوى البلاد أو على مستوى الشعبيات يقابله نمو في معدل المواليد الخام مما يعني أن هناك زيادة مرتقبة في عدد السكان ولسنوات عديدة للفئات العمرية الصغيرة ، أي ما دون 24 سنة ، وما تطلبه من

خدمات هامة ، وبخاصة في مجالي التعليم والصحة وما تتطلبانه من خدمات أخرى مساعدة .

3-1-2-1-6 - الاختلاف والتشابه في عدد ونسبة النوع :

ينقسم سكان أي إقليم جغرافي تلقائياً إلى ذكور وإناث ، وفي العادة تكون متقاربة، غير أن الاختلاف بينهما سواء في المجموع الكلي ، أو حسب كل فئة عمرية يؤثر تأثيراً واضحاً في تطور واتجاه ووضع السكان ككل ، فحينما يزيد عدد الذكور عن الإناث أو العكس سيختلفان في الوضع الديموغرافي ، وكذلك ستباينان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمثل الجدول رقم (89) عدد سكان الشعبيات من الجنسين لسنتي 1995 و 2004 ، والنسبة النوعية التي توضح عدد الذكور مقابل كل 100 من الإناث التي تُظهر زيادة في عدد الذكور إذا ما تجاوزت 100 ، وإن قلت عنها تعني زيادة في عدد الإناث . فالملاحظ أيضاً أن المعدل في الشعبيات كلاً على حدة يقترب من التساوي تقريباً بين الذكور والإناث ، فالخريطة رقم (18) التي توضح النسبة النوعية ذكر/100 أنثى في عام 1995 وتوزيعها الإقليمي على أجزاء البلاد ، فقد بلغ عدد الشعبيات التي تساوت فيها النسبة النوعية بين الجنسين 9 شعبيات تراوح معدلها ما بين 100 - 101 ذكر تمثلت في مرزق ، ووادي الشاطئ ، ووادي الحياة ، وطرابلس ، وسرت ، والكفرة ، والواحات ، والمرج ، والقبة ، أما الشعبيات التي كان المعدل فيها ما بين 102 - 103 ذكر فوصلت إلى 19 وهي تمثل الغالبية من المجموع الكلي ، بينما كان المعدل في حدود 104 ذكر في شعبية البطنان ، فيما ارتفع المعدل بشكل كبير إلى 126 ذكر في شعبية الحزام الأخضر ، وتراجع إلى 98 و 97 ذكر في شعبيتي غات وغدامس على التوالي .

اختلف واقع النسبة النوعية في عام 2004 حيث ارتفع المعدل عما كان عليه في بعض الشعبيات عن 2001 إلا أن الأرقام تشير إلى زيادة عدد الشعبيات التي كان معدلها ما بين 100 - 101 ذكر إلى 16 شعبية ، والتي تراوح معدلها ما بين 102 - 103 ذكر تراجع عددها إلى 12 شعبية ، واستمرت شعبية البطنان على معدلها السابق نفسه 104 ذكر ، وفي غدامس تغير الوضع كثيراً ، حيث كان معدلها دون 100 ذكر ارتفع وأصبح 108 ذكر مسجلاً أعلى معدل ! ، فيما ظهرت شعبيتان تدني معدلها إلى 93 و 95 تمثلتا في مرزق و نالوت على التوالي .

جدول رقم (89)

عدد ونسبة النوع والنسبة النوعية للسكان حسب الشعبيات لسنتي 1995 و 2004

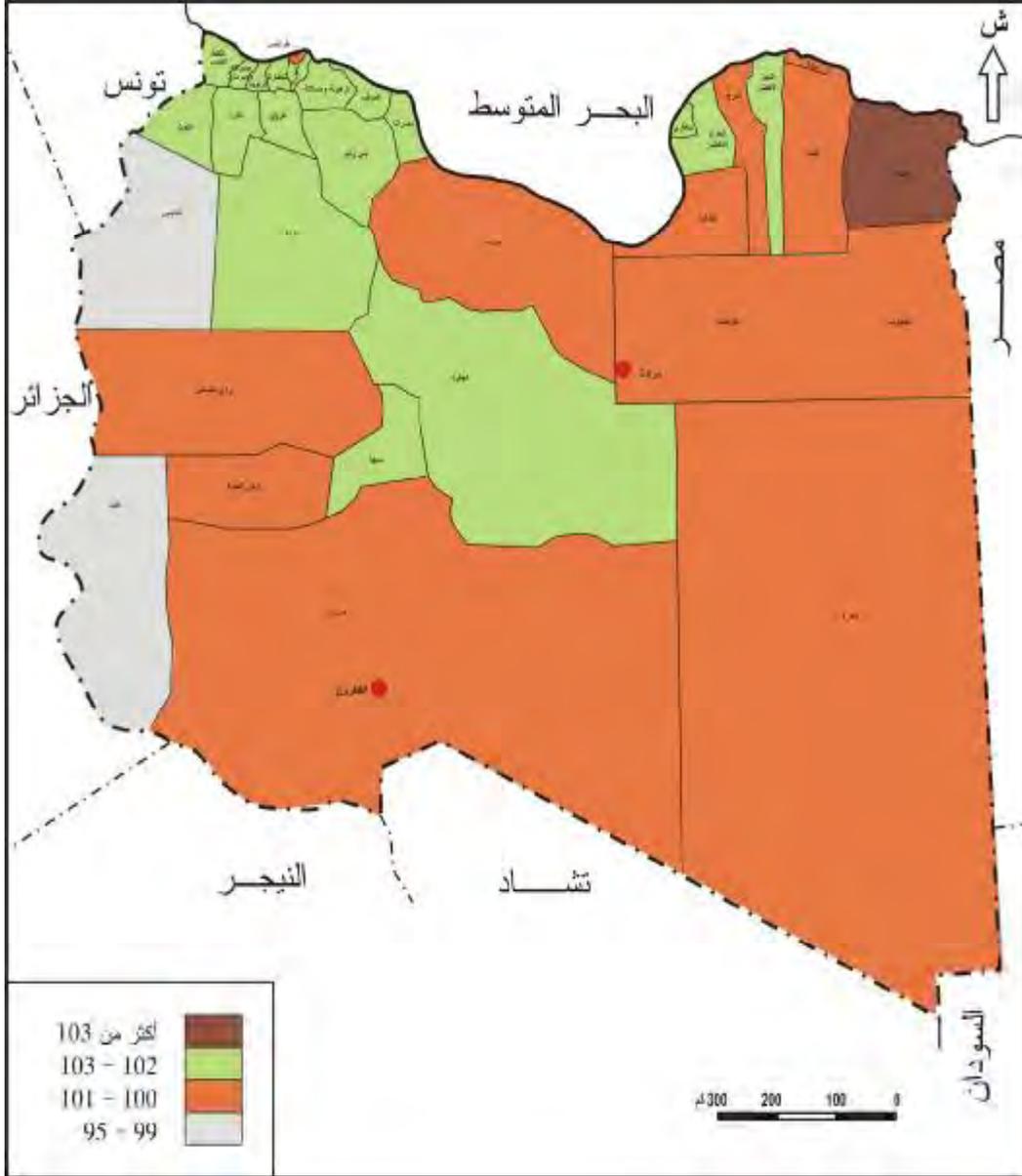
2004					1995					العدد و % الشعبية
% النوعية	%	إناث	%	ذكور	% النوعية	%	إناث	%	ذكور	
104	48.8	72626	51.2	76174	104	49.9	56763	51.1	59343	البطنان
101	49.8	41259	50.2	41690	103	49.0	33951	51.0	34985	درنة
102	49.6	50063	50.4	51032	100	50.0	29377	50.0	29433	لقية
101	49.6	99495	50.4	101304	102	49.6	75425	50.4	76807	الجبل الأخضر
100	50.0	60250	50.0	59658	100	49.9	46517	50.1	46654	المرج
100	49.8	55954	50.2	56425	126	43.9	34276	56.1	43240	الحزام الأخضر
102	49.5	362180	50.5	333967	102	49.5	251444	50.5	257058	بنغازي
101	49.6	87963	50.4	89403	102	49.5	53561	50.5	54578	أجدابيا
100	50.0	15098	50.0	15127	100	48.8	11065	50.2	11157	الواحات
100	49.8	26845	50.2	27023	100	49.8	17478	50.2	17613	الكفرة
100	50.0	83420	50.0	83309	101	49.7	51149	50.3	51736	سرت
102	49.6	23134	50.4	23512	102	49.6	17149	50.4	17427	الجفرة
103	49.0	186797	51.0	191726	103	49.0	108602	51.0	112324	مصراثة
102	49.5	168649	50.5	172315	103	49.0	124045	51.0	127332	المرقب
102	49.6	39813	50.4	40548	103	49.0	28097	51.0	28793	بني وليد
101	49.7	152051	50.3	154147	103	49.0	113484	51.0	116109	ترهونة ومسلانة
103	49.0	136589	51.0	141945	103	49.0	95277	51.0	99249	تاجوراء
103	49.0	439826	51.0	456944	101	48.7	386365	51.3	406822	طرابلس
102	49.6	148720	50.4	151216	103	49.0	108803	51.0	112986	الجفارة
100	49.9	101358	50.1	102042	102	48.9	77088	51.1	79160	الزاوية
100	49.9	78127	50.1	78691	103	49.0	61052	51.0	62539	صيرانة وصرمان
100	50.0	107690	50.0	107747	103	49.0	82089	51.0	83978	لنقاط الخمس
101	49.7	82713	50.3	83989	103	49.0	62862	51.0	64539	غريان
100	49.9	21310	51.1	21915	102	48.9	14503	51.1	15077	مزدة
95	51.0	46992	49.0	45031	103	49.0	29369	51.0	30214	نالوت
108	47.9	9326	52.1	10161	97	50.6	7734	49.4	7546	غدامس
102	49.5	60186	50.5	61545	103	49.0	44969	51.0	46499	يفرن وجانو
102	49.5	37402	50.5	38243	101	49.6	25613	50.4	25989	وادي الحياة
100	49.9	11801	50.1	11882	98	50.0	8241	50.0	8151	غلت
102	49.5	65192	50.5	66599	103	49.0	46188	51.0	47500	سبها
100	49.9	39657	50.1	39887	101	49.6	29780	50.4	30217	وادي الشاطئ
93	51.6	36619	48.4	34365	100	48.9	26344	50.1	26024	مرزق
102	49.5	2913105	50.5	2969562	103	49.0	2158660	51.0	2231079	ليبيا

المصدر : الإحصاءات الحيوية 2004 ، ص 7 . نشرة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الأول ، أغسطس 2004 ، ص 4 .

النسب من حساب الباحث .

خريطة رقم (18)

النسبة النوعية (عدد الذكور مقابل 100 أنثى) سنة 1995



المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (89) .

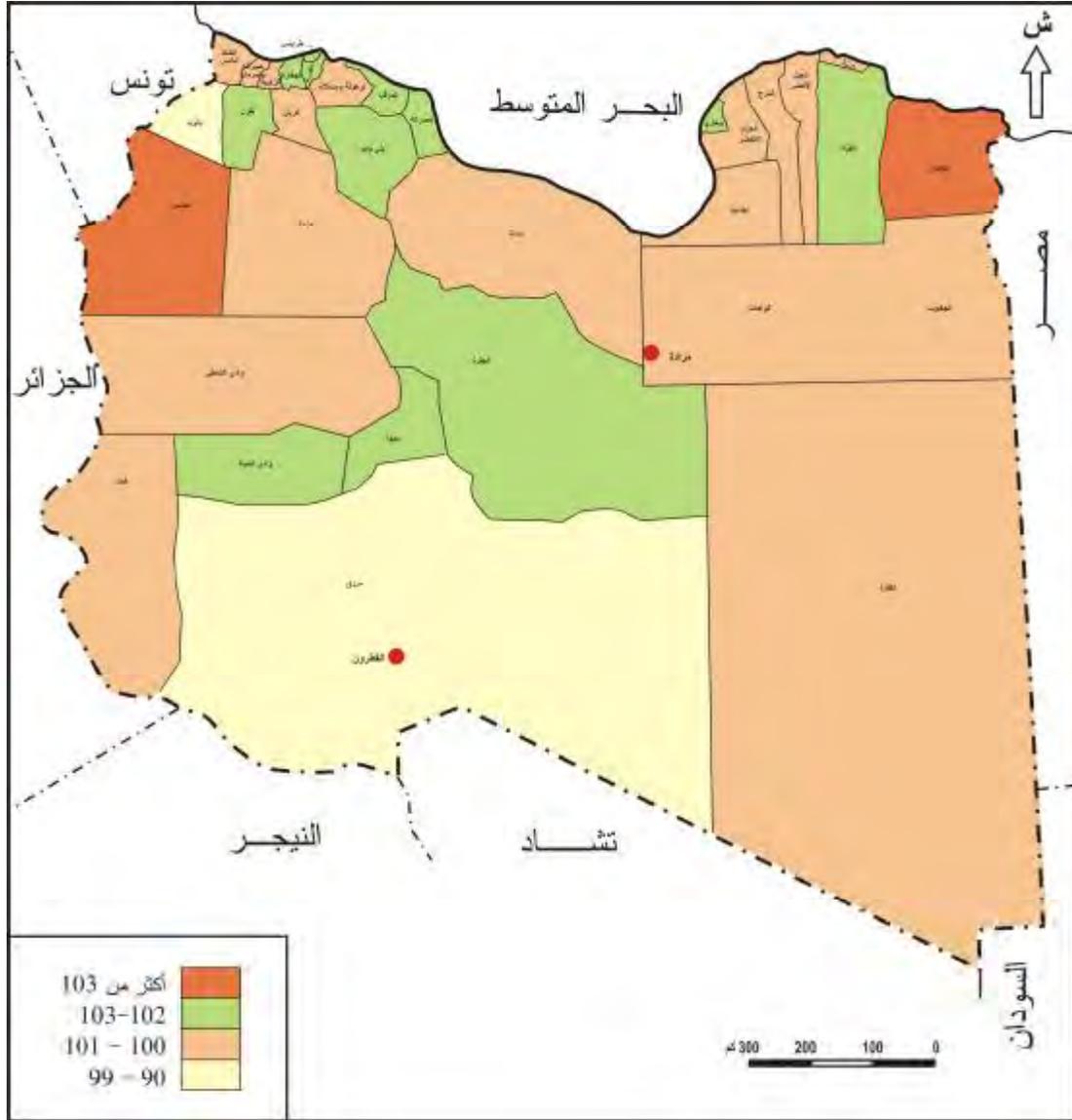
وضحت النسبة المئوية لتوزيع الذكور والإناث لسكان الشعييات أيضاً التقارب الكبير بين ما يمثله النوعان ففي عام 1995 كان مجموع الشعييات التي كانت النسبة فيها 50.0% شعبيتان فقط ، هما : القبة وغات ، فيما بلغت التي كانت فيها النسبة ما بين 50.0+ % و 51.0% نحو 23 شعبية ، وتجاوزت ذلك مجموعة من الشعييات وصلت إلى 6

شعبيات وبلغت نسبتها ما بين 51.1% و 51.4% ، وقلَّ عدد الذكور في شعبية غدامس عن النصف وسجل نسبة 49.4% ذكور .

توضح الخريطة رقم (19) أن سنة 2004 اتسمت بتراجع النسبة المئوية للذكور إلى الإناث ، حيث سجلت شعبيتان تراجعاً على 50.0% هما مرزق 48.4% ، وفي نالوت 49.0% ، بينما الشعبيات التي كانت فيها النسبة 50.0% بلغت 4 هي المرج ، والواحات ، وسرت ، والنقاط الخمس ، والتي نسبتها المئوية ما بين + 50.0% و 51.0% بقيت 23 شعبية مع اختلاف في بعضها عن نسبتها في عام 1995 ، في الوقت الذي وصل عدد الشعبيات التي تراوحت نسبتها ما بين 51.1% و 51.4% إلى شعبيتين هما مزدة والبطنان ، وفي شعبية غدامس زاد عن ذلك وتوقفت النسبة المئوية عند 52.1% .

خريطة رقم (19)

النسبة النوعية (عدد الذكور مقابل 100 أنثى) لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (89) .

بلغ المعدل العام للنسبة النوعية الذكور إلى الإناث في ليبيا 103 ذكر عام 1995 فيما يظهر عليه التراجع إلى 102 ذكر لسنة 2004 - الخارطتان (18 و 19) ، وأن النسبة المئوية العامة كانت 51.0% و 50.5% للذكور للسنتين على التوالي ، وهذا يشير إلى قلة الفارق بين الذكور والإناث في تركيب السكان والذي قد يحتم ضرورة القيام بالدراسات الديموغرافية الخاصة والمفصلة لتوضيح الأسباب التي أدت إلى تراجع أعداد الذكور ، وما ينجم عن ذلك من تغير لبنية المجتمع الليبي وما يتطلبه هذا من تبدل بالحياة المهنية والوظيفية والاجتماعية ، كما يظهر من جدول معدلات وفيات الرضع أن هناك

زيادة في معدل وفيات الذكور عنه عند الإناث 20.8 في الألف و 15.9 في الألف لسنة 2004 .

3 - 1 - 2 - 1 - 7 - تباين معدلات النمو السكاني في الشعبيات :

يغلب على معدل النمو السكاني في ليبيا الزيادة منذ 1995 ، فخلال 10 سنوات ما بين 1984 و 1995 بلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.9% ، غير أنه أخذ في التصاعد من جديد ، فحسب الفترة الفاصلة ما بين 1995 وتقديرات 2005 يمكن أن يصبح 2.80% تقريباً ، هذا التصاعد المحدود يمكن أن يكون مؤشراً بسيطاً في البداية ، غير أنه قد يأخذ طريقه نحو الصعود ، وبخاصة إذا ما استمر معدل المواليد في الصعود التدريجي مع تراجع لمعدل الوفيات، من خلال الجدول رقم (90) الذي يشرح عدد السكان بالشعبيات لتعدادي 1984 و 1995 وتقديرات 2005 سنة ، بالإضافة إلى معدل النمو السنوي لفترة 20 سنة تقريباً، يتبين أن الاتجاه العام يشير إلى زيادة المعدل حيث لا تظهر إلا في 6 منها تدنى معدل نمو سكانها ما بين 1995 - 2005 عما كان عليه في الفترة ما بين 1984 - 1995 ، بينما ثبت معدل النمو السكاني في شعبيتين فقط ، وهذا يعني أن هناك 23 شعبية يغلب عليها طابع النمو السنوي لسكانها .

عن طريق الخريطة رقم (20) التي تبين معدل النمو السكاني في الشعبيات ما بين 1984 - 1995 يمكن تقسيم معدل النمو السكاني في الشعبيات إلى أربع درجات على أساس القرب والبعد عن المعدل العام حيث تظهر أنه ما بين عامي 1984 و 1995 أن الشعبيات التي معدل نمو سكانها السنوي ما بين 1.00% - 2.00% والذي يعد منخفضاً بلغ مجموعها 3 شعبيات فقط مثلتها طرابلس ، الحزام الأخضر ، درنة ، أما التي يتراوح معدل نموها السكاني السنوي ما بين 2.00% - 3.00% ، فقد كان عددها 19 شعبية ومعدل نموها مرتفع هي المرج ، والنقاط الخمس ، وصبراتة وصرمان ، وبنغازي ، والبطنان ، وغدامس ، وغريان ، والجبل الأخضر ، والزاوية ، ويفرن وجادو ، والجفرة ، ووادي الشاطئ ، والجفارة ، وترهونة ومسلاتة ، ومرزق ، والمرقب ، والواحات ، ومصراتة ، وأجدابيا .

جدول رقم (90)

عدد السكان الليبيين ومعدل النمو السنوي % لكل شعبية لتعدادي 1984 و 1995 وتقديرات 2005

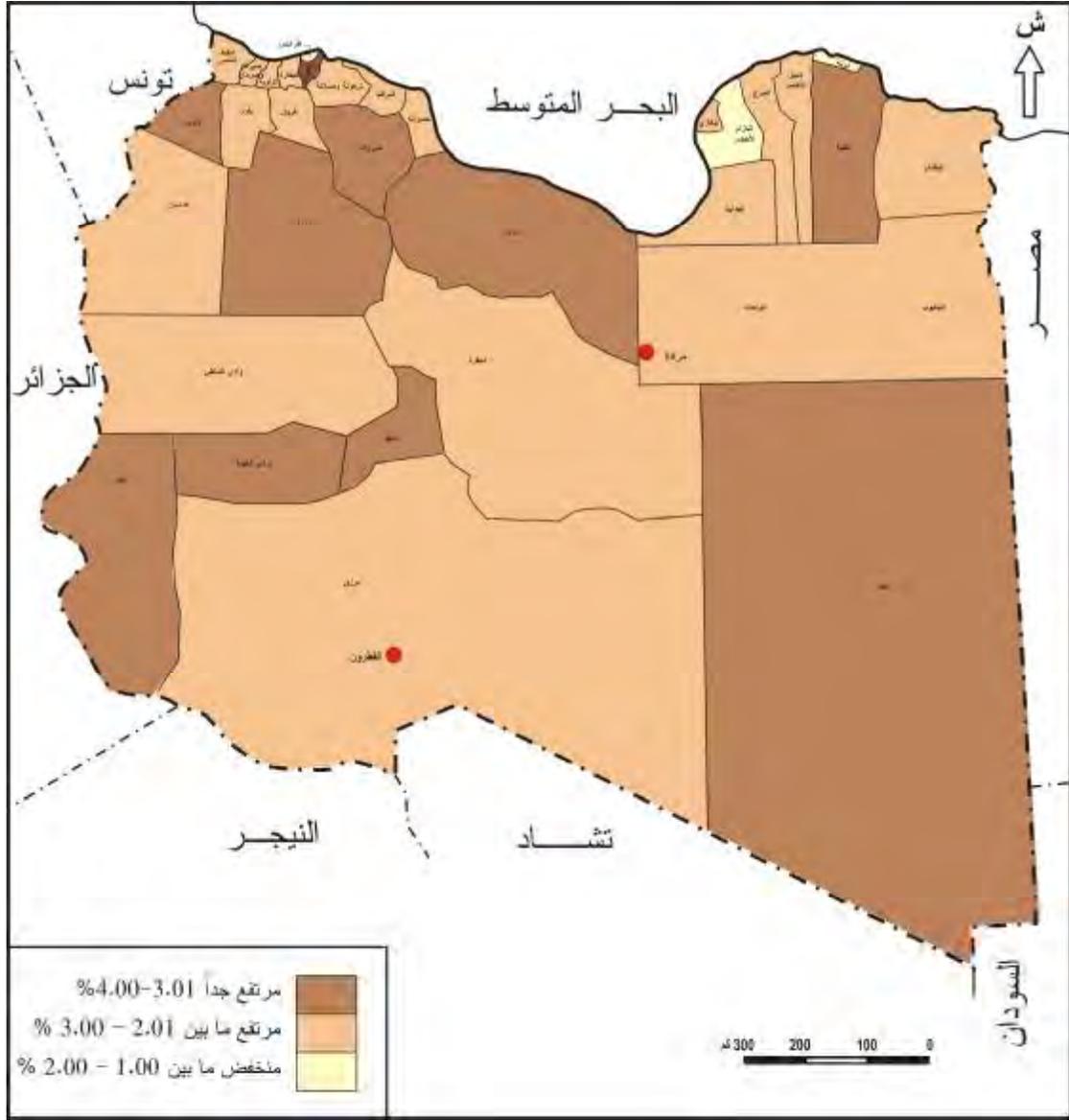
السنة	1984	1995	2005	معدل النمو % 1995 - 1984	معدل النمو % 2005 - 1995
الشعبية البطنان	85903	116106	153302	2.36	3.20

1.86	1.88	84768	68936	54648	درنة
4.62	3.45	109359	58810	36435	القبية
2.67	2.46	207854	152232	110953	الجيل الأخضر
2.46	2.27	123720	93171	69870	المرج
3.32	1.78	116110	77516	62337	الحزام الأخضر
2.58	2.35	685367	508502	377004	بنغازي
4.32	2.97	190397	108139	72785	أجدابيا
2.87	2.92	31188	22222	15074	الواحات
3.77	3.77	56356	35091	20503	الكفرة
4.23	3.32	178380	102885	65260	سرت
2.82	2.62	48193	34576	24579	الجفرة
2.84	2.85	73241	52368	35900	مرزق
3.17	3.04	137307	93688	62355	سبها
3.44	3.39	78744	51602	32325	وادي الحياة
2.58	2.68	81863	59997	42248	وادي الشاطئ
4.40	2.92	394522	220926	149794	مصراتة
2.91	2.79	354823	251377	174056	المرقب
3.17	3.14	83319	56890	37204	بني وليد
2.75	2.71	316873	229593	161095	ترهونة ومسلاتة
3.30	3.13	290751	194526	127353	تاجوراء
1.29	1.17	911643	793187	692759	طرابلس
2.87	2.68	311211	221789	156215	الجفارة
2.55	2.48	209972	156248	113556	الزاوية
2.33	2.33	161345	123591	91885	صبراتة وصرمان
2.52	2.46	222282	166067	121017	النقاط الخمس
2.60	2.42	172316	127401	93445	غريان
3.42	3.36	45002	29580	18645	مزدة
2.74	2.56	126074	91468	65696	يفرن وجانو
3.83	3.09	96710	59583	39314	نالوت
2.34	2.41	19962	15280	11229	غدامس
3.33	3.39	24602	16392	10271	غات
2.80	2.40	6097556	4389739	3228713	المجموع

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003، ص 6. الكتاب الإحصائي 2003، ص 23.
النسب من حساب الباحث.

خريطة رقم (20)

معدل النمو السكاني في الشعبيات ما بين 1984 - 1995



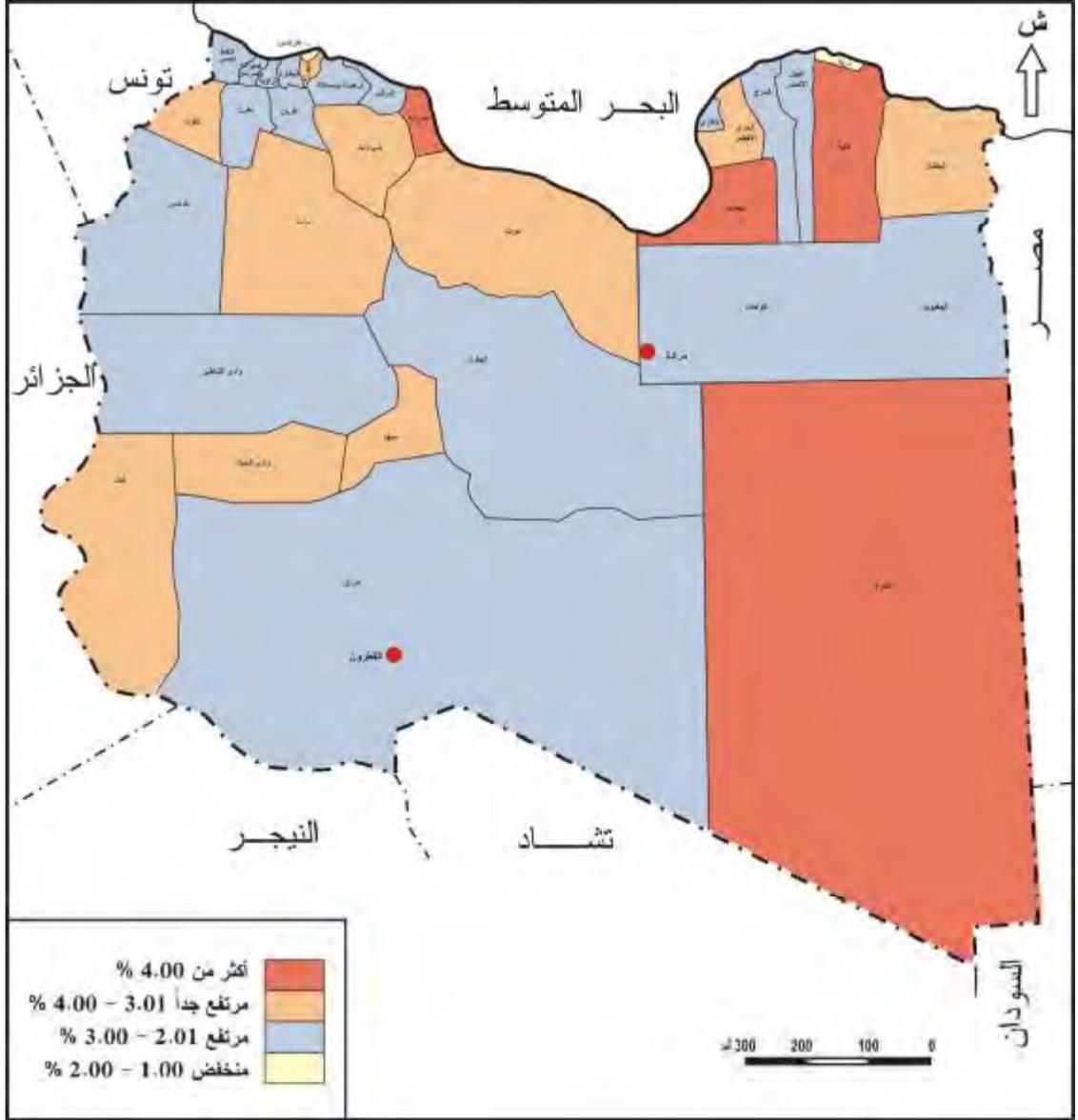
المصدر : عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (90) .

بينما كان عدد الشعبيات التي بلغ معدل نمو سكانها درجة مرتفعة جداً تراوح ما بين 3.00% - 4.00% ما مجموعه 10 شعبيات هي سبها ، تاجوراء ، نالوت ، وبني وليد ، سرت ، مزدة ، غات ، وادي الحياة ، الكفرة ، القبة ، فيما التي معدل نموها السنوي ما بين 2.00% - 3.00% كان عددها 19 شعبية ، ومن الخريطة رقم (21) التي توضح النمو السكاني للعامين المذكورين ، يتبين أن الشعبيات المنخفضة النمو السنوي الذي تراوح ما بين 1.00% - 2.00% بلغ عددها 2 شعبيتين فقط هما : طرابلس ، ودرنة ، بينما التي معدلها السنوي لنمو السكان مرتفع تراوح ما بين 2.00% - 3.00% وصل عددها إلى 16 شعبية تشمل صبراتة وصرمان ، غدامس ، المرج ، النقاط الخمس ،

الزاوية ، وادي الشاطئ ، بنغازي ، غريان ، الجبل الأخضر ، يفرن وجادو ، ترهونة
ومسلاتة ، الجفرة ، مرزق ، الواحات ، الجفارة ، المرقب .

خريطة رقم (21)

معدل النمو السكاني في الشعبيات ما بين 1995 - 2005



المصدر عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (90) .

مما تقدم يمكن توضيح أن هناك تغيراً واضحاً في حركة النمو السكاني في
الشعبيات خلال الفترة ما بين السنوات 1984 - 1995 - 2005 فمن خلال التصنيفات

التي تم اعتمادها أساساً لتقسيم مستوى النمو السكاني السنوي وفق المجموعات يتبين أن المجموعة الأولى التي تراوح معدل نمو سكانها ما بين 1.00% - 2.00% التي اعتبرت بأنها منخفضة النمو ، ثم المرتفعة النمو السنوي للسكان وبلغ المعدل فيها ما بين 2.01% - 3.00% ، والمرتفعة جداً في نمو سكانها الذي تراوح ما بين 3.0% - 4.00% ، كما ظهر معدل جديد يعد أكثر ارتفاعاً مقارنة بالمعدل الأخير وبالمعدل العام للنمو السكاني في ليبيا البالغ 2.8% الذي تجاوزته 4 شعبيات وزاد عن 4.00% وهي شعبيات القبة ، أجدابيا، سرت ، مصراتة .

كما يلاحظ أن الشعبيات التي تجاوز فيها معدل النمو السكاني السنوي 4.00% تتمتع بزيادة معدل المواليد الخام فيها باستثناء شعبية القبة التي يتراجع فيها معدل مواليدها الخام ، مما قد يعني أن هناك هجرة محتملة إليها من مناطق أخرى ، الأمر الذي ساعد في ارتفاع معدل النمو السنوي لثلاث منها هي أجدابيا ، وسرت ، ومصراتة .

3 - 1 - 2 - 1 - 8 - الاختلاف في حالات الزواج والطلاق :

تتوزع حالات الزواج والطلاق نسبياً حسب نسبة سكان كل شعبية إلى نسبة السكان ، ويظهر من خلال الجدول رقم (91) الذي يوضح عدد حالات الزواج والطلاق ونسبة كل منهما في كل شعبية إلى إجمالي الحالات في ليبيا حيث يظهر تباينها واختلافها للحالتين .

بتتبع ما ورد في الجدول المذكور يتبين أن حالات الزواج في 15 شعبية ترتفع نسبة ما تمثله كل منها من حالات الزواج سنة 2004 عما كانت عليه سنة 2001 ، حيث تتوزع جغرافياً على أجزاء البلاد وتقل في الشرق التي تمثلها القبة ، والحزام الأخضر ، وفي الجنوب ضمت هذه المجموعة شعبيات مرزق ، سبها ، وادي الحياة ، وادي الشاطئ، وتتركز في الشمال الغربي والجبل الغربي في كل من مصراتة ، والمرقب ، الزاوية، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، غريان ، مزدة ، نالوت ، غدامس ، أما الشعبيات التي تقل نسب ما تمثله من حالات زواج كلاً على حدة فكان عددها 16 شعبية توزعت على أرجاء البلاد حيث ضمت في الشمال الشرقي شعبيات البطنان ، ودرنة ، والجبل الأخضر، المرج ، بنغازي .

جدول رقم (91)

عدد حالات الزواج والطلاق في الشعبيات ونسبتها إلى المجموع الكلي لسنتي 2001 و 2004

2004				2001				السنة الشعبية
% من إجمالي ليبيا	طلاق	% من إجمالي ليبيا	زواج	% من إجمالي ليبيا	طلاق	% من إجمالي ليبيا	زواج	
5.28	94	2.72	1067	4.93	82	2.75	791	البطنان
1.35	24	2.04	798	2.22	37	2.07	596	درنة
2.36	42	1.60	626	1.92	32	0.88	254	القبة
12.04	214	4.02	1573	11.31	188	4.74	1359	الجبل الأخضر
3.48	62	2.66	1041	3.85	64	2.92	837	المرج
0.39	7	2.71	1061	0.30	5	1.74	501	الحزام الأخضر
5.85	104	10.85	4246	6.67	111	11.69	3353	بنغازي
1.23	22	2.07	813	0.12	2	2.57	738	أجدابيا
0.84	15	0.61	242	0.36	6	0.73	212	الواحات
0.05	1	0.49	194	1.08	18	0.51	148	الكفرة
1.18	21	1.86	728	1.68	28	2.15	618	سرت
1.46	26	0.86	337	1.50	25	1.11	310	الجفرة
0.78	14	0.98	386	2.10	35	0.93	267	مرزق
7.76	138	1.90	744	6.67	111	1.80	517	سيها
1.40	25	0.86	338	1.02	17	0.67	194	وادي الحياة
0.78	14	1.32	517	1.92	31	1.30	373	وادي الشاطئ
4.67	83	5.39	2108	4.99	83	4.66	1336	مصراتة
1.80	32	5.58	2183	3.73	62	4.04	1160	المرقب
2.75	49	1.03	405	1.20	20	1.32	379	بني وليد
1.63	29	4.68	1831	3.00	50	5.12	1468	ترهونة ومسلاتة
28.64	509	22.12	8651	28.76	478	23.64	6767	طرابلس *
4.61	82	5.72	2239	2.52	42	6.05	1735	الجفارة
2.30	41	3.80	1489	-	-	2.85	819	الزاوية
2.58	46	3.58	1400	1.80	30	2.78	798	صبراتة وصرمان
1.51	27	3.90	1529	1.44	24	2.96	851	النقاط الخمس
0.67	12	2.32	911	1.14	19	2.13	612	غرين
0.45	8	0.53	221	0.36	6	0.46	132	مزدة
0.84	15	1.90	743	1.62	27	2.30	662	يفرن وجادو
0.67	12	1.30	512	1.02	17	0.50	144	نالوت
0.11	2	0.28	111	-	-	0.27	78	غدامس
0.39	7	0.15	61	0.72	12	0.28	82	غات
100.0	1777	100.0	39105	100.0	1662	100.0	28661	المجموع

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003، ص 12 - 14 و 2004، ص 14 - 16. النسب من حساب الباحث.
(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لسنة 2004 نظراً لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق.

أما في المنطقة الوسطى فكان بها شعبيات أجدابيا، والواحات، سرت، والجفرة، وبني وليد، وفي أقصى الجنوب الشرقي كانت الكفرة، وفي الجنوب الغربي غات، بينما المنطقة الغربية تركزت في طرابلس، الجفارة، ويفرن وجادو بالجبل الغربي، ومن حيث النسبة المئوية سنة 2001 فقد بلغت في طرابلس 23.64%، وفي الجبل الأخضر 4.74%،

وفي بنغازي 11.69% ، وفي الجفارة 6.05% ، وفي البطنان 2.75% ، وفي سنة 2004 فهي للشعبيات نفسها 22.12% ، و4.02% ، و10.85% ، و2.72% على التوالي .

تميزت نسب ما تمثله كل شعبية من حالات الطلاق بانخفاض عدد تلك التي ترتفع فيها النسبة إلى 14 شعبية توزعت إقليمياً على أجزاء البلاد فكانت في المنطقة الشرقية شعبيات البطنان ، والقبة ، والجبل الأخضر ، والحزام الأخضر ، والمنطقة الوسطى مثلتها أجدابيا ، والواحات ، وبنى وليد ، وفي الجنوب شعبيتا سبها ، ووادي الحياة ، وفي المنطقة الغربية كانت المرقب ، وطرابلس ، وصبراتة وصرمان ، والنقاط الخمس ، وجنوب الجبل الغربي مزدة .

توزعت الشعبيات البالغ عددها 16 والتي تقل نسب ما تمثله كل منها من حالات الطلاق على المنطقة الشرقية ممثلة في درنة ، المرج ، بنغازي ، وفي أقصى الجنوب الشرقي الكفرة ، والمنطقة الوسطى سرت ، والجفرة ، وفي الجنوب مرزق ، وسبها ، ووادي الشاطئ ، وفي الغرب مصراتة ، ترهونة ومسلاتة ، وطرابلس ، وفي الجبل الغربي غريان ، ويفرن وجادو ، ونالوت ، وفي أقصى الجنوب الغربي كانت غات ، فيما لم ترد بيانات عن الزاوية ، وغدامس ، وقد كانت نسب بعض الشعبيات مما تمثله من حالات الطلاق إلى المجموع الكلي للبيبا سنة 2004 في طرابلس 28.76% ، وفي سبها وبنغازي لكل منهما 6.67% ، وفي الجبل الأخضر 11.31% ، وفي البطنان 4.93% ، وفي مصراتة بلغت النسبة 4.99% ، وقد تغيرت في سنة 2004 وصارت في طرابلس 28.64% ، وفي سبها 7.76% ، وفي بنغازي 5.85% ، وفي الجبل الأخضر 12.04% ، وفي البطنان 5.28% ، وفي مصراتة 4.67% .

من خلال ما ورد في الجدول (92) الذي يضم أرقام عدد حالات الزواج والطلاق ومعدل الخام في الألف لكل منهما بالشعبيات لسنتي 2001 و 2004 يظهر بوضوح أن معدلات الزواج الخام في الألف آخذة في الزيادة على المستوى الوطني ، حيث تطور من 5.40 في الألف سنة 2001 إلى 6.64 في الألف سنة 2004 ، كما أن الجدول يوضح أيضاً أن هذا المعدل متجه نحو النمو في 26 شعبية ، لكنه تدنى في 5 شعبيات فقط ، حيث كان التراجع محدوداً في أغلبها ولم يتعد عن المعدل الوطني مما جعله قريباً منه سواء عندما كان متخطياً له أو دونه للسنتين 2001 و 2004 .

عدد حالات الزواج والطلاق في الشعبيات والمعدل الخام في الألف لسنتي 2001 و 2004

السنة الشعبية	2004				2001			
	معدل خام	طلاق	معدل خام	زواج	معدل خام	طلاق	معدل خام	زواج
البطنان	0.63	94	7.17	1067	0.59	82	5.70	791
درنة	0.28	24	9.62	798	0.47	37	7.62	596
القبة	0.41	42	6.19	626	0.39	32	3.09	254
الجبل الأخضر	1.06	214	7.83	1573	1.03	188	7.45	1359
المرج	0.51	62	8.67	1041	0.58	64	7.62	837
الحزام الأخضر	0.06	7	9.44	1061	0.04	5	4.89	501
بنغازي	0.15	104	6.43	4246	0.18	111	5.61	3353
أجدابيا	0.12	22	4.58	813	0.01	2	5.10	738
الواحات	0.49	15	8.00	242	0.21	6	7.71	212
الكفرة	0.01	1	3.60	194	0.38	18	3.16	148
سرت	0.12	21	4.36	728	0.20	28	4.44	618
الحفرة	0.55	26	7.22	337	0.59	25	7.35	310
مرزق	0.19	14	5.43	386	0.66	35	5.06	267
سبها	1.01	138	5.64	744	0.94	111	4.41	517
وادي الحياة	0.33	25	4.46	338	0.22	17	2.52	194
وادي الشاطئ	0.17	14	6.49	517	0.42	31	5.13	373
مصراة	0.21	83	5.56	2108	0.26	83	4.25	1336
المرقب	0.09	32	6.40	2183	0.20	62	3.79	1160
بني وليد	0.60	49	5.03	405	0.27	20	5.28	379
ترهونة ومسلانة	0.09	29	5.97	1831	0.18	50	5.28	1468
طرابلس *	0.43	509	7.36	8651	0.43	478	6.12	6767
الجفارة	0.27	82	7.46	2239	0.15	42	6.42	1735
الزاوية	0.20	41	7.32	1489	-	-	4.40	819
صبراتة وصرمان	0.29	46	8.92	1400	0.20	30	5.51	798
النقاط الخمس	0.12	27	7.09	1529	0.12	24	4.31	851
غريان	0.07	12	5.46	911	0.12	19	4.04	612
مزدة	0.18	8	5.11	221	0.15	6	3.47	132
يفرن وجانو	0.12	15	6.10	743	0.24	27	6.00	662
نالوت	0.13	12	5.56	512	0.21	17	1.81	144
غدامس	0.10	2	5.69	111	-	-	4.31	78
غلت	0.29	7	2.57	61	0.57	12	3.90	82
ليبيا	0.30	1777	6.64	39105	0.31	1662	5.40	28661

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003، ص 12 - 14، و 2004، ص 14 - 16. المعدل من حساب الباحث.

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لسنة 2004 نظراً لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق.

أما الشعبيات التي ظهر فيها نمو معدل حالات الزواج الخام فكان في أقصى ما وصل إليه المعدل في شعبية درنة 9.62 في الألف بعد أن كان 7.62 في الألف، ويجدر التوضيح أن أعلى معدل زيادة بين سنتي 2001 و 2004 لمعدل الزواج الخام كان في شعبية الحزام الأخضر ما مقداره 4.55 في الألف، وأدنى معدل سجلته شعبية يفرن

وجادو بلغ 0.10 في الألف للأربع سنوات ، في حين تراوحت الزيادة في بقية الشعبيات بين الرقمين السابقين .

فيما يتعلق بحالات الطلاق ومعدلها الخام في الألف للمدة نفسها فإن ما يظهر من خلال الجدول (92) أيضاً أن الغالب على الشعبيات بقاء معدلها في حدود أو دون المعدل العام لليبيا الذي سجل في عام 2001 حوالي 0.31 في الألف ، ومسجلاً تراجعاً طفيفاً سنة 2004 إلى 0.30 في الألف حيث يوضح الجدول أن الشعبيات التي زاد فيها معدل حالات الطلاق الخام بلغت 12 شعبية وبلغ مقدار الزيادة 0.33 في الألف في بني وليد كحد أقصى للزيادة .

بلغ عدد الشعبيات التي تقلص فيها معدل حالات الطلاق الخام ما مجموعه 15 شعبية حيث وصل أقصى تراجع في شعبية مرزق التي كان معدله فيها 0.66 في الألف سنة 2001 إلى 0.19 في الألف سنة 2004 إذ كان الفارق في حدود 0.47 في الألف ، وهذا يعني أن نصف التقسيمات الإدارية تراجع معدل الطلاق الخام فيها .

يجدر بالذكر أن هناك شعبيتين بقي معدل الطلاق الخام ثابتاً فيهما لسنتي المقارنة ما بين 2001 و 2004 هما شعبية طرابلس التي بلغ فيها المعدل 0.43 في الألف وشعبية النقاط الخمس التي كان معدلها 0.12 في الألف ، كما أن هناك شعبيتين لم تكن لهما بيانات لسنة 2001 عن حالات الطلاق ، وهما شعبية الزاوية وشعبية غدامس اللتين بلغ معدل الطلاق الخام فيهما سنة 2004 ما مقدره 0.20 في الألف و0.10 في الألف على التوالي ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك شعبيتين ينخفض فيها المعدل إلى مستوى متدنٍ جداً كما في أجدابيا سنة 2001 ليصل إلى 0.01 في الألف ، وما وصل إليه في الكفرة سنة 2004 حيث سجل 0.01 في الألف ، وفي سبها 0.06 ، وفي غريان 0.07 في الألف ، وفي ترهونة ومسلاتة ، والمرقب سجل لكل منهما 0.09 في الألف .

يمكن استنتاج أن المجتمع الليبي يتميز برابطته الاجتماعي القوية مع وجود رغبة أكيدة في تكوين أسر جديدة ، يسند ذلك تطور نمو معدل الزواج الخام سواء على مستوى ليبيا أو بالنسبة للشعبيات تتشابه في ذلك المدن الكبيرة والصغيرة والواقعة على الساحل أو في عمق الصحراء ، كما أن تدني ظاهرة الطلاق تؤكد عدة معطيات منها المحافظة على قدسية الأسرة ، وعدم الرغبة في تفكيكها ، والتمسك بها ، وتكريس الرابطة الاجتماعية بين الأسر ، أيضاً فإن الوعي الثقافي والتعليمي بخطورة الطلاق والنتائج السيئة التي تترتب على تفكك الأسرة ، وضياع الأبناء ، وتفشي الظواهر الهدامة

للمجتمع ، وظهور أعباء جديدة على الدولة من مرافق الأمن ، ودور الرعاية الاجتماعية، كل تلك أصبحت من الأسباب التي تقوي بقاء الأسرة متماسكة بعيدة عن الطلاق ، هذا ويمكن أيضاً أن يكون قانون الزواج والطلاق قد حدّ من هذه الظاهرة ، كل هذه العوامل والأسباب مجتمعة حدّت من ظاهرة الطلاق ، وشجعت على الزواج ، « بالرغم من تأخر السن الواضح إذ إن متوسط سن الإنجاب للنساء الليبيات يصل تقريباً إلى 31.8 سنة في عام 2004 »⁽¹⁾ .

3 - 1 - 2 - 2 - تنوع المسكن واختلاف مؤشراته :

التقسيم الإداري المعمول به قبل سنة 1998 يقسم ليبيا إلى 7 مناطق ، وعلى أساسه جاءت بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، علماً بأن هذه المناطق تضم في داخلها تقسيم الشعبيات المعمول به في الوقت الحالي وذلك وفق الآتي :

1 - منطقة الجبل الأخضر : تضم شعبيات البطنان ، ودرنة ، والقبة ، والجبل الأخضر ، والمرج .

2 - منطقة بنغازي : شملت شعبيتي الحزام الأخضر ، وبنغازي .

3 - منطقة خليج سرت : جمعت شعبيات أجدابيا ، الواحات ، الكفرة ، سرت ، الجفرة ، مصراتة ، بني وليد .

4 - منطقة طرابلس : كونت من شعبيات المرقب ، وترهونة ومسلاتة ، وطرابلس ، وتاجوراء ، والجفارة .

5 - منطقة الزاوية : وبها شعبيات الزاوية ، وصرمان وصبراتة ، والنقاط الخمس .

6 - منطقة الجبل الغربي : ألفت كل من شعبيات غريان ، يفرن ، نالوت ، مزدة ، غدامس .

7 - منطقة سبها : ضمت شعبيات سبها ، وادي الشاطئ ، وادي الحياة ، مرزق ، غات .

يتناول الجدول رقم (93) توزيع الأسر حسب المنطقة ، ونوع السكن الذي تشغله ، ونوع التجمع السكاني (حضر ، ريف) وكيفية شغلها للمسكن (ملك ، إيجار ، غير ذلك) ، وما ضمه الجدول رقم (94) يوضح النسب المئوية لأنواع السكن في المناطق لسنة 2003 لكل منطقة مقارنة مع المجموع الكلي للمساكن في ليبيا ونسبة كل نمط من

¹ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 2004 ، ص 4 .

أنماط السكن ، حيث يتبين أن نمط السكن من نوع المنزل العربي هو السائد في كل المناطق سواء في المناطق الحضرية أو الريفية ، إذ يمثل ما نسبته 60.3% من مجموع المساكن في ليبيا ، وتتركز معظم هذه النسبة في منطقة طرابلس ، تليها منطقة خليج سرت ، ثم منطقة بنغازي ، فمنطقة الجبل الأخضر ، فالزاوية ، وأخيراً الجبل الغربي وسبها بنسبة واحدة . أما من حيث الملكية فإنه في ليبيا تشريع يمنع ملكية أكثر من منزل لشخص واحد ، إذ لا يوجد مواطنون يملكون منازل قصد تأجيرها ، وهذا يعني أن المنزل هو ملك لصاحبه ، أو ملك للدولة التي بإمكانها تأجير المساكن بقصد الانتفاع ، أو في شكل أقساط قصد التملك للمواطن ، ولم تزد نسبتها عن 3.6% من مجموع المساكن في ليبيا ، في حين ترتفع نسبة المساكن المملّكة إلى 92.6% ، أما التي لا تقع ضمن التصنيفين السابقين فبلغت نسبتها حوالي 3.8% من إجمالي المساكن .

أظهرت البيانات الواردة في الجدولين (94) و(95) وما وضحه الشكل البياني رقم (23) أن توزيع نسب أنواع المساكن في المناطق توضح أنها في منطقة الجبل الأخضر التي ضمت شعبيات البطنان ، القبة ، الجبل الأخضر ، درنة ، المرج تمثل ما نسبته 11.9% من مجموع المساكن في البلاد ، بينما مثلت الفيلات ما نسبته 16.8% من المجموع الكلي ، والشقق 8.3% ، المنازل العربية 10.4% ، بينما ترتفع فيها أنماط السكن غير التي ذكرت ووصلت إلى 27.8% .

لا يختلف الوضع كثيراً في منطقة بنغازي التي تضم شعبيتي بنغازي والحزام الأخضر ، فقد بلغت نسب مساكنها إلى المجموع الكلي ، فالفيلات بلغت نسبتها 17.0% ، وترتفع نسبة الشقق إلى 31.0% ، وهي بذلك تحتل الترتيب الثاني لهذا النمط من السكن بعد منطقة طرابلس ، أما المنازل العربية فقدرت نسبتها بحوالي 5.5% ، فيما تظهر مساكن إقامة غير الأنواع الثلاثة السابقة تمثل نسبة بلغت 9.8% ، في حين يلاحظ أن كل أنواع السكن السابقة ترتفع نسبتها في الحضر وتراجع في الريف ، وبخاصة الشقق تنتشر التي بدرجة أكثر في المدن .

المنطقة	نوع السكن	حضر			ريف		
		ملك	إيجار	غير ذلك	ملك	إيجار	غير ذلك
الجبيل الأخضر	دارة (فيلاً)	18932	457	296	2216	67	0
	شقة	9314	3897	530	194	0	0
	منزل عربي	36524	1771	533	12364	298	344
	غير ذلك	1962	229	1014	4098	368	745
	المجموع	66732	6354	2373	18872	733	1089
بنغازي	دارة (فيلاً)	17955	0	138	3815	164	0
	شقة	44483	6882	66	106	0	0
	منزل عربي	22965	947	360	3413	82	0
	غير ذلك	1223	0	848	159	0	574
	المجموع	86629	7829	2012	7493	246	574
خليج سرت	دارة (فيلاً)	24906	669	570	3497	0	0
	شقة	16412	1823	1211	1132	0	148
	منزل عربي	63334	591	1166	14336	260	127
	غير ذلك	1853	951	934	502	0	0
	المجموع	106505	4034	3881	19467	260	275
طرابلس	دارة (فيلاً)	37924	148	305	1550	59	0
	شقة	55697	2238	2055	384	0	0
	منزل عربي	166018	1963	3811	17648	206	66
	غير ذلك	1894	732	537	271	0	0
	المجموع	261533	5081	6708	19853	265	66
الزاوية	دارة (فيلاً)	6727	0	0	2444	0	00
	شقة	5282	74	441	715	0	0
	منزل عربي	60281	645	499	8524	0	91
	غير ذلك	643	0	1436	0	0	172
	المجموع	72933	719	2376	11683	0	263
الجبيل الغربي	دارة (فيلاً)	4192	80	160	536	0	0
	شقة	1336	1732	410	146	73	66
	منزل عربي	28356	678	3000	18493	954	2262
	غير ذلك	1252	88	674	129	0	727
	المجموع	35136	2578	4244	19304	1027	3055
الشرارة الأولى	دارة (فيلاً)	2390	0	0	438	0	0
	شقة	7808	0	564	2236	0	139
	منزل عربي	18661	385	1248	6750	231	488
	غير ذلك	1428	206	603	2554	92	1323
	المجموع	30287	591	2415	11978	323	1950
المجموع	دارة (فيلاً)	113028	1354	1469	14496	290	0
	شقة	140332	16646	5877	4913	73	353
	منزل عربي	396139	6980	10617	81528	2031	3378
	غير ذلك	10255	2206	6046	7713	460	3541
	المجموع	659752	27186	24009	108650	2854	7272

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، الخصائص الديموغرافية ، ص 48 .

تأخذ منطقة خليج سرت التي كانت تشمل كل من شعبيات أجدابيا ، الواحات ، سرت ، الكفرة ، الجفرة ، مصراتة ، بني وليد ، نصيبها من مجموع المساكن الكلي بنسبة بلغت 16.2% ، توزعت بحيث وصلت نسبة الفيلاّت إلى 22.7% ، ونسبة الشقق 12.3% ، وبلغت نسبة ساكني المنزل العربي حوالي 16.0% ، وغير ذلك من المساكن كانت نسبتهم 14.0% .

جدول رقم (94)

التوزيع النسبي لأنواع السكن في المناطق مع مقارنة كل منطقة مع المجموع الكلي للمساكن في ليبيا سنة 2003

% منطقة من المجموع الكلي	% ما يمثله نوع السكن في كل منطقة إلى مجموع المساكن في ليبيا				المنطقة
	غير ذلك	منزل عربي	شقة	دائرة(فيلاً)	
11.58	27.84	10.35	8.30	16.81	الجبل الأخضر
12.62	9.27	5.54	30.99	16.89	بنغازي
16.20	14.02	15.94	12.32	22.69	خليج سرت
35.37	11.36	37.89	35.89	30.60	طرابلس
10.60	7.44	13.98	3.87	7.02	الزاوية
7.87	9.49	10.73	2.23	3.80	الجبل الغربي
5.73	20.35	5.54	6.38	2.16	سبها
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع
	3.64	60.34	20.27	15.74	% كل نوع في ليبيا

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (93) .

تضم شعبيات منطقة طرابلس كلاً من المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، طرابلس ، تاجوراء ، الجفارة ، هي تجمع أكبر نسبة من مجموع المساكن بأنواعها في ليبيا حيث كان بها ما نسبته 35.4% منها توزعت حسب الأنواع ، منها 30.6% من نوع الفيلاّت ، وكانت نسبة الشقق 36.0% ، فيما سيطرت نسبة المنازل العربية على نمط السكن السائد في شعبيات منطقة طرابلس ووصلت إلى حوالي 38.0% ، أما الأنواع الأخرى غير ما ذكر فقد كانت نسبتها 11.4% .

ضمت منطقة الزاوية شعبيات الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس التي تعددت فيها أنماط السكن كغيرها وتباينت فيها نسبة كل نوع منها ، فبلغت نسبة الفيلاّت حوالي 7.0% ، والشقق كانت نسبتها 4.0% ، ووصلت نسبة المنازل العربية إلى حوالي 14.0% ، ولم تتجاوز الأنماط الأخرى 7.4% ، فيما شكل مجموع المساكن في شعبية الزاوية نسبة 10.6% من مجموع المساكن في ليبيا .

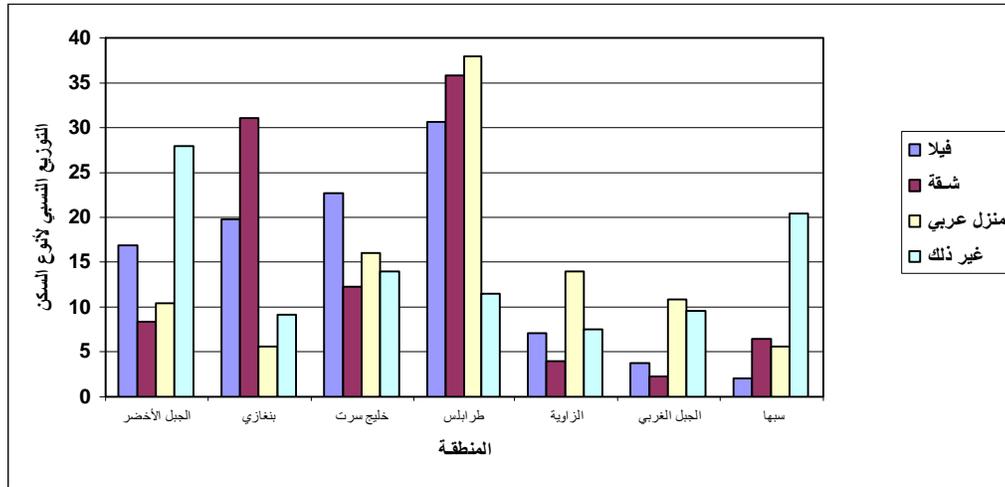
تنخفض نسبة المساكن الموجودة في منطقة الجبل الغربي التي ضمت شعبيات غريان ، يفرن وجادو ، نالوت ، غدامس ، مزدة ، حيث تصل نسبة ما تمثله إلى مجموع مساكن

البلاد حوالي 8.0% ، بينما توجد بها مساكن إجمالي نسبها من المجموع العام بلغت في الفيلات 3.8% ، والشقق 2.2% ، والمنازل العربية 10.7% ، والأنماط الأخرى حوالي 9.5% .

تمثل منطقة سبها التي جمعت شعبيات سبها ، مرزق ، وادي الشاطئ ، وادي الحياة ، غات ، أقل نسبة لمجموع المساكن على مستوى ليبيا نظراً لتدني ما تمثله من سكان ، فكانت نسبة أنواع مساكنها حوالي 5.7% ، بلغت نسب الفيلات فيها 2.2% ، ومثلت الشقق 6.4% ، والمتزل العربي كانت نسبته في منطقة سبها حوالي 5.5% ، وأنماط أخرى من المساكن بلغت نسبتها حوالي 20.7% .

شكل رقم (23)

تمثيل التوزيع النسبي لأنواع السكن في كل منطقة لسنة 2003



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (93) .

من خلال ما ورد في الجدول رقم (95) الذي يوضح التوزيع النسبي لأنواع السكن حسب كل منطقة ونسبة المساكن في الحضر والريف لسنة 2003 والتمثيل البياني المتمثل في الشكل رقم (24) يتبين أن المساكن من نوع المتزل العربي هي السائدة ، غير أنها تختلف من منطقة إلى أخرى حيث تتحكم في نوع المسكن السائد عدة عوامل تختلف من حيث طبيعة المكان ، والظروف الاجتماعية ، والثقافة السائدة ، والطبيعية البيئية ، والإمكانات الاقتصادية ، ففي منطقة الجبل الغربي ترتفع نسبة هذا النمط إذ وصلت إلى 82.24% من مجموع المساكن التي تنشر في منطقة الجبل الغربي ، في حين تأتي الفيلات في المرتبة الثانية بنسبة 7.60% ، ومثلت الشقق 5.75% ، بينما شملت أنماط أخرى من السكن ما نسبته 4.39% ، أما معظم مساكن الجبل الغربي فتنشر في الجهات الحضرية وبلغت نسبتها 64.21% ، وفي الريف كانت النسبة 35.78% .

جدول رقم (95)

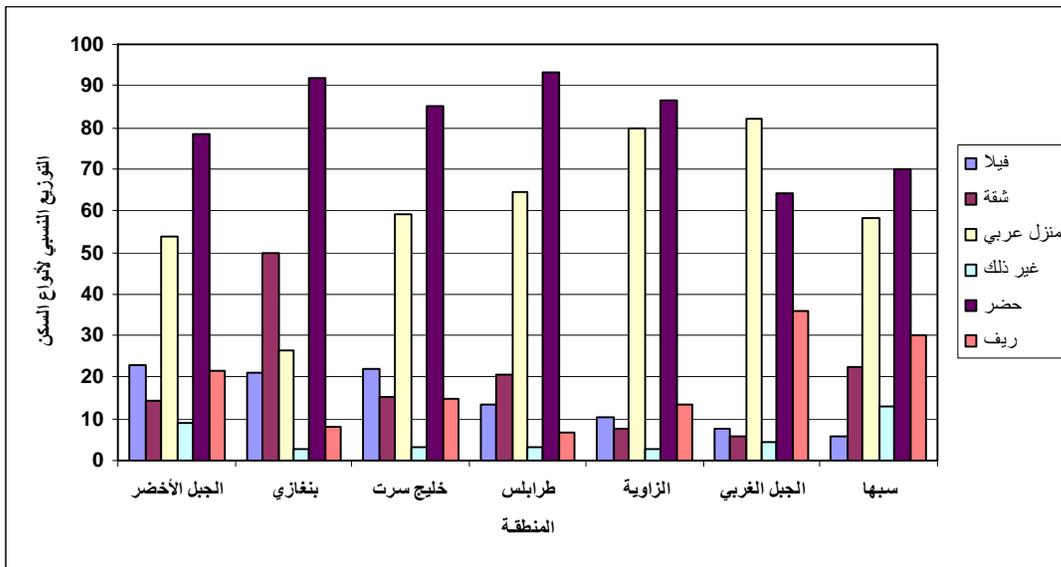
التوزيع النسبي لأنواع السكن حسب كل منطقة ونسبة المساكن في الحضر والريف لسنة 2003

المنطقة	% نوع السكن في كل منطقة				
	دائرة (فيلاً)	شقة	منزل عربي	غير ذلك	حضر
الجبل الأخضر	22.84	14.49	53.90	8.75	78.47
بنغازي	21.06	49.75	26.50	2.67	92.06
خليج سرت	22.05	15.41	59.37	3.15	85.11
طرابلس	13.62	20.56	64.63	3.15	93.12
الزاوية	10.42	7.40	79.61	2.55	86.42
الجبل الغربي	7.60	5.75	82.24	4.39	64.21
سيها	5.94	22.60	58.39	13.05	70.02
ليبيا	15.74	20.27	60.34	3.64	85.68

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (93) .

شكل رقم (24)

تمثيل التوزيع النسبي لأنواع السكن في كل منطقة ونسبة المساكن في الحضر والريف لسنة 2003



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (95) .

يتغير ما تمثله أنماط السكن السائد في منطقة سيها ، فالمتزل العربي مثل 58.39% تلاه نمط الشقق بنسبة 22.6% ، ولم تمثل الفيلاّات إلاّ 6.0% ، وتركزت معظم المساكن في الحضر بنسبة 70.0% ، ولم يتجاوز ما موجود منها في الريف 30.0% .
تختلف نسبة نوعية السكن الموجود في منطقة الزاوية عما سبقها حيث ساد المتزل العربي بنسبة 79.7% ، كما يظهر ارتفاع في نسبة الفيلاّات ووصلت إلى 10.4% ،

وزادت نسبة الشقق فيها إلى 7.4% عن سبها ، حيث تكثر أنماط السكن السابقة في الحضر ومثلت 86.4% ، وكانت في الريف 13.6% .

يرتفع في منطقة طرابلس نمط المنزل العربي إلى ما نسبته 64.6% ، وتأخذ الشقق هنا الترتيب الثاني بنسبة 20.6% ، وشكلت الفيلات ما نسبته 13.6% ، كما يلاحظ سيادة الطابع الحضري على شعبيات منطقة طرابلس حيث ترتفع نسبة المساكن في هذا النوع من التجمعات إلى 93.1% ولا تتجاوز في الريف 7.0% .

يظهر الاختلاف واضحاً في نوعية المساكن في منطقة خليج سرت ، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة الفيلات إلى 22.0% من مجموع مساكنها ، وكونت الشقق 15.4% ، وسيطر نوع المنزل العربي على السائد متمثلاً بنسبة 64.6% ، ولم تتجاوز غير ما ذكر 3.1% ، كما أن الملاحظ أن 85.1% منها تقع في الحضر ، وتنتشر 15.0% في الجهات الريفية من المنطقة .

في منطقة بنغازي يتباين توزيع نسب أنماط السكن أكثر من غيرها من المناطق ، حيث يلاحظ تراجع نسبة المنزل العربي إلى 26.5% ، وترتفع نسبة الشقق مقارنة بباقي المناطق وحسب نسبة كل نوع من السكن إلى 49.8% ، ويسجل نوع السكن المتمثل في الفيلات الترتيب الثالث بين المناطق الذي وصل إلى 21.8% ، فيما شكل غير ما ذكر 2.8% ، ويلاحظ ارتفاع نسبة المنازل الحضرية بأنواعها إذ شكلت حوالي 92.1% ، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه مساكن الريف نسبة 8.0% .

ما تتميز به نسب توزيع المساكن حسب نوعيتها في شعبيات منطقة الجبل الأخضر هو اختلافها عن باقي شعبيات المناطق الأخرى حيث يظهر عليها التعادل في نمط السكن، فالمنزل العربي مثل 54.0% ، وكانت نسبة الفيلات 23.0% ، والشقق كونت نسبة 14.5% ، غير أن نسبة غير ما ذكر ترتفع قليلاً إلى 8.8% ، أما من حيث ظاهرتي الحضر والريف فكانت نسبتاهما على التوالي 78.5% و 21.5% .

عند الحديث عن الطريقة التي يشغل بها السكان منازلهم فقد سبقت الإشارة إلى أن تملك مساكن من قبل أشخاص قصد تأجيرها أمر يمنعه القانون باستثناء بعض الفئات التي أجاز لها القيام بذلك وفي أضيق الحدود كما في الطلاب الدارسين بالخارج ، وموظفي الدولة سواء العاملين بالسلك الدبلوماسي أو في الشركات المملوكة للدولة أو المشاركة فيها بالخارج ، هذه الفئات يمكنها تأجير بيوتها أثناء وجودها في الخارج ، ويمنع عن سواها، كما تقوم الدولة بالتأجير للمواطن سواء بقصد التملك ، أو أن تمتلك جهة رسمية منازل وتتولى إيجارها بمبالغ رمزية لموظفيها .

يُظهر الجدول رقم (96) التوزيع النسبي لكيفية شغل المسكن في كل منطقة لسنة 2003 ، فغالبية من الليبيين المقيمين بالمساكن هي ملك لهم حيث بلغت نسبة المالكين 92.6% ، أما على مستوى المناطق فإن نسبة التملك ترتفع في منطقة الزاوية إلى 96.2% من مجموع المساكن ، وفي منطقة طرابلس وصلت نسبة من يملكون المساكن 96.0% ، وكانت في منطقة خليج سرت 93.7% ، وتراجعت إلى 89.0% و 89.8% في منطقتي بنغازي والجبل الأخضر على التوالي ، ثم في الجبل الغربي وسبها إلى 83.3% و 89.0% على التوالي .

جدول رقم (96)

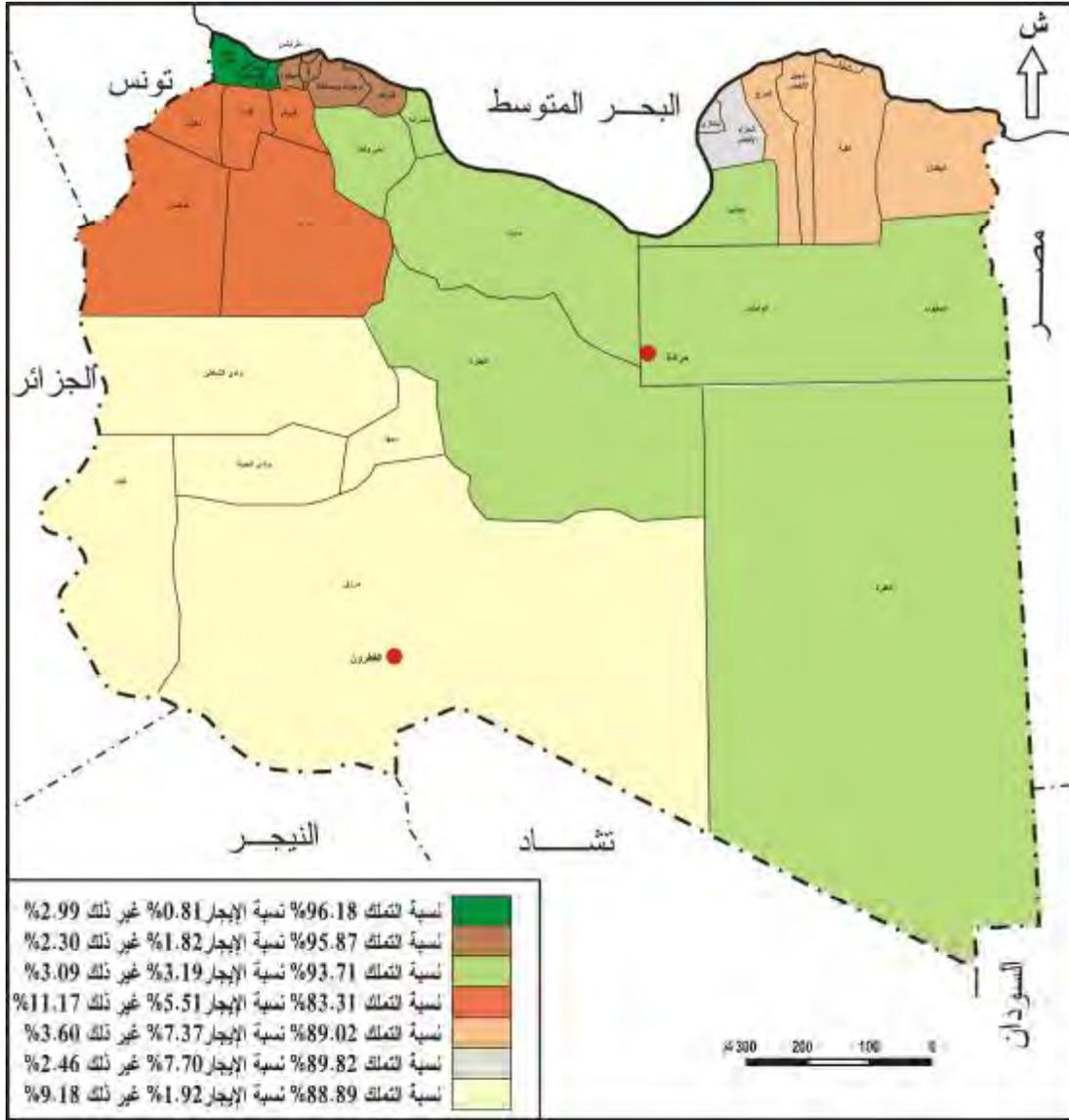
التوزيع النسبي لكيفية شغل المسكن في كل منطقة سنة 2003

المنطقة	% كيفية شغل المسكن في كل منطقة		
	ملك	إيجار	غير ذلك
الجبل الأخضر	89.02	7.37	3.60
بنغازي	89.82	7.70	2.46
خليج سرت	93.71	3.19	3.09
طرابلس	95.87	1.82	2.30
الزاوية	96.18	0.81	2.99
الجبل الغربي	83.31	5.51	11.17
سبها	88.89	1.92	9.18
ليبيا	92.60	3.62	3.77

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (93) .

يتبين من خلال الجدول رقم (96) أيضاً والخريطة رقم (22) التي تبين التوزيع ، النسبي لكيفية شغل المسكن أن هناك مناطق تختلف فيها أنماط السكن عن بقية المناطق ففي منطقتي سبها والجبل الغربي ترتفع نسبة أنواع السكن غير التي عرفت في ليبيا ، هذه الأنماط من السكن يمكن أن تكون بيوتاً خاصة بطبيعة البيئة الصحراوية كما في منطقة سبها ، أو بشكل البيئة الجبلية توافق الحياة في الجبل حيث بلغت النسبة في منطقة الجبل الغربي 11.2% وأقل منها في منطقة سبها 9.2% ، في حين أن المعدل الوطني لم يتجاوز 3.8% من مجموع الليبيين الذين يقيمون في بيوت ، بينما تقترب قليلاً من المعدل العام نسبة منطقتي الجبل الأخضر وخليج سرت وبلغتا 3.6% و 3.1% على التوالي ، وتقل عن المعدل لتصبح 2.3% و 2.5% و 3.0% لمناطق طرابلس و بنغازي و الزاوية على التوالي .

خريطة رقم (22) النسبة المئوية لكيفية شغل المسكن حسب المناطق والمقسمة إلى شعبيات سنة 2003



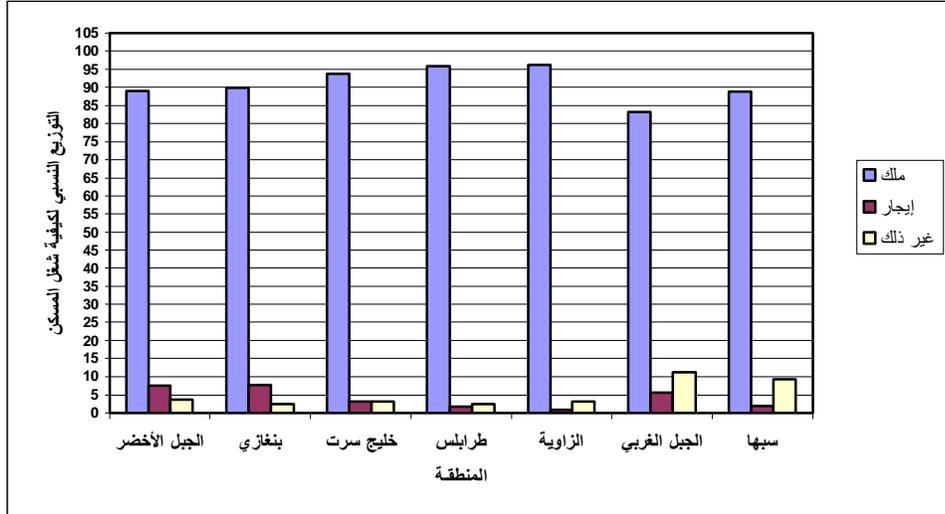
المصدر : عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (96) .

بينما تختلف كثيراً نسب الذين يقيمون في بيوت مؤجرة من منطقة إلى أخرى ، حيث تراجعت كثيراً على المستوى العام للبلاد الذي بلغ 3.6% ، إذ تدنت في منطقة الزاوية إلى 1.0% ، فيما ارتفعت بتطرف عن المعدل العام فتصل في بنغازي إلى 7.7% ، وفي الجبل الأخضر إلى 7.4% ، واقتربت في خليج سرت من المعدل وكانت 3.2% ، فيما قلت عنه وبلغت 1.8% و 1.9% في منطقتي طرابلس وسبها على التوالي .

مما سبق يتبين أن معظم المساكن تتركز في المنطقة الشمالية الغربية والجبل الغربي ، حيث ضمت ما نسبته 51.7% ، فيما بلغت نسبة المساكن في المنطقة الشرقية 23.2% ، وفي المنطقة الوسطى نسبة 16.2% ، وكانت نسبتها في الجنوب 5.7% متمشية في ذلك

مع التوزيع السكاني ودرجة تركزه ، والشكل البياني رقم (25) يُعطي توضيحاً أكثر لنسب كيفية شغل المسكن في ليبيا حسب المناطق لسنة 2003 .

شكل رقم (25) تمثيل التوزيع النسبي لكيفية شغل المسكن في كل منطقة سنة 2003



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (96) .

3 - 1 - 2 - 3 - الحاجة المستقبلية من المساكن :

ظهر في سنة 1996 مدى حاجة ليبيا للمساكن وقدرت الاحتياجات المطلوبة ما بين عامي 1996 - 2010 ما مجموعه 495000 وحدة سكنية موزعة حسب نوع المسكن، فالمنازل مطلوب منها 196289 وحدة ، والفيلات 37672 ، والشقق 261718 على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 18464 هكتار ، تتوزع في وحدات مساحتها 200 - 300 متر² في الضواحي المركزية ، وأخرى بمساحة 300 - 400 متر² لضواحي طرابلس ، وبنغازي ، وأخرى بالمساحة نفسها في ضواحي المدن المتوسطة الحجم مثل سرت أجدابيا، سبها ، الزاوية ، وكذلك بناء وحدات سكنية مساحتها ما بين 400 - 500 متر² في المدن الصغيرة كصبراتة ، ترهونة ، هون ، ويقترح بناء وحدات سكنية تزيد مساحتها عن 500 متر² في المناطق الريفية على أن تكون هذه المساحات واقعة خارج الأراضي الزراعية⁽¹⁾ .

¹ - التجمعات البشرية والتنمية الإسكانية في ليبيا ، تقرير مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول التجمعات السكانية (هابيتات) ، استنبول من 3 - 14 يونيو 1996 ، ص 41 .

شدد المخطط الطبيعي الطويل المدى 2000 - 2025 على ضرورة توفير متطلبات الأسرة الليبية التي تسعى إلى العيش في مساكن ذات مستوى رفيع ، فقد اقترح توفير ما مجموعه 5439000 وحدة سكنية تمثلت في المنزل العربي بعدد قدره 215384 منزل ، و 41335 فيلاً ، و 287723 شقة تتوزع على مساحة إجمالية قدرها 20257 هكتار تعتمد المعطيات نفسها في التقرير السابق ، حيث أشار التقرير إلى أن الكثافة السكانية الإجمالية تختلف بين المدن التي بلغت في طرابلس ، وبنغازي ، ودرنة ، والبيضاء ، وغريان ، والخمس 130 نسمة/هكتار ، وفي بعض المدن المتوسطة 100 نسمة/هكتار كالمرج ، وأجدابيا ، وسبها ، والزاوية ، وسرت ، ومدن ثالثة صغيرة الحجم كصبراتة ، وترهونة ، وهون ، وودان ، ومرزق كثافتها 70 نسمة/هكتار .

تعد مستويات الكثافة هذه منخفضة للغاية إذا ما قورنت بالكثافة السكانية لعواصم ومدن المغرب العربي مثل تونس (العاصمة) ، و صفاقس ، والقبروان ، ووهران ، والدار البيضاء ، وفاس وغيرها من المدن الأخرى التي تتجاوز في بعض الأحيان ضعفي الأرقام الليبية المذكورة (1) .

وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على حال السكن وتحديد الدليل القياسي للتفاوت السكني بين الشعبيات إلى اعتبار الأسرة المكونة من 6 أفراد كمعدل وطني لحجم الأسرة التي يقيم أفرادها في مسكن مكون من 3 غرف ، ويتبين من خلال تلك الدراسة أن شعبية مرزق لديها أعلى نسبة من الأسر المعيشية التي تعيش حالة السكن المتدني ، إذ إن نحو 42% من الأسر في تلك الشعبية تقع في خانة السكن المنخفض جداً ، تليها في ذلك شعبيات المرج ، والجفرة ، ووادي الحياة ، وغات ، إذ بلغت نسبة الأسر التي تملك سكناً متديناً إلى نحو 30% لكل منها ، بينما تضاءلت نسبة الأسر التي تعيش في حالة سكن منخفض جداً ، حيث تأتي شعبية سرت بنسبة 3.4% ، ثم بني وليد 7.2% ، والنقاط الخمس 8% ، والزاوية 8.11% ، و صبراتة وصرمان 10.6% ، وقد أظهرت نتائج النموذج القياسي أن شعبية طرابلس تضم أكبر عدد من الأسر المعيشية التي تعيش حالة السكن المنخفض جداً ، إذ إنه من أصل 120621 أسرة يعيشون ذلك المستوى المتدني في ليبيا هناك 30891 أسرة تعيش في أطراف شعبية طرابلس تشكل 26%

¹ - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المخطط الطبيعي طويل المدى 200 - 2025 ، إعداد مصلحة التخطيط العمراني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) ، 2000 ، ص 105 - 106 .

من المجموع الكلي ، تلتها في ذلك شعبية بنغازي بنسبة 11% من مجموع الأسر تمثل 13 ألف أسرة ، وشعبية المرقب 5 آلاف أسرة نسبتها 4% ، وشعبية الجبل الأخضر 4790 أسرة بنسبة 3.9% ، وشعبية مصراتة 4434 أسرة بنسبة 3.7% ، وتجدد الإشارة إلى أن شدة التفاوت الجغرافي بين الأسر المعيشية المصنفة في درجة إشباع سكني منخفضة جداً ، أعلى مما هي عليه بالنسبة لتفاوت الأسر ذات درجة الإشباع المرتفعة جداً ، إذ إن تفاوت نسب الإشباع تقع بين حدٍ أعلى قدره 42% من الأسر في شعبية مرزق ، وبين حدٍ أدنى لا يتجاوز 3.4% من مجموع الأسر كما هو في شعبية سرت (1) .

¹ - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 ، مرجع سابق ، ص 69 - 71 .

3 - 2 - 1 - التباين في الخدمات :

تتعدد الخدمات التي تقدمها الدولة لسكانها وتتنوع حسب حاجتهم لها ومدى تلبية تلك الخدمات يتوقف على إمكانيات الدولة واستعدادها للقيام بتوفير ما هو مطلوب منها من موارد مادية سواء العوامل المادية كالمالية ، والمعدات ، والأدوات المستخدمة في التنفيذ، أو البشرية في صورة كوادر مؤهلة تتولى الإشراف ، والتنفيذ للخروج بأفضل النتائج وفي أقصر مدة .

من أهم الخدمات التي تقدم للمواطنين تتمثل في قطاع التعليم بمختلف مستوياته ومجالاته وتخصصاته الذي تعتمد عليه جميع القطاعات في المجتمع مهما كانت أهميتها ومستواها ، فمن المدرسة أو الجامعة أو المعهد تخرج الصفوف المؤهلة التي تقود البلاد نحو التقدم والرقي ، غير أنه قد تكون هناك عوائق أو عوامل تحدُّ من انتشاره أو وصوله بأفضل ما يمكن أن يكون عليه هنا أو هناك ، مما يخلق تفاوتاً وتبايناً بين بعض من جهات البلاد الذي تسعى الدراسة للبحث عنه والخوض فيه ، ومحاولة معرفة أسبابه ، والسعي للوصول إلى حقيقته قصد وضع الحلول الناجعة والاقتراحات التي يمكن أن تساهم في وضع حدٍ لأي ظاهرة قد تكتشف والعمل للتغلب عليها .

كما أن قطاع الصحة يعدُّ الأساس الثاني الذي يكمل المسيرة نحو بناء مجتمع متعلم متدرب لائقاً صحياً سليماً معافى يمكنه أن يبدع ، ويلبي حاجة مواطنيه وينفذ لهم متطلباتهم ، فالغاية هنا كشف ما تم الوصول إليه من خدمات في مجال الصحة إقليمياً للتعرف على أماكن القصور والخلل لتفاديها وإظهار مواطن النقص لإكماله ، وتوضيح الخطأ ليتم وضع الصواب مكانه .

3 - 2 - 1 - الخدمات التعليمية :

ليس هذا مجال استعراض ما تم تنفيذه ، بل السعي لوضع مقارنة بين الشعبيات للوقوف على أماكن النقص والخلل ، والسعي لمعرفة الفارق بين ما قدمته التنمية البشرية لهذه المنطقة أو تلك ، ووضع اليد على أماكن النقص والقصور ، وإظهار الفوارق والتباين بين التقسيمات الإدارية ، وإبراز نتائج التنمية التي شهدتها ليبيا إقليمياً ومدى تحقيقها للأهداف التي سعت إلى تحقيقها .

بلغت أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي 1111786 تلميذاً وتلميذة ، و

1082347 تلميذاً وتلميذة خلال العامين الدراسيين 2003 - 2004 و 2004 - 2005

ويظهر التراجع الملحوظ في إجمالي عدد التلاميذ لهذه المرحلة إذ بلغ الفارق في حدود 29439 تلميذاً وتلميذة الذي يمكن إرجاع سببه إلى تراجع معدل المواليد في أوائل التسعينيات ، فالملتحقون بالدراسة للعام الدراسي 2003 - 2004 هم من مواليد 1997 التي بلغ فيها معدل المواليد 18.3 في الألف بعد أن كان 20.0 في الألف سنة 1996 و 20.2 في الألف سنة 1995 ، و 23.0 في الألف سنة 1994 ، وهذا ما يفسر تراجع عدد الدارسين بمرحلة التعليم الأساسي ، كما أن هناك فاقداً في عدد التلاميذ يحدث داخل هذه المرحلة ، أي أنهم يتركون مقاعد الدراسة قبل إكمال دراستهم لها، كما أن عدداً منهم أخذ بالتوجه إلى المدارس الخاصة التي لم تشملها هذه البيانات نظراً لعدم توفرها بشكل دقيق .

3 - 2 - 1 - 1 - الملتحقون بالدراسة في التعليم الأساسي والمتوسط :

يُبين واقع الشعبيات أن هناك تراجعاً في عدد تلاميذ معظمها كما يُبين ذلك الجدول رقم (97) التي بلغ عددها 21 شعبية أهمها أجدايا ، وطرابلس ، والمرقب ، والبطنان ، وتاجوراء ، وترهونة ومسلاتة ، وادي الشاطئ ، والكفرة ، والجفارة ، وبني وليد ، وغريان ، ونالوت ، وشعبية مزدة ، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الشعبيات التي قلت فيها أعداد التلاميذ عن 600 تلميذ .

كما حدث في بعض الشعبيات زيادة في عدد التلاميذ كان مجموعها 11 شعبية تركزت في شعبيات بنغازي ، ودرنة ، والجبل الأخضر ، وسرت ، والنقاط الخمس ، والقبة ، وغيرها من الشعبيات التي شهدت معدل زيادة يقل عما سبق .

بلغ مجموع تلاميذ التعليم الأساسي 1111786 تلميذاً وتلميذة يشكلون 19.6% من مجموع سكان ليبيا خلال العام الدراسي 2003 - 2004 تركز جلهم في شعبيات طرابلس وبنغازي ، والمرقب ، ومصراتة ، وتاجوراء ، وترهونة ومسلاتة ، أما على مستوى الشعبيات فإن نسبة ما يشكله التلاميذ إلى كل شعبية على حدة يشكل تبايناً في النسبة ما بين الصعود والهبوط قرباً وبعداً من المعدل الوطني .

ظهرت مجموعة من الشعبيات قلت فيها نسبة ما مثله تلاميذها إلى مجموع سكانها عن المعدل الوطني ، ووصل إلى أدناه في شعبية نالوت ، وأجدايا ، وبني وليد ، ويفرن وجادو ، والجفارة ، بالإضافة إلى مجموعة أخرى اقتربت من المعدل الوطني العام ، من جهة أخرى يلاحظ وجود شعبيات ارتفعت فيها نسبة تلاميذها إلى سكانها كما في شعبية درنة ، والجبل الأخضر ، وبنسب محدودة في بعض الشعبيات الأخرى ، في الوقت

الذي ظهر فيه بشكل عام تراجع نسبة التلاميذ في التعليم الأساسي سواء إلى نسبة سكان ليبيا بصفة عامة أو لكل شعبية على حدة للعامين المذكورين .

جدول رقم (97) عدد تلاميذ التعليم الأساسي بالشعبيات ونسبتهم لمجموع التلاميذ في ليبيا 2003 - 2004

العدد و % الشعبية	تلاميذ في الشعبية	% لسكان الشعبية	% لمجموع التلاميذ في ليبيا	العدد و % الشعبية	تلاميذ في الشعبية	% لسكان الشعبية	% لمجموع التلاميذ في ليبيا
البطنان	34315	23.74	3.08	مصراة	63935	17.73	5.75
درنة	15909	19.59	1.43	المرقب	73844	22.49	6.64
القبة	16223	17.27	1.45	بني وليد	14339	18.52	1.28
الجبل الأخضر	38599	19.87	3.47	تاجوراء	59158	22.15	5.32
المرج	25143	21.61	2.26	طرابلس	156974	17.77	14.11
الحزام الأخضر	22717	20.86	2.04	الجفارة	52355	18.09	4.70
بنغازي	117584	18.45	10.57	الزاوية	38210	19.37	3.43
أجدابيا	38802	23.39	3.49	صبراتة وصرمان	27908	18.29	2.51
الواحات	6872	23.48	0.61	النقاط الخمس	36994	17.70	3.32
الكفرة	11609	22.57	1.04	غريان	30794	19.07	2.76
سرت	30244	19.33	2.72	مزدة	8441	20.35	0.75
الجفرة	9860	21.85	0.88	يفرن وجانو	20717	17.60	1.86
مرزق	16580	24.12	1.49	نالوت	14538	16.74	1.30
سبها	28647	22.62	2.57	غدامس	3796	19.97	0.34
وادي الحياة	15625	21.52	1.40	غلت	5928	26.07	0.53
وادي الشاطئ	17237	22.32	1.55	ليبيا	1111786	19.56	100.0
ترهونة ومسلاتة	57883	19.54	5.20				

المصدر : المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية للتعليم الأساسي للعام الدراسي 2003 - 2004 ص 25 - 26 .

يتبع واقع التعليم لمرحلة التعليم المتوسط التي يمثلها هنا طلاب الثانويات التخصصية بالشعبيات لمرحلة التعليم الثانوي التخصصي للعامين 2003 - 2004 ، ومن الجدول رقم (98) يلاحظ هنا في عدد طلاب الثانويات التخصصية هو الزيادة سواء على مستوى البلاد حيث بلغت نسبتهم 4.43% من مجموع سكان ليبيا في العام الدراسي 2003 - 2004 ، أو على مستوى الشعبيات التي بلغ مجموع الشعبيات التي حدثت فيها زيادة 30 شعبية من مجموع 32 ، وتدنّت الأعداد في شعبيتين هما صبراتة وصرمان بفارق بلغ 343 طالباً وطالبة ، شعبية أجدابيا بفارق وصل إلى 229 طالباً وطالبة .

تركز عدد الطلاب لهذه المرحلة في شعبيات طرابلس ، وبنغازي ، والمرقب ، والجفارة ، والزاوية ، مع شعبيات أخرى ، في الوقت الذي ظهرت فيه بعض الشعبيات التي تراجع نسبة طلابها وما مثلته إلى مجمل طلاب ليبيا لهذه المرحلة ، كما في البطنان ، ودرنة ، والنقاط الخمس ، وغريان ، وترهونة ومسلاتة ، ووادي الشاطئ ، وغيرها من الشعبيات .

جدول رقم (98) عدد طلاب الثانويات التخصصية بالشعبيات ونسبتهم

إلى سكان الشعبية ومجموع طلاب المرحلة في ليبيا 2003 - 2004

العدد و % الشعبية	تلاميذ في الشعبية	% لسكان الشعبية	% لمجموع التلاميذ في ليبيا	العدد و % الشعبية	تلاميذ في الشعبية	% لسكان الشعبية	% لمجموع التلاميذ في ليبيا
البطنان	8437	5.83	3.34	المرقب	13797	4.20	5.48
درنة	3944	4.85	1.56	بني وليد	4244	5.50	1.68
لقبة	4375	4.65	1.73	ترهونة ومسلاتة	15222	5.14	6.05
الجبل الأخضر	8970	4.61	3.36	تاجوراء	11886	4.45	4.45
المرج	6477	5.57	2.57	طرابلس	36269	4.10	14.41
الحزام الأخضر	5567	5.11	2.21	الجفارة	11512	3.97	4.57
بنغازي	24858	3.90	9.88	الزاوية	7628	3.86	3.03
أجدابيا	7806	4.70	3.10	صبراتة وصرمان	9805	6.42	3.89
الواحات	1360	4.64	0.54	النقاط الخمس	9593	4.60	3.81
الكفرة	1974	3.83	0.78	غريان	8438	5.22	3.35
سرت	7281	4.65	2.90	مزدة	2641	6.36	1.04
الجفرة	1134	2.51	0.45	يفرن وجانو	5479	4.65	2.17
مرزق	4140	6.06	1.64	نالوت	3677	4.23	1.46
سبها	6280	4.67	2.50	غدامس	910	4.80	0.36
وادي الحياة	3501	4.82	1.39	غات	925	4.05	0.36
وادي الشاطئ	4337	5.61	1.72	ليبيا	251584	4.43	100.0
مصراتة	12117	3.36	4.81				

المصدر: المركز الوطني لتخطيط التعليم، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي للعام الدراسي 2003 - 2004 ص 25 - 26.

يتبين أن الدارسين بمرحلة التعليم الأساسي يتصفون بالتناقص والتراجع حيث بلغ الفرق ما بين العامين الدراسيين 2002 - 2003 ، و 2003 - 2004 ما مجموعه 18739 تلميذاً ، وما بين 2003 - 2004 و 2004 - 2005 بلغ 29439 تلميذاً ، مما يعني أن التناقص سيستمر لعدة سنوات حتى يصل إلى أدناه بوصول مواليد سنة 2002 إلى سن الدراسة ، إذ سيأخذ في الصعود تماشياً مع زيادة عدد المواليد وتراجع الوفيات ، بعكس ما هو في مرحلة التعليم الثانوي التخصصي الذي ظهرت فيه الزيادة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الجهوي ، وبالتالي فإن هذا النقص سيصل في السنوات القادمة إلى مرحلة التعليم الثانوي التخصصي ، كما سيشهد التعليم الأساسي زيادة في عدد تلاميذه بفعل الزيادة الواضحة في معدل المواليد الذي ظهر منذ العام 2002 وبلغ 19.9 في الألف ، ووصل في 2004 إلى 20.00 في الألف ، إلى جانب تراجع عدد الوفيات الذي كان سنة 2001 حوالي 3.2 في الألف وتراجع سنة 2004 إلى 2.67 في الألف .

كما أن التفسير السابق سينطبق على التقسيمات الجهوية أي الشعبيات التي شهدت تراجعاً في أعداد تلاميذها وتدني نسبتهم إلى مجموع سكان كل شعبية على حدة ،

فالفوارق بين التلاميذ زيادة أو نقصاً تتأثر بعدد السكان وبالبيئة المحيطة ، ونوع مكان الإقامة في الريف أو الحضر ، وثقافة الأهل والأسرة ، والظروف العائلية التي يعيش فيها التلميذ كلها عوامل تحدد مدى الالتحاق وترك مقاعد الدراسة .

3 - 2 - 1 - 1 - 2 - القائمون على التدريس بالشعبيات :

فيما يتعلق بعدد المدرسين في مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم المتوسط للعامين الدراسيين 2003 - 2004 يُظهر الجدول رقم (99) أن المعدل الوطني مدرس/طالب بلغ لمرحلة التعليم الأساسي 1 : 6 أي لكل معلم 6 طلاب خلال العام 2003 - 2004 تقريباً ، أما من حيث المعدل في الشعبيات كلاً على حدة فقد تراوح بين أعلاه في شعبية غات التي بلغ معدل مدرس/تلميذ 1 : 10 ، فيما سجل أدنى معدل له في شعبية صبراتة وصرمان 1 : 2.7 ، ويمكن ملاحظة أن الشعبيات التي يزيد معدلها عن المعدل العام في ليبيا بلغ عددها حوالي 19 شعبية تراوح المعدل فيها ما بين 1 : 10.0 مدرس/تلميذ و 1 : 5.9 مدرس/تلميذ في كل من غات ، وغدامس على التوالي ، كما يتضح أن هناك شعبيات تسجل أعلى معدل في الوقت نفسه مثلتها غات ، بنغازي ، مصراتة ، أجدابيا ، الكفرة، سرت ، مزدة ، الواحات ، وادي الحياة وهي التي فاق فيها المعدل فيها 1 : 8.0 مدرس/تلميذ .

بلغ عدد الشعبيات التي قلَّ معدلها عن المعدل الوطني 13 شعبية حيث كان أدنى معدل سجل 1 : 2.7 مدرس/تلميذ في صبراتة وصرمان ، وأعلى معدل في هذه المجموعة 1 : 5.6 مدرس/تلميذ في شعبية مرزق ، حيث إن هذه الشعبيات يتراجع فيها عدد التلاميذ ويزداد لديها عدد المدرسين مما يعني أن بها فائضاً ، وبخاصة شعبيات صبراتة وصرمان ، والنقاط الخمس ، والجفارة ، والزاوية ، ودرنة ، بينما بعض شعبيات هذه المجموعة تقترب من المعدل الوطني وتمثلت في الجفرة ، وادي الشاطئ ، غريان ، بني وليد، يفرن وجادو ، نالوت ، ترهونة ومسلاتة ، مرزق .

على العكس مما سبق بالنسبة لمرحلة التعليم المتوسط فالملاحظ هو زيادة عدد مدرسي هذه المرحلة التي وصلت إلى ما مجموعه 10919 مدرساً ، أي أن هناك ارتفاعاً لا تناقصاً أيضاً كما تشهد في الوقت نفسه زيادة في عدد طلابها الذي بلغ قرابة 81507 طالباً ، وبالتالي فإن المعدل الوطني مدرس/طالب خلال العام 2003 - 2004 بلغ حوالي 1 : 4.5 ليرتفع قليلاً في العام التالي ويصل إلى 1 : 5.0 مدرس/طالب .

جدول رقم (99) عدد المدرسين بالتعليم الأساسي
والمتوسط بالشعبيات ومعدل طالب/مدرس 2003 - 2004

2004 - 2003				السنة
مدرس/ طالب	مدرسو المتوسط	مدرس/ تلميذ	مدرسو الأساسي	العدد والمعدل الشعبية
4.8	1750	6.0	5698	البلطنان
3.8	1019	4.0	3974	درنة
5.5	790	6.1	2667	القبة
4.3	2079	4.5	8575	الجبل الأخضر
6.2	1033	6.5	3869	المرج
4.3	1283	7.4	3073	الحزام الأخضر
6.5	3800	9.6	12219	بنغازي
6.0	1301	8.7	4426	أجدابيا
3.6	478	8.1	842	الواحات
6.5	301	9.3	1242	الكفرة
6.5	1122	8.3	3648	سرت
2.0	558	4.5	2199	الحفرة
3.6	1150	5.7	2913	مرزق
4.7	1335	7.5	3787	سبها
4.4	798	8.0	1943	وادي الحياة
4.5	963	4.0	4306	وادي الشاطئ
7.4	1624	9.7	6561	مصراتة
7.0	1970	7.1	10341	المرقب
3.0	1400	4.8	2974	بني وليد
6.2	2458	5.6	10201	تزهونة ومسلاتة
6.68	1777	6.8	8632	تاجوراء
4.3	8419	6.2	25186	طرابلس
3.2	3548	3.3	15701	الجفارة
2.3	3339	3.8	10105	الزاوية
2.8	3461	2.7	10289	صبراتة وصرمان
2.7	3557	2.9	12754	النقاط الخمس
4.0	2071	4.4	7026	غرين
7.0	379	8.3	1008	مزدة
4.0	1400	4.8	4282	يفرن وجادو
3.8	972	5.0	2871	نالوت
4.0	228	5.8	647	غدامس
7.1	117	10.0	539	غات
4.5	56123	5.7	194512	ليبيا

المصدر: المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي للعام الدراسي 2003 - 2004 ص 35 . النسب من حساب الباحث .

3 - 2 - 1 - 1 - 3 - الاختلاف في عدد وسعة المباني الدراسية :

يظهر الجدول رقم (100) أن هناك تفاوتاً بين الشعبيات في متوسط سعة الفصول الذي بلغ في السنة الدراسية 2003 - 2004 معدل 1 : 21.2 فصل/تلميذ كمتوسط عام في ليبيا ، وقد بلغ مجموع الشعبيات التي قلَّ فيها المعدل عن المعدل الوطني 15 شعبية ، أما فيما يتعلق بالشعبيات فالملاحظ أن هناك مجموعة منها يتراجع فيها معدل فصل/تلميذ إلى ما دون المعدل الوطني بكثير مما يشير إلى وجود فائض في الفصول الدراسية مقارنة بعدد التلاميذ في العام 2003 - 2004 .

إن السمة التي يظهر بها معدل الطلاب في الفصول لمرحلة التعليم المتوسط هي الاكتظاظ خلال العام 2003 - 2004 ، إذ يتبين أن المعدل الوطني 1 : 27.1 طالب/فصل ، وهو ما يمكن إرجاعه إلى تناقص عدد فصول مرحلة التعليم المتوسط والتي عادة ما تذهب لصالح مراكز تعليمية أخرى كالتدريب والتكوين ، أو المعاهد المتوسطة وبعض الكليات الجامعية ، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك زيادة في عدد طلاب المرحلة بعكس ما هو في مرحلة التعليم الأساسي .

تطرفت مجموعة من الشعبيات في معدل طالب/فصل فتجاوزت المعدل العام بأضعاف مضاعفة ، حيث بلغ في شعبية وادي الحياة 1 : 250 فصل/طالب ، وفي مرزق 1 : 138.0 فصل/طالب ، وأخذ بالتراجع إلى 1 : 87.0 فصل/طالب في بني وليد ، وإلى 1 : 66.0 فصل/طالب في الكفرة ، و 1 : 63.0 فصل/طالب في مزدة ، وبلغ 1 : 58.0 فصل/طالب .

يمكن تفسير هذا الارتفاع (*) الكبير في معدل تلك الشعبيات بعدم وجود فصول كافية تقتصر في تعليمها على طلبة هذه المرحلة ، ويمكن أن تنخفض هذه المعدلات العالية باستخدام الفصول المشتركة مع تلاميذ المرحلة الأساسية بتطبيق نظام استغلال القاعات الدراسية في الفترتين الصباحية والمسائية بدلاً من فترة دراسية واحدة ، غير أن الجمع بين عدد الفصول للمرحلتين مع الفصول المشتركة تظهر أن هناك تعادلاً بين الشعبيات وتقارباً من المعدل الوطني إلى حدٍ كبير رغم وجود بعض التباين ، فالمعدل الوطني هنا يصل إلى 1 : 20.0 فصل/طالب بينما تتراوح المعدلات بين الشعبيات ما بين 1 : 28.5 و حوالي 1 : 11.5 فصل/طالب في السنة الدراسية 2003 - 2004 .

(*) قد يكون قد حدث خطأ ما في عمليات جمع وترتيب وتبويب الأرقام من الجهة الناشرة للتقرير مصدر المعلومات .

جدول رقم (100) عدد الفصول الدراسية بمرحلتى التعليم الأساسي والمتوسط ومعدل فصل/طالب بالشعبيات للعام الدراسي 2003 - 2004

المرحلة		الأساسي		المتوسط		أساسي ومتوسط	
العدد و المعدل	الفصول	فصل/تلميذ	الفصول	فصل/طالب	مشارك	مجموع	فصل/طالب
البطنان	1646	21.0	348	24.2	296	2290	19.0
درنة	725	22.0	115	34.2	52	892	22.2
القية	661	24.5	134	33.0	86	881	23.4
الجبل الأخضر	2251	17.1	536	17.0	483	3270	14.5
المرج	1044	24.1	290	22.3	250	1584	20.0
الحزام الأخضر	1008	22.5	288	19.3	254	1550	18.2
بنغازي	4072	29.0	664	37.4	228	4964	29.0
أجدابيا	1753	22.1	896	9.0	886	3535	13.2
الوحدات	318	22.0	43	32.0	0	361	23.0
الكفرة	426	27.2	30	66.0	26	482	28.2
سرت	2874	10.5	222	33.0	173	3269	11.5
الجفرة	473	21.0	12	94.5	0	485	23.0
مرزق	841	29.0	30	138.0	12	883	23.5
سبها	954	30.0	174	36.0	95	1223	28.5
وادي الحياة	668	23.3	14	250.0	0	682	28.0
وادي الشاطئ	889	19.4	122	35.5	53	1064	20.3
مصراتة	2580	25.0	436	28.0	321	3337	23.0
المرقب	3212	23.0	840	16.4	470	4522	19.4
بني وليد	671	21.4	49	87.0	20	740	25.1
تزهونة ومسلاتة	3155	18.3	567	27.0	490	4212	17.3
تاجوراء	2905	29.4	724	16.4	696	4325	16.4
طرابلس	5973	26.3	1162	31.2	397	7532	26.0
الجفارة	2759	19.0	347	33.1	201	3307	19.3
الزاوية	2103	18.2	349	22.0	317	2769	16.5
صبراتة وصرمان	1549	18.0	154	64.0	144	1847	20.4
النقاط الخمس	2131	17.3	219	44.0	65	2415	19.3
غريان	1845	17.0	191	44.1	104	2140	18.3
مزدة	456	18.5	42	63.0	17	515	21.5
يفرن وجادو	1156	18.0	214	26.0	103	1437	18.2
نالوت	785	18.5	10	37.0	6	801	23.0
غدامس	216	17.5	32	28.4	0	248	19.0
غات	274	22.0	16	58.0	0	290	24.0
ليبيا	52373	21.2	9270	27.1	6245	67888	20.0

المصدر: المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي للعام الدراسي 2003 - 2004 ، ص 68 .

النسب من حساب الباحث .

تشير بعض الإحصاءات والدراسات إلى أن ما يتوفر من معلمين متصل نسبة المعلمين إلى الطلبة 1 : 5.1 لسنة 2004 - 2005 في مرحلة التعليم الأساسي يقابله في مرحلة التعليم المتوسط 1 : 5.0 للعام الدراسي نفسه ، بينما يصل المعدل للمرحلتين معاً حوالي 1 : 5.1 مدرس/طالب ،⁽¹⁾ وهذا من الناحية الكمية ومقارنة مع المعدلات في الدول المتقدمة الذي يصل فيها إلى 1 : 15 مدرس/طالب ، وفي الدول النامية يصل إلى 1 : 25 مدرس/طالب⁽¹⁾ ، وهو ما يعني أن هذا المعدل مرتفع إلى حد كبير ومبالغ فيه ويستدعي إعادة النظر ، والبحث عن حلول سريعة لهذه المشكلة من أجل عدم إرهاب كاهل قطاع التعليم بأعداد كبيرة من المعلمين الزائدين عن الحاجة ، غير أن دراسة متأنية لهذه الأعداد ومقارنتها بالتخصصات المختلفة بالثانويات التخصصية والمدارس المتنوعة في مختلف الشعبات بغض النظر عن قربها أو التي تقع في المناطق النائية، إذ يظهر العجز النوعي بشكل كبير ، وبخاصة التخصصات العلمية كالرياضيات والفيزياء، وبعض المواد التخصصية بثانويتي العلوم الهندسية وعلوم الحياة⁽²⁾ .

وهذا يتطلب القيام بعدة إجراءات قصد الاستفادة من العناصر التي تعد زائدة عن الحاجة وتفتقر إلى الكفاءة العالية ، والمؤهل العلمي المناسب ، وإعادة من لم يؤهلوا تربوياً ويُعدُّوا مدرسين في الأساس إلى تخصصاتهم المعدين لها أصلاً كخريجي كليات الزراعة ، والآداب ، والحقوق ، والشريعة ، والاقتصاد والعلوم السياسية ... وغيرها ، كما يستدعي الأمر ضرورة الرفع من كفاءة المدرسين بإقامة الدورات التدريبية المتواصلة سواء أثناء العام الدراسي أو في الإجازة الصيفية ، وبخاصة في تخصصات العلوم الأساسية وعلوم الحياة والعلوم الهندسية ، إذ إن هذا الكم الهائل الذي يحسب على قطاع التعليم في كل الشعبات يجب إعادة النظر فيه من ناحية النوع ، وإيقاف القبول في بعض التخصصات المتوفرة التي يتراكم فيها خريجوها لعدة سنوات .

¹ - المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم والتدريب الأساسي والمتوسط ، للعام الدراسي 2003 - 2004 (تقرير غير منشور) ، إعداد عبدالغني أبو غنية ، فهيمة الشكشوكي ، طرابلس ، 2004 ، ص 24 .

² - المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط ، للعام الدراسي 2004 - 2005 (تقرير غير منشور) ، طرابلس ، 2004 ، ص 16 .

تجدر الإشارة إلى أن سرت كانت تُعد لتصبح العاصمة السياسية لليبيا حيث تم نقل الأمانات الرئيسية (الوزارات) إليها ، وكذلك الإدارات المركزية لبعض الشركات والمؤسسات ، ومؤتمر الشعب العام (البرلمان) ، مما تطلب توفير العديد من الخدمات التي من بينها المدارس لاستيعاب القادمين من الموظفين الجدد وعائلاتهم للإقامة فيها ، يضاف إلى ذلك تغير التوجه إلى منطقة الجفرة حتى تكون مقراً للعديد من الهيئات الرسمية المدنية والعسكرية لتكون بديلاً لسرت في بعض الأحيان لموقعها المتوسط جغرافياً في وسط البلاد دون الأخذ في الاعتبار مناطق التركيز السكاني وتوفر العنصر المؤهل ، وهذا الإجراء تم اتخاذه للعمل على الحد من التركيز السكاني ومحاولة الإسهام في إعادة توزيع ما يمكن توزيعه من السكان .

3 - 2 - 1 - 2 - المؤشرات الصحية :

تُعد وفيات الرضع من أبرز المؤشرات التي توضح مدى التطور الصحي والرعاية الطبية التي تحظى بها العائلات ، وتحسن المستوى المعيشي ، بالإضافة إلى مكان الولادة داخل المستشفى أو خارجه ، كذلك العمر المتوقع عند الولادة ، ومدى تراجع معدل وفيات الأمهات ، غير أن التركيز هنا سيتم على ما توفر من معلومات جهوية تخص التقسيمات الإدارية في ليبيا لبحث مدى تأثير خطط التنمية المتعاقبة عليها وتوضيح الفارق - إن وجد - بين الشعبيات في تحسن الوضع المعيشي للمواطنين ووضع اليد على مواطن الخلل ومحاولة البحث في أسبابها للعمل على اقتراح الحلول المناسبة لها .

3 - 2 - 1 - 2 - الولادة داخل المستشفى :

من الجدول رقم (101) الذي يشير إلى توزيع المواليد الليبيين داخل المستشفى أو خارجه لسنة 2004 يتبين أن أكثر من 99.8% من مجموع حالات الولادة حدثت داخل المستشفى ، وأن ما وقع من حالات ولادة محدودة خارجه لا ترقى إلى نسبة ، حيث تمثل جميع حالات الولادة خارج المستشفى ما مجموعه 269 حالة ، مقابل 119364 حالة داخل المستشفى ، مما يعني أن هناك وعياً لدى النساء الحوامل ليضعن حملهن تحت إشراف طبي للمحافظة على المولود وأمه ، كما يوضح أن هناك خدمات صحية منتشرة على كل الشعبيات يمكنها تقديم الرعاية اللازمة .

كما أنه من الأهمية بمكان التنويه إلى أن هناك 5 شعبيات منها الكفرة ، والواحات ، ومزدة وصلت نسبة الولادة داخل المستشفى بها إلى 100.0% والتي تُعد من المناطق الداخلية النائية ، فيما كانت شعبيتا الزاوية ، وصبراتة وصرمان الواقعتان على الساحل

قد حققنا نسبة 100.0% للولادات داخل المستشفى ، بالإضافة إلى أن باقي الشعبيات اقتربت فيها النسبة كثيراً من معدل 100.0% .

جدول رقم (101)

عدد حالات المواليد في الشعبيات داخل وخارج المستشفى لسنة 2004

% داخل المستشفى إلى المجموع	المجموع	مكان الولادة		الشعبية
		خارج المستشفى	داخل المستشفى	
99.21	3652	29	3623	البتنان
99.70	1991	6	1985	درنة
99.24	924	7	917	القبة
99.25	5308	40	5268	الجبل الأخضر
99.96	2717	1	2716	المرج
99.94	1730	1	1729	الحزام الأخضر
99.94	14285	8	14277	بنغازي
99.94	3136	2	3134	أجدايبيا
100	628	0	628	الواحات
100	1016	0	1016	الكفرة
99.80	2533	5	2528	سرت
99.84	1234	2	1232	الجفرة
98.75	1604	20	1584	مرزق
99.74	3021	8	3013	سبها
96.35	1095	40	1055	وادي الحياة
99.55	1769	8	1761	وادي الشاطئ
99.73	6976	19	6957	مصراتة
99.88	8102	10	8092	المرقب
99.89	1815	2	1813	بني وليد
99.6	5808	23	5785	نرهونة ومسلاتة
99.91	4241	4	4237	تاجوراء
99.96	20752	8	20744	طرابلس
99.98	4222	1	4221	الجفارة
100	3796	0	3796	الزاوية
100	3645	0	3645	صبراتة وصرمان
99.85	3900	2	3898	النقاط الخمس
99.97	3349	1	3348	غريان
99.64	841	3	838	مزدة
99.70	2654	8	2646	يفرن وجانو
99.60	2016	8	2008	نالوت
100	411	0	441	غدامس
99.31	432	3	429	غات
99.77	119633	269	119364	ليبيا

3 - 2 - 1 - 2 - 2 - وفیات الرضع :

تعتبر وفیات الأطفال الرضع مؤشراً هاماً للتطور الصحي كالعناية الصحية بالأمومة والطفولة ، وزيادة الوعي الثقافي الصحي لدى الأمهات في فترة الحمل وبعد الولادة ، وقد توصل كثير من الباحثين والدارسين في وفیات الرضع إلى أن هناك خمسة عوامل تؤثر إيجابياً في وفیات الرضع وهي :

1 - نوع المولود فقد تبين أن وفیات المواليد الذكور تكون أكثر منها عند المواليد من الإناث .

2 - عمر الأم عند ولادة المولود حيث تزداد وفیات المواليد لأمهات عمرهن أقل من 20 سنة ، وتنخفض الوفيات لأمهات في الفئة العمرية ما بين 20 - 40 سنة .

3 - ترتيب المولود المتوفى بين مواليد الأسرة .

4 - الفترة بالسنوات بين المولود المتوفى ، والمولود السابق له مباشرة في الترتيب (1) .

وما يظهره الجدول رقم (102) من أعداد ومعدلات وفیات الرضع لسنة 2004 في الشعبيات من تطرف كبير في المعدل يخرج به بعيداً عن المعدل الوطني سواء للذكور والإناث أو لهما معاً مما يعطي تفسيرات متعددة أولها أن التباين في معدلات وفیات الرضع في الشعبيات التي تراوحت ما بين 25.00 في الألف و 10.00 في الألف يمكن اعتبارها مقبولة وتعبّر عن واقع صحي متطور ناتج عما يقدم من خدمات متوازنة بين الشعبيات التي كان عددها 18 شعبية اشتركت في هذا التقسيم سواء منها الواقعة على الساحل كشعبية النقاط الخمس ، وصبراتة وصرمان ، والمرقب ، ومصراتة ، والحزام الأخضر ، أو تلك التي تقع في الدواخل مثل الكفرة ، والواحات ، والجفرة ، ومرزق ، ووادي الحياة ، أو الواقعة منها في المنطقة الجبلية سواء في الشرق أو الغرب على السواء كما في شعبيات نالوت ، ويفرن وجادو ، وترهونة ومسلاتة ، والمرج ، مما يعني أن معظم الشعبيات التي فيها معدل وفیات للرضع يتراوح ما بين 10.0 - 25.0 في الألف لم يكن للموقع الجغرافي دور في الحد من المعدل بها ، أو انخفاضه ، ويرتبط فقط بمستوى الخدمات الصحية المقدمة .

¹ - عبدالله عز الدين ، التحليل السكاني الرياضي ، جامعة قاربيونس ، بنغازي ، 2003 ، ص ص 112 - 113 .

جدول رقم (102) عدد ومعدل وفيات الرضع بالشعبيات لسنة 2004

الشعبية	عدد وفيات الرضع			معدل الوفيات الرضع في الألف	
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث
البطنان	19	7	29	10.0	4.1
درنة	40	28	68	39.0	29.1
القبة	2	1	3	4.2	2.2
الجبل الأخضر	30	27	57	11.1	10.5
المرج	17	14	31	12.2	10.5
الحزام الأخضر	8	4	12	10.0	5.0
بنغازي	214	191	405	29.2	27.4
أجدابيا	56	38	94	36.1	24.3
الواحات	8	4	12	26.0	13.0
الكفرة	13	12	25	24.0	25.3
سرت	22	16	38	17.0	13.1
الجفرة	10	9	19	15.4	15.3
مرزق	6	15	21	7.1	19.5
سبها	75	88	163	48.5	60.0
وادي الحياة	6	15	21	10.3	29.1
وادي الشاطئ	9	4	13	10.2	4.5
مصراتة	83	81	164	23.1	24.1
المرقب	57	48	105	14.1	12.0
بني وليد	3	2	5	3.3	2.2
نزهة ومسلاتة	53	37	90	18.0	13.1
تاجوراء	12	3	15	5.3	15.1
طرابلس	109	91	185	10.1	9.2
الجفارة	25	25	50	11.4	12.3
الزاوية	60	43	103	29.4	24.5
صبراتة وصرمان	52	37	89	28.1	21.1
النقاط الخمس	28	13	41	14.4	7.0
غريان	9	22	31	5.1	14.0
مزدة	7	11	18	15.0	29.3
بفرن وجانو	34	15	49	25.1	11.5
نالوت	15	15	30	14.3	15.5
غدامس	9	9	18	42.0	40.0
غات	8	1	9	34.3	5.0
ليبيا	1087	923	2010	18.0	16.0

المصدر : الإحصاءات الحيوية 2004 ، ص ص 77 - 79 . المعدل من حساب الباحث .

على الجانب الآخر يتبين من الجدول نفسه أن هناك مجموعة أخرى من الشعبيات يتراوح فيها المعدل ما بين 25.0 - 30.00 في الألف وكان مجموعها 3 شعبيات هي الزاوية ، وأجدابيا ، وبنغازي ، بينما التي فاقت 30.00 في الألف كونت 3 شعبيات هي

غدامس 41.00 في الألف ، وسبها 54.00 في الألف وهذا التطرف في معدلها يمكن أن يكون خطأً إحصائياً يُعَدُّ معه أي تفسير آخر ، ثم درنة بمعدل 34.1 في الألف .
أخيراً تأتي تلك التي تراجع فيها المعدل إلى أقل من 10.00 في الألف ، وكان مجموعها 8 شعبيات كانت شعبية بني وليد من ضمنها وسجلت أدنى معدل بلغ 3.00 في الألف ، فالقبة 3.2 في الألف ، تلتها ترهونة ومسلاتة 3.5 في الألف ، ثم الحزام الأخضر 7.0 في الألف ، فوادي الشاطئ 7.3 في الألف ، والبطنان 8.0 في الألف ، وطرابلس 9.0 في الألف ، وغريان 9.2 في الألف ، حيث يتضح مدى التباين في المعدل بين الشعبيات الذي تتساوى فيه في كل مجموعة من حيث تنوعها لاحتوائها على شعبيات مختلفة في الموقع ، ودرجة التحضر ، والتركز السكاني ، ومستوى الخدمات ، وطبيعة المكان ، واختلاف ثقافة السكان .

يمكن من خلال ما سبق الخروج بنتيجة تصنف توزيع معدل وفيات الرضع بين الشعبيات حسب القرب والبعد من المعدل العام ، إذ يتبين أنها تنقسم إلى 4 مجموعات وفق معدلها ، فالشعبيات ذات المعدل المنخفض بلغ مجموعها 14 شعبية كان معدلها دون 15.0 في الألف ، بينما الشعبيات التي معدلها دون 20.0 في الألف وفوق 15.0 في الألف بلغت 7 شعبيات التي تصنف ضمن المعدل الوطني ، ويرمز لها بالمتوسطة المعدل ، أما التي بها معدل مرتفع وتراوح ما بين 20.0 و 3.0 في الألف فكان مجموعها 8 شعبيات ، فيما تطرف معدل 3 شعبيات صعوداً وكان في درنة 34.1 في الألف ، و غدامس 41.0 في الألف ، وسبها 54.0 في الألف .

جاء هذا التحسن الكبير في الوضع الصحي الذي ظهرت نتائجه في تراجع معدلات الوفيات الخام ، وزيادة عدد المواليد ، وتراجع معدل وفيات الرضع في الألف ، وارتفاع الثقافة الصحية لدى المواطنين ، واختفت تقريباً حالات الولادة خارج المستشفى بفعل الوعي وارتفاع مستوى المعيشة بين الليبيين ، هذه المعطيات تولدت من توفر الخدمات الصحية المجانية التي انتشرت في مختلف أنحاء البلاد من مراكز الصحة الأولية ، والعيادات المجمع ، والمستشفيات العامة والتخصصية ، وتوفير العنصر الطبي ، والطبي المساعد ، كل تلك عوامل توفرت وتكاثفت لتظهر نتائجها في شكل تحسن في الوضع الصحي بشكل عام ، والقضاء على العديد من الأمراض السارية والمتوطنة كالسل، وشلل الأطفال ، والدرن ، واختفائها تقريباً من الخارطة الصحية في ليبيا ، غير أن ظهور أمراض العصر التي تعاني منها الدول المتقدمة على السواء مع الدول النامية ممثلة

في أمراض القلب والشرابين ، والسكري ، والسرطان ، والإيدز ، وإلتهاب الكبد تعد من الأسباب الرئيسة للوفاة في ليبيا وبنسب متفاوتة مضافاً إليها أمراض الشيخوخة ، وحوادث السيارات .

3 - 2 - 1 - 2 - 3 - مؤشرات الخدمات الصحية :

لتوضيح المؤشرات الصحية وإبراز تطور الخدمات المقدمة يشير الجدول رقم (103) إلى عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية بالشعبيات سنتي 2002 و 2004 ليظهر تطورها عددياً في فترة المقارنة ، فالعيادات المجمعّة زادت من 20 إلى 39 عيادة ، وتطورت المراكز الصحية من 171 إلى 306 ، مركزاً غير أن الملاحظ هو تراجع عدد الوحدات الصحية الصغيرة من 988 إلى 889 وحدة ، وهذا مرده إلى أن بعض الوحدات الصحية تم تطويرها لتصبح مراكز صحية حتى تشمل أكبر قدر من الخدمات التي تقدمها، في حين تم توسيع مركز الأمراض السارية وافتتاح فروع له لتصل إلى 22 فرعاً تتركز في المدن الرئيسة وفي بعض المناطق الداخلية ، أما عن المجموع الكلي لمرافق الرعاية الصحية الأولية فيشير الجدول نفسه إلى أنها في تطور حيث زادت من 1179 سنة 2002 إلى 1253 سنة 2004 في معظم الشعبيات .

3 - 2 - 1 - 2 - 3 - المرافق الصحية التابعة للدولة :

في تفصيل الحديث عن كل نوع من المرافق الصحية يلاحظ أن هناك شعبيات تحتاج إلى بعض الأنواع من تلك المرافق ، فالعيادات المجمعّة تنعدم في القبة ، والحزام الأخضر ، والواحات ، والكفرة ، والجفرة ، ومرزق ، ووادي الحياة ، ووادي الشاطئ ، وبني وليد ، ومزدة ، ويفرن وجادو ، وغات ، وصبراتة وصرمان ، والنقاط الخمس ، فكثافة سكانها أصبحت تستدعي وجود مثل هذه العيادات .

كما أن وجودها في 13 شعبية هي درنة ، الجبل الأخضر ، بنغازي ، أجدايا ، سرت ، سبها ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، تاجوراء ، طرابلس ، الزاوية ، غريان ، وذلك يشير إلى أنها تكفي حاجة سكانها من الخدمات الأولية التخصصية الصحية، إذ إنها تُعدُّ قليلةً فالتوسع فيها وزيادتها أصبح ملحاً لتقليل من العبء الذي تعانيه المستشفيات العامة من حركة التردد اليومية للكشف الأولي الذي يمكن أن تقوم به العيادات المجمعّة ذات التخصصات المتعددة .

جدول رقم (103) عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية بالشعبيات لسنتي 2002 و 2004

المجموع		فرع مركز الأمراض السارية	وحدات رعاية صحية		مراكز صحية		عيادات مجمعة		نوع المرفق الصحي الشعبية
2004	2002		2004	2002	2004	2002	2004	2002	
70	64	1	50	56	17	8	2	-	البطنان
13	7	1	0	6	10	-	2	1	درنة
27	23	0	7	21	20	2	0	-	القبة
45	55	1	30	43	13	11	1	1	الجبل الأخضر
32	60	1	6	52	24	8	1	-	المرج
15	53	0	9	44	6	9	0	-	الحزام الأخضر
47	44	1	19	27	17	13	10	4	بنغازي
19	15	1	1	11	16	3	1	1	أجدابيا
16	15	0	11	11	5	4	0	-	الواحات
15	12	1	11	11	3	1	0	-	الكفرة
42	34	1	28	31	12	2	1	1	سرت
13	13	0	8	10	5	3	0	-	الجفرة
36	35	1	28	29	7	6	0	-	مرزق
20	23	1	12	17	6	5	1	1	سيها
28	41	0	18	37	10	4	0	-	وادي الحياة
37	44	0	32	37	5	7	0	-	وادي الشاطئ
29	34	1	22	29	5	4	1	1	مصراتة
46	53	2	27	48	15	4	2	1	المرقب
16	16	1	12	15	3	1	0	-	بني وليد
87	70	1	74	51	11	18	1	1	ترهونة ومسلاتة
68	39	0	64	31	3	7	1	1	تاجوراء
63	61	1	46	46	10	10	6	5	طرابلس
67	89	0	49	80	17	9	1	-	الجفارة
38	41	1	32	34	4	6	1	1	الزاوية
31	23	0	24	26	6	3	1	-	صبراتة وصرمان
58	32	1	39	27	16	5	2	-	النقاط الخمس
83	59	1	69	54	12	4	1	1	غريان
18	17	0	14	12	4	5	0	-	مزدة
57	52	1	47	47	9	5	0	-	يفرن وجانو
27	31	1	17	27	8	4	1	-	نالوت
10	9	1	5	6	3	3	1	-	غدامس
12	12	0	11	11	1	1	0	-	غات
1253	1179	22	886	988	306	171	39	20	ليبيا

المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الكتاب الإحصائي 2003 ، ص 43 - 44 . الملخص الإحصائي ، مكتب المفتش العام للصحة

2004 ، ص 14 .

تغيرت وحدات الرعاية الصحية الأولية التي تقلصت سواء على المستوى العام أو الشعبيات فزاد عددها في 5 شعبيات هي ترهونة ومسلاتة من 51 إلى 74 وحدة ، وفي تاجوراء من 31 إلى 64 وحدة ، والنقاط الخمس من 27 إلى 39 وحدة ، غريان من 54

إلى 69 وحدة ، ومزدة من 12 إلى 14 وحدة رعاية صحية ما بين عامي 2002 و 2004 ، بينما التي تراجع عددها وبلغت 22 شعبية ، فيما بقيت 4 شعبيات على العدد نفسه الذي كانت عليه سنة 2002 مثلتها غات 11 وحدة ، يفرن وجادو 47 وحدة ، الكفرة 11 وحدة ، الواحات 11 وحدة .

يُعدُّ مركز مكافحة الأمراض السارية والمتناقلة من أهم المرافق الصحية التي ينبغي زيادة نشر فروع لها في كل أرجاء البلاد مع ملاحظة ضرورة تعدد فروعها في الشعبيات الكبيرة مثل طرابلس ، وبنغازي ، وسبها ، الزاوية ، ومصراتة ، وترهونة ومسلاتة ، والمرقب ، والجبل الأخضر ، كما ينبغي نشرها بقدر أوسع في الشعبيات الحدودية مثل النقاط الخمس ، غدامس ، الكفرة ، غات ، الكفرة ، البطنان ، وبخاصة بعد الكم الكبير من الأجانب وتيارات الهجرة غير الشرعية التي تنساب إلى أوروبا عبر ليبيا والتي تأتي كلها من دول تنتشر فيها أنواع متعددة ومختلفة الخطورة من الأمراض .

بتتبع ما أورده الجدول رقم (104) من تفصيل لعدد وأنواع المستشفيات في ليبيا وتوزعها على الشعبيات تظهر بوضوح العدالة الناقصة في ذلك التوزيع وتركزها في أقاليم السكان التقليدية دون مراعاة لنمو وتطور سكان أقاليم أخرى وزيادة عدد سكانها، فالمستشفيات التخصصية تتركز في طرابلس بواقع 8 ، وفي بنغازي 7 ، والجبل الأخضر 1 ، ومصراتة 1 ، وتاجوراء 1 وهذه الأخيرة منضوية في خدماتها على حساب طرابلس فيما لا يوجد سواها في باقي الشعبيات ، أما المستشفيات المركزية فإن معظمها في حاجة إلى تطوير لتصبح تخصصية ، وتُنشأ غيرها مركزية كما في غريان ، الزاوية ، المرقب ، سبها ، درنة .

ينطبق الأمر نفسه على المستشفيات العامة التي يجب استحداث بعض منها في شعبيات الواحات ، القبة ، الحزام الأخضر ، نالوت ، كذلك الأمر يسري على المستشفيات القروية التي يجب زيادة عددها ، وبخاصة في المناطق النائية الداخلية لتوزيع الخدمات الطبية بشكل أكثر عدلاً مثل شعبيات مرزق ، والمرج ، وغدامس ، بني وليد ، سبها ، الشاطئ، الجفرة ، سبها ، وادي الحياة .

أما الأسرة فقد بلغت في سنة 2002 ما مجموعه 20539 سرير بمعدل بلغ 1 : 276 سرير/مواطن شاملاً الأسرة في المستشفيات التابعة للدولة والمصحات الخاصة الذي تغير قليلاً سنة 2004 وبلغ ما مجموعه 20583 سريراً بمعدل ارتفع إلى 1 : 285 سرير/مواطن ، ويأتي هذا الاختلاف في معدل سرير/مواطن الذي يظهر بزيادة عدد الأسرة بمعدل يقل

عن معدل نمو السكان ، إذ إن الزيادة في عدد الأسرة لم تكن تقريباً في مجموعها إلا في المصححات الخاصة ، وتكاد أسرة مستشفيات الدولة شبه متوقفة عن الزيادة .

جدول رقم (104)

عدد المستشفيات التابعة للدولة ونوعها والأسرة والأطباء ومعدل سرير/مواطن بالشعبيات لسنة 2004

نوع المستشفى الشعبية	تخصصي	مركزي	عام	قروي	مجموع	عدد الأسرة	سرير/مواطن
البطنان	0	1	0	1	2	480	310
درنة	0	1	0	0	1	512	162
لقبة	0	0	0	2	2	120	842
الجبل الأخضر	1	1	-	1	3	692	290
المرج	0	0	1	0	1	435	275
الحزام الأخضر	0	0	0	4	4	240	468
بنغازي	7	3	0	0	10	2965	222
أجدابيا	0	1	0	1	2	342	518
الواحات	0	0	0	2	2	120	251
الكفرة	0	0	1	1	2	180	299
سرت	0	1	0	1	2	261	638
الجفرة	0	0	1	0	1	136	343
مرزق	0	0	1	0	1	120	591
سبها	0	1	0	0	1	480	274
وادي الحياة	0	0	1	0	1	120	630
وادي الشاطئ	0	0	1	1	2	180	442
مصراة	1	1	-	1	3	660	573
المرقب	0	1	1	1	3	622	548
بني وليد	0	0	1	0	1	120	669
ترهونة ومسلاتة	0	1	1	1	3	462	662
تاجوراء	1	0	0	0	1	120	2321
طرابلس	8	2	2	0	12	4657	128
الجفارة	0	1	0	0	1	201	1492
الزاوية	0	1	0	0	1	480	423
صبراتة وصرمان	0	1	1	0	2	337	465
النقاط الخمس	0	0	3	0	3	554	388
غريان	0	1	0	1	2	540	308
مزدة	0	0	1	0	1	120	360
يفرن وجادو	0	0	1	30	4	330	368
نالوت	0	1	0	3	4	416	221
غدامس	0	0	1	0	1	136	143
غات	0	0	1	0	1	120	197
هيئة الصحة	4	0	0	0	4	2041	-
ليبيا	22	19	19	24	84	19499	302

المصدر : الملخص الإحصائي لقطاع الصحة ، 2004 ، ص 22 ، 36 . المعدل من حساب الباحث .

3 - 2 - 1 - 2 - 5 - الأطباء والمرضون والفنيون والإداريون بالشعبيات سنة 2004 :

يقوم تقديم الخدمات الصحية على جهد العديد من العناصر المؤهلة للعمل في هذا المجال ، يشترك فيها لبيون وأجانب سواء في المناطق الداخلية أو الساحلية باستثناء الإداريين الذين يغلب عليهم وجود الليبيين بنسب عالية ولا يمثل الأجانب إلا أعداداً محدودة جداً ، حيث بلغ معدل طبيب/مواطن على مستوى ليبيا لسنة 1999 حوالي 1 : 714 ، وفي سنة 2001 بلغ 1 : 830⁽¹⁾ ، وبقي على حاله سنة 2003 ، وفي سنة 2004 تحسن بتراجع إلى 1 : 637 طبيب/مواطن ، أما عن أطباء الأسنان فقد بلغ سنة 1999 حوالي 1 : 11354 طبيب/مواطن ، وفي عام 2001 كان 1 : 11200 طبيب/مواطن ، و سنة 2003 حوالي 1 : 11200 طبيب/مواطن ، وبلغ سنة 2004 تطوراً إلى 1 : 6500 طبيب/مواطن ، أما الصيادلة فقد كان في عام 1999 حوالي 1 : 5020 صيدلي/مواطن غير أنه ارتفع في سنة 2001 ووصل إلى 1 : 9000 صيدلي/مواطن ، وبقي بنفس المعدل سنة 2003⁽²⁾ ، فيما تغير سنة 2004 وبلغ 1 : 5000 صيدلي/مواطن ، ونظراً لارتفاع عدد هيئة التمريض فإن المعدل ينخفض كثيراً عن العناصر السابقة ، فقد كان المعدل سنة 1999 حوالي 1 : 208 ممرضة أو قابلة/ 200 نسمة من السكان وسجل المعدل نفسه لسنتي 2001 و 2003 ، فيما تراجع المعدل 1 : 195 نسمة من السكان سنة 2004 ، ووصل معدل فنيي الصحة الواحد مقابل نسمة من السكان فكان في سنة 1999 حوالي 1 : 740 نسمة من السكان ، وفي سنة 2001 وسنة 2003 تراجع إلى 1 : 700 نسمة من السكان ، وانخفض المعدل إلى 1 : 443 نسمة/من السكان في سنة 2004⁽³⁾ تماشياً مع تطور عدد خريجي المعاهد الصحية التقنية وكليات التقنية الطبية ، أما الهيئة المسيرة للمرافق الصحية فقد بلغ مجموعها سنة 2004 ما مجموعه 24071 إدارياً وكان معدله 1 : 244 إداري/مواطن على مستوى ليبيا .

يضم الجدول رقم (105) الكادر الوظيفي لقطاع الصحة البالغ مجموعه حوالي 76777 عنصر من أطباء ، وهيئة تمريض ، وفنيين ، وإداريين من الليبيين والأجانب ، حيث يمثل المحليين منهم ما مجموعه 71844 من العناصر السابقة الذكر مقابل 4933

¹ - دليل الجماهيرية الطبي ، مؤشرات لسنة 2000 - 2001 ، إعداد وإشراف القسم الفني لمجلة الزحف الأخضر ، العدد 1 ، ص ص 13 - 14 .

² - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2003 ، ص 45 .

³ - مكتب المفتش العام لقطاع الصحة ، الملخص الإحصائي 2004 ، ص 38 .

عنصر أجنبي بنسبة لم تتجاوز 5.20% من المجموع الكلي ، فيما يمكن الإيضاح أكثر بتفصيل الحديث عن توزيع هذه الكوادر على الشعبيات حسب كل فئة .

جدول رقم (105)

عدد الأطباء والتمريض والفنيين والإداريين بقطاع الصحة بالشعبيات لسنة 2004

التخصص الشعبية	الأطباء	طبيب/ مواطن	تمريض	تمريض/ مواطن	فني	فني/مواطن	إداري	إداري/ مواطن	مجموع
الطنان	200	744	1471	101	399	373	1127	132	3197
درنة	203	408	561	148	228	364	433	191	1425
لقبة	71	1423	957	106	160	632	496	204	1684
الجبل الأخضر	205	979	1016	198	465	432	613	327	2299
المرج	90	1332	848	141	265	452	615	195	1818
الحزام الأخضر	74	1518	826	136	191	588	689	163	1780
بنغازي	1814	364	2526	261	1762	375	2193	301	8295
أجدابيا	105	1689	634	280	295	601	485	366	1519
الواحات	69	438	271	111	95	318	834	36	1269
الكفرة	40	1371	241	223	151	357	1101	49	1735
سرت	277	602	556	298	303	550	977	171	2113
الجفرة	115	405	313	149	154	303	317	148	917
مرزق	77	921	1059	67	707	100	461	154	2307
سبها	172	766	674	195	160	824	731	180	2059
وادي الحياة	47	1609	756	100	243	311	526	144	1672
وادي الشاطئ	76	1046	872	91	440	181	1388	57	2776
مصراتة	289	1309	701	540	523	724	603	628	2116
المرقب	239	1426	782	468	603	565	765	446	2389
بني وليد	81	992	288	279	98	820	273	294	740
نزهة ومسلاتة	228	1342	847	361	51	600	299	1024	1425
تاجوراء	172	1619	443	628	118	2360	89	3129	970
طرابلس	3013	297	5330	168	2128	421	4268	210	14695
الجفارة	237	1265	1500	200	651	461	400	750	2788
الزاوية	304	669	636	320	552	368	619	328	2111
صبراتة وصرمان	232	676	902	174	452	369	534	294	2120
لنقاط الخمس	264	816	1466	147	1054	204	958	225	3743
غريان	170	980	1121	149	446	374	476	359	2223
مزدة	60	720	219	197	17	2542	144	300	440
يفرن وجانو	125	973	439	277	294	414	404	301	1262
نالوت	115	800	712	129	155	594	849	108	1831
غدامس	49	397	258	75	64	304	141	138	512
غات	18	1260	628	37	56	423	260	91	965
ليبيا	9234	637	30085	195	13387	440	24071	244	76777

المصدر : الملخص الإحصائي لقطاع الصحة ، 2004 ، ص 22 ، 36 . المعدل من حساب الباحث .

تركز العدد الأكبر من الأطباء في طرابلس واستحوذت على 33.00% من الإجمالي، فيما جاءت بنغازي في المرتبة الثانية بنسبة 20.00% ، والزاوية 3.30% ، ومصراة بنسبة 3.13% ، وسرت كانت نسبة أطبائها إلى باقي ليبيا حوالي 3.00% ، وفي النقاط الخمس بلغت النسبة 2.90% ، بينما اقتربت النسبة في شعبيات المرقب ، والجفارة ، وصبراتة وصرمان ، ترهونة ومسلاطة ، والجبل الأخضر ، ودرنة ، والبطنان وبلغت النسبة لكل منها حوالي 2.50% ، وتراجعت النسبة في باقي الشعبيات إلى ما دون ذلك .

بلغ عدد الأطباء العاملين في ليبيا لسنة 2004 ما مجموعه 9234 طبيب منهم 2346 طبيب أجنبي موزعين على كافة المؤسسات الصحية التابعة للدولة في مختلف التخصصات وبذلك يكون المعدل الوطني 1 : 637 طبيب/مواطن لسنة 2004 الذي كان سنة 2003 حوالي 1 : 830 طبيب/مواطن مما يبرز أن هناك تطوراً إيجابياً في عدد الأطباء ، غير أن هذا المعدل يتباين بشكل كبير بين الشعبيات طبيب/مواطن لسنة 2004 ، فقد بلغ عدد الشعبيات التي يقل فيها المعدل عن ذلك 6 شعبيات تراوح معدلها ما بين 1 : 297 طبيب/مواطن و 1 : 405 طبيب/مواطن ، بينما التي يقارب معدلها المعدل الوطني وصل عددها إلى 7 شعبيات كان معدلها ما بين 1 : 676 طبيب/مواطن و 1 : 816 طبيب/مواطن، في حين أن هناك شعبيات تعد مرتفعة المعدل تمثلت في 5 شعبيات كان ما بين 1 : 921 طبيب/مواطن و 1 : 992 طبيب/مواطن ، أما الشعبيات التي تعد متطرفة في معدلها مقارنة مع المعدل العام فكان مجموعها 13 شعبية وبلغ ما بين 1 : 1046 طبيب/مواطن و 1 : 1689 طبيب/مواطن مثلتها شعبيات وادي الحياة ، غات ، الجفارة ، تاحوراء ، ترهونة ومسلاطة ، المرقب ، مصراة ، وادي الحياة ، الكفرة ، أجدايا ، الحزام الأخضر ، المرج ، القبة .

وصل عدد طاقم التمريض في مستشفيات الدولة ما مجموعه 30085 فرداً لسنة 2004 كما يوضحه الجدول نفسه حيث تركزت بطبيعة الحال في طرابلس ، وبنغازي ، والجفارة ، والبطنان ، والنقاط الخمس ، وغريان ، والجبل الأخضر ، ومرزق بما مجموعه 15489 أي بنسبة 51.50% وهي الشعبيات التي زاد العدد فيها عن 1000 ممرض وممرضة، في حين أن باقي الشعبيات ، وعددها 23 تُمثل ما نسبته 48.50% ، أما من حيث مدى تباين واختلاف المعدل الوطني ممرضة أو قابلة/مواطن الذي بلغ 1 : 195 سنة 2004 ، فقد تراوح في الشعبيات قرباً وبعداً عنه ، هذا يعني التفاوت في معدل ممرضة أو قابلة/مواطن بين الشعبيات ، كما أن هناك فائضاً في الإداريين الذين يتولون تسيير شؤون المرافق

الصحية ، وبخاصة تلك التي ينخفض فيها المعدل عن 1 : 150 وتحديداً الشعبيات ذات المعدل المنخفض عن 1 : 100 ممرضة أو قابلة/مواطن .

بلغ عدد الفنيين العاملين في قطاع الصحة ما مجموعه 13387 فني ، وهم الذين يتولون الإشراف على تشغيل وصيانة الأجهزة والمعدات الطبية ، وإدارة كل ما يتعلق بالشؤون الفنية بالمستشفيات ، والعيادات ، والمراكز الصحية ، ووحدات الرعاية الصحية الأولية ، وهم يتركزون نسبياً في 3 شعبيات هي في طرابلس ، وبنغازي ، والنقاط الخمس . بما مجموعه 4944 فنياً يشكلون نسبة بلغت 37.00% من مجموع الفنيين في ليبيا ، وتجاوز عددهم في كل شعبية على حدة 1000 فني ، بينما تركز 3036 فني في 5 شعبيات هي الزاوية ، والجفارة ، والمرقب ، ومصراة ، ومرزق . بما نسبته حوالي 23.00% من الإجمالي، وكانوا في كل شعبية على حدة ما بين 500 ودون 1000 فني ، في حين أن الشعبيات التي قل فيها العدد عن 500 فني وزاد عن 100 فني بلغ عددها 18 شعبية ضمت 4919 فنياً كونت مجتمعة ما نسبته 37.00% من إجمالي الفنيين ، وهذا الأخير يظهر مدى التناقض بين الشعبيات حيث مثلت 3 شعبيات فقط ما كانت تمثله 18 شعبية وتساوت في النسبة مما يوضح مدى التباين في حجم الخدمات وكذلك توزيع المرافق الصحية ، ودرجة تركيز السكان ، أما الشعبيات التي ضمت ما دون 100 فني في كل منها فشملت 6 هي الواحات ، وبني وليد ، وترهونة ومسلاطة ، ومزدة ، وغدامس ، ونالوت التي كونت مجتمعة 381 فني ، وتعدُّ مستشفياتها إما عامة أو قروية بالإضافة إلى المراكز الصحية ووحدات الرعاية الصحية .

يتطرف معدل فني/مواطن في مجال الصحة في شعبيتين فقط ، ويرتفع كثيراً عن المعدل الوطني الذي لم يتجاوز 1 : 440 فني/مواطن الذي وصل في شعبية تاجوراء إلى 1 : 2360 فني/مواطن ، وفي شعبية مزدة 1 : 2542 فني/مواطن نظراً لتدني عدد الفنيين أمام عدد السكان في الشعبيتين ، وتراجع عن المعدل العام بدرجة واضحة ووصل إلى 1 : 100 فني/مواطن في مرزق .

فيما كان عدد الشعبيات التي تراوح فيها المعدل ما بين 1 : 250 و 1 : 400 ما مجموعه 14 شعبية ، بينما التي كان معدلها ما بين 1 : 400 و 1 : 550 فني/مواطن بلغت 4 شعبيات مثلتها الجفارة ، وسرت ، والمرج ، والجبل الأخضر ، بينما التي تجاوزت 1 : 500 ودون 1 : 1000 فني/مواطن فكان عددها 10 شعبيات ، وأخيراً التي دون معدل 1 : 250 وأعلى من 1 : 100 فني/مواطن فهما شعبيتا النقاط الخمس ووادي الشاطئ ، قد لا

يعني هذا المعدل شيء عند الكثيرين ، لكنه يعطي مؤشراً مهماً لشريحة مهمة في قطاع الصحة تتولى الإشراف والصيانة للمعدات المساعدة في الكشف والتشخيص للمرضى ، وكذلك للأجهزة التي تؤمن راحة التزلاء ، والمراجعين ، والهيئة الطبية ، والممرضين ، والإداريين .

يتولى تسيير المرافق الصحية طاقم من الإداريين موزعين على الشعبيات يبلغ مجموعهم 23071 فرداً يتركزون في المؤسسات الصحية التي تقدم خدمات كبيرة وتقع ضمن مناطق التركيز أي أن تواجدهم يقع ضمن طرابلس ، فبنغازي ، 4268 ، و 2193 إدارياً لكل منهما على التوالي مما يعني أن حوالي 27.00% من موظفي مرافق الصحة في ليبيا موجودون في الشعبيتين الأخيرتين ، بينما يبرز تركيز آخر في وادي الشاطئ ، والكفرة ، والبطنان 1388 ، و 1101 ، و 1127 إدارياً على التوالي ، غير أن هذه الأرقام الأخيرة تعدّ مصدر شكّ في صحتها ، إذ إنّها لا تتماشى مع عدد المرافق الصحية الموجودة بتلك الشعبيات ، ولا مع عدد السكان ، إذ يمكن أن يكون هناك خطأ ما في تبويب هذه الأرقام التي مثلت حوالي 15.00% من إجمالي الإداريين في المؤسسات الصحية في الشعبيات الثلاثة ، متى صحت أرقامها فإنها تعتبر المجموعة الثانية في تركيز الإداريين من قطاع الصحة ، كما يلاحظ أن أغلب الشعبيات تتقارب مع بعضها ، وتتناسب وفق ما يتوفر بها من مؤسسات صحية وتضم 16 شعبية تكون ما نسبته 58.00% من مجموع الإداريين في مؤسسات الدولة الصحية ، وهذا يظهر مدى التفاوت في من يتولون تسيير تلك المرافق .

من حيث المعدل العام فقد بلغ 1 : 244 إداري/مواطن ، حيث يلاحظ أن قلة عدد الإداريين لكل مواطن يظهر بجلاء في شعبيات تاجوراء ، وترهونة ومسلاتة ، حيث وصل إلى 1 : 3129 و 1 : 1024 إداري/مواطن وإلى أقل من ذلك في شعبيتي الجفارة ومصراتة 1 : 750 و 1 : 628 إداري/مواطن ، في حين أنه يتقارب من المعدل الوطني في أغلب الشعبيات حيث كان عدد التي تراوح فيها المعدل ما بين 1 : 250 و 1 : 350 كانت 7 شعبيات ، أما التي معدلها كان ما بين 1 : 350 و 1 : 450 كان مجموعها 3 شعبيات ، والتي تجاوز فيها المعدل 1 : 450 إداري/مواطن فكان مجموعها 4 شعبيات ، في حين أن التي قلت عن المعدل العام بلغت 18 شعبية .

3 - 2 - 1 - 2 - 6 - مساهمة القطاع الخاص في الخدمات الصحية :

كانت هذه الخدمات في السابق محدودة بشكل كبير وأثبتت جدارتها بالوجود ومنافسة القطاع العام في خدماتها وطواقمها الطبية ، ثم اختفت لفترة جاوزت 15 سنة بين أواخر السبعينيات وأوائل التسعينيات غير أنها الآن ما تزال دون المستوى الذي يجب أن تكون عليه فمعظمها يعتبر بدائي الأدوات ، والمقار التي هي عبارة عن فيلات سكنية لم تجهز في الأساس لتكون أماكن للعلاج ، ورغم انتشارها الذي بدأ يبرز على الخريطة الصحية في أجزاء محدودة من البلاد ، فإن الملاحظ عنها أنها تأخذ في التطور التدريجي البطيء ، وفي حاجة لمزيد من التشجيع وإيلائها أهمية أكبر مما هو عليه الآن من حيث التجهيز والتطوير والانتشار على أرجاء ليبيا .

يمثل الجدول رقم (106) عدد المصحات والعيادات الخاصة وعدد الأسرّة بها والمختبرات بالشعبيات لسنة 2004 ، إذ يتضح من خلاله تركيز خدمات القطاع الخاص الصحية في 10 شعبيات تركزت في شعبية طرابلس التي استحوذت على ما مجموعه 164 مرفق صحي خاص من مجموع 625 مرفق كانت نسبتها إلى مجمل ليبيا 26.24% ، تلتها شعبيتي بنغازي وتاجوراء 75 مرفق بين عيادة ومصحة ومختبر 12.00% لكل منهما ، وسبها 31 مرفق صحي خاص 5.00% ، وفي مصراتة 32 مرفق صحي خاص بنسبة 5.12% ، والزاوية 36 مرفق صحي خاص بنسبة 5.76% ، بينما تنخفض مرافق القطاع الخاص الطبية في باقي الشعبيات التي تمثلها البطنان ، درنة ، المرقب ، النقاط الخمس .

توفر العيادات الإيوائية التابعة للقطاع الخاص ما مجموعه 1084 سرير تتركز في 10 شعبيات تستحوذ طرابلس على 400 سرير ، وتاجوراء 129 سرير ، ومصراتة 112 سرير ، بنغازي 105 سرير ، والزاوية 82 سرير ، وسبها 70 سرير ، والنقاط الخمس 63 سرير ، والمرقب 60 سرير ، فيما يوجد بعضها الآخر بأعداد أقل من ذلك في 4 شعبيات أخرى ، فهذا التركيز أساسه يعود لوجود أطباء متخصصين في هذه الشعبيات ، وبخاصة طرابلس ، تاجوراء ، مصراتة ، بنغازي ، الزاوية .

إن الكثافة السكانية الكبيرة مقارنة بباقي أجزاء البلاد تجعل من إقامة مثل هذه المشاريع الصحية الاستثمارية ذات مردود اقتصادي يكفي لتغطية نفقاتها ، كما تنتشر في عدد من الشعبيات عيادات الكشف اليومي دون وجود مصحات الإيواء ، وبعض مختبرات التحليل الطبي مثل شعبيات المرج ، الحزام الأخضر ، أجدايا ، الواحات ، الكفرة ، سرت ، الجفرة ، الشاطئ ، بني وليد ، الجفارة غريان ، مزدة ، يفرن وجادو ،

غدامس ، ولم تُظهر الإحصاءات أي نوع من النشاط الطبي الخاص في شعبيات غات ، نالوت ، وادي الحياة ، الجبل الأخضر ، القبة .

جدول رقم (106)

عدد المصححات والعيادات الخاصة والأسرّة بها والمختبرات بالشعبيات لسنة 2004

المختبرات	العيادات	الأسرّة	المصححات	نوع المرفق الصحي الخاص الشعبية
2	8	22	1	البطنان
4	6	25	2	درنة
0	0	0	0	القبة
0	0	0	0	لجبل الأخضر
2	4	0	0	المرج
0	3	0	0	الحزام الأخضر
21	46	105	8	بنغازي
4	13	0	0	أجدابيا
1	3	0	0	الوالات
1	2	0	0	الكفرة
0	6	0	0	سرت
1	3	0	0	الجفرة
0	0	0	0	مرزق
12	16	70	3	سيها
0	0	0	0	وادي الحياة
3	3	0	0	وادي الشاطئ
3	20	112	9	مصراتة
11	29	60	2	المرقب
4	5	0	0	بني وليد
20	15	0	0	ترهونة ومسلاتة
10	20	129	4	تاجوراء
30	114	400	20	طرابلس
5	22	0	0	الجفارة
0	34	82	2	الزاوية
1	2	16	1	صبراتة وصرمان
6	13	63	2	النقاط الخمس
5	9	0	0	غريين
2	12	0	0	مزدة
3	11	0	0	يفرن وجانو
0	0	0	0	نالوت
0	1	0	0	غدامس
0	0	0	0	غلت
151	420	1084	54	ليبيا

المصدر : الملخص الإحصائي لقطاع الصحة ، 2004 ، ص 48 .

من بين أهم المشكلات التي يعاني منها قطاع الصحة ، تتمثل في سوء التخطيط لمجمل وحدات القطاع تصاحبه خدمات متدنية ، وبخاصة التابعة للدولة ، مع عدم توجيه خدمات المرافق الصحية التابعة للقطاع الخاص للعمل بالطريقة المثلى حتى تكتمل دائرة ما يقدمه القطاعان للمواطنين ، كما أن النقص في بعض الأجهزة والمعدات الطبية ومحدودية ما يتوفر منها بما يلائم كثافة السكان في إقليم تخطيطي على الأقل ، إضافة إلى عدم وجود صيانة دورية لما قد يحدث للأجهزة المتوفرة منها من أعطال ، بينما تعاني بعض المستشفيات من عدم وجود أطباء أخصائيين وتركزهم في أماكن دون أخرى ، إن هذه الملاحظات والتدني في خدمات الصحة تعود في أساسها إلى انخفاض ما تنفقه الدولة من أموال لا تفي بالمتطلبات التي تلزم القطاع ، وهنا يجدر التذكير بضرورة دعم القطاع الخاص لزيادة إسهامه في مزيد النهوض بنوعية الخدمات الصحية ، وتشجيعه على الاستثمار بالشعبيات الداخلية ، وبعض من الواقعة على الساحل التي تفتقر لأبسط إسهام من القطاع الخاص ، وذلك بتقديم التسهيلات المالية ، وتشجيع المشاركة واستضافة العناصر الطبية ذات الكفاءة العالية من الدول المتقدمة ، وتقنين العمل الطبي الخاص ووضع ضوابط صارمة تنظمه .

3 - 3 - 3 - تعليم الإناث وعمل المرأة والقوى العاملة :

3 - 3 - 1 - تعليم الإناث :

يرتفع عدد الإناث في مراحل التعليم تماشياً مع زيادة نسبة النوع في تركيبة السكان الليبيين ، وكذلك الرغبة الملحة التي تظهرها الفتاة في التشبث بمواصلة الدراسة للحصول على مؤهل علمي يمكنها من العمل بما يلائمها ويتماشى مع طبيعتها البيولوجية .

يوضح الجدول رقم (107) عدد التلميذات الدارسات بمرحلي التعليم الأساسي والمتوسط ونسبتهن إلى مجموع التلاميذ لكل شعبية والنسبة الكلية في ليبيا للعام الدراسي 2004 - 2005 ، حيث يتضح أن نسبة الإناث في مرحلة التعليم المتوسط ترتفع بكثير عن نظيرتها لدى الذكور إذ بلغت نسبة الفتيات 57.0% على المستوى الوطني ، وقد تخطت ذلك ما مجموعه 21 شعبية وسجلت أعلى نسبة في شعبية مصراتة التي وصلت إلى 67.0% من مجموع طلابها في مرحلة التعليم المتوسط ، فيما كانت 7 شعبيات تقل عن النسبة العامة وارتفعت عن 50.0% كانت أدناها شعبية طرابلس بنسبة 51.2% ، أعلى نسبة في هذه المجموعة سجلت في شعبية الجفارة 56.2% ، ولم تنخفض النسبة عن 50.0% إلا في 4 شعبيات كان أقلها 48.0% في بني وليد ، تلتها المرقب 49.1% ، ثم المرج 49.2% ، فمزدة 49.4% ، مما سبق يتضح أن 28 شعبية من أصل 32 أكثر من 50.0% من طلاب مرحلة التعليم المتوسط لسنة 2004 - 2005 هم من الإناث ، وأن 4 شعبيات فقط تتراجع نسبة الإناث فيها دون 50.0% وهي مزدة ، بني وليد ، المرقب ، المرج .

أما فيما يتعلق بنسبة الإناث في مرحلة التعليم الأساسي فجميع الشعبيات باستثناء شعبيتين هما بنغازي ونالوت تتساوى فيما نسبة الجنسين في هذه المرحلة وبلغت نسبة كل منهما 50.1% للأولى و50.0% للثانية ، فإن نسبة كل واحدة منها قلت عن 49.5% مما يعني أن الغالبية من تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي ما تزال للذكور ، غير أن هذا المعدل أخذ في الزيادة لصالح الإناث .

جدول رقم (107) عدد الإثاآ الدارسات بمرحلتى التعلیم الأساسى والمتوسط ونسبتهن بالشعبیات للعام الدراسى 2004 - 2005

المرحلة		الأساسى		المتوسط
الشعبية	العدد و %	الإثاآ	% الإثاآ	الإثاآ
		% الإثاآ	الإثاآ	المتوسط
البطنان		14809	49.1	61.3
درنة		8648	48.1	51.3
القبة		8743	49.4	64.3
الجبل الأخضر		19351	48.1	57.2
المرج		12836	49.1	49.2
الحزام الأخضر		11136	48.5	57.0
بنغازى		60003	50.1	63.0
أجدابيا		14337	49.1	64.3
لواحات		3486	49.1	61.1
الكفرة		4719	47.1	60.2
سرت		15365	48.1	62.1
الجفرة		4534	48.3	54.3
مرزق		7856	48.5	63.0
سبها		14462	49.4	61.5
وادي الحياة		7621	48.1	59.1
وادي الشاطى		7769	49.3	53.0
مصراتة		30896	48.5	67.0
المرقب		33261	48.1	49.1
بنى وليد		6614	49.2	48.0
ترهونة ومسلاتة		26882	48.0	59.0
تاجوراء		28088	49.0	55.1
طرابلس		71872	48.5	51.2
الجفارة		24564	49.0	56.2
الزاوية		18335	48.3	57.1
صبراتة وصرمان		12983	48.1	59.0
النقاط الخمس		18565	49.0	58.1
غريان		14377	48.4	60.2
مزدة		3583	46.0	49.4
يفرن وجادو		9766	48.0	58.1
نالوت		6647	50.0	57.1
غدامس		1778	48.5	55.1
غات		2551	49.5	57.4
ليبيا		526437	49.0	57.0

المصدر: المركز الوطنى لتخطيط التعلیم ، مؤشرات إحصائية حول التعلیم الأساسى للعام الدراسى 2004 - 2004 ، جدول 1 و 2 .
النسب من حساب الباحث .

3 - 3 - 2 - المرأة العاملة في الشعبيات (العاملات في مجال التعليم نموذجاً) :

يبين الجدول رقم (108) عدد العاملات في قطاع التعليم ونسبتهن إلى مجموع العاملين في المهنة نفسها لسنة 2004 - 2005 موزعاً على الشعبيات ، حيث أخذ هذا القطاع كنموذج باعتباره من أبرز القطاعات الخدمية التي تظهر فيها صورة وجود المرأة واضحة كأكثرية يمكن وصفها بالمسيطرة ، إذ يلاحظ أن المعدل الوطني بلغ ما نسبته 81.4% من معلمي التعليم الأساسي إناث ، وبخاصة أن الدولة سعت منذ منتصف السبعينيات إلى العمل على تأنيث هذه المرحلة على اعتبار أن المرأة أكثر قدرة على التعامل مع هذه الشريحة من الأطفال ، وبالتالي أسهمت بشكل كبير في وجود هذه الصورة التي عليها التعليم الأساسي ، كما أن قسماً كبيراً من الإناث ممن لهن مؤهلات تربوية يفضلن العمل في تدريس هذه المرحلة حتى إن بعضهن يحملن شهادات جامعية .

يمكن ملاحظة أن هناك شعبيات ارتفعت فيها نسبة معلمياتها من الإناث بما تجاوز النسبة العامة التي بلغ مجموعها 14 شعبية نسبة أقلها كانت 82.1% في شعبيتي النقاط الخمس ووادي الشاطئ ، فيما وصلت أعلاها في شعبية طرابلس 91.5% ، أما التي انخفضت نسبتها عن النسبة العامة فكان مجموعها 18 شعبية بلغت ما بين 63.1% في شعبية ترهونة ومسلاتة ، و 81.1% في شعبية الجفارة ، وما يمكن الخروج به هو الاختلاف بين الشعبيات في نسبة معلمات التعليم الأساسي ، غير أن ما يستنتج مما سبق أن جميعها يمثلن فيها أكثر من 60.0% ، وبالتالي فإنها تتشابه إلى حد كبير في نسبة المعلمين إلى المعلمات في مرحلة التعليم الأساسي .

أما فيما يتعلق بالمعلمات في مرحلة التعليم المتوسط فإن النسبة العامة تنخفض قليلاً عما هي عليه في المرحلة السابقة إذ وصلت إلى 71.1% كمعدل وطني عام ، فجميع الشعبيات تزيد نسبتها كل منها على حدة عن 50.0% باستثناء 4 شعبيات هي غات كانت نسبة معلمات التعليم المتوسط فيها 39.3% كأدنى نسبة ، وشعبية مزدة 45.4% ، وشعبية ترهونة ومسلاتة 49.4% ، ووادي الشاطئ 49.4% وتعد هذه الشعبيات من المناطق التي يطلق عليها محافظة حيث يقل بينهن من يهتم بإرسال بناته إلى الجامعات في السابق ، إذا ما استثنت شعبية ترهونة ومسلاتة إلى حد ما ، نظراً لتطرف المسافة بين موقع شعبيات غات ومزدة ووادي الشاطئ ، غير أنه وبعد التوسع الأفقي في الكليات فإن الفرص متاحة منذ أكثر من 5 سنوات لمن يرغب في مواصلة الدراسة الجامعية .

جدول رقم (108) عدد العاملات في قطاع التعليم ونسبة كل

منها إلى مجموع العاملين في نفس المهنة بالشعبيات للعام الدراسي 2004 - 2005

عاملات في قطاع التعليم								العدد و %
% من عمال النظافة	أعمال النظافة	% من الإداريين	إداريات	% من معلمي المتوسط	مدرسات متوسط	% من معلمي الأساسي	مدرسات أساسي	الشعبية
60.4	78	53.1	557	67.3	1203	76.5	4221	البطنان
60.0	61	37.5	667	62.5	724	80.2	3827	درنة
29.0	29	44.0	325	66.3	533	77.0	2139	لقية
70.2	170	34.0	981	65.0	1414	74.3	6298	الجبل الأخضر
65.0	79	38.4	723	53.3	807	71.1	3526	المرج
62.1	36	57.5	510	65.1	1089	76.0	2822	الحزام الأخضر
91.2	583	26.2	1226	65.2	2987	89.0	11825	بنغازي
33.1	70	49.2	780	69.1	1359	80.0	3184	أجدابيا
49.1	55	83.0	175	50.2	135	71.2	558	الواحات
30.0	334	52.1	215	55.1	201	83.3	1295	الكفرة
68.5	72	48.3	315	54.1	576	89.1	2102	سرت
23.0	25	33.0	167	81.0	498	90.1	2011	الجفرة
50.4	277	53.1	505	68.0	608	81.0	2349	مرزق
30.1	81	33.0	377	75.1	962	88.1	3275	سبها
51.5	169	54.0	773	52.0	490	71.3	1787	وادي الحياة
36.4	150	59.2	645	49.1	761	82.1	4048	وادي الشاطئ
81.0	696	58.3	839	60.1	1086	73.0	5450	مصراة
87.9	727	65.0	1052	58.1	1525	65.2	7290	المرقب
88.0	92	73.5	262	68.3	825	80.2	2278	بني وليد
87.3	1961	71.0	1220	49.4	1831	63.1	6864	تزهونة ومسلاتة
96.0	46	55.3	1059	67.1	1449	75.4	7017	تاجوراء
75.0	48	26.0	2182	87.0	9317	91.5	25140	طرابلس
87.1	59	43.5	1120	81.1	3420	81.1	14415	الجفارة
80.1	51	36.1	564	78.4	2886	86.0	8681	لزاوية
95.1	234	52.1	1157	79.3	3260	84.5	8696	صبراتة وصرمان
65.1	325	48.5	1151	73.0	2955	82.1	12705	النقاط الخمس
92.4	304	58.2	826	76.1	1949	85.0	6985	غريان
58.1	82	78.0	178	45.4	174	75.3	906	مزدة
96.0	230	71.5	632	71.1	1339	79.1	4168	يفرن وجانو
61.1	195	51.1	606	72.1	833	83.1	2704	نالوت
43.2	35	52.0	90	66.3	148	88.1	552	غدامس
24.4	11	43.1	58	39.3	48	90.1	530	غات
68.2	7365	43.5	21892	71.1	47392	81.4	171178	ليبيا

المصدر: المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي للعام الدراسي 2004 - 2004 ، جدول 3 .

النسب من حساب الباحث .

أيضاً هناك شعبيات تجاوزت النسبة العامة بلغت 9 تراوحت النسبة فيها ما بين 72.1% في شعبية نالوت ، و87.0% في شعبية طرابلس ، في حين أن الشعبيات التي قلت عن النسبة العامة وفاقته 50.0% كان مجموعها 19 شعبية تراوحت النسبة فيها ما بين 50.2% في شعبية الواحات و71.1% في شعبية يفرن وجادو ، فما يميز معلمات التعليم المتوسط أنهن يمثلن أكثر من 50.0% في 28 شعبية لكل منها من أصل 32 شعبية ، في حين أن هناك 3 منها تقل فيها النسبة فيها عن 50.0% ، غير أن الملاحظ هو زيادة عدد المعلمات في المرحلتين وذلك ناتج عن ارتفاع نسبة الخريجات من الجامعات اللائي يرتفع عددهن كل سنة عن نسبة الذكور بفعل التسرب في الطلاب الذكور في جميع المراحل لأسباب سبق الحديث عنها في الباب الثاني .

تتباين نسبة العاملات في الشؤون الإدارية بقطاع التعليم سواء بالمدارس ، أو بأمانات التعليم بالشعبيات (مديرات التعليم الجهوية) ، أو بأي من الإدارات المشرفة على خدمات التعليم ، فقد بلغت النسبة العامة على مستوى ليبيا 43.5% ، فالذي يغلب على الإداريين هم الذكور بعكس ما هو في مهنة التدريس إذ تباينت واختلفت نسبها صعوداً وهبوطاً عن مستوى النسبة العامة ، ويمكن تقسيمها إلى مجموعات كانت الأولى تتراوح نسبتها ما بين 44.0% و54.0% مثلتها 11 شعبية ، فيما كانت المجموعة الثانية متكونة من 6 شعبيات نسبتها كانت ما بين 55.3% في شعبية تاجوراء و 65.0% في شعبية المرقب ، أما المجموعة الثالثة فترتفع فيها نسبة الإداريات في مجال التعليم وتجاوزت 65.0% وكان عددها 5 شعبيات نسبتها ما بين 71.0% في ترهونة ومسلاطة وأعلى معدل لها كان في شعبية الواحات 83.0% ، في الوقت الذي توجد فيه شعبيات تقل عن المعدل العام بلغت في مجملتها 11 شعبية كان من ضمنها أدنى نسبة 26.0% في شعبية طرابلس ، وأعلى نسبة في هذه المجموعة وصلت إلى 43.1% في شعبية غات ، كما أن عدد الشعبيات التي فاقت النسبة فيها 50.0% بلغ عددها 18 ، والتي قلّت عن النسبة نفسها بلغت 15 شعبية وهو ما يؤكد أيضاً أن الإناث سترتفع نسبتهم في إدارات هذا المجال .

من الوظائف التي تتولى المرأة العمل بها كما أورده الجدول رقم (108) قيامها بأعمال النظافة في مجال التعليم فتواجهها في 5 شعبيات كبير جداً وتجاوزت 90.0% كما في تاجوراء ، ويفرن وجادو ، وصبراتة وصرمان ، وغريان ، وبنغازي ، فيما التي تراوحت ما بين 80.0% وأقل من 90.0% بلغ مجموعها 6 شعبيات تمثلت في الزاوية ، الجفارة ، ترهونة ومسلاطة ، بني وليد ، المرقب ، مصراتة ، أما التي ما بين 60.0% وأقل

من 80.0% فقد تركزت في 9 شعبيات ، في الوقت الذي كان مجموع الشعبيات التي قلت عن 60.0% ما مجموعه 12 شعبية ، مما يعني أن الشعبيات التي تجاوزت فيها نسبة العاملات في مهنة النظافة بمجال التعليم 50.0% بلغ عددها 23 شعبية أي التي ترتفع فيها نسبة الإناث عن الذكور في كل شعبية على حدة .

3 - 2 - 1 - توزيع المرأة العاملة على الشعبيات حسب أقسام المهن الرئيسية :

صنف المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 المهن إلى عدة أقسام تم جمعها في الجدول رقم (109) الذي يضم توزيع العاملات منهن على تلك المهن لكل شعبية على حدة ، مع إبراز مجموع كل مهنة على مستوى ليبيا ، إضافة للإجمالي الكلي ، حيث يظهر تركز العاملات في مهن الإدارة والكتابة والخدمات العامة والاجتماعية في كل الشعبيات نظراً لمدى ملاءمة هذا النوع لطبيعة المرأة ، فيما تأتي المهن العلمية والفنية في المرتبة الثانية ، أما مجال الخدمات العامة فيأتي في المرتبة الثالثة ، وأخيراً العاملات في مجالات الإنتاج المختلفة باستثناء الزراعة فيأتيان في الترتيب الرابع ، مع التنبيه هنا أن كل مهنة مما سبق تتباين مع عدد سكان كل شعبية كما في الواحات ، والكفرة ، ووادي الشاطئ ، وغدامس ، وغات ، ومزدة ، ومرزق التي تنخفض فيها نسبة العاملات في مجالات الإنتاج غير الزراعي .

أما مهنتا الزراعة والرعي والصيد فإن من يمتنها من الإناث محدود جداً في عدد كبير من الشعبيات ، فهي تختفي تقريباً في شعبيات وغدامس ، ووادي الشاطئ ، وسبها ، فيما تظهر بأعداد محدودة في شعبيات المرج ، ووادي الحياة ، والقبة ، والجبل الأخضر ، وصبراتة وصرمان ، والجفرة ، والواحات ، في حين أنها تظهر محدودة في بقية الشعبيات عند مقارنة كل منها بعدد السكان ، غير أن هذه المهنة ليست من المهن التي تحترفها المرأة بشكل رئيس ولكن ما يوجد بها من أعداد هي أعمال تقوم بها المرأة في بيت زوجها أو لدى أهلها دون أن تعد لها مصدر رزق .

ويقل عما سبق من يعملن في مهن البيع والشراء فعددهن محدود جداً في أكثر من نصف الشعبيات ، فالتى يفوق فيها عدد العاملات في هذا المجال عن 50 أنثى بلغت 5 شعبيات فقط هي طرابلس ، وبنغازي ، الجبل الأخضر ، البطنان ، الجفارة ، فيما تراجع في 12 شعبية العدد دون 10 عاملات كل منها ، وما بين 10 و 50 عاملة في 13 شعبية ، ولم تسجل أية حالة في شعبية مصراتة ، مما يعني أن هذه المهنة غير محببة لدى الإناث على الأقل في الوقت الحاضر .

جدول رقم (109)

توزيع العملات من الإثاث حسب الشعبيات وأقسام المهن لسنة 2003

المجموع	العملات بالإنتاج غير المزارعت	الزراعة والرعي والصيد	العملات بالخدمات	العملات بالبيع والشراء	الإداريات والكتابة	الأمينات وكبار الإداريات	المهن العلمية والفنية	نوع المهنة الشعبية
8233	136	46	931	73	1295	8	5746	البطنان
6341	493	16	371	34	1244	7	4176	درنة
4818	107	18	525	20	930	11	3207	القبة
10758	235	20	1156	85	2414	24	6825	الجبل الأخضر
5168	156	11	475	11	650	4	3861	المرج
4428	191	155	465	24	714	6	2873	الحزام الأخضر
27830	2015	78	1831	232	5999	46	17629	بنغازي
4820	184	57	389	40	968	4	3178	أجدابيا
1075	32	23	149	2	358	1	510	الواحات
1178	74	17	210	19	175	1	682	الكفرة
4979	361	28	456	25	1113	4	2992	سرت
3294	82	23	258	7	791	1	2132	الجفرة
5623	267	102	818	16	901	1	3518	مرزق
7163	409	7	680	36	1471	8	4552	سيها
3519	152	16	659	15	775	2	1900	وادي الحياة
4882	87	5	689	4	565	2	3530	وادي الشاطئ
5665	642	176	280	0	553	2	4012	مصراتة
8220	497	46	219	4	688	6	6760	المرقب
2378	288	48	76	4	269	0	1693	بني وليد
6733	280	948	205	4	350	5	4941	تزهونة ومسلاتة
55113	2751	503	2280	320	9103	45	40111	طرابلس *
17179	1703	395	269	60	1236	5	13511	الجفارة
10768	626	98	180	11	1421	10	8422	الزاوية
12807	240	21	290	42	2070	3	10154	صبراتة وصرمان
13579	430	150	430	24	1642	9	10894	النقاط الخمس
9625	208	68	130	9	858	5	8351	عريان
1117	38	39	157	1	99	0	783	مزة
5534	370	100	98	4	560	1	4401	يفرن وجابو
4258	213	58	283	2	580	3	3119	نالوت
1373	83	0	114	5	276	4	891	غدامس
1021	38	0	232	9	212	1	529	غات
259479	13384	3272	15305	1131	40275	229	185883	ليبيا

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، جدول 1 - 1 .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء نظراً لعدم وجود الأخيرة وذلك للتوفيق .

بالرغم من العدد الهائل العاملات الإناث مقارنة بما يقابلها من الذكور نلاحظ تراجع عدد كبيرات الإداريات ومن هن في المسؤولية القيادية ، بالرغم من كل التسهيلات التشريعية التي تمكن المرأة من خوض غمار العمل في أي مجال وعلى أي مستوى ، ولا يعتمد وجودها في الإدارة أو سواها إلا على ما تحمله من مؤهل ومقدرة على القيام بتلك المهنة ، فإذا ما تم استثناء شعبيات طرابلس ، وبنغازي ، والجبل الأخضر فإن باقي الشعبيات وعددها 28 شعبية لا تصل أعداد من يعملن كأمنيات وكبار إداريات إلى 10 عاملات فما دون ، هذا لا يعني مما تقدم أن ارتفاع العدد في الشعبيات الثلاث السابقة يمثل وجود أعداد كبيرة لهذه المهن ، ولكن النسبة محدودة في جميع الشعبيات على السواء مع ملاحظة أن شعبيتين هما مزدة ، وبني وليد لا توجد فيهما أية عاملة في هذا المجال .

يتبين بالرجوع إلى الجدول (109) ارتفاع عدد الإناث الدارسات بمرحلي التعليم الأساسي والمتوسط ، وأن نسبة التلميذات في مرحلة التعليم الأساسي بدأت تقترب في جميع الشعبيات من 49.5% وقد بلغت في إحداها 50.0% ، فيما بلغت في مرحلة التعليم المتوسط ما يفوق 55.1% من مجموع طلابها من الإناث ، مع العلم أن المعدل العام في ليبيا بلغ في المرحلة الأولى 49.0% إناث وفي الثانية 57.0% .

أما معلمو التعليم الأساسي فبلغت نسبة الإناث بينهم 81.4% ، ووصلت النسبة في التعليم المتوسط 71.1% كمعدل عام ، في الوقت الذي ارتفعت فيه النسبة عن ذلك في أغلب الشعبيات ووصلت في بعضها إلى 90.1% في التعليم الأساسي ، في المتوسط فاقت في معظمها 60.0% ، حيث تُعدُّ هذه الملاحظات مؤشرات على زيادة عدد الإناث وسيطرة معظمهن على مقاعد الدراسة ودخولهن مواقع العمل بأعداد بدأت تمنحهن موقع الصدارة في الأعداد وما تشكله نسبهن من ارتفاع .

3 - 3 - 3 - حجم القوى العاملة ومعدل الإعالة في الشعبيات :

من خلال الأرقام الوارد في الجدول رقم (110) الذي يبين التوزيع العددي والنسبي والنوعي للعمالة الوطنية وتوزيعها بين الشعبيات لسنة 2001 مع بيان معدل الإعالة ، يتضح أن كل الشعبيات تزيد فيها نسبة الذكور إلى الإناث بين القوى العاملة التي تصل في 10 شعبيات إلى ما بين 70.0% وتقل عن 84.0% هي الحزام الأخضر ، سرت ، أجدابيا ، بني وليد ، مزدة ، الكفرة ، ترهونة ومسلاتة ، المرقب ، مصراتة ،

الواحات ، وعدد الشعبيات التي تتراوح نسبها فيها ما بين 60.0% وأقل من 70.0% بلغ 14 شعبية .

جدول رقم (110) التوزيع العددي والنسبي والنوعي للقوى العاملة الوطنية لكل

شعبية ونسبتها لمجموع سكانها وما تمثله لمجموع العمالة الوطنية ومعدل الإعالة لسنة 2001

العدد % الشعبية	ذكور %	إنث %	مجموع %	% لمجموع سكان الشعبية	% لمجموع العمالة الوطنية	معدل الإعالة		
البطنان	15722	66.0	8233	34.0	23955	17.3	3.0	6.0
درنة	9783	61.1	6341	39.9	16124	21.0	2.0	5.0
لقبة	6860	59.1	4818	40.9	11678	14.3	1.5	7.0
الجبل الأخضر	20972	66.1	10758	33.9	31730	17.4	3.9	5.7
المرج	8986	63.4	5168	36.6	14154	13.1	1.8	7.7
الحزام الأخضر	10935	71.1	4428	28.9	15363	15.0	1.9	6.6
بنغازي	55615	67.0	27830	33.0	83445	14.1	10.4	7.1
أجدابيا	15737	76.5	4820	22.5	20557	14.2	2.6	7.0
الواحات	5468	84.0	1075	16.0	6543	24.0	0.8	4.1
الكفرة	4325	79.0	1178	21.0	5503	12.1	0.7	8.5
سرت	16250	76.5	4979	22.5	21229	15.3	2.6	6.5
الجفرة	4882	60.1	3294	39.9	8176	19.4	1.0	5.1
مرزق	6972	55.3	5623	44.7	12595	11.1	1.6	5.0
سيها	12577	64.0	7163	36.0	19740	17.0	2.4	6.0
وادي الحياة	5178	59.5	3519	40.5	8697	13.0	1.0	7.6
وادي الشاطئ	6186	56.1	4882	43.9	11068	15.2	1.4	6.5
مصراتة	28866	83.0	5665	17.0	34531	11.1	4.3	9.1
المرقب	33406	80.0	8220	20.0	41626	14.0	5.2	7.3
بني وليد	8401	78.0	2378	22.0	10779	15.0	1.3	6.6
تزهونة ومسلاتة	26679	80.0	6733	20.0	33412	12.0	4.2	8.3
طرابلس *	113518	67.3	55113	32.7	168631	15.3	20.9	6.5
الجفارة	24931	59.2	17179	40.8	42110	16.0	5.2	6.4
الزاوية	21162	66.2	10768	33.8	31930	17.2	4.0	6.0
صبراتة وصرمان	16755	57.0	12807	43.0	29562	20.4	3.7	5.0
لنقاط الخمس	22001	62.0	13579	38.0	35580	18.0	4.4	5.5
غريان	16856	64.0	9625	36.0	26481	17.5	3.3	5.7
مزدة	4086	78.5	1117	21.5	5203	14.1	0.6	7.3
يفرن وجانو	11681	68.0	5534	32.0	17215	13.1	2.1	6.4
نالوت	7835	65.0	4258	35.0	12093	15.2	1.5	6.5
غدامس	2375	63.3	1373	36.7	3748	21.0	0.4	5.0
غلت	1371	57.3	1021	43.3	2392	11.4	0.3	8.7
ليبيا	546371	68.0	259479	32.0	805850	15.2	100.0	6.5

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، جدول رقم 13 - 2 .
(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

أما التي تقل فيها النسبة عن 60.0% وبالتالي تصل أدناها إلى ما يفوق 50.0% فقد بلغ مجموعها 4 شعبيات مثلتها غات ، وادي الشاطئ ، وادي الحياة ، القبة ، وهو ما يشير إلى أن مجموع الشعبيات التي تقل فيها نسبة الإناث تمثل 10 شعبيات ، فيما تكون نسبتهم متوسطة في 14 شعبية ، بينما ترتفع في 4 شعبيات ، وذلك قياساً على المعدل العام لليبيا الذي بلغ 68.0% من الذكور في القوى العاملة الليبية .

3 - 3 - 1 - حجم القوى العاملة :

عند الحديث عن نسبة القوى العاملة الوطنية ونسبتها إلى مجموع سكان كل شعبية يتبن انخفاضها في معظم الشعبيات مما يرفع بالتالي زيادة نسبة العمالة الأجنبية ، بالإضافة إلى انتقالها من شعبية لأخرى بحسب طبيعة العمل ، فالمعدل العام الوطني لنسبة العمالة بلغ 15.2% من مجموع السكان الليبيين ، حيث يتضح أن مجموع الشعبيات التي تشكل العمالة الوطنية ما نسبته ما بين 15.0% و 20.0% من مجموع سكان كل منها بلغت 12 شعبية ، والتي زادت فيها النسبة عن 20.0% لم تتجاوز 4 شعبيات ، هي صبراتة وصرمان 20.4% ، ودرنة 21.0% ، وغدامس 21.0% ، الواحات 24.0% ، بينما وصل عدد الشعبيات التي وصلت فيها النسبة إلى 15.0% فأقل إلى 15 شعبية ، وهذا يعني أن الصفة الغالبة على توزيع نسبة العمالة إلى عدد السكان يميل في معظم الشعبيات لانخفاض عددها مقارنة بحجم السكان .

تتركز القوى العاملة الليبية في مجموعة من الشعبيات بلغ مجموعها 11 شعبية هي طرابلس ، وبنغازي ، والجفارة ، المرقب ، النقاط الخمس ، الزاوية ، مصراتة ، صبراتة وصرمان ، الجبل الأخضر ، ترهونة ومسلاتة ، البطنان ، وقد شكلت فيما بينها 72.3% من مجموع العمالة الوطنية ، وتوزعت باقي النسب على 20 شعبية الباقية ، إذ تراوحت النسبة في كل منها ما بين أقل من 3.0% و 0.5% ، حيث تمثل الشعبيات الإحدى عشرة الأولى مراكز الثقل السكاني في البلاد ، ومناطق الاستقطاب للعمل في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة ، وعلى رأس ما تقدم قطاع الخدمات .

من خلال مقارنة حجم العمالة وعدد السكان في كل شعبية يتضح أن هناك 3 مستويات وضحها الجدول (110) لسنة 2001 ، حيث يتبين أن هناك شعبيات تتساوى فيها الأهمية النسبية بين حجم القوى العاملة الوطنية وعدد السكان مثلتها شعبيات طرابلس ، الحزام الأخضر ، نالوت ، الشاطئ ، سرت ، غدامس ، يفرن وجادو كونت القوى العاملة فيها 28.8% ، كما توجد مجموعة شعبيات تعد الأهمية النسبية لحجم القوى

العاملة فيها أعلى من حجم السكان ، وتمثلت في الجبل الأخضر ، البطنان ، صبراتة وصرمان ، الزاوية ، النقاط الخمس ، الجفرة ، درنة ، الجفارة ، الواحات ، غريان ، سبها، مرزق شكلت القوى العاملة فيها ما نسبته 38.0% ، بينما المجموعة الثالثة التي كانت فيها الأهمية النسبية لحجم القوى العاملة أقل من حجم السكان ضمت شعبيات المرج ، القبة ، بنغازي ، أجدايا ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، بني وليد ، الكفرة ، وادي الحياة ، مزدة ، غات التي كانت نسبتها مجتمعة حوالي 33.9% من جملة العمالة الوطنية .

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن التباين بين الشعبيات في توزيع القوى العاملة يُعد تبايناً معتدلاً ، وأن معدل كثافة القوى العاملة في الشعبيات لا يختلف كثيراً عن المعدل العام لليبيا ككل البالغ قدره 15.2% ، غير أنها تختلف من حيث معدل دخل الفرد الذي كان في سنة 2001 «طرابلس ، وصبراتة وصرمان ، وبنغازي يفوق المتوسط الوطني بنسب 15% ، و17% ، و19% على التوالي ... ، حيث أن الشعبيات التي تستأثر بأعلى معدلات دخل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي الشعبيات (طرابلس 2429 ديناراً ، وصبراتة وصرمان 2394 ديناراً ، الزاوية 2283 ديناراً ، وسهل الجفارة 2429 ديناراً ... بينما الشعبيات ذات المعدل المتدني لدخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد وصل انخفاضه في بعضها نحو 31% دون المعدل الوطني ، وأخرى دون 28% ...»⁽¹⁾ .

3 - 3 - 2 - معدل الإعالة :

يمثل معدل الإعالة في المتوسط الأفراد الذين هم في قوة العمل وما يعولونه ممن هم خارج قوة العمل ، أي أنه مجموع السكان مقسوماً على القوى العاملة ، وقد بلغ سنة 1995 حوالي 4 أفراد بمن فيهم نفسه ، في الوقت الذي تراجع قليلاً سنة 2003 إلى 3.34 ، بمعنى أن كل فرد يعيل أكثر من 3 أفراد وأقل من 4 بمن فيهم نفسه .

إن هذين المعدلين يختلفان عما هو في الشعبيات كلاً على حدة أو حتى على مستوى البلاد الذي بلغ 6.5 سنة 2001 ، بحيث ارتفع في 11 شعبية هي مصراتة ، غات ، سرت ، ترهونة ومسلاتة ، المرج ، وادي الحياة ، مزدة ، المرقب ، بنغازي ، أجدايا ، القبة ، وتراوح ما بين 7.0 و 9.1 ، وكونت هذه الشعبيات ما نسبته 30.0% من مجموع

¹ - عبدالرزاق الرجبي ، (القوى العاملة الوطنية في ليبيا 1973 - 2003) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة السابع من أبريل ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، 2005 ، الزاوية ، ليبيا ، ص 289 .

العمالة الوطنية ، بينما التي تراوح معدل الإعاقة فيها ما بين 5.5% - 7.0% وصلت إلى 14 شعبية تمثلت في نالوت ، يفرن وجادو ، غريان ، النقاط الخمس ، الزاوية ، الجفارة ، طرابلس ، بني وليد ، وادي الشاطئ ، سبها ، سرت ، الحزام الأخضر ، الجبل الأخضر، البطنان ، وقد بلغت نسبة العمالة الوطنية فيها ما نسبته 57.9% ، أما المجموعة الثالثة التي انخفض معدل الإعاقة فيها عن 5.5% ، فقد بلغ عددها 6 شعبيات هي غدامس ، صبراتة وصرمان ، مرزق ، الجفرة ، الواحات ، درنة التي وصلت نسبة العمالة الوطنية فيها بمجموعة ما نسبته 9.5% من مجموعة العمالة الليبية .

يمكن القول : إن معدل الإعاقة حسب كل شعبية يعدُّ مرتفعاً في 14 شعبية التي زاد فيها المعدل عن 6.5 فرداً ، وأن 9 شعبيات تعد متوسطة في حجم الإعاقة ، وكونت الشعبيات التي ينخفض فيها عن المعدل العام حوالي 8 شعبيات ، وبالتالي يتبين أن عدد الشعبيات ذات المعدل المرتفع تمثل أكثرية ، كما أن التي تعد متوسطة هي في الواقع ما تزال مرتفعةً ولم يتراجع المعدل عن سنة 2003 .

3 - 3 - 3 - الحالة التعليمية للقوى العاملة حسب كل شعبية لسنة 2001 :

يختلف المستوى التعليمي للقوى العاملة بين الشعبيات - الجدول رقم (111) - ما بين الأمية ، وما دون الابتدائية ، والحاصلين على الابتدائية ، والمرحلة الإعدادية ، والثانوية العامة ، والجامعيين وما فوق ، وهذه مجتمعة تمثل مستويات تعليمية يدخل أفراد القوى العاملة ضمنها ، فمن خلال الجدول المذكور يتضح أن كل حالة تعليمية ترتفع في شعبية وتتباين مع أخرى ، فالأمية منخفضة بين أفراد القوى العاملة في 5 شعبيات هي درنة ، الجبل الأخضر ، بنغازي ، طرابلس ، غدامس وكانت دون 10.0%، فيما تراوحت في 12 شعبية ما بين 10.1% و 15.0% في البطنان ، والقبة ، الواحات ، الجفرة، مصراتة ، الجفارة ، الزاوية ، النقاط الخمس ، غريان ، يفرن وجادو ، نالوت ، وشملت النسبة 9 شعبيات كانت نسبتها ما بين 15.1% و 20.0% هي المرج ، والحزام الأخضر ، وأجدابيا ، وسرت، وبني وليد ، والمرقب ، ومزدة ، ووادي الحياة ، وغات ، كما يلاحظ وجود 5 شعبيات ارتفعت فيها نسبة الأمية وتجاوزت 20.0% وهي الكفرة ، ترهونة ومسلاتة ، سبها ، وادي الشاطئ ، مرزق .

جدول رقم (111)

التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المستوى التعليمي بالشعبيات لسنة 2001

الحالة التعليمية						الشعبية
جامعية فما فوق	الثانوية	الإعدادية	الابتدائية	دون الابتدائي	أمي	
4.18	30.38	21.49	17.43	12.74	13.78	البطنان
9.9	33.02	22.17	17.58	10.64	6.67	درنة
3.03	30.75	23.06	20.22	11.0	11.92	القبة
6.9	28.38	21.28	22.42	11.71	9.31	الجبل الأخضر
5.0	27.08	18.78	18.24	14.72	16.17	المرج
2.65	18.09	18.34	25.89	16.83	18.20	الحزام الأخضر
11.01	24.93	25.07	20.53	11.6	6.86	بنغازي
4.22	17.13	20.3	25.92	16.03	16.4	أجدابيا
3.59	21.05	24.11	20.91	18.72	11.62	الوحدات
1.81	16.08	16.85	16.66	27.72	20.88	الكفرة
5.49	25.61	17.75	15.6	16.2	19.46	سرت
3.03	35.71	16.00	14.53	11.27	14.46	الجفرة
2.73	21.26	21.86	20.54	9.71	23.88	مرزق
4.80	21.41	23.22	13.75	8.80	28.01	سبها
3.86	28.76	14.15	15.52	19.31	18.39	وادي الحياة
2.63	22.04	26.93	14.31	9.70	24.37	وادي الشاطئ
7.76	28.1	19.96	17.37	12.58	14.23	مصراتة
6.44	28.88	17.57	16.08	12.85	18.18	المرقب
6.67	32.52	18.61	13.82	11.41	16.96	بني وليد
4.45	23.62	18.48	16.35	14.65	22.45	تزهونة ومسلاتة
12.99	34.57	22.77	12.73	9.86	7.08	طرابلس *
10.62	39.8	20.1	9.8	7.5	12.1	الجفارة
10.43	29.03	20.67	16.1	9.5	14.3	الزاوية
8.96	34.72	20.04	14.92	9.27	12.02	صبراتة وصرمان
7.28	36.24	19.28	13.99	10.44	12.74	النقاط الخمس
8.77	38.16	19.56	12.36	8.42	12.73	غريان
3.9	24.07	20.37	16.55	14.72	19.96	مزدة
5.65	33.85	20.57	14.28	11.46	14.14	بفرن وجادو
4.81	38.25	20.81	10.66	10.66	14.82	نالوت
8.88	36.92	19.33	16.84	11.18	6.84	غدامس
4.88	20.76	15.76	20.68	20.37	18.03	غات
12.9	46.0	22.8		7.7	10.6	ليبيا

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية 2002 ، ص 259 .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

أما الذين يلمون بالقراءة والكتابة ومستواهم التعليمي دون الابتدائية تختلف نسبهم كثيراً عن الحالة السابقة ، فالشعبيات التي تقل فيها حالة من لا يحملون الشهادة الابتدائية عن 10.0% كان مجموعها 8 شعبيات تمثلت في مرزق ، ووادي الشاطئ ، وسبها ، وغريان ، وصبراتة وصرمان ، والزاوية ، والجفارة ، وطرابلس ، والشعبيات التي تتراوح نسبة القوى العاملة فيها لهذه الحالة ما بين 10.1% و 15.0% بلغ عددها 16 شعبية ضمت غدامس ، نالوت ، يفرن وجادو ، مزدة ، النقاط الخمس ، ترهونة ومسلاتة ، المرقب ، بني وليد ، مصراتة ، الجفرة ، بنغازي ، المرج ، الجبل الأخضر ، القبة ، درنة ، البطنان ، أما التي تراوحت ما بين 15.1% و 20.0% ، فقد بلغت 6 شعبيات هي وادي الحياة ، سرت ، الواحات ، أجدابيا ، فيما زادت النسبة عن 20.0% في شعبيتي غات والكفرة .

يظهر بوضوح الاختلاف ما بين حملة الشهادة الابتدائية وما دونها وتزداد في معظم الشعبيات ، حيث يلاحظ أن الشعبيات التي دون 10.0% لا تمثلها إلا شعبية واحدة هي شعبية الجفارة ، أما تلك التي تقع النسبة ما بين 10.1% و 15.0% فتركز في 10 شعبيات ضمت وادي الشاطئ ، سبها ، نالوت ، يفرن وجادو ، غريان ، النقاط الخمس ، صبراتة وصرمان ، طرابلس ، بني وليد ، الجفرة ، بينما تراوحت نسبة عمالتها الذين يحملون الشهادة الابتدائية ما بين 15.1% و 20.0% بلغ مجموعها 12 شعبية هي البطنان ، درنة ، المرج ، الكفرة ، سرت ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، الزاوية، مزدة ، غدامس ، وادي الحياة ، وزاد عدد الشعبيات التي فاقت نسبتها 20.0% إلى 8 شعبيات القبة ، الجبل الأخضر ، الحزام الأخضر ، بنغازي ، أجدابيا ، الواحات ، مرزق ، غات .

ترتفع نسب القوى العاملة في الشعبيات ممن يحملون الشهادة الإعدادية نظراً لأن غالبية أفرادها ممن هم بين سن 15 - 44 سنة ، وبالتالي فإن مستواهم التعليمي سيكون أفضل من السابق ، وتقل نسب المستوى الأدنى منها ، فبالنظر إلى الجدول السابق يتضح اختفاء من هم دون 10.0% ممن يحملون الشهادة الإعدادية ، والذين نسبتهم ما بين 10.1% و 15.0% لم تسجل إلا في شعبية واحدة ، بينما من نسبهم ما بين 15.1% و 20.0% كان مجموع الشعبيات فيها 14 ، وكانت الشعبيات التي النسبة فيها 20.1% فما فوق قد بلغ عددها 16 شعبية ، فالملاحظ أن هناك بعض الشعبيات تصل نسبة من

يحملون الشهادة الإعدادية فيها إلى ربع قوتها العاملة كما هو الحال في وادي الشاطئ 26.93%، وبنغازي 25.07%، وتقترب منهما شعبية الواحات بنسبة 24.11% .

فيما يتعلق بحملة الثانوية العامة من أفراد القوى العاملة في الشعبيات فالسمة الغالبة في هذه الفئة منها هو ارتفاع المستوى التعليمي لها إذ إن جميع الشعبيات ترتفع فيها نسبة حملة هذا المؤهل عن 15.0%، فالتى نسبتها ما بين 16.0% و 20.0% بلغت 3 فقط هي الكفرة، أجدابيا، الحزام الأخضر، وزاد عدد من نسبتها ما بين 20.1% و 25.0% إلى 7 شعبيات ضمت غات، مرزق، وادي الشاطئ، سبها، مزدة، الواحات، بنغازي، وظهرت شعبيات زادت نسبتها عن 25.1% وبلغ مجموعها 17، ويتضح هنا أن هناك أكثر من نصف الشعبيات مستوى قواها العاملة ممن يحملون الشهادة الثانوية يزيد عن الربع، بل إن بعضها يتجاوز الثلث كما في الجفارة، ونالوت، وغريان، وغدامس، والنقاط الخمس، والجفرة، وصبراتة وصرمان .

ما يلاحظ على حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها هو التراجع عن نسب المؤهلات السابقة، حيث تقل النسبة في جميع الشعبيات عن 15.0% من مجموع القوى العاملة، إذ سُجلت أعلى نسبة في شعبية طرابلس 12.99%، وفي بنغازي 11.01%، فيما الشعبيات التي تراوحت فيها النسب ما بين 10.1% و 11.0% بلغ مجموعها شعبيتين فقط هما الزاوية والجفارة، في حين كانت نسب بقية الشعبيات دون 10.0%، ووصلت أدناها في شعبيات الكفرة 1.81%، وادي الشاطئ 2.63%، مرزق 2.73%، والقبة 3.03% .

مما تقدم يتضح أن أقل نسبة يمثلها حملة المؤهلات الجامعية، فيما تزداد أكثر نسبة من يحملون الشهادة الابتدائية، بينما تتركز مؤهلات القوى العاملة في الشعبيات فيمن يحملون الشهادة الثانوية، تأتي بعدها الشهادة الإعدادية، مما يعني أن القوى العاملة في الشعبيات تعاني من تدني مستواها التعليمي، وهذه النسب تتباين وتختلف من شعبية لأخرى .

3 - 3 - 4 - الباحثون عن عمل في الشعبيات سنة 2001 :

يختلف سوق العمل من شعبية إلى أخرى، ومن يُنسَّبون إليه من الذكور والإناث، والذي يتم وفق حاجة جهة العمل للعمالة سواء إدارية، أو فنية، أو ميدانية، أو لاعتبارات أخرى تقررهما الجهات المسؤولة عن توجيه الباحثين عن عمل، غير أن التباين يظهر، والاختلاف يبدو جلياً في عدد المنسبين من ضمن المسجلين كعدد إجمالي

أو حسب الجنس مما يعني وجود تفاوت في الحالتين الذي قد يعود سببه لطبيعة العمل الشاغر الذي يتطلب ذكوراً دون الإناث أو العكس ، وقد يتوفر في شعبية دون أخرى بالعدد المطلوب أو ما تحتاجه الشعبية من الخريجين غير متوفر بالقدر الكافي ووجود تخصصات غير مطلوبة لدى تلك الشعبية .

يبين الجدول رقم (112) عدد ونسبة الباحثين عن عمل والموجهين حسب النوع ونسبة المنتظرين للتوجيه في الشعبيات لسنة 2001 الذي يوضح أن هناك تفاوتاً صارخاً في توزيع نسب الموجهين سواء على مستوى النوع (ذكور وإناث) ، أو المنتظرين من الجنسين على مستوى الشعبيات ، بالإضافة إلى تدني النسبة العامة على مستوى ليبيا .

يتضح من الجدول المذكور أن هناك شعبيتين لم يتم توجيه أي من الباحثين عن عمل فيها سنة 2001 من الإناث هما شعبيتا غات ، ووادي الشاطئ ، كما لا تختلف النسبة عنهما في شعبية الجبل الأخضر التي بلغت نسبة الموجهين للعمل من الإناث فيها 0.02% ، كما كانت دون 1.0% في شعبيات القبة ، الجفارة ، النقاط الخمس ، يفرن وجادو ، بينما تراوحت النسبة ما 1.01% و 10.0% في 15 شعبية تمثلت في غدامس ، غريان ، صبراتة وصرمان ، الزاوية ، ترهونة ومسلاتة ، بني وليد ، المرقب ، وادي الحياة، مرزق ، سرت ، أجدايا ، بنغازي ، المرج ، الحزام الأخضر ، درنة ، والشعبيات التي تجاوزت نسبة الإناث فيها 10.01% بلغ عددها 9 مثلتها البطنان ، الواحات ، الكفرة، الجفرة ، سبها ، مصراتة ، طرابلس ، مزدة ، نالوت .

تتباين نسب الذكور من بين المنسبين إلى سوق العمل ولم تنخفض عن نسبة الإناث إلا في شعبيات الجفرة ، وسبها ، ووادي الحياة ، ونالوت ، وغدامس ، أي أن تنسب الذكور لاقى في بعض الشعبيات - وبلغ عددها 5 شعبيات - نفوراً في التعيين والتوجيه إلى أماكن شاغرة للعمل .

يظهر أن انخفاض نسب الموجهين للعمل سجلت بعض الشعبيات نسباً دون 1.0% بلغ مجموعها 3 شعبيات هي القبة ، الجبل الأخضر ، النقاط الخمس ، فيما بلغ عدد الشعبيات التي تراوحت النسبة فيها ما بين 1.01% و 10.0% ما مجموعه 12 تمثلت في درنة، المرج ، مرزق ، سبها ، وادي الحياة ، بني وليد ، الجفارة ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، غريان ، يفرن وجادو ، غدامس ، أما التي تجاوزت فيها النسبة 10.01% فكان مجموعها 14 شعبية ضمت البطنان ، الحزام الأخضر ، بنغازي ، أجدايا ، الواحات ، سرت ، الكفرة ، الجفرة ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، طرابلس ،

مزدة ، نالوت بالإضافة إلى شعبيتي غات التي لم ينسب أحد من الجنسين بها سنة 2001 ،
ووادي الشاطئ لم ترد لها بيانات حول عدد طالبي الشغل أصلاً .

جدول رقم (112) عدد ونسبة الباحثين عن عمل والموجهين

حسب النوع ونسبة المنتظرين للتوجيه في الشعبيات لسنة 2001

المنتظرين %	% الموجهين		الموجهون			الباحثون المسجلون			الشعبية
	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
32.6	32.4	35.0	5262	2533	2729	7812	3674	4138	البطنان
90.0	3.0	7.0	280	87	193	2868	1145	1723	درنة
99.1	0.44	0.46	51	25	26	5563	3064	2499	القبة
99.12	0.02	0.85	32	1	31	3641	1012	2629	الجبل الأخضر
93.47	3.02	3.50	231	107	124	3534	1639	1895	المرج
84.8	4.40	10.78	169	49	120	1113	508	605	الحزام الأخضر
66.53	7.72	25.75	4505	1040	3465	13456	4585	8871	بنغازي
54.29	3.95	41.76	566	49	517	1238	89	1149	أجدابيا
64.37	13.44	22.19	501	189	312	1406	358	1048	الواحات
51.29	15.08	33.63	323	100	223	663	167	496	الكفرة
16.45	9.25	74.30	1138	126	1012	1362	189	1173	سرت
27.52	45.19	27.29	324	202	122	447	211	236	الجفرة
87.97	5.31	6.90	108	47	61	884	392	492	مرزق
74.95	15.83	9.21	1751	1107	644	6992	3219	3773	سبها
91.43	4.86	3.71	557	316	241	6495	2900	3595	وادي الحياة
00.0	00.0	00.0	0	0	0	488	0	0	وادي الشاطئ
51.96	13.32	34.72	2344	650	1694	4879	1317	3562	مصراتة
33.03	9.95	57.02	1258	187	1071	1878	303	1575	المرقب
92.38	1.06	6.56	251	35	216	3291	1106	2185	بني وليد
83.4	5.14	11.46	297	92	205	1788	430	1358	ترهونة ومسلاتة
39.67	14.33	46.00	5528	1313	4215	9162	2299	6863	طرابلس *
96.66	0.14	3.20	439	19	420	13118	7694	5424	الجفارة
89.58	2.10	8.32	386	78	308	3701	2360	1341	الزاوية
89.34	2.54	8.12	256	61	195	2400	985	1415	صبراتة وصرمان
99.12	0.23	0.65	54	14	40	6070	3287	2783	النقاط الخمس
92.48	1.30	6.22	550	125	425	6829	3752	3077	غريان
00.0	41.83	58.16	1671	699	972	1671	699	972	مزدة
95.18	0.28	4.54	51	3	48	1057	229	828	يفرن وجابو
52.36	24.76	22.88	608	316	292	1276	436	840	نالوت
84.78	9.70	5.52	102	65	37	670	355	315	غدامس
00.0	00.0	00.0	0	0	0	211	150	61	غات
74.38	8.34	17.28	29593	9635	19958	115475	48554	66921	ليبيا

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية 2002 ، ص 261 . النسب من حساب الباحث .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

من خلال نسب الذين انتظروا التوجيه إلى مواطن شغل لم تصل إلى حد الكمال إلا في شعبية مزدة التي وصلت فيها النسبة إلى 100.0% ، ووصلت نسبة المنتظرين في سرت إلى 16.45% ، وفي الجفرة 27.52% اللتين أصبحتا مركزين للعديد من الهيئات الرسمية في الدولة وتتنافسان على موقع العاصمة الإدارية لليبيا ؛ الأمر الذي يتطلب وجود عناصر إدارية وفنية ، غير أن النسب تأخذ في الارتفاع ، فالتى تجاوزت 30.0% ودون 40.0% بلغت 3 شعبيات هي البطنان ، المرقب ، طرابلس ، أما التي تراوحت ما بين 50.0% و 65.0% كان مجموعها 5 شعبيات هي نالوت ، مصراتة ، الكفرة ، الواحات ، أجدابيا ، وارتفعت بشكل كبير نسب بقية الشعبيات التي تجاوزت 65.0% ووصلت في بعضها إلى 99.9% والبالغ عددها 19 شعبية أي أن هناك تأخراً كبيراً في تنسيب طالبي الشغل في أكثر من 25 شعبية تقريباً تتراوح فيها نسبة المنتظرين للعمل ما بين 50.0% و 99.9% من مجموع الباحثين عن عمل ، مما يساهم في ارتفاع معدل البطالة، كما يتطلب العمل من قبل الدولة على تشجيع القطاع الخاص بالقروض والتسهيلات المالية لتوسيع نشاطاتهم ، وإحداث مواقع مشاريع جديدة تستوعب هذا الكم الهائل منهم ، أيضاً الدفع بالطلاب في مراحل التعليم المختلفة للتوجه إلى كليات العلوم التطبيقية ، والمعاهد التقنية بمختلف مستوياتها ، والحد من الدراسات في مجال العلوم الإنسانية وبنسب محدودة .

3 - 4 - 1 - التحليل الإحصائي لبعض مؤشرات التنمية في الشعبيات :

تُعدُّ الدراسات التي تهتم بالتغيرات السكانية من أهم ما تعتمد عليه خطط التنمية في وضع برامجها المستقبلية على اعتبار أن الإنسان أهم عنصر مستهدف من التنمية في الأساس ، ولم يكن في ليبيا في السابق اهتماماً بالمتغيرات السكانية قبل الشروع في خطط التنمية نظراً لبساطة ما كان مستهدفاً من الأنشطة الاقتصادية التي كانت سائدة سابقاً ، إذ إن كفة القوى العاملة كانت تميل إلى جهة الأنشطة البدائية والتقليدية البسيطة التي لا تتطلب مستويات تعليمية عالية أو فنية أو سن محددة لتولي القيام بهذا العمل أو متى يجب تركه .

مع تغير معطيات التنمية ، والتغيرات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ، والمادية ظهرت عدة مؤشرات ، وبرزت مجموعة من الخصائص السكانية التي حتمت وجود مهن وأعمال لم تكن موجودة من قبل ، وتتطلب مستويات تعليمية ، ومهارات فنية متخصصة ، وبخاصة أن تلك المتغيرات والمعطيات لم تكن متشابهة في الريف والحضر، بل أوجدت مناطق استقطاب في كلاً الاتجاهين مما حتم وجود اختلاف في المميزات والخصائص السكانية ، وهذا في حد ذاته مؤشر يبرز التباين في التنمية الإقليمية الذي يمكن أن يدفع إلى اختلال في التوازن بين مناطق البلاد مما ينتج عنه تغير في خدمات السكان لصالح منطقة على حساب أخرى أو الحضر على حساب الريف .

حتم الأمر ضرورة القيام بتوضيح هذه الفوارق والسعي إلى معرفتها لبيان مواقع على الخريطة أثرت مسيرة التنمية فيها على كل عامل من العوامل المصنفة للدراسة ، وتوضيح تأثير ذلك إقليمياً على الشعبيات اعتماداً على تقسيم منظومة التحليل الإحصائي لمؤشرات التنمية إلى أربع فئات للتنمية منخفضة ، ومتوسطة ، وجيدة ، وعالية .

تم استخدام أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis مجموعة من المؤشرات السكانية التي توفرت لها بيانات لواقع التنمية لسنة 2004 ، وهذا النوع (*) من التحليل له مهمة أساسية في تحليل بيانات المتغيرات للتوصل إلى مكونات تلك المتغيرات ، كما أن

(*) يُعرّف بأنه طريقة إحصائية متعددة المتغيرات تستعمل في تحليل البيانات أو مصفوفات الارتباط ، أو مصفوفات البيانات ونتائج ضربها ، والهدف من ذلك هو توضيح العلاقة بين تلك المتغيرات ، وينتج عنها عدد من المتغيرات الجديدة أو المقترحة تسمى العوامل ، يُنظر ريتشارد جونسون - دين وستون ، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الوجهة التطبيقية ، (ترجمة) عبدالمرضي حامد ، دار المريخ ، الرياض ، 1998 ، صفحات متعددة .

القيام باستخدام أسلوب التحليل العاملي⁽¹⁾ الذي لم يطبق إلى حد كبير في مثل هذه الدراسات يعتبر من أفضل الأساليب الإحصائية التي يمكن الاستفادة منها في دراسة الخصائص السكانية التي تشتمل على متغيرات عديدة ، إذ يقوم هذا الأسلوب بتصنيف تلك المتغيرات حسب علاقتها الارتباطية مما يعطي نتائج سوف تمكن من رؤية واضحة للمهتمين بشؤون التخطيط والتنمية الإقليمية فيما يتعلق بالمتغيرات السكانية والفوارق الإقليمية⁽¹⁾ .

يعتبر إدخال التحليل العاملي من أهم الأساليب الإحصائية التي بدأ استعمالها على نطاق واسع في مجال العلوم الجغرافية ، وبخاصة في الدراسات السكانية وتحليل بياناتها الديموغرافية مترامنة مع دخول الكمبيوتر ، كما أن لهذا الأسلوب مقدرة على تكثيف أعداد كبيرة من المتغيرات حسب علاقاتها الارتباطية في عدد قليل من العوامل ، ومن ثم ربطها بالظواهر المدروسة ، ومن مخرجات التحليل العاملي⁽²⁾ .

يقسم التحليل العاملي إلى الاستكشافي والتوكيدي ، وقد استعمل الباحث النوع الأول ، ومن طرقه طريقة المكونات الأساسية وهي طريقة مباشرة لتحويل المتغيرات إلى مكونات أساسية في أفضل تجمعات خطية للمتغيرات ، والتي تفسر أكبر قدر من التباين الكلي في البيانات ، حيث يكون الأول الأفضل ، ثم الثاني ، وهكذا .

ويُعدُّ تحديد العوامل للمتغيرات المدروسة أمراً ضرورياً وهاماً ، والطريقة الأفضل لتحديدها بالاعتماد على الجذور الكامنة Eigenvalues ، وهي مجموعة مربعات تشبعات كل متغير على كل عامل Factor Loading من عوامل المصفوفة على هذه ، ويمثل قيمة التباين التي يسهم بها العامل ، وتكون عملية تحديد العوامل مسندة إلى محك كايزر ، إذ يعد الجذر الكامن أكبر من واحد عاملاً مقبولاً ، ومرفوضاً إذا قلت قيمة الجذر الكامن عن واحد .

قبل البدء في عملية التحليل قام الباحث بإجراء عدد من الاختبارات الأساسية للتحقق من صلاحية البيانات للتحليل العاملي ، وتوجد هذه الاختبارات في البرنامج

¹ - علي بن محمد العريشي ، التغيرات التنموية ودورها في تصنيف الخصائص السكانية وتباينها في منطقة جازان بالمملكة السعودية ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، الإصدار رقم 266 ، قسم الجغرافيا جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، يوليو ، 2002 ، ص 10 .

² - المرجع السابق ص 13 ، نقلاً عن :

الإحصائي S.P.S.S ، ومنها حساب محدد لمصفوفة الارتباط ، فتبين أنه لا يساوي صفر مما يشير إلى أن مصفوفة معامل الارتباط غير مفردة ، أي أن المصفوفة خالية من التكرار أو التداخل في عناصرها .

بعد إجراء التحليل العاملي والتوصل إلى العوامل وتشبعاتها باستعمال طريقة فاريمكس Varimax Rotation لتدوير العوامل والهدف من ذلك التوصل إلى تشكيل أو تكوين مناسب ويمكن تفسيرها ، قام الباحث بعد تدوير العوامل بإيجاد الدرجات العاملة للثعبات في العوامل وتعرف بالدرجات العاملة⁽¹⁾ ، وهي عبارة عن تقديرات لقيم المتجهات العشوائية للعوامل غير المشاهدة ، وتستخدم هذه المقادير غالباً في أغراض تشخيصية اعتمد عليها الباحث كمدخلات للتحليل التجميعي لمعرفة وتشخيص واقع ومستوى التنمية في الشعبيات لعام 2004 ، حيث تم تتبع الخطوات التحليلية التالية :

3 - 4 - 1 - 1 - عينة الدراسة : بعد تجميع البيانات من خلال الدراسات والمسوح التي قامت بها الجهات العامة في الدولة التي شملت كل التقسيمات الإدارية في ليبيا المعروفة بالشعبيات للعام 2004 متضمنة معلومات على قطاعات مختلفة شملت :

- 1- التعليم حيث شمل هذا القطاع دراسة المتغيرات التالية :
 - أ) عدد تلاميذ التعليم الأساسي . ب) عدد طلاب التعليم المتوسط .
 - ج) عدد الطلاب في كل شعبية . د) مجموع المباني المدرسية .
 - هـ) عدد الفصول الدراسية لكل مرحلة ، ومعدل طالب/فصل .
 - و) عدد المعلمين لكل مرحلة ، ومعدل مدرس/طالب .
- 2- تعليم الإناث وعمل المرأة وشمل المتغيرات التالية :
 - أ) المدارس في التعليم الأساسي . ب) المدارس في التعليم المتوسط .
 - ج) الإداريات في مجال التعليم . د) مدرسات التعليم الأساسي .
 - هـ) مدرسات المتوسط . و) القائمت بأعمال النظافة في قطاع التعليم .
- 3- المؤشرات السكانية (الإحصاءات الحيوية) ضمت المتغيرات الآتية :
 - أ) عدد المواليد . ب) عدد حالات الزواج .
 - هـ) عدد حالات الطلاق . و) النسبة النوعية ذكر/100 أنثى .

¹ - ريتشارد جونسون - دين وستون ، مرجع سابق ، ص ص 691 - 692

- 4 - القائمون بأعمال الإدارة والفنيون وعمال النظافة :
- أ) الإداريون في مجال الصحة . ب) الفنيون في مجال الصحة .
ج) الإداريون في مجال التعليم . د) العمال في مجال التعليم .
5 - الصحة وشمل المتغيرات التالية :
- أ) مراكز الصحة الأولية . ب) المستشفيات العامة .
ج) عدد الأسرة . د) المصحات والعيادات الخاصة .
هـ) المواليد داخل المستشفى ، وخارجه .
و) الأطباء . ز) التمريض .
- 6 - حالات الوفيات وشمل متغيرين :
- أ) عدد الوفيات . ب) عدد وفيات الرضع .

3 - 4 - 1 - 2 - استخدام البرنامج الإحصائي S.P.S.S الخاص بالتحليل العائلي Factor

Analysis بالاعتماد على طريقة المكونات الرئيسية الذي أفرز النتائج التالية :

تم تحديد العوامل التي يمكن اعتبارها معنوية لتفسير طبيعة واتجاهات العلاقة بين المتغيرات المدروسة بنسبة مركبات Component بالاعتماد على القيم الذاتية لمصفوفة الارتباطات ، والتي أدت إلى تفسير حوالي (90.191%) من التباين الكلي ، ويلاحظ ذلك من الجدول رقم (113) من أجل إظهار مدى التباين والاختلاف بين الشعبيات لسنة 2004 دون أن يكون هناك مجال للقيام بمقارنة بين عدة سنوات نظراً لعدم وجود فترة زمنية كافية تمكن من ذلك لحدثة آخر تقسيم إداري في ليبيا والذي لم يمس عليه أكثر من 4 سنوات .

3 - 4 - 1 - 3 - أخذت المؤشرات التنموية الخاصة بالشعبيات لسنة 2004 لكل شعبية

على حدة ، إذ تم تفسير وتسمية 34 عاملاً من مجموعة عوامل مصفوفة المركبات المدورة المبينة في الجدول رقم (114) على النحو التالي :

واعتماداً على قيم التشعبات للمتغيرات الخاصة بالظاهرة المدروسة وهي (التنمية) ، كانت النتائج على النحو الآتي :

العامل الأول عكس هذا العامل أهمية كبيرة بتفسيره ما نسبته (58.362%) من التباين الكلي ، ويعد من أهم العوامل التي تشخص وتحدد مقدار التنمية في سنة 2004 ، وقد

جدول رقم (113)

القيم الذاتية (الكامنة) ونسب التباين

التباين الكلي بعد التدوير	التباين المسفر بعد التدوير %	القيم الذاتية بعد التدوير	التباين التجمعي الأولي %	التباين المسفر الأولي %	القيم الذاتية الأولية	العامل
58.36	58.362	19.843	62.292	62.292	21.179	1
71.042	12.68	4.311	72.58	10.29	3.500	2
79.969	5.927	2.015	78.66	6.08	2.067	3
81.879	4.910	1.669	83.024	4.35	1.482	4
86.171	4.292	1.459	86.976	3.95	1.344	5
90.191	4.020	1.367	90.191	3.22	1.093	6
			92.70	2.51	0.853	7
			94.32	1.622	0.551	8
			95.810	1.487	0.505	9
			97.047	1.238	0.421	10
			97.745	0.698	0.237	11
			98.312	0.567	0.193	12
			98.696	0.384	0.130	13
			98.975	0.279	0.095	14
			99.207	0.232	0.079	15
			99.405	0.198	0.067	16
			99.559	0.153	0.052	17
			99.689	0.131	0.044	18
			99.785	0.096	0.033	19
			99.862	0.076	0.026	20
			99.913	0.051	0.017	21
			99.943	0.030	0.010	22
			99.967	0.025	0.008	23
			99.985	0.017	0.006	24
			99.991	0.006	0.002	25
			99.996	0.005	0.002	26
			99.998	0.002	0.001	27
			100.000	0.001	0.000	28
			100.000	0.000	0.000	29
			100.000	0.000	0.000	30
			100.000	0.000	0.000	31
			100.000	0.000	0.000	32
			100.000	0.000	0.000	33
			100.000	0.000	0.000	34

المصدر : من بيانات التحليل العالمي .

بلغت نسبة مساهمته بقسمة العوامل حوالي (64.71%) ، وهذا يعكس ميزة لهذا العامل، واشتمل على متغيرات تمثل جانباً أساسياً في تحديد التنمية ، وقد سمي (الجانب السكاني أو الديموغرافي) وضم المتغيرات التالية :

جدول رقم (114)
مصفوفة المركبات المدورة

6	5	4	3	2	1	
0.077	0.020 -	0.115	0.069	0.136	0.971	عدد السكان
0.091	0.089	0.083	0.002	0.116	0.977	عدد المواليد
0.216	0.753	0.108	0.390	0.036 -	0.084	المواليد الخام
0.131	0.003	0.094	0.174	0.254	0.928	عدد الوفيات
0.190	0.043 -	0.091	0.487	0.225	0.741	وفيات الرضع
0.045 -	0.010	0.195	0.836	0.071	0.075 -	الرضع الخام
0.010	0.104	0.112	0.119 -	0.113	0.969	حالات الزواج
0.114 -	0.772	0.079 -	0.219 -	0.039	0.161	زواج خام
0.036	0.280	0.039	0.081 -	0.099 -	0.809	حالات الطلاق
0.138	0.28	0.038	0.035	0.136	0.956	تلاميذ أساسي
0.099	0.042	0.116	0.129 -	0.123	0.963	تلاميذ متوسط
0.210	0.001 -	0.194	0.235 -	0.243	0.855	فصول أساسي
0.045	0.047	0.134	0.207 -	0.193	0.910	فصول متوسط
0.450	0.005 -	0.263	0.611 -	0.245	0.383	مراكز صحة أولية
0.034 -	0.029	0.100 -	0.081	0.209	0.887	مستشفيات عامة
0.073 -	0.123	0.008	0.107	0.126	0.950	عدد أسرة
0.129 -	0.080	0.028	0.060	0.093	0.954	عدد أطباء
0.073 -	0.134	0.059 -	0.175 -	0.101	0.903	عدد تلاميذ
0.159 -	0.056	0.224	0.016 -	0.008	0.935	مصحات وعيادات خاصة
0.195 -	0.098	0.277	0.038 -	0.017	0.864	أسرة خاصة
0.088	0.088	0.083	0.002	0.116	0.977	مواليد داخل المستشفى
0.847	0.031	0.159 -	0.062 -	0.135 -	0.089	مواليد خارج المستشفى
0.123	0.013 -	0.117	0.054 -	0.152	0.957	إناث بالتعليم الأساسي
0.150	0.005 -	0.112	0.083 -	0.170	0.955	إناث بالتعليم المتوسط
0.90 -	0.203	0.221	0.299 -	0.187	0.836	إناث بالتعليم أساسي/متوسط
0.075	0.019 -	0.115	0.069 -	0.133	0.972	عدد الذكور
0.086	0.031 -	0.105	0.039 -	0.166	0.968	عدد الإناث
0.023 -	0.184	0.084	0.031	0.943	0.135	الإداريين بالتعليم
0.073 -	0.086 -	0.858	0.192	0.097 -	0.241	عمال بالتعليم
0.170 -	0.186	0.653	0.027 -	0.491	0.289	المباني التعليمية
0.021	0.058 -	0.005	0.104	0.922	0.277	فني صحة
0.021	0.060 -	0.048 -	0.004 -	0.898	0.142	إداري صحة
0.182	0.041 -	0.037	0.302	0.223	0.821	سكان الريف
0.117 -	0.058 -	0.037	0.171 -	0.929	0.146	سكان الحضر

المصدر : من مخرجات التحليل العاملي .

- 1 - عدد السكان بتشبع مقداره (0.971) .
 - 2 - عدد المواليد بتشبع مقداره (0.977) .
 - 3 - عدد الوفيات بتشبع مقداره (0.928) .
 - 4 - عدد وفيات الرضع بتشبع مقداره (0.741) .
 - 5 - عدد حالات الزواج بتشبع مقداره (0.969) .
 - 6 - عدد حالات الطلاق بتشبع مقداره (0.809) .
 - 7 - عدد التلاميذ في التعليم الأساسي بتشبع مقداره (0.963) .
 - 8 - عدد التلاميذ في التعليم المتوسط بتشبع مقداره (0.963) .
 - 9 - عدد فصول التعليم الأساسي بتشبع مقداره (0.855) .
 - 10 - عدد فصول التعليم المتوسط بتشبع مقداره (0.910) .
 - 11 - عدد المستشفيات بتشبع مقداره (0.887) .
 - 12 - عدد الأسرة بتشبع مقداره (0.950) .
 - 13 - عدد الأطباء بتشبع مقداره (0.954) .
 - 14 - عدد التمريض بتشبع مقداره (0.903) .
 - 15 - مصحات وعيادات خاصة بتشبع مقداره (0.935) .
 - 16 - الأسرة بالمصحات الخاصة بتشبع مقداره (0.864) .
 - 17 - مواليد داخل المستشفى بتشبع مقداره (0.977) .
 - 18 - عدد الإناث بالتعليم الأساسي بتشبع مقداره (0.957) .
 - 19 - عدد الإناث بالتعليم المتوسط بتشبع مقداره (0.955) .
 - 20 - عدد الإناث بالتعليم الأساسي والمتوسط بتشبع مقداره (0.836) .
 - 21 - عدد الذكور بتشبع مقداره (0.972) .
 - 22 - عدد الإناث بتشبع مقداره (0.968) .
 - 23 - سكان الريف بتشبع مقداره (0.8219) .
- العامل الثاني** عكس هذا العامل تشبعاً عالياً للمتغيرات الآتية :
- 1 - الإداريون بالتعليم بتشبع مقداره (0.943) .
 - 2 - فنيو الصحة بتشبع مقداره (0.922) .

3 - إداريو الصحة بتشبع مقداره (0.898) .

4 - سكان الحضر بتشبع مقداره (0.929) .

حيث بلغ ما فسره هذا العامل حوالي (12.680%) من التباين الكلي ، ونسبة إسهامه لبقية العوامل حوالي (14.059%) ، ويعكس أهمية التنظيم الإداري والفني للسكان الحضر في التنمية ويسمى (التنظيم الإداري والفني للصحة) .

العامل الثالث عكس هذا العامل مدى ضرورة الاهتمام بتنمية مراكز الصحة الأولية للتقليل من حالات وفيات الرضع ، حيث بلغ ما فسره هذا العامل في الجدول كما في الجدول رقم (112) من التباين الكلي المفسر حوالي (5.927%) ، ونسبة إسهامه لبقية العوامل (6.691%) وقد ضم هذا العامل متغيرين اثنين هما :

1 - وفيات الرضع بتشبع مقداره (0.836) .

2 - مراكز الصحة الأولية بتشبع مقداره (-0.611) .

العامل الرابع يشمل تشبعاً لعدد المباني المدرسية وعمال النظافة بها ونحوهم حيث بلغ مقدار التشبع بهما (0.653) و (0.858) على التوالي ، وأسهم في تفسير حوالي (4.91%) من التباين الكلي ، أما نسبة إسهامه فبلغت (5.444%) من بقية العوامل ، ويوضح هذا أثر عدد عمال النظافة ونحوها وعدد المباني على التنمية ، وسمي بعامل الإنشاءات التعليمية .

العامل الخامس جمع هذا العامل متغيرين أيضاً هما حالات المواليد الخام ، والزواج الخام حيث أظهر تشبعاً عالياً لهذا العامل ، وبلغ ما مقداره (0.753) و (0.772) ، وبلغت نسبة إسهامه في تفسير التباين الكلي حوالي (4.29%) ، أي بنسبة (4.756%) من إسهام بقية العوامل ، وهذا العامل يمثل حالي الزواج الخام والمواليد الخام ، له أثر ضعيف في التنمية إذا ما تم مقارنته بالعوامل السابقة الأخرى .

العامل السادس يُعد أقل العوامل إسهاماً في تفسير التباين الكلي ، حيث بلغت نسبته حوالي (4.020%) ، أي بمساهمة قدرها (4.457%) من بقية العوامل ، وهو بطبيعة الحال أقل العوامل إسهاماً في التنمية ، وتضمن تشبعاً عالياً للمتغير الخاص بالمواليد خارج المستشفى بتشبع مقداره (0.847) ، لذا أطلق عليه حالة الولادة خارج المستشفى .

رابعاً تفسير الدرجات العاملية للعوامل الستة الناتجة من التحليل إلى مقدار التنمية ومستواها في الشعبيات ، وقد اعتمد الباحث على الدرجات العاملية في الجدول رقم

(115) كمدخلات للتحليل التجمعي لمعرفة وكشف فئات مستوى التنمية في الشعبيات لسنة 2004 ، وبالاعتماد على طريقة الربط المتوسط (1) .

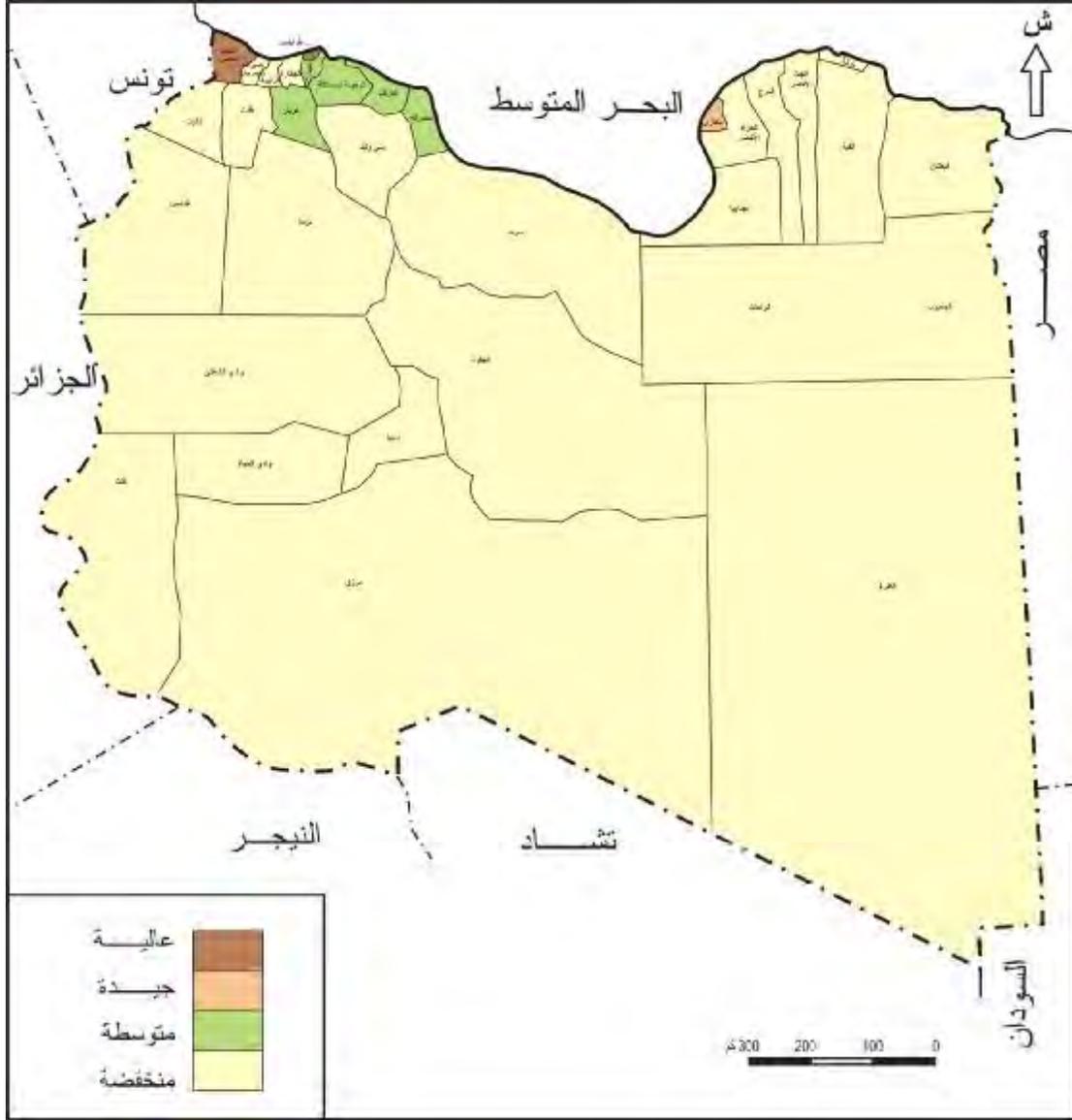
جدول رقم (115) توزيع درجات العوامل على الشعبيات

الشعبيات	درجات العامل الأول	درجات العامل الثاني	درجات العامل الثالث	درجات العامل الرابع	درجات العامل الخامس	درجات العامل السادس
البطنان	0.22 -	0.01	0.82 -	0.26 -	1.06	1.82
درنة	0.39 -	0.23 -	0.92	0.73 -	1.74	0.511 -
القبية	0.21 -	0.43 -	1.04 -	0.99 -	1.56 -	0.84 -
الجبل الأخضر	0.04 -	0.15	0.12 -	0.21 -	1.91	2.45
المرج	0.30 -	0.10 -	0.23 -	0.59 -	1.25	0.41 -
الحزام الأخضر	0.24 -	0.19 -	0.75 -	1.10 -	0.39	1.40 -
بنغازي	2.502	2.10	2.268	0.52 -	0.90 -	0.85
أجدابيا	0.09 -	0.11 -	0.857	0.45 -	1.11 -	0.54 -
الواحات	0.55 -	0.47 -	0.27	0.89 -	0.57	0.84 -
الكفرة	0.56 -	0.50 -	0.88	0.66	1.46 -	0.64 -
سرت	0.18 -	0.04 -	0.33 -	0.37 -	1.58 -	0.12 -
الجفرة	0.58 -	0.57 -	0.41	0.69 -	1.20	0.50 -
مصراة	0.77 -	0.45 -	0.85	0.04	1.05 -	0.94
المرقب	0.70	0.40 -	0.01	0.13 -	0.19	0.98
بني وليد	0.48 -	0.33 -	0.22 -	0.27 -	0.03 -	0.52 -
ترهونة ومسلاتة	0.30	0.08	0.88 -	0.54	0.74 -	2.26
تاجوراء	0.01 -	0.17	1.84 -	1.57	0.71 -	0.29 -
طرابلس	4.35	0.83 -	0.78 -	0.12	0.85	1.59 -
الجفارة	0.48	0.66 -	1.92 -	0.06 -	0.54 -	0.29 -
الزاوية	0.22 -	0.57 -	0.45	4.46	0.68	0.41 -
صبراتة وصرمان	0.15 -	0.29 -	0.04	0.21	1.67	0.59 -
النقاط الخمس	0.45 -	4.49	1.20 -	0.11 -	0.33	0.65 -
غريان	0.28 -	0.70	1.30 -	0.69	0.14 -	0.21
مزدة	0.67 -	0.26	0.39	0.19 -	0.39 -	0.73 -
نالوت	0.44 -	0.19	0.31	0.28 -	0.10	0.15 -
غدامس	0.92 -	0.82	1.57	0.66	0.26	0.76 -
يفرن وجادو	0.33 -	0.10	0.08	0.58	0.13	0.48
وادي الحياة	0.39 -	0.82 -	0.07 -	0.46 -	1.33 -	1.59
غات	0.67 -	0.20 -	0.50	0.09	1.37 -	0.78 -
سبها	0.04 -	0.34 -	2.24	0.76	0.21	0.12
وادي الشاطئ	0.35 -	0.78 -	0.47 -	0.77 -	0.33	0.02 -

المصدر : من مخرجات التحليل العاملي .

خريطة رقم (23)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الأول (الجانب السكاني) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

العامل الأول : الجانب السكاني

أظهر التحليل التجمعي لدرجات هذا العامل أربع فئات تمثل مستوى التنمية في الشعبيات على النحو التالي :

الفئة الأولى شعبيات ذات مستوى تنمية منخفضة ضمت 26 شعبية هي البطنان ، درنة ، القبة ، الجبل الأخضر ، المرج ، الحزام الأخضر ، أجدايا ، الواحات ، الكفرة ، سرت ، الجفرة ، بني وليد ، تاجوراء ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، غريان ،

مزرعة، نالوت ، غدامس ، يفرن وجادو ، وادي الحياة ، غات ، سبها ، وادي الشاطئ ، مرزق .

الفئة الثانية شملت 4 شعبيات ذات مستوى تنمية متوسطة مثلتها الجفارة ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة .

الفئة الثالثة شعبية واحدة ذات مستوى تنمية جيدة وهي بنغازي .

الفئة الرابعة شعبية واحدة ذات مستوى تنمية عالية وهي طرابلس .

وفق ما سبق يتضح أن التنمية في طرابلس حسب المتغيرات بهذا العامل عالية وتعتبر الأفضل بين بقية الشعبيات .

العامل الثاني : التنظيم الإداري والفني للصحة :

الفئة الأولى ضمت شعبيات ذات مستوى تنمية منخفضة شملت جميع الشعبيات عدا بنغازي ، النقاط الخمس ، غريان ، غدامس .

الفئة الثانية ذات التنمية المتوسطة وضمت شعبيتي غريان ، غدامس .

الفئة الثالثة التي بها تنمية جيدة تمثلت في شعبية بنغازي .

الفئة الرابعة والتنمية بها عالية وهي شعبية النقاط الخمس .

بناءً على ما سبق يلاحظ أن أعلى مستوى تنمية حسب متغيرات هذا العامل كان في شعبية النقاط الخمس .

العامل الثالث : وفيات الرضع ومراكز الصحة الأولية :

توزعت الشعبيات على فئات هذا العامل على النحو التالي :

الفئة الأولى ضمت هذه الفئة مستوى التنمية المنخفضة لهذا العامل في شعبيات البطنان ،

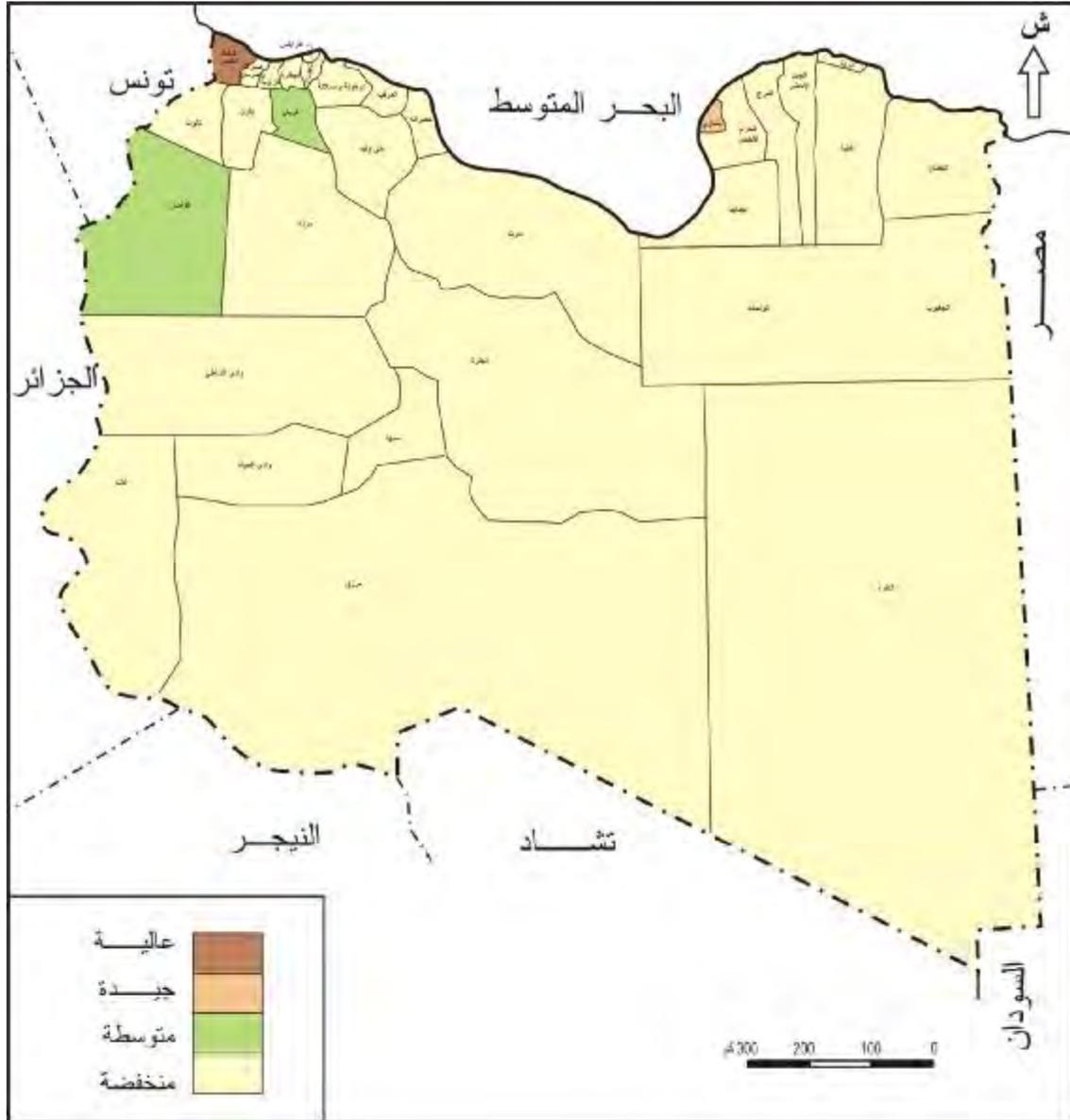
القبة ، الجبل الأخضر ، المرج ، الحزام الأخضر ، سرت ، المرقب ، بني وليد ، ترهونة

ومسلاتة ، تاجوراء ، طرابلس ، الجفارة ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، غريان ،

يفرن وجادو ، وادي الحياة ، وادي الشاطئ ، مرزق .

خريطة رقم (24)

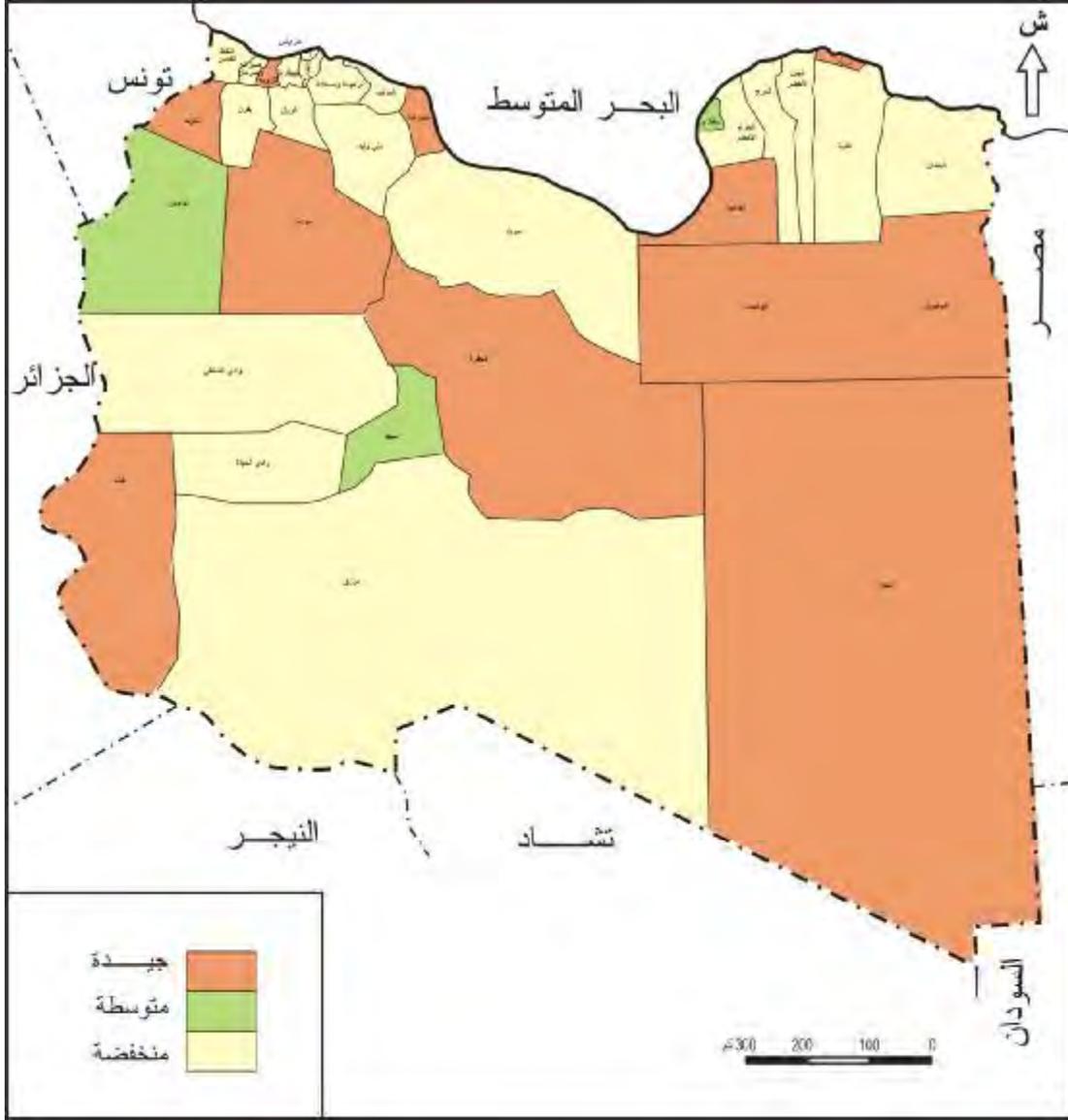
توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الثاني (التنظيم الإداري والفني للصحة) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

خريطة رقم (25)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الثالث (وفيات الرضع ومراكز الصحة الأولية) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

الفئة الثانية ذات التنمية المتوسطة شملت شعبيات نالوت ، مزدة ، الزاوية ، درنة ، أجدايا، الواحات ، الكفرة ، مصراتة ، الجفرة ، غات .

الفئة الثالثة شعبيات بها تنمية جيدة هي بنغازي ، غدامس ، سبها .

الفئة الرابعة ذات التنمية عالية لم تضم أي شعبية .

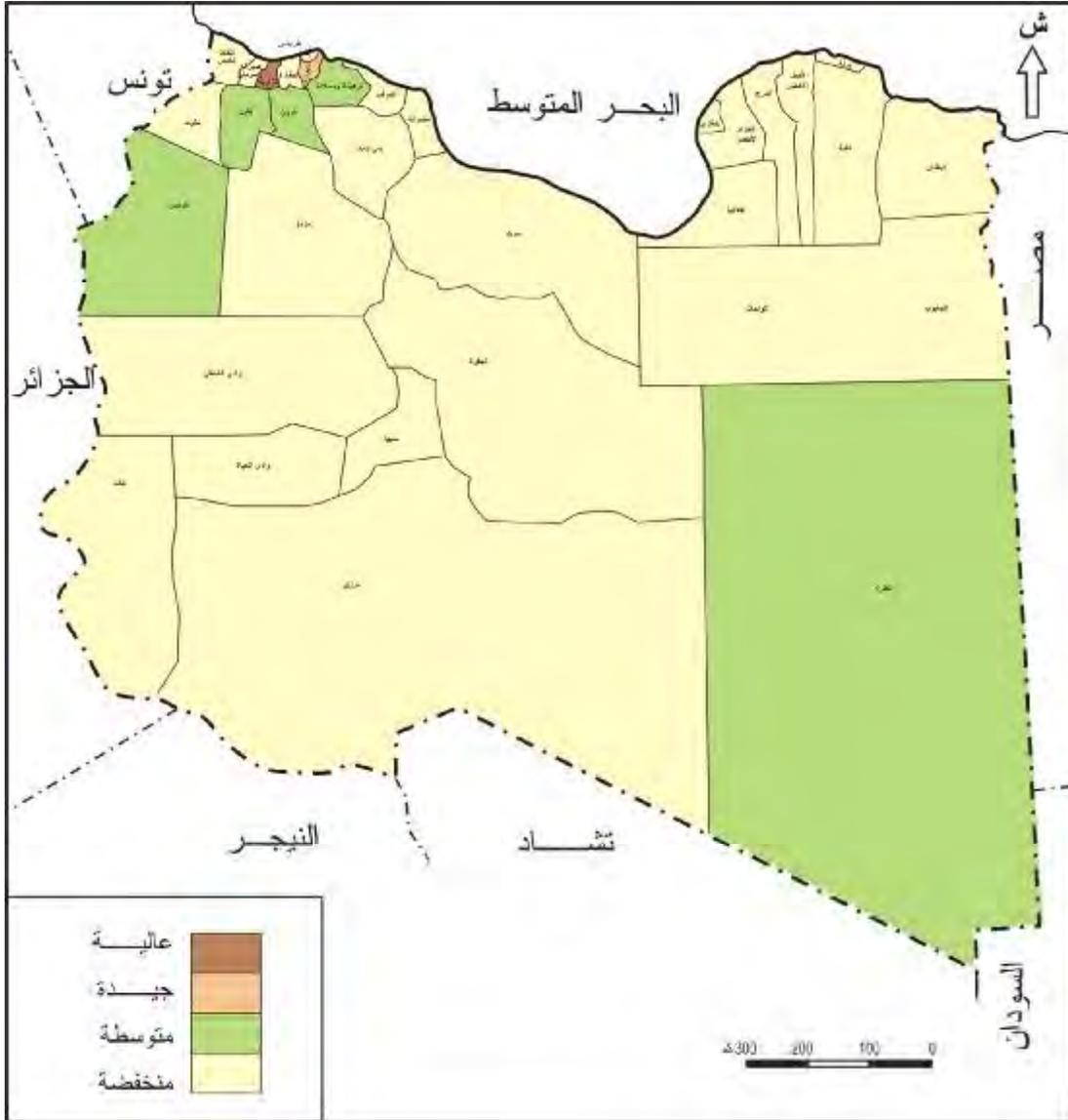
العامل الرابع : الإنشاءات التعليمية وعمال النظافة :

ظهرت مؤشرات التنمية في هذا العامل على النحو التالي :

الفئة الأولى ذات مؤشر تنمية منخفضة وتمثلت في شعبيات البطنان ، القبة ، درنة ، الجبل الأخضر ، المرج ، الحزام الأخضر ، بنغازي ، أجدابيا ، الواحات ، سرت ، طرابلس ، مصراتة ، المرقب ، الجفارة ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، نالوت ، بني وليد ، مزدة ، الجفرة ، وادي الشاطئ ، سبها ، وادي الحياة ، غات ، مرزق .

خريطة رقم (26)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الرابع (الإشاعات التعليمية وعمال النظافة) حسب الشعبيات لسنة 2004



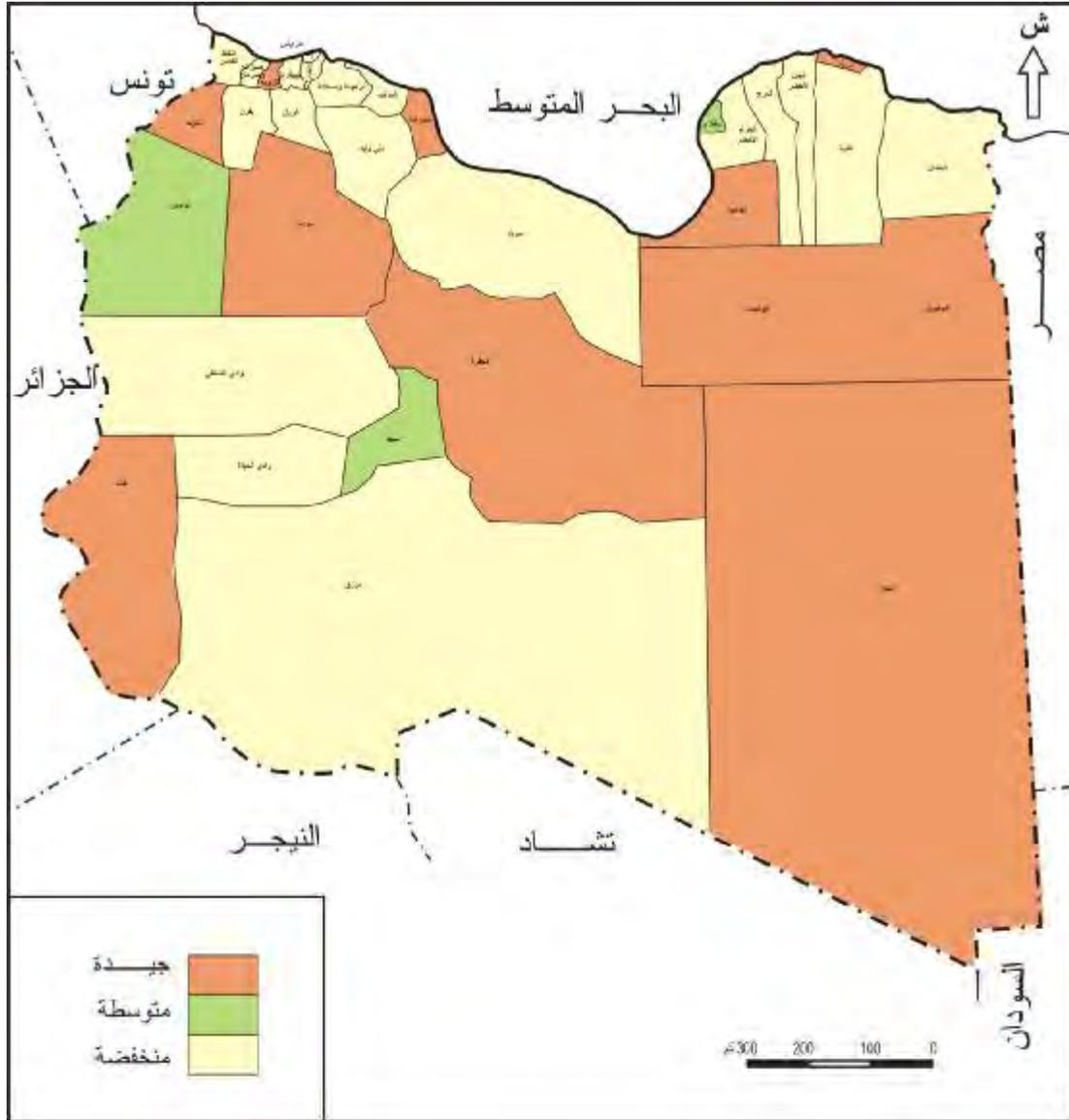
المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

الفئة الثانية تمثل الشعبيات التي بها تنمية متوسطة وهي الكفرة ، ترهونة ومسلاتة ، غريان غدامس ، يفرن وجادو .

الفئة الثالثة تعبر عن مستوى تنمية جيدة ضم شعبية تاجوراء فقط .

الفئة الرابعة التي بها تنمية عالية مثلتها شعبية الزاوية فقط .
حيث يتبين أن أفضل مستوى تنمية حسب هذا العامل يوجد في شعبية الزاوية وحدها .
خريطة رقم (27)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الخامس (الزواج الخام والمواليد الخام) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

العامل الخامس : المواليد الخام والزواج الخام :

الذي توزعت نتائجه بعد التعليل العملي على النحو التالي :

الفئة الأولى ضمت شعبيات ذات مستوى تنمية منخفضة القبة ، بنغازي ، أجدابيا ، الكفرة ، سرت ، مصراتة ، بني وليد ، ترهونة ومسلاتة ، تاجوراء ، الجفارة ، غريان ، مزدة ، وادي الحياة ، غات .

الفئة الثانية شعبيات بها تنمية بشرية متوسطة حسب معطيات العامل الخامس وهي الحزام الأخضر ، الواحات ، المرقب ، النقاط الخمس ، نالوت ، غدامس ، يفرن وجادو ، وادي الشاطئ ، مرزق .

الفئة الثالثة تتضمن الشعبيات التي ترقى بها التنمية إلى مستوى جيد وهي شعبيات البطنان، المرج ، طرابلس ، الزاوية .

الفئة الرابعة وتشمل الشعبيات التي تنميتها عالية ومثلتها درنة ، الجبل الأخضر ، صبراتة وصرمان ، الجفرة وبذلك تمثل أفضل مستوى تنمية حسب بيانات هذا العامل .

العامل السادس : ويعد من أقل العوامل إسهاماً في التفسير الكلي للتباين ، إذ بلغت نسبة إسهامه في التفسير حوالي 4.020% ، أي أنه أقل العوامل إسهاماً في التنمية وهو الذي يمثل المتغير الخاص بالمواليد خارج المستشفى ، وتوزع على الفئات التالية :

الفئة الأولى ضمت شعبتين ذواتي تنمية منخفضة وهي الحزام الأخضر ، طرابلس .

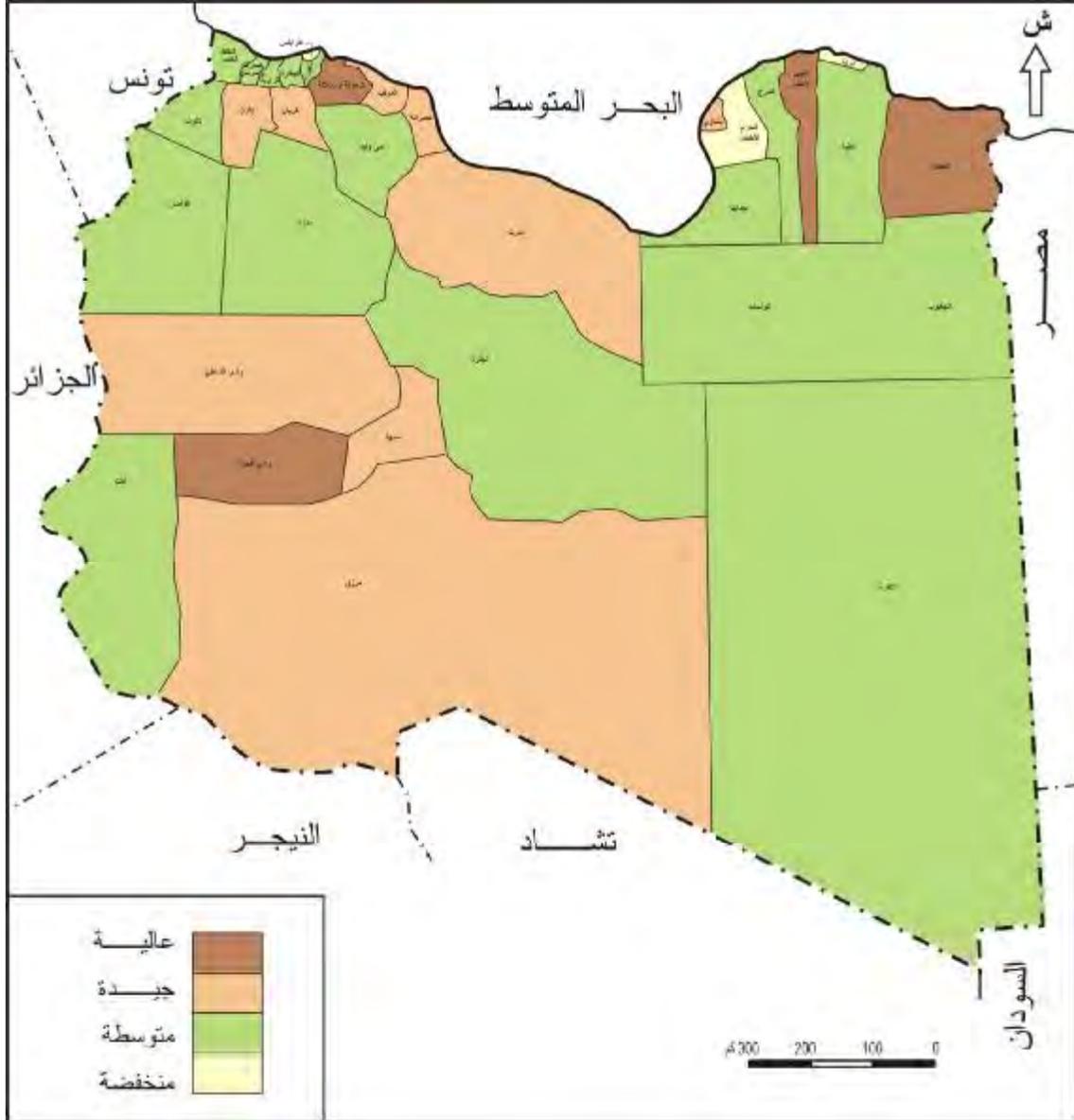
الفئة الثانية تمثل الشعبيات التي بها تنمية متوسطة شملت درنة ، القبة ، المرج ، أجدابيا ، الواحات ، الكفرة ، الجفرة ، بني وليد ، تاجوراء ، الجفارة ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، مزدة ، نالوت ، غدامس ، غات .

الفئة الثالثة الشعبيات ذات التنمية الجيدة ممثلة في بنغازي ، سرت ، مصراتة ، المرقب ، غريان ، يفرن وجادو ، سبها ، وادي الشاطئ ، مرزق .

الفئة الرابعة الشعبيات التي تتمتع بمستوى تنمية عالٍ وفق هذا العامل وهي البطنان ، الجبل الأخضر ، ترهونة ومسلاتة ، وادي الحياة .

خريطة رقم (28)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل السادس (حالات الولادة خارج المستشفى) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

ما سبق يوضح أن مؤشرات التنمية المسجلة في الشعبيات لسنة 2004 بينت أن هناك تأثيراً واضحاً للتنمية على المستوى الإقليمي في ليبيا ، حيث يلاحظ اختلاف هذا التأثير حسب كل عامل من العوامل الستة التي استخرجت من التحليل العملي ، فبالرغم من التطور الحاصل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى ليبيا ووصولها إلى مراتب متقدمة بين دول العالم حسب ما أورده تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية التي

بدأت في الصدور منذ سنة 1990 ، فإن الملاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً بين الشعبيات الذي يمكن أن يكون عائداً إلى :

1 - الاختلاف في الظروف الجغرافية الطبيعية السائدة ، إذ يغلب على معظم الشعبيات الطابع الصحراوي الشديد الجفاف ، والنادر المطر ، والقليل الموارد المائية ، والتربة غير الصالحة للزراعة ، وهذا والتباين تطلب بذل جهود أكبر وصرف مبالغ أكثر في شعبيات دون أخرى للوصول بها إلى مستوى نظيراتها التي لا تعيش نفس الظروف .

2 - هذه الطبيعة القاسية حدثت من وجود موارد زراعية ، أو مواد خام طبيعية ، تدر دخلاً يرفع من مستوى الدخل في الشعبيات جعلتها تعتمد على ما يخصص لها من موارد الدخل القومي ، وبخاصة النفط ، وبالتالي ترفع من مستوى دخل مواطنيها .

3 - التباين في المستوى الثقافي والنسيج الاجتماعي بين بعض الشعبيات ، وكذلك المستوى التعليمي ، مما أسهم في اختلاف نمط العيش ، وطريقة بناء المسكن ، وعدد أفراد الأسرة .

4 - توزيع ونوع ومستوى تعليم القوى العاملة وما تؤديه من أعمال أوجدت اختلافاً آخر أفرزته البيئة المحيطة .

5 - تحكم الموقع الجغرافي وظروف العيش ، والعادات والتقاليد المحلية في بعض الشعبيات في تعليم المرأة وعملها وحدد من إسهامها بالقدر الكافي ، حيث تراجع معدل إسهام المرأة في العمل عن المعدل العام لليبيا في بعض الشعبيات .

6 - سوء التوزيع السكاني على رقعة البلاد أدى إلى بعثرة جهود التنمية ، وعطل ظهور نتائجها في بعض الأحيان والمناطق ، كما ساعد التركيز السكاني في منطقتين جاذبتين للسكان زاد من أعباء مخصصات التنمية بما يرهق كاهل الخزانة العامة ، ويفرض البحث على موارد بديلة للتمويل غير النفط .

7 - محدودية الأراضي القابلة للزراعة ، وقلة المعتمد منها على نظام الري الدائم نظراً لندرة مصادر المياه التي تمثل المياه الجوفية أهم مصدر لها والتي تتدهور نوعاً وتتناقص كماً في كل عام لعدم وجود توافق بين المستهلك منها وما يرد إليها من تعويض ، كما أن الزيادة معدلات نمو المراكز الحضرية والتجمعات السكانية يأتي سنوياً على مساحات واسعة من تلك الأراضي ، إضافة إلى زحف التصحر بفعل الظروف الطبيعية القاسية ، عوامل زادت من سوء التوزيع السكاني .

لقد بينت الدراسة أن التعليم هو رأس المال البشري في الشعوب والأكثر تأثيراً في تحديد وتصنيف المستوى الاجتماعي ، مما يلزم الرفع من مستواه كما ونوعاً لتحسين المستوى الاجتماعي للسكان في الشعوب ، كما أنه من الضروري البحث عن برامج متنوعة أسهم فيها القطاع الخاص بشكل أساس لخلق مواطن عمل ، والدفع بالخبرات والكفاءات العلمية في هذا السوق الجديد لشدها للبقاء في أماكنها بدل الهجرة إلى المدن الرئيسية ، كما أن سوء توزيع مرافق الخدمات الصحية التخصصية الكبرى على أرجاء البلاد ، وكذلك تركيز ما يقدمه القطاع الخاص في مجال الصحة في شعبيات محدودة ؛ بل وفي أجزاء معينة منها ، مما أدى إلى تشتت جهود الدولة في السعي لتقديم أفضل الخدمات دون جدوى وعلى حساب متطلبات أخرى ، وتراجعت بشكل كبير معدلات الأمية ، وارتفعت معدلات القبول والقيود في مراحل التعليم المختلفة ، غير أن الملاحظ أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع ما تحتاجه قطاعات الدولة الخدمية والإنتاجية ، الأمر الذي يتطلب التدخل للتوفيق بين ما هو مطلوب من القوى العاملة المدربة الماهرة على اختلاف مستويات التعليم ، وما تخرجه المعاهد الفنية والتقنية المتوسطة والعليا والكلية التقنية ، مع ضرورة التقليل والحد من القبول في مؤسسات التعليم العالي في مجال العلوم الإنسانية إلا في حدود ضيقة .

الخاتمة :

دعت الحاجة إلى دراسة وتحليل السكان والتنمية البشرية في ليبيا ما بين 1954 - 2004 وهي الفترة التي شهدت تطوراً واضحاً في حركة السكان في ليبيا نظراً لتوفر البيانات والإحصاءات عنهم ، إضافة إلى أن الفترة التي تبدأ من النصف الثاني من عقد الستينيات وحتى الآن شهدت ظهور عائدات النفط على هيئة خطط تنموية ، حيث مكنت هذه الفترة من وضع مقارنة بينها وبين السابقة لها حتى منتصف الخمسينيات تقريباً التي كانت تعد من أشد فترات التخلف والفقر .

ظهر الاستقرار على السكان وتراجعت حركة الهجرة الداخلية منذ منتصف الثمانينيات وتقلص التنقل بين أطراف البلاد ، كما أن عودة الليبيين المقيمين في الخارج تكاد تكون قد انتهت بسبب عودة معظمهم من بلاد المهجر ، فيما تواصل توافد العمالة الأجنبية للعمل بشكل كبير نظراً لتوفر فرص العمل بفعل حركة التنمية والنقص الكبير في عدد من التخصصات الفنية .

الحديث عن مستوى التنمية في ليبيا تبرزه الأرقام المستقاة من الإحصاءات المتواترة منذ أكثر من 30 عاماً في مختلف المجالات ، فقد أعطت مؤشرات إيجابية على مستوى البلاد بغض النظر عن بعض التفاوت بين بعض الشعبيات الذي لا ينقص من أداء التنمية ومن مدى التطور الذي تشهده أرجاء البلاد ، وبخاصة في مجالات الخدمات وتحديداً التعليم والصحة اللذين يبرزان تطوراً واضحاً على ما كانت عليه وما آلت إليه ، فتطور مستوى الخدمات الصحية وزيادة دخل الفرد ، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ، عوامل اجتمعت لتساعد في الرقي بمستوى المواطن الليبي .

بينت بعض المؤشرات التنموية في الشعبيات واقع كل منها على حدة التي أظهرت بعض التباين والاختلاف في مستوى التنمية وتأخذ أربعة مستويات تمثلت في المنخفضة والمتوسطة والجيدة والعالية ، وقد توزعت هذه المستويات بين الشعبيات حسب كل عامل ، الذي ضم مجموعة من المؤشرات نتجت كأثر واضح للتنمية ، غير أن هذا الاختلاف لا ينقص من أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً بها .

النتائج :

تناولت هذه الأطروحة تتبع حركة السكان في ليبيا منذ بداية أول محاولة لإجراء تعداد سكاني ما بين سنتي 1931 - 1936 من قبل سلطات الاحتلال الإيطالي ، وحتى آخر تقديرات متوقعة منشورة سنة 2005 ، غير أن الاعتماد الرئيس في هذه الدراسة يتركز على التحليل المكاني للسكان والتنمية البشرية بداية من سنة 1954 - 2004 باعتبار أن أول تعداد سكاني تم إجراؤه سنة 1954 بعد ما يعرف بالاستقلال بفترة وجيزة ويُعد أول تعداد رسمي موثق يحمل معطيات ما يستخدم من معايير معترف بها دولياً ، وبخاصة أنه تم تحت إشراف شبه كامل من طرف خبراء الأمم المتحدة التي كانت تقدم العون والمشورة لليبيا باعتبارها من أشد الدول فقراً وتخلفاً ، وانطلقت بعده التعدادات بصفة دورية كل عشر سنوات تقريباً ، وتمكنت الدراسة بعد ما جالت بين البيانات والإحصاءات والتقارير والنشرات والكتب والدراسات السابقة من الرسائل العلمية والبحوث ، من الخروج بالنتائج التالية :

1- أظهرت الدراسة حصول تغير ملموس في حياة السكان بعد الاستقرار الذي شهدته البلاد منذ بداية عقد الخمسينيات وحتى الآن بفعل اكتشاف النفط الذي بدأت عائداته تظهر على هيئة خطط تنموية اعتباراً من أواخر الستينيات ، مما ساعد في زيادة معدل النمو السكاني الذي بلغ 3.8% ما بين 1954 - 1964 وتراجع قليلاً ما بين 1964 - 1973 ووصل إلى 3.4% ، فيما شهدت الفترة ما بين 1973 - 1984 زيادة في معدل النمو بلغت 4.2% متجاوزة المعدلات العالمية ، في حين أخذ في التراجع الواضح خلال المدة الفاصلة بين 1984 - 1995 وبلغ حوالي 2.8% ، بينما يمكن أن يبقى على حاله في الفترة ما بين 1995 وتقديرات 2005 .

2- اتجه معدل المواليد نحو الصعود بداية من سنة 1971 وحتى سنة 1993 ثم أخذ في التراجع ليصل إلى أدناه سنة 2001 ، ثم يتجه صعوداً تدريجاً من سنة 2002 حتى وصل سنة 2004 إلى 20.33 في الألف ، بينما يلاحظ على معدل الوفيات التديني ليصل أدناه سنة 2004 حوالي 2.67 في الألف ووصل معدل الرضع إلى 17.0 في الألف ، وقد بلغ أمد الحياة (العمر المتوقع) إلى حوالي 71 سنة في المتوسط سنة 2004 .

3- تغير التركيب العمري حسب فئات السن عما كان عليه ، ففئات السن ما بين 15 - 64 سنة بلغت سنة 2003 حوالي 61.6% من مجموع السكان والتي لم تمثل في عام 1954 إلا 55.3% ، فيما شهدت فئات السن ما بين 0 - 14 سنة تراجعاً ، حيث كانت سنة

1973 إلى 52.0% ، وتدنت سنة 2003 وتصبح 34.1% ، أما فئات السن الكبيرة التي فاقت 65 سنة فتراجعت من 6.2% سنة 1954 إلى 4.2% سنة 2003 .

4- شهد التركيب النوعي للسكان ميلاً واضحاً بالاتجاه نحو زيادة نسبة الإناث ، وبالرغم من أن نسبة الذكور ما تزال مرتفعة عن نسبة الإناث ، إلا أن الفارق بدأ يتضاءل ، ففي سنة 1995 شكل الإناث ما نسبته 49.0% من مجموع السكان لترتفع النسبة إلى 49.5% سنة 2004 ، فيما سجلت النسبة النوعية للسنتين على التوالي 103 ذكر لكل 100 أنثى لتتراجع إلى 102 ذكر لكل 100 أنثى ، وفي سنة 2004 وعلى المستوى الجهوي تتساوى النسبة المئوية ، والنوعية في بعض الشيعيات كما في المرج ، الحزام الأخضر ، الواحات ، الكفرة ، سرت ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، مزدة ، غات ، وادي الشاطئ ، بينما تقل نسبة الذكور إلى الإناث في شعبيتي نالوت ، مرزق ، وترتفع في باقي الشيعيات نسبة الذكور بشكل متفاوت .

5- بالرغم من بقاء بؤرتي التركيز السكاني المتمثلتين في إقليم طرابلس ، وإقليم بنغازي ، فقد ظهرت مناطق جذب سكاني جديدة كان من أهمها المنطقة الممتدة ما بين سرت في الغرب وأجدابيا في الشرق بفعل وجود المدن النفطية ممثلة في مصافي ومعامل التكرير ، وموانئ التصدير ، بالإضافة إلى نقل جُل إدارات الدولة إلى مدينة سرت ليجعل منها قطب جذب سكاني ولو بقدر محدود ، فحوالي 55.3% من سكان ليبيا يعيشون سنة 1984 على مساحة نسبتها 1.22% من المجموع الكلي للمساحة ، تراجعت نسبتهم إلى 53.6% سنة 1995 ، وتدنت إلى 48.0% سنة 2004 ، مما يعني أن هناك أجزاء أخرى بدأت تستقطب المهاجرين إليها للعمل أو الاستقرار .

6- زادت معدلات الزواج لتصل في سنة 2004 إلى حوالي 6.4 في الألف بعد أن شهدت تذبذباً واضحاً في بداية الثمانينيات ، بينما تراجعت معدلات الطلاق التي تجاوزت 2.0 في الألف مع نهاية السبعينيات لتتدن إلى 0.3 في الألف سنة 2004 ، وهذا يبرز مدى تماسك الأسر الليبية والرغبة في تكوين أسر جديدة ، واللافت للانتباه هنا أن متوسط حجم الأسرة الليبية بقي على حاله تقريباً منذ سنة 1973 التي بلغ فيها متوسط حجمها 6.9 أفراد لينخفض قليلاً سنة 2003 إلى 6.6 في الألف ، في حين بلغ المعدل أقصاه سنة 1995 وسجل حوالي 6.95 فرداً ، و6.84 فرداً سنة 1984 .

7- بلغ مجموع أفراد القوة العاملة البشرية 3610221 فرداً سنة 2003 وصل عدد المشتغلون منهم إلى حوالي 1357063 فرداً ، فيما بلغ عدد المتعطلين منهم 263900 فرداً ،

مما يعني أن معدل البطالة بلغ حوالي 17.28% مسجلاً ارتفاعاً عما كان عليه سنة 1995 إذ لم يتجاوز 10.86% .

8 - من حيث العمل والإنتاج يعد قطاع الخدمات المهيمن الرئيس على التركيب المهني والوظيفي في ليبيا إذ استحوذ على 36.7% من العاملين سنة 1973 وحوالي 54.0% سنة 1995 فيما بلغ سنة 2004 حوالي 50.0% ، الذي كان سنة 2002 حوالي 54.3% ، وفي سنة 2003 حوالي 53.65% ، هذا التراجع مرده إلى سياسة الدولة الداعية إلى تقليص الجهاز الإداري وتشجيع موظفيه على تركه بمنحهم بعض المزايا والقروض للقيام بإنشاء مشاريع إنتاجية خاصة ، وكذلك التقليل من توجيه الباحثين عن عمل إلى الوظائف الإدارية والخدمية .

9 - شهد النشاط الزراعي والغابات والصيد البحري تراجعاً في عدد الأفراد القائمين عليه ليصل إلى 6.7% فقط سنة 2004 ، بينما ترتفع نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلى حوالي 14.4% من مجموع القوة العاملة الوطنية ، ولا يسجل البناء والتشييد إلا 1.4% من مجموع العاملين، إذ أن هذا المجال تسيطر عليه العمالة الأجنبية بنسبة عالية ، فيما تتذبذب نسب باقي المهن كالتجارة ، والنقل والمواصلات ، والكهرباء والغاز والماء .

10 - أثرت جهود التنمية في ليبيا إلى تحسن واضح في التعليم ، فقد بلغ مجموع تلاميذ التعليم الأساسي سنة 2004 حوالي 1082347 تلميذاً وتلميذة يتولى تدريسهم ما مجموعه 210281 معلماً ومعلمة ، بحيث وصل معدل مدرس/تلميذ أكثر بقليل من 1 : 5 ، فيما بلغ عدد الفصول قرابة 30805 فصلاً ، مما جعل متوسط طاقة الاستيعاب فصل/تلميذ أكثر بقليل من 1 : 21 ، بينما في مرحلة التعليم المتوسط وصل مجموع طلابها إلى 333091 طالباً وطالبة ، يقوم بتدريسهم 67042 معلماً ومعلمة ، وهو ما جعل متوسط عدد المعلمين للطلاب 1 : 5 ، يدرسون في 8738 فصلاً بمتوسط استيعاب قدره 1 : 27 فصل/طالب ، وبلغ عدد طلاب التعليم العالي ما يزيد عن 286413 طالباً وطالبة يمثل الإناث منهم حوالي 52.6% ، غير أن الملاحظة الجديرة بالذكر أن هناك تراجعاً في عدد تلاميذ التعليم الأساسي بما مجموعه 29439 تلميذاً وتلميذة كفرق بين العام الدراسي 2003 - 2004 و العام الدراسي 2004 - 2005 ، الذي يمكن إعادته إلى التراجع في عدد الموالي منذ بداية التسعينيات ، وترك مقاعد الدراسة باكراً لظروف اجتماعية أو لحاجة مادية ، أو فشل دراسي مبكر ، أو توجه بعض الأطفال إلى مدارس التعليم الخاص .

11- تطورت الخدمات الصحية وتوسعت مجالاتها ، مما انعكس ايجابياً على حياة الفرد تمثل ذلك في تدني معدلات الوفيات ، وزيادة متوسط أمد الحياة المتوقع ، واختفت تقريباً عديد الأمراض المتوطنة والسارية ، ولم تسجل إلا حالات محدودة من الولادات خارج المستشفى ، وهذا يمكن إرجاعه إلى انتشار 84 مستشفى عام وقروي وتخصصي بلغ عدد بها الأسرة 19499 سرير ، بحيث كان المعدل سرير لكل 302 مواطن ، ووصل عدد الأطباء إلى 9234 طبيباً في مختلف التخصصات بمعدل طبيب لكل 637 مواطن ، وهيئة التمريض وصل مجموعها إلى 30085. بمتوسط ممرض أو ممرضة لكل 195 مواطن ، وانتشرت العيادات الخاصة على مستوى بعض الشيعيات ذات الكثافة السكانية العالية ومراكز المدن الكبرى ووصل عددها إلى 474 تضم حوالي 1084 سرير .

12- تتمتع المرأة في ليبيا على المستوى الإداري والقانوني بوضع يختلف عن كثير من نظيراتها في الدول الأخرى لما تحظى به من اهتمام فلا تشريع أو قانون يمنعها من العمل في أي مجال يمكنها العمل فيه ولا توجد أية أعمال محظورة عليها ، غير إن العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية هي التي تتحكم فيما تمارسه المرأة ، ففي مجال التعليم بلغ عدد من إلتحق من الإناث حوالي 526437 في التعليم الأساسي ، وقرابة 190058 في التعليم المتوسط ، وفي التعليم العالي تجاوزن ما نسبته 53.0% من مجموع طلابه ، ويعمل حوالي 21892 إدارية في مجال التعليم ، و171178 مدرّسة في التعليم الأساسي ، و47392 مدرّسة في التعليم المتوسط سنة 2004 ، وتبلغ نسبة مشاركتهن في مجموع القوة العاملة الوطنية أكثر من 32.0% ، وفي العمل السياسي بلغت نسبتهن 35.0% من مجموع أعضاء المؤتمرات الشعبية ، وظهرت المرأة في مؤتمر الشعب العام (البرلمان) كعضوة فيه ، وفي اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) كأمينه (وزيرة) ، وأمينه مكتب شعبي في الخارج (سفيرة) ، ومندوبة ليبيا في الجامعة العربية ، ورئيسة اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، في الوقت الذي لا يسمح فيه للمرأة في بعض الدول العربية حتى بقيادة السيارة .

13- تطور مستوى معيشة المواطن الليبي جاء نتيجة حتمية لاستثمار عائدات النفط وانطلاق خطط التنمية المتوالية ، فتساوى المقيم في الريف والحضر تقريباً في مستوى الخدمات المقدمة بالرغم من ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى ما يزيد عن 85.5% من مجموع السكان ، وتحسن نوع السكن باختفاء أكواخ الصفيح والقصب حتى وصلت نسبة من يملكون مساكن في ليبيا إلى حوالي 93.0% من جملة السكان سنة 2004 ،

فيما يقيم الباقون في مساكن مملوكة للدولة ، بينما زاد متوسط دخل الفرد السنوي من 12 دينار عام 1961 إلى 44 دينار (144 دولار) سنة 1968 ، وفي سنة 1970 بلغ 1995 دولار ، ووصل إلى 7190 دولار سنة 1980 ، وحوالي 7570 دولار سنة 2001 ، وبلغ 4837.8 دينار سنة 2003 ، فتطور الخدمات الصحية ، وزيادة دخل الفرد ، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ، عوامل اجتمعت لتساعد في الرقي بمستوى معيشة الفرد الليبي .

14- تُعد النتائج السابقة من بين أهم ما أحدثته التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا التي سعت على مر مراحلها من أجل الرقي بمستوى معيشة الفرد لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية والحياة الكريمة لمن يعيشون على هذه الأرض دون تمييز أو محاباة ، غير أن الملاحظ أن هناك بعض التباين بين بعض الشعبيات إذا ما أُمعن النظر على المستوى الجهوي حسب التقسيمات الإدارية ، فالملاحظ الاختلاف الصارخ في بعض الأحيان سواء من حيث التقسيم الجغرافي للشعبيات وتباين مساحاتها واختلاف معدل النمو السكاني في بعضها ، وارتفاع نسبة الحضر عن الريف أو العكس ، مما نتج عنه سوء توزيع للسكان ، وكان العامل الأساس في هذا التشتت والتباعد قسوة الظروف الطبيعية من تطرف في ارتفاع درجات الحرارة ، وبالتالي زيادة معدل التبخر ، وندرة الأمطار ، ومحدودية مصادر المياه ، وقلة الصالحة للزراعة ، مع فقر في الحياة النباتية ، وقلة الموارد المعدنية ، باستثناء النفط والغاز ، التي إن وجدت فإن صعوبة الحصول عليها يرفع من تكاليف إنتاجها ، الأمر الذي يحد من استثمارها .

التوصيات :

اعتماداً على النتائج التي خرجت بها الدراسة يمكن استنتاج الاقتراحات التالية التي يرى الباحث أنها قد تفيد في الدفع بمسيرة التنمية وتفادي الكثير من المعوقات التي تحد من تنفيذ بعض المشاريع ، وتسهم في توجيه حركة السكان :

1- العمل على إعادة توزيع السكان تشجيع أعداد من المقيمين في منطقتي طرابلس وبنغازي على الهجرة إلى مناطق أخرى ، للتقليل من الكثافة السكانية بهما إلى مناطق تجمع جديدة مما يسهم في خلق مواطن عمل وبعث أماكن جديدة للمهاجرين إليها من مناطق التركيز .

2- الرفع من كفاءة القائمين على إعداد خطط التنمية سواء على مستوى الدولة أو على المستوى الجهوي ، وتوفير الموارد المادية من أموال وأجهزة ، وبيانات ومعلومات عن الوضع السكاني .

3- زيادة الاهتمام بالخدمات والمشاريع في المناطق الريفية ، وتقديم التسهيلات التي تشد من أزر المقيمين بها ومساعدة الراغبين في الهجرة إليها ، للحد من نزيف الهجرة إلى المدن والتخلص من الاكتظاظ الذي تعاني منه المدن .

4- فتح المجال واسعاً أمام التخصصات التقنية والفنية لمواجهة الطلب الذي بدأ عليها يزداد تماشياً مع التطور الصناعي والتقني ، والتقليل من معظم تخصصات العلوم الإنسانية التي تشبعت بها مرافق العمل ؛ بل أن منها ما يفوق حاجة المجتمع إليها ، الأمر الذي يرهق ميزانية الدولة مرتين : الأولى أثناء الدراسة والصرف عليها ، والثانية بعد التخرج وما ينجم عن البطالة من مآسي .

5- توفير التخصصات الطبية اللازمة في بعض الأمراض ، وبخاصة الأخصائيين في علاج أمراض الشيخوخة ، حيث أن هذه الفئة تحتاج إلى عناية خاصة بها تختلف عن باقي التخصصات ، مع إنشاء المراكز العلاجية الخاصة بهم .

6- الحد من التوظيف في قطاع الخدمات الذي أصبح المسيطر ، وقطب الجذب الرئيس للخريجين ، وإدخال التقنية الحديثة له ، والتقليل من البيروقراطية ، والروتين الإداري ، وتسهيل الإجراءات اللازمة لقيام المشاريع التي تستقطب أكبر قدر من العاملين في الجهاز الإداري .

7- التوسع في التعليم ما دون الجامعي الخاص ، ولكن بإشراف ومتابعة كاملتين من الدولة للمساهمة في تنويع التخصصات ، وفتح آفاق معرفية جديدة ، دون الانطواء وراء القديم والكلاسيكي من العلوم تماشياً مع متطلبات العصر .

8- تشجيع المرأة لاقتحام مواطن عمل وتخصصات جديدة ، وبخاصة في مجال العمل التقني الذي يتلاءم طبيعتها ، ومحاولة التخلص من المشاركة المحدودة في مجالي التعليم والصحة وبعض مجالات الخدمات الأخرى .

9- التوجه نحو الاستعانة ببحرث الدولة الأخرى المناظرة لليبيا في ظروفها المادية والطبيعية والبشرية ، والدول التي تقدمت في مجالات التخطيط وإعداد المخططات للمدن والمشاريع التنموية ، والاستفادة من تلك التجارب لتفادي الأخطاء ، مما يقلل من التكاليف ويختصر الوقت .

10- إن تطور دخل الفرد في ليبيا ناجم عن ارتفاع أسعار النفط وهو المصدر الوحيد للدخل الوطني ، الأمر الذي يحتم ضرورة خلق مصادر بديلة للدخل حتى لا يبقى مستقبل المواطن مرتبطاً بارتفاع وانخفاض سعر النفط أو مستوى إنتاجه .

11- أخيراً توصي الدراسة ضرورة القيام بالدراسات الديموغرافية التي توضح الأسباب الكامنة وراء التذبذب الواضح في ارتفاع وانخفاض عدد المواليد وتباينهم من شعبية لأخرى ، كذلك تأخر سن الزواج وانتشار الظاهرة وبخاصة بين الإناث ، أيضاً معالجة التسرب من مراحل التعليم وتراجع أعداد تلاميذ التعليم الأساسي ، كما أن التباين في زيادة أعداد الإناث بين الشعبيات وارتفاع نسبتهن في بعضها وانخفاضها في أخرى يتطلب البحث والدراسة ، ونمو ظاهرة الحضر ، وتوجهات الهجرة ودوافعها ومناطق استقطابها .

12- أثبتت هذه الدراسة ضرورة التقيّد بالفترة الزمنية الفاصلة بين كل تعدادين سكانيين ولا يجوز التأخير فيها ، فتعداد سنة 2005 المؤجل إلى موعد غير محدد سترتب عليه اضطرابات في البيانات المطلوبة لمختلف القطاعات وستأخر بفعل ذلك بعض المشاريع التي تعتمد على معلومات إحصائية دقيقة ، فينبغي ضرورة إجراء الدراسات السكانية بين كل تعدادين سواء المتعلقة بالسكان ، أو بالأنشطة الاقتصادية كالتعداد الزراعي ، والتعداد الصناعي ، وحصر القوى العاملة وغير ذلك .

قائمة المراجع

أولاً الكتب العربية :

- 1 - أبولقمة ، الهادي مصطفى ، والقزيري ، سعد ، (تحرير) الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة - ليبيا ، 1995 .
- 2 - _____ ، (تحرير) الساحل الليبي ، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاربيونس ، بنغازي ، 1997 .
- 3 - _____ ، الانفجار السكاني دراسة في جغرافية السكان ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية ، 1993 .
- 4 - أبوعيانة ، فتحي ، جغرافية السكان ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980 .
- 5 - _____ ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986 .
- 6 - إسماعيل ، أحمد على ، أسس علم السكان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة 8 ، القاهرة ، 1997 .
- 7- أبوسنينة ، محمد ، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، 1993 .
- 8 - أبوالسعود ، محمد فوزي ، وآخرون ، الموارد واقتصادياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .
- 9 - الأرباح ، صالح الأمين ، (تحرير) ، الأمن الغذائي أبعاده، محدداته ، سبل تحقيقه ، الجزء الثاني، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس 1996 .
- 10 - أغوستيني ، هنريكو ، سكان ليبيا ، (ترجمة) خليفة التليسي، الجزء الأول ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، 1990 .
- 11 - إبراهيم ، عيسى علي ، وأبو راضي ، فتحي عبدالعزيز ، جغرافية التنمية والبيئة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2004 .
- 12 - إبراهيم ، عبدالله ، المسألة السكانية وبنية المجال العربي ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، معهد الإنماء العربي، طرابلس - ليبيا ، بيروت ، 1991 .
- 13 - بوحفص ، عبدالكريم ، الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .
- 14 - البربار ، عقيل محمد ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، دار إلقاء ELGA ، مالطا ، 1996 .
- 15 - الجنديل ، عدنان رشيد ، الزراعة ومقوماتها في ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، 1978 .
- 16 - الباز ، محمد علي ، الانفجار السكاني وتحديد النسل، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الرياض، 1993 .
- 17 - الجوهري ، يسري ، جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية، 1990 .
- 18 - الجديدي ، محمد ، مسائل في الجغرافيا الحضرية ، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر ، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية ، تونس ، 1997 .

- 19 - حمدان ، جمال ، ج . ع . ل - دراسة في الجغرافيا السياسية ، دار عالم الكتب ، القاهرة 1973 .
- 20 - جونسون ، رينشارد ، ووسترن ، دين ، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الوجة التطبيقية ، (ترجمة) عبد المرضي حامد ، دار المريخ ، الرياض ، 1998 .
- 21 - حبيب ، هنري ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، (ترجمة) شاكرا إبراهيم ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، طرابلس ، 1981 .
- 22 - حطب ، زهير ، ومكي ، عباس ، الطاقات النسائية العربية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1987 .
- 23 - حميدة ، علي عبداللطيف ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 .
- 24 - حسن ، محمد إبراهيم ، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي ، جامعة بنغازي ، 1976 .
- 25 - حمد ، شهاب عدنان ، والعلاق ، مهدي محسن ، مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية ، المهدي العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 2000 .
- 26 - خلف الله ، رمضان عربي ، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، 1984 .
- 27 - الخريف ، رشود بن محمد ، السكان - المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، الرياض ، 2003 .
- 28 - _____ ، التعداد السكاني - مفهومه - طرقه - تقويمه - استخداماته ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1993 .
- 29 - الخفاف ، عبد علي ، والمومني ، محمد أحمد عقلة ، جغرافية السكان - دراسة في أدب السكان وديموغرافية الوطن العربي ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، اربد ، الأردن ، 2001 .
- 30 - الرويثي ، محمد أحمد ، (تحرير) ، سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 .
- 31 - الزقني ، عيسى ، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية ، منشورات مصلحة الإحصاء والتعداد ، طرابلس 1976 .
- 32 - زيد ، محمد ، التحول الاقتصادي في الجماهيرية ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ، طرابلس 1980 .
- 33 - السعدي ، فاضل عباس ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1980 .
- 34 - الساعاتي ، حسن ، ولطفي ، عبدالحميد ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 .
- 35 - سهاونة ، فوزي ، مبادئ الديموغرافيا ، (نشر بدعم من الجامعة الأردنية والأمم المتحدة) ، الطبعة الثانية ، عمان ، 1983 .
- 36 - _____ وآخرون ، مدخل إلى الجغرافيا ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2002 .
- 37 - سعد الله ، عمر ، القانون الدولي للحدود ، الجزء 1 ، مفهوم الحدود الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 38 - شرف ، عبدالعزيز طريح ، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة الثالثة ، 1995 .
- 39 - الشيباني ، عمر التومي ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، 2001 .

- 40 - الصطوف ، محمد الحسين ، الإحصاء السكاني ، جامعة سبها - ليبيا ، 1995 .
- 41 - عجمية ، محمد عبدالعزيز ، و الليثي ، محمد علي ، التنمية البشرية (مفهومها - نظريتها - سياساتها) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .
- 42 - _____ ، وناصف ، إيمان عطية ، التنمية البشرية (دراسة نظرية تطبيقية) ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2000 .
- 43 - عطوي ، عبدالله ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2004 .
- 44 - عمورة ، علي الميلودي ، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري ، دار الملتقى النشر ، بيروت ، 1998 .
- 45 - عز الدين ، عبدالله ، التحليل السكاني الرياضي ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2003 .
- 46 - عطية ، أسعد محمد ، التغيرات الكمية للنمو السكاني - دراسة تطبيقية على المملكة السعودية ، مركز بحوث العلوم الاجتماعية الرياض ، 1997 .
- 47 - غانم ، شكري ، الاقتصاد الليبي قبل النفط ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .
- 48 - فريد ، كمال ، دراسة تحليلية عن السياسات المائية في الوطن العربي لآفاق عام 2000 ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1993 .
- 49 - الفالح ، متروك ، المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 .
- 50 - القزيري ، سعد ، (تحرير) ، دراسات في سكان ليبيا ، بنغازي ، 2003 .
- 51 - _____ ، (تحرير) ، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، بنغازي ، 1994 .
- 52 - قنوص ، صبحي محمد ، أزمة التنمية - دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1999 .
- 53 - _____ ، (تحرير) التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 2000 .
- 54 - الكيخيا ، منصور محمد ، جغرافية السكان ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2002 .
- 55 - كانتر ، هلموت ، ليبيا - دراسة في الجغرافيا الطبية ، (ترجمة) عبدالقادر المحيشي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، سلسلة الدراسات المترجمة (39) ، طرابلس ، 2002 .
- 56 - لبيب ، علي ، جغرافية السكان - الثابت والمتحول ، شمال جنوب NORSUD ، تونس ، 2003 .
- 57 - المهدي ، محمد المبروك ، جغرافية ليبيا البشرية ، الطبعة الثانية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1990 .
- 58 - المشهداني ، أكرم عبدالرزاق ، اتجاهات الجريمة في الوطن العربي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2005 .
- 59 - الهرماسي ، محمد عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1999 .
- 60 - وهيبية ، عبدالفتاح ، في جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979 .

ثانياً المراجع الأجنبية :

- 1 - Enhancing Women Participation in Economic, The World Bank, 1994.
- 2 - Gareth Show & Dennis Wheeler, Statistical Techniques In Geographical Analysis, (1994) .
- 3 - S.Van Valkenburg Elements of Political Geog. N.Y, 1940. p282 .
- 4 - United Nations Demographic, year Book, N. Y, 1995, P P 135 – 134 .
- 5 - United Nations Demographic, year Book, N. Y, 1997, Op. Cit., Table (4) .
- 6 - World Pop Population Prospects, 1998,Vol . 1.(Economic & Social Affairs).
- 7 - World Population Prospects, 1999,Vol . 1. (Economic & Social Affairs).
- 8 - World Population Prospects, 2002,Vol . 1. (Economic & Social Affairs).
- 9 – Symposium on the Geology of Libya, Faculty of Science - University of Libya, 1791.
- 10 – The Geology of Libya, volume: 1 – 3, Editors: M. J. Salem & M. T. Busrewil, Second Symposium on the Geology of Libya, held at Tripoli, September 16 – 21 – 1987, Al-Fateh University, ACADEMIC PRESS, 1980 .
- 11 – Polservice, Consulting office Tripoli Regional Plan – 2000, Final Report No: TF – 1, Warsaw, Poland, 1985 .

ثالثاً الدوريات :

- 1 – أبو عائشة ، سالم ، (تطور التعداد السكاني2) ، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الثاني ، يناير 2005 .
- 2 – بلحسن ، بلخير ، (الديموغرافيا ، منظومة من المعارف) ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 14 ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ديسمبر 2000 ،
- 3 - جُدور ، محمود ، (الدخل الأسري وظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي) ، المجلة الجامعة ، مركز البحوث والدراسات العليا ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية - ليبيا ، العددان 1 ، 2 ، 2001 .
- 4 – الحوات ، علي ، (الأسرة وعمل المرأة - دراسة في المجتمع الليبي) ، مجلة الفكر العربي ، السنة 17 ، العدد 84 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ربيع 1996 .
- 5 - شعيرة ، محمد عبدالهادي ، (ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية) ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة الليبية ، المجلد الأول ، بنغازي ، 1958 .
- 6 – الشاعر ، عيسى موسى ، (مفهوم الحجم الأمثل للسكان - مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 25 ، العدد 1 ، ربيع 1997 .
- 7 - رشيد ، محمد رياض ، (في النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في ليبيا) ، مجلة كلية التربية ، طرابلس ، العدد 9 ، 1978 .
- 8 – الرباطي ، عبدالمجيد ، (اتجاهات التنمية البشرية في ليبيا2) ، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الأول ، طرابلس ، 2004 .
- 9 – العريشي ، علي بن محمد (التغيرات التنموية ودورها في تصنيف الخصائص السكانية وتباينها في منطقة جازان بالمملكة السعودية) ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، الإصدار رقم 266 ، قسم الجغرافيا جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، يوليو ، 2002 .

- 10 - الرجيبى ، عبدالرزاق علي ، (القوى العاملة الوطنية في ليبيا 1973 - 2003) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة السابع من أبريل السنة الأولى ، العدد الثاني ، 2005 ، الزاوية ، ليبيا ، ص 289 .
- 11 - عطية ، أسعد محمد ، معدل النمو السنوي السكاني والمتسع الزمني لتضاعف السكان لمرتين أو ثلاث مرات - دراسة للمدن في السعودية ، المجلة العلمية للآداب والعلوم الإنسانية ، العدد 21 ، جامعة المنيا ، مصر ، 1996 .
- 12 - محمود ، أحمد علي ، (السكان والموارد بالجمهورية) ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، العدد 84 ، 1996 .
- 13 - نابي ، عبدالحكيم ، (الزاوية من قوائمقامية إلى شعبية) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة السابع من أبريل ، السنة الأولى ، العدد الأول ، مارس 2005 .

رابعاً الرسائل العلمية :

- 1 - إبراهيم ، ماجدة ، التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1994 .
- 2 - برّيم ، أبوزيد ، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2005 .
- 3 - الدغاري ، مبارك إدريس ، التوزيع الجغرافي للسكان وأثره في الجغرافيا السياسية لليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، بنغازي ، 2002 .
- 4 - جلاله ، المبروك علي ، تغير السكان وأثره في كيان الدولة الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2005 .
- 5 - الرجيبى ، عبدالرزاق علي ، المياه الجوفية في بلدية الزاوية وأوجه استثمارها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابع من أبريل ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، الزاوية ، ليبيا ، 1998 .
- 6 - العماري ، محمد مختار ، دراسة طبيعة القوى العاملة في ليبيا 1954 - 1984 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، بنغازي ، 1989 .

خامساً التقارير والنشرات :

- 1 - وزارة الاقتصاد الوطني ، تقرير التعداد العام للسكان لسنة 1954 ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، طرابلس ، 1959 .
- 2 - وزارة الاقتصاد والتجارة ، التعداد العام للسكان 1964 ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، طرابلس ، 1966 .
- 3 - أمانة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973 ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، طرابلس ، 1977 .
- 4 - وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1975 ، طرابلس .
- 5 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان 1973 محافظة الزاوية ، طرابلس ، مارس 1977 .
- 6 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان 1973 ، طرابلس ، مارس 1977 .
- 7 - _____ ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 - 1980 ، طرابلس .

- 8 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 1980 - 1980 .
- 9 - _____ ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984 بلدية الزاوية ، طرابلس، 1988 .
- 7 - _____ ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984 ، طرابلس ، 1988 .
- 8 - _____ ، المجموعة الإحصائية ، الإحصاءات الحيوية 1969 - 1989 .
- 9 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 1990 - 2004 .
- 10 - _____ ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 .
- 11 - _____ ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، طرابلس ، 2000 .
- 12 - _____ ، النتائج النهائية للتعداد الزراعي لعام 2001 ، طرابلس 2002 .
- 13 - _____ ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002 ، طرابلس ، 2003 .
- 14 - _____ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الأول ، الخصائص الديموغرافية ، طرابلس ، 2003 .
- 15 - _____ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الثاني، الخصائص الاجتماعية ، طرابلس ، 2003 .
- 16 - _____ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الثالث، بيانات الإنفاق والدخل العائلي ، طرابلس ، 2003 .
- 17 - _____ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، الجزء الرابع ، العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والإنفاق العائلي ، طرابلس ، 2003 .
- 18 - _____ ، خريطة التنمية البشرية في الشعبيات ، طرابلس ، 2003 .
- 19 - _____ ، النتائج النهائية للتعداد الزراعي العام 2001 ، طرابلس ، 2002 .
- 20 - _____ ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، طرابلس 2002 .
- 21 - _____ ، الكتاب الإحصائي 2002 ، طرابلس ، 2003 .
- 22 - _____ ، الكتاب الإحصائي 2003 ، طرابلس ، 2004 .
- 23 - _____ ، نشرة أسعار القطاعي لتكاليف المعيشة ، طرابلس 2003 .
- 24 - المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط للعام الدراسي 2003 - 2004 ، (تقرير غير منشور) ، طرابلس ، 2004 .
- 25 - _____ ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط للعام الدراسي 2004 - 2005 ، (تقرير غير منشور) ، طرابلس ، 2005 .
- 26 - _____ ، التعليم العالي في الجماهيرية ، - دراسة تقييمية - (تقرير غير منشور) ، طرابلس ، ديسمبر 2002 .
- 27 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى 2000 - 2025 ، إعداد مصلحة التخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) ، طرابلس ، 2004 .
- 28 - _____ ، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970 - 2003 ، طرابلس، 2004 .

- 29 - مصلحة التخطيط العمراني ، تطوير المناطق القروية الداخلية في ليبيا ، مشروع الأمم المتحدة للتدريب وتخطيط التجمعات ليبي/91/اكس 01 ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) طرابلس ، سبتمبر 1993 .
- 30 - مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية للربع الثاني 2000 ، تطور السكان والقوى المنتجة في ليبيا 1970 - 1998 ، المجلد 40 ، طرابلس 2000 .
- 31 - _____ ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 44 ، الربع الثالث لسنة 2004 ، طرابلس ، 2004 .
- 32 - اللجنة الوطنية لإعداد التقارير ، التجمعات البشرية والتنمية الإسكانية في ليبيا ، تقرير وطني لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول التجمعات السكنية (هابيتات) اسطنبول - يونيو 1996 .
- 33 - _____ ، التقرير الوطني للمستوطنات البشرية ، تقرير مقدم لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، نيويورك - يونيو 2001 (اسطنبول + 5) .
- 34 - قسم التفتيش بمكتب المفتش العام لقطاع الصحة ، الملخص الإحصائي لقطاع الصحة 2004 .
- 35 - الهيئة العامة لتخطيط الرعاية الصحية ، مشروع المسح العنقودي متعدد المؤشرات ، التقرير الأولي لنتائج المسح ، طرابلس ، 2003 .
- 36 - القسم الفني لمجلة الزحف الأخضر ، دليل الجماهيرية الطبي - لسنة 200 - 2001 ، طرابلس ، 2003 .
- 37 - أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني لـ ج.ع.ل.ش.ا ، طرابلس ، 1978 .
- 38 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1998 .
- 39 - _____ ، _____ ، 2000 .
- 40 - _____ ، _____ ، 2003 .
- 41 - _____ ، _____ ، 2004 .
- 42 - _____ ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية-العربية للعام 2002 ، نيويورك ، 2002 .

ملحق رقم (1 - أ)

مؤشرات سكانية حسب الشعبيات لسنة 2004

الشعبية	عدد السكان	معدل النمو 1995 - 1984	معدل النمو 2005 - 1995	المساحة كلم ²	الكثافة نسمة/كلم ²	ريف	حضر	% سكان الريف
البطنان	148800	2.36	3.20	83860	1.77	28867	119933	19.4
درنة	82949	1.88	1.86	4908	16.90	4172	78777	5.03
القبة	101095	3.45	4.62	14722	6.86	41445	59650	41
الجيل الأخضر	200799	2.46	2.67	7800	25.74	62609	138190	31.18
المرج	119908	2.27	2.46	10000	11.99	35948	83960	29.98
الحزام الأخضر	112379	1.78	3.32	12800	8.77	2326	110053	2.07
بنغازي	660147	2.35	2.58	800	825.18	229203	430944	34.72
أجدابيا	177366	2.97	4.32	91620	1.93	15235	162131	8.59
الوحدات	30225	2.92	2.87	108670	0.27	20462	9763	67.7
الكفرة	53868	3.77	3.77	483510	0.11	10095	43773	18.74
سرت	166729	3.32	4.23	77660	2.1	28010	138719	16.8
الحفرة	46646	2.62	2.82	117410	0.39	280	46366	0.6
مصراتة	378523	2.92	4.40	2770	136.65	15406	363117	4.07
المرقب	340964	2.79	2.91	3000	113.65	159196	181768	46.69
بني وليد	80361	3.14	3.17	18710	4.07	1286	79075	1.6
تزهونة ومسلاتة	306198	2.71	2.75	5840	52.43	42868	263330	14
تاجوراء	278534	3.13	3.30	1430	186.73	36209	242325	13
طرابلس	896770	1.17	1.29	400	2207.32	17935	878835	2
الجفارة	299936	2.68	2.87	1940	154.60	18296	281640	6.1
الزاوية	203400	2.48	2.55	1520	133.81	12204	191196	6
صرمان وصبراتة	156818	2.33	2.33	1370	114.46	29952	126866	19.1
النقاط الخمس	215437	2.46	2.52	5250	41.03	24129	191308	11.2
غريان	166702	2.42	2.60	4660	35.77	78516	88186	47.1
مزدة	43225	3.36	3.42	72180	0.59	17593	25632	40.7
نالوت	92023	3.09	3.83	13300	6.91	29952	126866	39.71
غدامس	19487	2.41	2.34	51750	0.37	24129	191308	32.6
يفرن وجادو	121731	2.56	2.74	9310	13.07	122	121609	0.1
وادي الحياة	75645	3.39	3.44	31890	2.37	4539	71106	6
غلت	23683	3.39	3.33	72700	0.32	12429	11254	52.48
سبها	131791	3.04	3.17	14330	8.96	59701	72090	45.3
وادي الشاطئ	79544	2.68	2.58	97610	0.81	30226	49318	38
مرزق	70984	2.85	2.84	244571	0.29	0	70984	0
ليبيا	5882667	2.40	2.80	1669841	3.8	847104	5035563	14.4

ملحق رقم (1 - ب)

مؤشرات سكانية (إحصاءات حيوية) حسب الشعبيات لسنة 2004

البيان الشعبية	عدد المواليد	عدد المواليد الخام	عدد الوفيات	الوفيات الخام	وفيات الرضع	الرضع الخام	عدد حالات الزواج	زواج خام في الآلاف	عدد حالات الطلاق	طلاق خام في الآلاف	% للنوعية ذکر/100 أنثى
البطنان	3652	24.54	324	2.17	29	8.0	1067	7.17	94	0.63	104
درنة	1991	24.00	295	3.55	68	34.1	798	9.62	24	0.28	101
القبية	924	9.13	127	1.25	3	3.2	626	6.19	42	0.41	102
الجبل الأخضر	5308	26.43	486	2.42	57	11.0	1573	7.83	214	1.06	101
المرج	2717	22.65	305	2.54	31	11.4	1041	8.67	62	0.51	100
الحزام الأخضر	1730	15.39	128	1.13	12	7.0	1061	9.44	7	0.06	100
بنغازي	14285	21.63	2434	3.68	405	28.3	4246	6.43	104	0.15	102
أجدابيا	3136	17.68	357	2.01	94	30.0	813	4.58	22	0.12	101
الواحات	628	20.77	68	2.24	12	19.1	242	8.00	15	0.49	100
الكفرة	1016	18.86	112	2.07	25	25.0	194	3.60	1	0.01	100
سرت	2533	15.19	366	2.19	38	15.0	728	4.36	21	0.12	100
الجفرة	1234	26.45	114	2.44	19	15.4	337	7.22	26	0.55	102
مصراتة	6967	18.42	973	2.57	164	23.5	2108	5.56	83	0.21	103
المرقب	8102	25.24	1000	2.93	105	13.0	2183	6.40	32	0.09	102
بني وليد	1815	22.58	140	1.74	5	3.0	405	5.03	49	0.60	102
ترة هونة ومسلاتة	5808	18.96	829	2.70	90	15.5	1831	5.97	29	0.09	101
تاجوراء	4241	15.22	424	1.52	15	3.5	1899	6.81	85	0.30	103
طرابلس	20752	23.14	2317	2.58	185	9.0	6752	7.52	424	0.47	103
الجفارة	4222	14.07	425	1.41	50	12.0	2239	7.46	82	0.27	102
الزاوية	3796	23.24	550	2.70	103	27.1	1489	7.32	41	0.20	100
صرمان وصبراتة	3645	23.24	497	3.16	89	24.4	1400	8.92	46	0.29	100
النقاط الخمس	3900	18.10	675	3.31	41	10.5	1529	7.09	27	0.12	100
غريان	3349	20.08	500	2.99	31	9.2	911	5.46	12	0.07	101
مزدة	841	19.45	126	2.91	18	21.4	221	5.11	8	0.18	100
نالوت	2016	21.90	286	3.10	30	15.1	512	5.56	12	0.13	95
غدامس	441	22.63	211	10.82	18	41.0	111	5.69	2	0.10	108
يفرن وجانو	2654	21.80	365	2.99	49	18.5	743	6.10	15	0.12	102
وادي الحياة	1095	14.47	260	3.43	21	19.1	338	4.46	25	0.33	102
غلت	432	18.24	67	2.82	9	21.0	61	2.57	7	0.29	100
سبها	3021	22.92	696	5.28	163	54.0	744	5.64	138	1.01	102
وادي الشاطئ	1769	22.23	169	2.12	13	7.3	517	6.49	14	0.17	100
مرزق	1604	22.59	152	2.14	21	13.1	386	5.43	14	0.19	93
ليبيا	119633	20.33	15765	2.67	2010	17.0	39105	6.64	1777	0.30	102

ملحق رقم (2 - أ)

مؤشرات في مجال التعليم حسب الشعبيات لسنة 2004

البيان الشعبية	المباني التعليمية	عدد تلاميذ الأساسي	% لسكان الشعبية	% التلاميذ في ليبيا	عدد طلاب المتوسط	% لسكان الشعبية	% لمجموع الطلاب في ليبيا
البطنان	108	30276	20.34	2.79	10690	7.18	3.20
درنة	51	17954	21.64	1.65	4863	5.86	1.45
القبة	73	17679	17.48	1.63	5064	5.00	1.52
الجيل الأخضر	155	40407	20.12	3.73	12646	6.30	3.80
المرج	92	26134	21.79	1.25	8026	6.6	2.40
الحزام الأخضر	116	22964	20.43	2.12	6665	5.93	2.00
بنغازي	229	120344	18.22	11.11	35406	5.36	10.62
أجدابيا	67	29303	16.52	2.70	7577	4.27	2.27
الواحات	41	7164	23.70	0.66	1735	5.74	0.52
الكفرة	29	10026	18.61	0.92	2589	4.71	0.77
سرت	109	32151	19.28	2.97	9039	5.42	2.71
الجفرة	45	9376	20.10	0.86	2251	4.82	0.67
مرزق	78	63604	22.79	1.49	4471	6.30	1.34
سبها	66	69307	22.26	2.71	8069	6.12	2.42
وادي الحياة	76	13422	21.13	1.47	5014	6.62	1.50
وادي الشاطئ	101	55507	19.77	1.45	5464	6.86	1.64
مصراتة	183	5749	16.80	5.87	13681	3.61	4.10
المرقب	277	148207	20.32	6.40	21402	6.27	6.42
بني وليد	64	50397	16.60	1.24	5301	6.60	1.60
ترهونة ومسلانة	381	37967	18.12	5.12	19434	6.34	5.83
تاجوراء	219	26983	20.66	5.31	16703	5.97	5.01
طرابلس	290	38097	16.78	13.69	51426	5.82	15.43
الجفارة	238	29669	16.80	4.65	16653	5.55	5.00
الزاوية	162	7837	18.66	3.50	10915	5.36	3.27
صبراتة وصرمان	143	13582	17.20	2.49	9462	6.03	2.84
النقاط الخمس	220	3664	17.68	3.51	11528	5.35	3.46
عريان	208	20372	17.79	2.74	10396	6.23	3.12
مزدة	52	15989	18.13	0.72	2935	6.79	0.88
يفرن وجانو	161	5153	16.73	1.88	6788	5.57	2.03
نالوت	102	29347	14.75	1.25	4452	4.83	1.33
غدامس	24	15733	18.80	0.33	1277	6.55	0.38
غات	23	16183	21.75	0.47	1163	4.91	0.34
ليبيا	4185	1082347	18.39	100.0	333091	5.66	100.0

ملحق رقم (2 - ب)

مؤشرات في مجال التعليم حسب الشعبيات لسنة 2004

البيان الشعبية	معلمو الأساسي	مدرس/ تلميذ	معلمو المتوسط	مدرس/ طالب	فصول الأساسي	فصل/ تلميذ	فصول المتوسط	فصل/ طالب	إداريون	عمال
البطنان	5515	5.5	1786	6.0	776	21.0	229	24.2	1053	129
درنة	4769	3.7	1157	4.2	538	22.0	131	34.2	1779	102
القبة	2783	6.3	803	6.3	487	24.5	181	33.0	780	100
الجبل الأخضر	8470	4.7	2178	6.0	1160	17.1	245	17.0	2893	242
المرج	4954	5.2	1329	6.0	623	24.1	126	22.3	1882	122
الحزام الأخضر	3712	6.2	1679	4.0	543	22.5	123	19.3	886	58
بنغازي	13323	9.0	4578	7.7	2798	29.0	807	37.4	4674	639
أجدابيا	4000	7.3	1906	4.0	519	22.1	91	9.0	1586	211
الواحات	782	9.8	269	6.4	485	22.0	103	32.0	311	113
الكفرة	1536	6.5	367	7.0	225	27.2	72	66.0	416	1128
سرت	3991	8.0	1069	8.4	851	10.5	197	33.0	652	105
الجفرة	2232	4.2	498	4.5	346	21.0	88	94.5	510	109
مرزق	7482	5.5	1811	7.0	1638	29.0	363	138.0	950	549
سبها	11169	7.8	2635	6.3	1866	30.0	517	36.0	1141	269
وادي الحياة	2840	6.4	1207	5.3	428	23.3	208	250.0	1438	328
وادي الشاطئ	10949	3.2	3702	3.5	2351	19.4	407	35.5	1089	412
مصراتة	9300	8.5	2167	7.5	1599	25.0	218	28.0	1440	861
المرقب	27477	6.2	10708	8.1	3394	23.0	1232	16.4	1620	820
بني وليد	15861	4.7	4223	4.4	1891	21.4	614	87.0	356	105
ترهونة ومسلاتة	10114	5.0	3683	5.2	1212	18.3	354	27.0	1718	2245
تاجوراء	10293	6.2	4109	7.7	928	29.4	296	16.4	1912	48
طرابلس	15462	5.4	4051	5.0	1648	26.3	486	31.2	8383	64
الجفارة	8222	3.2	2561	4.0	1214	19.0	402	33.1	2571	68
الزاوية	1202	3.7	383	3.0	231	18.2	124	22.0	1564	64
صبراتة وصرمان	3254	2.6	1155	2.3	390	18.0	123	64.0	2230	246
النقاط الخمس	626	2.4	223	3.0	134	17.3	50	44.0	2371	501
غريان	5291	3.6	1889	4.0	758	17.0	265	44.1	1417	329
مزدة	2505	6.5	947	7.6	479	18.5	205	63.0	235	211
يفرن وجانو	589	4.0	122	3.6	143	18.0	43	26.0	884	240
نالوت	3735	4.1	1283	4.0	489	18.5	136	37.0	1196	319
غدامس	4937	6.0	1550	5.7	346	17.5	161	28.4	173	81
غات	2906	8.7	642	9.5	515	22.0	148	58.0	135	45
ليبيا	210281	5.1	67042	5.0	30805	21.2	8738	27.1	50245	10793

ملحق رقم (3 - أ)

مؤشرات في مجال الصحة حسب الشعبيات لسنة 2004

مواليد خارج المستشفى	مواليد داخل المستشفى	الأسرة	مصحات و عيادات خاصة	الأسرة	سرير/مواطن	مستشفيات عامة	مراكز الصحة الأولية	البيان الشعبية
29	3623	22	9	480	310	2	70	البطنان
6	1985	25	8	512	162	1	13	درنة
7	917	0	0	120	842	2	27	القبة
40	5268	0	0	692	290	3	45	الجبل الأخضر
1	2716	0	4	435	275	1	32	المرج
1	1729	0	3	240	468	4	15	الحزام الأخضر
8	14277	105	54	2965	222	10	47	بنغازي
2	3134	0	13	342	518	2	19	أجدابيا
0	628	0	3	120	251	2	16	الواحات
0	1016	0	2	180	3.4	2	15	الكفرة
5	2528	0	6	261	638	2	42	سرت
2	1232	0	3	136	343	1	13	الجفرة
19	6957	112	29	660	591	3	29	مرزق
10	8092	60	31	622	274	3	46	سبها
2	1813	0	5	120	630	1	16	وادي الحياة
23	5785	0	15	462	442	3	87	وادي الشاطئ
4	4237	129	24	120	573	1	68	مصراة
8	20744	400	134	4657	548	12	63	المرقب
1	4221	0	22	201	669	1	67	بني وليد
0	3796	82	36	480	662	1	38	تزهونة ومسلانة
0	3645	16	3	337	2321	2	31	تاجوراء
2	3898	63	15	554	128	3	58	طرابلس
1	3348	0	9	540	1492	2	83	الجفارة
3	838	0	12	120	423	1	18	الزاوية
8	2008	0	0	416	465	4	27	صبراتة وصرمان
0	441	0	1	136	388	1	10	النقاط الخمس
8	2646	0	11	330	308	4	57	غريان
40	1055	0	0	120	360	1	28	مزدة
3	429	0	0	120	368	1	12	يفرن وجانو
8	3013	70	19	480	221	1	20	نالوت
8	1761	0	3	180	143	2	37	غدامس
20	1584	0	0	120	197	1	36	غات
269	119364	1084	474	19499	302	84	1253	ليبيا

ملحق رقم (3 - ب)

مؤشرات في مجال الصحة حسب الشعبيات لسنة 2004

إداري / مواطن	إداريون	فني / مواطن	فنيون	تمريض / مواطن	تمريض	طبيب / مواطن	أطباء	البيان الشعبية
132	1127	373	399	101	1471	744	200	البطنان
191	433	364	228	148	561	408	203	درنة
204	496	632	160	106	957	1423	71	القبة
327	613	432	465	198	1016	979	205	الجبل الأخضر
195	615	452	265	141	848	1332	90	المرج
163	689	588	191	136	826	1518	74	الحزام الأخضر
301	2193	375	1762	261	2526	364	1814	بنغازي
366	485	601	295	280	634	1689	105	أجدابيا
36	834	318	95	111	271	438	69	الواحات
49	1101	357	151	223	241	1371	40	الكفرة
171	977	550	303	298	556	602	277	سرت
148	317	303	154	149	313	405	115	الجفرة
154	461	100	707	67	701	921	289	مرزق
180	731	824	160	195	782	766	239	سبها
144	526	311	243	100	288	1609	81	وادي الحياة
57	1388	181	440	91	847	1046	228	وادي الشاطئ
628	603	724	523	540	443	1309	172	مصراة
446	765	565	603	468	5330	1426	3013	المرقب
294	273	820	98	279	1500	992	237	بني وليد
1024	299	600	51	361	636	1342	304	ترهونة ومسلاتة
3129	89	2360	118	628	902	1619	232	تاجوراء
210	4268	421	2128	168	1466	297	264	طرابلس
750	400	461	651	200	1121	1265	170	الجفارة
328	619	368	552	320	219	669	60	الزاوية
294	534	369	452	174	712	676	115	صدراتة وصرمان
225	958	204	1054	147	258	816	49	النقاط الخمس
359	476	374	446	149	439	980	125	غريان
300	144	2542	17	197	756	720	47	مزدة
301	404	414	294	277	628	973	18	يفرن وجانو
108	849	594	155	129	674	800	172	نالوت
138	141	304	64	75	872	397	76	غدامس
91	260	423	56	37	1059	1260	77	غات
244	24071	440	1338 7	195	30085	637	9234	ليبيا

ملحق رقم (4)

ميزانية كل شعبية والدارسات والعاملات في التعليم الأساسي والمتوسط سنة 2004

الشعبية	ميزانية 2004	الدارسات بالتعليم الأساسي	الدارسات بالتعليم المتوسط	إداريات	مدرسات أساسي	مدرسات متوسط	أعمال النظافة
البطنان	37044000	14809	6549	557	4221	1203	78
درنة	30250000	8648	2495	667	3827	724	61
القبة	32778000	8743	3256	325	2139	533	29
الجبل الأخضر	58873000	19351	7237	981	6298	1414	170
المرج	32400000	12836	3954	723	3526	807	79
الحزام الأخضر	33428000	11136	3788	510	2822	1089	36
بنغازي	133659000	60003	22322	1226	11825	2987	583
أجدابيا	37867000	14337	4871	780	3184	1359	70
الواحات	29348000	3486	1089	175	558	135	55
الكفرة	16693000	4719	1560	215	1295	201	334
سرت	50021000	15365	5586	315	2102	576	72
الجفرة	18396000	4534	1223	167	2011	498	25
مرزق	24434000	30896	9174	505	2349	608	277
سبها	41964000	33261	10515	377	3275	962	81
وادي الحياة	20419000	6614	2529	773	1787	490	169
وادي الشاطئ	29289000	26882	11395	645	4048	761	150
مصراة	67933000	28088	9180	839	5450	1086	696
المرقب	65404000	71872	26369	1052	7290	1525	727
بني وليد	25859000	24564	9361	262	2278	825	92
ترهونة ومسلاتة	58930000	18335	6234	1220	6864	1831	1961
تاجوراء	61692000	12983	5557	1059	7017	1449	46
طرابلس	200774000	18565	6669	2182	25140	9317	48
الجفارة	57212000	14377	6259	1120	14415	3420	59
الزاوية	47914000	3583	1451	564	8681	2886	51
صبراتة وصرمان	42671000	6647	2536	1157	8696	3260	234
النقاط الخمس	45979000	1778	701	1151	12705	2955	325
غريان	44687000	9766	3920	826	6985	1949	304
مزدة	22257000	7621	2947	178	906	174	82
يفرن وجانو	44087000	2551	668	632	4168	1339	230
نالوت	32414000	14462	4961	606	2704	833	195
غدامس	11048000	7769	2884	90	552	148	35
غات	16048000	7856	2818	58	530	48	11
ليبيا	1467700000	526437	190058	21892	171178	47392	7365

ملخص

السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954 - 2004 دراسة جاءت لتوضيح الوضع السكاني وخصائصه ، وتتبع نتائج تطور التنمية عبر حوالي 50 سنة وتبرز ما كانت عليه ، وما آلت إليه في محاولة لمعرفة آفاق المستقبل .

شملت المنهجية ثم مقدمة عن ليبيا تناولت الظروف الجغرافية الطبيعية كالموقع الجغرافي والمساحة ، والبنية الجيولوجية ، والتضاريس ، والمناخ ، والتربة ، والغطاء النباتي، والموارد المعدنية ، ومصادر المياه .

وتحدث **الباب الأول** عن سكان ليبيا موضحاً في فصله الأول عن التعداد السكاني وتعريفه وتطوره ، ثم ركز على سكان ليبيا ، في لمحة تاريخية عن أوصولهم ، وأعطى توضيحاً عن الوضع السكاني منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين ، تلاه بشيء من التفصيل حديث عن التعدادات السكانية التي عرفتها البلاد منذ 1954 وإلى سنة 1995 ، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية حتى سنة 2025 وتقديرات عام 2004 ، وناقش الفصل الثاني تطور نمو السكان شاملاً الزيادة الطبيعية ، كما تمت الإشارة إلى الخصوبة ، وتطور نمو السكان في الحضر والريف ، وتحدث الفصل الثالث عن خصائص التراكيب السكانية كالعمرى ، والنوعى ، والأسرى ، والحالة الزوجية ، والتركيب الاقتصادي ، والحالة التعليمية ، وأخيراً التركيبي الإثنولوجي في إشارة موجزة عنه ، فيما تناول الفصل الرابع توزيع السكان وكثافتهم والعوامل المؤثرة في ذلك .

ودرس **الباب الثاني** التنمية البشرية في ليبيا شارحاً بالتفصيل في مقدمة تاريخية الوضع التنموي في ليبيا ، فالفصل الأول ناقش حالة الأمية والتعليم ، وتحدث الفصل الثاني الرعاية الصحية ، بينما تناول الفصل الثالث القوى العاملة والبطالة ، وبين الفصل الرابع مدى حصول السكان على مياه آمنة وطرق التخلص من مياه الصرف الصحي ، ومعدلات وفيات الرضع ، وأمد الحياة ، وأوضح الفصل الخامس مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية ، ومستوى المعيشة ودخل الفرد .

وفصّل **الباب الثالث** واقع التنمية البشرية داخل التقسيمات الإدارية المعمول بها في ليبيا التي تضم 32 تقسيماً إدارياً يُعرف كل واحد منها بالشعبية ، مستعرضاً بعض مؤشرات التنمية البشرية في الشعبيات ، فتناول الفصل الأول توزيع السكن والسكان ، والفصل الثاني أوضح التباين في الخدمات مركزاً على أهم خدمتين تمثلتا في التعليم

والصحة ، ودرس الفصل الثالث تعليم الإناث وعمل المرأة والقوى العاملة ، أما الفصل الرابع فقد ركز على التحليل الإحصائي باستخدام برنامج S.P.S.S. لمجموعة من المؤشرات في الشعبيات لسنة 2004 .
وأخيراً عرض الباحث ما توصل إليه من **نتائج** ليجز مضمونها في **خاتمة** تنتهي **بتوصيات** .

Résumé

L étude de la Démographie et du développement humain en Libye durant la période 1954 – 2004.

Est venue pour nous éclairer sur la situation démographique et ses particularités, suivons ensuite les résultants de l'évolution du développement sur environ 50 années en montrant ce qu'il était ce qu'il en est et ce qu'il en adviendra dans une tentative pour connaître les horizons futurs.

Elle débute d'abord par la méthodologie suivra une introduction sur la Libye évoquant les conditions géographiques tel que la situation, la superficie, la structure géologique, les reliefs, le climat, les ressources hydriques, le sol, la couverture végétale et les ressources minières, en essayant de déterminer leurs influence sur la distribution et la concentration de la population.

La 1^{ère} partie traite la population de la Libye Le chapitre premier a traité le recensement de la population; sa définition et son évolution tout en donnant un aperçu historique sur les origines des populations libyennes et évoquant la situation démographique depuis la fin du 19eme siècle jusqu'à la première moitié de 20eme siècle en donnant des précisions sur les recensement des années 1954 et 1995, ainsi que l'examen de l'état économique et social de l'année 2002-2003 et les prévisions des années 2004 et 2005 en plus des prévisions futures allant jusqu'en 2025, Le second chapitre discute de l'évolution de la démographie et de la croissance naturelle tout en évoquant le taux de fécondité et le développement des populations urbaines et rurales alors que le 3eme chapitre traite discute les spécificités structurelles tel que l'âge, le sexe, la famille et l'état matrimonial, l'économie, la situation éducative et enfin la structure ethnologique de manière succincte, le chapitre 4 a traité la distribution de la population et sa concentration et leurs déterminants.

La seconde partie traite du développement humain en Libye tout en détaillant dans une introduction historique, la situation du développement en Libye, Le 1ere chapitre traite de l'analphabétisme et de l'instruction alors que, le second étudie la couverture sanitaire, quant au 3eme chapitre il a trait a la main d'œuvre et au chômage et le 4eme chapitre montre comment la population s'approvisionnent en eau potable et de qu'elle manière elle se débarrasse des eaux usées et le taux de décès infantile et la longévité alors que le chapitre 5

nous claire sur la participation de la femme a la vie politique et professionnelles , ainsi que du niveau de vie et du revenu individuel .

La 3eme partie détaille la réalité du développement humain a l'intérieur des division administrative effective en Libye qui en compte 32 divisions dénommes (shaabiyates) et s'étalant sur certains index du développement démographique dans ces shaabiyates, Le 1^{er} chapitre traite de distribution de l'habitat et des habitants, le second chapitre nous éclaire sur les services publiques en particulier l'éducation et la couverture sanitaire, alors que le chapitre trois a trait a l'enseignement, le travail des femmes et la main d'œuvre, le 4eme chapitre est consacre a l'analyse statistique en employant le programme S.P.S.S. sur un ensemble d'index de développement dans les shaabiyates pour l'année 2004 .

En fin le chercheur donne les résultats auxquels il est parvenu en les résumant dans la conclusion et termine avec quelques recommandations qu'il juge importantes de ce qui pourrait débloquent le frein des étapes du développement des populations en Libye .

Summary

The Population and Human Development in Libya from 1954 to 2004.

The prime objective of the work described in this study was to clarify the population situation and its characteristics in Libya through population development - what it was and what it became to be - over the last 50 years, trying to understand its future prospects and evolution.

The methodology of the study was explained, followed by an introduction to Libyan geographic conditions such as geographic location, area, geological structure, topography, climate, water resources, soil, ground flora, and mineral resources establishing a relationship of each element with its effects on distribution and concentration of the population.

The first chapter constituted Libya's population explaining in its first section the population census; its definition and development, concentrating on the population from historic point of view, that is from the end of the 19th century to the first half of the 20th century. Some details were given on population census since 1954 till 1995, economic and social cadastral survey between 2002 and 2003, expectations on 2004 and 2005 and future expectations till the year 2025. The second section discussed the development of the population growth including the natural increase, fertility, and the population development in the urban and rural regions. The third section discussed the characteristics of the population structure such as age, sex, family and marital status, economic and education, ending in brief with ethnology structure. The fourth section explained the population distribution and density, and factors affecting them.

The second chapter studied the human development in Libya explaining - in a detailed historic introduction - the development situation, discussed Illiteracy and Education in section one, Health care in section two, work force and Unemployment in section three. Section four showed means of obtaining clean water, means of sewage carried away or treated, infant death rate, and life span. The fifth section explained Women and their role in the political and professional life, Living standards and Income.

The third chapter detailed the status of human development within the administration division in Libya which constitutes 32 divisions known as Committees each with its own dedicated region showing some indications of the human population within these Committees. The first section studied residence

and population distribution. Different services, including the most important two; education and health care were shown in section two. Section three looked at female education and women at work within the work force. Section four showed the statistical analysis - using a computer program known as S.P.S.S. - to evaluate a group of development parameters within the Committees for the year 2004.

Finally the researcher presented the results achieved, summarized in overall concluding remarks, ending with some suggestions he sees important and valuable for future planning of

ملخص الأطروحة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ اللَّهُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ، وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى خَيْرِ الْأَنْبَاءِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ وَالَاهُ ، وَأُسْتَهْلُ شُكْرِي واحترامي لكل من اتسع صدره بتفضله منه وراجع ، وصحح ، وأعان ، وقرأ ، وناقش ، واستمع لما حملته هذه الأطروحة بين جنباتها ، وبعد ...

تُعد دراسة السكان ذات أهمية قصوى في مختلف العلوم ، فحياة المجتمعات تتأثر بعضها ببعض ، ولها ارتباط وثيق بالظواهر السكانية في كل أقطار العالم ، حيث إن لها علاقة وثيقة بالسياسات الإقليمية والدولية التي تتشابك وتختلط لتكون صورة عالمية لها علاقات متبادلة ، وبذلك فإن معرفة الحقائق السكانية تُعد الأساس لفهم كثير من المتغيرات الدولية .

عند التطرق لدراسة أي ظاهرة سكانية ، أو دراسة شاملة لسكان منطقة ، أو إقليم ما ، فإنها لا تخرج عادةً في إطارها عن مجالات ثلاث ، تتمثل في عدد السكان في منطقة أو إقليم لهم صفات مميزة في مجتمع محدد ، وتوضيح نوع التغيرات التي تطرأ على هذا الحجم السكاني ، ومدى تأثيره بالزيادة أو النقص ، ممثلة في المواليد والوفيات والهجرة ، يضاف إلى ذلك دراسة نوع السكان ، وخصائصهم ، وما يميزهم عن المجموعات السكانية الأخرى أي تركيبهم العمري ، والنوعي ، والتعليمي ، والاقتصادي ، والعرقي ، واللغوي ، وغيرها ، أيضاً توزيعهم في إطارهم الجغرافي الذي يعيشون داخله والعوامل والتغيرات التي تؤثر في هذا التوزيع .

تُعد دراسة حجم السكان ذات أهمية ليس فقط لمحاولة معرفة العدد الحالي ونموه في السابق ، بل في تحديد مقدار التزايد السكاني مستقبلاً ، وما يطرأ عليه من تغيرات مكانية ، ومن ثم تقدير عدد السكان لسنوات قادمة ، ويُعد هذا ذا أهمية كبيرة للمخططين الذين يضعون سياسة خطط التنمية المختلفة للدولة .

أما التعرف على التغيرات السكانية ، وتعليلها ، ومعرفة النمو المستقبلي فيجب السعي بجدية لمعرفة أسبابها المتمثلة في المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، فهذه التغيرات تتأثر بدورها بعدة عوامل مترابطة ، ومتشابكة اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسياً ، كذلك

العمل على فهم هذه المتغيرات ، وبخاصة احتمالات التزايد ، أو التناقص في المستقبل من أجل الوصول إلى تقدير تقريبي لحجم السكان لسنوات قادمة .

تناولت هذه الأطروحة تتبع حركة السكان في ليبيا منذ بداية أول محاولة لإجراء تعداد سكاني ما بين سنتي 1931 - 1936 من قبل سلطات الاحتلال الإيطالي ، وحتى آخر تقديرات متوقعة منشورة سنة 2005 ، غير أن الاعتماد الرئيس في هذه الدراسة يتركز على التحليل المكاني للسكان والتنمية البشرية بداية من سنة 1954 - 2004 باعتبار أن أول تعداد سكاني تم إجراؤه سنة 1954 بعد ما يعرف بالاستقلال بفترة وجيزة ويُعد أول تعداد رسمي موثق يحمل معطيات ما يستخدم من معايير معترف بها دولياً ، وبخاصة أنه تم تحت إشراف شبه كامل من طرف خبراء الأمم المتحدة التي كانت تقدم العون والمشورة لليبيا باعتبارها من أشد الدول فقراً وتخلفاً ، وانطلقت بعده التعدادات بصفة دورية كل عشر سنوات تقريباً دعت الحاجة إلى دراسة وتحليل السكان والتنمية البشرية في ليبيا خلال فترة شهدت تطوراً واضحاً في حركة السكان في ليبيا نظراً لتوفر البيانات ، والإحصاءات عنهم ، إضافة إلى أن الفترة التي تبدأ من النصف الثاني من عقد الستينيات وحتى الآن شهدت ظهور عائدات النفط على هيئة خطط تنموية ، حيث مكنت هذه الفترة من وضع مقارنة بينها وبين السابقة لها حتى منتصف الخمسينيات تقريباً التي كانت تعد من أشد فترات التخلف والفقير .

الحديث عن مستوى التنمية في ليبيا تبرزه الأرقام المستقاة من الإحصاءات المتواترة منذ أكثر من 30 عاماً في مختلف المجالات ، فقد أعطت مؤشرات إيجابية على مستوى البلاد بغض النظر عن بعض التفاوت بين بعض الشيعيات الذي لا ينقص من أداء التنمية ومن مدى التطور الذي تشهده أرجاء البلاد ، وبخاصة في مجالات الخدمات وتحديدًا التعليم والصحة اللذين يبرزان تطوراً واضحاً على ما كانت عليه وما آلت إليه ، فتطور مستوى الخدمات الصحية وزيادة دخل الفرد ، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ، عوامل اجتمعت لتساعد في الرقي بمستوى المواطن الليبي .

تعمل الأطروحة على معرفة وإبراز مدى تأثير مسيرة التنمية على حياة سكان ليبيا ، وتوضيح مؤشرات التنمية البشرية على الحالة التعليمية للسكان ، والرعاية الصحية ، ومستوى المعيشة ، وتمكين المرأة من المساهمة والمشاركة في الحياة السياسية ، ونوع المهن والأعمال التي تؤديها ، وأمد الحياة المتوقع ، وغيرها من المؤشرات لتخرج الدراسة بخريطة

للتنمية البشرية في ليبيا حسب التقسيم الإداري للدولة موضحةً تأثر مناطقها — سلباً ، أو إيجاباً — بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية عقد الخمسينيات وحتى نهاية القرن الماضي ، وللإجابة على الأسئلة السابقة ، وغيرها من الضروري دراسة حجم السكان ، وتركيبهم ، وتوزيعهم ، وفهم حركة النمو ، والهجرة ، والوفاة ، حيث تعتمد دراسة السكان في الأساس على الأرقام المستقاة من مصادرها المختلفة ، كما يجب ربط الأرقام الحديثة بما سبقها ، إذ إن الرقم بحد ذاته لا معنى له ما لم يرتبط بغيره وبظروف المكان السائدة .

كما تسعى لدراسة الخصائص السكانية لسكان ليبيا ، وتعرض ما حدث عليهم من تطور وتغير كالنمو والتركيب والتوزيع خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وبداية هذا القرن عن طريق تحليل البيانات السكانية الناتجة عن التعدادات السكانية ، والإحصاءات الحيوية السنوية ، والتقديرات المستقبلية ، لتوضيح ما حدث من تغير على سكان ليبيا خلال الفترة التي سبق تحديدها ، والعوامل المؤثرة في ذلك ، وتم التبويب بعد المقدمة على النحو التالي :

* **إطار النظري للدراسة :** ضح طريقة اختيار الموضوع ، وأهميته ، وفرضياته ، وأدوات دراسته ، والصعوبات التي واجهت الدراسة ، ومنهجيتها ، والدراسات السابقة لها ، أي أنه شمل المنهجية التي اتبعها الباحث في إظهار موضوعه إلى حيز الوجود .

* **مدخل :** تناول الظروف الجغرافية كالموقع الجغرافي ، والمساحة ، والبنية الجيولوجية ، والتضاريس ، والمناخ ، والموارد المائية ، والتربة ، والغطاء النباتي ، والموارد المعدنية مع محاولة ربط كل عنصر بمدى تأثيره على توزيع السكان ، وبخاصة على توزيع وتركز السكان .

* **أما الباب الأول** فتحدث عن سكان ليبيا موضعاً في فصله الأول نبذة مختصرة عن التعداد السكاني وتعريفه وتطوره ، وأول الدول التي أجري بها ، ثم ركز على سكان ليبيا في لمحة تاريخية عن أصولهم ، واختلاطهم بشعوب أخرى ، وإعطاء توضيح عن الوضع السكاني منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين ، تلاه شيء من التفصيل عن التعدادات السكانية التي عرفتها البلاد منذ 1954 وحتى 1995 ، وكذلك الحصر الاقتصادي والاجتماعي 2002 و 2003 ، وتقديرات 2004 و 2005 ، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية 2025 ، بينما يناقش الفصل الثاني تطور النمو السكاني

في ليبيا شاملاً الزيادة الطبيعية المتمثلة في المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، كما تمت الإشارة إلى الخصوبة، وتطور السكان في الحضر والريف ، أما الفصل الثالث فتحدث عن خصائص التركيب السكاني الذي ضم التركيب العمري حسب فئات السن ونسبة كل فئة عمرية لعدد السكان ، ثم التركيب النوعي الذي يوضح نسبة النوع من الذكور ، والإناث ، وتطورها عبر 50 سنة الماضية ، يأتي بعد ذلك الحالة الزواجية والتركيب الأسري ، ومؤشرات العزوبة والزواج والطلاق والتمرد وحجم الأسرة ، وابعاً التركيب الاقتصادي الذي يشير إلى القوى العاملة ، ونوعيتها ، ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ، ومعدل البطالة بين السكان النشطين اقتصادياً ، وتركيب السكان حسب الحالة التعليمية الذي يبين معدل الأمية بين السكان ، وعدد الأميين وعدد الملحقين بمقاعد الدراسة شاملة بذلك توزيع المتعلمين والأميين بين الذكور والإناث ، وأخيراً التراكيب اللغوية والدينية والعرقية في إشارة موجزة عنها ، وتوزيع السكان وكثافتهم والعوامل المؤثرة في ذلك .

* تناول **الباب الثاني** التنمية البشرية في ليبيا شارحاً بالتفصيل في مقدمة تاريخية الوضع التنموي في ليبيا ، ثم عرض أهم المؤشرات التي توضح الواقع الحالي للتنمية في البلاد كحالة الأمية ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، والقوى العاملة ، ومدى حصول السكان على مياه آمنة وطرق التخلص من الصرف الصحي ، ومعدلات وفيات الرضع ، وأمد الحياة ، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية ، ومستوى المعيشة ودخل الفرد .

* **فصل الثالث** واقع التنمية البشرية داخل التقسيمات الإدارية المعمول بها في ليبيا التي تضم 32 تقسيماً إدارياً يُعرف كل واحد منها بالشعبية ، حيث يوضح هذا الباب ما قد يكون من تفاوت بين خدمات التنمية ونتائجها بين أجزاء البلاد المختلفة، والعمل على كشف أسبابه إن وجد ، وبالتالي تظهر بجلاء الشعبيات ذات التنمية المرتفعة ، أو التي تسودها تنمية متوسطة ، أو تلك التي تعد ذات معدلات تنمية منخفضة .

* أخيراً عرض الباحث ما توصل إليه من **نتائج** ليوجز مضمونها في **خاتمة** تنتهي بالخروج **بتوصيات** يراها مهمة قد تفيد في تنفيذ ما قد يعترى خطط التنمية البشرية في ليبيا من نقص أو قصور .

تمكنت الدراسة بعد ما جالت بين البيانات والإحصاءات والتقارير والنشرات والكتب والدراسات السابقة من الرسائل العلمية والبحوث ، من الخروج بالنتائج التالية :

1- أظهرت الدراسة حصول تغير ملموس في حياة السكان بعد الاستقرار الذي شهدته البلاد منذ بداية عقد الخمسينيات وحتى الآن بفعل الهدوء السياسي ، واكتشاف النفط الذي بدأت عائلاته تظهر على هيئة خطط تنموية اعتباراً من أواخر الستينيات ، مما ساعد في زيادة معدل النمو السكاني الذي بلغ 3.8% ما بين 1954 - 1964 وتراجع قليلاً ما بين 1964 - 1973 ووصل إلى 3.4% ، فيما شهدت الفترة ما بين 1973 - 1984 زيادة في معدل النمو بلغت 4.2% متجاوزة المعدلات العالمية ، في حين أخذ في التراجع الواضح خلال المدة الفاصلة بين 1984 - 1995 وبلغ حوالي 2.8% ، بينما يمكن أن يبقى على حاله في الفترة ما بين 1995 وتقديرات 2005 .

2- اتجاه معدل المواليد نحو الصعود بداية من سنة 1971 وحتى سنة 1993 ثم أخذ في التراجع ليصل إلى أدناه سنة 2001 ، ثم يتجه صعوداً تدريجياً من سنة 2002 حتى وصل سنة 2004 إلى 20.33 في الألف ، بينما يلاحظ على معدل الوفيات التديني ليصل أدناه سنة 2004 حوالي 2.67 في الألف ووصل معدل الرضع إلى 17.0 في الألف ، وقد بلغ أمد الحياة (العمر المتوقع) إلى حوالي 71 سنة في المتوسط سنة 2004 .

3- تغير التركيب العمري حسب فئات السن العريضة عما كان عليه ، ففئات السن ما بين 15 - 64 سنة بلغت سنة 2003 حوالي 61.6% من مجموع السكان والتي لم تمثل في عام 1954 إلا 55.3% ، فيما شهدت فئات السن ما بين 0 - 14 سنة تراجعاً ، حيث كانت سنة 1973 إلى 52.0% ، وتدنّت سنة 2003 وتصبح 34.1% ، أما فئات السن الكبيرة التي فاقت 65 سنة فتراجعت من 6.2% سنة 1954 إلى 4.2% سنة 2003 .

4- شهد التركيب النوعي للسكان ميلاً واضحاً بالاتجاه نحو زيادة نسبة الإناث ، فبالرغم من أن نسبة الذكور ما تزال مرتفعة عن نسبة الإناث ، إلا أن الفارق بدأ يتضاءل ، ففي سنة 1995 شكل الإناث ما نسبته 49.0% من مجموع السكان لترتفع النسبة إلى 49.5% سنة 2004 ، فيما سجلت النسبة النوعية للستين على التوالي 103 ذكر لكل 100 أنثى لتتراجع إلى 102 ذكر لكل 100 أنثى ، وفي سنة 2004 وعلى المستوى الجهوي تتساوى النسبة المئوية ، والنوعية في بعض الشعبيات كما في المرج ، الحزام الأخضر ، الواحات ، الكفرة ، سرت ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، مزدة ، غات ، وادي الشاطئ ، بينما تقل نسبة الذكور إلى الإناث في شعبيتي نالوت ، مرزق ، وترتفع في باقي الشعبيات نسبة الذكور بشكل متفاوت .

5- بالرغم من بقاء بؤرتي التركيز السكاني المتمثلتين في إقليم طرابلس ، وإقليم بنغازي ، فقد ظهرت مناطق جذب سكاني جديدة كان من أهمها المنطقة الممتدة ما بين سرت في الغرب وأجدابيا في الشرق بفعل وجود المدن النفطية ممثلةً في مصافي التصدير ، ومعامل التكرير ، بالإضافة إلى نقل جُل إدارات الدولة إلى مدينة سرت ليجعل منها قطب جذب سكاني ولو بقدر محدود ، فحوالي 55.3% من سكان ليبيا يعيشون سنة 1984 على مساحة نسبتها 1.22% من المجموع الكلي للمساحة ، تراجعت نسبتهم إلى 53.6% سنة 1995 ، وتدنّت إلى 48.0% سنة 2004 ، مما يعني أن هناك أجزاء أخرى بدأت تستقطب المهاجرين إليها للعمل أو الاستقرار .

6- زادت معدلات الزواج لتصل في سنة 2004 إلى حوالي 6.4 في الألف بعد أن شهدت تذبذباً واضحاً في بداية الثمانينيات ، بينما تراجعت معدلات الطلاق التي تجاوزت 2.0 في الألف مع نهاية السبعينيات لتتدنّى إلى 0.3 في الألف سنة 2004 ، وهذا يبرز مدى تماسك الأسر الليبية والرغبة في تكوين أسر جديدة ، واللافت للانتباه هنا أن متوسط حجم الأسرة الليبية بقى على حاله تقريباً منذ سنة 1973 التي بلغ فيها متوسط حجمها 6.9 أفراد لينخفض قليلاً سنة 2003 إلى 6.6 في الألف ، في حين بلغ المعدل أقصاه سنة 1995 وسجل حوالي 6.95 فرداً ، و6.84 فرداً سنة 1984 .

7- بلغ مجموع أفراد القوة العاملة البشرية 3610221 فرداً سنة 2003 وصل عدد المشتغلون منهم إلى حوالي 1357063 فرداً ، فيما بلغ عدد المتعطلين منهم 263900 ، مما يعني أن معدل البطالة بلغ حوالي 17.28% مسجلاً ارتفاعاً عما كان عليه سنة 1995 إذ لم يتجاوز 10.86% .

8- من حيث العمل والإنتاج يعد قطاع الخدمات المهيمن الرئيس على التركيب المهني والوظيفي في ليبيا إذ استحوذ على 36.7% من العاملين سنة 1973 وحوالي 54.0% سنة 1995 فيما بلغ سنة 2004 حوالي 50.0% ، الذي كان سنة 2002 حوالي 54.3% ، وفي سنة 2003 حوالي 53.65% ، هذا التراجع مرده إلى سياسة الدولة الداعية إلى تقليص الجهاز الإداري وتشجيع موظفيه على تركه بمنحهم بعض المزايا والقروض للقيام بإنشاء مشاريع إنتاجية خاصة ، وكذلك التقليل من توجيه الباحثين عن عمل إلى الوظائف الإدارية والخدمية .

9 - شهد النشاط الزراعي والغابات والصيد البحري تراجعاً في الأفراد القائمين عليه ليصل إلى 6.7% فقط سنة 2004 ، بينما ترتفع نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلى حوالي 14.4% من مجموع القوة العاملة الوطنية ، ولا يسجل البناء والتشييد إلا 1.4% من مجموع العاملين، إذ أن هذا المجال تسيطر عليه العمالة الأجنبية بنسبة عالية ، فيما تنذبذب نسب باقي المهن كالتجارة ، والنقل والمواصلات ، والكهرباء والغاز والماء .

10 - أثمرت جهود التنمية في ليبيا إلى تحسن واضح في التعليم ، فقد بلغ مجموع تلاميذ التعليم الأساسي سنة 2004 حوالي 1082347 تلميذاً وتلميذة يتولى تدريسهم ما مجموعه 210281 معلماً ومعلمة ، بحيث وصل معدل مدرس/تلميذ أكثر بقليل من 1 : 5 ، فيما بلغ عدد الفصول قرابة 30805 فصلاً ، مما جعل متوسط طاقة الاستيعاب فصل/تلميذ أكثر بقليل من 1 : 21 ، بينما في مرحلة التعليم المتوسط وصل مجموع طلابها إلى 333091 طالباً وطالبة ، يقوم بتدريسهم 67042 معلماً ومعلمة ، وهو ما جعل متوسط عدد المعلمين للطلاب 1 : 5 ، يدرسون في 8738 فصلاً بمتوسط استيعاب قدره 1 : 27 فصل/طالب ، وبلغ عدد طلاب التعليم العالي ما يزيد عن 286413 طالباً وطالبة يمثل الإناث منهم حوالي 52.6% ، غير أن الملاحظة الجديرة بالذكر أن هناك تراجعاً في عدد تلاميذ التعليم الأساسي بما مجموعه 29439 تلميذاً وتلميذة كفرق بين العام الدراسي 2003 - 2004 و العام الدراسي 2004 - 2005 ، الذي يمكن إعادته إلى التراجع في عدد المواليد منذ بداية التسعينيات ، وترك مقاعد الدراسة باكراً لظروف اجتماعية أو لحاجة مادية ، أو فشل دراسي مبكر .

11 - تطورت الخدمات الصحية وتوسعت مجالاتها ، مما انعكس إيجابياً على حياة الفرد تمثل ذلك في تدني معدلات الوفيات ، وزيادة متوسط أمد الحياة المتوقع ، واختفت تقريباً عديد الأمراض المتوطنة والسارية ، ولم تسجل إلا حالات محدودة من الولادات خارج المستشفى ، وهذا يمكن إرجاعه إلى انتشار 84 مستشفى عام وقروي وتخصصي بلغ عدد الأسرة بها 19499 سرير ، بحيث كان المعدل سرير لكل 302 مواطن ، ووصل عدد الأطباء إلى 9234 طبيباً في مختلف التخصصات بمعدل طبيب لكل 637 مواطن ، وهيئة التمريض وصل مجموعها إلى 30085 بمتوسط ممرض أو ممرضة لكل 195 مواطن ، وانتشرت العيادات الخاصة على مستوى بعض الشيعيات ذات الكثافة السكانية العالية ومراكز المدن الكبرى ووصل عددها إلى 474 تضم حوالي 1084 سرير .

12- تتمتع المرأة في ليبيا على المستوى الإداري والقانوني بوضع يختلف عن كثير من نظيراتها في الدول الأخرى لما تحظى به من اهتمام فلا تشريع أو قانون يمنعها من العمل في أي مجال يمكنها العمل فيه ولا توجد أية أعمال محظورة عليها ، غير إن العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية هي التي تتحكم فيما تمارسه المرأة ، ففي مجال التعليم بلغ عدد من إلتحق من الإناث حوالي 526437 في التعليم الأساسي ، وقرابة 190058 في التعليم المتوسط ، وفي التعليم العالي تجاوزن ما نسبته 53.0% من مجموع طلابه ، ويعمل حوالي 21892 إدارية في مجال التعليم ، و171178 مدرّسة في التعليم الأساسي ، و47392 مدرّسة في التعليم المتوسط سنة 2004 ، وتبلغ نسبة مشاركتهن في مجموع القوة العاملة الوطنية أكثر من 32.0% ، وفي العمل السياسي بلغت نسبتهن 35.0% من مجموع أعضاء المؤتمرات الشعبية ، وظهرت المرأة في مؤتمر الشعب العام (البرلمان) كعضوة فيه ، وفي اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) كأمينة (وزيرة) ، وأمينة مكتب شعبي في الخارج (سفيرة) ، ومندوبة ليبيا في الجامعة العربية ، ورئيسة اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، في الوقت الذي لا يسمح فيه للمرأة في بعض الدول العربية حتى بقيادة السيارة .

13- تطور مستوى معيشة المواطن الليبي جاء نتيجة حتمية لاستثمار عائدات النفط وانطلاق خطط التنمية المتوالية ، فتساوى المقيم في الريف والحضر تقريباً في مستوى الخدمات المقدمة بالرغم من ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى ما يزيد عن 85.5% من مجموع السكان ، وتحسن نوع السكن باختفاء أكواخ الصفيح والقصب حتى وصلت نسبة من يملكون مساكن في ليبيا إلى ما يزيد عن 93.0% من جملة السكان سنة 2004 ، فيما يقيم الباقون في مساكن مملوكة للدولة ، بينما زاد متوسط دخل الفرد السنوي من 12 دينار عام 1961 إلى 44 دينار (144 دولار) سنة 1968 ، وفي سنة 1970 بلغ 1995 دولار ، ووصل إلى 7190 دولار سنة 1980 ، وحوالي 7570 دولار سنة 2001 ، وبلغ 4837.8 دينار سنة 2003 ، فتطور الخدمات الصحية ، وزيادة دخل الفرد ، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ، عوامل اجتمعت لتساعد في الرقي بمستوى معيشة الفرد الليبي .

14- ضرورة التقيّد بالفترة الزمنية الفاصلة بين كل تعدادين سكانيين ، ولا يجوز التأخير فيها ، فتعداد سنة 2005 المؤجل إلى موعد غير محدد ستترتب عليه اضطرابات في البيانات المطلوبة لمختلف القطاعات وستأخر بفعل ذلك بعض المشاريع التي تعتمد على معلومات

إحصائية دقيقة ، فينبغي ضرورة إجراء الدراسات السكانية بين كل تعدادين سواء المتعلقة بالسكان ، أو بالأنشطة الاقتصادية كالتعداد الزراعي ، والتعداد الصناعي ، وحصر القوى العاملة وغير ذلك .

15- تُعد النتائج السابقة من بين أهم ما أحدثته التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا التي سعت على مر مراحلها من أجل الرقي بمستوى معيشة الفرد لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية والحياة الكريمة لمن يعيشون على هذه الأرض دون تمييز أو محاباة ، غير أن الملاحظ أن هناك بعض التباين بين بعض الشعبيات إذا ما أمعن النظر على المستوى الجهوي حسب التقسيمات الإدارية ، فالملاحظ الاختلاف الصارخ في بعض الأحيان سواء من حيث التقسيم الجغرافي للشعبيات وتباين مساحاتها واختلاف معدل النمو السكاني في بعضها ، وارتفاع نسبة الحضر عن الريف أو العكس ، مما نتج عنه سوء توزيع للسكان كان العامل الأساس في هذا التشتت والتباعد هو قسوة الظروف الطبيعية من تطرف في ارتفاع درجات الحرارة ، وبالتالي زيادة معدل التبخر ، وندرة في الأمطار ، ومحدودية في مصادر المياه ، ونقص شديد في التربة الصالحة للزراعة ، مع فقر في الحياة النباتية ، وقلّة الموارد المعدنية ، باستثناء النفط والغاز ، التي إن وجدت فإن صعوبة الحصول عليها يرفع من تكاليف إنتاجها ، الأمر الذي يحد من استثمارها .

واعتماداً على ما تبين من خلال النتائج التي خرجت بها الدراسة يمكن استنتاج الاقتراحات والتوصيات التالية التي يرى الباحث أنها قد تفيد في الدفع بمسيرة التنمية وتفادي الكثير من المعوقات التي تحد من تنفيذ بعض المشاريع ، وتساهم في توجيه حركة السكان :

1- العمل على إعادة توزيع السكان والدفع بأعداد من المقيمين في منطقتي طرابلس وبنغازي ، لتقليل من الكثافة السكانية بهما إلى مناطق تجمع جديدة تساهم في خلق مواطن عمل وبعث أماكن جديدة للمهاجرين إليها من مناطق التركيز .

2- الرفع من كفاءة القائمين على إعداد خطط التنمية سواء على مستوى الدولة أو على المستوى الجهوي ، وتوفير الموارد المادية من أموال وأجهزة ، وبيانات ومعلومات عن الوضع السكاني .

3- زيادة الاهتمام بالخدمات والمشاريع في المناطق الريفية ، وتقديم التسهيلات التي تشد من أزر المقيمين بها والدفع بالراغبين في الهجرة إليها ، للحد من نزيف الهجرة إلى المدن والتخلص من الاكتظاظ الذي تعاني منه المدن .

4- فتح المجال واسعاً أمام التخصصات التقنية والفنية لمواجهة الطلب الذي بدأ عليها يزداد تماشياً مع التطور الصناعي والتقني ، والتقليل من معظم تخصصات العلوم الإنسانية التي تشبعت بها مرافق العمل ؛ بل أن منها ما يفوق حاجة المجتمع إليها ، الأمر الذي يرهق ميزانية الدولة مرتين : الأولى أثناء الدراسة والصرف عليها ، والثانية بعد التخرج وما ينجم عن البطالة من مآسي .

5- توفير التخصصات الطبية اللازمة في بعض الأمراض ، وبخاصة الأخصائيين في علاج أمراض الشيخوخة ، حيث أن هذه الفئة تحتاج إلى عناية خاصة بها تختلف عن باقي التخصصات ، مع إنشاء المراكز العلاجية الخاصة بهم .

6- الحد من التوظيف في قطاع الخدمات الذي أصبح المسيطر ، وقطب الجذب الرئيس للخريجين ، وإدخال التقنية الحديثة له ، والتقليل من البيروقراطية ، والروتين الإداري ، وتسهيل الإجراءات اللازمة لقيام المشاريع التي تستقطب أكبر قدر من العاملين في الجهاز الإداري .

7- التوسع في التعليم ما دون الجامعي الخاص ، ولكن بإشراف ومتابعة كاملتين من الدولة للمساهمة في تنويع التخصصات ، وفتح آفاق معرفية جديدة ، دون الانطواء وراء القديم والكلاسيكي من العلوم تماشياً مع متطلبات العصر .

8- الدفع بالمرأة لاقتحام مواطن عمل وتخصصات جديدة ، وبخاصة في مجال العمل التقني الذي يتلاءم مع طبيعة المرأة ، ومحاولة التخلص من المشاركة المحدودة في مجالي التعليم والصحة وبعض مجالات الخدمات الأخرى .

9- التوجه نحو الاستعانة بخبرات الدولة الأخرى المناظرة لليبيا في ظروفها المادية والطبيعية والبشرية ، والدول التي تقدمت في مجالات التخطيط وإعداد المخططات للمدن والمشاريع التنموية ، والاستفادة من تلك التجارب لتفادي الأخطاء ، مما يقلل من التكاليف ويختصر الوقت .

10- إن تطور دخل الفرد في ليبيا ناجم عن ارتفاع أسعار النفط وهو المصدر الوحيد للدخل الوطني ، الأمر الذي يحتم ضرورة خلق مصادر بديلة للدخل حتى لا يبقى مستقبل المواطن مرتبطاً بارتفاع وانخفاض سعر النفط أو مستوى إنتاجه .

11- أخيراً توصي الدراسة ضرورة القيام بالدراسات الديموغرافية التي توضح الأسباب الكامنة وراء التذبذب الواضح في ارتفاع وانخفاض عدد المواليد وتباينهم من شعبية

لأخرى ، كذلك تأخر سن الزواج وانتشار الظاهرة وبخاصة بين الإناث ، أيضاً معالجة التسرب من مراحل التعليم وتراجع أعداد تلاميذ التعليم الأساسي ، كما أن التباين في زيادة أعداد الإناث بين الشعبيات وارتفاع نسبتهم في بعضها وانخفاضها في أخرى يتطلب البحث والدراسة ، ونمو ظاهرة الحضر ، وتوجهات الهجرة ودوافعها ومناطق استقطابها .

وفي الختام يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور محمد الهادي لعروق الذي منحني من وقته وعلمه ، وتولى بكل سعة صدر ، وصبر كبيرين الإشراف على هذه الرسالة ، وأدين له بكل توجيهه وتصحيح لمسار البحث ، جزاه الله خير جزاء .